عُمان

منذ ١٨٥٦م
مسيرًا ومصيرًا

تأليف: روبرت جيران لاندن

ترجمة: محمد أمين عبدالله

مراجعة
إسماعيل بن أحمد بن هارون الزدجالي

الطبعة السادسة

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م


9 789996 907302



مُنذ ١٨٥٦م

مَسيرًا وَمَصيرًا



الطبعة السادسة

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

رقم الإيداع المحلي : ٢٠١٦/٦٩

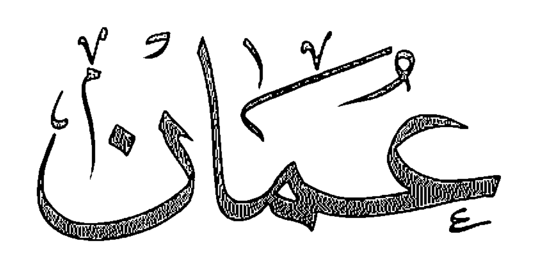
رقم الإيداع الدولي (ISBN) : ٩٧٨-٩٩٩٦٩-٠٠-٧٣٠-٢

سلطنة عُمان - ص. ب: ٦٦٨ مسقط ، الرمز البريدي ١٠٠

هاتف : ٢٤٦٤١٣٢٥/ ٢٤٦٤١٣٠٠ فاكس : ٢٤٦٤١٣٣١

البريد الإلكتروني : info@mhc.gov.om

الموقع الإلكتروني : www.mhc.gov.om



مُنذ ١٨٥٦م

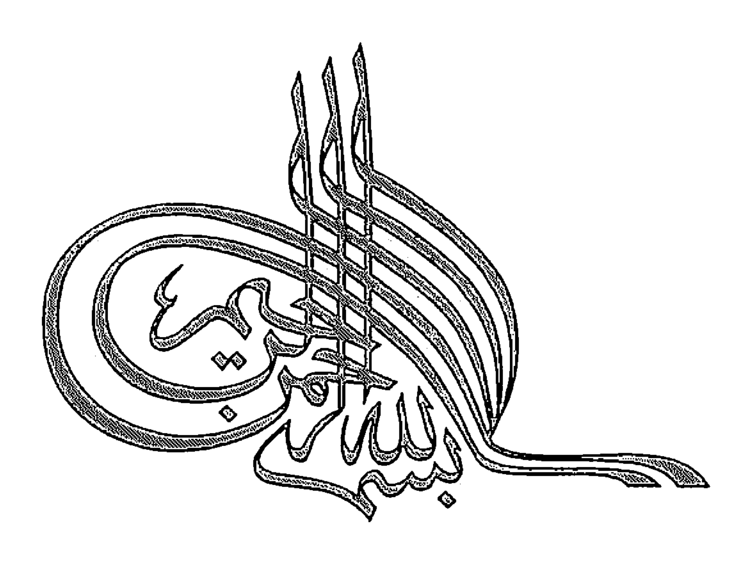
مسيرًا ومصيرًا

تأليف: روبرت جيران لاندن

ترجمة: محمد أمين عبدالله

مراجعة

إسماعيل بن أحمد بن هارون الزدجالي





مقدمة المؤلف

بالمقارنـة إلى الأقاليـم الأخرى في الشرق الأوسـط، لم يحـظ الخليج العربي والمناطق المجاورة له إلا باهتمام ضـئيل من المؤرخين.. وتتناول معظم كتاباتهم عـن المنطقة، الفـترة التي تبدأ منذ الحرب العالمية الأولي، وتركز على موضـوع اسـتغلال موارد النفط في المنطقة وحسـب.. كما أن الأبحـاث التاريخية التي تعالـج العصـر الذهبي للنشـاط التجـاري والملاحي في الخليج فيمـا بين القرن الثامن والسـادس عشر وبداية الاتصـالات الأوروبية بالخليـج، فيما بين القرن السـادس عشر ومطلع القرن العشرين قليلة هي الأخـري.. أما الفترة الواقعة ما بـين ١٨٥٠م و١٩١٤م فقد اقتصرت في المقام الأول وبمقدار ما اجتذبت من اهتمـام المؤرخين، على نمو الوجود الأوروبي وعلـى الأخص البريطاني منه في المنطقة.. وليس ثمة أي عيب في الطريقة هذه في تناولها لأحداث المنطقة، غير أن إحدي نتائج هذا النوع من الاهتمام بالشرق هي اننا نحصـل على قدر يسير من المعلومات عن التاريخ القومي لشـعوب الخليج في الفترة الواقعة بين أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين كما لا نحصل على معرفة نوعية ردود الفعل لتسلل المدنية الحديثة التي قلبت البيئة التقليدية للخليج رأساً على عقب.

ومن خلال الأبحاث التي قمت بها توصلت إلى أن أواخر القرن التاسع عشر - وعلى الأخص بعد دخول المواصلات التلغرافية والملاحة البخارية إلى الخليج ابتداء من سـنة ١٨٦٣م - كانت مرحلة الأزمـة التي احدثت في تراث المنطقة القديم تغييرا جذرياً، كما توصـلت أيضاً إلى أن فهمنا لهذا الثورة المجهولة، قد يسـاعدنا على اسـتنباط أبعاد المرحلة الراهنة من تاريخ الخليـج، كما قد يقنعنا بشيء واحد، وهو أن عملية التحديث (*) في بعض المجتمعات قد تسفر عن آثار

(*) كلمة من حدث الشيء أي جعله حديثاً - من الحداثة.





مدمرة أكثر مما تسفر عن آثار بناءة.

وعلى أي حال فإن الخليج العربي، رغم التجانس الذي يسود سكانه في كثير من المجالات، منطقة ما تزال تضم أنواعا من الخصائص المتنوعة الواضحة المعالم، لكل منها تاريخها المميز، وثقافتها البيئية.. ويركز هذا الكتاب على إحدى هذه الوحدات الجزئية ونعني بها عمان، في محاولة لتقييم الأحداث والاتجاهات التي تنفرد بها إحدى بلدان الخليج خلال تلك الفترة الحاسمة التي تعرض فيها مجتمعها القبلي ونشاطها الملاحي القديم لتغييرات كان شعبها أعجز من أن يستوعبها أو يسيطر عليها، وقد نذرت نفسي لا لمجرد اعطاء صورة حقيقية عن ذلك الانقلاب، وحسب، بل لتفسير الأحداث التي وقعت في عمان بعد عام ١٨٦٣م بالشكل الذي وقعت فيه، وبالرغم من تكريس الاهتمام على الفترة الواقعة فيما بين ١٨٦٢م و١٩٠٣م، عندما بدأت المنطقة تستوبع الحقائق الاقتصادية والدولية، والداخلية والسياسية الجديدة فأن الفصول الختامية من الكتاب تتناول فترة القرن العشرين من تاريخ عمان حتي أوائل الستينيات منه، ومن الممتع حقاً أن نلاحظ أن الفترة الممتدة من سنة ١٨٦٢م حتي سنة ١٩٦٢م، تشكل وحدة تاريخية متميزة الملامح.. الأمر الذي يعود إلى الاكتشافات البترولية التي تم التوصل إليها في سنة ١٩٦٣م استشراقاً لمرحلة جديدة في تاريخ البلاد.

أن نظرة واحدة إلى فهرس الكتاب كافية لأن تكشف لنا أن هذه الدراسة أن هي إلا محاولة استكشافية تعتمد في المقام الأول على المؤلفات التاريخية العمانية، والمراجع الرسمية واني لأعترف بما في هذا العمل من قصور، غير أني أعلم أيضاً أنه قصور لابد منه في طبيعة العمل الذي اضطلعت به، كما أني أتوقع أن يخالفني الرأي كثير من الناس في بعض تحليلاتي، بل وفي صميم الفكرة التي يعالجها أو يتطرق إليها الكتاب.. هذا أمر طبيعي أن تاريخ الشرق الأوسط ميدان واسع والفرصة سانحة في هذه الظروف لتقديم تفسيرات متباينة عن هذا التاريخ، وسوف يسعدني كثيراً لو حاز كتابي هذا القبول، غير أني سأشعر



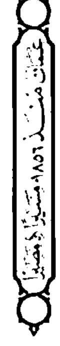
بالرضـا أكثر لو أصبح هذا الكتاب حافزاً لوضع مؤلفات جديدة حول المسائل التـي تناولتها، حتي ولو اختلف أصـحابها معي اختلافاً جوهرياً في تفسـيري للأحداث.

انني لم أحـاول أن أتنـاول كل الأحـداث التي شـهدتها المنطقـة من زاوية موسـوعية، بل انتقيت بعض الحقائق، كما أن ثمة معلومات تتضـمنها الخرائط والرسـوم البيانية ليست من صـلب البحث، وينبغي اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النص، أما فيما يتصـل بالصعوبة الدائمة في ترجمة الاصطلاحات العربية، فقد انتهجت بوجه عام نهج الصيغ العربية المألوفة في نطق أسماء الأماكن والأعلام، مستثنياً من ذلك مسقط فلقد كتبتها بالقاف بدلاً من الكاف في الانجليزية، ولما لم يكن ثمة اصطلاح عربي متفق عليه للنطق، كما هو الحال في الواقع، فقد لجأت إلى كتابة اللفظة العربية بالحروف الانجليزية (وهو ما يسمي بالانجليزية الترجمة) (*) وأن كنت لم استـخدم كل الحروف وحروف العلة العربية في كتابتها، ويضم الفهرس أسماء الشخصيات والأماكن العربية مكتوبة بالحروف الانجليزية وفقاً لنطقها بالعربية، وأخيراً فقد أدخلت بعض التنقيحات على أسماء الاعلام العربية التي ظهرت في النصوص والهوامش حتي تخضع لطراز واحد من الكتابة.

لقد أسـهم معي في هذا الكتاب جمع غفير مـن الرجال والمنظمات، وعلى حين اعتبر نفسـي المسؤول عما في الكتاب من أخطاء، فإني اعترف بأن الفضل في إنجـازه يعود إلى المسـاعدات والارشـادات الكثيرة التـي قدمت إلي، وعلى الأخص من أسـاتذتي وعلى رأسـهم الآنسـة ميري بويل والآنسـة روث ايبل والسيد جون ماكنيلي والسيد روبرت كلمان أساتذتي بمعهد واترتاون في ولاية ماسوشوسـيت الذيـن كان لهم تأثير على مؤلفاتي يفوق ما تصـورته يوم كنت أجلس طالباً في المعهد، كما أدين بالشكر للأستاذين دوجلاس ادير وآر بروس

(*) العبارة بين الهلالين للمترجم.

ماكـولي اللذين تلقيت على أيديهما دراسـة التاريـخ في كلية (وليم وميري)





وكان لهما الفضل في تلقيني حب النظام والتفكير، اللذين يظهران في مؤلفاتي.. أما البروفيسور جورج حوراني، الأستاذ في جامعة ميتشجن فقد أطلعني على أسرار تاريخ الشرق الأوسط والدراسات الملاحية الشرقية.. ولقد قدر لي أن التقي بعالم أغزر اطلاعا ومعرفة بالمنطقة هو البروفيسور سيريل آي بلاك، الاستاذ في جامعة برنستون الذي اقترح لأول مرة أن موضوع ادخال المدنية الحديثة إلى المنطقة موضوع جدير بالدراسة، والذي تعتبر محاضراته القيمة والمثيرة مثلا يحتذى به كل متخرج ممتاز، كما قدم لي كل من البروفيسور تي . كويلريونغ وليوس توماس معلومات وارشادات كثيرة ومساعدات قيمة، واني لمدين بنوع خاص لأعضاء هيئة التدريس السابقة بكلية برنستون منهم البروفيسور فرحات زيادة، بجامعة واشنطن، الذي كرس جانباً كبيراً من وقته في فترة كان فيها مشغولاً بأعمال أخري، والبروفيسور آربيلي وندر بجامعة نيويورك الذي وضع خبرته العميقة بالشؤون العربية وارشاداته الودية الناضجة تحت تصرفي، وغيرهم آخرون اخصهم بالشكر بما فيهم البروفيسور جورج كريج الأستاذ بجامعة ستانفورد حالياً، وجامعة برنستون سابقاً، والسيد أبو حاكمه الأستاذ بجامعة الأردن في عُمان والسيد دوجلاس ماثيوز نائب مدير مكتبة لندن، ومكتبة وزارة شؤون الهند سابقاً والسيد والسيدة الفريد فنسنت من إنجلترا، والسيد ريتشارد شامبرز والسيد جون مانفيلد والسيدة هند أبو السعود من الجامعة الأمريكية في القاهرة والسيدات الثلاث اللواتي طبعن النص على الآلة الكاتبة وهن الآنسة شارون كي مارشال والسيدة ال رن والسيدة اليس ويموث كذلك السيد روي جريشام المشرف على مطبعة جامعة برنستون الذي أشرف على طبع الكتاب.. كما أشكر حموي وحماتي السيد والسيدة (كلارك . ف . كيزيا) اللذين اشتركا معي صيفا بطوله لانجاز هذا الكتاب.

وانني مدين بالشكر أيضاً لعدد من المؤسسات التي أسهمت بالتأييد المالي وبتوفير البحوث والدراسات خلال أعداد الكتاب بما فيه جامعة برنستون، ومكتبة وزارة شؤون الهند، وشركة الزيت العربية الأمريكية، والجامعة



الأمريكية بالقاهــرة، ومكتب امامة عمان في القاهــرة، والأمانة العامة لجامعة الــدول العربية، ومؤسســة فورد، ومجلــس أبحاث العلــوم الاجتماعية، اللذين قدما لي منحة ســخية للقيام بالدراسة ولتغطية نفقات تنقلاتي في منطقة الشرق الأوسط، وكلية درماوث.

كذلك ازجي تقديري وشــكري للســيد روبرت بي آر . هالر، أســتاذ كلية اللغة الانجليزيــة بجامعة كاليفورنيا في بركلي الذي قام بمراجعة الكتاب والذي يعتبر مســؤولاً عن أي خطأ لغوي فيه.. كما أشــكر ميشيل وبوبي وجل اللذين لــولا وجودهم لتأخر ظهــور الكتــاب، أو أنه لم يظهر على الاطــلاق، وأخيراً أخصــ بالشــكر قرينتي التي شــاطرتني الجهد في إخراج هــذا الكتاب إلى حد كتابة الملاحظات والنصــوص، كما رافقتني في رحلاتــي وفي الاهتمام بآرائي ومخاوفي وآمالي.

هنوفر – نيوهامفشاير

يوليو ١٩٦٦م

آر . جــي . ال





الجُزْءُ الأَوّل

عُمان وَوَضعهَا القَديم في الخَليج





الفصل الأول
الخليج قبل العَصر الحَديث

فيما بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر كانت عُمان، وعاصمتها مسقط، تعد من أهم أقطار الشرق ومنطقة المحيط الهندي، وقد اكتسبت هذه الأهمية من النشاط التجاري والبحري للموانيء العمانية، فضلاً عن وضع البلاد كقوة سياسية إقليمية لها أهميتها البالغة.

ومنذ العصور الإسلامية الأولى لعبت مدينة مسقط وغيرها من العواصم البحرية التي تتناثر على ضفاف الخليج دورها كمحطات تجارية ومراكز لتوزيع البضائع وشحنها، فالخليج الذي يتوسط شبكة من الطرق البحرية التي تربط بين الهند، وجنوب شرقي آسيا، والشرق الأقصي، وأفريقيا، وأوروبا، قد لعب دوراً ضخماً في التجارة الدولية وفي النشاطات الملاحية لنصف الكرة الشرقي، غير أن «العصر الذهبي» لما قبل التاريخ الحديث للخليج قد أسدل عليه الستار بظهور البرتغاليين في مياهه في مطلع القرن السادس عشر، وبسبب ما تبع ذلك من تحول تجارة الشرق والأسط والخليج، وعلى الرغم من هذا فأن بعض الموانيء في الخليج لم تفقد أهميتها البحرية والتجارية وازدهارها حتي منتصف القرن التاسع عشر، فقد ظلت هذه الموانيء محتفظة بأهميتها الذاتية كمراكز إقليمية لنقل السلع وتوزيعها، خدمة للتجارة مع الجزيرة العربية والعراق، وإيران والشرق الأوسط إلى جانب الأقاليم الأخرى المتاخمة للساحل الغربي للمحيط الهندي وغيرها من الأقطار في أفريقيا الشرقية وشبه القارة الهندية، ولقد كانت مدينة مسقط العمانية خلال المرحلة التي أعقبت ذلك في طليعة المدن التي تمثل أهمية تجارية وسياسية بين مدن المنطقة، وكمركز تجاري وبؤرة للنشاط البحري احتلت عمان وعاصمتها مسقط مكانة بارزة وتاريخها الممتد لمئات السنين.



وإلى سنة ١٨٣٠م كانت مسقط لا تزال محتفظة بأهميتها، مما حدا بأحد الأوروبيين إلى أن يصفها على النحو التالي: «على الرغم من أن مسقط مدينة جدباء، وليس في مظهرها ما يوحي بالجمال، إلا أنها بحكم موقعها على مدخل مياه الخليج، تعج موانئها بالسفن القادمة من أقطار الشرق، كما أن الحركة التجارية فيها تضفي على طرقاتها مسحة من الحيوية، أن اجتماع كل هذه الضروريات، أن لم نقل الكماليات، قلما أن يتحقق إلا في أجزاء قليلة من العالم»[1].

ترد هذه التعليقات في مؤلفات غيره من أوائل الرحالة في معرض وصفهم لمختلف موانئ الخليج التي سبقت مسقط كمنطقة رائدة في هذا المضمار، أن التماثل الجوهري في نشاط هذه الموانئ ليشير إلى وجود طراز أو أسلوب يتميز بحضارة شهدها الخليج قبل القرن التاسع عشر، وهو يتمثل في عدد من الخصائص التي ظلت سائدة رغم اختلاف الشعوب والنماذج والسياسات في المنطقة عبر السنين، وعلى أي حال فلقد كانت أقوي العوامل التي ساعدت على الحفاظ على تلك الخصائص هي العوامل الجغرافية.

أن منطقة الخليج العربي تتألف في الواقع من المياه العميقة والشواطئ المحيطة بخليجين: الخليج العربي الذي تحف به اليابسة من كل جانب، وخليج عمان الذي يمتد لسانه إلى داخل البحر العربي، ويؤلف هذان الخليجان كامتداد للمحيط الهندي حوضا يخترق قلب الشرق الأوسط، ويلتقي طرفهما الشمالي بسهل العراق والطرق المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط، بينما ينفتح طرفهما الجنوبي على سواحل المحيط الهندي وأفريقيا الشرقية، أن كون الخليج ملتقى لأهم وأقدم طرق المواصلات الدولية، وبحكم تكوينه الجغرافي كممر مائي قد ترك أثراً هائلاً على تاريخ الخليج، وإذا كانت الأقدار قد قضت بوجود وحدة تاريخية قوية بين الأقطار الواقعة على ضفاف الخليج، فمن المؤكد أيضاً أن هناك

(١) رحلات إلى مدينة الخلفاء عبر شواطئ الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط.



اختلافـات كبيرة في تفاصيـل الأحداث التي شـهدها الخليج على اختلاف مناطقه ويمكن تقسيم المناطق المتاخمة للساحل الإيراني وعمان إلى أقسام إقليمية أربعة، تنقسم بدورها إلى وحدات أخري محددة ولكنها أصغر ، أما التقبسيمات الأربعة الرئيسية فهي:

١- البلدان المتآخمة للحدود الشـمالية، حيث تلتقـي أنهار ثلاثة هى دجلة والفرات وقارون وهى تصـب في مياه شـط العرب، وهذه المنطقة الجنوبية من العراق بالإضـافة إلى مقاطعة خوزستان الإيرانية، منطقة زراعية خصبة، يعتمد عليها عدد كبير من سكان هذه البلدان.

٢- السـاحل الإيـراني مـن الخليـج، وخليـج عمـان، والجـزر القريبة من شـواطئهما، وهـى مناطق غير مأهولة، وتمتد خلفها سلسـلة جبـال زاجروس التي تكثر فيها النتوءات وتتخللها الممرات التي تربط السـاحل الإيراني للخليج بالمنطقة الداخلية الخصبة والكثيفة السكان نسبياً.

٣- السـهل الشرقي الاجدب من شـبه الجزيرة العربيـة، ويمتد من الكويت جنوبا عبر شـبه جزيرة قطر، ويضـم ساحل الصـلح الذي تتناثر حوله كثير من الخلجان، وهذا الجانب من الخليج تحيط به سلسلة من الجزر التي تبعد كثيرا عن الساحل، أغلبها غير ذي أهمية، ولكنه يشمل جزيرة البحرين الهامة وعددا من حقول النفط الحديثة.

٤- الطـرف الجنوبي الشرقي للجزيرة العربيـة، أو عمان، وهي بلاد تؤلف جزءاً من شـبه الجزيرة العربية، إلا أنها تحتفظ بطابع خاص، ويحدها البحر من ثلاث جهات.

أن مياه خليج عمان والخليج العربي تشـكل عاملاً من أقوى عوامل الوحدة بين سكان التقسيمات الأربعة للخليج، وثمة عامل آخر يعزز من هذه الوحدة، وهو أن جميع هذه التقسيمات مناطق ساحلية، وأنها - باستثناء جنوب العراق وخوزستان - مناطق معزولة عن مراكز الحضارة في العالم، فسلاسل جبال إيران





والصحاري في الجزيرة العربية تحد من سهولة الاتصال فيما بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية من الخليج، كذلك فأن هذه المناطق الساحلية تشترك معا في نوعية المناخ العام، ونوعية مصادر الثروة، والعوائق الطبيعية.

الحضارة التقليدية في الخليج

ان من الخطأ طبعا أن نعالج مجتمع ما قبل العصر الحديث وتاريخه كشئ لا يتغير، فالتغيير صفة لازمت المجتمعات القديمة، كما تلازم المجتمعات الحديثة وان كانت سرعة التغيير في الماضي أبطأ منها الآن وأقل تطرفا، كذلك فمن الممكن أن تتبلور الأحداث التي تتصل بحقبة معينة من التاريخ ضمن منطقة معينة من المناطق، في إطار ما، وفي نطاق حدود معينة، لتتخذ مسارا واحدا منظما، واذا كان هذا التفسير ينطبق على شئ، فانما ينطبق على الخليج في الفترة التي سبقت القرن التاسع عشر، عندما كان التغيير يتم ببطء والأحداث تتطور بشكل عادي، وفي إطارها التقليدي، وأن كان مستمراً نسبياً.

ان الاستمرارية في تطور الأحداث إحدى السمات التاريخية للخليج اعتبارا من فترة ما قبل الميلاد حتى القرن التاسع عشر، وحتى بعد أن بدأت الحياة الثقافية في الخليج تتأثر، بل وتتغير أيضاً تحت تأثير الحضارة الأوروبية الحديثة، فان جوانب كثيرة من السمات التقليدية للحياة فيه ظلت كما هي، حتي أواخر القرن التاسع عشر، بل وإلي يومنا هذا.

سبق أن أشرنا إلى العامل الجغرافي وأثره على تاريخ الخليج، خصوصا موقع هذه المنطقة باعتباره ملتقى عدد من طرق المواصلات الطبيعية، كما لابد من الاشارة إلى عامل جغرافي آخر، وهو ما كانت تعانيه المنطقة من فقر مدقع في العهود الماضية، فعلي الرغم من شهرة الخليج كمصدر للؤلؤ، فقد شحت الطبيعة عليه بالموارد الأساسية وعلى الأخص المياه باعتبارها عاملاً ضروريا لتحقيق مستوى حضاري عال والاحتفاظ به.



ومن المعروف أن ظروف المعيشة في الخليج قاسية إلى حد كبير، وبالتالي فقد كان من العسير على شعوبه أن ترتفع بمعيشتها عن مستوي الكفاف، إلا بجهد كبير وبشيء من الحظ، ومن هنا كان التنافس على موارد الرزق المتاحة ووسائل المعيشة حادا، مما كان سبباً رئيسياً في العنف، الذي طبع تاريخ الخليج حتى عهوده الأخيرة، فلقد كانت القرصنة من الحرف العادية «المشروعة» ووسيلة مقبولة إلى حد ما من وسائل المعيشة، وسبيلا إلى تحقيق منافع سياسية واقتصادية في أجزاء معينة من المنطقة، بل قد يجوز أن نصف القرصنة بأنها كانت تعبيراً عن الصراع بين الذين يملكون والذي لا يملكون، أكثر من كونها عيباً قطرياً في النسيج الأخلاقي لأهل الخليج، ونحن غالباً ما نصادف مثل هذا التفسير في كتابات الأوروبيين من جيل القرن التاسع عشر المؤيد للاستعمار[١].

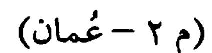
وهناك عدد كبير من الإمارات قد ظهر إلى الوجود كنتيجة لعمل ناجح قام به بعض القراصنة وقطاع الطرق الذين تحولوا بمضي الوقت إلى بناة دول.

أما العامل الآخر الذي طبع الحضارة القديمة في الخليج فهو استمرار أهيمته كمركز من مراكز التجارة والنشاط الملاحي في العالم، فبالرغم من فقر الخليج فهو يتمتع بموقع استراتيجي هام فيما كان يعتبر قديما خطا من خطوط المواصلات الدولية التي كانت تنتقل عن طريقها الأفكار والمصالح التجارية فيما بين حضارات ما قبل العصر الحديث.

أما خطوط المواصلات الدولية المنافسة يومئذ فهى «الدوران حول أفريقيا»

---

(١) «القرصنة والسياسة في منطقة الملايو» (طبعة ملبورن ١٩٦٣م) ص ١-٢٠، تأليف آن تارلنج، ويناقش بشكل متميز طبيعة القرصنة التي كانت منتشرة في دول الملايو والتي كانت تتشابه إلى حد كبير مع القرصنة السائدة في الخليج العربي قبل منتصف القرن التاسع عشر، ويشير تارلنج إلى أن التركيب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول الملايو قد أوجد حالة كانت فيها أعمال العنف في البر والبحر - وهي أعمال تعتبر في نظر الأوروبيين قرصنة من الوسائل المشروعة لتغيير الأوضاع السائدة، كما كانت أداة عند بعض المجموعات لتحقيق أغراض سياسية وتجارية ولدعم مركزها، كما لم تكن هذه الأعمال تعبيراً عن سوء خلق أو اطماع فحسب كما يحذر المؤلف من مغبة تطبيق المقاييس الغربية الحديثة للقانون الدولي والقواعد الأخلاقية على الأوضاع الحضارية للدول الأفريقية الآسيوية القديمة.





(وهو طريق لم يبدأ استخدامه إلا قبيل نهاية القرن الخامس عشر)، وطريق البحر الأحمر – السويس، طريق إيران، وطريق بحر قزوين – البحر الأسود، ثم طريق آسيا الوسطى عبر بحر قزوين ونهر الفولجا، ولقد كان لكل طريق من هذه الطرق حظه من الأهمية النجاح، كما أن عددا من الأمبراطوريات قد ارتبط قيامها بازدهار هذه الطرق وتدهورها أو بعثها، كذلك فقد كان لكل طريق أسلوبه الخاص في تنظيم التجارة التي كانت تمر منه، أما فيما يختص بالخليج فقد نشأت على ضفافه سلسلة من الدول البحرية التي أسهمت في خدمة الحركة الملاحية التي كانت تمر عبر موانئها، وفي الاستفادة من تلك الحركة وحمايتها.

كما كانت هذه الموانئ تستقبل قوافل سفن البضائع والركاب التي كانت ترتاد سواحل الخليج والمحيط الهندي، هذا فضلاً عما كانت تقوم به من النشاط في عمليات صيد اللؤلؤ والأسماك، وبوجه عام لم يكن في مقدور أي فئة من سكان الخليج، أن تحقق لمنطقتها قسطا من الأزدهار، إلا بجهد بالغ من النشاط التجاري والملاحي، وبالتالي كان رخاء كل منطقة يعتمد اعتماداً كلياً على موضوع توفير الأعمال للسفن والملاحين، ونظراً لأهمية الخليج التجارية والملاحية فقد تركز معظم النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة في الدول الساحلية وفي موانئها، وكانت هذه الموانئ تتمتع بالاستقلال على أساس الأمر الواقع، كما كانت تمثل مراكز التجمع التجاري بالنسبة لمنتجات المنطقة وحسب، بل وبوجه أهم، بالنسبة لما كان يرد من الأقطار الأخري ويمر عن طريقها إلى جهات أخري خارج المنطقة، ولقد نشأت معظم الدول الساحلية في الخليج من أساس قبلي، بحيث كان من المتعذر التمييز بين الحكومة القبلية والحكومة المدنية أو بين الأهداف السياسية في المدن الصغيرة، وكان من المألوف في الموانئ الصغيرة أن يجمع الحاكم بين سلطة شيخ وحاكم المنطقة أو سلطة رئيس وحاكم الميناء، وعلى أي حال فبحكم نمو هذه المدن وازدياد قوتها كانت الروابط القبلية تفقد الكثير من تأثيرها، كما قد يحدث أن تلجأ المدن عند



الحاجة إلى الحكام الذين يرتبطون بروابط قبلية ضـعيفة، وحتي في حالة وجود نوع من الروابط السياسـية بين مدن لها أهميتها التجارية والسياسـية والمناطق القبلية المتاخمة لها، فإن المدن عادة تؤثر مصـالحها المدنية الخاصـة على مصالح المناطق القبلية.

ونظـراً لأن المدن عادة تنتهج سياسـة مرنة في علاقاتهـا بالقوي القبلية، فقد كان هذا يتيح لها أن تسيطر على الحياة التجارية، وفي أغلب الأحيان على الحياة السياسـية للمنطقة بأسرها، وكانت هذه السـيطرة تتحقق عن طريق المناورات الاقتصـادية، إلا أن الاحتفـاظ بهـا كان يتـم عن طريـق القوة البحريـة واقامة الحاميات العسـكرية في النقط الاستراتيجية، غير أن الإدارة السياسية في الخليج كانت بالأحري ضـعيفة، وبالتالي لم يكن في وسع المدن أن تحول دون قيام مدن أخري منافسـة، أو تقوم بتهدئة بعض المناطق القبلية الثائرة، وكان التنافس فيما بين المدن نفسـها حاداً وقاسـياً، وهذا مـا يدل عليه تاريخ دولـة قيس وهرمز، وسـيراف، فالقلاقل السياسية المسـتمرة، والحروب بين مدينة وأخري، أو بين مجموعة من المدن إلى جانب النزاعات القبلية ذات الطابع الملاحي، ثم الغارات التـي كانت طابع الحياة في كل شـبر من أرض الجزيـرة العربية، فيما قبل العصر الحديث كلها تزحم تاريخ الدول التجارية التي قامت في الخليج على اختلافها، وكان المراقبون الغربيون غالباً ما يخلطون بين هذه الثورات وعمليات القرصنة البسـيطة في الخليـج، بيد أنه حتى في الموانئ الصـغيرة كانت الحياة تختلف في كثير من جوانبها وبشكل ملحوظ، عنها في المناطق الريفية أو القبلية.



أن العناصر الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية، بل والعناصر السياسـية في الموانئ الكبري، التي شكلت أسس حضارة الخليج الخاصة كان محورها النشاط التجـاري والملاحـي، فمعظم مدن الخليـج كانت تعتمد على صـيد اللؤلؤ في اقتصـادها، وكان اللؤلؤ مصدر دخلها، وبالتالي مصدر رخائها وسبب بقائها، ومن هنا كانت حماية التجارة والتجار المهمة الرئيسـية لكل دولة، أما في المدن الكبـيرة، فقد كانت الـواردات التجارية من الضرائـب الجمركية وغيرها تنفق



على المنشآت العسكرية والبحرية، أو تدفع كرشاوي، أو معونة لبعض الحلفاء أو لكسب عدو يهددها، ومع نضوب موارد دولة ما كانت تتضاءل قوة تلك الدولة بسرعة، بما أن ضعف وسائل الدفاع عند أي دولة من تلك الدول كان يغري الآخرين بالاغارة عليها، كما يتيح الفرصة لدولة أخرى في المنطقة أن تستولي على المصالح التجارية والسياسية للدولة المتدهورة.

لقد كان تركيب المجتمع في الخليج، إذا استثنينا بعض المناطق الساحلية، تركيباً قبليا، فقد كان للمجموعات القبلية والريفية اليد الطولي، وكانت تمارس حياتها وفقاً لقيم معينة، وعلى أي حال كان هناك قسم كبير من القبائل الساحلية تتقن حرف ثابتة وتشغل مناطق تكاد أن تكون محدودة، وفي بعض الأحيان كان يقوم نوع من الوئام السياسي فيما بين القبائل المتاخمة لأحد الموانئ، كما كانت هناك علاقات تكافل بين الموانئ الساحلية والقبائل المتاخمة لها، أما سكان المدن فكانوا يتألفون في الغالب من الجماعات التي كانت تهاجر من المناطق المجاورة لها، كما كان يحدث أن ينتقل بعض سكان الريف للعمل مؤقتاً في المدن، وبالعكس كان رخاء المدن يتسلل إلى الأرياف حيث تقوم المدن بتوفير الخدمات والسلع للمناطق الريفية، وكان يحدث أن يمارس حاكم المدينة سلطة اسمية على القبائل القريبة من مدينته إذا كانت المدينة كبيرة وعلى جانب من القوة، غير أن مثل هذه السلطة لم تكن سلطة مطلقة كالتي يمارسها الحاكم على المدينة نفسها، أما القبائل التي تقيم في المناطق الريفية، أو بعيداً عن المؤثرات الثقافية للموانئ فقد كانت أكثر اكتفاء ذاتياً من تلك التي تقع على الساحل، وأكثر بعدا عن متناول نفوذ المدينة.

كانت القبائل الريفية تتألف في الدرجة الأولى من بدو الصحراء الذين يمكن في بعض الأحيان أن يثيروا مشكلة كبيرة من مشاكل الأمن بالنسبة للمدن الساحلية.



تاريخ الخليج قبل القرن التاسع عشر

خلال مرحلة الأزدهار التي شـهدتها عُمان وعاصـمتها مسـقط – أي منذ النصـف الأخير للقرن السـابع عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر ظلت البلاد تتطور ضـمن الخطوط التي أشرنا إليها آنفا، ولم يبدأ التفكك في أوضـاع البلاد إلا بعـد أن ثبت البريطانيـون أقدامهم في المنطقة، ومن الممكن تصـورنا تاريخ عمـان من خلال التعرف علـى تاريخ الخليج[1] الذي ومـن المحتمل أن يكون الإنسان قد أطلق الطلقة الأولى في مضمار التجارة البحرية على صفحة مياهه، ومما لا يتطرق الشك إليه أن الخليج قد استخدم كطريق مائي منذ آلاف السنين، والأدلة غير متوفرة عن تلك الفترة التي سـبقت العصـور الأغريقية، مما يحول دون كتابة بحث موثـوق به عن التاريخ القديم للمنطقة، غير أن عمليات الحفر التي أجريت في الحسـا قد كشـفت عن وجود حضـارة ملاحية لا يقل عمرها عن سـتة آلاف عام، وفضـلا على ذلك فأن علماء الآثـار[2]، على ما يبدو، قد وفقوا إلى اكتشـاف علاقة بين المدن التي قامت على ضـفاف نهر الاندس عبر الطريق المائي الذي يخترق خليج عمان والخليج العربي، وحتى العصور الأولى كانـت ثروات الخليج، على ما يبدو، هى التي تتحكم في الاتجاهات الرئيسـية لتاريخ هذه المنطقة، وتكشـف المعلومـات الحديثة عن القرن الأول بعد الميلاد، أنـه عندما كانت الامبراطوريات الكبرى في أوروبا وآسـيا في أوج ازدهارها،

---

(١) يتضـمن كتاب «اي . تي ويلسـون» الخليج العربي معلومات قيمة عامة ومفيدة تكشف عن جوانب كثـيرة من تاريخ الخليج في الفترة الواقعة قبل القرن التاسـع عشر، و «الملاحون العرب في المحيط الهندي خلال وفي أوائل العصور الوسطي»، تأليف جي . أف . حوراني (طبعة برنستون ١٩٥١م).

و «الجغرافي للخليج – عمان وأواسـط الجزيرة (طبعة كلكتا ١٩٠٨م – ١٩١٥م – ١٩٢٩م و «الإنسـان قديماً وحديثـاً في جنـوب غربي الجزيرة العربية»، تأليف دبليو . اج . فيلد وفيه بحث وجيز وفهرس مفصـل عن سـلالات سـكان المنطقة وتاريخها كما سـاهم جي . دي . بيرسـون بفهرس مفصـل يتناول دراسـة للخليج بعنوان «الفهرس الإسلامي» ١٩٠٦م – ١٩٥٥م (طبعة كامبردج، ١٩٥٨م) وملحقه ١٩٥٦م – ١٩٦٠م (طبعة كمبردج ١٩٦٢م).

(٢) حضـارة نهـر الأندس (طبعة كامـبرج) ص ٦٠ و٩٣، تأليف أم . ويلر . و «سـواحل الجزيرة العربية» (طبعة نيوهافن ١٩٣٢م)، تأليف آر دوجرتي.





كان الملاحون العرب ينشــطون كوســطاء تجاريين بين الشرق والغرب[1]، وفي عهــد الرومان كان الغربيون يفضــلون ارتياد طريق البحــر الأحمر على طريق الخليــج في رحلاتهم إلى الهنــد، لأن رأس الخليج، وهو العراق كان في قبضــة الامبراطوريات الفارســية من البارثيين وخلفائهم الساسانيين خصوم الرومان، أمــا الفرس كشــعب يســكن المنطقة الداخلية فكانوا يفضــلون طريــق القوافل البري عبر إيران أما الخليج العربي فأنه لم يصــبح طريقاً تجارياً رئيسياً حتى العصر الإســلامي، حين أخذ الملاحون العرب من ســكان المنطقة يســتخدمون شــتى نواحي نشاطهم الملاحي، كصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ.

«العصــر الذهبــي» تعتبر الفترة الواقعة بين ســنة ٧٥٠م وســنة ١٥٠٧م بعد الميــلاد الفترة المجيدة في تاريخ الخليج أو مــا يطلق عليه بالعصر الذهبي، غير أن بريــق هذا الذهب أخذ يخبو منذ أول القرن الحادي عشر عندما تحولت الحركة الملاحية من طريق الخليج إلى البحر الأحمر باعتباره المعبر الرئيســي للتجارة بين المشرق والمغرب، وأيا كان فمما لا شــك فيــه أن أكثر المراحل ازدهار في تاريخ الخليج، إذا اســتثنينا الازدهار الحالي الناتج عــن تدفق النفط، هى الفترة التي تبدأ بالخلافة العباسية وتنتهي بسقوط دولة هرمز في أيدي البرتغال.

غير أن ظهور الإسلام في القرن السابع عشر وما تبعه بعد مضي قرن ونصف من قيام الخلافة العباسية سنة ٧٥٠ بعد الميلاد يعتبر بداية العصر الذهبي للمنطقة، ومع قيام إمبراطورية إســلامية مترامية الأطراف تضــم كل منطقة جنوب غربي آسيا وتمتد من سواحل المحيط الأطلسي حتى ضفاف الاندس ثم ما تبع ذلك من إقامة جهاز سياسي مركزي عاصمته المركزية بغداد – لتوجيه هذه الامبراطورية وادارتها، أصــبحت الظروف ملائمة لكــي تزدهر الحياة في ارجاء الخليج، يوم كانت مياهه تخترق كالســهم قلب المركز الاقتصادي والسياسي والثقافي للعالم الإسلامي، وفضلاً عن ذلك فأنه في الوقت الذي كانت الامبراطورية الإسلامية

(١) «أرض اللبان والمر في الجنوب العربي» مجلة الجمعية الشرقية الأمريكية (١٩٥٨م) ص ١٤٧ – ١٥١ و «روما فيما وراء الحدود الأمبراطورية»، تأليف أم . ويلر (طبعة لندن ١٩٥٤م) فصل ٣.



العالميــة بزعامة الخلفاء العباســيين في أوج عظمتهــا، كان هناك إلى جانبها دول قوية أخرى في مناطق مختلفة من مراكز الحضارة في العالم.

ففي الصــين كانت أسرة تانج قد استعادت نفوذها في البلاد، كما استطاعت الامبراطورية البيزنطية إعادة تحقيق الازدهار في الجزء الشمالي الشرقي من البحر الأبيض المتوســط، بينما اســتطاعت أوروبا الغربية بقيادة الملوك الكارولينجيين أن تتخلص من الفوضــى التي أعقبت انهيــار الامبراطورية الرومانية، أما بغداد فبالإضــافة إلى كونها قلب النشــاط الاقتصــادي وعاصــمة للامبراطورية، فقد كانت تقع مباشرة عند ملتقى طرق رئيسية تربط بين مراكز هذه الحضارة كلها.

ولمــا كانت الطــرق البرية بين غــرب وجنوب شرقــي آســيا ذات امكانيات محدودة، فقد اســتوجب اتساع النشــاط الاقتصــادي للعالم خلال القرن الثامن عشر اســتخدام الطرق البحرية ولما لم يكن طريق الدوران حول أفريقيا قد بدأ في الاســتعمال حتى ذلك الوقت، انحصر الخيار بين طريقي البحر الأحمر والخليج العربي باعتباره الحلقة الرئيســية للتجــارة البحرية التي كانت تتحرك عبر منطقة غربي آسيا، وطبيعي أن استخدام أي من الطريقين المذكورين كان يتوقف إلى حد كبير على امكانيات المحطات النهائية للطريق وعلى ازدهاره وأهميته السياســية – كمصــر والعراق والأقاليم الواقعــة في ما وراءهما والتي كانــت تتعامل معها تلك الأقطار، وكانت مصر وهي في أوج عظمتها تخضــع للعباســيين، وكانت تجارتها مع البلاد الأوروبية والممالك البيزنطية قد انخفضت إلى المستويات التي شــهدتها العصور الرومانية، ومن ناحية أخرى كان العراق يحتل موقعاً هاماً في أرجاء الامبراطورية، كما كان ســكانه في تزايد واقتصــاده يسير في طريق النمو والازدهار، لهذه الأســباب كان تفضيل طريق الخليج على طريق البحر الأحمر الذي توقف النشاط فيه نسبياً لبضعة قرون بعد سنة ٧٥٠ م[١].

وســجلت تجارة العراق مع الشرق الأقصــى تطوراً كبيراً حتى أصبح للتجار الفرس والعرب مســتعمرات في بعض المدن الصــينية، وبالرغم من موقع بغداد

---

(١) الملاحون العرب . ص ٥١ – ٦١ ، تأليف حوراني.



في صـميم طرق التجـارة العالميـة، وازدهارهـا، فقد كانت بعيـدة عن طرق المواصـلات البحرية بحيث لم تكن تصـلح كمحطة بحرية للسفن الكبيرة التي كانت تبحر إلى الهند وشرقي آسـيا، ومن هنا وقـع الاختيار على مينائي البصرة والأبلـة كمحطة للسـفن عابـرات المحيط التـي كانت تتولى نقـل التجارة إلى الشرق، وفي البصرة كان يعاد شـحن البضائع إلى السفن النهرية لنقلها إلى بغداد حيث كان يتم توزيعها، وكانت مناطق سـاحل الخليج تخضع لسلطات بغداد، التي كثيراً ما كانت ترسل الحملات لاخماد حركات التمرد التي كانت تنشب في عمان والبحرين وغيرهما من الأقاليم.

أو لمطاردة القراصـنة الذين كانوا يهاجمون السـفن في عرض البحر، ولعل البصرة هى الميناء التي كان يخرج منها ملاحو السندباد البحري في مغامراتهم، ولكن من المؤكد أيضاً أن الملاحين العمانيين قد أسهموا بنشاط وافر في مضمار التجارة العالمية، وقد بدأت البصرة كمدينة تقع على أحد الانهار، تفقد أهميتها كميناء عميق بسبب زحف طمي النهر على الساحل.

وقد اسـتوجب هذا الوضع إقامة فنائر لتحذير السـفن بالابتعاد عن المناطق الخطرة وعلى الرغم من كل هذه الاحتياطات فقد تبين أنه لابد من ارسـاء سفن ذات غاطس عميق في بعض المناطق القريبة من الساحل الإيراني ليتم عن طريقها تفريغ البضائع إلى السفن الصغيرة التي يمكنها الابحار في مياه الانهار، ومن بين المواقع التي اتخذت كمحطة لنقل حمولات السـفن الكبيرة إلى القوارب سـد رملـي اطلـق عليه فيما بعد ميناء سـيراف، وقد اجتذب تجمع السـفن والحركة التجارية في هذا الموقع نشاط الحركة التجارية في الموانئ الأخرى الصغيرة على سـاحل الخليج، وبمضي الوقت حلت سـيراف محل البصرة كأهم مركز للتبادل التجاري والحركة الملاحية في المنطقة، ولم تكن سيراف منطقة صغيرة إذ لا تزال أنقاضها موجودة حتى الآن وتمتد إلى نحو ميلين داخل البحر[1].

وقد بقى هذا الميناء كمسـتودع رئيسي للبضائع في الخليج وأكبر محطة تجارية

(١) العراق والخليج – الاميرالية البريطانية (لندن ١٩٤٤م) ص ١٥٨.



عبر الطريق البحري الرئيسي الذي يربط بين الشرق والغرب خلال الفترة الواقعة بين عــام ٩٠٠م ميلادية وسـنة ١١٠٠م ميلادية، كما أصـبح منطقة التجميع والمنفذ الرئيســي للسـلع القادمة من بـلاد فارس، ويقع هذا الميناء بالقرب من إحدى الثغرات في الحاجز الجبلي الذي يفصـل بين داخلية إيران والبحر، ومن خلال هذا الممر كانت تتدفق شـحنات الحرير الإيراني من شيراز، ويرجع ذلك إلى أهمية ميناء سيراف التجارية، ومن الأسباب التي كانت تغري الناس بالإقامة في هذا المكان القاحل الشديد الحرارة هو وجود المستودعات ومناطق التخزين بجانب الأرباح التي كان التجار يحصلون عليها من عمليات التبادل التجاري.

وفي أعقــاب التحــول الفكري الــذي طرأ علــى الجو السياســي في الشرق الأوسط أخذت حالة ميناء سيراف تتدهور، فمع انهيار سلطان الخلفاء العباسيين في العراق وانتشــار الفوضي السياســية، أخذ الغزاة يهاجمون سيراف من البر والبحر، كما ومن ناحية أخرى فأن ظهور مصر كقوة سياسية وثقافية واقتصادية لم يســاعد علــى تدهور حالة الميناء المذكور وحســب، بــل والى تحول تدريجي في التجــارة البحرية عن موانئ الخليج، بينمــا كان العراق في ذلك الوقت نهبا لقلاقل واضطرابات سياسية عنيفة.

وقد تمخضــت الأوضــاع في مصــر عن قيام الخلافــة الفاطميــة هناك كقوة منافســة لدولة العباســيين في العــراق، وفي القرن الحادي عشر اكتســب طريق البحر الأحمر – الســويس أهمية تضــارع الأهمية التي كان يحتلها الخليج في عهد ازدهار العراق وهو الازدهار الذي انهار والدولة هناك في أوج قوتها.

ومن جهة أخرى كانت مصر في ذلك الوقت تســتعيد المكانة التي كانت قد بلغتها أيام الرومان كوسيط للحركة الملاحية بين أوروبا والأقطار الآسيوية.

ولقد أســفرت الثورات والغزوات التي كانت تجتاح العراق عن تحول حركة التجــارة والملاحة عن طريق البحر الأحمر – الســويس، كما أدى انهيار حكم العباســيين في العراق إلى تدهور الأوضــاع في الخليج متمثلاً في ازدياد القلاقل



الملاحية وضعف النشاط التجاري عبر الخليج وهو في أوج قوته[1].

حلت ميناء قيس كمستودع رئيسي لتجارة الخليج محل ميناء سيراف. وتقع قيس في منطقة تبعد نحو ١٣٠ ميلا إلى الجنوب، على جزيرة لا تبعد أكثر من عشرة أميال تقريباً عن ساحل إيران، ومع هذا فلم تحتل قيس الأهمية التي احتلها ميناء سيراف، بسبب ظهور مصر إلى الوجود واستخدام طريق البحر الأحمر - السويس، ورغم ذلك لعبت قيس دوراً كبيراً كمركز رئيسي للتجمع والتوزيع للبضائع التي كانت تمر بالخليج في الفترة بين سنة ١١٠٠م وسنة ١٣٠٠م ونستدل من الآثار العضوية التي تم اكتشافها أن قيس أصغر من سيراف في المساحة، إذ تمتد أنقاضها مسافة تربو على نصف ميل في جوف البحر ولا تعود أهمية ميناء سيراف إلى أهمية العوامل الاقتصادية بقدر ما كانت ترجع إلى استيلاء إحدى الأسر العربية التي تنتمي إلى ما يعرف الآن بساحل الصلح على الجزيرة المذكورة

وإلي سيطرة أسطولها التجاري على النشاط التجاري فيها وارغام التجار على استعمال ميناء قيس بدلاً من ميناء سيراف، وبفضل ما كان لقيس من أسطول بحري فقد سيطر حكامها على الجزر والمقاطعات الكبيرة على كل من جانبي الساحلين الإيراني والعربي الخليج، وفي سنة ١١٧٠م دانت سيراف لحكام قيس، وبالتالي تضاءلت أهمية الميناء الأول الكبير، وبما أن قيس جزيرة فقد كان هذا العامل يسهل للاسطول مهمة الدفاع عنها وحمايتها، كما كان سبباً في تجنيبها القلاقل التي كانت تجتاح إيران في أعقاب حكم العباسيين، مما يسهل نقل السلع التي ترد من شيراز عن طريق هذا الميناء لبعده عن مناطق الاضطرابات التي كانت تسود داخلية إيران في ذلك الوقت[2].

غير أن ميناء قيس رغم أهميته لم يحل دون قيام قوة منافسة للحكم فيه، وفي أواخر القرن الثالث عشر برزت إلى الوجود دولة هرمز التي غدت أهم منطقة

(١) الخليج العربي «فصل ٧، تأليف ويلسون والسيراف» تأليف سي. هورات م ١ ف ٣ ص ٤٤٤.

(٢) «الخليج العربي» فصل ٧ و «قيس» تأليف أم سترك مجلد ١ فصل ٢ ص ٦٤٩ - ٦٥١.



لتجميع السلع التجارية في الخليج وأكبر منافس لميناء قيس، وكانت هرمز التي بدأت تأخذ دورها في القرن الحادي عشر في شؤون المنطقة الداخلية من إيران تحتل موقعاً استراتيجياً على المضيق الذي يربط خليج عمان بالخليج العربي ويبلغ عرض هذا المضيق نحو أربعين ميلا.

وكانت المياه متوفرة بكثرة في المنطقة المحيطة بهرمز نسبيا، وكانت تنتج كمية وفيرة من المحاصيل الزراعية، غير أن الميناء نفسه لم يكن أكثر من ممر للسلع القادمة من مقاطعتي كرمان وسيجستان الإيرانيتين، وقد ظلت هرمز لعدة سنوات خاضعة للأسر التي كانت تحكم في كرمان وغيرها من عواصم إيران الداخلية، كما عقد حكامها العرب علاقات زواج مع حكام دولة قيس، وقد أتاحت الاضطرابات التي اقترنت بغزو المغول لإيران في القرن الثالث عشر الفرصة لحكام هرمز أن يدخلوا تغييرات على الوضع، وبالتالي أخذوا ينهجون سياسة أكثر استقلالاً من ذي قبل، فعندما حاولت السلطات الإيرانية في الداخل فرض ضرائب جديدة على سكان هرمز على سبيل المثال، غادر هؤلاء الميناء إلى قلهات، إحدى المناطق التابعة لهرمز على خليج عمان ومن هناك أخذوا يغيرون على القوافل التجارية البحرية وهي في طريقها إلى إيران، وبذلك أرغموا حكام كرمان على الوصول إلى اتفاق معهم حتى لا يحرموا من نصيبهم من الأرباح التي كانت تدرها هذه التجارة عليهم.

وأخيراً في سنة ١٣٠٠م قرر حكام هرمز وضع حد للمتاعب الناجمة عن السياسة العدائية التي كان حكام المنطقة الداخلية من إيران يمارسونها ضدهم، وذلك كان بنقل نشاطهم إلى جزيرة صغيرة قاحلة تبعد نحو ١٥ ميلاً عن الساحل المواجه للموقع القديم، حيث أنشأوا لهم مركزاً جديداً، وهكذا أخذت التجارة تتدفق على هرمز الجديدة التي أصبحت بمضي الوقت مدينة يسكنها نحو ٤٠٠٠٠ نسمة.

غير أن قيس كدولة هامة في الخليج لم تستسلم بسهولة، فقد نشبت حرب



تجارية طويلة تخللتها مصادمات مسلحة، لم تنته إلا في سنة ١٣٣٠م عندما استطاعت هرمز بزعامة ملكها الرشيد طوران شاه (ويبدو أن معني هذا الاسم هذا يحمل مزيجا من الدم والتقاليد العربية والتركية والمغولية) أن تجرد دولة قيس من أهميتها إلى حد كبير.

ويرجع فضل المكانة والثروة التي حققتها هرمز الجديدة لنفسها إلى موقعها الاستراتيجي الذي يتحكم في المضايق المؤدية إلى المياه الداخلية للخليج، مما أتاح لها أن تسهم بدور هام في تجارة الهند مع العراق، وإيران، والجزيرة العربية، ومصر أيضاً، فهي تقع على مقربة من الخط الرئيسي للمواصلات بين الشرق والغرب الذي يربط مصر والهند بالأسواق النامية في أوروبا، ومن هذا الميناء كانت تخرج معظم السلع التي كانت تمر عبر ذلك الطريق الطويل، كما أدي انتصار دولة هرمز على قيس إلى تحول تجارة إيران – وفي مقدمتها المنسوجات الحريرية – بالإضافة إلى التجارة المحلية لمنطقة الخليج إلى ميناء هرمز.

خلال العصر الذهبي (١٣٣٠م – ١٥٠٧م) كان ملك هرمز يحكم البلاد اسميا، بينما كانت السلطة الفعلية في أيدي مجموعة أوليجاركية[1] من تجار البلاد، الذين لم يكن في مقدور الملك أن يقف ضدهم إذا أراد أن يظل ملكا وأن يستمتع بامتياز الملك، وكان الخلاف بين أفراد العائلة الحاكمة مزمناً، غير أن بعض أفراد هذه الأسرة احتلوا مناصب عالية كولاة ومحافظين في بعض المناطق الخارجية، وكان مجلس الملك برئاسة الوزير هو الذي يقوم بتعيين الولاة في مناصبهم، كما يشرف على القوات البحرية وعلى جيش من المرتزقة يرابط في أنحاء البلاد ويستخدم من قمع حركات التمرد التي تقوم في المحميات بين حين وآخر، وكانت هرمز تسيطر على ضفتي خليج عمان وعلى بعض الجزر كالبحرين وعلى عدد من الأقاليم الكبيرة، كما كانت تدفع جزية سنوية إلى حكام إيران ولم يكن في هذا الاجراء ما يمس استقلالها الحقيقي وانما كان ضرورياً للمحافظة على مصالحها التجارية وكانت لهرمز علاقات تجارية مع

(١) كلمة الأوليجاركية oligarchy أصلها يوناني، وتعني بقاء السلطة في يد مجموعة صغيرة من الناس



معظم المناطق التجارية الرئيسية في حوض المحيط الهندي، ولعل أهم العلاقات المذكورة علاقتها بالهند ومصر التي كانت في ذلك الوقت محور شبكة الحركة التجارية الزاحفة في عهد المماليك، ومن الأسباب التي أسهمت في تنمية الحركة التجارية بهرمز هو بعدها عن مناطق القلاقل بالإضافة إلى السياسة التجارية المستقلة التي كانت تنتهجها حكومتها، حتى أن عدد المراكب في الميناء، كما يقول أحد شهود الصيانة، قد بلغ في سنة ١٥٠٣م نحو ٣٠٠ سفينة لأن نسبة الضرائب الجمركية كانت قليلة جداً، وكان أغلب البحارة من عرب عمان واليمن، فضلاً عن وجود عدد من الهنود والأفريقيين المخصصين للرحلات البعيدة، على أن النشاط الملاحي في مجمله لم يكن منظماً تنظيماً كافياً فقد كان ربابنة السفن يجرون كيف يشاؤون مدفوعين بدافع المصلحة التجارية والربح وحسب، أما الحكومة نفسها فلم يكن يتعدى دورها نطاق الاشراف على الحركة التجارية في هرمز وغيرها من الموانئ التابعة لها، باعتبارها مناطق تجميع للبضائع، كما كانت مهمتها توفير الحماية للتجار والسلع التي كانت تتجمع ضمن حدودها من وقت إلى آخر.

ولم يكن للدولة أسطول تجاري خاص بها، وأن كان يحق للملك وأفراد أسرته اقتناء السفن التجارية، وهي سفن يمكن تحويلها إلى سفن حربية اذا اقتضت الضرورة لذلك لاستخدامها ضد كل من تسول له نفسه بتهديد وجودها كمركز تجاري هام، وكانت علاقة تجار هرمز علاقة متكافئة ولم تكن علاقة السيد بمسوده ولقد وصف أحد الرحالة ثروة هرمز في ذلك الوقت فقال: إنها ثروة خيالية وأن هرمز كما تقول المؤلفات الأوروبية الحديثة، كانت رمزا حيا لثراء الشرق وازدهاره في تلك المرحلة من التاريخ، وحتى لو كان في هذا الوصف شيء من المبالغة، فالذي لا شك فيه أن هرمز في أوج ازدهارها كانت إحدى الأسواق الكبرى في آسيا[1].

(١) ثمة فهرس كبير من المراجع عن هرمز أهمها طوران شاه – تاريخ ملوك هرمز وقد صدر كملحق لكتاب «رحلات بدرو تكسيرا، ترجمة دبليو ان سنكلير (طبعة لندن ١٩٠٢م) وولسون فصل ٧، ثم النص العربي لرحلات ابن بطوطة ترجمة واعداد سي دفريمير وبي آر سانجونيتي (طبعة باريس ١٨٥٤م) مجلد ٢ ودي بربوزا في كتاب دورات بربوزا، ترجمة أم ال ديمس (مترجم) (طبعة لندن ١٩١٨م) ص ٤١، ٧٥ – ٧٩

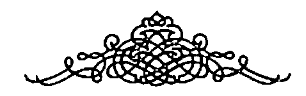


العصر الفضي للخليج: يسجل وصــول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندي نهايــة للعصر الذهبي للخليــج غير أن الخليج مع ذلك ظــل محتفظاً بأهميته على مدى النصــف الأول من القرن التاســع عشر، لقد تم طرد البرتغاليين من الخليج في منتصــف القرن السابع عشر، ولكن رغم ظهور السفن البريطانية والهولندية والفرنســية بين حين وآخر في مياه الخليج فقد ظل تحت ســيطرة شــعوبه حتى أواخر القرن التاسع عشر، عندما جاءت بريطانيا لتبدأ فرض السيطرة الأوروبية على هذه المنطقة، أما خلال العصر الفضي، فقد كانت عمان وعلى رأسها مدينة مسقط تسيطر على الخليج خصوصاً من الناحية الاقتصادية.

يعتبر وصــول الربان فاســكو دي جاما إلى الهند ســنة ١٤٩٨م بداية للعصر الجديد، فيفضل الجهاز الإداري والتوجيه السياسي والاقتصادي المنظم وبفضل التطور الذي طرأ على صــناعة بناء الســفن والأســلحة وبدافع الحماس الديني الصليبي أضحي البرتغاليون سادة البحار العربية في سنة ١٥٣٠م.

كما تمكنوا بفضــل سلســلة من الهجمات المدمرة على النقاط الاســتراتيجية في المحيــط الهنــدي ان يخضــعوا الشرق كلــه لســيطرتهم، وكان الهدف من السيطرة على النقاط الاستراتيجية (بما في ذلك هرمز) هو السيطرة على التجارة واحتكارها وبصــورة خاصــة تجارة الســلع الكماليــة، وقد طلبوا إلى الســفن المحلية، بما فيها ســفن عدن، وعرب الخليج ان تحمل تصريحات من الســلطات البرتغالية وألا تعرضــت للهجوم والمصادرة، وقد تسببت هذه السياسة بتحول الحركة التجارية من طريق المواصلات الرئيسي عبر السويس والبحر إلى الطريق المهمــل حتى ذلك الوقت ،أي الطريق الذي يدور حول الطرف الجنوبي للقارة الأفريقية إلى ســاحل المحيط الأطلســي في أوروبا، وهكذا خفت حدة النشاط التجاري عبر الشرق الأوسط وبدأت المنطقة تعاني من تدهور اقتصادي ما لبث أن تطور إلى كارثة اقتصــادية شــاملة في منتصــف القرن الســادس عشر عندما

و ٩٠ - ١٠٠، وهرمــز تأليــف أر ســتوب مجلد ١ فصــل ٢ ص ٣٢٥ - ٢٦ و «هرمــز»، مجلد ١٨ (١٩١٤م) ص ٥٣١ - ٥٤٣، تأليف شــوارتز و «امراء هرمز من القرن الثالث عشر حتي القرن التاســع عشر» تأليف جي اوبين - المجلة الآسيوية (١٩٥٣م) ص ٧٧ - ١٣٨ و «الملاحون العرب» تأليف حوراني ص ٨٧ - ١٢٢.

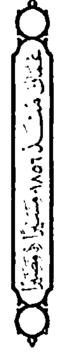


أخذت شحنات الذهب والفضة الرخيصة تتدفق على العالم الجديد لتقوض التركيب المالي للمنطقة في ذلك الوقت.

وقد أدرك مماليك مصر ثم العثمانيون الخطر الذي تمثله محاولة البرتغاليين التحكم في التجارة واحتكارها فقاموا بإرسال بعض قطعهم إلى المحيط الهندي وعقدوا تحالفاً فيما بينهم لطرد البرتغاليين من المنطقة غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب المشاكل التنظيمية، الأمر الذي حال بين إحتفاظ الدول الإسلامية الكبرى بقوة بحرية ضاربة في البحار الشرقية، كما أن تسلل النفوذ البرتغالي وما أعقبه من احتياج الدول الغربية للشرق كان في مقدمة العوامل التي ساعدت على ادخال الوسائل التكتيكية والآلية إلى المنطقة والسيطرة على مختلف الوسائل التي يستطيع بها الناس أن يسيطروا على بيئاتهم ومجتمعاتهم، وعلى الرغم من أن طرق المواصلات القديمة ظلت محتفظة بنشاطها ردحا من الوقت، الا ان السفن الأوروبية بدأت في نحو سنة ١٦٢٦م أي بعد مضى نحو قرن على سيطرة البرتغاليين على المحيط الهندي تقوم بنقل البضائع إلى بلاد الشام، وهي نفس البضائع التي كانوا قبل نحو مائة عام يشترونها من تلك البلاد[1].

استولى البرتغاليون على هرمز سنة ١٥٠٧م إلا أنه بعد وقوع بعض الاشتباكات التي ساعدت على حماية مؤخرة الطريق الجديد الذي يستخدمه البرتغاليون، استعاد الخليج وضعه القديم تقريباً، على الرغم من أن البرتغاليين أنشأوا القواعد والقلاع في المنطقة، إلا أن استراتيجيتهم كانت تقوم على أساس وضع القسم الأكبر من السلطة في أيدي الحكومات المحلية لتحكم من خلالهم بطريق غير مباشر، وبالتالي يتجنبون كل ما كان ينطوي عليه الحكم المباشر من نفقات ومشاكل وتعبئة للطاقة البشرية، وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على هرمز من دولة مستقلة إلى دولة تابعة للبرتغاليين فقد ظلت محتفظة بملكها

(١) مكتب محفوظات الملك - جدول الوثائق الحكومية - السلسلة الخاصة بفينيسيا، ١٦٢٥/٢٦ (طبعة لندن ١٩١٣م) مجلد ١٩ ص ٢٨٠.





حتى القرن السادس عشر، والواقع أن العيب الوحيد في حكم البرتغال ليس في أنهم كانوا يحكمون حكماً صارماً بل في أهمالهم للمنطقة، فهم لم يفعلوا شيئاً لتشجيع التجارة في الخليج، فعندما استولى البرتغاليون على هرمز كانت هذه المنطقة من أغنى مصادر الدخل في امبراطورية الهند البرتغالية، لكن الوضع قد تبدل في سنة ١٥٨٥م حيث انخفض الدخل إلى حد كبير[١]، بل كادت هرمز أن تختفي من الوجود بحلول القرن السابع عشر، وليس من الانصاف أن يعزى سبب تدهور تجارة الخليج الذي بدأ في مطلع القرن الحادي عشر إلى البرتغال.

وعلى الرغم من الحرب الخاطفة التي عمد إليها البرتغاليون وأهمالهم للناحية التجارية للمنطقة فأنهم لم يحاولوا أحداث أي تغيير في أسلوب الحياة في الخليج، كما لم يتمكنوا من فرض سيطرة كاملة على تجارة الهند، بينما لم يكن دورهم أكثر من دور السيد المهيمن، أما إدارة شئون المنطقة فقد تركوه لأهلها، ولم يتدخلوا في تقاليد البلاد أو أنظمتها طالما لم تكن هذه تتعارض مع السلطة البرتغالية تعارضاً سافرا، أو تمس المصالح الملاحية أو الاحتكارات التجارية الأوروبية، وحتى هذه السيطرة الضعيفة بدأت تواجه تحديات جديدة في مطلع القرن السابع عشر ازاء تدهور السيطرة البرتغالية على السواحل الشرقية تدهورا ملحوظاً، وقد اتضح من ذلك أن فرض سيطرة احتكارية على منطقة واسعة كالمحيط الهندي مهمة عسيرة على دولة صغيرة ذات امكانيات محدودة، والواقع أن البرتغال نفسها أصبحت مجرد مقاطعة من المقاطعات الإسبانية بعد أن تربع على عرشها الملك فيلب الثاني حيث أهملت الامبراطورية البرتغالية في الشرق وتركز الاهتمام على المستعمرات الإسبانية في أمريكا[٢].

وفي مطلع القرن السابع عشر بدأت السفن البريطانية والهولندية تتدخل في مناطق النفوذ البرتغالية الضعيفة في المحيط الهندي، مما أدى إلى نشوب صراع بين الدول في سبيل السيطرة على المنطقة وفي سنة ١٦٢٢م طرد البرتغاليون

---

(١) رحلات تكسيرا ص ٢٦٥/٦٦.

(٢) نفس المصدر ص ١٨ – ٢٤ و١٦٧ – ٧٨ وابن رزيق ٢٣ و «جزر البحرين»، تأليف اف عظيمات (طبعة نيويورك ١٩٥٥م) ص ١٥ – ١٦.

(م ٣ – عُمان)



نهائيا من هرمز بالتعاون بين قوات شاه عباس الصفوي حاكم إيران والإنجليز، غير أن فجر السيطرة الأوروبية على الخليج لم يكن ليحل بتلك السرعة فقد ظل النشاط الملاحي لسكان الخليج مستمراً حتي في عهد البرتغاليين، كما أخذ الملاحون العرب يثبتون وجودهم بصورة متزايدة مع انحسار النفوذ البرتغالي، ولقد احتفظ البرتغاليون ببعض مراكزهم في الخليج بعد طردهم من هرمز، غير أن هذه المراكز قد فقدت هي الأخرى مع مرور الوقت، وعلى أي حال فمن الجدير بنا أن نؤكد بأن هذه المراكز لم تسقط في البداية في يد الإنجليز، وانما استعادها العرب أنفسهم في القرن السابع عشر.

ومنذ سنة ١٦٤٢م حتي مطلع القرن الثامن عشر كان العمانيون في مقدمة الدول التي أسهمت في اقصاء البرتغاليين وتصفية نفوذهم، فبعد أن أجلوا البرتغاليين عن مدينة مسقط على ساحل عمان واصلوا عملياتهم إلى أن خلصوا الجزء الأكبر من أفريقيا الشرقية من السيطرة البرتغالية وعلى حين اتهم الأوروبيون العمانيين بممارسة القرصنة فأن من الانصاف أن نقول بأن العمليات العسكرية التي قام بها العمانيون خلال الفترة المشار إليها كانت من قبيل الحروب الملاحية، وقد سيطر العمانيون على الخليج سيطرة تامة بعد خروج البرتغاليين، وفي أعقاب الستينيات من القرن السابع عشر أخذ الإنجليز، والهولنديون والفرنسيون يرتادون منطقة الخليج، كما أنشأوا لهم مراكز تجارية هنا وهناك، إلا أن الغاية الأساسية من ذلك النشاط كانت تجارية أكثر منها سياسية، ولم يكن لتلك المراكز رغم تحصينها صفة سياسية أو عسكرية لأن الخليج يومئذ لم يكن مسرح الصراع بين الدول الأوروبية في سبيل السيطرة على المحيط الهندي وعلى الشرق، وبالتالي لم يكن يهمهم سيطرة عمان على جزء صغير منه.

غير أن الفترة التي تألقت فيها عمان لم تكن فترة متصلة فقد كان يتخللها من وقت لآخر تحديات من جانب الحكام المناوئين لها، ففي خلال القرن الثامن عشر خضعت عمان مؤقتاً لنادر شاه حاكم إيران وكان هذا الاحتلال



جزءا من سياسة نادر شاه التوسعية وقد عرف كيف يستغل الخلافات السياسية الداخلية التي كانت تمزق عمان في ذلك الوقت، وبذلك فرض نفسه على منطقة الخليج – وبالرغم من أن عمان قد استعادت مركزها بعد وفاة نادر شاه، فقد ظلت القوى البحرية الأخرى في الخليج والموالية لكريم خان زند (١٧٧٣م – ١٧٥٠م) تشكل تهديداً لعمان وعلى كل فقد كان الأسطول الفارسي في عهد كريم خان بوجه عام تحت إشراف وإدارة الربابنة العرب سكان الشاطئ الإيراني من الخليج، والواقع أن مصالح إيران في الخليج في القرن الثامن عشر كانت تتمثل في محاولات عرب إيران تأكيد زعامتهم في المنطقة.

وفي منتصف القرن الثامن عشر بعد طرد القوات الإيرانية من عمان انتقل مركز الثقل السياسي في عمان من المنطقة الداخلية إلى ميناء مسقط التي أصبحت محطة التجميع الرئيسية واحد المراكز الاقتصادية الهامة في الخليج، وكان هذا الحدث دليلا على مسعى الزعماء العمانيين إلى دفع البلاد لتبوء مركز الصدارة في مضمار التجارة على غرار ما كانت عليه هرمز وقيس.

في أواخر القرن الثامن عشر بدأت عمان ومركزها الدولي في الخليج يستهدفان لخطر جديد ليس من جانب إيران وانما من الجزيرة العربية نفسها فخلال هذه الفترة مرت الجزيرة العربية بسلسلة من التغييرات العاصفة التي لا تزال آثارها باقية حتى اليوم، ومن الأسباب التي مهدت لهذه التغييرات ظهور عدد من المجموعات الملاحية النشطة التي ما تزال موجودة حتى الآن على الساحل الغربي للخليج من الكويت حتى عمان[1].

وبالرغم من أن هذه الدويلات الناشئة كانت متأثرة بتقاليدها القبلية، فقد تطورت بسرعة حتى أنها أصبحت قادرة في أواخر القرن الثامن عشر على

(١) لوريمر مجلد ١ وأرشيف وزارة شئون الهند، ويضم من المراجع سجلات حكومة الهند مجلد ١ ويعتبران من أهم المراجع الأوروبية عن نشوء امارات الخليج العربي في القرن الثامن عشر أيضاً «تاريخ شرقي الجزيرة العربية» تأليف أبو حاكمه (طبعة بيروت ١٩٦٥م) وقد اعتمد المؤلف على المراجع العربية وحدها وتتركز أهمية الكتاب في تخصصه لدراسة تاريخ الخليج استناداً إلى الصادر المحلية.



تحدي نفـوذ العمانيين على النشـاط الملاحي والتجـاري في الخليج، وكالعادة حين تحاول بعض القوى الجديدة تحقيق أطماع سياسية واقتصادية معينة.

نشـبت حرب ملاحية بـين العمانيين والقـوى الأخرى المناوئـة لهـم، وفي الوقت الذي كانت تتطور لمصلحة عمان، ظهر عامل جديد زاد الموقف تعقيداً ونعني به ظهور الحركة الوهابية الدينية، بتأييد السلطة المركزية في السعودية وما أن حل عام ١٨٠٠م حتى كان القسـم الأكبر من شرقي شـبه الجزيرة العربية قد اعتنق الدعوة الوهابية وصـار من أتباعها مما أضـاف بعد ايديولوجيا ودينيا إلى معـترك الصراع بين عمان وعرب الخليج، ولقد شـجع التأييـد الوهابي القوى المناوئـة لعمان وبعث الحياة فيها، وقد كادت الحرب التي نشـبت نتيجة لذلك تدخـل مرحلة جديـدة – إذ كان من المحتمل أن تقضـي على الـدور القيادي لعمان، أو بالأخري على استقلالها – عندما انعكس انفجار السياسة النابليونية في أوروبا على الأوضاع في الخليج[1].

دعم السيطرة البريطانية في الخليج: في سنة ١٨٠٠م تمخضت المنافسة بين الـدول الأوروبية للسـيطرة على المحيط الهندي عن نشـوب صراع مدمر بين بريطانيا وفرنسـا، وما بين سنة ١٧٩٨م وسـنة ١٨١٠م كانت هاتان الدولتان الأوروبيتان تتنافسـان على تأييد بعض دول آسـيا الغربية ولما كنت عمان دولة بحريـة واسـتراتيجية هامة مـن هذه الدول فقد سـعى البريطانيـون بالحاح إلى كسـب تأييدها، وقد نجحت بريطانيا في ذلك فعقدت معاهدة تجارية وسياسية بـين بريطانيا وعمـان في سـنة ١٧٩٨م، الأمر الذي أسـهم في درء الخطر عن

(١) للاطلاع على تاريخ السـعودية القديم انظر «مذكرة الحكومة السـعودية» ١٣٧٤م – ١٩٥٥م مجلد ا و «محمـد عبدالوهـاب»، تأليف جي . اس . رنتز (١٧٠٢م/١٧٠٣م) ١٧٩٢ ٢ و «رسـالة للحصـول على الدكتـوراة لم تنشر وكانت بعنـوان «بداية امبراطورية الموحدين» جامعة كاليفورنيـا، بركلي ١٩٤٨م و «تاريخ الدولة السـعودية من ١٢٣٣م/١٨١٨م حتي ١٣٠٨م/١٨٩١م وهي رسالة للحصول على درجة الدكتواة من جامعة برنسـتون ١٩٥١م، وقد نقحت وأعيد نشرها بعنوان «السـعودية العربية في القرن التاسـع عشر» (طبعة نيويورك ١٩٦٥م).



الجانب الشرقي للخط البحـري الذي كانت تعتمد عليه الحكومة البريطانية إلى حد كبير[1].

وأثنـاء المحاولات التي كانت تقوم بها بريطانيا لتأمين خطوط مواصـلاتها تدخلت سفنها في الاشتباكات التي كانت تنشب بسبب الحروب الملاحية التي كانـت تحتدم سـنوات عديدة بين عمـان والإمارات العربية الناشـئة لكن هذه الأحـداث لم تكن تعني بالنسـبة للبريطانيين والأوروبيين سـوى أعمال سـلب ونهـب اعتاد عليها رجـال البحر العرب، ولم يدرك البريطانيون آنئذ الأسـباب الحقيقية الكامنة وراء انتشـار تلك الفوضـى في الخليج، وبالتـالي فقد ارتكبوا خطـأ فادحاً بتدخلهم في حرب ملاحية وتجارية عربية، وكانوا يغللون أسـباب تلـك القلاقل بأعمال القرصـنة التي كان يمارسـها عرب الخليـج بتحريض من الوهابيين، ولهذا عمدوا إلى تأييد العمانيين ودفعهم إلى مهاجمة القراصنة الذين كانوا في نفس الوقت من خصوم العمانيين، وقد شن العمانيون ثلاث هجمات ضـد القراصـنة ما بين سـنة ١٨٠٥م وسـنة ١٨٢٠م، وبعد أن تم القضاء على نشـاطهم إلى حد كبير فرض البريطانيون رقابة مسلحة على الخليج كانت تقوم بها بعض الوحدات البرية والبحرية التابعة لهم، وأخيراً تمكنوا من عقد معاهدة سـلام بحرية «تحظر على إمـارات الخليج العربي إعلان الحروب على بعضـها البعضـ بغير موافقة صريحـة من السـلطات البريطانية»، وقد اعتـبرت اتفاقية السلم المعقودة في سنة ١٨٣٥م اجراء مؤقتاً وحسب، وعلى كل فقد ظلت هذه المعاهدة تتجدد تلقائياً حتى سـنة ١٨٣٥م عندما تم التوصـل إلى معاهدة سلام بحرية شاملة بين بريطانيا وأغلبية المشيخات العربية، وفي منتصف القرن التاسع عشر عقدت معاهدات واتفاقات أخرى شبه رسمية بين هذه الأطراف، منحت بمقتضـاها امتيازات إقليمية لرعايا الدول الغربية المقيمـين والمتعاملين بالتجارة في الخليج، كما شـملت هذه الاتفاقيات تحديد رسـوم الواردات بالإضافة إلى بعض القيود التي فرضتها هذه الاتفاقيات على اشتراك الملاحين العرب في تجارة

(١) لوريمر مجلد ١ ص ١٦٩ - ٢١٠ و «فرنسـا ومسـقط في القرنين الثامن عشر والتاسـع عشر» تأليف اوزو - استعراض لتاريخ الدبلوماسية - ٢٣ (١٩٠٩م) ص ٥١٨ - ٥٤٠.



الرقيق، وبهذه الخطوات التي كان رائدها المصلحة، سددت بريطانيا أول ضربة إلى نظام الحياة في الخليج، فعلي الصعيد الرسمي أعلنت بريطانيا سياستها على أساس عدم التدخل في الشئون الداخلية لامارات الخليج، بينما كانت سياستها من الناحية الفعلية سببا مباشرا في قلب مفاهيم وديناميكية الحياة التقليدية للمنطقة، واذا كانت بريطانيا قد ادخلت بعض اساليب الحياة الغربية إلى سكان المنطقة، فان هذا قد تم على حساب الانماط السياسية التقليدية، وفي كثير من الاحوال على حساب العلاقات التي كانت تربط بين دولها، وعلى اساس هذه الاعتبارات سويت او الغيت تماما كثير من الالتزامات التي كانت تخول لدولة من دول المنطقة السيطرة على الاخرى أو التمتع بمركز الاولوية على الدول الباقية (ومن الأهمية بمكان ان نقرر بأن الخليج كان وما زال مسرحا لتغييرات سياسة مزمنة، وانه ما زال يحتفظ بنفس الجغرافية السياسية التي كان عليها يوم بدأ الانجليز تقويضهم لأسس الحياة التقليدية للمنطقة).

ما بين سنة ١٨٢٠م وسنة ١٨٦٢م بدأ النشاط البريطاني في الخليج يغير من الاطار التقليدي للواقع السياسي، وبدرجة أقل للوضع الاقتصادي والاجتماعي، وحتى سنة ١٨٦٢م كان نشاط بريطانيا في معظمه سلبياً بمعنى أنه كان مقصورا على مكافحة القرصنة والنخاسة أو على منع الحروب البحرية بين دول المنطقة، وانطلاقا من الفلسفة الاستعمارية أدركت بريطانيا أن دورها في الخليج يومئذ لا ينبغي أن يتعدى دور رجل البوليس المحايد أو اللامبالي[1]، ولم يفطن البريطانيون إلى الدور الذي كان عليهم أن يضطلعوا به بنشر مزايا التقدم والحضارة بمفهومها الأوروبي إلا في القرن التاسع عشر ومن هنا كانت العلاقات الاجتماعية التقليدية

(١) لوريمر مجلد ١ و «الخليج العربي» وتقرير ايتشيسون - ١٩٣٣م، سجلات حكومة بومبي - ١٩٥٨م و «الدولة السعودية»، تأليف وندر و «الطرق البريطانية إلى الهند» (طبعة نيويورك ١٩٢٩م)، تأليف اج هوسكنز ويضم كل من هذه المراجع معلومات قيمة عن تطور النفوذ البريطاني في الخليج = خلال أوائل القرن التاسع عشر، غير أن مرجعين آخرين هما «السياسة البريطانية في الخليج» - ١٨١٣م - ١٨٤٣م، وهي موضوع اطروحة لم تنشر (طبعة لندن ١٩٥٦م) و «الأسس القانونية والتاريخية للوجود البريطاني في الخليج»، في مجلة شئون الشرق الأوسط» (طبعة لندن ١٩٥٨م) ص١١٩، قد يتضمنان معلومات أدق عن السلوك البريطاني في المنطقة خلال الفترة المذكورة.



في الخليج خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر لا تزال متينة وان الاطار القديم لهذه العلاقات لم يبدأ في التفكك إلا في سنة ١٨٦٣م.

الفصل الثاني

عُمان قبل القرن التاسع عشر

البلاد – أهلها – مواردها

قبل أن تتوطد السيطرة البريطانية على الخليج العربي في مطلع القرن التاسع عشر، كانت عمان تسيطر على الشئون الملاحية والتجارية والسياسية للخليج على امتداد فترة القرن والنصف التي سبقت ذلك، ومن المؤكد أن أهمية عمان بين دول الخليج لم تتدهور بشكل ملحوظ قبل الستينيات من القرن الثامن عشر، ولما كانت الغاية من وضع هذا الكتاب هي توضيح عملية انهيار البناء القديم لنظام الحكم في عمان في أواخر القرن التاسع عشر، فان هذا يلزمنا تقديم بيان موجز عن أوضاع البلاد قبل العصر الحديث.

لقد ظهر في عمان في فترة مبكرة جداً من التاريخ نموذج لحضارة متميزة شهدتها منطقة الخليج فكان للبحر والجبال التي تحيط بعمان والصحراء التي تخترقها تأثير أساسي على نفسية الشعب وكيفية تطوره.

ومن بين الأقاليم الأربعة التي تحيط بالخليج، تعتبر عمان من أكثرها عزلة، فالى جانب احتواء البحر لعمان من جهاتها الثلاث، ورمال الربع الخالي من الجانب الرابع، تكاد عمان أن تكون جزيرة، ولقد كان البحر همزة الوصل الوحيدة بين عمان والعالم الخارجي، وفضلاً عن أهمية البحر كطريق دولي يربط عمان ومدنها الساحلية بالعالم الخارجي فهو مورد هام لمعيشة الجانب الأكبر من سكان البلاد، وعلى الرغم من المكان اجتياز الصحراء فانها لا تزال تشكل العائق الرئيسي الذي يحول بين عمان والاتصال المباشر بداخلية شبه الجزيرة



العربية، كما أن سلاسل الجبال الشاهقة، والوديان التي تخلل عمان تشكل سدا منيعا يحميها من التدخلات الخارجية، سواء كانت جيوشا غازية أو أفكار غريبة.

ولعل لفظ عمان يعني الموطن (Abode) أو الأرض، هذا بالرغم من ان هناك روايات أخرى تؤكد أن اللفظ مشتق من اسم رجل يدعى عمان ابن قحطان[1]. باعتباره أول من استوطن هذه البلاد كما يقال.

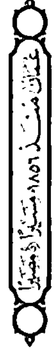
وعمان في مساحة انجلترا تقريبا ومقسمة إلى عدد من المقاطعات، يعبر اسم كل منها عن موقعها أو خصائصها، وهكذا:

١- مقاطعة الغربية تعبر عن موقع هذه المقاطعة الذي يقع في الجهة الغربية من البلاد وهي المنطقة التي تعرف في الغرب «بعمان المتصالح» أو (ساحل الصلح).

٢- مقاطعة الباطنة ومعناها الداخلية أو الواطية.

٣- المقاطعة الثالثة هي مقاطعة الظاهرة ومعناها الخارجية أو البارزة ثم عمان ومعناها كما قلنا الموطن (وتسمى غالباً بعمان الداخلية، أو الوسطى وهي التي تستمد منها المنطقة الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية اسمها)، والشرقية أي المقاطعة الواقعة في الجهة الشرقية من البلاد، ومقاطعة جعلان التي اشتق اسمها من اسم سكانها القدامي، أي الخنافس المائية والحجر أي المنطقة الصخرية من البلاد والتي هي عبارة عن كتل من الجبال تتألف من قسمين:

(الحجر الغربي) و(الحجر الشرقي)، وتفصل بين سلاسل الجبال هذه منطقة وادي سمايل الذي يعتبر الطريق الرئيسي بين المنطقة الساحلية من عمان وداخلية البلاد، وهناك منطقة الجبل الأخضر الذي يعتبر مقاطعة مستقلة ولكنه جغرافياً يمثل ذلك الجزء من عمان الذي يضم أعلى قمم سلسلة جبال الحجر الغربي أي جبال وشام الذي يصل ارتفاعه إلى عشرة آلاف قدم ويمكن مشاهدته من على بعد مئات الأميال من جهة البحر، وهناك مقاطعات أو مناطق أخرى تعتبر جزءاً من عمان كمنطقة رؤوس الجبال التي هي امتداد لسلسلة الحجر الغربي،



(١) السالمي في الفصل الأول ص ٤.

الذي يشكل شبه جزيرة تفصل بين خليج عمان والخليج العربي، وتمتد إلى رأس مسندم، وبالإضافة إلى ذلك توجد منطقتان تابعتان لعمان هما مصيره وهي جزيرة يبلغ طولها أربعين ميلا وتقع في منطقة لا تبعد كثيراً من مقاطعة جعلان، ومقاطعة ظفار على الساحل الجنوبي للجزيرة بالقرب من حضر موت.

وعلى حين يعتبر البحر وسيلة هامة من وسائل المواصلات بين المدن الساحلية في عمان فان طريق المواصلات في داخلية عمان وعرة وشاقة، ومنذ الأزمنة القديمة كانت هناك ثلاث طرق للمواصلات في عمان تربط ساحلها بالمقاطعات الداخلية، ومن المؤكد أن أسهل هذه الطرق وأهمها الطريق الوسط الذى يمتد من أرباض مدينة مسقط حتى وادي سمايل حيث يتفرع من هناك إلى طريقين الشمالي، ويأتي في المرتبة الثانية من الأهمية فيبدأ من ميناء صحار ومنه إلى مقاطعة الظاهرة، وواحة البريمي امتداد إلى الشميلية (عمان المتصالحة) مارا بسلسلة جبال الحجر الغربي، وثمة طريق جنوبي يمتد من ميناء صور حتى مقاطعة جعلان، كما أن هناك طرقا أخرى تلتف على مدار منحدرات سلاسل جبال الحجر، حيث تلتقي في نهاية الطرق الثلاث الممتدة من الساحل، ومنذ وقت غير بعيد (أي في سنة ١٩٥٥م) شق طريق بري بين داخلية عمان وظفار بالإضافة إلى طريق أخرى تمتد إلى منطقة حقول النفط على حافة الربع الخالي، أما في المناطق الجبلية فالطرق قليلة وضيقة وهي تتألف في العادة من الصخور الجافة للأودية الكثيرة التي تنساب بين سفوح الجبال، ولا تزال الحمير والجمال حتى الآن وسيلة المواصلات في أنحاء كثيرة من البلاد.

وربما كانت عمان أفضل من بقية المناطق الساحلية في الخليج من حيث وفرة المياه وغيرها من موارد الطبيعة، غير أن مناخها، إذا شئنا أن نكون موضوعيين في حكمنا، قاس جداً، إذ أن الجو في مدينة مسقط في شهور الصيف أشبه بحمام تركي، عندما ترتفع درجة الحرارة هناك إلى ١٠٠ درجة فهرنهايت تصاحبها موجات من الرطوبة الساخنة، وعلى غرار المناطق القليلة الأمطار، تعاني عادة من فترات جفاف طويلة بين حين وآخر، ويبلغ معدل هطول الأمطار في فصل



الشتاء في بعض المناطق الجبلية أكثر من ١٠ بوصات، مما يجعل زراعة بعض المرتفعات أمراً ميسوراً، وأهم من ذلك، على أي حال، ان مياه الأمطار تتسرب إلى باطن التربة فتكون مصدرا من مصادر الري الكثيرة في شكل آبار وينابيع وأفلاج (قنوات جوفية).

وعلى كل فان الزراعة الطبيعية ومناطق الرعي تكاد أن تكون نادرة في عمان باستثناء المناطق التي تتوافر فيها المياه، وزراعة النخيل هي أهم الزراعات الموجودة كما هو الحال في بقية أنحاء الخليج، كما أن البلح والسمك هما المواد الغذائية الرئيسية لسكان البلاد، وتتركز زراعة النخيل في مقاطعة الباطنة الساحلية ووادي سمايل والشرقية فضلا عن وجود مزارع أصغر حكما في كثير من الواحات، ومن الفواكه التي تنتجها عمان بكثرة فواكه المناطق شبه الاستوائية، كالتين، والليمون، والمانجو، والرمان، والزيتون، والجوز وهي المحصولات الزراعية التي كانت تصدر إلى الأقطار الخارجية، بالإضافة إلى البلح، أما العنب الذي تستقطر الخمر من بعضه - بما يعارض تعاليم القرآن - فينمو في منطقة الجبل الأخضر، ويبدو أن البرتغاليين قد استفادوا من محصول العنب العماني في صنع نوع من الخمر كانوا يسمونه مسكتل، وهو تحريف للفظة العمانية الأصلية، كذلك تزرع الحبوب، وأهمها الحنطة أو الشعير، أما الذرة فتزرع على نطاق ضيق غير أن الغذاء الرئيسي لسكان عمان هو الأرز الذي يستورد من الهند، وتربى الجمال التي تعتبر أجود أنواع الجمال في العالم في مقاطعتي الشرقية والباطنة وعند القبائل التي ترتاد صحراء الربع الخالي، أما الحمير والأغنام فتوجد بكثرة في المناطق الجبلية، بينما تستخدم الثيران في أعمال الري في مقاطعة الباطنة، أما الماعز فتوجد في كل مكان من عمان، وحتى الستينيات من القرن التاسع عشر كانت عمان تصدر أحسن أنواع الجياد، رغم أن أكثرها من أصل إيراني، وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية فهي أما أن تكون غير مستغلة أو نادرة، هذا على الرغم من أن عمان قد اشتهرت في الماضي بوجود مناجم للنحاس والفضة فيها، ومنذ الخمسينيات من القرن التاسع عشر أصبحت



عمان مسرحاً لعمليات التنقيب والبحث عن النفط.

ويستدل من الحقول التجريبية التي تم حفرها في بعض مناطق الربع الخالي على الحدود السعودية عن وجود ثلاثة حقول كبيرة للنفط بالقرب من الفهود، وفي مقاطعة ظفار التابعة لعمان[1] ويعيش على هذه الموارد سكان البلاد ويبلغ تعدادهم تعداد سكان جزيرة قبرص، أو ما يزيد على ٥٠٠,٠٠٠ نسمة وهو نفس عدد السكان، كما جاء في تقدير أحد المراقبين، قبل قرن مضى، ويشكل العرب الأغلبية الساحقة من المواطنين، إلى جانب مجموعات أخرى من الأجناس هي البلوش، والفرس والزنوج الذين يعيش معظمهم في المناطق الساحلية، وما يزال العمانيون حتى اليوم يتنقلون قصة وفود العمانيين الأوائل إلى البلاد، ويبدو أن أوائل العمانين قد نزحوا إلى عمان على موجتين كجزء من الهجرة الشاملة التي قام بها العرب إلى ساحل الخليج العربي في فترة ما قبل التاريخ، وعلى حين لا تتوفر المعلومات الأكيدة عن هجرة العمانيين الأوائل إلى البلاد، قد استغرق توزيعهم عبر المنطقة فترة طويلة من الوقت، وهؤلاء ينتمون إلى قبائل اليمن الجنوبية التي كانت من أوائل المستوطنين في اليمن، وكان يطلق على أوائل المهاجرين إلى عمان اسماء مختلفة كاليمانيين، والأزد والقحطانيين، والهناوية، والمعروف أن الموجة الثانية من المهاجرين جاءوا إلى عمان من شمال وأواسط الجزيرة، قبل ظهور الإسلام ببضعة قرون، وكان يطلق على الدفعة الثانية من المهاجرين اسماء عديدة منها : النزارية والقحاطنيون، وتنتمي الفئات الأخيرة من هؤلاء إلى الغافرية، ولقد ظل العداء بين المجموعتين مستعرا على

---

(١) المعلومات الجغرافية عن عمان ومواردها الطبيعية توجد في أكثر من مرجع ففي المجلد الثاني من التقويم الجغرافي الذي الفه لوريمر معالجة مستفيضة لهذا الموضوع كما تناوله أيضاً أ ج . هزارد في كتابه «شرقي الجزيرة العربية» (طبعة نيوهاتن ١٩٥٦م) وفي كتاب «عمان والساحل الجنوبي للخليج» إعداد شركة الزيت العربية الامريكية (طبعة القاهرة ١٩٥٢م) وفي «رمال العرب» تأليف الرحالة تبسيجر (طبعة نيويورك ١٩٥٣م) وفي «قصة رحلة إلى داخلية عمان»، تأليف جي آر وولسند مقال في المجلة الجغرافية الملكية، و «سلطنة مسقط وعمان»، مع وصف لرحلة المؤلف إلى داخلية البلاد في سنة ١٩٢٥م بقلم آل اكلبسي في مجلة «جمعية آسيا الوسطي الملكية مجلد ١٤ (١٩٢٧م) ص ١٩ - ٤٢ بالإضافة إلى فهرس الجزيرة العربية وبعد من أنفس المراجع الذي نشرته الجمعية الجغرافية الأميريكية بقلم أ ج . هزارد (طبعة نيوهامن ١٩٥٦م).



امتداد ألفي عام من التاريخ، أو منذ وصول الدفعة الثانية من المهاجرين الذين ما زالوا يمثلون عاملاً فعالا في السياسة الداخلية للبلاد، وفي الوقت الذي يسيطر الغافرية على الشمال العربي من عمان يسيطر الهناوية على الجنوب الشرقي منها، غير أنه قد حدث تداخل ملحوظ بين المجموعتين، وبالتالي فقد لا ينطبق الحكم الذي أسلفنا اليه في كل الظروف، أن الدفعة الأولى من المهاجرين قد ارتبط أفرادها بمذهب الذات والتمسك الشديد بالصيغة الاباضية للاسلام باعتبارها أقرب المذاهب الايديولوجية «القومية» السائدة في البلاد.

أما الغافرية فقد كانوا أكثر تسامحا ازاء المؤثرات الخارجية، وثمة شبه بين المذهب الذي يدين به قسم كبير من الغافرية والمذهب السني في الاسلام، كما يلتقي البعض منهم بالمذهب الوهابي المنتشر في المملكة السعودية، وقد بدأ استخدام لفظي «هناوي» و «غافري» كتمييز بين الحلفين القبليين الرئيسيتين في عمان منذ القرن الثامن عشر، فبعد نشوب صراع داخلي عنيف، انحاز بعض القبائل المائتين التي تسكن عمان إلى الزعيمين القبليين، محمد بن ناصر من بني غافر، وقد انحازت اليه قبائل الشمال وقبائل نزار، بينما انضوت قبائل المنطقة الجنوبية تحت لواء خلف بن مبارك الهنائي زعيم الهناوية، ومنذ القرن الثامن عشر حتى الآن ظلت كل قبيلة تفخر بزعيمها، كما ظلمت الهناوية والغافرية – المجموعتان الرئيسيتان اللتان تنطويان تحتهما أغلب قبائل أهل عمان.

ولقد لعبت القبيلة وسياستها دوراً مؤثراً في تاريخ عمان، لأن معظم سكان المنطقة يخضع للزعامة القبلية أو له ارتباطات قبلية، وهناك عامل آخر لتعريف القبائل العمانية ضمن انتمائها إلى الأصلين الهناوي والغافري، ونعني به القبائل الحضرية والقبائل البدوية، فمعظم القبائل البدوية يقيم على امتداد حدود الصحراء الداخلية موزعين على مقاطعات الظاهرة وعمان الداخلية، وجعلان، أما في المرتفعات والسواحل فالتركيب القبلي يكاد يكون مانعا في الغالب، ويرأس المجموعة القبلية اما شيخ أو زعيم (تميمة) وفي حالة الطوارئ يمتد نفوذ الزعيم القوى الذي يتصدر قيادة أو لشيخ يصل إلى مركز الزعامة من الناحية الرسمية



عن طريق الانتخـاب، المجموعة إلى كافة المجموعـات الفرعية للقبلية، وعلى الرغم من أن الزعيم أو الشـيخ يصـل إلى مركز الزعامة من الناحية الرسمية عن طريق الانتخاب الا انه ينتقل إلى المجموعة الطليعية من العناصر الرئيسية للفرع القبلـي بعد انتخابه، وقد كان لـكل من الحلفين الرئيسـيتين الهناوية والغافرية زعيم خاص بها، غير أن هذا التقليد لم يعد يسري منذ أن بدأ القرن التاسع عشر، ومن المألوف أن تعتبر كل قبيلة (على اختلاف الفرع الذي تنتمي اليه، نفسـها مسـتقلة عن القبيلة الأخري، وأن تخضـع لسـلطان زعيمها أو شيخها وحده، دون سـواه من الشـيوخ أو الزعماء، وتفتت سلطة القبيلة بهذا الشكل يحد من سلطة القبيلة، وبالتالي فأن القبائل الخاضعة لزعيم واحد يمكنها أن تمارس نفوذا أقوي من تلك التي تفتقر إلى الوحدة السياسية، رغم كثرة عددها، وبسبب هذا التفتت داخل التشـكيلات القبليـة، قل عدد القبائل التي تمارس سـلطة مباشرة في عمان، وتلجأ القبائل بتلافي هذا الوضـع أحياناً إلى الدخول في سلسـلة من الولاءات والائتلافات القبلية[1].

وقد ظل العمانيون حتى الآن يعيشون في بيئة قبلية ريفية، هذا على الرغم من الدور البارز الذي لعبته المدن العمانية في تاريخ المنطقة ذاتها.

وفي صنع الأحداث التي شهدها الخليج ومنطقة المحيط الهندي، فقد كانت هـذه المدن تقوم بثلاث وظائف: وظيفتها كموانـئ تجارية، ووظيفتها كمراكز قبليـة، ثم كأسـواق تجارية أو خطوط دفاع لتلك المـدن، وقد تطور بعض تلك الموانئ البحرية إلى مدن هامة على غرار ما كان يحدث يومئذ في مناطق أخرى

(١) المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها من القبائل العمانية وعن الأوضـاع الاجتماعية للبلاد قليلة أهمها تحفـة الاميـان، تأليف السـالمي جزء ١ صـ ٣ و١٥ - ٢٦ وجزء ٢ صـ ١٢١ - ١٢٩ و «التقويم الجغرافي في الخليـج»، تأليـف لوريمر مجلد ٢ صـ ١٣٨٩ - ١٣٩٠ و ١٤١٤ - ١٧ و «معلومات عن بدو عمان»، تأليف أس بي . مايلز و «التقرير الإداري - ١٨٨٠م - ١٨٨١م ص ١٩ - ٣٤ و «بلدان الخليج وقبائلها» (طبعة لندن ١٩١٩م) و «عمان» أعداد شركة الزيت العرابية الأمريكية و «جزيرة العرب»، جي. ونتز مجلد ٢ ص ٥٣٣ - ٥٥٦ و «البدوي»، تأليف سـي. كون مجلدي ٢ و ١ ص ٨٧٣ - ٨٩٢ و «الازد» تأليف جي سـترنزك مجلدي ٢ و ١ ص ٨١١ - ٨١٣ وابن رزيق ص ٥ - ١٠.

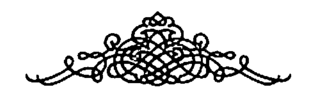


من الخليج، وتعتبر مسـقط من أهم الأمثلة على ذلك، فلقد احتلت مكانا بارزا بين مدن عمان بسـبب مرفئهـا الجميل وموقعها الجغرافي، أمـا المدن الداخلية فتقـع عادة بين عـدد من الواحات، وقد انشـئت في كل مدينة مـن هذه المدن قلعـة أو حامية تشرف على المناطق الريفيـة وتتحكم في مداخل المدينة، وتتولى هذه الحاميات حراسـة النقاط الاسـتراتيجية، وخطوط المواصلات، كما تعمل كمراكـز للتجمعـات القبلية، يتضـح مما سـبق ان عمـان بلد متعدد السـمات وعلـى الأخص فيما يتعلق بالخصـائص التي تميز سـكان المناطق السـاحلية عن المناطـق الداخلية. وأياً كان فمن الخطأ أن نبالغ في هذا التعدد لدرجة تؤدي إلى اشـاعة الغموض على الظروف والمصالح التي تشـد المجتمع العماني بعضه إلى بعضـ، وحتى المراقبـون اللذين يقرون بالطابع الفريـد للمجتمع العماني وبأثر العوامل التي تفرق بين سـكان الداخل والساحل، لا يقللون من أهمية الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تجمع بين الشطرين، وأهم من هذا كله أن الأغلبية من العمانيين تدين بدين واحد وتنتمي إلى أيديولوجية واحدة، على الرغم من الغموض الذي يسـود هذا الجانـب في مجال التطبيق، ومن المؤكد أن أغلبية الرحالة الذين سـجلوا انطباعاتهم وآراءهم عن المجتمع العماني لم يغفلوا ذلك التجانس والتشـابه بين سـكانه، إلا أن الاختلافات بـين المناطق الاقليمية في عمان لها أهميتها أيضـاً، فاذا ما قارنا بين المنطقتين الساحلية والداخلية من البلاد، نرى الزراعة في المنطقة الساحلية وهي تتمثل بمزارع النخيل الواسعة التي تمتد إلى مسـافة ميل عبر السـاحل تنتج من محاصـيل البلح والفاكهة ما يزيد عن حاجة البلاد ويتم لتصديره إلى الخارج، أما الزراعة في الجزء الداخلي فقد كانت محدودة، إذا اسـتثنينا بعض المناطق، ولا يزيد ما تنتجه من المحاصـيل عن حاجة الاستهلاك المحلي إلا في أحوال نادرة، أما من الناحية الصناعية فأن الامكانات محدودة بالنسـبة لكلتا المنطقتين، فقد كان الانتاج الصـناعي في معظم الاحوال انتاجـا يدويـا، في المنطقة الداخلية بينمـا هو أكثر تطورا وانتشـارا في الأجزاء الساحلية من البلاد، وربما كان للبحر تأثير كبير على مزاج أهل المنطقة الساحلية



فصيد الأسماك كان ولا يزال المهنة الرابحة حتى في الأوقات التي يتدهور فيها النشاط الملاحي، وعلى الرغم من أن عمان قد فقدت كثيرا من تجارتها البحرية، ومن أهميتها التجارية فهي ما تزال تصدر كميات كبيرة إلى الخارج مما تنتجه سواحلها، فقبل الستينيات من القرن التاسع عشر كان سكان المنطقة الساحلية يعتمدون على التجارة والنشاط الملاحي في معيشتهم وقد لعب كل من هذين المرفقين دورا نسبيا في تنمية الثروة القومية، أما بالنسبة للمنطقة الداخلية فقد كانت مثل هذه الحوافز مفقودة، أضف إلى ذلك التقاليد الاجتماعية في الجزء الساحلي من البلاد قد تميزت بالانفتاح على المؤثرات الخارجية، مما يتمثل بوجود عدد من العلاقات والتقاليد الهندية، لذلك فقد كان سكان الساحل أكثر تسامحاً تجاه الأجانب من سكان الداخلية المنعزلين، وذلك على الرغم من وجود قاعدة مشتركة من العقيدة توحد بين كل من سكان داخلية البلاد وساحلها، وأغلبية العمانيين أباضيون وهو المذهب الذي ظل منذ القرن السابع عشر شعار عقيدة العماني ومحور تفكيره وفلسفته - باعتباره مضمون الايديولوجية العمانية، كما لا يزال نفس المعلمين الدينيين يحظون بالتقدير والاحترام في كل من شطري البلاد، وينعكس التنوع في خصائص المجتمع العماني على النواحي الدينية أيضاً، ولكنه تنوع لا يمس صلب الوحدة القائمة بينهما، على الرغم من أن سكان المنطقة الساحلية أكثر اعتدالا في ممارستهم للعقيدة الدينية من سكان الداخلية حيث العزلة والانغلاق والتزمت، وعلى العموم فقد كانت عمان الساحلية على مدى القرون أكثر استجابة للأحداث العالمية، وأكثر استعدادا للقيام بدور فعال في تلك الأحداث، على عكس عمان الداخلية التي أثرت العزلة والانغلاق، والاعتماد على مواردها الداخلية الضئيلة.

وبالتالي في دقائق التاريخ العماني وعلى الأخص الجانب الداخلي منه، كان تعبيراً عن التوتر المستمر بين عناصر الوحدة وعناصر التنوع، الأمر الذي كان له أثره في توحيد أو تفريق نصفي البلاد الساحلي والداخلي، وذلك ما سوف نعود إليه في فصول لاحقة من الكتاب.



الخلافة – التيار المحافظ – الأمامة في القرون الوسطي

في القرن التاسع عشر انعكس التوتر بين المنطقة الساحلية والداخل، أو بين الوحدة والتعدد، بين المعتدلين والمحافظين، انعكس بوضوح في تيارين سياسيين ظلا يشغلان التاريخ العماني منذ دخول عمان في الإسلام في القرن السابع: التيار الذي تمثل في المحاولات الدائبة لإقامة مجتمع إسلامي مثالي، محوره نظام الأمامة التي كانت عمان تحكم بموجبه خلال القسم الأكبر من العصور الوسطي، والتيار المتمثل بالدور الذي كانت تقوم به عمان كعامل هام في النشاط الملاحي والتجاري في منطقة المحيط الهندي، وطبيعي إلى أبعد الحدود أن يترتب على هذا الدور ظهور موقف معتدل ومتسامح تجاه شعوب العالم الأخري، فهذان التياران كانا يلتقيان أحياناً، ولكنهما كانا يصطدمان في أكثر الأحيان، أن معرفة السمات التقليدية للدين الإسلامي بالنسبة للغربيين المعاصرين ليس شرطا أساسياً لفهم التطورات الحديثة في أقطار الشرق الأوسط، ومع ذلك فأن النظام الأساسي التقليدي يقوم على أيديولوجية وتركيب قيمي وتطلعات ظلت لقرون عديدة حافزاً للفكر والعمل ضمن إطار معين، وبالتالي، فلكي نفهم حركة التطور الحديث في الشرق الأوسط – كحركة تنطوي قبل كل شئ على تغييرات أو اتجاهات حديثة على صعيد الأيديولوجية والتطلعات والقيم – لابد أولاً من فهم النظام الديني الإسلامي التقليدي[1].

منذ القرن السابع اقترن اسم عمان بالمذهب الأباضي في الإسلام – وهو مذهب لم يكن يرضى بأقل من إقامة مجتمع مثالي – خلافة الله على الأرض – والتي تهيئ للأفراد البيئة التي تحقق لهم الخلاص الأبدي.

بهذا جاء الإسلام على يد محمد بن عبدالله، الذي أعلن أن رسالته إلى الملأ هي تطبيق شريعة الله وإقامة مجتمع يقوم على الشرائع الآلهية المنزلة ويتمسك بها على

(١) تعتمد المناقشة التالية للإسلام، والخوارج، والأباضية بشكل خاص على ما ورد في كتاب «الإسلام في العصر الحديث» (طبعة برنستون ١٩٥٧م) تأليف دبليو . سي . سمث.





مر العصــور، ويعتقد المسلمون أن أول جماعة أنيط بها تحقيق مثل هذا المجتمع هي عندما خرج محمد في ســنة ٦٢٢ بعد الميلاد (بداية التاريخ الإسلامي) على رأس قلة من أنصــاره من مكة إلى المدينة لوضــع اللبنات الأولي في صرح مجتمع إســلامي مستقل سياسياً، وبهذا أصبح المسلم هو ذلك الذي ينضوي تحت لواء الجماعة متمثلاً لقوانينها السياسية والاجتماعية المطلقة في سلوكه.

وفي أيام الرســول لم تنشــب خلافات على طريقة تنظيم الحكم وإدارة دفته، ولكن ما أن توفي الرســول حتي حدثت فتنة بين ضــعاف الإيمان، بحيث باتت تهدد المجتمع الإســلامي بانقسامات حادة في صفوفه، على أن هذه الخلافات لم تكن تمس جوهر العقيدة، أو صــورة المجتمع الإسلامي كما بشر به الرسول: وانمــا تناولت التطبيقــات التكتيكية وما كان يتطلبه تنظيــم مثل ذلك المجتمع، وقد أنصب الخلاف على طريقة الحكم وبمعني أخص على المؤهلات التي ينبغي أن تتوفر في الرجال الذين ســيخلفون الرسول في زعامة الأمة الإسلامية، ذلك أن نوعية الزعامة السياســية تعتبر في نظر المســلمين موضــوعاً حيوياً، إذ أن مثل هذه الزعامة لا تتوفر إلا فيمن يثق المســلمون في قدرته على رفع راية الإســلام والحفاظ على الصورة المحمدية للحكم، مع توفير البيئة الإسلامية الحقيقية التي تهيئ للأفراد الحياة التي تضمن لهم الخلود في الحياة الأخري، والخليفة وفق هذا المفهوم هو الشخص القادر على فض أي خلاف قد ينشأ حول تقنين التشريعات موضع التنفيذ، وهكذا يعتبر أي خلاف حول التكتيك السياسي والتنظيمي في ظل التشريع الإســلامي التقليدي الذي يعتمد على الجمع بين الدين والسياســة، خلافا دينيا وسياسيا في آن واحد.

وكنتيجة للخلافــات التكتيكية والتنظيمية، خلال الثلاثين عاما التي أعقبت وفاة الرسول انقسم المسلمون إلى ثلاث فرق، ثم ما لبث هذا الانقسام أن تطور إلى انقســام مذهبي ينافس كل طرف منه الأطراف الأخري، وأهم التقسيمات الثلاثــة وأقواها هم أهل الســنة (المتطرفــون) الذين أصروا علــى اختيار خليفة الرسول من بين أفراد الأسرة القرشية التي ينتسب إليها الرسول، بشرط أن ترضي



عنـه الغالبية المطلقة من المسـلمين، ويناقض هذا الرأي تمامـا الإجراءات المتبعة بـين أهل البادية في طريقة اختيارهم للزعيم، حيث يتم اختياره من بين صـفوة المرشـحين لهذا المنصـب من بين أعلى مراتب الفروع القبلية، غير أن انتخاب الزعيـم أو الخليفة بهذه الطريقة ينطوي على تباين بين المركز الذي يحتله الفرع الأكـبر من القبيلة والفرع القبلي الأقل مرتبة، أما الفرقة الأخري من المسـلمين فهم الشـيعة (نسبة لتشيعهم لطرف معين)، وينادي هؤلاء بجعل الخلافة وراثية ومقصـورة على آل البيت، ويرى أصـحاب هذا المذهـب أن الخلافة بعد وفاة الرسول كان ينبغي أن يعهد بها إلى علي بن أبي طالب، ابن عم الرسول وصهره عن طريق زواجه مـن كريمته فاطمة، وفي اعتقاد هؤلاء أن هذا المفهوم للخلافة مـا ينادي به الفريق الثالث من المسـلمين وهم الخـوارج الذين يرون بأن خليفة المسـلمين ينبغي أن يكون من أتقاهم بغض النظـر عن قبيلته أو طائفته، وان يتم اختياره بالانتخاب، ومن هذا الفريق يتكون أهل عمان.

ويعـود الفضـل في ظهـور الخـوارج في البدايـة إلى قيام تحالـف بين بعض المجموعـات القبليـة التي اسـتهوتها الديمقراطيـة البدائية، وبعضـ النخبة من المثقفـين وجماعـة القـراء الذين كانـوا يريدون الاحتفـاظ بالإسـلام كما هو وحمايته من السفسـطائيات والأفكار الغربية، فالتراث بالنسـبة للخوارج هو الملهم الروحي، والدسـتور السياسي، ومنبع الفلسفة الاجتماعية من الوجهتين التطبيقية والنظرية، ودسـتوره مستمد من حياة الرسول، ومن بعض الأحاديث النبوية التي قام بجمعها لفيف من خيرة العلماء، وبما أن الخوارج يرفضون فكرة الاجماع، والقياس (الاجتهاد) كسـبيل لتعديـل الشريعة، فقد كانوا أقل الفرق الإسـلامية تقبلاً لفكرة التغيير، ويشـمل موقفهم هذا الدولة نفسـها إذ يصرون على التقيد الصـارم بالتركيب الأساسي للدولة وبالقوانين الأساسية ويعارضون ادخـال أي تعديل عليهـا، تنطلق هذه الجماعة في فكرتها هـذه من الايمان بأن وظيفـة الدولة أن هي إلا تنظيم المجتمع بمـا يحمي روح أفراده، وأن في القرآن ما يضـمن تحقيق المجتمع الإنساني المنشود، وبالتالي لا داعي في مفهومهم لأي



تعديل على التشريعات الإسلامية بحيث تخرجها عن هذه الأسس، ولما كان المعنى الحقيقي للعقيدة الأباضية هو رفضها للتجديد أو التغيير، فقد كان من الطبيعي أن لا يستطيعوا الاستقرار إلا في المناطق المعزولة من العالم في أغلب الأحوال[١].

لقد ظل الخوارج حتى عهد الخليفة الإسلامي الأول ضمن الجماعة الإسلامية ولم ينشقوا عنها إلا في عهد خلافة علي بن أبي طالب (سنة ٦٥٦ – ٦٦٤) بعد الميلاد عندما اتهموه بالانحراف بعد قبوله لمبدأ التحكيم في معركة صفين، منذ ذلك الحين انسحب الخوارج وانتخبوا لهم أماما من بينهم بعد أن تعهد لهم بالحفاظ على جوهر الدين نظامه بين الجماعة الإسلامية، والخوارج يعارضون هذه التسمية ويعتقدون بأنها تنطبق أكثر على الفرق الإسلامية الأخرى لأنها خالفت الشريعة الإسلامية[٢].

ويرى الأباضيون أن من حقهم مهاجمة أهل الضلالة والبدع من زعماء المسلمين أو من يسمون بخلفائهم واحلال زعماء أتقياء متمسكين بالمثل الإسلامية محل الزعماء غير الأكفاء، الخوارج ينظرون إلى العالم نظرة كلها تزمت، انهم فئة هجرت الحياة الدنيا واتجهت إلى الحياة الأخري، ويحرم الخوارج كل أنواع الوسائل الترفيهية كالرقص، والموسيقي، والغناء والتدخين وكل ضروب الترف، كما أن حياتهم تغشاها الألوان القاتمة، وطبيعي أن تنشب في مجمع متزمت كهذا، تتحكم فيه النظرة الجامدة إلى الخير والشر، خلافات داخلية، وقد تمخضت هذه الخلافات، بالإضافة إلى رفض الخوارج تأييد السلطة المركزية للخلافة عن تردي هذه الجماعة الإسلامية في هوة الشقاق الطائفي، فأخذت كل طائفة تسفه الطوائف الأخرى وتصر على أن الحق في جانبها، وقد ظهرت هذه الطوائف في العراق وتعددت أجنحتها، من غلاة المحافظين الذين ينادون بأعدام كل معارض إلى المعتدلين، ومن بين الفريق الثاني العالم الديني العراقي

(١) النظرية والمؤسسات السياسية للخوارج، تأليف أي. سالم (طبعة بلتيمور ١٩٥٦م) ص ١٤ – ١٨ و ٦٧ – ٦٨.

(٢) التحفة جزء ١ ص ٦٥ و٦٨ و «الخوارج»، تأليف سالم ص ٦١.



عبدالله أباض (سـنة ٦١١ م– ٧٠٥م)، ويبدو أن الجماعة الأباضية قد اتسمت باسـم العالم المذكور بينما يزعم البعض أن التسـمية مشـتقة مـن الكلمة العربية «الأبيض» [١].

الأمامة في العصور الوسطي

يعـود السـبب في عمـق جذور المذهـب الأباضـي في عمـان إلى عدد من المصـادفات، فقد كان عبدالله بن أباض مؤسـس المذهـب في العراق أيام ولاية الحجـاج بن يوسـف للعراق من قبـل خلفاء بني أمية، وكانـت جهود الحجاج منصـبة بشـكل خاص على قمـع العناصر المتمـردة من الخـوارج في العراق، وتوطيد سـلطان بني أمية في منطقة الخليج كلها، وفرارا من اضـطهاد الحجاج خرجـت مجموعـات من علماء الدين الأباضـي من العـراق وتفرقت في انحاء عديدة ومتباعدة من العالم العربي كشمال أفريقيا وعمان.

وقد لقي اللاجئون ترحيبا حاراً في عمان بسبب الروابط القبلية من جهة ولأن العمانيين كانوا من ضحايا الحجاج أيضاً الذي كان يستخدم قوته في دعم نفوذ الأمويين في الخليج، وقبل أن يشـن الحجاج هجومه كانت عمان جزءاً مستقلاً من الامبراطورية الإسلامية تحت حكم الجنلندي الذي بدأ منذ اعتناق العمانيين للإسـلام في مسـتهل القرن السـابع عشر، وقد أفلح الحجاج مؤقتاً في اخضاع عمان وارغام حكامها على الانسحاب مؤقتاً إلى شرق أفريقيا، ومما ساعده على ذلك الحرب الأهلية التي نشبت بين الهناوية والغافرية، وقد توثقت من خلالها الصـلة بين الجنلديين والقبائل اليمنية التي كانت من أنصـار الاستقلال الذاتي، ولما كان الاثنان من خصـوم بني أمية، فلقد كان التقاؤهما من أهم العوامل التي

---

(١) الهداية الأولى الإسلامية للملوك والأمراء في الداء والدواء، تأليف مصطفى بن إسماعيل (طبعة القاهرة ١٩٠٣م) ص ٧٩ – ٨٨ . أما السالمي فلم يتعرض إلى التسمية إلى أنها مشتقة من ابن أباض، وبشير إلى جماعته بكلمة المسـلمين، غير أن ابن رزيق (ص٣٨٥ – ٣٨٦) يؤيد هذا الرأي وأن كان لا يعلق أي أهمية على اشتقاق الكلمة من الأبيض، وعلى أي حال فأن بيضاء، ويعتقدون أن العمائم البيضاء هي بشرى خير.



أسهمت في دعم مذهب الصفوة الذي كان ينادي به الأباضيون [1].

أما سيطرة بني أمية على عمان فإنها لم تدم طويلاً، ففي منتصف القرن التاسع عشر قاد بنو العباس ثورة ناجحة انتهت باستيلائهم على الخلافة سنة ٧٥٠، ومن ناحية أخرى فأن الفوضى التي عمت العالم الإسلامي، وتوافقها مع انتقال الخلافة إلى العباسيين، مكنت العمانيين من استعادة استقلالهم كما أن ازدياد نفوذ المنادين بحكم الصفوة وبالمفهوم الأباضي للإسلام قد تمخض في عام ٧٤٩م عن انتخاب الجلندي بن مسعود، وهو من أفراد الأسرة المخلوعة، وعلى أساس هذه الاعتبارات أصبح بيد الأئمة مبرر لحماية الإسلام من جميع الهراطقة والدخلاء[2].

وما أن فرغ العباسيون من تدعيم جهاز الحكم المركزي للامبراطورية الإسلامية، حتى أخذوا يعملون على تثبيت دعائم ملكهم في جميع الأقاليم التي سبق أن خضعت لبني أمية، وعلى الرغم من أن عمان كانت ضمن الأقاليم المذكورة إلا أنها استطاعت أن تقاوم كل محاولات العباسيين لفرض سيطرتهم عليها من جديد، وقد نشبت معارك متفرقة بسبب ذلك بين الطرفين، ولكن عمان استعصيت على العباسيين وكل ما حققوه أنهم تمكنوا من فرض سيطرة جزئية على المناطق الساحلية بينما ظلت الأمامة في الداخل منيعة الجانب، وهكذا غدت الأمامة محور المقاومة العمانية ضد بني العباس ويتمثل هذا في مصرع الأمام الجلندي في إحدى المعارك التي وقعت بعد سنتين من انتخابه، وفي القرن العاشر بعد الميلاد انسحب العباسيون من عمان تحت ضغط أحداث أكثر خطورة تاركين البلاد لأهلها، وبزوال الخطر الخارجي خفت حدة الحماس

(١) السالمي جزء ١ ص ٦١ – ٧١ وابن رزبق ص ٢ – ٥، ويقول السالمي أن العمانيين، يعترفون بان ابا بكر وعمر كانا خليفتين، إلا أنهما كانا يواليان عبدالله بن وهب، بوصفه أول زعيم للخوارج يظهر على المسرح بعد معركة صفين.

(٢) «الازد»، تأليف جي سترنزيوك مجلد ٢ فصل ١ ص ٨١٢ – ٨١٣، والتحفة، تأليف السالمي جزء ١ ص ٧٢ – ٧٦ وابن رزيق ص ٧ –٨.



والتضامن داخل الأمامة بعد أن كانت من عوامل قوتها واستقرارها وفي عام ١١٥٠م عادت النزعة القبلية تفرض نفسها من جديد وانتقل مركز الثقل إلى تحالف قبلي بزعامة بني نبهان أسفر عن تولى أحد شيوخهم الأمامة في عمان، هذا مع العلم بأن السلطة السياسية ظلت محتفظة بطابعها العلماني البسيط على امتداد سنوات كثيرة حتى القرن السابع عشر.

وعلى أي حال فقد ظلت الأمامة على مدى فترة العصور الوسطى النظام المفضل للحكم في عمان حتى في الحالات التي تعذر فيها وجود أمام تتوفر فيه الصفات المطلوبة، بل هي لا تزال حتى الآن تعتبر أفضل الأنظمة، بالنسبة للعمانيين، وتتألف المناطق التي سيطر عليها الامامة في الفترة الواقعة بين سنة ١٩١٣م وسنة ١٩٥٥م من ثلاث مقاطعات: الشرقية، والجبل الأخضر، وعمان الداخلية، ولا يزال الأمام حتى هذه الساعة[1] يعتبر نفسه الحاكم الشرعي لعمان، وقد ألف حكومة في المنفي، هذا بينما يظهر دوره في السياسة العربية، وفي الصراعات الدولية على النفط في المناقشات التي تشهدها أروقة الأمم المتحدة حول قضية عمان، ولا يوجد مثيل في أقطار الشرق لنظام الحكم المتبع في عمان، حيث لا يزال هذا النظام البالي القوة المحركة للشعب.

فما هي طبيعة الأمامة في العصور الوسطى ؟ من الناحية الأساسية تعتبر الامامة نظاما غايته حماية المجتمع وتوفير بيئة صالحة يعيش فيها الأفراد وفق ما أمر به الله، ويشارك الأباضية الخوارج – نظريا على الأقل في تمسكهم الشديد بهذا المفهوم للسلوك السياسي والاجتماعي والديني، أن واجب الأمام وفق هذا المفهوم هو الدفاع عن حقوق المسلمين وحمايتهم من الأفكار الدخيلة والبدع، ان مهمة الأمام بصورة أوضح تتلخص في تنظيم وقيادة الجيش، وتعيين الولاة وقادة الجيش، وتنظيم جميع الضرائب وتطبيق نصوص الشريعة الاسلامية ومد يد العون إلى الفقراء وائتمام صلاة الجمعة، وتتألف الإيرادات في نظام الامامة من الضرائب التالية: الزكاة (ضريبة دينية) والصدقات، والضرائب الجمركية،

(١) عام ١٩٦٦م



ويتم صرف هذه الإيرادات على الأغراض العامة، كالدفاع، والجهاد في سبيل الله، والمنشآت العسكرية، والمساجد، وعلى العجزة وكبار السن واليتامى وأبناء السبيل، ويتقاضى الأمام لنفقاته الخاصة مبلغاً زهيدا، إذ من المفروض أن يعيش الأمام حياة الزهد والتقشف(1).

أن هـذا المفهوم عند العمانيين لم يتغير رغم مرور القرون عليه، أما الصفات التي بنبغي أن تتوفر في الأمام فهي التواضع، والورع، والعدل، والاحاطة الشاملة بالعقيدة والكفاءة العسكرية، ولقد كان معظم ائمة عمان من الفئة العسكرية، أو من فئة العلماء مع الأولوية للفئة الثانية، ويعتبر الأمام بمثابة خليفة الله على الأرض، ويمكن التأكد من توافر هذه الصفات في الأمام المنتخب من الطريقة التي تتم بها الإجراءات الانتخابية(2).

وتمر عملية الانتخاب بسلسلة من الإجراءات، تبدأ باجتماع جمهور من أبرز القادة السياسيين والدينيين في مكان من البلاد – وهو عادة مدينة نزوى – برئاسة أحد العلماء حيث تجرى المباحثات بين المرشحين، فإذا اتفق المؤتمرون على ترشيح رجل معين منحوه ولائهم، وتعتبر هذه الخطوة أول عملية في الاحتفالات التي تقام لمبايعة الأمام، أما المرحلة الثانية فتتمثل في إعلان البيعة على الناس، وعندئذ يكون من حق الجماهير أن تؤيد أو ترفض الأمام المرشح، أن الدور التي تقوم به جماهير الشعب في إجراءات البيعة ليست مجرد شكليات فارغة، إذ أن كثيرين ممن رشحهم وجهاء البلاد وعلماؤها، لم ينالوا ثقة الشعب، وبالتالي لم يتولوا هذا المنصب، ومن المميزات الطريفة لنظام البيعة في المذهب الأباضي الشروط التي يتعهد الأمام بها عند انتخابه، وكنتيجة لهذا الالتزام أصبح في عمان ائمة ضعفاء لم يكن في مقدورهم اتخاذ قرارات هامة بدون الرجوع إلى زعماء البلاد السياسيين والدينيين، ولكن عمان عرفت ائمة أكفاء

(1) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٣٧ وابن رزيق، ص ٣١ –٣٢ – و٣٨٣ – ٣٨٤، «والخوارج»، تأليف سالم ص ٥٩ – ٦٠.

(2) رحلة ابن بطوطة مجلد ٢ ص ٢٢٧ – ٢٢٩ و «عمان» إعداد شركة الزيت العربية الأمريكية ص ٧١ و «التحفة» تأليف السالمي جزء ١، ص ٢٣٩ – ٤٠ وجزء ٢ ص ٢١٨ و «الخوارج» ص ٥٩ – ٦٠، تأليف سالم.



لم يضطروا إلى هذا الاجراء[1].

وقد يخلع الأمام إذا عجز عن القيام بالمسئولية على الوجه الأكمل،ومن ناحية أخرى فأن منصب الامامة الذي يعتمد على حسن نية المرشحين من أهل العقيدة لا يلزم المسلمين بانتخاب امام على الدوام، ان كل ما يهم المسلمين هو أن تسود شريعة الله، وبالتالي يمكن لأي مجموعة من العلماء عن طريق التشاور والتفاهم المشترك فيما بينها أن تقوم بمهمة الامام، وان كان مثل هذه الهيئة لا يمكن أن تصدر أحكاما قد تضيف أي تغير بدرجة كبيرة من الشريعة الاسلامية، على أن وجود امام يحكم جماعة الأباضيين ينبع في التحليل النهائي من الحاجة إلى سلطة مركزية موجهة في ظروف معينة [2]، ومن الواضح أن علماء الدين والفكر الأباضيين قد أسهموا بدور هام في تاريخ عمان، فللفكر الديني مكانة سامية في نفوس العمانيين، كما هي الحال في بلاد الإسلام الأخري، ولقد أسهمت هذه المكانة التي تبوأها التراث الديني في تدعيم السلطة السياسية لرجال الدين بوصفهم المشرعين الدينيين والعلميين ورواد الثقافة، ولكن سلطة رجال الدين لم تكن سلطة مباشرة، وأن كانت تعلن عن نفسها أحياناً في التهديدات بخلع الائمة أو بالتحريض على ثورة شعبية، إذا لم يذعن رجال السلطة التنفيذية لنصائح العلماء.

ولعل أهمية الصلاحيات التي يتمتع بها علماء الدين في عمان تكمن في أنهم يشكلون سلطة تشريعية عليا تراقب سلوك الزعماء السياسيين والجمهور

على حد سواء، ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ بأن معظم الثورات التي اندلعت في تاريخ عمان وأدت إلى اطاحة الائمة، أو إلى نشوب حروب أهلية، كانت من تدبير بعض الفئات المتنفذة من رجال الدين، وأغلب التهم التي توجه إلى ائمة عمان هي الضلالة أو البدع، وفي هذه الحالة يكون من حق رجال الدين خلع الأمام، إذا لم يصلح من نفسه، كما أن أي امام يحيد عن هذه القوانين

(١) التحفة، تأليف السالمي جزء ١ ص ٢٣٩ - ٤٠ وجزء ٢ ص ١٣٧ «وابن رزيق» ص ٣٠ - ٣٢ و ص ٣٨٠ - ٣٨٢، و «الخوارج»، تأليف سالم ص ٥٣ - ٥٤.

(٢) التحفة، تأليف السالمي جزء ١ ص ٢١٧، و «الخوارج»، تأليف سالم ص ٥١.



يجرد من لقب الامام ويعتبر ملكا، وليس للملوك مكانة بين الأباضيين[1].

وفي مثل هذا النظام الذي تختلط فيه السياسة بالدين، فأنه من الطبيعي أن يكون للعلماء دور هام في البناء الحكومي للدولة، كما في نقد الحكم ومراقبته، إذ أن تطبيق الشرع لا يقتصر على شخص الأمام وحده، بل وعلى رجال الدين أيضا باعتبارهم الرجال التشريعيين، وكل منطقة في عمان تختار لها قاضياً بعد أخذ رأي الأمام في الشخص المرشح، ولما كان القضاة هم الذين يبتون في القضايا العادية وفقاً للتفسيرات الأباضية للكتاب والسنة فأنه لابد لهؤلاء من التضلع في المسائل الدينية، وفي أحيان كثيرة تحال القضايا الهامة إلى أحد الرجال البارزين من علماء الدين أو إلى هيئة القضاء، أو إلى الأمام نفسه للحكم فيها، والواقع أن دراسة الفقه الإسلامي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة للمثقفين، لأن أبرز المفكرين العمانيين هم دائماً من فئة كبار القضاة، أو المؤرخين، أو الفلاسفة، كما أن الثقافة الدينية هي الوعاء الأكبر لمناهج التعليم في عمان[2].

أن ثقة الأباضيين في مفهوم للحق ثقة مطلقة، وهم يؤمنون بأن من عدئهم من المسلمين على خطأ، ونجدهم في كل ما يكتبون أو يصرحون يسمون أنفسهم «بالمسلمين» بينما يعتقدون أن الفرق الإسلامية الأخرى مخطئة وأصحابها ضالون، وأن مسئولية ردهم إلى حظيرة الحق والصواب انما تقع على عاتق الأباضيين، أما الخوارج فقد أفتوا باعدام غيرهم من المسلمين، أما الأباضيون فأن موقفهم من الفرق الإسلامية الأخرى هو أنهم لن يكونوا البادئين بالقتال،

---

(١) التحفة، تأليف السالمي جزء ١ ص ٦٦ – ٦٨.

(٢) الخوارج، سالم ص ٧٩ – ٨٠، ابن رزيق ص ٣٨٤، لا تختلف الشريعة الأباضية بوجه عام من شريعة السنة أنظر كذلك الشريعة الإسلامية في أفريقيا، جي . آن . دي أندرسون (طبعة لندن سنة ١٩٥٤م) وثمة مؤلفات كثيرة للعلماء الأباضيين غير معروفة في الغرب، ويتناول معظمها الشريعة الإسلامية أما العلماء الفرنسيون الذين قصروا اهتمامهم على الطوائف الأباضية في أفريقيا الشمالية قد قاموا بمجهود واسع لتوضيح العقيدة الأباضية، راجع فهرس كتاب «الخوارج» تأليف سالم، كذلك فأن ثلاثة من مؤلفات العلماء العمانيين كانت تتناول الموضوعات الشرقية، وقد ظهر أحد هذه المؤلفات في القرن الثالث عشر – بيان الشرع، تأليف محمد بن سليمان، والمصنف تأليف أحمد بن موسى وأخيراً قاموس الشريعة من تأليف جميل بن خميس السعدي في منتصف القرن التاسع عشر، (أنظر التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٠٩)



كما أنهم يرحبون بكل من يرغب في اعتناق مذهبهم، ويعرف المفكرون الأباضيون أن الفرق الإسلامية الأخرى تعتبرهم من الخوارج، وبالرغم من هذا فقد استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم شخصية محدد ومستقلة، ومما يدل على اعتدال موقف الأباضيين أنهم يقبلون شهادة المسلم غير الأباضي، كما يسمحون بالتزاوج والتوارث بين الطرفين.

أما موقفهم من المسيحيين ففيه كثير من التسامح، لأنهم من أهل الكتاب، وتظهر هذه النظرة بشكل أوضح في الأجزاء الساحلية من عمان حيث الاتصالات بالأجانب أكثر[1].

أما بالنسبة للأباضيين أنفسهم فلا مجال للتساهل عندهم فيما يتصل بتطبيق الشريعة الإسلامية فهي في نظرهم لا تحقق الرفاهية المادية للإنسان وحسب بل والخلاص الروحي، وهم يستمدون مبادئهم هذه من كتاب الله وسنة نبيه وفق تفسير العلماء الأباضيين لها، فالقرآن في اعتقادهم قد أحصى كل صغيرة وكبيرة، وبالتالي لم تعد ثمة ضرورة للبحث والاجتهاد في سبيل الوصول إلى الحقيقة، وقد عبر عن هذه الحقيقة آحد علماء الدين الأباضيين في بيان حذر فيه قومه من «أهل الشك» فالأباضيون كغيرهم من طوائف الخوارج لا يعتقدون بأن «مجرد الإيمان هو مبرر كاف في حد ذاته» ويقولون بأن المحك هو عمل الفرد، ويدعي بعض العلماء أن الترابط الوثيق بين النظرية والتطبيق هو من أعظم ما ساهم به الخوارج في علم اللاهوت الإسلامي بوجه عام، وقد أدى الأصرار على تقيد الفرد الأباضي بنوع معين من قواعد السلوك إلى الاستمرار بالدعوة لتعاليم الدين، حتى لا يكون الجهل بها سببا في ارتكاب الأخطاء، ومن هنا يصر الأباضيون على حضور صلاة الجمعة والاستماع إلى الخطباء الدينيين في أيام الجمع.

وترى الغالبية من الأباضيين أن موقفها هذا يتسم بالاعتدال، وأن ترديد

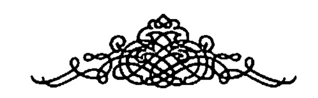
(١) التحفة، تأليف السالمي جزء ١ ص ٤ و٦٤ – ٦٨، وابن رزيق ص ٣١٠.



الأباضــيين لعبــارة «اننا لا نغالي في أمور ديننا، أو لا نــترك أمورنا بيد الجهلاء» يعبر تعبيراً واضحاً عن موقف الأباضيين من الدين[1].

أن الخــلاف بين المحافظــين والمعتدلين كما تعكســه أيديولوجيتهــم الدينية والسياســية يعتــبر من خصــائص التاريــخ العماني، فنظــرة المعتدلــين إلى الحياة تختلف عن نظرة المحافظين أو الصــفوة، بمعنى أن المعتدلين لا يرفضون التعامل أو التعاون مع بقية الملل الأخري، فعقيدتهم تقوم على أساس التوفيق بين الروح والمادة، كما أنهم لا يضيفون إلى العقيدة أشياء من عندهم، والخلاف بينهم وبين المتزمتين خلاف على إهمــال المعتدلين لبعض التطبيقات، وليس في التطبيقات نفســها، كذلك لا يمكن اعتبار موقــف المعتدلين خروجا على تعاليم الإســلام الصــحيح، لأن ظهــور هذه الفئة قد جــاء نتيجة للمواقــف المتزمتة لبعض فرق الخــوارج، ومن ناحية أخرى فأن التســاهل الذي أظهره بعض الأباضــيين، قد اتخذه المتزمتون ســببا لتعزيز رأيهم في وجوب التمسك الحرفي بالعقيدة، حتى لا يحيــد المســلمون عن طريق «الحق»، وعلى أي حــال فقد كان لهذا الخلاف بين شــعاري الجماعة الأباضية مضــاره على تاريخ عمان حتى هذا القرن، فهو لم يكــن خلافا بــين دينين مختلفــين، وانما على مبلــغ تمســك كل طائفة بمذهب واحــد، وكانــت قوة المحافظين تتركــز في المنطقة الداخلية مــن عمان حيث لم تكن تتعارض مواقف هؤلاء مع ذوي المصالح تعارضاً كبيراً، أما نفوذ المعتدلين فقــد كان يتركز في المدن الســاحلية، حيث الانفتاح علــى المؤثرات الخارجية، وعلى كل فقد ظلت الكفة بين الفريقين تتأرجح باســتمرار غير أن الفترات التي ظهــرت فيهــا الأمامة كقوة وظهر نفــوذ علمائها، هي الفترات التي ســاد فيها نفوذ المحافظــين، بينما الفترات التي ازدهرت فيهــا الحركة الملاحية والتجارية والتوســع هي الفترات التي ســاد فيها نفوذ المعتدلين، وحتى القرن السابع عشر كانت عمان خاضــعة لنفوذ المحافظين إلى حد كبير، بينما تحول التيار منذ ذلك الوقت لصالح المعتدلين.

(١) «الخوارج» ص ٣٣، تأليف سالم، والتحفة، تأليف السالمي جزء ١ ص ٦٤-٧٠.



ازدياد أهمية عمان الملاحية والتجارية وظهور حركة الأباضية المعتدلة

قبل انتشار الإسلام في عُمان بوقت طويل كانت الموانئ العمانية مسرحاً لحركة ملاحية وتجارية هامة، وحتى وقت قريب كان نشاط عُمان التجاري والملاحي في منطقة المحيط الهندي، بالإضافة إلى الجهود التي كان يبذلها الأباضيون لإقامة مجتمع إسلامي مثالي، تمثل أحد تيارين رئيسيين في تاريخ البلاد، فخلال العصر الذهبي للخليج، أي مجئ البرتغاليين في مستهل القرن السادس عشر لعب الملاحون والتجار العمانيون دوراً هاماً في الحياة التجارية للشرق، وكان أبناء عمان من أوائل الذين أبحروا إلى الصين، وأسهموا بدور ملحوظ في إنشاء سلسلة من المدن البحرية على امتداد شواطئ أفريقيا الشرقية، على غرار المدن التى تم انشاؤها على شواطئ الخليج، وكذلك أقاموا لهم صلات وثيقة مع موانئ الهند نظير إقامة عدد من التجار الهنود في عمان، وعلى امتداد العصور كان نمو الحضارة الملاحية وتطور المصالح التجارية يسيران جنباً إلى جنب، وكان سكان عمان الساحليون متحررين من التقاليد والقيود التي يفرضها سكان الداخل الأباضيون على أنفسهم، ويرجع هذا النجاح إلى أن سلطة الأمامة كانت مقصورة على المنطقة الداخلية وحدها، ولم تكن تمارس نفوذا على الموانئ العمانية، وكنا تحدثنا عن محاولات الأمويين والعباسين للسيطرة على الساحل العماني.

ولقد سيطرت دولة هرمز على هذه الموانئ من سنة ١٣٠٠م حتى سنة ١٥٠٠م عندماً بدأ النفوذ البرتغالي يتسلل إلى المنطقة ويفرض عليها سيطرته التي دامت حتى منتصف القرن السابع عشر[١].

(١) أنظر «الملاحون العرب» تأليف حوراني ويتضمن معلومات عن تطور المصالح التجارية والملاحية العمانية ابان العصور الوسطي، وابن رزيق ص ١٩–٢٠ و ٥ ويتحدث فيه عن الامراء الجلنديين الذين نزحوا إلى «بلاد الزنج – أفريقيا الشرقية فرارا من بني امية، ولإنشاء الجاليات العربية خلال القرن السابع عشر، انظر أيضاً



اليعاربة والتوسع الإمبريالي العماني:

في سنة ١٦٥٠م أجلت القوات العمانية المسلحة المحتلين البرتغاليين عن الأراضي العمانية وعن مدينة مسقط بالذات مسجلة بذلك بداية النفوذ العماني في الخليج الذي امتد زهاء قرنين، ولقد كانت عملية إجلاء البرتغاليين من مسقط أحد الأعمال البطولية التي صاحبت نمو القوة العمانية الذاتية، وهي قوة استطاعت أن تحقق بالمقاييس الإقليمية، مركزاً تجارياً وملاحياً وسياسياً عظيماً، وقد بدأ نجم عمان في الصعود في مطلع القرن السابع عشر في أعقاب الفترة التي شهدت بعث الامامة في داخلية البلاد تحت الزعامة الجادة لمجموعة من القادة الذين ينتمون إلى قبيلة اليعاربة، وعلى عكس من سبقهم من الائمة الذين اقتصر حكمهم على داخلية عمان، اتبع اليعاربة سياسة هجومية لتوحيد البلاد تحت راية حكمهم، وبانحسار نفوذ البرتغاليين في عمان ضاقت الدائرة على ممتلكاتهم حتى لم تعد تتجاوز خلال الأربعينيات من القرن السابع عشر أسوار مدينة مسقط، وهكذا أصبح اليعاربة من القوة بحيث أنهم لم يكتفوا، بعد احتلالهم لمدينة مسقط في بداية الخمسينيات من القرن السابع عشر، بطرد البرتغاليين من البلاد، وما أن توحدت عمان لأول مرة منذ مئات السنين، وتحررت الطبقات التجارية والملاحية من قيود السلطة البرتغالية حتى أخذوا في العمل على توسيع نفوذهم السياسي والاقتصادي إلى ما وراء البحار، ولم تنته الحرب بين العمانيين والبرتغاليين، وإنما امتدت بالأحرى إلى بقية الأجزاء الغربية من المحيط الهندي، ومما ساعد العمانيين على نجاحهم في هذا الصراع هو تسلحهم بنوع جديد من السفن الحربية والمدفعية، فقد تخلوا عن السفن التقليدية وبدأوا باستخدام سفن كبيرة الحجم على الطراز الأوروبي، وما أن

«رحلة ابن بطوطة» مجلد ٢ ص ٢١٤ - ٢٢٨ وكتاب بربوزا ص ٦٨ - ٧١ ويتحدث فيه عن المدن السياسية العربية في شرقي أفريقيا في القرن الخامس عشر وLes Premiers Commercants Arabes تأليف تي ليويكي En Chine مجلد ١١ (١٩٣٥م) ص ١٧٣ - ٨٦، وهو من تأليف واحد من أبرز العلماء في شئون الأباضية، و «الخليج العربي»، تأليف ويلسون فصل ٤.».



حـل القرن الثامن عشر حتى كانت جميع الأسـاطيل البحرية تضـم سـفناً من الطراز الغربي بني معظمها في الهند وكانت مزودة بمدفعية حديثة[1] .

فرضـ العمانيـون في أول الأمر سـيطرتهم على ضـفتي خليـج عمان على غرار ما فعل سـكان هرمز قبلهم بثلاثة قرون، كما أقاموا مراكز لهم في النقاط الهامة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي، وقد عززوا هذا الإجراء بتوطيد سـيطرتهم على الجـزء الأكبر من سـاحل أفريقيا الشرقية، بعد طـرد البرتغاليين منها، ولعل أهم جانب في تعاظم القوة السياسية العمانية هو النمو السريع لمدينة مسـقط التي أصـبحت نقطة التجمع في منطقة الخليج وأحـد الموانيء الكبرى في المحيـط الهندي، وهكـذا ما أن بدأ القـرن الثامن عشر حتـى كان اليعاربة يحكمون دولة يمتد نفوذها السياسـي عبر منطقة الخليج كله إلى سواحل أفريقيا الشرقيـة والجنوب العربي غربا، وإلى مشـارف وادى الأندلس في الشرق، كما كان نفوذهـا الاقتصـادي يمتد عبر شـواطيء الخليج إلى داخلية إيـران والعراق والجزيـرة العربية، أما على الجهة الغربية فقد وصـل هذا النفـوذ إلى البحيرات الوسـطى في أفريقيا بينما وصـل على الجانب الشرقي إلى دلتا نهر الجانج، وعلى الرغم من ارتياد سـفن الدول الأوروبية لمياه الخليج من وقت إلى آخر، فأن هذه الـدول لم تكن تطمع في المناطق التي كانت خاضـعة يومئـذ للنفوذ العماني، إذ أن هذه الدول كانت مشـغولة بتوطيد نفوذها في شـبه القـارة الهندية، مما دفع بالدول الواقعة على ضـفاف الخليج ومنها عمان الفرصـة للمناورات سياسـية والطموح في إنشاء إمبراطورية لها.

غير أن العمانيين لم يتمكنوا من احتكار النفوذ السياسي في الخليج كما فعلت بعض دول المنطقة قبلهم، فقد واجه النفوذ العماني تحديات كثيرة كانت ناجحة

(١) كتـاب آر . أي . واديـا «مرفأ وبناء السـفن في بومبي» (طبعة بومبـي ١٩٥٥م) يتحدث عن رواج بيـع السـفن المبنية في الهند على الطراز الأوروبي إلى العرب، و «الملاحـون العرب»، تأليف حوراني ص ٧٨ و «ملاحظات حول السفن الشراعية» – الداو من مجلة مارينرز ميرور Mariners Mirro مجلد ٢٦ (١٩٤٠م) بقلم آي . مور A. Moore ، و «تصنيف صناعة السفن العربية» بقلم جي . طورنل . مجلة مارينرز ميرور مجلد ٢٧ (١٩٤٢م) و «الخليج العربي»، ويلسون فصل ٩ – ١١ ويقدم ملخصاً وافياً عن طرد البرتغاليين من الخليج.



في بعض الأحيان، وتكمن أسباب هذا التحدي في نجاح اليعاربة بدعم المصالح السياسية والاقتصادية، مما سبب لهم مشكلات كبيرة لم يستطيعوا التغلب عليها، وإذ كانت الامامة القديمة قد استطاعت أن تحافظ على وجودها عن طريق السياسة المتزمتة التي كانت تسير عليها، فأنها من ناحية أخرى كانت تقف ضد كل محاولة للتغيير داخل المجتمع الإسلامي الذي تحكمه، غير أن هذه الفلسفة لم تكن تصلح أساساً عملياً لدولة تهدف إلى إقامة إمبراطورية تجارية واسعة ومجتمعا من تجار ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولهذا تغير بالفعل (وأن كان بالقوة أيضاً) طابع الامامة بعد سيطرة اليعاربة على الأجزاء الساحلية من عمان، فقد ارتبطت زعامة البلاد بالمثل العلمانية للدولة، وضعف اهتمامها بالجوانب الروحية.

أسس اليعاربة في سنة ١٦٢٤م أسرة حاكمة نشأت عنها تقاليد تسمح للحكام باختيار خلفائهم قبل وفاتهم بل بلغ ببعضهم الأمر أن عينوا بعض ابنائهم أئمة على البلاد، ولا شك بأن مثل هذا التقليد كان يتعارض مع المباديء الأساسية للأباضية والخوارج، وهكذا فجر التوتر بين الحقائق الجديدة والعصبيات القديمة أزمة حادة.

وفي مطلع القرن الثامن عشر لم يكن الأئمة أكثر من صنائع في أيدي الفئات المتصارعة، التي كان كل همها هو تحقيق مصالحها عن طريق سيطرتها على صنائعها من الحكام واستغلالهم، وبمضي الوقت أصبح الأمام نفسه من كبار التجار وأصحاب السفن، كما تحولت الأمامة من نظام ديني متزمت إلى أداة لجني الأرباح وتحقيق مطالب فئات التجار، وهكذا أصبح أمام عمان في سنة ١٧٠٠م يسيطر على قوة اقتصادية وبحرية تسيطر بدورها على منطقة تمتد آلاف الأميال عبر المحيط الهندي وتربطها بملوك هرمز التجار علاقات مشتركة أكثر، مما كانت تربطها بأئمة عمان الجلنديين الذين كانوا أول من وضع أسس العقيدة الأباضية في جنوب شرقي آسيا [١].

(١) التحفة: تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢ - ٩٠، وابن رزيق ص ٢١ - ٣١ و٥٣ - ١٠٠ و «خطر



وقـد رافق هذه التطورات عملية أخرى لتحويل الأمامة إلى معقل من معاقل المذهب الأباضـي المعتدل، وبالتالي إلى أضـعاف نفوذ الفئات المتعصبة، غير أن المتطرفين أبوا التخلي عن موقفهم بسـهولة، مما فجر اضطرابات داخلية خطيرة في العشرينيـات من القـرن الثامن عشر انتهت إلى انشـقاق الجماعة إلى فريقين ظلـت خلافاتهمـا تسـتنزف امكانات البـلاد وقواها فترة من الزمـن، وأخيراً نشـبت حروب واضـطرابات قبلية بين جماعتي الهناوية والغافرية اسـتمرت حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد أدى هذا كله بأمام البلاد، وكان آخر أمام في أسرته، إلى أن يطلب مسـاعدة عسـكرية من نادر شاه حاكم إيران (١٧٣٢م – ١٧٤٧م) لاخمـاد التمـرد الذي كان يهدد حكمـه، وكان نادر شـاه أخبث حكام إيران، ومؤسـس إمبراطورية فارسـية تمتد مـن العراق حتى سـهول البنجاب، وكان يتحين مثل هذه الفرصة ليزيد من رقعة امبراطوريته في الخليج، ولهذا اسـتجاب فوراً لطلب الامام وبعث بجيش وأسطول إلى عمان، وقد أسـفر التدخل الفارسي عن احتلال الفرس للساحل العماني وسقوط دولة اليعاربة في عمان وسيطرة الفرس مؤقتاً على امتداد الجزء الأكبر من الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الثامن عشر[1].

وقد بدأ أن الظروف والمواقف التي تسببت في سقوط دولة الخوارج في الأيام الأولى من ظهـور عمان كدولة على المسرح، عادت من جديد في القرن الثامن عشر، وأدت إلى إسـقاط دولـة اليعاربة، وفي كل من المرحلتـين الأولى والثانية وجد الخوارج أنفسـهم أمام طريقين: أما أن يتكيفوا مع شعوب وقيم متباينة أو أن يسقطوا، ولما كان الخوارج قوما ضيقي الأفق وينظرون إلى الأشياء من زاوية

مسـقط ونتائجه» خلال أواخر القرن السـابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، مجلة «آشـياتيك ريفيو» السلسلة الجديـدة (١٩٥٢م) بقلـم لوكهارت عـدد ١٥٢ ص ٣٦٣ – ٦٩، وسـجلات حكومة الهنـد – ١ مجلد ١٩ ولوريمر مجلد ١ فصل ١ و «الخليج العربي» فصل ٩ – ١١، تأليف: ويلسون.

(١) التحفـة، تأليف السـالمي، وابن رزيق ص ١٠٠ – ١٥٥ و «حملات نادر شـاه على عمان» ١٧٣٧م – ١٧٤٤م – ٩٠ – ١٩٠ نشـرة معهـد الدراسـات الشرقيـة مجلـد ٨ (١٩٣٥م) جـزء ١ ص ١٥٧٠م – ١٥٧١م، بقلـم آل لوكهـارت «بحث جديد عن الهند الشرقية» (طبعة أدنبرة ١٧٢٧م) مجلد ١، ويحتوى على معلومات عن عمان فيما بين ١٦٨٨م و١٧٢٥م.



الأبيض والأسود، فقد كان لابد أن يصطدموا بالجماعات الأخرى من طائفتهم ممن كانت تحاول التكيف مع الظروف الجديدة، وقد هيأ هذا الوضع الفرصة للقوى الخارجية للتدخل مرة أخرى لتقويض مجتمع منقسم على نفسه، وبما أن اليعاربة لم ينجحوا بتسوية الخلافات بين القيم الدينية القديمة وبين متطلبات مجتمع تجاري متوسع فقد انهار حكمهم.

دولة البوسعيد وذروة الدولة الأباضية

تمخض احتلال الفرس لعمان عن اقرار زعيم جديدة للبلاد قام ليسترد لها استقلالها وسيادتها ويعيد لها إمبراطوريتها وما ضاع من نفوذها في الخليج وليعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، وبرز هذا الزعيم — وهو أحمد بن سعيد من بين صفوف إحدى الطوائف الفرعية من قبيلة الهناوية التي تقطن داخلية عمان وتعرف بالبوسعيد، وقد لمع اسم هذا الزعيم في مدينة صحار الساحلية الواقعة في منطقة الباطنة، حيث كان من تجارها الناجحين عندما تم تعيينه محافظاً لمدينة صحار، وعندما هاجم الفرس عمان رفض هذا الاستسلام ونظم ائتلافا من القبائل الهناوية ومن المجموعات الأباضية المعتدلة من فريق التجار والملاحين، ومن رجال الدين المحافظين، وقد كوفيء على عمله هذا بانتخابه اماما للبلاد فكانت ولايته بداية لحكم دولة البوسعيد التى ما تزال تحكم البلاد حتى اليوم.

وقد برهن أحمد بن سعيد عن إرادة فولاذية فاستطاع تحقيق الوحدة القومية عن طريق القوة بصرف النظر عن الوسائل التي استعان بها لتحقيق هذا الهدف، غير أن قبائل الغافرية لم تمنح أحمد غير ولاء اسمي، مما اضطره إلى شن حملات ضدهم وضد حلفاء القواسم سكان رأس الخيمة.

ولم يدخر أحمد جهداً للتوفيق بين المعتدلين والمتطرفين من الأباضيين غير أنه



لم يحرز في المدي الطويل أي نجاح يذكر، ولكنه استطاع أن يحد من الخلافات التي كانت تفصل بين الفريقين، ويبدو، في التحليل النهائي أن الأمام أحمد اختار الاتجاه العلماني للحكم باعتباره الاتجاه الذي كان سائداً خلال المرحلة الأخيرة من حكم اليعاربة، وقد استعان أحمد بسلطاته التقليدية وبتحالفه الوثيق مع حكام اليعاربة، وبالثروة التي كانت تدرها عليه مشاريعه التجارية، وبارادته الصلبة لدعم مركزه في البلاد، وعرف عنه أنه كان يستخدم تكتيكا عجيباً في التخلص من خصومه، فقد كان يقيم لهم المآدب ثم يقوم باعدامهم الواحد تلو الآخر قبل أن يغادروا مائدة الطعام، كما كان من أنصار التجديد، فإليه يعود الفضل في إدخال بعض الأساليب الجديدة إلى الجهاز الإداري، وقد استحدث فوق البناء الحكومي للدولة مناصب جديدة كمنصب «جباة الضرائب» و «قادة الأسطول» كما انشأ جيشاً احتياطياً قوياً من المرتزقة والرقيق، وعين أبناءه في عدد من المناصب المسؤولة سواء في الإدارة المركزية أو كولاة ومحافظين في المقاطعات والمدن الهامة، ومن المشروعات التي تعزى إليه قانون بمنح امتيازات وألقاب عائلية لأفراد الأسرة الحاكمة كلقب «سيد» الذي كان يلقب به ابناؤه[1]، وعلى أي حال فقد عاد حكم أحمد يسوده الاضطراب بالسلطة.

وما أن تم لأحمد توطيد دعائم الحكم حتى خاض صراعاً ناجحاً لاستعادة النفوذ العماني في الخليج وكان ألد خصم له في هذه المنطقة كريم خان زند (١٧٥٠م - ١٧٧٩م) مؤسس دولة الجنوب الإيراني خلفاً لامبراطورية نادر شاه، وكان كريم خان ملتزما بسياسة التوسع الفارسي التي بدأها نادره شاه في الخليج، إلا أن الأخير كان يعمل عن طريق صنائعه أمثال شيخ المحمرة الذي ورث القسم الأكبر من أسطول نادره شاه، وعلى كل، فقد استطاع الأمام أحمد في أواخر أيام حكمه وعن طريق الدخول في بعض الأحلاف وشن الحروب، وكنتيجة للتدهور التدريجي في نفوذ خصومه، وعلى رأسه وفاة كريم خان زند

(١) يطلق لقب سيد في البلاد الإسلامية على الأشخاص المنحدرين من سلالة النبي محمد، بينما يحمله في عمان أفراد أسرة البوسعيد الحاكمة، ولا علاقة له بالنسب مع الرسول.



أن يستعيد بشكل قاطع سيطرة عمان على الخليج وتدعيم مركز مدينة مسقط كأهم الموانيء التجارية الحرة في منطقة الخليج، كما عقد حلفاً مع العثمانيين كان يدر على خزينته مبلغاً من المال كل عام، في مقابل حماية عمان للجناح الجنوبي للعراق[1].

وعندما شاخ أحمد انقضت ضده الفئات الأباضية المتطرفة، غير أن هذا الموقف لم يتطور إلى محاولة لخلعه احتراماً لكبر سنه، وكانت نزوي التي تقع في داخلية عمان، وعاصمة الامامة الوسطي، والمعقل التقليدي للعناصر المتطرفة بؤرة الحركة المضادة ضد حكم أحمد، وبعد وفاته في نحو سنة ١٧٨٣م خلفه ابنه سعيد بن أحمد بن سعيد، غير أن الأمام الجديد لم تسنح له الفرصة بأن يتمتع لفترة طويلة بثمار هذا المنصب، رغم أنه كان على جانب كبير من الدهاء السياسي، فهو لم يستطع أن يتفادي الصراعات العائلية التي كانت تتفجر وتهدد مصيره، أو يحد من سخط المتطرفين الذي تحول في سنة ١٧٨٤م إلى ثورة شاملة ضده، وقد اتهم المتطرفون سعيد بتأييده للبدع والهرطقات، وبأنه قد انحرف عن التعاليم الإسلامية الحقيقية مما أدي في النهاية إلى إسقاطه، ومن المآخذ التي نسبت إليه هو أنه منح ابنه حمد الذي كان ينوب عن والده في الحكم لقب «وكيل» أو «وصي» وكان هذا يعني تسليم سلطة الحكم في المنطقة الساحلية من عمان إلى عائلة البوسعيد (الذين لقبوا أنفسهم بعد عام ١٨٦١م بالسلاطين) وكانوا يحكمون البلاد حكما علمانيا لا يحظي بتأييد رجال الدين، ولكن سعيد تمسك بلقب الأمام حتي وفاته، غير أن لقبه هذا لم تعد له أية أهمية سياسية أو دينية في كل من داخلية البلاد والمنطقة الساحلية، وهكذا كاد الانقسام بين «المعتدلين» الذين كانوا وقتها يسيطرون على دولة تجارية ملاحية في الجزء الساحلي من البلاد، و «المحافظين» الذين كانوا يحكمون المنطقة الداخلية من عمان ويحاولون بعث الامامة على النمط الذي نشأت عليه في

(١) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ١٦١ - ٦٦، وابن رزيق ص ١٥٦ - ١٨٨ وبلدان الخليج وقبائلها مجلد ٢، ولوريمر مجلد ١ ص ٤٠٠-٤١٧ وسجلات حكومة الهند - ١ مجلد ٢٠-٢١ وحتي سنة ١٨٢٦م كان الحلف العماني العثماني لا يزال ساري المفعول.



القرون الوسطي أن يكون تماماً في نهاية القرن الثامن عشر، ومن الطريف أن نلاحظ هنا أن معظم الأسر التي اقترن حكمها بحركة المحافظين هي التي ظلت تمد الجناح الأباضي المحافظ بالقادة والزعماء حتي وقتنا هذا[1].

وعلي الرغم من الاضطرابات السياسية التي عكرت صفو الأوضاع في القرن التالي على إنشاء دولة البوسعيد، فقد انتعشت الحالة الاقتصادية في البلاد، لا سيما في النصف الساحلي، ويعود هذا الانتعاش إلى ثلاثة عوامل:

١- نشاط الملاحين العمانيين الذين كانت أساطيلهم تجوب المحيط الهندي على امتداده من سواحل أندونيسيا حتي شرقي أفريقيا.

٢- المساهمة الفعالة للطبقة التجارية العمانية التي عرف أفرادها كيف يستفيدون من تدهور نشاط الموانئ الإيرانية لدعم مركز مدينة مسقط باعتبارها المركز الأول للحركة التجارية في الخليج، وواحدة من أهم الموانئ على ساحل المحيط الهندي.

٣- نجاح حكام البوسعيد في استغلال موارد الدولة لتنشيط الملاحة والتجارة في الخليج أو دعمها.

بين عام ١٧٥٠م وعام ١٨٠٠م أزداد النشاط التجاري والملاحي لمدينة مسقط، بحيث ارتفع مستوي هذا النشاط ارتفاعاً ملحوظاً في مطلع القرن التاسع عشر عما كان عليه في عهد الامام أحمد، ويعود هذا التحسن إلى حد كبير للحماية والرعاية التي كان يلقاها التجار والبحارة والمغتربون من جانب السلطات المحلية في المدينة، فلم تكن نسبة الرسوم الجمركية تزيد على ستة ونصف بالمئة بل أنها خفضت إلى خمسة بالمئة فقط، كما أن الدوريات الحراسية قد قللت من خطر القرصنة على الخطوط الملاحية الساحلية، بينما كانت الأسوار التي تحيط بالمدينة سدا يحمي التجار والسلع من الغارات المفاجئة.

فقد كان التجار العمانيون من أنشط التجار في المنطقة، كما استفادت مدينة مسقط من تحول النشاط التجاري إليها من المركز التجاري البريطاني في بندر

(١) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ١٦٨ - ١٨٥ وابن رزيق ص ١٨٨ - ٢١٣.



عباس بعد أن هجر الأوروبيون ذلك المركز في سنة ١٧٣٦م أثر الفوضي السياسية التي اجتاحت إيران، كذلك فأن طريقة التجار المسقطيين في التعامل والبيع والشراء قد اجتذبت صغار التجار إليها، بينما كانت البيوت التجارية الكبيرة تتعامل على الأسس الطويلة المدي، وتستفيد من نظام الوكلاء التجاريين في الموانئ الهندية، وتقدر قيمة التبادل التجاري خلال الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر بنحو خمسة أثمان مجموع التجارة ذات المدد الطويلة التي تعبر ميناء مسقط، فقد كان هذا الميناء يحتكر توريد البن إلى إيران والعراق، كما أن جزءاً هاماً من تجارة المنطقة المحلية يتركز فيها أيضاً، والواقع أن التجارة بجميع أنواعها كانت تزاول في أسواق المدينة ومناطق التفريغ فيها من العمليات الخاصة بالسلع الكمالية من اللؤلؤ إلى بيع وشراء العبيد، إلى تصدير واستيراد الحبوب كالقمح والبن، والأسماك والفواكه، كما كانت السلع الهندية المصنعة - كالمنسوجات القطنية بصورة خاصة - من أهم بنود تجارة البلاد، بينما كانت السلع الأوروبية الصنع تصل إليها عن طريق الهند، على الرغم من أن بعضها كان يأتي عن طريق الشام، وفي التسعينيات من القرن الثامن عشر كانت البصرة كميناء بحري في المرتبة الثانية من الأهمية، بينما كانت المحمرة الميناء الرئيسي الوحيد على الساحل الإيراني، وفي أواخر القرن الثامن عشر أخذت الإمارات العربية الناشئة، كالبحرين، والكويت وموانئ ساحل عمان تتحدي بشكل عدواني سيادة عمان التجارية في الخليج، وهو وضع أشعل حروباً بحرية بين الإمارات وعرب عمان، ومع ذلك فقد ورد في تقرير أحد الرحالة البريطانيين في سنة ١٧٩٠م «أن مدينة مسقط كانت أغني وأكثر ازدهاراً من أية مدينة بحرية أخري على شواطئ الخليج»، وأن «التجارة فيها ستظل مزدهرة إلى أجل غاير مسمي» [١].

يعزز هذا الوجه المشرق، التطور السليم لصناعة بناء السفن في عمان خلال

(١) «تقرير حول تجارة بريطانيا مع إيران والجزيرة العربية» إعداد إس مانستي واج جونز مؤرخ ١٨/١٢/١٧٩٠ من سجلات الحكومة الهندية - ١ مجلد ٢١.



الفترة الواقعة بين سنة ١٧٥٠ وسنة ١٨٠٠م، فقد كان في مدينة مسقط وحدها نحو ١٥ سفينة من الطراز الغربي المربع الهيكل و٣ مراكب صغيرة ونحو ٢٥٠ سفينة شراعية أغلبها من سفن الشحن الكبيرة الحجم والحمولة، إلى جانب ١٠٠ سفينة أخري تزاول نشاطها الملاحي في ميناء صور، كما كانت هناك أساطيل أخري من السفن في موانئ عمان الأخري كميناء صحار، وفضلاً عن الرحلات التقليدية التي كانت تقوم بها هذه السفن إلى سواحل الهند الغربية، واليمن، والبحر الأحمر، وأفريقيا الشرقية، وموانئ الخليج الأخري، كانت السفن الكبيرة من الأسطول التجاري العماني تصل في رحلاتها إلى كلكتا، وملقة وبتافيا (جاكارتا)[1] .

بلغ النشاط التجاري والملاحي العماني ذروته في أواخر القرن الثامن عشر، وكان مركز مدينة مسقط في ذلك الوقت يعتبر على الصعيد الدولي في المرتبة الثانية من الأهمية، حيث كان يجري التبادل التجاري في السلع والمنتجات القادمة المتجهة إلى بلاد كثيرة في جنوب غرب آسيا وفي أفريقيا، وكانت المراكز التجارية الرئيسية في منطقة المحيط الهندي في ذلك الوقت ثلاثة مراكز: كلكتا وبتافيا وملقة، وكانت تزورها السفن الأوروبية وعلى اتصال مباشر بمراكز التجارة العالمية كلندن وأمستردام ونيويورك، وكانت السفن العمانية والتجار العمانيون يلعبون دوراً هاماً في تجارة المحيط الهندي، كموزعين ومنظمين للسلع التجارية التي ترد من كلكتا وملقة وبتافيا، فضلاً عن التجارة الداخلية لمدينة مسقط وميناء زنجبار الخاضع لعمان.

وقد قدر لزنجبار أن تلمع كمركز تجاري، وذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر، واعتباراً من سنة ١٨٠٣م حتي سنة ١٨٥٦م فقدت مدينة مسقط أهميتها كمركز تجاري دولي للامبراطورية العمانية، وإن كانت قد احتفظت بأهميتها كميناء رئيسي لمنطقة الخليج، وعلى كل ففي العشرينيات من القرن

(١) سجلات الحكومة الهندية ١٨٥٦م ص ٣٠٠ – ٣١٢ «الطريق البري إلى الهند»، تأليف دي . كروترز (طبعة لندن ١٩٢٩م)، ولوريمر مجلد ١ ص ١٦٣ – ٦٦ وPrecis Commerce ص ٤٢ – ٥٩.



الثامن عشر أخذ سعيد بن سلطان (١٨٠٤م - ١٨٥٦م) يركز اهتمامه على ممتلكاته على الساحل الشرقي من أفريقيا ونظراً للفترات الطويلة التي كان يتغيب فيها عن البلاد، فقد نقل مقره إلى زنجبار وابتداء من سنة ١٨٣٢م أخذت زنجبار والمنطقة الرئيسية المواجهة للجزيرة تجني ثمار سياسة الإزدهار الاقتصادي من محاصيل مزارع القرنفل وجوز الهند التي أنشأها سعيد، بالإضافة إلى ما كانت تدره لخزينته تجارة الرقيق، وهكذا أصبح ميناء زنجبار خلية تجارية، وأخذت البلاد تجتذب إليها أفواج التجار من العرب والهنود، والأوروبيين والأمريكيين، وبمضي الوقت استطاع التجار الهنود بمهارتهم المعروفة أن يسيطروا على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي المتزايد، وكان لتجارة الرقيق التقليدية التي اتسع نطاقها بفضل الازدهار الاقتصادي، دور في خلق نفوذ سياسي اسمي لعمان كنتيجة لتسلل تجار الرقيق العرب إلى أعماق المنطقة الشرقية من أفريقيا وأواسطها، وحتي بعد أن شرعت بريطانيا في مكافحة هذه التجارة، ظلت زنجبار محتفظة بانتعاشها الاقتصادي، وفي نهاية حكم سعيد في سنة ١٨٥٦م ظلت ممتلكاته في أفريقيا مورداً يمد خزانته بما يوازي نصف ما كانت تمده به الممتلكات العمانية في آسيا[١].

أما في عمان نفسها فقد شهد حكم سعيد بداية لفترة كساد طويلة وبطيئة، تفاقمت بسرعة في الستينيات من القرن التاسع عشر، ثم اتسع نطاقها في أواخر القرن، عندما تعرضت البلاد إلى حالة من الركود الاقتصادي الشديد، وكان تركيز سعيد على زنجبار، أحد العوامل التي أسهمت في هذا التدهور، إذ أنه أهمل الوضع التجاري في عمان على عكس من سبقه من الحكام، وبمضي الوقت أخذ السيد سعيد يتعرض لمزيد من المتاعب من جانب العناصر المتزمتة

---

(١) عن المعلومات الخاصة بدور زنجبار كمركز تجاري رئيسي خلال حكم سعيد بن سلطان راجع «أفريقيا الشرقية وغزاتها بداية من العصور الأولي حتي وفاة سعيد سنة ١٨٥٦م» تأليف: آر . كوبلاند (طبعة أكسفورد سنة ١٩٣٨م)، و «زنجبار» تأليف أربرتون (طبعة لندن ١٩٧٢م) و «زيارة إلى زنجبار سنة ١٨٣٨م» من سجلات الحكومة الهندية، و «تقرير عن مملكة زنجبار (دمونيون)» تأليف: سي . بي . رجبي - من سجلات حكومة بومبي (بومبي ١٨٦١م).

والمحافظة، مما أسهم في تدهور الأوضاع في بعض أجزاء المملكة، وترجع أسباب المشاكل الداخلية التي أخذ يواجهها سعيد إلى امتداد النفوذ الوهابي إلى أواسط الجزيرة، مما جعل لهذا الوضع انعكاساته السيئة على الحالة الاقتصادية في عمان، وعلى صعيد أوسع أصبح التدخل الأجنبي في شؤون البلاد عاملاً له تأثيره على سياسة المنطقة، وبصورة غير مباشرة على حياة سكان الإمارات الواقعة على الخليج، وذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولسوف نعود إلى بحث المضاعفات السياسية للتدخل الأجنبي لاحقاً، غير أنه يبدو من المناسب أن نشير إلى أن اقتصاديات منطقة الخليج بأسرها بدأت تتضرر نتيجة لتدفق السلع الأوروبية الصنع إلى المنطقة، ففي الأربعينيات من القرن التاسع عشر حل التدهور بصناعة المنسوجات المحلية في إيران بعد أن أغرقت أسواق المنطقة بالسلع القطنية البريطانية الرخيصة، وبالتالي سادت المدن الإيرانية موجة من الكساد الشامل، مما أثر على شركاء إيران التجاريين كعمان[1].

وفي الأربعينيات من القرن التاسع عشر أيضاً أرغم البريطانيون سعيد على الحد من تجارة الرقيق ضمن مملكته، بحيث انخفض معدل أرقام تصدير العبيد من زنجبار في الخمسينيات إلى خمس معدله السابق تقريباً[2].

وكان من الطبيعي أن تعاني السفن العمانية والتجار العمانيون من تلك التطورات، ومما يدل على تدهور الوضع الاقتصادي أن السلطان لم يكن يحصل مقابل الامتيازات الجمركية على أكثر من ٨٠ ألف ريال نمسوي في سنة ١٨٥٤م مقابل ١٠٥,٠٠٠ ريال نمسوي في سنة ١٨٣٥م[3]، وبالرغم من تدهور الحالة الاقتصادية في عمان بالمقارنة إلى وضعها في سنة ١٨٠٠م فقد ظلت مدينة مسقط خلال حكم سعيد ميناء ومنطقة للتبادل التجاري في

(١) بالرغم من معالجة هذا الكتاب للموضوع على أساس المفهوم الطبقي الماركسي، فانه يعتبر من أفضل المراجع التي تتناول التصدعات الاقتصادية في إيران في الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر، والكتاب من تأليف: آم : اس ايفانوف.

(٢) مذكرات انطباعات عن رحلة إلى مانجونجا، وزنجبار، ومسقط، وعدن، وإلى غيرها من الموانئ الشرقية.

(٣) رحلات إلى العربية ج . آر . وولستد.

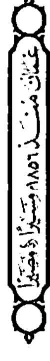


الخليج، بالإضـافة إلى دورها كنقطة ارتكاز للنشاط التجاري في منطقة المحيط الهندي، بحث كان يتم نقل نصـف تجارة الخليج في السفن العمانية[1]، وهكذا وبرغم الكساد الذي طرأ على تجارة المنطقة بوجه عام فأن ذلك لم يؤد إلى تدهور اقتصـادي خطير، كما لا ينبغي أن نبالغ في تصوير الآثار التي ترتبت على ذلك الركود الاقتصادي.

ومـن رأي الرحالة الذين زاروا مدينة مسـقط في أيام سـعيد أن المدينة ظلت محتفظـة بازدهارها وجمالها، وتطل مدينة مسـقط علـى البحر، حيث يزدحم ميناؤها بالنشـاط والحركة، وهو على شـكل خليج يحيـط بالمدينة من جانبيها وتقوم على كل جانب منه إحدي القلعتين اللتين بناهما البرتغاليون.

وتضـفي المنازل البيضـاء مشـهداً خلاباً على المدينة من البحر، وذلك على عكـس حقيقتها إذ هي مدينة قذرة بالنسـبة للأوروبيـين، وتنبعث منها رائحة كريهة في حين أنها مزدحمة بالسـكان، وهي محاطة من جميع جهاتها باستثناء الناحية البحرية بسور يبلغ ارتفاعه ١٥ قدماً، تخترقه بوابتان، لحراستها، وتتناثر الأسـواق في المنطقة الواقعة ضمن السور، ومعظم شوارع المدينة ضيقة لا يزيد عرضها على ١٠ أقدام وتحميها من الشمس المحرقة سقوف من سعف النخيل، وقد وزعت المحال التجارية داخل السوق، بحيث يضم كل قسم منها نوعاً من السلع، وتتكون الحوانيت من فتحة مربعة مظلمة سعتها نحو ١٠ أقدام، حيث يكدح فيها الصنـاع أو يعرض التجار سـلعهم على الأرصـفة التي تفصلها بين الجانبين طريق.

أما منازل الأثرياء فتتكون من طابقين أو ثلاثة طوابق، تحيط بها ساحة مسورة لها حوائط داخلية من الخيزران وسقوف بيضاء مزينة برسوم هندسية بديعة، أما الأرضـيات فمغطاة بالحصر أو السـجاجيد، بينما يعيش أفراد الطبقات الفقيرة في أكواخ وعشـش قذرة، وبالإضافة إلى سكان البلاد العرب يقيم فيها الهنود، والإيرانيـون، والتجار والحرفيون اليهـود، إلى جانب العمال الوافدين إليها من



(١) أو سنجود.



منطقة بلوشستان، ومن البعيد الأفريقيين، وتعتبر الظروف المادية لهذا الخليط، في نظر المراقبين «أفضل بكثير» من أوضاع أمثالهم في أغلب المدن الآسيوية، وإلى جانب الطبقة الغنية يوجد الفقراء والشحاذون، وفي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر كان عدد سكان مدينة مسقط يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ ألف نسمة، ذلك بفضل ما كانت تزخر به من إمكانات الثراء والنشاط التجاري، حيث كان في إمكان أي فرد أن يجمع ثروة، وذلك بالرغم من الكساد التجاري الذي كانت تعاني منه في تلك الفترة[١].

أن الجو الاقتصادي المضطرب الذي كانت تعيشه عُمان في الفترة بين سنة ١٨٢٠م وسنة ١٨٥٦م لم يكن يضارعه في الاضطراب والتصدع غير الجو السياسي خلال نفس الفترة، ويعود ذلك إلى الانقسامات التي كانت تمزق القبائل الأباضية، وبصورة خاصة الخلاف بين الجناح المعتدل والجناح المتطرف خلال حكم سعيد، الذي انفجر بعد وفاة الأمام أحمد وتفاقم بسبب الخلافات التي نشبت بين أفراد الأسرة الحاكمة نفسها، بالإضافة إلى الخطر الذي كان يمثله تغلغل الوهابيين في منطقة جنوب شرقي الجزيرة وأخيراً التدخل البريطاني المتزايد في شؤون عُمان.

لقد ألممنا بردود فعل المحافظين ضد ما كانوا يعتبرونه خروجاً على تقاليد الدين من جانب حكام آل بوسعيد، غير أن اطاحة سلطان البوسعيد، الذين كانوا يتمتعون بمركز ونفوذ قويين في ذلك الوقت لم يكن من الأمور السهلة، وبمضي سنوات القرن التاسع عشر، ارتبط حكم آل بوسعيد بمنطقة الساحل ارتباطاً أكثر باعتبارها المنطقة التي كانوا يستغلون ثروتها ويشرفون على حمايتها، وكان أول الحكام المهمين في أسرة البوسعيد بعد الأمام أحمد، هو سلطان بن أحمد، أحد أبنائه (١٧٩٣م – ١٨٠٤م) الذي يعتبر عهده من وجوه عديدة ذروة ما بلغه حكم الأسرة المذكورة من مكانة وازدهار، لقد كانت أمنية سلطان الكبري هي تحويل عمان إلى إمبراطورية بحرية تخضع لحكم صارم وتضم ضفتي الخليج

(١) نفس المصدر ص ٧٤، ٨٩ – ٩٣ و١٠٥ – ١٠٧.



العماني، والجزر الرئيسية في الخليج، بالإضافة إلى النقاط الاستراتيجية على الجانب العربي للخليج، والمستعمرات العمانية في أفريقيا الشرقية، وحتي ذلك الوقت كان النفوذ العماني في الخليج مائعا، ولم يكن يهدف إلى فرض سيطرة كاملة على النشاط التجاري فيه، وانما كان يكتفي بمجرد الوجود، وعلى أي حال فقد أدخل أحمد بعض القوانين، منها فرض رسم عبور على السفن أثناء دخولها الخليج وخروجها منه، غير أن تلك القوانين قد ضاعفت من حدة العداء بين عمان والإمارات النامية في الخليج، وتسبب في النهاية في إشعال حرب سافرة بينهما، وقد كان الصراع في البداية يسير في مصلحة سلطان، غير إن هذا الموقف تغير بعد حصول الإمارات على مساعدات من حلفائهم الوهابيين السعوديين الذين كانوا أثناءها يسيطرون على أواسط الجزيرة العربية، فبالإضافة إلى تمسك حكام الإمارات المذكورين بالصيغة الوهابية للإسلام وقبولهم الوصاية الاسمية السعودية على إماراتهم، تلقي هؤلاء الحكام مساعدات كبيرة منها قيام الوهابين بغارات برية مسلحة على عمان.

وفي غمرة هذه الأحداث لقي سلطان مصرعه في إحدي العمليات الحربية التي كان يقودها ضد قواسم رأس الخيمة، إحدي الإمارات المناوئة لعمان.

وقد بدأ يومئذ أن عمان، وهي تحت ضغط العصبيات الطائفية التي تمزقها، وفقدانها للزعامة السياسية، وازاء أعداء أقوياء يحاصرونها ويتربصون بها من البر والبحر، وسوف تسقط لقمة سائغة في قبضة النفوذ الوهابي[1].

ولكن أمكن تفادي هذا المصير بفضل ثلاثة أحداث: الأول نجاح سعيد النجل الأصغر والمتحمس لأحمد في الوصول إلى السلطة وملء الفراغ الناتج عن فقدان الزعامة سنة ١٨٠٧م – الأمر الذي وضع نهاية لحرب أهلية استمرت أربع سنوات بعد وفاة سلطان ابن أحمد، وكانت أول خطوة قام بها هي اقناع الوهابيين عن طريق الرشوة بالكف عن مهاجمة الحدود العمانية.

والعامل الثاني تحالفه مع بريطانيا منذ سنة ١٧٩٨م كرد على هجمات العرب

(١) سيرة حياة السيد سلطان بن أحمد: اس . مايلز من تقرير للأميرالية ولوريمر جزء أول ص ٢٤٠ – ٤٣٥ وانطباعات عن السعودية مجلد ١ ص ١٠٠ – ١٤١.



المؤيدين من الوهابيين في مياه الخليج، مما أدي في سنة ١٨٢٠م إلى قمع القوي البحرية المناوئة لعمان، أما العامل الثالث فهو الجزر التدريجي للنفوذ الوهابي، بعد أن اضطروا إلى تحويل قواتهم لمواجهة الحملات التي أخذت تشنها عليهم بعض دول الشرق الأوسط، وكنتيجة للغزو الذي قامت به جيوش محمد علي والي مصر سنة ١٨١١ م للحجاز انهارت الدولة السعودية نفسها مؤقتاً حتي سنة ١٨١٨ م[1].

ومن العوامل التي أسهمت في تفجير الموقف السياسي في عمان بين سنة ١٨٠٠ م وسنة ١٨٥٦م هو التسلل الغربي إلى المنطقة، ممثلاً في التدخل البريطاني الذي كان مقدراً أن يترك آثاراً بعيدة المدي، وبالرغم من أن الوجود الغربي لم يتخذ صورة شاملة قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فأن الوجود البريطاني قد تحول إلى سيطرة دائمة على الخليج في بحر السنوات الأولي من القرن، فهذا النفوذ الذي تمثل في معاهدات الصلح البحرية، وتدعمه الدوريات المسلحة، والاشراف السياسي، كان له تأثيره في أحداث التغييرات السياسية، بيد أن هذه التأثيرات قد تبلورت في النهاية إلى الحد الذي أفضت إلى قلب المفهوم التقليدي لحضارة الخليج، كما وضعت الأسس الأولية لتسلل الثقافة الحديثة إلى المنطقة، ولما كانت عمان متحالفة مع بريطانيا، فقد كانت تمارس حداً كبيراً من الحرية نظير الرقابة التي كانت تمارسها بريطانيا على الخليج، كما أنها لم تكن من الدول الموقعة على معاهدة الصلح التي كبلت الإمارات العربية الأخري في الخليج، وعلى أي حال فقد اتضح، في منتصف القرن التاسع عشر أن بريطانيا تمكنت من تجريد عمان من الصلاحيات التي كانت تمارسها على شؤون الخليج، مما أصبح يحد من استقلالها وحريتها في العمل، وعلى الأخص فيما يتعلق بالحروب البحرية، وبتجارة الرقيق، والشؤون الاقتصادية، ومن ناحية أخري فأن فشل المحاولة العمانية في الاستيلاء على البحرين سنة ١٨٢٨م قد وضع خاتمة لسياسة خارجية هجومية مستقلة في الخليج، وفي

(١) ابن رزيق ص ٢٥٥، وفيه يتناول الفترة الأولي من حكم سعيد.



الأربعينيات من القرن عززت الاتفاقية الجديدة التي عقدتها عمان مع الحكومة البريطانيـة والاتفاقيات الأخري التي عقدت مع فرنسا والولايات المتحدة من الوجود الغربي والامتيازات الأجنبية في عمان.

فقد أعفي رعايا الدول الغربية ومستعمراتها من الخضوع لسلطة القوانين المحلية، كما حددت نسبة أدني من الرسوم على المنتجات الأوروبية مقدارها ٥ بالمئة هذا فضلاً عن أن البريطانيين، استنادا إلى «معاهدة مورسبي Moresby Tresty» ظلوا يضغطون على سعيد للحد من تجارة الرقيق الرابحة، وهو إجراء كانت تعارضه جميع طبقات الشعب العماني، الأمر الذي أسهم في زيادة المشاكل في البلاد[١].

ومن ناحية أخري فأن تدخل الوهابيين السعوديين قد أسهم في مضاعفة موجة القلاقل التي كانت تجتاح البلاد، وبالإضافة إلى أن الوهابيين كانوا يشكلون تهديداً مستمراً لاستقلال عمان السياسي، فمما لا ريب فيه أن هذه الأحداث قد هزت الأباضيين العمانيين على كلا الصعيدين الدين والعقائدي، غير أن بعض قبائل الغافرية من سكان الصحراء قد اعتنق المذهب الوهابي، ولكن الأهم من هذا أن رجال الفكر الأباضيين أخذوا يقيمون الأوضاع الأمر الذي أسهم في تثبيت دعائم الاتجاهات المذهبية المحافظة في عمان.

ورغم أن الخطر الوهابي قد خف مؤقتاً في الفترة من سنة ١٨١٨م إلى سنة ١٨٣٣ م إلا أنه لم يزل نهائياً قبل عام ١٨٧٠م.

وإزاء الأوضاع الاقتصادية غير المضمونة، والحروب، والتدخل الأجنبي، والغليان العقائدي، لم يكن غريباً أن يصطدم آل بوسعيد بمعارضة متزايدة لحكمهم في عمان[٢].

---

(١) وردت تفاصيل نمو النفوذ البريطاني والعلاقات الإنجليزية العمانية في مطلع القرن التاسع عشر في كتاب Precis Gulf، كما تناول الموضوع كل من كيلي في «السياسة البريطانية» ١٨١٣م- ١٨٤٣ م وكتاب «وضع بريطانيا في الخليج».

(٢) لقد تناول موضوع التدخل السعودي في عمان وندر في كتابه «الدولة السعودية»، كما تناوله ج. ب كيلي في كتابه «الحدود الشرقية للجزيرة العربية»، والذي قام بنقله إلى العربية مترجم هذا الكتاب.



لقد تحدثنا عن المعارضــة التي كان يمثلها الجناح المحافظ، غير أن هناك جانباً آخر للمعارضــة، وهــو الجانب الذي تمثل في ظهور صراعــات عائلية بين أفراد الأسرة الحاكمة أنفسهم، وفي مطلع القرن التاسع عشر تبلور هذا الصراع ضمن فريقــين من أبناء أحمد، فريق ســلطان بــن أحمد وفريق قيس ابــن أحمد والي مقاطعتي الباطنة ومدينة صحار، وعندما نجح سعيد بن سلطان في احتلال مركز والده في ســنة ١٨٠٦م، ترك عمه في حالة سخط مرير عليه إن لم يكن قد تركه في وضع الخصم المهزوم، ولقد ظل الصراع بين أبناء سلطان وقيس من السمات المميزة للتاريخ العماني على امتداد القرن التاســع عشر، وعلى وجه العموم فقد كان فريق سعيد يؤيد الجناح المعتدل بينما كان فريق قيس يظاهر الجناح المحافظ، والواقع أن فريق العلماء المؤيد للجناح المحافظ وبقيادة شخصــية سوف نعرف عنهــا الكثير لاحقاً، وهي ســعيد بن خلفــان الخليلي - وكانــت أحد العوامل الفعالة في حركة الأمامة المتطرفة في منتصــف القرن التاســع عشــر، أخذ يتآمر لبعــث الأمامة في عمان تحت زعامــة حمود بن عزان، انطلاقاً مــن مبدأ الأمر الواقع الذي كان يمارســه على منطقة صحار وســاحل الباطنة الشمالي، وذلك باطاحة حكم سعيد م، البلاد، ولما كان سعيد يومئذ مشغول بمشروعاته الناجحة في أفريقيــا الشرقية، حيث كان يمضــي معظم أوقاته في زنجبــار، فأنه لم يكترث بالخطــر الذي كان يهدد في عمان، ولم يعد إلى البلاد إلا في ســنة ١٨٥١ م بعد أن نصــحه البريطانيون الذين بدأ الخوف يساورهم من تغلب العناصر المتطرفة، وبعد اقصــاء جماعة قيس من الباطنة واحتواء حركتهم، مما أعاد الاســتقرار إلى الجزء الساحلي من عمان، بينما بقيت المنطقة الداخلية تضطرم بالقلاقل[1].

---

(١) أن ظهور المعارضة ممثلة في الفئات الأباضية المحافظة للسلطان سعيد، والتي بلغت ذروتها سنة ١٨٤٦م عنــد انتخاب حمود بن عزان، ولكن الأخير أعرض عن قبول منصــب الأمامة، ممكن الاطلاع على تفاصــيلها في التحفة للســالمي فصــل ١ ص ١٨٦ - ٢٢٠، راجع أيضــاً كتاب ابن رزيق ص ٢٥٩ - ٣٧١ وفي «موجز تاريخ عمان»، تأليف أي روس، والتقرير الإداري سنة ١٨٨٣م - ١٨٨٤م و «سعيد بن سلطان»، تأليف: آر . سعيد رويتي (١٧٩١م - ١٨٥٦م) و «حكام عمان وزنجبار» (طبعة لندة ١٩٢٩م)، وPrecis Gulf ويتناول حكم سعيد بن سلطان في عمان، أما موقف البريطانيين من إهمال السيد سعيد لشؤون عمان بعد سنة ١٨٢٨م، فيمكن الرجوع إليه في سجلات حكومة الهند - ١٨٥٦م ص ٢٠٥ و٢١٧- ١٩.



عمـان في سـنة ١٨٥٦م – ونهاية عهد: كانت وفاة سـعيد سـنة ١٨٥٦ م نهايـة لعهد كان يعتـبر حاكمة آخر حاكم بارز في الخليـج ويعتبر عهده مرحلة ناجحة في إطار الحضـارة التقليدية للمنطقـة ونظامها الديناميكي القديم، إذ أن تأثير الإمبريالية الغربية وعملية التحديث للمنطقة دمرت البناء السياسي العام أن لم تكن قد دمرت كل خاصـية من خواص ذلـك النظام، وذلك بعد أعوام قليلة من وفاة سعيد، غير أن الخليج ظل حتي سنة ١٩٥٦ م محتفظاً على وجه العموم بحضارة ما قبل القرن السادس عشر في إطار ما اسميناه «بالعهد الفضي» فحتي ذلـك التاريخ كانـت عمان لا تزال قوة سياسـية كبري بـين دول الخليج، كما كانت مدينة مسقط مركزاً ملاحياً وتجارياً هاماً في المنطقة.

كما ظلت الدولة العمانية حتي ذلك الوقت إمبراطورية ملاحية تمتد ممتلكاتها آلاف الأميـال عبر سـواحل المحيط الهندي، وكانت سـفنها تجوب آفاق ذلك المحيـط وكانت هذه الامبراطورية تتألف من سـاحل عمان الشرقي، وشـمال صـحار، وميناء جواذر في مكران وجزيرتي زنجبار وبمبا على السـاحل الشرقي لأفريقيا، والمنطقة الأم في أفريقيا، وهي التي تحيط بممباسـا ودار السـلام، كما كانـت هذه الامبراطورية تمارس نفوذاً على عمـان الداخلية ومكران فيما وراء مستعمرة جواذر، والساحل الشرقي من أفريقيا، شمال موزمبيق حتي الصومال، وفي اتجـاه الداخل نحو البحيرات الكبري في أواسـط أفريقيا، كما كانت دولة عمان تسـتأجر ميناء بندر عباس في إيران وجزيرتي كشـم وهرمز على الجانب الإيراني من الخليج العربي، وكانت مسـقط عاصـمة هذه المنطقة التي تشعبت كخيوط العنكبوت، والتي ترتبط ببعضـها البعض عن طريق الخطوط البحرية، وبالرغم من زنجبار، وهي المكان المفضـل لدي سـعيد، كانت قد وصـلت إلى نفس المسـتوي من الأهمية، وكان يشـد هذه الامبراطورية إلى بعضـها البعض صلات تجارية متينة قوامها الملاحون العمانيون الذين كانوا يستغلون المستعمرة الأفريقية الغنية التي كانت تمثل أكبر مورد للتجارة والثراء وأكبر سوق للعبيد.

وأياً كان الوضع فلا يجوز أن نبالغ في تصوير التناسق الذي اتسمت به المملكة



العمانية في ذلك العهد أي في سـنة ١٨٣٦م، فالسـلطة المركزية لم تكن قوية إلا في بعض أجزاء البلاد كمدينتي مسقط وزنجبار، بينما كانت مزعزعة في المناطق الأخري، أما في داخلية عمان فقد كادت الاضـطرابات القبلية والمعارضة ضد الحكم التي كانت تتمثل في الجناح المحافظ، والاعتداءات الوهابية المستمرة على الأراضي العمانية كل هذه العوامل كادت أن تنسف سلطة البوسعيد في المنطقة السـاحلية ومن البلاد، غير أن دبلوماسية سـعيد وحسن استغلاله لإمكانياته قد نجحت في تأمين الأوضـاع في عهده، فعن طريق التحرك الدبلوماسي، وتقديم الرشـاوي ودفع الجزية اسـتطاع سـعيد وقف الخطر الوهابي بعد أن تجدد هذا الخطر في الثلاثينيات من القرن التاسـع عشر، ومن ناحية أخري نجح سـعيد في احباط محاولة الفرس لضم مناطق النفوذ العمانية على الساحل الإيراني.

والواقـع أن المحافظة على مناطق النفوذ العمانية الشاسـعة كانت تعتمد في الغالب على الاسـتغلال الأقصي لموارد الدولة التي كانت التجارة الخارجية من أهم مصـادرها، ومن هذه الموارد كانت الدولة تسـد نفقاتها والإعانات القبلية والمنح والرشـوات إلى النفقات الحربية، ويقدر دخل الدولة في سـنة ١٨٤٠ م بمبلغ ٦١٠,٠٠٠ ريال نمسوي أو ١٢٠,٠٠٠ ج. س.

وثمة بنود أخري للدخل هي الضرائب الجمركية وتجارة الرقيق، والإيجارات بالإضـافة إلى الأرباح التجارية وريع العقارات الخاصـة بالسلطان نفسه، كما كان يحصـل على مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال نمسوي من بيع محاصيل القرنفل التي كان يملكها في زنجبار[1]، وكان هذا البند يمثل نحو ثلثي دخل البلاد.

وعلي الرغم من أن عدداً لا يستهان به من الرحالة الأوروبيين قد اطلقوا على السلطان سعيد لقب الأمام سعيد، إلا أنه لم يكن يتخذ من الدين أساسا للحكم، وإنما كان حكمه حكماً علمانياً أشبه بنظام الحكم الفارسـي القديم في إمارات الخليـج التجاريـة، ولكن هـذا الطابع العلمـاني لنظام الحكم كان هدفاً سـهلاً

(١) ابن رزيق ومذكرات اسكود ص ٢٣ - ٢٤ وسجلات ارتشيف حكومة بومباي لسنة ١٨٥٦ م ص ٢٣٨، ٢٧٦ - ٢٨٨ و ٦٣١.



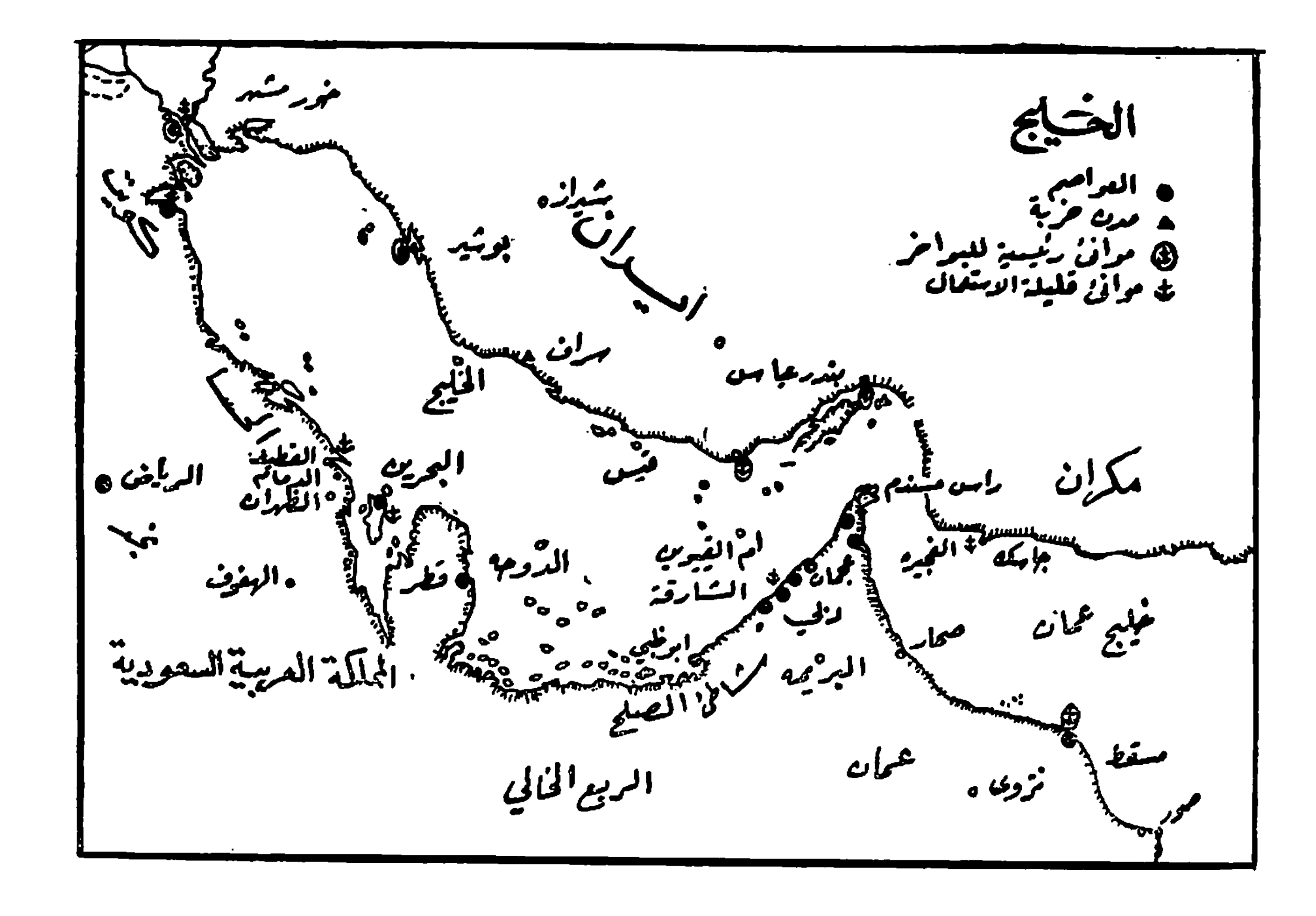
للعناصـر المتطرفة التي كانت تتهمه بالانحراف وباقامتـه نظاما ملكيا يتعارض مـع تعاليم الدين الحقة[1]، وكرجل إداري كان سـعيد يـوزع أوقاته بين زنجبار ومسقط، وكان ينيب عنه أحد أبنائه عندما كان يتغيب من منطقة أو أخري من مناطـق حكمه وكان ينفق الجـزء الأكبر من موارده على دعم الأسـطول الذي كان يتألف في أوج قوته من ١٥ سفينة حربية من الطراز الأوروبي و٧٤ سفينة مقاتلـة وخمس فرقاطات وعدد كبير من السـفن الغربية الطـراز، وفي أوقات السـلم كان يعمل هذا الأسـطول على الخطوط التجارية والمشروعات المربحة، وعلى الرغم من أن هذا الأسطول لم يكن على درجة كبيرة من الفاعلية القتالية، علـى حد رأي خـبراء البحرية البريطانيـة، إلا أنه كان في اسـتطاعته، على حد تقديرهم، نقل ٢٠,٠٠٠ رجل، وكان سـعيد، كزميله وليم الرابع، ملك إنجلترا من «هواة البحر» وكان يستمتع بهذه الهواية اينما استمتاع وكان أسطوله همزة الوصـل بين أجزاء مملكته المبعـثرة، ورغم احتفاظه بجيش صـغير من المرتزقة، تقتصر مهمته على أعمال الحراسـة فقد كان سـعيد أكثر ميلاً إلى التجارة منه إلى المناورات السياسية ضد القوي القبلية في البلاد[2].

غير أن السـيد سـعيد قد أدرك أنه لا يسـتطيع الاحتفاظ بهذه المدرعة، فقرر الاسـتغناء عنهـا فقدمها هدية للملك وليـم الرابع في سـنة ١٨٣٦م كمحاولة لتحقيق مغنم دبلوماسي.

وقد أعيد تسـمية السفينة باسم «الأمام» تكريما لمهديها، وقد تم تفكيكها في سنة ١٨٥٢م بعد أن ظلت تعمل في جمايكا كسفينة استقبال، وفي الثلاثينيات كان الأسـطول العماني يعادل ٣ أضعاف أسـطول الهند الشرقية البريطاني على حـد رأي وولسـتد، علـى أن التقديرات لهذا الأسـطول تـتراوح، وربما كان للسـلطان قوة مـن ١٥٠٠ رجل في عمـان، و١٣٠٠ في زنجبار، كما كان في

(١) السالمي فصل ٢ ص ١٨٦ ومن ١٨٦ – ٢٢٠ وابن رزيق ص ٣٦٨ – ٣٧٠.

(٢) رحلات إلى الجزيرة العربية فصل ١ ص ٤٠٠ تأليف وولستد وتقرير عن زنجبار تأليف رجبي، من السلسلة الجديدة لسجلات حكومة بومبي رقم الـ٩ (١٨٦١م)، ص ١٨ – ١٩ و «ترسانة بومبي»، تأليف واديا ص ٣٣٤ و ٣٣٧، تكاد تكون كل قطع أسطول السيد سعيد قد تم بناؤها في الهند وفقاً للطراز الأوروبي، وقد دشنت أكبر سفينة في هذا الأسطول واسمها ليفربول ومسلحة بـ٧٤ مدفعا وحمولتها ١٨٨٩م طنا في بومبي في سنة ١٨٢٦م.


الخليج
العواصم
موانئ رئيسية للبواخر
موانئ قليلة الاستعمال
خور مشهد
الكويت
بوشهر
شيراز
ايران
سراف
الخليج
بندر عباس
قيس
مكران
راس مسندم
القطيف
الدمام
الظهران
البحرين
الرياض
نجد
الهفوف
قطر
الدوحة
ام القيوين
الشارقة
عجمان
دبي
ابو ظبي
ساحل الصلح
البريمي
الفجيرة
جاسك
خليج عمان
صحار
المملكة العربية السعودية
الربع الخالي
عمان
نزوى
مسقط
صور



وسعه أن يجند قوة إضافية من ٥ آلاف و ١٠ آلاف من القبائل العمانية في الأحوال الطارئة.

لقد كان النفوذ الأجنبي - والبريطاني منه على الأخص - في عملية تصريف سعيد لشؤون الدولة على جانب كبير من الخطورة في سنة ١٨٥٦م، إلا أننا لا ينبغي أن نبالغ في تصوير هذا النفوذ، لقد كانت الحقيقية البارزة في علاقات عمان الخارجية هي التحالف مع البريطانيين، وهو تحالف قد أثبت فعاليته على امتداد الفترة التي حكم فيها آل بوسعيد، وعلى الأخص في احباط محاولات الوهابيين للسيطرة على عمان، وعلى أي حال، فقد كان لهذا التحالف جانبه السلمي أيضاً، وهو اضطرار سعيد إلى إلغاء تجارة الرقيق التي يبيحها الإسلام، والتي كانت تدر عليه دخلاً كبيراً.

كذلك فأن بريطانيا وغيرها من دول الغرب قد حققت نفوذها في عمان بوسائل غير الوسائل الدبلوماسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، لقد كانت نسبة كبيرة من تجارة عمان مرتبطة بالهند عن طريق السلع الاستهلاكية التي كانت تستوردها عمان من تلك البلاد الأمر الذي كان يتمثل في وجود عدد كبير من التجار الهنود في الأراضي العمانية، وقد اجتذب الازدهار التجاري لزنجبار أعداداً كبيرة من التجار العرب والهنود، والأوروبيين والأمريكيين تمخض عن إبرام اتفاقيات تجارية بين عمان من ناحية والولايات المتحدة سنة (١٨٣٣م)، وبريطانيا (١٨٣٩م) من ناحية أخري، فضلاً عن سلسلة من المعاهدات السياسية، كما مع فرنسا في (سنة ١٨٤٢م)، وبمقتضي هذه المعاهدات حصل الغربيون على امتيازات تجارية حددت الرسوم الجمركية على أساسها بنسبة ٥ بالمئة فقط، وبما أن تلك المعاهدات قد أعطت الغربيين امتيازات إقليمية خاصة في عمان، فقد كان طبيعياً أن تعفي الجاليات التجارية في عمان من الخضوع للسلطة المحلية [1].

(١) للاطلاع على نصوص هذه المعاهدات وغيرها بين عمان والدول الغربية التي أبرمت قبل سنة ١٩٣٠م، راجع تقارير ايتشيسون - ١٩٣٢م - ١١ و٢٧ و٣٤ كانت الامتيازات الإقليمية في الخليج شيئاً مألوفاً بحكم العادة والعرف، قبل أن تتحول إلى نصوص محددة في المعاهدات.



وخلاصة القول إنه عندما قضي سعيد نحبه سنة ١٨٥٦م كان حاكما مستقلا إلا أنه كان يحكم في مجتمع يخضـع لنفوذ أجنبي واسـع وبلد معرض لفوضي داخلية واقتصاد مزعزع.





الجُزءُ الثانيَ

تأثير المرحلة الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة على الوضع في عُمان





الفصل الثالث
بداية المرحلة العَصْرية في الخليج

عندما فرضت بريطانيا نظام الرقابة البحرية على المياه الإقليمية للخليج عام ١٨٢٠م، كان هذا الحدث إيذانا بالتحول النهائي لا في النظام السياسي القائم يومئذ، وإنما في التركيب العام للحضارة التقليدية للمنطقة في مختلف جوانبها، ومهما يكن فمنذ عام ١٨٢٠م، وحتي الستينيات من القرن التاسع عشر كان تأثير النفوذ البريطاني في المنطقة محصوراً في نطاق الطبقة السياسية العليا، ولم يكن يمس الجماهير العريضة إلا في أضيق الحدود، وحتي على مستوي الطبقة العليا فقد كان هذا النفوذ يمارس في شكل ضيق، ولم يكن الهدف الأساسي منه تحقيق مطامع مادية أو سياسية، أو فرض السيطرة، بقدر ما كان للحيلولة بين حكام الخليج والقيام بأعمال حربية أو تخريبية في المنطقة، ولم يبدأ الصدام بين المصالح البريطانية ومصالح الطبقات التجارية والملاحية في الخليج قبل الأربعينيات من القرن التاسع عشر عندما قررت بريطانيا الحد من تجارة الرقيق، وعلى الرغم من أن المحاولات الأولي لفرض سيطرة إمبريالية سافرة وأشد مفعولاً وعنفاً، كانت قد بدأت في الفترة الواقعة بين العشرينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، إلا أن الحياة العادية في الخليج لم تتأثر بذلك اطلاقا.

وفي الستينيات من القرن التاسع عشر حدث أول تحول حقيقي وعميق وشامل في حياة الخليج الاقتصادية، كنتيجة للتسلل الواسع النطاق للمؤسسات الاقتصادية الخاضعة للاشراف الغربي، وما صاحب ذلك من أدوات تكنولوجية حديثة، ومن الآراء التي تقال في هذا الشأن أن التطور الاقتصادي بالمعني العصري للكلمة لم يبدأ قبل ظهور صناعة النفط في الخليج، غير أن هذا الرأي ليس صحيحا إلى حد كبير، إذ أنه في عام ١٨٦٢م بدأت السفن البخارية بين الهند والخليج، وغيرها من موانئ المنطقة الغربية للهند نشاطها الملاحي، كما أنه



في منتصف الستينيات من القرن التاسع عشر أدخلت المواصلات التلغرافية إلى منطقة الخليج، وفي أواخر هذه الفترة كانت تجارة المنطقة تنتقل من أصحابها إلى أيدي الهنود وغيرهم من وكلاء المؤسسات التجارية الحديثة، التي كانت تمارس نشاطها من مراكزها في الهند وأوروبا، وقد أسفر تسلل المصالح الاقتصادية الغربية والتكنولوجيا الحديثة إلى المنطقة عن تدهور في أوضاع الطبقة التجارية والملاحية، وعن انهيار للنظام الاقتصادي التقليدي ولأسس المجتمع بكافة أوجه نشاطه وجوانبه بعد أن ظلت لفترة طويلة تعتمد على العمليات التجارية والملاحية التقليدية للمنطقة، وهكذا اكتشف البحارة العرب أن السفن البخارية الجديدة انما جاءت لتقضي على تجارة النقل القديمة التي كانوا يزاولونها، وما أن أخذت البواخر تزور موانئ الخليج حتي فقدت مدينة مسقط أهميتها كمركز لتجميع السلع وتوزيعها في منطقة الخليج، كما فقدت وضعها كمنطقة اقتصادية رائدة للمنطقة استمرت نحو مائتي عام، والأدهي من ذلك أنه لم ينج أي مواطن من سكان ساحل الخليج من عواقب ذلك الوضع، وفي مستهل هذا القرن أصبحت حتي الأقمشة القطنية لسكان الريف من صنع معامل النسيج في لانكشاير، وكانت تنقل إلى عمان بالبواخر.

ويجوز القول إن ظهور صناعة النفط في الخليج في مطلع القرن العشرين، تطور إيجابي من حيث الأساس، إذ أنه على الرغم من تعجيله لعملية انهيار الأسس القديمة للأنظمة القائمة، فقد تمخض عن البدء في بناء نظام اقتصادي متين يمكن أن يقوم على أساسه نشاط اقتصادي، حديث في المستقبل، وعلى كل فأن إنشاء الخطوط الملاحية الحديثة كان له في بداية الأمر تأثير مدمر على الحضارة الملاحية القديمة في الخليج، فضلاً عن أن ادخال نظم حديثة على أي مجتمع غالباً ما يحمل في طياته عوامل تدمير، حيث تنهار الأساليب القديمة في غمرة التيارات الجديدة[1].

(١) يرد اصطلاح إدخال الأنظمة الحديثة أو «التحديث» في هذا الكتاب كتعريف للطريقة التي يواجه بها المجتمع أو يتكيف مع تلك المجموعة من الأفكار الثورية والتكتيكية التي ظهرت لأول مرة في أوروبا الغربية ابتداء من القرن الثاني عشر وأدت إلى دعم قدرة الإنسان على تفهم بيئته والسيطرة عليها، كما اسهمت مساهمة



وعلي كل – فأن تاريخ الشرق الأوسط ومناطق أخري كثيرة من العالم الأفريقي – الآسيوي، كان على ما يبدو موضوع دراسة تستهدف بحث التفكك الناتج عن عملية المؤثرات الحديثة، أكثر مما تستهدف محاولات إقامة مؤسسات حديثة سليمة ومتينة بين ربوعه، وعلى غرار الخليج كان كل من إيران، والأناضول، ومصر، وسوريا، ولبنان يمر في ذلك الوقت بمرحلة غير مشجعة، كنتيجة لظهور معالم حضارية جديدة تحل محل المؤسسات والقيم والتطلعات القديمة المنهارة.

وعلي الرغم من أن القرن التاسع عشر كله كان مرحلة من مراحل التغيير الثوري في الخليج العربي، فقد كانت الفترة من سنة ١٨٦٢م حتي سنة ١٨٧٢م بصورة خاصة بمثابة ثورة حقيقية في الأوضاع، فخلالها تمت تغيرات جذرية وسريعة في التقاليد السياسية والاقتصادية للمنطقة أعقبها ظهور تنوع في الأوضاع الاجتماعية لا يقل أهمية عن التطورات نفسها، وقد تضررت عمان، الدولة التجارية والملاحية الرائدة، والقوة السياسية الهامة، إن لم تكن المسيطرة في تلك الفترة التي وافقت وفاة سعيد سنة ١٨٥٦م تضرراً مباشراً من تلك التطورات، إن سقوط عمان من المركز الذي كانت تتبوأه في الخليج إلى حضيض الضعف السياسي والركود الاقتصادي، سوف يبقي مثلا حيا للآثار المدمرة التي تنطوي عليها عملية التغيير في بعض المجتمعات.

جذرية في تغيير علاقة الفرد ببيئته، وهي عملية يمكن النظر إليها من زاويتين:

تدمير ضمني للعلاقات القديمة، وإقامة مؤسسات ومواقف وعادات جديدة، وهذا الكتاب يتناول الجوانب التدميرية للعملية.



أثر الخصائص الهندية على التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية في الخليج

تعتبر الهند من الناحية التقليدية من أقدم وأهم الشركاء التجاريين والملاحيين لسكان الخليج العربي، وقد ظلت عمليات المقايضة للسلع الهندية مثل الحبوب، والتوابل والأقمشة، والأدوات الحديدية والكماليات لمئات السنين حتي القرن التاسع عشر وتمثل نسبة كبيرة من النشاط التجاري والملاحي لتجار الخليج وملاحيه، ومن المؤكد أن تجارة السلع والنقل التي بدأت من الهند كانت تشكل أهم عنصر في نشاط عمان التجاري، ومضي قرنان على هذا النحو حتي الستينيات من القرن التاسع عشر عندما سيطرت مدينة مسقط على النشاط التجاري للخليج وعلى الجانب الأكبر من تجارة النقل البحري للمنطقة الغربية من المحيط الهندي، وفي القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق السيطرة الاقتصادية للمنتجين الغربيين على الخليج، كانت الصناعة وتجارة التوزيع والتسويق للتجار الهنود من أهم العناصر في الحياة الاقتصادية لقسم واسع من سكان المناطق القريبة إلى الهند في آسيا وأفريقيا، أما قبل العصر الحديث فقد كانت غالبية سكان ساحل المحيط الهندي تعتمد في حياتها على امتهان بعض الحرف والصناعات.

وكانت الهند، وهي وحيدة في الساحة، تتمتع بمصادر غنية، وبالتالي كان في وسعها تصدير الفائض من أغذيتها ومواردها الأولية ومنتجاتها ورؤوس أموالها، بل وخبرتها التكتيكية إلى جيرانها الأقل حظا من التقدم، ومن قدر له أن يزور مسقط في الثمانينيات من القرن الثامن عشر، كمان لابد أن يلتقي فيها بعدد كبير من التجار ورجال الأعمال الهنود، كما ويجد أن الجانب الأكبر من البضائع، بما فيها الأقمشة التي يصنع منها أهل البلاد ملابسهم – أما أن تكون من إنتاج الهند أو وردت عن طريقها، وقد يتناول طعامه على موائد تصطف فوقها أطباق كثيرة من الأرز الهندي.



وخلال معظم الفترة الطويلة التي اتسمت بوجود علاقة وثيقة بين الخليج والهند، كانت إمارات الخليج تحتل من الناحية الاقتصادية مركزاً ثانوياً وإن كان مهما بالقياس إلى الهند، وكان بحارة الخليج يملكون ويديرون جانباً كبيراً من السفن التي كانت تقوم بنقل المنتجات الهندية على امتداد منطقة المحيط الهندي، وكانت بعض مدن الخليج التي تعمل كنقطة لتجميع السلع التجارية وكمركز ثانوي لتوزيع البضائع الخاصة بمنطقة الساحل الغربي للمحيط الهندي تعتبر المركز الاقتصادي الرئيسي لمنطقة حوض المحيط الهندي بأسرها، وذلك لنقل السلع من وإلي شبه القارة الهندية، كانت هذه هي طبيعة العلاقة الأساسية التي تربط عمان في عهد السيد سعيد بالهند خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فلقد كانت الدولة العمانية مركزا لشبكة توزيع السلع والمنتجات لمنطقة الساحل الغربي للمحيط الهندي، وبالتالي كانت مشدودة إلى النظام التجاري للهند، ذلك النظام الذي كان منذ القرن السادس عشر جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي الخاضع للسيطرة الأوروبية.

علي ضوء هذه العلاقات التاريخية، لا يبدو غريباً أن تتم الاتصالات الأولي للخليج بالغرب، ثم بالحضارة الغربية عن طريق الهند، وما أن دخل البرتغاليون إلى الخليج بعد أن ثبتوا أقدامهم في شبه القارة، حتي أخذوا يحولون تجارة الخليج إلى الموانئ الواقعة على الساحل الهندي التي كانوا قد احتلوها، كما يدافعون عن الخطوط البحرية المؤدية إلى مستعمراتهم الجديدة، وكذلك الحال بالنسبة للبريطانيين، فعندما أخذوا يتدخلون بالقوة في سياسة الخليج ويقيمون ما سمي فيما بعد «بالنظام المسالم» سنة ١٨٢٠م، إنما كانوا في الواقع يدافعون عن مؤخرتهم، وعن خطوط المواصلات البحرية التي كانت تربط امبراطوريتهم الجديدة في الهند، ومما لا يرقي إليه الشك أن البواعث التي حملت الإنجليز في النهاية إلى القيام بأول غزو تكنولوجي واقتصادي حديث للخليج في بحر الستينيات من القرن التاسع عشر، هي الآثار الجانبية للعديد من المشروعات البريطانية التي كان الهدف منها دعم التنظيمات الحديثة في الامبراطورية الهندية.

وعلي ضوء المسيرة التاريخية، فقد كان لابد وأن تنعكس التغييرات الاقتصادية في الهند على الأوضاع في الخليج[١].

إدخال الوسائل الحديثة على المواصلات في الهند، ومنها إلى الخليج

أشرنا سابقاً إلى النشاط الصناعي والتوزيعي والتسويقي للهند قبل القرن التاسع عشر، وكيف كان ذلك النشاط يسيطر على الأسواق الآسيوية والأفريقية الشرقية، ليس لهذا وحسب، بل أن المنسوجات القطنية الهندية أيضاً كانت تسيطر على جانب كبير من السوق الأوروبية في القرن الثامن عشر، وعلى أي حال ففي مطلع القرن التاسع عشر بدأ المنتجون الهنود يفقدون هذه الأسواق بعد غزو المصانع البريطانية الآلية للشرق، وكانت منتجات هذه المصانع تنقل إلى الهند مباشر على السفن الأوروبية (وقد أخذ يتزايد عدد هذه السفن بعد سنة ١٨٤٠م)، ومن الهند كان يتم توزيع تلك المنتجات على نطاق المحيط الهندي بالناقلات المحلية، أو بالسفن العمانية، وكان تأثير المنتجات الأوروبية على الهند والمناطق الإنتاجية الأخري كإيران هائلاً، ففي منتصف القرن التاسع عشر انهارت الصناعات اليدوية في الهند وبالأخص صناعة النسيج الهامة، ولم ينج التجار الهنود من الكارثة إلا عن طريق العمل كموزعين تجاريين للمنتجات الأوروبية، وللسلع المحلية، وبذلك تكيفوا مع الأوضاع الجديدة[٢].

إن التغييرات المدمرة التي تناولت البناء الاقتصادي للهند لم تؤثر في بداية



(١) أنظر «تاريخ المحيط الهندي» تأليف ج. أوير (طبعة تاناناريف، بمدغشقر سنة ١٩٥٥م) من ص ٢٢٩ إلى ص ٢٦٠، وذلك للاطلاع على المركز الذي كانت تحتله في حوض المحيط الهندي، و «الاقتصاد الهندي» (طبعة لندن ١٩٢٩م) «تاريخ الهند» من إصدار اكسفورد تأليف في. آي. سمث (طبعة إكسفورد ١٩٥٨م) ص ٦٤١ – ٦٤٢.

(٢) تاريخ الهند – إعداد إكسفورد الطبعة الثالثة – إعداد بي سبير (إكسفورد ١٩٥٨م) ص ٦٤١ ٦٤٢.



الأمـر علـى تجـارة التوزيع في منطقـة المحيط الهندي، فقد واصلـت السـفن العمانية وسـفن الخليج نقل السـلع من الهند – رغم كونها سلعا أوروبية الصنع – إلى المناطق الأخري على السـاحل المحيط الهندي طوال عهد السـيد سعيد، ولم يتدهـور نظـام التوزيع ومركز عمان وأقطار الخليـج التجاري والملاحي في المحيط الهندي إلا في السـتينيات من القرن التاسـع عشـر تحت زحف التطور التكنولوجي الحديث.

وعلي كل ففي الثلاثينيات من القرن اتضحت الأمور فقد أخذ حجم وتنظيم التجارة العالمية يدخل مرحلة من التصاعد السريع، في ذلك الوقت كانت أوروبا منهمكة في تطوير صـناعة السـفن البخارية، والسكك الحديدية، والصناعات الهندسية والتلغرافية، مما ضاعف من كفاءة المواصلات وزاد من سرعتها.

وكنتيجـة لهذه التطـورات التي أملتها الرغبة في زيـادة الإنتاج والصراعات الدولية، كالحرب النابليونية، فكـرت الدول الأوروبية وعلى الأخص بريطانيا بصورة جدية في ايجاد طريق قصير وسريع يربط أوروبا بالشرق، وكان الجانب الأكـثر من هـذا الاهتمام يتركز علـى تطوير الخطوط البحريـة التي تمر بالشرق الأوسـط وتتجنب الطريـق الدائري الطويل حول أفريقيـا، الذي كان يعتبر في ذلك الوقت أهـم طريق بين الشرق والغرب، منذ أن بدأ البرتغاليون يستخدمونه في القرن السـادس عشر، وفي العشرينيات من القرن التاسع عشر بدأ التفكير في بريطانيا باسـتخدام السـفن والمحركات البخارية عبر ساحل الشام، ومنطقة ما بين النهرين، وعن طريق الخليج إلى الهند، وبدأت التجارب العملية لاسـتخدام السـفن البخارية على هذه الخطوط في الثلاثينيـات، وكان هناك مشروع يقوم على فتح خطين ملاحيين بحريين، خط بين بريطانيا والشام، وخط بين بريطانيا من ناحية والخليج والعراق من ناحية أخري عبر خطين آخرين، أحدهما نهري والآخر بري عن طريق الشام فالعراق، وبذلك يتم إنشاء خط ملاحي سريع بين الغرب والشرق. وقد وضـعت عدة تصـميمات لهذا المشروع، إلا أنها فشلت كلها لأن الحكومة البريطانية رفضـت أن تتعهد بالنفقات المالية اللازمة لإنشـاء



الخـط، ولم يبدأ العمل في تسـيير السـفن عبر نهري العراق قبـل عام ١٨٦٠م، عندما بدأت مؤسسـة لنش في فتح خط للسـفن البخارية، غير أن هذا المشروع اقتصـر على المدن العراقية الواقعة على ضـفتي النهـر، وتموين الخطوط الملاحية التجارية المتجهة إلى الخليج، وبالتالي لم يكن جزءا من مشروع ملاحي شامل[١].

في الأربعينيات من القرن تركزت الأنظار على مصر كموقع محتمل للاتصال المقترح بين الشرق والغرب. وخلال الحروب النابليونية وضعت فرنسا مشروعا لشق قناة عبر برزخ السويس، إلا أن هذا المشروع صرف النظر عنه بعد فشل الحملة النابلونية على مصر. ومع أن المشروع أعيد التفكير فيه من جديد في نفس الفترة، إلا أن بريطانيا وقفت ضده خوفاً من أن يستغل الفرنسيون وغيرهم من خصوم البريطانيين القناة للوصول إلى المحيط الهندي. وكبديل للخطة الفرنسية اقترحت بريطانيا انشاء خط سكة حديد من الإسكندرية إلى السويس عبر القاهرة لتسهيل الانتقال بين المدينتين مع الإبقاء على البحر الأبيض المتوسط ضمن حدوده الشرقية. وفي عام ١٨٤٠م شرعت مؤسسة بياننشولار اند أورينتل لاين Peninsuar & Oriental Lines في تسيير خط ملاحي بين إنجلترا والإسكندرية، ثم أعقب ذلك بخط آخر بين السويس والهند في سنة ١٨٤٤م. وبانتهاء العمل في خط سكة الإسكندرية السويس عام ١٨٥٨م، وربط الخطين البحرين أحدهما بالآخر، تحقق المشروع البريطاني في صورته النهائية. وعلى أية حال فإن هذا النجاح سرعان ما غطي عليه مشروع فيردناند دي ليسبس، عندما نجح إقناع سعيد باشا حاكم مصر، والفرنسي الميول بالموافقة على شق قناة السويس، وهو المشروع الذي انتهي العمل فيه سنة ١٨٦٩م. وبالرغم من المرارة التي كان يحس بها الفرنسيون نتيجة فشلهم في الحرب الفرنسية – الروسية، فقد توخوا من فتح قناة السويس أن تمكنهم من توسيع نطاق مصالحهم السياسية والاقتصادية إلى منطقة المحيط الهندي. أما فيما يختص بالمشروعات الفرنسية في الخليج فقد كانوا يفكرون في إنشاء مستعمرة زراعية بالقرب من

(١) "الطريق إلى الهند" فصـل ٦ – ٧: هوسـكنز ولوريمر مجلد ١ ص ٢٢٦ – ٢٢٧ والخليج الفارسـي: ولسون فصل ٥ و١٦ و"الدبلوماسية في الشرقين الأدني والأوسط" هروتيز (طبعة برنستون ١٩٥٦م).



البصرة، وإنشاء قنصليات لهم في الموانئ الكبري، إلى جانب مستودع للوقود في مسقط كجزء من مشروع آخر خاص بمنطقتي عدن – جيبوتي[1].

ومنذ سنة ١٨٤٠م حتي سنة ١٨٦٠م أنفق الجانب الأكبر من الجهود والأموال المخصصة سابقا لإنشاء خطوط مواصلات حديثة في منطقة حوض المحيط الهندي في تقوية الخط الملاحي المباشر بين السويس والهند التابع لشركة باننشولار اند اورينتيل. وبعد ذلك بقليل بدأ التفكير في إنشاء خطوط ملاحية إضافية بين موانئ المحيط الهندي، فيما إذا توفرت الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ هذه الخطوط قبل استكمال الخط الرئيسي. أما في الهند نفسها فقد شهدت هذه الفترة حركة لادخال النظم الحديثة وهي الحركة التي بدأت بتولي اللورد وليم بتنك منصب الحاكم العام في الهند. فلقد حاول المنصرون الانجليز تغيير كل شيء في الهند من المثل الأخلاقية والنظم التعليمية إلى البيئة المادية للمجتمع الهندي. وقد بلغت حركة التغريب هذه ذروتها فيما بين سنة ١٨٤٨م وسنة ١٨٥٦م عند تعيين اللورد دلهوسي حاكما عاما للهند. وقد بدأ دلهوسي سياسة نشطة ومركزة ولكنها صارمة في أغلبها بهدف خلق دولة هندية موحدة ومتجانسة وعصرية تحت السيطرة البريطانية. وكان أساس سياسة دلهوسي هو إقامة شبكة من خطوط المواصلات تربط بين المقاطعات الهندية كلها. ولعله من سخريات القدر أن يتم تحقيق مشروع اللورد دلهوسي بعد إحالته على المعاش على يد الرجل الذي كان من أشد المعارضين لبرنامجه الإصلاحي ونعني به السر بارتل فرير (Bartle Frere) الذي تسلم عمله في الهند سنة ١٨٣٤م بعد تخرجه من كلية هل بري (Hailey bury) التابعة لشركة الهند الشرقية. وبمضي الوقت رأي فرير أن إدخال الحضارة العصرية إلى الهند وبقية أقطار الشرق تقع مسئووليتها على بريطانيا. وكان هذا أيضاً رأي اللورد دلهوسي غير أن فرير كان ينادي باتباع الأساليب الدبلوماسية واللباقة

(١) "الطريق إلى الهند" فصل ١٢ و١٤ هوسكنز، و"الدبلوماسية" تأليف هروبتز فصل ١ ص ١٤٦ – ١٤٩ ورسالة من اتكنسون إلى جون مؤرخة ١٨٦٨/١٢/٩م برقم ٥٥٥ ورسالة أخري من فرير إلى وود بتاريخ ١٨٦٢/٢/١٠م و١٨٦٣/٥/٢٢م و١٨٦٥/٢/١٢م.



في تحقيق هذه الأهداف، وكان يعارض أسلوب القوة لفرض العصرية فرضا على سكان الهند. وكان من رأيه أن احترام تقاليد الثقافة الهندية وقيمها على اختلافها وحكمتها ونشر مفاهيم الحضارة الحديثة بين ربوعها عن طريق الحكومات المحلية والنفوذ غير المباشر، وبث أفكارا عن طريق أدوات التعليم، سوف يؤدي في النهاية إلى نجاح المشروع. وكان يعتقد أن هذا الأسلوب لو طبق فإنه سيرتفع بالهند إلى المستويات الحضارية في الغرب، بينما سيحفظ لها في نفس الوقت أهم قيمها الثقافية. وعلى كل فقد كان فرير كغيره من المحافظين والإداريين البريطانيين المناهضة للحركة الإصلاحية، يؤيد المضي في تنفيذ الخطط التي تساهم في تنمية رصيد الهند من مزايا "الحضارة" المادية، كما يؤيد إدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة إليها. إلا أنه كان يؤمن بأن المشروعات الاقتصادية أفضل من الوسائل الثقافية والسياسية لنشر الحضارة الحديثة [1].

وقد أمضي فرير سنوات عمله في مناطق غرب الهند المجاورة لبومباي، وفي مقطعة السند والأقاليم المطلة على شواطئ نهر الأندلس. وفي الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر طالب فرير بتطوير وسائط النقل في هذه المناطق، وأكد بأن إنشاء خطوط للسكك الحديدية سوف يعزز من وسائل الدفاع عن الهند، كما يفتح في نفس الوقت المناطق المغلقة أمام الحركة التجارية. ومن مشروعاته مشروع إحاطة أقليم بومباي بشبكة من السكك الحديدية تمتد غربا إلى كلكتا، وميناء كراتشي على ساحل السند بأقاليم البنجاب كما أن التحسينات التي أدخلها على ميناء كراتشي الذي كان قبل الخمسينيات من القرن التاسع عشر محدود الإمكانات، قد زادت من كفاءته بحيث أمكن استخدامه في إنزال القوات المسلحة عندما انفجرت ثورة ١٨٥٧م في الهند. وبفضل السياسة البعيدة النظر التي اتبعها فرير بالنسبة لحاجة الهند إلى وسائل المواصلات ومعارضته لسياسة القوة في فرض الإصلاح، حظيت آراؤه بالتأييد

---

(١) تاريخ الهند اعداد اكسفورد - الطبعة الثالثة ص ٦٤٣ إلى ٦٦٢ و"حياة ورسائل السر بارتل فرير" تأليف ج. مارتينو (طبعة لندن سنة ١٨٩٥م) جزء ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ و"رجال حكموا الهند" تأليف بي مأسون وفيليب وبي وودروف (طبعة لندن سنة ١٩٥٤م) ص من ٣٧ إلى ٤١.



في الدوائر العليا لحكومة الهند، ففي سنة ١٨٦١م تم العمل في خط سكة حديد البنجاب - كراتشي وأخذت هذه المدينة تكتسب طابع المدنية الحديثة، كما أصبحت أحد الموانئ الهامة في غرب آسيا، ومن مشروعاته الخاصة الأخري لتطوير حركة المواصلات شق طرق ثانوية أو مساعدة لخطوط السكك الحديدية الرئيسية وبهذا المشروع كان فرير ينوي توسيع طرق المواصلات بحيث تشمل كل الهند وبالتالي يسهل الاتصال بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية[1].

وقد عممت مشروعات فرير في أرجاء الهند كلها، بعد تعيينه في مجلس الحاكم العام اللورد كانتج الذي شغل منصب حاكم عام ونائب الملك في الهند وهو المنصب الذي شغله من سنة ١٨٥٦م حتي سنة ١٨٦٢م. وأثناء وجوده في هذا المنصب اتسعت دائرة صداقاته وعلاقاته وبالأخص بين أفراد الجالية التجارية الأوروبية في كلكتا. ومن الأصدقاء الذين تعرف عليهم فرير وليم ماكينون (السر وليم ماكينون فيما بعد) الرجل الذي قدر له أن يلمع كأحد واضعي خطة التوسع البريطاني في شرق أفريقيا - بوصفه مؤسس الشركة البريطانية الهندية للملاحة. كما كان واحدا ممن أشعلوا ثورة ملاحية في أرجاء الخليج.

وكان ماكينون اسكوتلانديا هاجر من جلاسكو إلى كلكتا في سنة ١٨٤٧م، للحاق بصديق له من زملاء الدراسة يدعي روبرت ماكنزي ولمشاركته في إدارة مؤسسة تجارية عامة. وفي سنة ١٨٥٤م اشترك الاثنان في مؤسسة للنقل تعمل في سواحل خليج البنغال. وفي نفس العام عقد الشريكان النشيطان والطموحان اتفاقية لنقل الركاب والبضائع والبريد بين كلكتا ورانجون. واقترضا مبلغا لشراء سفينتين بخاريتين صغيرتين وهو مشروع تطور في النهاية إلى مؤسسة ملاحية جبارة تمارس نشاطها عبر مياه المحيط الهندي كله. وفي عام ١٨٥٦م أطلق على هذه المؤسسة اسم (شركة كلكتا وبورما للملاحة البخارية Galcutta & Burmah Steam Navigation Co.).

وبفضل الاعتمادات الخاصة بالخدمات البريدية والصفقات الرابحة التي عقدتها

(١) حياة فرير: تأليف مارتينو جزء ١ ص ٤٥ و٩٣ - ١٠٣ و٢٦٨.



الشركة مع السلطات خلال حركة التمرد تغلبت المؤسسة على الصعوبات التي كانت تعترضها. وفي عام ١٨٦٢م عاد ماكينون من رحلة إلى إنجلترا يصحب معه رؤوس أموال وبواخر عديدة، وفي جعبته مشروع جديد لتوسيع خط كلكتا - رانجون الملاحي إلى ٣ خطوط: خط يلتف حول الساحل الهندي، وخط يمتد إلى سنغافورة، وخط ثالث يمتد غربا إلى الخليج العربي ويرتبط بخط بخاري للملاحة النهرية يعمل بالعراق [١].

لقد كانت هذه كلها مشروعات طموحة، ولئن كان لدي ماكينون وماكنزي الخبرة والدافع لإنجاز تلك المشروعات، فقد كان ينقصهما رأس المال. وهنا يجيء دور السر بارتل فرير بوصفه عضوا في مجلس الحاكم لكي يمارس ما كان له من نفوذ في دفع المشروع، وكان من الطبيعي أن يتحمس فرير لمشروع ماكينون، لأن تصور فرير لرسالة بريطانيا الحضارية لم يكن ينحصر ضمن حدود الهند وحسب، ومن هنا كان فرير يؤيد أي مشروع من شأنه أني دعم نفوذ بريطانيا الحضاري. وكان من رأي فرير أن بواخر شركة ماكينون تؤدي دورين في آن واحد: خدمة المصالح التجارية من جهة، ونشر الحضارة من جهة أخري، وأن أي مساعدة يمكنه أن يقدمها إلى مشروع ماكينون فإنما يقدمها من أجل تحقيق ذلك الحلم.

ولب المشكلة أن ماكينون كان ينقصه رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع.. وبالرغم من أن "الوعي الرأسمالي" لم يكن مألوفاً يومئذ في إنجلترا، فقد أعربت حكومة الهند البريطانية عن عطفها على المشروع سيما وأنه مشروع يتعلق بالمواصلات. فالسكك الحديدية في الهند قد أنشئت بأموال اعتمدت لها من ميزانية الدولة، وهي مشروعات لم تكن في رأي الدوائر الرسمية مشروعات تجارية، بل من مسلتزمات الدفاع عن الهند. وعلى أساس هذه الاعتبارات اعتمد بارتل فرير

---

(١) للإطلاع على سيرة حياة السير وليم ماكينون راجع (معجم السير القومية) - السر وليم ماكينون ملحق ٢ جزء ٣ ص ١٢٧ - ١٢٨ - الملحق رقم ٣ ص ١٢٧ - ٢٨ تأليف آي كارلابل ومقال صحيفة التايمز اللندنية بعنوان "السر ماكينون - ترجمة حياة" عدد ١٨٩٣/٦/٣٠م للاطلاع على التاريخ المبكر لشركة الملاحة التجارية الهندية البريطانية راجع "مائة عام من تاريخ شركة بي انداو للملاحة البخارية"، تأليف آي. أي. ايوارت بويد كيبل (طبعة لندن ١٩٣٧م) ص ٢٠٢ - ٢٠٧.



في طلب معونة حكومية لمشروع ماكينون وقد تعهدت مؤسسة ماكينزن في مقابل ذلك بنقل البريد وبوضع سفنها تحت تصرف حكومة الهند في أوقات الطواريء وبذلك أعفت حكومة الهند من أعباء الاحتفاظ بأسطول خاص للنقل. وقد ظلت حكومة بومباي لعدة سنوات تطالب بخط ملاحي منتظم إلى شاطئ الخليج ولهذا ما أن وافق اللورد كاننج والوايت هول على المشروع حتي أعيد تنظيم خط كلكتا – بورما تحت اسم (الشركة البريطانية الهندية للملاحة البخارية) هذا وقد باشر هذا الخط عمله ابتداء من سنة ١٨٦٢[1]م.

وقد رأي البعض أن إنشاء ملاحي منتظم إلى الخليج مجازفة خطيرة غير أنه من حسن حظ ماكينون أن افتتاح هذا الخط قد جاء في فترة شهدت ارتفاعا دوليا في الطلب على القطن حدث في أعقاب خفض الكميات المصرح بتصديرها من القطن الأمريكي كنتيجة للحرب الأهلية الأمريكية. ويوم أبدت مصانع لانكشاير في إنجلترا استعدادها لدفع أسعار أعلي للقطن شجع هذا زراع القطن في مصر، والهند وغيرها من الأقطار على زيادة انتاجهم منه.

وقد وافق ازدياد الطلب العالمي على القطن تولي السر بارتل فرير منصب حاكم ولاية بومباي، كبري الولايات الهندية يومئذ. وقد اعتبر تولي فرير لهذا المنصب وهو ثاني منصب هام في الهند، ويجيء في المرتبة الثانية بعد منصب الحاكم العام نفسه، ومن سنة ١٨٦٢م حتي سنة ١٨٦٧م من الأعمال الناجحة. وبمجرد أن تولي فرير عمله شرع في العمل على تحسين وسائل الري، والنقل والمواصلات وتطويرها. وبجانب تحويل مناطق شاسعة إلى أراضي زراعية جديدة، مدت شبكة من خطوط النقل والموانيء. وهكذا أصبحت مدينة بومباي مركزا لنشاط متزايد للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين ألقوا بثقلهم في حملة زيادة إنتاج القطن في الهند. وقد جاء الانتعاش في تجارة القطن لصالح المؤسسة ولم تحقق الشركة أرباحا كثيرة من وراء هذه العمليات وحسب، بل ضاعفت خطها الثاني عبر الخليج تحت تأثير هستريا القطن التي اجتاحت ايران أيضاً.

(١) Precis Turkish Arabic ص١٩٩ حياة فرير جزء ١ ص ٢٩٧ و٢٩٨.



وكما فعلت كل من مصر والهند ضاعفت إيران من مساحة أراضي زراعة القطن. وعندما كانت البواخر تعود من موانيء الخليج إلى الهند كانت عنابرها تمتليء بالقطن الذي ما أن يصل حتي يتخاطفه وكلاء المصانع البريطانية هناك[١].
هذه هي معالم النجاح للخطوط الملاحية التجارية التي ظهرت في الستينيات من القرن التاسع عشر. كما تم أيضاً التنسيق بين رحلات هذا الخط وخط شركة بانشولار واورينتل بين إنجلترا والهند عبر السويس. وقد نشأت بعض المشاكل من افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الحدث قد ساهم في دعم الشركة في المدي الطويل إلى حد بعيد. ففي عام ١٨٩٥م كان لدي الشركة ٨٥ باخرة، ووكلاء تجاريون موزعون على مناطق جنوب آسيا، وأفريقيا الشرقية، وأستراليا، كما بدأت خطا ملاحيا إلى لندن أيضاً. وعلى أية حال فإن ظهور بواخر شركة الهند البريطانية في مياه الخليج، يعتبر بداية مرحلة من الحضارة الاقتصادية والمادية في المنطقة، أدت في النهاية لا إلى تشويه المفهوم التقليدي لحياة سكانها وحسب بل وإلي القضاء عليها أيضاً.

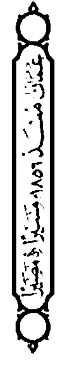
(١) نفس المصدر من ص ٣٩٨ إلى ص ٤١٤ جزء ٢ ص من ١ إلى ٢٧ رسالة من فرير إلى وود مؤرخه ١٨٦٣/٥/١٢م و"التنمية الاقتصادية في الهند" تأليف في. انستي (طبعة لندن ١٩٥٢م) ص٢٠٨ وص٢٦١ و"مملكات من فضة) سي مكنزي (طبعة لندن ١٩٥٤م) ص٢٨ – ٤٠.
Precis Commerce ص١٠٧.



مساعي حكومة الهند البريطانية لادخال النظم الحديثة إلى الخليج

تمثل رحلات بواخر شركة الهند البريطانية إلى الخليج جانبا من قصة انتقال المؤثرات الهندية عن طريق محاولة إدخال التطور التكنولوجي الحديث إلى المنطقة. أما الجانب الآخر فهو أن حكومة الهند البريطانية – أو بعبارة أدق – حكومة بومباي برياسة فرير – قد بدأت في تطبيق سياسة نشر مفاهيم الحضارة الغربية بعد سنة ١٨٦٢م. وكان مقر المقيم البريطاني في الخليج أداة هذه السياسة. ومنذ سنة ١٨٦٢م حتي سنة ١٨٧٢م وهي الفترة التي شهدت تغييرات حاسمة في الخليج كان على رأس البعثة البريطانية في الخليج رجل من ألمع الشخصيات البريطانية هـ. ليويبس بلي. وقد وقع اختيار فرير على بلي وكان من الضباط البريطانيين الشجعان والمتحمسين والأكفاء في سلاح الفرسان للاشراف على مصالح الحكومة البريطانية والهند في منطقة الخليج. وكان فرير على يقين من أن اختياره بلي لتلك المهمة يلبي حاجة بريطانيا إلى شخصية تشارك بلي آراءه فيما يمكن أن يكون عليه الخليج في ظل المدنية الغربية. وإذا كان فرير هو صاحب (النظرية الجديدة) لرسالة الرجل الأبيض الاستعمارية التي بدأت في الستينيات من القرن التاسع عشر فقد كان بلي أداة تنفيذها. ويعتبر فرير في مستوي ليفنج ستون وفراود كصاحب فلسفة تشكل جزءا لا يتجزأ من (الامبريالية الحديثة) للقرن التاسع عشر، بينما يعتبر كل من بلي وماكينون من أوائل روادها.

وفيما بين عام ١٨٢٢م وعام ١٨٦٢م اقتصر دور المقيم البريطاني في الخليج بوجه عام على المحافظة على النظام في المنطقة. وكأحد مساعدي فرير وأنصاره لعب بلي دورا فعالا وايجابيا وإن لم يكن ناجحا دائماً في أحداث الخليج. وكان بلي يتعاون مع رجال الأعمال والتجار البريطانيين كما كان يفعل ماكينون الذي كان يحثهم على توسيع نشاطهم في المنطقة. ولا نستطيع القول فيما إذا





كان بلي في ممارسته لواجباته يفرق بين الأهداف السياسية والاقتصادية. ولكنه قام بتدعيم وتوسيع الامتيازات الإقليمية البريطانية في الخليج كسبيل لضمان حرية الأعمال التجارية، أكثر منه لتدعيم النفوذ البريطاني في المنطقة. وفي سنة ١٨٦٦م لم يتردد بلي في اللجوء إلى القوة (دبلوماسية القوارب المسلحة) عندما اعتدي الوهابيون على التجار الهنود في ميناء صور. وكان يلجأ إلى فرض أشد العقوبات على الذين يرتكبون مثل هذه الأعمال ومن خلال تنقلاته في مناطق الخليج أدرك بلي مجموعة من الحقائق - في إطار المفهوم العام لنظريات فرير عن أفضل الوسائل لتطوير المنطقة حضاريا - غير أن بعض تلك الآراء لم يكن واقعياً. فقد كان بلي يؤيد توسيع النشاط الملاحي للسفن البريطانية ضمن المنطقة حتي وإن أدي ذلك إلى وقف صناعة السفن المحلية. كما كان يعتقد أن خلاص المنطقة يكمن في قبولها غير المشروط لمفاهيم الحضارة الغربية بدلا من تشبثها بتقاليدها القديمة التي عفي عليها الزمن. وكان من رأيه أن حجم تجارة المنطقة ونوعيتها سوف يزداد حتما، إذا لم تعترض السلطات المحلية هذا النشاط التجاري. وبالتالي كان يؤيد تطوير وسائل النقل والمواصلات والخطوط التجارية، كطريق وادي قارون في إيران، الذي ينفتح على الخليج، غير أن بلي لم يكن يضع في اعتباره الصعوبات التي كانت تعترض مثل هذه المشاريع. وانبري إلى الكشف عن كل الامكانيات التي يمكن استغلالها في هذا الغرض. وكان يتنبأ لنقطة الخليج بدور هام في مستقبل التجارة العالمية. إذا قدر للمشروع الذي طرح في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر أن يبعث من جديد. وهو يتضمن مد خط بين الشام وسواحل الخليج عبر الصحراء[1].

وكخطوة لادخال النظم الحديثة إلى الخليج وضع مشروعا لإنشاء مستعمرة في رأس مسندم تخضع للسيطرة البريطانية وهي المنطقة التي تلتقي عندها مياه

(١) تقرير تجاري عن الخليج - ١٨٦٣م Precis Commerce من ص ٣١ إلى ٣٧ ورسالة من بلي إلى دبليو نيكول وشركاء بتاريخ ١٨٧٢/٦/١٣م رقم ٨٩٦ - ٣٧٨ من سجلات دار المقيم البريطاني في الخليج مجلد ٢٠ ورسالة بتاريخ ٦٨/١٠/١٨ من بلي إلى ديوك أوف أرجيل برقم ١٨٧١ وفي الستينيات من القرن التاسع عشر عدلت بريطانيا بريطانيا عن محاولاتها الرامية إلى تشجيع الملاحة في الخليج.



خليج عمان بمياه الخليج العربي. ولما كان بلي لا يعرف شيئا عن قسوة المناخ، فقد اقترح أن تتخذ هذه المنطقة مقرا للمقيم البريطاني في الخليج بدلا من أبوشهر (المدينة الساحلية في إيران) كما كان يأمل أن تتحول هذه المنطقة إلى ميناء حرة ومركز تجاري جديد لتوجيه النشاط التجاري منه. وكان يأمل في أن تصبح هذه المدينة في يوم من الأيام مركز اشعاع حضارة لسكانها وحافزا لادخال الحضارة الغربية إلى الخليج فضلا عن أنها، كما كان يتصور، يمكن أن تقوم بنفس الدور الذي يقوم به جبل طارق دون أن تثير لبريطانيا أي مشاكل قانونية. وكان يعتقد أن سلطان مسقط وعمان سوف يوافق على بيع المطنقة التي اقترح انشاء المستعمرة المذكورة عليها. وعلى الرغم من أن الاقتراح لقي اهتماما من فرير إلا أن السلطات الحكومية في كلكتا رفضت المشروع خوفا من
التورط في السياسات الداخلية للمنطقة، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة التي كان سيكلفها المشروع [1].

ولم يكن آراء بلي في كيفية تطوير منطقة الخليج ماديا واقتصاديا، تختلف عن آراء فرير من حيث إنها جزء من فلسفة عامة واحدة، فلقد كان بلي داعية لا يكل لأهمية الخليج الاقتصادية البالغة ومنذ سنة ١٨٦٣[2]م، وفي تقاريره الرسمية، وفي ما كان ينشره من المقالات الصحفية كان بلي يدعو بريطانيا إلى استغلال التغييرات التي يمر بها الخليج كنتيجة لدخول الحضارة الأوروبية. وكان من رأيه أن منطقة الخليج تضم امكانيات هائلة للنمو الاقتصادي، لو أنها استغلت على الوجه الأكمل. وكان طبيعيا أن يدق بلي ناقوس الخطر من المنافسة المحتملة في الخليج. فخلال الستينيات من القرن التاسع عشر كانت هناك مشروعات

---

(١) رسالتان من بلي إلى اندرسون أحداهما بتاريخ ١٢/١/١٨٦٣م والثانية بتاريخ ١/٢/١٨٦٣م. راجع أيضاً Precis Int،l Rivalry من ص ٢٥ إلى ٣٠.

(٢) رسالة من بلي إلى اندرسون بتاريخ ١٦/٢/١٨٦٣م وص ٢٩ من Precis Int،l Rivalry ، ورسالة من بلي إلى حكومة بومباي بتاريخ ١٢/٥/١٨٦٦م. وص٢٩ إلى ٣٠ من Precis Commerce لقد كتب بلي أكثر من مقالة اعلانية عن الامكانيات الاقتصادية للخليج وأهم تلك المقالات مقال بعنوان "ملاحظات عن قبائل المناطق الساحلية وتجارتها ومواردها" من مطبوعات جمعية بومبي الجغرافية مجلد ١٦ (١٨٦٣م) ص١١٣ – ٣٢.



فرنسية كثيرة لتطوير منطقة الخليج كجزء من خطة فرنسية للوصول إلى منطقة الخليج الهندي، بعد افتتاح قناة السويس. غير أن تحذيرات بلي ذهبت كلها أدراج الرياح، لا في الدوائر العليا لحكومة الهند البريطانية وحسب، بل وبين المسؤولين البريطانيين في لندن أيضاً، وذلك رغم تأييد فرير له. ومما يدل على تحمس فرير لآرائه، أنه استطاع خلال الفترة التي أمضاها في المنطقة تحقيق جانب كبير من المشروعات التي وضعها رغم قلة النقود والامكانيات التي كانت تحت يده. وكان فرير بوصفه حاكم ولاية بومباي يؤيد مشروعات بلي. وبالرغم من محاولة الاثنين اقناع الحكومة بأهمية تلك المشروعات وتنفيذها كمشروع إنشاء مستعمرة بريطانية في الخليج، فان سياسة الحكومة كانت في الحقيقة مشدودة ولم تكن تؤيد فكرة إدخال الحضارة إلى الخليج. وعلى الرغم من إجماع المسؤولين على تأييد حرية التجارة، واتباع سياسة التفحظ الأقصي، فإن العوامل المشتركة في ادخال الوسائل العصرية إلى الخليج في الستينيات من القرن التاسع عشر ونعني بها - بواخر شركة الهند البريطانية للملاحة، وأفراد الجالية الهندية البريطانية المقيمين في الخليج، والمقيم البريطاني في الخليج، والخط التلغرافي بين أوربا والهند عبر الخليج - كل هذه العوامل كانت تحظي بالتأييد المباشر أو غير المباشر من حكومتي لندن وكلكتا. غير أن هذا التأييد في حد ذاته كان أمرا لا غني عنه بالنسبة للدفاع عن الهند كما كان تعبيرا عن مسؤولية الحكومة عن حماية حقوق رعايا البريطانيين والهنود ومصالحهم. غير أن انعكاسات التأييد المشار إليه خصوصا من حيث مساسه بالحضارة التقليدية للخليج التي قد جاوزت في الواقع حدود الدفاع عن الهند. ومن ناحية أخري فإن التغييرات التي طرأت على الوضع في الخليج كنتيجة لجهود كل من فرير، وماكينون وبلي تصور أن تطلعات بعض رجال الأعمال المسؤولين في الخليج قد جاوزت حدود الهند، وإن محاولات إدخال الحضارة العصرية لم تقتصر على الهند وحدها بل شملت المناطق المجاورة لها. ففي الستينيات من القرن التاسع عشر كانت الهند هي مصدر التيارات الحضارية التي أخذت تمتد إلى مناطق المحيط الهندي.



الثورة والركود الاقتصادية في الخليج العربي ١٨٦٢م - ١٩١٤م

يعتبر عام ١٨٦٢م بداية للحضارة الاقتصادية والتكنولوجية في الخليج. وكانت أهم التطورات التي شهدتها المنطقة في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٢م والحرب العالمية الأولي هي انهيار النظام الاقتصادي التقليدي بجيمع صوره وأنماطه، وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولي تميزت الحالة في المنطقة بازدياد في مظاهر المجتمع الصناعي الحديث، كنتيجة لاكتشاف النفط فيها. وتعتبر الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولي على جانب كبير من الأهمية من حيث ادخال النظم العصرية على اقتصاديات المنطقة. وبالمثل تعتبر المرحلة الفاصلة بين سنة ١٨٦٢م والحرب العالمية الأولي على جانب أعظم من الأهمية. فمن زاوية التطورات الاقتصادية، تفرعت عن هذه المرحلة مرحلة أخري بداية من سنة ١٨٧٢م. وما بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٧٢م اندلعت ثورة اقتصادية بفعل المواصلات الحديثة التي دخلت المنطقة. وفي الفترة التي أعقبت ظهور المؤسسات التجارية الموجهة من قبل الأوربيين أو الخاضعة لسيطرتهم ساد الغموض معالم النشاط الاقتصادي القومي، بحيث أصيب هذا النشاط بالشلل أو التدمير في معظم جوانبه. وما بين سنة ١٨٧٢م والحرب العالمية الأولي اتضح بشكل مؤلم للأوروبيين أن الآمال التي عقدوها على مرحلة الستينيات من القرن قد انهارت. وأن الصدمة الناتجة عن التغييرات الثورية التي واكبت مولد المرحلة الجديدة، قد قضت على جوانب هامة من العلاقات الاقتصادية القديمة، وتركت جانباً كبيراً من الاقتصاد القومي للمنطقة في حالة من الكساد أصبح معها عاجزا عن الاستجابة بصورة ايجابية لتحديات المرحلة الجديدة واحتمالاتها. وحتي في الوقت الذي بدأ اكتشافات البترول الموجهة من قبل الأجانب توجد مفهوما اقتصادياً جديداً في المنطقة. وامتيازات النفط توفر رؤوس الأموال اللازمة،

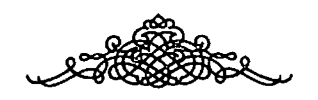


ظلت المنطقة تعاني من الفقر المدقع في الأموال والمهارات الفنية الحديثة، وفي وضع مضطرب لا يسمح بتطور سليم للتجارة والاقتصاد العام.

الثورة الاقتصادية: ١٨٦٢م - ١٨٧٢م: تعتبر الحقبة الواقعة بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٧٢م بالمعني المجرد قفزة كبري في حجم التجارة والنشاط الاقتصادي في الخليج. ولسوء الحظ هبط نصيب التجار والملاحين العرب من النشاط الاقتصادي للمنطقة بالمقارنة إلى الأوروبيين ووكلائهم والتجار الهنود المستوطين الذين حصلوا على الجانب الأكبر من الأرباح الجديدة. وكانت أسوأ الأوضاع التي حاقت بمصالح سكان المنطقة هي عملية - التصاعد - فالركود - فالانتعاش التي سادت المناخ التجاري في الستينيات من القرن التاسع عشر والذي قدرت أرباحه بـ ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج. س. معظمه من نصيب الملاحين والتجار المحليين[١]. أما في سنة ١٨٦٦م فقد بلغت قيمة هذه التجارة نحو ٥,٠٠٠,٠٠٠ ج. س. وقد تحقق معظم الزيادة في قيمة التجارة في فترة الستينيات من القرن التاسع عشر[٢] وبمعني أصح فقد كان هناك ارتفاع في أرقام قيمة التجارة فيما بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٦٥م كنتيجة لإنشاء خط شركة الهند البريطانية للبواخر، وتصاعد الطلب على القطن. فالارتفاع في حجم تجارة الخليج كان يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار القطن في الأوساط التجارية في بومباي، إلى جانب شحنات خيوط الصوف إلى بومباي والأفيون إلى شرقي

(١) ينبغي أن نؤكد أن هذه الأرقام أن هي إلا تقريبية، تم التوصل اليها بعد تقييم للمعلومات القليلة والمبعثرة، وغير الدقيقة إلى حد كبير مما أمكن جمعه من مختلف المصادر وعلى الأخص كتاب وولستد (رحلة إلى جزيرة العرب) مجلد ١ ص٢٢ - ٢٤ وكتاب اف آر شسني بعثة المسح إلى نهري دجلة والفرات، (طبعة لندن ١٨٥٠م) مجلد ١ ص ٥٦٩. وقد وضعت هذه التقديرات على أساس العوامل الآتية: قيمة تجارة مسقط ١,٨٠٠,٠٠٠ ج. س: قيمة صادرات البحرين من اللؤلؤ ٤٠٠,٠٠٠ ج.س، قيمة تجارة أبو شهر ٨٠٠,٠٠٠ ج. س. قيمة تجارة موانيء الخليج الأخري (الكويت، البصرة، المحمرة الخ) ٥٠٠,٠٠٠ ج. س. وهذا الرقم الأخير هو مجرد تقدير ويعتمد في المقام الأول على افتراض أن خمسة اثمان بجموع التجارة البعيدة المدي للخليج يمر عن طريق مسقط خلال أواخر القرن الثامن عشر، وبداية التاسع عشر. أن دقة أرقام تجارة الخليج بوجه عام، كانت موضع شك حتي قبل سنوات الحرب العالمية الأولي. ومع ذلك فإن تلك الأرقام على الأل تعبر عن الاتجاهات العامة لتلك التجارة.

(٢) Precis Connerce ص٢٩، ٣٢ - ٣٧، ١٠٧.



آسيا، وواردات السكر من الهند وأندونيسيا. ورغم الارتفاع في أسعار النقل فقد تحققت أرباح كثيرة من تلك العمليات. كما أسفر تدفق الثروة على أقطار الخليج عن ارتفاع في أرقام الواردات إلى الهند. وكنتيجة لهذا الانتعاش، حققت الخطوط الملاحية للخليج والبواخر البريطانية أرباحاً كثيرة من العمليات المذكورة ولم تتوقف عن نشاطها خلال أوائل الستينيات. كانت هذه الفترة خاتمة المطاف بالنسبة للمرحلة المجيدة للملاحين العرب في الخليج، إذ إن ذلك النشاط الملاحي والتجاري الذي بلغ ذروته إبان ذلك العهد، عاد فتدهور مع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية، وظهور القطن الأمريكي في الأسواق العالمية. وبنهاية مرحلة الانتعاش انخفضت الأرقام التجارية ابتداء من سنة ١٨٦٥م وسنة ١٨٦٨م إلى نصف مجموعها في سنة ١٨٦٤[١]م.

كانت الملاحة المحلية في الخليج الضحية الأولي للنكسة الاقتصادية. ومنذ ذلك الوقت خفضت أجور النقل على البواخر البريطانية مما أدي إلى انتعاش تجارة الخليج في سنة ١٨٦٩م، وبالتالي أتاح لتجار المنطقة فرصة لممارسة نشاطهم في أسواق الهند من جديد. وعلى كل فقد اضطر عدد من ربابنة السفن المحلية وقف عملياتهم التجارية بسبب ذلك الركود، وبعد أن عجزوا عن منافسة التخفيضات في أجور النقل التي أجراها أصحاب البواخر البريطانية، ولم يعد ثمة عمل لسفن كلا الطرفين (وكانا قد زادا من رحلاتهما إلى مرتين في الشهر خلال عام ١٨٦٦م) وهكذا فعندما انتعشت التجارة في الخليج من جديد كانت الخطوط الملاحية المستفيد الأول من ذلك الانتعاش. وفي عام ١٨٦٥م أصبحت السفن المحلية عاجزة عن منافسة البواخر بصورة فعالة في ميدان النقل التجاري - على خطوط الهند - الخليج. وأخذ نشاط السفن المحلية يقتصر على العمليات الساحلية المحدودة والرحلات غير المنتظمة، أو على النشاط غير المسموح به كالتهريب[٢].

(١) رسالة مؤرخة ١٨٦٤/٨/٢٣م، برقم ١ من بلي إلى أندرسون نفس المصدر ص ٢٧ - ٢٨ ورسالة مؤرخة ١٨٧٠/٤/٢٥م رقم ٣٤/٨٦ من بلي إلى جون - نفس المصدر ص ٣٥ - ٣٧.

(٢) نفس المصدر ص ٣٢ و٣٧ و٣٨ تقرير اداري: ١٨٧٧م - ١٨٧٨م ص ١٢٩ ولوريمر جزء ١ ص٢



وعلي الرغم من التوازن التجاري الذي شهدته المنطقة في أعقاب الانتعاش الاقتصادي فيما بين سنة ١٨٦٨م وسنة ١٨٦٩م فقد استمر نشاط البواخر بالازدياد في أواخر القرن التاسع عشر. ويصور الجدول رقم ١ النمو المطرد في رحلات البواخر إلى الخليج من سنة ١٨٦٢م حتي سنة ١٩٠٤م. كما يعكس مدي السيطرة البريطانية على تلك الرحلات وعلى الرغم من أن سفن بلاد أخري أخذت تزور موانئ الخليج من وقت إلى آخر، فإن بعضها افتتح بالفعل خطوطا ملاحية، إلا أن الشركات المذكورة لم تنجح في مواجهة الاحتكار البريطاني في النقل التجاري وبواخر الركاب حتي الفترة الواقعة بين سنة ١٩٠٦م وسنة ١٩١٤م عندما بدأ الخط الملاحي لشركة هامبورج وأمريكا ينافس الخطوط البريطانية بشكل خطير. وفي سنة ١٨٩٧م بلغت نسبة البواخر المسجلة في بريطانيا والعاملة في مواني‌ء الخليج ٨٤ بالمئة، كان معظمها يرفع علم بواخر شركة الهند البريطانية للملاحة. وما تزال بواخر شركة الهند البريطانية حتي اليوم، باستثناء ناقلات النفط، البواخر الرئيسية لنقل البضائع والركاب بين مواني‌ء الخليج. ومع بداية القرن العشرين كانت هذه البواخر تصل تقريبا إلى جميع المواني‌ء الهامة في المنطقة بين وقت وآخر. ومعظم هذه البواخر كان يبحر من بومباي إلا جزءا قليلا منها كان يبحر من المواني‌ء الأخري في المحيط الهندي. غير أن عددا متزايدا منها كان يأتي من أوربا مباشرة – خصوصا في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٩٠م وسنة ١٩١٢م، عندما كان استيراد الأسلحة إلى مواني‌ء الخليج أو تهريبها عنصرا هاما في النشاط التجاري للمنطقة. غير أن التجارة الملاحية في الخليج كانت تجارة مربحة إلى حد كبير نظرا لأن متطلبات الأسواق المتعاملة كانت محدودة في غالبها، كما كانت أسعار النقل في صعود وهبوط وبشكل صارخ في بعض الأحيان، وذلك على الرغم من الكساد العام الذي ساد أواخر القرن التاسع عشر. ولئن كان لهذا الوضع بعض المزايا للتجار

ومن ص ٣١٩ إلى ٣٣٢. في أواخر عام ١٨٥٤م لم يزد عدد البواخر البريطانية العاملة بين أبو شهر وبومباي عن ٣ فقط.



المحليين، فإنه من ناحية أخري قد أسهم في إضعاف قدرة المساومة لدي التجار المذكورين وفي حجم الرحلات الملاحية الأسبوعية التي أخذت تفرض نفسها على تجار الخليج العربي[1] وبجانب صناعة السفن سقط معقل آخر من معاقل النظام الاقتصادي التقليدي في الخليج أمام التغييرات الثورية للستينيات من القرن التاسع عشر، وهو نظام (مركز التجمع) أو (المناطق الحرة) فقبل عام ١٨٦٢م كانت مدينة مسقط أهم المراكز التجارية في الخليج بلا منازع، غير أن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٧٢م شهدت نهاية ذلك النظام. وبالتالي تدهور مكانة مسقط تدهورا سريعا كميناء تجاري. وكان افتتاح خطوط البواخر السبب الأساسي لذلك التدهور، هذا فضلا عن عوامل أخري كثيرة نشأت عن التقسيم السياسي للدولة العمانية في سنة ١٨٦١م إلى سلطتين أحداهما افريقية عاصمتها زنجبار والأخري عمانية عاصمتها مسقط. من هنا فإن التكنولوجيا البحرية التقليدية التي قامت عليها أهمية عمان الملاحية لم يعد لها وجود بعد سنة ١٨٦٢م، ولم يكن لدي البحارة العمانيين الخبرة أو رأس المال، أو التنظيم للتحول إلى بناء السفن البخارية. ولم يتمخض هذا عن انعدام الحوافز التجارية لدي الملاحين العمانيين وحسب، بل وإلي تجريد مدينة مسقط من أهميتها كمركز للتجميع أيضاً. وهكذا تداعت الأسس التي كان يقوم عليها رخاء المدينة والجانب الأكبر من تجارتها، كنتيجة لمقاطعة بواخر الخطوط الملاحية البخارية لميناء مسقط.

لقد كانت مسقط تعتمد في ثرائها وأهميتها على مركزها كنقطة لتجميع البضائع وإعادة شحنها إلى أقطار الخليج الأخري والموانيء الغربية للمحيط الهنيد، وبالتالي فإن مسقط لم تكن تصدر من إنتاجها إلا بنسبة ضئيلة من السلع المذكورة[2]. وقد صادف تدهور مسقط التجاري والاقتصادي ظهور موانيء جديدة على ضفاف الخليج، إلا أنه لم يتسن لأي من الموانيء المذكورة أن يحقق

(١) (البلوماسية) تأليف هروتز جزء ١ ص ٢٢٧ وتقرير إداري سنة ١٨٨١م - ١٨٨٢م ص ٢١ سنة ١٨٨٢م / ١٨٨٣م ص ١٨ - ٢١.

(١٩) رسالة مؤرخة ١٨٦٤/٨/٢٣م رقم ٤١ من بلي إلى اندرسون. Precis Commerce ص٢٩٢٧.



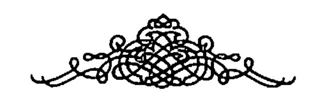
جدول رقم ١

نمو حركة الملاحة البخارية فى الخليج ، ١٨٦٢ — ١٩٠٤

السنة	الشركة	منطقة التسجيل	الرحلات	الميناء
١٨٦٢	شركة الهند البريطانية	المملكة المتحدة	٨ رحلات سنويا	بومباى
١٨٦٦	شركة الهند البريطانية	المملكة المتحدة	رحلتان شهريا	بومباى
١٨٦٨	شركة الهند البريطانية	المملكة المتحدة	رحلتان شهريا	بومباى
١٨٦٩—٧٩	برشين ميل —	المملكة المتحدة	غير منتظمة	بومباى
١٨٧٠	بومباى اند برشيا	المملكة المتحدة	غير منتظمة	بومباى
١٨٧٠	عمان واوتومان	تركيا	غير منتظمة	اسطنبول
١٨٧٠	أنجلو أربيان وبرشين جلف	المملكة المتحدة	مرة كل شهر	لندن
١٨٧٤	برتش انديا	المملكة المتحدة	اسبوعيا	بومباى
١٨٨٣—٨٥	ماسا جريز ماريتيم	فرنسا	غير منتظمة	مرسيليا
١٨٩٦—٩٧	ماسا جريز ماريتيم	فرنسا	شهريا	بومباى
١٩٠١	رشين أندبرشين جلف	روسيا	شهريا	أوديسا
١٩٠٤	برشين انديا	المملكة المتحدة	اسبوعيا سريع وعادى	بومباى



ما حققته مدينة مسقط من الأهمية قبل عام ١٨٦٢م. وربما كان أهم الموانيء الناشئة في الخليج قبل الحرب العالمية الأولي ميناء بوشهر، الذي يربط المنطقة الجنوبية الوسطي من إيران، ومقر المقيم البريطاني في الخليج. وقد لمعت لبعض الوقت مدينة بندر عباس الواقعة على الساحل الايراني إلى الجنوب من مضيق هرمز، كمنطقة للتبادل التجاري غطي نشاطها مساحة واسعة من جنوب وسط آسيا، غير أن الميناء عاد ففقد أهميته في التسعينيات، واقتصر نشاطه على تجارة المنطقة الجنوبية الشرقية من إيران، كنتيجة للتغييرات التي طرأت على الجو السياسية لمنطقة آسيا الوسطي. كان طبيعياً أن يتمخض ضم روسيا لمنطقة آسيا الوسطي عن زيادة كبيرة في حجم السلع الروسية المستوردة إلى المنطقة، كما أدي إلى تسلل المنتجات الروسية إلى الجزء الشرقي من إيران. وكان هذان العاملان من الأسباب التي أدت إلى تخفيض معدل السلع التي ترد من إنجلترا عن طريق بندر عباس. كما أن إنشاء سكة حديد كويتا - سيجستان في التسعينيات من القرن قد هيأ طريقا بديلا من الهند، وشرق إيران، وبلوشستان وأفغانستان، وهناك ميناء إيراني آخر ازدهر بعض الوقت، ونعني به ميناء لنجه الذي ظل لفترة طويلة من الوقت مركزا لتجميع السلع وتوزيعها من البحرين وموانيء ساحل الصلح. وعلى كل فبعد سنة ١٩٠٢م، هبط مستوي هذا الميناء بسبب القيود الجمركية الخانقة التي كانت تفرضها الحكومة الإيرانية، مما أدي إلى إثارة المتاعب في وجه بندر عباس. ومن ثم بدأت البواخر رحلات مباشرة وان لم تكن منتظمة إلى ساحل عمان والبحرين. أما فيما يتعلق بميناء البصرة في العراق فقد انتعش من جديد بعد فترة من الركود في منصتف القرن التاسع عشر وذلك لسببين: افتتاح خط البواخر النهري سنة ١٨٦١م وابتداء شركة الهند البريطانية للملاحة بتسيير رحلاتها إلى ميناء البصرة سنة ١٨٦٢م. ومن الموانيء النامية الأخري على الخليج في أواخر القرن التاسع عشر ميناء خور مشهر (المحمرة) عند ملتقي شط العرب ونهر قارون. وقد استفادت المحمرة من افتتاح خط الملاحة النهري عبر نهر قارون سنة ١٨٨٨م وانشاء خط تجاري



يربط بين قارون، والاهواز وأصفهان في سنة ١٩٠٠م. وقد اخذت هذه المدينة تجتذب نسبة متزايدة من التجارة حتي أصبحت لفترة من الوقت بعد الحرب العالمية الأولي في طليعة موانيء الخليج. وفيما يتعلق بالكويت التي كانت المنفذ إلى قلب الجزيرة العربية وآسيا الوسطي، فقد غدت في سنة ١٩٠٠م الفردوس الجديد لما تبقي من خطوط الملاحة البعيدة المدي للأساطيل الشراعية المحلية. غير أن البواخر لم تكن ترسو فيها إلا نادرا(١).

ومن المعقبات الهامة الأخري للثورة الاقتصادية سنة ١٨٦٢م - ١٨٧٢م سيطرة التجار الهنود على الجانب الأكبر من النشاط التجاري لمدن الخليج. فقد ظل الهنود لمئات السنين عاملا هاما في اقتصاديات المنطقة، حتي أنهم كادوا أن يحتكروا التجارة المحلية بعد الستينيات من القرن التاسع عشر. أما التجار العرب والفرس فقد كانوا مرتبطين أكثر بتجارة التوزيع التي كانت سائدة قبل عام ١٨٦٢م، بحكم افتقارهم إلى الخبرة، والامكانات والمرونة التجارية للتكيف مع الأوضاع الجديدة. أما الهنود فبحكم صلتهم بشبه القارة والتسهيلات الائتمانية التي كانوا يتمتعون بها هناك استطاعوا التغلب على الصعوبات التي واجهوها في البداية، بالإضافة إلى استغلال الفرص التي أتاحتها لهم الأساليب التجارية العصرية والمواصلات.

والواقع أن الهنود أخذوا يعملون كوسطاء تجاريين بين عرب الخليج ورجال الأعمال الأوربيين الذين كانوا يشرفون على تطوير الهند، وأصبحوا المسيطرين على التجارة في نهاية الأمر.

لم يكن البخار هو التجديد الوحيد الذي طرأ على وسائل المواصلات في الخليج في الستينيات من القرن التاسع عشر، بل شهدت المنطقة ادخال الخطوط التلغرافية في نفس الفترة. ويعتبر انشاء هذه الخطوط المائية منها والسطحية، إحدي المنجزات الهامة التي يعود الفضل فيها إلى مشروع خطوط المواصلات النهرية عبر الفرات في الفترة الواقعة بين الثلاثينيات والخمسينيات من القرن. فقد هيأ انشاء تلك الخطوط في الستينيات من القرن التاسع عشر أي في أعقاب

(١) التجارة، تأليف: انستي ص ٢٤ - ٢٥ وPrecis Commerce من ص ٤٤ إلى ص ٥٧، وتقرير إداري ١٩٠٠م - ١٩٠١م، ص ٩٨ - ٩٩.



الثورة الهندية سرعة نقل المعلومات بين بريطانيا وأوروبا من ناحية والهند من ناحية أخري، كما هيأ حفر قناة السويس مرور الركاب، والجنود والمعدات عن طريقها. وقد مر مشروع مد الخطوط التلغرافية بين الهند أوروبا في مرحلتين المرحلة السياسية التي سبقت تنفيذ المشروع والمرحلة الثانية التي تم فيها مد هذه الخطوط.

كانت أول محاولة لربط الهند أوروبا عن طريق الخطوط التلغرافية سنة ١٨٥٩م - ٦٠ وقامت بها (شركة التلغراف إلى الهند) - Telegrafh to India Co. وكانت تنوي مد أسلاك تحت مياه البحر عن طريق يمر بالبحر الأحمر والبحر العربي إلى الهند، مع إنشاء محطات مراقبة للخط في كل من عدن، وجزر كوريا موريا، ومسقط ومونز (بالقرب من مدينة كراتشي). ومن سوء الحظ أن الخبرة الفنية والامكانات المالية لم تكن متوفرة للشركة المتبنية للمشروع. وبعد تعطل الخطوط أكثر من مرة، فشل المشروع وعلى كل حال فإن حاجة الحكومة البريطانية إلى الخطوط التلغرافية المذكورة جعلتها تفكر في تجربة طريق آخر لمد الخطوط يجمع بين المناطق البرية والبحرية.

وكان أصلح الطرق لهذا الخط يمر عبر الخليج العربي. وما بين سنة ١٨٦١م وسنة ١٨٦٥م دارت مفاوضات بين بريطانيا ومختلف الحكومات والرؤساء الذين يمر الخط التلغرافي في أراضيهم. وقد انتهي الأمر بابرام اتفاقيات مع حكومات تركيا، وعمان، وإيران، بينما تم عقد مجموعة من المعاهدات الإضافية مع رؤساء العشائر في سواحل مكران وبلوشستان. وبطبيعة الحال تعهدت بريطانيا بدفع مكافآت مالية إلى رؤساء هذه الإمارات نظير تعهدهم بتوفير القوي العاملة والحماية المسلحة للخطوط التلغرافية في أراضيهم. وقد استدعي ذلك فرض السيطرة البريطانية على منطقة بلوشستان حتي يمكن تأمين الخطوط السطحية للمواصلات التلغرافية. وكان وجود شبكة واسعة من خطوط المواصلات من المنشآت الخاصة بالخطوط التلغرافية في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٣م وسنة ١٨٦٥م. ثم ضمت هذه الخطوط إلى الخلط التلغرافي العثماني في بغداد،



وغدت امتدادا للشبكة الأوروبية الموسعة عبر مدينة استنابول. وفي عام ١٨٦٥م أضيفت طهران وغيرها من المدن الايرانية إلى نظام الخطوط الأوربية الهندية عن طريق ايصالها بخطوط أبوشهر وبغداد. ومن هنا امتدت هذه الخطوط في أواخر الأمر إلى أوربا عن طريق شبكة الخطوط التلغرافية الروسية. على الرغم من أن الغرض الأساسي من مد الخط التلغرافي بين الهند وانجلترا، هو التقريب بين أرجاء الامبراطورية البريطانية، فقد كان له تأثيره على أحوال الخليج. كذلك فإن وضع المقيمين من رعايا بريطانيا في الخليج أخذ يخضع لرقابة أشد من جانب المسؤولين البريطانيين في الهند. كما تم تدعيم نفوذ حكومات القاجار على الامبراطورية الايرانية بما فيها الموانيء الخاضعة للإدارة الواهية - أما على الجانب العربي من الخليج فلم تكن توجد تسهيلات تلغرافية قبل أن يتم مد خط جاشك - مسقط سنة ١٩٠١م، وبالتالي لم يكن لتلك التسهيلات أي أثر في محاولات حكام الإمارات السيطرة على مناطقهم. ومن ناحية أخري، فإن التجار العرب والهنود منهم على الأخض قد استفادوا من التسهيلات الجديدة في ممارسة نشاطهم التجاري من حيث عامل السرعة [1].

ومن أهم الفوائد التي حققتها المواصلات الجديدة كنتيجة لتسيير البواخر، هو انشاء الخدمات البريدية. فقبل سنة ١٨٦٢م كان الخطاب المرسل من بغداد إلى الهند يمر عادة عن طريق سوريا، ومصر، ومنهما بالسفن عبر البحرين العربي والأحمر. كما كان البريد المرسل من أبوشهر إلى الهند يمر بنفس الطريق بعد مروره أولا ببغداد عن طريق طهران. ويعود ذلك إلى عدم انتظام حركة النقل، ولكنه يعود بالدرجة الأولي إلى عدم توفر الأمان للرحلات المتبادلة بين الهند

(١) يعتبر بحث السراف . ج. جولد سمد بعنوان (التلغراف والأسفار) من أحسن البحوث التي تناولت عملية مد الخط التلغرافي بين بريطانيا والهند: وهو عرض عن إنشاء وتطوير المواصلات التلغرافية بين إنجلترا والهند (طبعة لندن سنة ١٨٧٤م) راجع كذلك Precis Commerce ص٢٧ ومن ص ٦٧ إلى ص ٦٨ و(الخليج الفارسي) تأليف: ولسون من ص ٢٦٦ إلى ص٢٦٩ كذلك راجع ايتشسون - سنة ١٨٩٢م للاطلاع على المعاهدات الخاصة بالخطوط التلغرافية مجلد ٩ ص ٧٤، ٣٩٤ - ٣٩٥، ٤٠١ - ٤٠٦ ومجلد ١٠ ص ٧٦ و٨٠ - ٩٣ و١٣٧ ومجلد ١١ ص ٢٦ - ٣٠.



والخليج قبل بدء البواخر لرحلاتها المنتظمة عبر المنطقة. وكان من الطبيعي أن يستغرق وصول الخطاب إلى الجهة المرسل إليها عدة شهور. وعلى كل فبعد سنة ١٨٦٤م، افتتحت حكومة الهند مكاتب بريد لتعزيز مراكزها الدبلوماسية في مسقط، وأبوشهر، والبصرة وقد خفضت الخدمات البريدية الوقت اللازم لوصول الرسائل بين الخليج والهند إلى بضعة أسابيع فقط. وفي أواخر القرن التاسع عشر كان نظام البريد الهندي - البريطاني هو الجهاز البريدي المنظم الوحيد في الخليج، وكما هو الشأن بالنسبة للمواصلات التلغرافية التي أدخلت إلى المنطقة، كان لانشاء مكاتب البريد انعكاساتها السياسية والاقتصادية على أوضاع المنطقة.

سبق أن أشرنا إلى نمو الحركة التجارية في الخليج بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٧٢م، وكيف أنه بالرغم من ذلك اعتبر التحول الاقتصادي من أكثر الأحداث ثورية في تلك المرحلة. وكان تدهور نظام التجميع والتوزيع، وانهيار الوضع الاقتصادي لمدينة مسقط، وتوقع صناعة السفن المحلية حصيلة لذلك الانقلاب. ومن سوء حظ المنطقة أن المرحلة الجديدة في حياتها لم يواكبها نمو اقتصادي سريع وثابت. فلقد اعتقد فرير وبلي أن الثورة الاقتصادية في الستينيات من القرن التاسع عشر. لابد وأن تصطحبها مرحلة طويلة وسريعة من التنمية الاقتصادية الشاملة والتنظيم العصري. وكان من رأي بلي أن أقطار المنطقة سوف يهمها، بل وستكون قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة. ويبدو أنه قد أغفل تعقيدات المرحلة التي كان يتم فيها ذلك التحول. الأمر الذي حال دون الهدف. أما إن سكان الخليج لم يرحبوا بالمظاهر العصرية للحياة، وأنهم، في الواقع، ظلوا متمسكين بالقيم والتقاليد والأساليب التي عاشوا عليها تمسكا شديدا، فإن هذا لم يتصوره بلي.

الركود الاقتصادي[1]، ١٨٧٢م - ١٩١٤م: من سوء حظ الخليج أن التطور الاقتصادي فيه لم يكن سريعا وشاملا خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨٧٢م والحرب العالمية الأولي. وبالتالي فإن الآمال التي كانت تراود المهتمين ما بين

(١) لوريمر مجلد ١ ص ٢٣٨، و(الخليج الفارسي) تأليف: ولسون من ص ٢٦٤ إلى ٢٦٦.



سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٧٢م لم يكتب لها النجاح. وباستثناء بعض الحالات فإن كل مناطق الخليج أخذت تعاني من ركود اقتصادي طويل، أو بالأحري تدهور امتد حتي سنوات الحرب الأولي واستمر حتي الحرب العالمية الثانية بل ما يزال مستمرا حتي الآن في بعض المناطق التي لم يتفجر فيها البترول. وقد ساهم الجو السياسي المضطرب. في أواخر القرن التاسع عشر في خلق تلك الأوضاع. فلقد كانت الاضطرابات السياسية طابع الأوضاع في داخل شبه الجزيرة العربية التي غدت مسرحاً لصراع قبلي مرير. وعلى الأخص بين السعوديين وقوات ابن رشيد. كما أن موقف السلطات العثمانية وضعفها كانا من العوامل التي ساعدت على الاستثمارات الأجنبية في العراق. وكذلك إيران التي كانت تتركز فيها نصف تجارة الخليج، كانت هي الأخري ضحية لسياسة حكومة مركزية ضعيفة وفاسدة وجشعة فضلا عن وجود فوضي قبلية في مناطقها الريفية. ومن ناحية أخري فقد كان لوجود مصالح امبريالية غربية متزايدة دور في طمس الصورة الحقيقية للأوضاع في الخليج والمناطق المجاورة له. ومن ناحية أخري أدي الصراع السياسي بين روسيا وبريطانيا في إيران إلى زيادة الفواجع الاقتصادية للامبراطورية القاجارية. فلم تكن أي من الدولتين ترغب في أن تكون للأخري اليد الطولي في المنطقة، وبالتالي كان كل منهما يعمل على سد الطريق في وجه الآخر ومنعه من توسيع نطاق مصالحه التجارية أو الاستئثار بامتيازات استغلال الموارد الطبيعية فيها. وخوفا من أن تحقق إحدي الدولتين مكاسب على حساب الأخري اتفقتا أخيرا على وقف إنشاء خطوط حديدية طويلة في البلاد[1]. وكان الخاسر الأكبر في هذه اللعبة هو إيران طبعاً، فضلا عما ألحقته هذه المؤامرات من ضرر بتجارة إيران. وقد ازدهر ميناء المحمرة بفضل رحلات البواخر التي بدأت سنة ١٨٨٨م عبر نهر قارون. ويعد هذا دليلا على ما يمكن أن يحققه الخليج بأسره من خلال التحسينات التي تم ادخالها على وسائل المواصلات. ومن المؤكد أن رداءة الطرق التجارية بين داخلية أقطار

(١) الدبلوماسية، تأليف: هروتز جزء ١ ص ٢٠٧.



الخليج وموانئها، وحاجة تلك الطرق إلى الاصلاح والتطوير، وقفت عائقا أمام تطور التجارة وسببا رئيسيا لتردي الأحوال الاقتصادية للمنطقة بعد سنة ١٨٧٢م.

أشرنا إلى أن القيمة التقديرية للتجارة البحرية البعيدة المدي للخليج سنة ١٨٦٦م قد بلغت ٥,٠٠٠,٠٠٠ ج. س. وفي عام ١٨٦٩م، بعد الانتعاش من أزمة سنة ١٨٦٥م – سنة ١٨٨م ارتفع مجموع القيمة التقديرية إلى ٦,٠٠٠,٠٠٠ ج . س . ويتضح الكساد التجاري والركود الاقتصادي في الخليج من خلال تجارة المنطقة البعيدة المدي لسنة ١٨٩٩م التي لم تتجاوز نفس النسبة أي ٦,٠٠٠,٠٠٠ ج . س . [1]. على أن التوسع المطرد في الرحلات الملاحية لأواخر القرن التاسع عشر، قد ضاعفت في الأزمة من بعض الوجوه. وفي أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر كانت البواخر البريطانية والأوربية تغرق المنطقة بوارداتها. وفي سنة ١٨٨٣م تكدست البضائع في الموانيء الإيرانية بانتظار وصول القوافل التي تنقلها إلى داخل المنطقة. ومن الطبيعي أن يسفر هذا التكدس عن هبوط دوري في أسعار تلك البضائع[2]. وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر كانت عبارة (السنة الحالية لم تكن ملائمة للعمليات التجارية) تتكرر كثيراً في التقارير الرسمية البريطانية من خلال استعراضها للنشاط التجاري السنوي في الخليج.

وما بين سنة ١٨٧٢م وسنة ١٩٠٢م ظلت أرقام تجارة إيران، ومنطقة جنوب آسيا الوسطي، والعراق، والأناضول، وشرقي شبه الجزيرة العربية – وجميع المناطق التي تزودها موانيء الخليج من وقت لآخر، ظلت في ارتفاع مطرد وان لم يكن مثيراً، غير أن نصيب الخليج من تلك الزيادة لم يكن كبيرا. ففي سنة ١٨٩٠م كانت بريطانيا وروسيا تسيطران على ٤٠ بالمئة من تجارة إيران الخارجية، بينما كان نصيب روسيا وحدها من التجارة المذكورة قبيل نشوب الحرب العالمية الأولي ٦٠ بالمئة. بينما لم تكن حصة بريطانيا تزيد عن ٢١ بالمئة.

---

(١)نفس المصدر ص ٢٢٧.

(٢)تقرير إداري سنة ١٨٨١م – سنة ١٨٨٢م ص ٢١ وتقرير إداري سنة ١٨٨٢م – ١٨٨٣م ص ١٨ – ٢١.



وإذا كانت تجارة بريطانيا كلها تقريبا مع إيران، تمر عن طريق الخليج العربي، فإن أرقام تجارة الخليج عن كل الفترة، كانت مشجعة، وكانت نسبة هذه التجارة في سنة ١٩١٤م أقل منها في سنة ١٨٩٠م مما يدل على أن نشاط الخليج الاقتصادي نسبيا لم يكن راكدا وحسب، بل ومتدهور أيضا خلال تلك الفترة.

ومن المؤكد أن المنطقة الداخلية من إيران قد شهدت توسعا اقتصاديا، غير أن الجانب الأكبر من تلك التجارة كان يصلها عن طريق الخليج. وباستثناء فترات متقطعة وغير مضمونة من الانتعاش المحلي، ترجع أسبابها إلى وفرة غير عادية في حاصلات المنطقة من التمور، أو الحبوب، أو اللؤلؤ، أو إلى تصاعد غير عادي في تجارة السلع الواردة كالأسلحة والذهب، فإن انتعاش المنطقة لم يبدأ في الحقيقة قبل اكتشاف النفط في أراضيها [1].

علي الرغم من أن بعض موانيء الخليج والمجموعات التجارية قد استفادت من التحول الذي صاحب التغييرات الاقتصادية، فإن النظام الملاحي والتجاري القديم لم يسترد قوته نتيجة للنشاطات الاقتصادية الحديثة. كما أن المنطقة لم تشهد تقدما زراعيا واسعا أو حركة شاملة لاكتشاف الثروات المعدنية، التي تعتبر من العوامل الأساسية للحياة الحضارية في المناطق الاستوائية أو شبه الاستوائية قبل عصر البترول.

وعلي أي حال فإن النشاط التكنولوجي الحديث الذي بدأت تشهده المنطقة خلال الفترة المذكورة – كالبخار والتلغراف – كان تحت اشراف العناصر الأوربية. وعلى أية حال ففي الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٢م و سنة ١٩١٤م توفر عدد من الشروط اللازمة لهذا النشاط، مما كان له تأثيره على مجري الأمور، مثل عملية ادخال مظاهر الحياة العصرية إلى المنطقة التي بدأت مع بداية استغلال موارد النفط المحلية قبل الحرب العالمية الأولي مباشرة. أن النظام القديم الذي

---

(١) التجارة، تأليف انيستي ص ٢٢ – ٢٤. وزارة الجمارك والبريد – اللائحة العمومية للتجارة مع البلاد الأجنبية (طهران ١٩٠٢م) و(التطور الاقتصادية ومشكلاته في إيران)، تأليف سوتوده (طبعة باريس ١٩٣٦م). أن أحسن صورة لركود الحركة التجارية في الخليج خلال القرن التاسع عشر هي ما ورد في التقارير الإدارية المختلفة من ١٨٧٦م إلى ١٩٠٤م وفي Precis Commerce

كان يقوم على أساس تحكم منطقة اقليمية واحدة، وعلى تحركات وحسابات رجال البحر العرب وتجارهم، قد انهار، وانحدر الخليج من مركزه الأول إلى وضع المنطقة التابعة لمصالح الدول الغربية، وفي مقدمتها بريطانيا. على أننا سوف نعود إلى شرح هذه الآراء العامة بتفصيل أكثر في الفصل التالي من الكتاب، حيث سنناقش التغييرات التي طرأت على البناء الاقتصادي في عمان في أواخر القرن التاسع عشر.



الفصل الرابع
التغييرات الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر

إن مضاعفات المراحل الأولي للتطور الاقتصادي والتكنولوجي في الخليج يمكن تقييمها من الوجهة الانسانية على ضوء الأحداث التي شهدتها عمان في أواخر القرن التاسع عشر. فخلال تلك المرحلة، وعلى الرغم من التغييرات الاقتصادية العميقة التي سادت القطر العماني، نجد البلاد لم تحقق أي تطور اقتصادي هام. ولا يوجد قطر في الخليج أضرب به التطورات الاقتصادية لأواخر القرن التاسع عشر كعمان. فدخول المواصلات الحديثة إلى البلاد بوجه خاص قد قوض البيئة الاقتصادية القائمة يومئذ في الجزء الساحلي من عمان. وحتي في فترة تصاعد الطلب على القطن في أوائل الستينات من القرن التاسع عشر، منيت عمان بتدهور اقتصادي لم تتخلص من آثاره حتي اليوم، هذا على الرغم من ازدهار الأقطار الأخري في الخليج في نفس الفترة. فمن ذروة المركز الاقتصادي والتجاري القديم الذي كانت تحتله عمان بين أقطار المنطقة الغربية من المحيط الهندي، تدهور أوضاعها خلال سنوات قليلة. أما الآن فمع اكتشاف حقول غنية بالنفط ووضع الخطط لاستغلالها أصبح من المحتمل أن تستعيد البلاد بعض ما فقدته من الأهمية والازدهار. ولكن حتي يأتي ذلك اليوم ويترتب على استغلال حقول النفط تطور اقتصادي يسهم في تغيير أوضاع البلاد، فإن عمان سوف تبقي مثلا صارخا لبلد عاني كثيراً، ولكنه لم ينتفع من معطيات التطور الحديث.

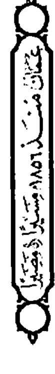


وضع الاقتصاد العماني في سنة ١٨٥٦م

سبق أن أشرنا إلى أن تفاصيل حياة العمانيين وتاريخهم كانت في معظمها انعكاساً للصراع بين عناصر الوحدة، وعناصر التنوع، وهي العناصر التي كانت العامل في توحيد أو تجزئة البلاد إلى منطقتين ساحلية وداخلية. ولقد طبعت هذه الأوضاع، التي تتمثل في التوتر، أو الوحدة، أو التنوع بين الجزئين من البلاد، الحياة الاقتصادية من عمان بطابعها الخاص خلال الفترة التي توفي فيها السلطان سعيد. والواقع كان في عمان نوعان من الاقتصاد، أحدهما خاص بالمنطقة الداخلية، ونوع آخر خاص بالمناطق الساحلية المجاورة لميناء مسقط. وقد مر اقتصاد المنطقة الساحلية وتوابعها بتغييرات جذرية بفضل انتشار التكنولوجيا والمؤسسات الاقتصادية الحديثة في الخليج بعد عام ١٨٦٢م، بينما ظل اقتصاد المنطقة الداخلية من عمان على حالته الأولي، غير متأثر بالأوضاع الجديدة.

في عام ١٨٥٦م كانت هناك عوامل كثيرة تتحكم في النشاط الاقتصادي للمنطقة. وهي العوامل التي تضافرت لتجعل من الاقتصاد العماني اقتصادا زراعيا يقوم على الاكتفاء الذاتي واقتسام ما كان يعتبر موردا دائماً، وأن كان شحيحاً للمواد الاسهتلاكية. لقد كانت الحواجز الجغرافية، كسلاسل الجبال والصحراء بوجه عام تعوق نمو التطلعات الاقتصادية نحو العالم الخارجي وتفرض قيودا رهيبة على رؤيا أهل عمان للعالم، وبالتالي كانت حركة سكان المنطقة تخضع للقيود التي فرضتها العزلة الجغرافية، والمواصلات البدائية التي تعتمد على الجمال.

إن المذهب الأباضي المحافظ يهتم كثيرا بضمان توزيع عادل للسلع، لم تكن لديه حلول لمعالجة الندرة المزمنة للموارد الاقتصادية. فالنشاط الاقتصادي في داخلية عمان كان يهدف في المقام الأول إلى المحافظة على وجود الفرد، وعلى تعليمه وخلاصه الروحي. لأن الاقتصاد ليس غاية في حد ذاته. وأن تناقض هذا المفهوم الاقتصادي مع المفهوم الاقتصادي في مسقط والموانيء والمناطق التابعة لها، لهو تناقض صارخ جداً.



أما الاقتصاد في المنطقة الساحلية فعلى خلاف التنظيمات الاقتصادي القائمة في المقاطعات الداخلية من البلاد يخضع لمجموعة من العوامل المعقدة. ولما كانت سواحل مسقط تشكل طريقا يربط موانئها وموانيء عمان الأخري بالأقطار الواقعة على شواطيء المحيط الهندي فإن سكان هذه المناطق يتمتعون بفرص تجارية كثيرة ويحتكون بالشعوب والحضارات الأخري. لقد كانت الضفاف الغربية للمحيط الهندي تعتبر بنظر العماني من سكان الساحل هي العالم كله، وبالتالي لم تكن نظرته إلى العالم محصورة في نطاق سفوح الجبال والوديان حيث يقيم العماني الداخلي. وأما من حيث التكنولوجيا الملاحية فقد كان العمانيون سكان الساحل في سنة ١٨٥٦م يتمتعون بقسط كبير من النشاط. فإذا كانت الأحوال الجوية مؤاتية يكون بوسع هؤلاء العمانيين أن يبحروا بسفنهم من زنجبار إلى مسقط في بحر أسبوعين، أو من مسقط إلى عدن أو بومبي في ظرف اثني عشر يوما. وبسبب الروابط الوثيقة بين سكان الساحل والهند، فقد كانت أحداث الهند وعلى الأخص الاقتصادية منها تؤثر بدورها على عمان. وعلى عكس الاقتصاد الزراعي المعيشي في داخلية عمان كان اقتصاد المنطقة الساحلية في سنة ١٨٥٦م اقتصادا يقوم على المنافسة، وعلى تجارة المسافات الطويلة، وتبادل السلع والمنتجات بين منطقته والأقطار الأخري. فهو بالتالي اقتصاد وسطاء، يعتمد في نجاحه على نقل السلع المستوردة من منطقة عرض المحيط الهندي أو المصنوعة فيها إلى المناطق المجاورة لها.

ومن الناحية الاجتماعية، كانت مسقط مجتمعا متفتحا يركز اهتمامه على النشاط التجاري، كما كان التعايش الاجتماعي داخل السلطنة بين التجار والملاحين الأباضيين من سكان البلاد، والتجار الهنود، والصناع اليهود والعمال البلوشستانيين، والبحارة والحرفيين من الشيعة ظاهرة مألوفة. ومع هذا فإن ذلك كله لم يمنع مسقط من أن تكون بلدا عمانيا وأباضيا في نفس الوقت. لقد كانت الأباضية في مسقط، شأنها في بقية البلاد العمانية عقيدة محافظة، غير أنها في مسقط، وبحكم المؤثرات الخارجية كانت متسامحة وأقل تطرفا منها



في داخلية عمان. وكان أباضيو مسقط في هذه الفترة متمسكين بمعتقداتهم التقليدية فيما يتصل بموقفهم من العلوم وطبيعة الكون، كما كانوا يخضعون لنفس الاعتبارات الدينية التي كان يخضع لها سكان المنطقة الداخلية. ورغم ذلك فقد كان العمانيون في الساحل يعانون، على ما يبدو، من بعض التوتر وعدم التوازن كنتيجة للصدام بين الانغلاق الأباضي والاهتمامات العملية لمجتمعهم الذي يعتمد على النشاط التجاري والتجارة الخارجية. ومن ثم فقد كانت الأباضية في الساحل أقل تزمتا وانغلاقا منها في الداخل بدليل أنها كانت تشتمل على تيارين: التيار الروحي الديني، والتيار العملي الدنيوي بينما كان هذان التياران في داخلية عمان متداخلين ومختلطين إلى حد كبير، وذلك بحكم تغلب النزعة الروحية بوجه عام على أفرادهما. أما في الجزء الساحلي من البلاد فإن اهتمام الناس بالجوانب المادية إلى جانب النزعة الدينية للمجتمع كان يسبب لهم بعض المتاعب النفسية.

إن مفهوم سكان الساحل للثروة أكثر تعقيداً من مفهوم إخوانهم لها في المنطقة الجبلية. ولئن كانت زراعة التمور هي الاستثمارات المفضلة في كل من المنطقتين، فإن الاستثمارات النقدية، والملاحية، والأعمال التجارية، والتجارة الخارجية، عند التجار الهنود على الأقل، تعتبر مصدرا هاما للنشاط الاقتصادي في عمان الساحلية. كما أن سكان هذه المنطقة لم يكونوا مرتبطين، كسكان الداخل بالمراتب الأدني للامكانيات المادية. ومن هنا كانت الفجوة واسعة بين الساحل والداخل في موقف كل جزء منهما تجاه المؤسسات الاقتصادية. ففي الساحل كان رجل التجارة والنشاط التجاري له احترامه ومكانته في المجتمع. ويعتبر الحاكم السيد سعيد أكبر رأسمالي في منطقة الساحل. فقد كان يملك أسطولا كبيرا من السفن ومجموعة كبيرة من المزارع. كما كانت الحكومة تشجع الأعمال التجارية بكل امكانياتها لدرجة أنها كانت ترحب بالتجار الأجانب الذين أخذوا يلعبون دورا متزايدا في تجارة البلاد وتهييء لهم الحماية اللازمة. وكنتيجة لازدياد النفوذ البريطاني في المنطقة الغربية من المحيط



الهندي، أخذ سلطان حكام مسقط في توجيه النشاط الاقتصادي والسياسي في الخليج لصالح عمان يضعف. ويعود الفضل في المركز التجاري الذي كانت تحتله سلطنة مسقط في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى امكانياتها الواسعة في ميدان المنافسة التجارية، مما هيأ لها أن تحتل مركزا مرموقا بين دول الخليج. وهكذا يصبح التنافس الحاد في سبيل السيطرة على الامكانيات التجارية، من المميزات الأساسية للقوي التقليدية في منطقة الخليج في تلك المرحلة. إلا أنه في أعقاب معاهدة الصلح البحري التي فرضتها بريطانيا فرضا على حكومات الخليج اختفي هذا النشاط من الوجود. وربما كان هذا أحد الأسباب التي دفعت بعدد كبير من تجار عمان وعلى رأسهم السلطان سعيد بعد العشرينات من القرن التاسع عشر إلى نقل نشاطهم التجاري إلى زنجبار وافريقيا حيث لم تكن توجد دولة أوربية قوية تحول بينهم وبين ممارسة أعمالهم التجارية.

الركود الاقتصادي، ١٨٦٢م - ١٩٠٠م

اقتصرت التغييرات التي مر بها الاقتصاد العماني في أعقاب وفاة السلطان سعيد سنة ١٨٥٦م في الدرجة الأولي على النصف الساحلي من البلاد. فبعد سنة ١٨٥٦م تعرضت عمان لموجة عنيفة من الركود الاقتصادي أعقبتها فترة جمود اقتصادي طويلة. وثمة أسباب عديدة للسرعة والخطورة التي حدث بها التدهور الاقتصادي في الجزء الساحلي من البلاد لعل اهمها الاضطرابات السياسية التي اجتاحت عمان بعد سنة ١٨٥٦م. وفي مقدمتها الحرب الأهلية التي نشبت للاستيلاء على السلطة بين ورثة سعيد وأخذت تهدد الامبراطورية العمانية كلها بالتمزق والانهيار. ولقد أخذت غيوم الحرب تتجمع بعد أن فرض البريطانيون عام ١٨٦١م مشروع تقسيم المملكة التي خلفها سعيد بن سلطان إلى دولتين: دولة آسيوية مستقلة عاصمتها مسقط، ودولة افريقية مستقلة عاصمتها زنجبار. غير أن الحل الذي فرضته حكومة الهند البريطانية



للمشكلة كان أسوأ من المشكلة نفسها من وجوه عديدة، فالتقسيم شطر دولة قائمة وموحدة وصفها أحد المراقبين البريطانيين (بالدولة البحرية الأولي) كما قوض اقتصاد هذه الدولة ووحدتها السياسية، وأسهم بالتالي في إضعاف النشاط التجاري للملاحين العمانيين ويري بلي بأن التقسيم كسبب في تقويض دعائم الاقتصاد العماني في الستينات من القرن التاسع عشر، لا يضارعه في الأهمية سوي ادخال خط الملاحة التجارية إلى المنطقة. إن وقوع مسقط في قبضة مجموعة من الأباضيين المتزمتين من سكان المنطقة الداخلية يعتبر السبب الرئيسي في تفجير الاضطرابات السياسية التي كانت من أخطر عوامل تدمير الاقتصاد العماني. كذلك فإن المحاولات التي بذلت ما بين سنة ١٨٦٨م وسنة ١٨٧١م لبعث نظام الإمامة المتزمتة قد ضاعفت من الكارثة الاقتصادية في البلاد. إن حماس المتطرفين الأباضيين لفرض مفاهيمهم الشكلية للتقوي، كان على حساب التسامح الاجتماعي لسكان النصف الساحلي من عمان، كما قضي على البقية الباقية من تجارة المنطقة لدرجة كان يخشي معها أن تتحول هذه البلاد إلى قرية مهجورة من قري الصيادين [1]. وخلال الفترة التي سيطر فيها هؤلاء المتطرفون، أصبح التجار المتمتعون بالحماية البريطانية في وضع لا يحسدون عليه، مما اضطر عدد كبير منهم إلى مغادرة البلاد ونقل ممتلكاتهم وتجارتهم، أما البعض الآخر ممن مضي عليه في البلاد سنوات كثيرة فقد أخذوا يغادرون مسقط إلى موانيء أخري. ومن هؤلاء التاجر صاحب السفينة كلكتا مارشنت (Calcutta Merchant) وهو من أصل هندي وكان قد مضي على إقامته بالبلاد حوالي خمسين سنة، فقد حمل معه أمتعته وغادر مسقط إلى زنجبار. أما التجار الهنود الأقل حظا من الثروة، والذين يملكون بعض العقارات والمحال التجارية، ولم تكن إمكانياتهم المادية تسمح لهم بمغادرة البلاد فقد استنجدوا بالسلطات البريطانية لتحميهم من المتطرفين القادمين من

(١) رسالة رقم ٢٩٧ مؤرخة ١٨٦٩/١٢/٩م من دسبروا إلى جاون راجع أيضا سجلات حكومة الهند المتعلقة بمسقط – الجزء الثاني – المجلد الأول.



الداخل والذين كانوا يهددونهم في معيشتهم. وعندما تمكن السلطان تركي بن سعيد في سنة ١٨٧١م من طرد المتطرفين العمانيين من مسقط استعادت البلاد سياستها التقليدية القائمة على تشجيع التجارة[١].

لقد مر المناخ الاقتصادي في المنطقة الغربية من المحيط الهندي، وفي الخليج العربي بتغييرات جذرية في الستينات من القرن التاسع عشر. ويبدو واضحا من هذا ان أي محاولة من جانب حكومة مسقط لتشجيع التجارة لم يكن في وسعها أن تعيد إلى البلاد ما فقدته من امكانيات تجارية. وبنجاح حركة البواخر في أوائل الستينات من القرن التاسع عشر، وافتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م لم يعد لوجود مركز لتجميع السلع في الخليج أي أهمية. وبالتالي تحتم على مسقط أن تقنع بوجودها كميناء من الموانيء التي تستقبل السفن البخارية في الخليج. وبمرور الوقت وكنتيجة للمنافسة القوية من جانب شركات الملاحة التجارية فقدت مسقط ما تبقي لها من أهمية. وهكذا لم يتبق لأصحاب السفن التجارية في مسقط في أوائل سنة ١٨٦٤م إلا النزر اليسير من النشاط التجاري الذي كان يقتصر على نقل الملح من بندر عباس والتمر من عمان إلى الهند. وقد تمخض هذا الوضع عن انخفاض في نسبة دخل الجمارك الذي كان يشكل مصدرا هاما من مصادر دخل الحكومة، كما أن الإجراءات التي اتخذها السلطان لرفع الضرائب الجمركية قد عجلت بالتدهور الاقتصادي وخلال الستينات تحولت التجارة عن موانيء مسقط، كما انتقل بعض أصحاب السفن إلى صور حيث تتوفر بعض الحرية التجارية [٢]. وما أن حل عام ١٨٦٨م حتي أصبحت مسقط شبه مدينة مهجور، على حد وصف البعض لها كما كانت ماضية في طريق التدهور[٣]. وخلال الستينات من القرن التاسع عشر وكنتيجة لمشاكل مسقط السياسية ومنافسة

---

(١) رسالة رقم ٤٦٤ صادرة من مسقط بتاريخ ١٨٦٩/٨/١١م من دسبراو إلى جاون وأخري رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٨٦٩/١١/٢٥م من سجلات حكومة الهند جزء ١ مجلد الأول.

(٢) (٣) رسالة بتاريخ ١٨٦٢/٢/١٦م من بلي إلى اندرسون ورسالة أخري رقم ٤١ مؤرخة في ١٨٦٤/٨/٢٣م من المقيم البريطاني. انظر ايضا كتاب Prescis Int،l Rivalry ص ٢٧.

(٣) رسالة رقم ٤١٢ مؤرخة في ١٨٦٨/٩/١٧م من اتكنسون إلى جاون.



البواخر لنشاطها التجاري، وتدهور النشاط الذي كانت تنبض به موانئها منيت بانهيار اقتصادي عميق.

تدهور النشاط التجاري والملاحي:

سبق أن أكدنا بأن صناعة السفن، في عمان كانت تمثل دعامة الاقتصاد في المنطقة الساحلية على مدي آلاف السنين قبل الستينيات من القرن التاسع عشر. وفي العصور الوسطي كان الملاحون العمانيون رواد الرحلات البحرية إلى بلاد الصين. كما كانوا بناة امبراطورية ملاحية ازدهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي كل من العصور الوسطي وأوائل العصور الحديثة كانت التكنولوجيا البحرية العمانية تضم خبرة تعد في طليعة الخبرات التكنولوجية في العالم أجمع! غير أن التكنولوجيا الملاحية العمانية قد تجمدت منذ وقت طويل. ومن ثم كنتيجة ظهور السفن البخارية على المسرح أصبح العمانيون غير قادرين على مواجهة هذا التحدي الثوري، وبذلك تدهورت صناعة بناء السفن في عمان. وحاول العمانيون في القرن السابع عشر أن يقلدوا الأسلوب التكنولوجي الغربي في بناء السفن غير أنهم لم يكونوا في مستوي الصناع الغربيين وفي فهم أسرار صناعة السفن البخارية التي أخذت تزاول نشاطها في القرن التاسع عشر.

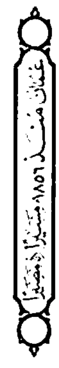
لم تكن المشاكل التي تواجه صناعة بناء السفن في عمان في الستينيات من القرن التاسع عشر تختلف عن المشاكل التي كان يواجهها أصحاب السفن في أقطار الخليج الأخري. وكنتيجة للنشاط الاقتصادي الناتج عن ظهور السفن البخارية وتصاعد الطلب على القطن في الوقت نفسه في أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر شهدت المنطقة نشاطا تجاريا كبيرا كانت تقوم به كل من السفن المحلية والسفن البخارية التابعة للشركات الأجنبية. غير أن النشاط الاقتصادي



المشار إليه قد سبب ارتفاعا في مستوي الأسعار في الخليج بوجه عام، وهو الارتفاع الذي استمر حتي عام ١٨٦٨م، مما أدي إلى رفع أجور الشحن في السفن المحلية. وبتصاعد الطلب على القطن في سنة ١٨٦٥م، اضطر الارتفاع في الأجور، النقل، وضعف النشاط التجاري، وازدياد الطلب على السفن التجارية، قسما كبيرا من أصحاب السفن المحلية إلى بيع سفنهم، أو سحبها إلى الشاطيء. أما السفن البخارية فلم تكن تعتمد على مستوي الأجور، كما كان يفعل أصحاب السفن المحلية. وقد لجأت البواخر لمعالجة أزمة سنة ١٨٦٥م إلى تخفيض أجور النقل مما شجع تجار المنطقة إلى التحول إلى البواخر، الأمر الذي أسهم في انعاش تجارة الخليج مرة أخري في سنة ١٨٦٩م وقد حقق هذا الاتجاه نجاحا ملحوظا مما زاد في عدد الرحلات التي تقوم بها البواخر إلى الخليج في سنة ١٨٦٦م. غير أن أصحاب السفن، لم يكن في مقدورهم أن يتحملوا أزمة السنوات الأربع أو المنافسة على الأسعار. وبالتالي وحتي في الفترة التي انتعشت فيها الحالة على أثر التحسن الشامل في النشاط الاقتصادي للخليج، ظلت معظم الأرباح الناتجة عن العمليات الملاحية من نصيب البواخر، ولم ينل الملاحة المحلية سوي نسبة ضئيلة منها. ولقد تضررت الملاحة المحلية من هذه الأزمة ضرراً بالغاً، وذلك من جراء محاولاتها للتغلب على مشاكلها الاقتصادية والصمود لمنافسة السفن البخارية لها[١].

ومن ناحية أخري أسهم تدهور حالة الأسطول العماني الكبير في اضعاف الحركة الملاحية لعمان في الستينات. وعند وفاة السلطان سعيد سنة ١٨٥٦م كان الجانب الأكبر من هذا الأسطول راسيا في ميناء زنجبار، وحتي القطع التي بقيت في ميناء مسقط تم بيعها في الستينات. وقد اعتبر هذا جزءا من المؤامرات البريطانية لشطر الامبراطورية العمانية وتفتيتها. وهكذا اختتمت هذه الحقبة من تاريخ عمان، ولم يعد لها قوة بحرية يعتد بها. وقد كان لهذه التطورات آثارها السياسية والاقتصادية على البلاد لأن السيد سعيد كان يستخدم الأسطول

(١) Precis Commerce من ص ٣٢ إلى ص ٣٧.





في النواحي التجارية والعسكرية وكان أكبر أسطول في المنطقة. وهكذا في الستينيات من القرن التاسع عشر تخلت عمان التي ظلت على امتداد قرن ونصف عاملا هاما في تجارة النقل والنشاط الملاحي في منطقة الخليج، عن صناعة بناء السفن الأمر الذي أسهم إلى حد كبير ولأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية في تدهور عمان كدولة ملاحية كبري في المنطقة [(١)].

وعندما كان المحافظون الأباضيون على رأس السلطة في مسقط ما بين سنة ١٨٦٨م وسنة ١٨٧١م فر عدد كبير من أصحاب السفن من البلاد وعلى كل فان الإجراءات الشديدة التي فرضتها هذه الحكومة في مسقط قد خففت في عام ١٨٧٠م، وبدأت التجارة تستعيد نشاطها [(٢)]. وقد شارك في خلق هذه الأوضاع بعث الحكم المعتدل في مسقط. وكان عدد السفن التي يملكها العمانيون في مسقط سنة ١٨٧١م ١٦ سفينة كبيرة بعضها من أصل بريطاني وأمريكي [(٣)]. غير أن صعوبة الاحتفاظ بسفن قديمة في حالة ملاحية جيدة، ونتيجة للمنافسة الشديدة من جانب السفن البخارية لم يزد عدد سفن مسقط على ٦ فقط، وحتي هذا العدد انخفض فيما بعد إلى سفينتين فقط. وكانت آخر سفينة تملكها مسقط هي السفينة (County of Forts) التي اختفت في سنة ١٩٠١م وهي تنقل شحنة من الحبوب إلى كلكتا. ومن الطريف أن نلاحظ أن أغلب السفن العمانية

---

(١) للاطلاع على مصير اسطول السيد سعيد راجع ما كتبه رجبي في (تقرير عن زنجبار) وسجلات حكومة بومبي رقم ٩ ال (١٨٦١م) ص ١٨ - ١٩ ورسالة دسبراو إلى جاون رقم ١٣٩ بتاريخ ١٨٦٩/٣/٤م من سجلات حكومة الهند جزء ٢ مجلد ال وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٦٩ وفيه معلومات عن انسحاب حكومة مسقط من مسرح النشاط الملاحي. وبالإضافة إلى أسطول السيد سعيد المؤلف من ١٥ سفينة حربية، كان يملك عشرين سفينة تجارية، كما كانت الأرباح الناتجة عن التجارة الملاحية موردا إضافيا لخزينة الدولة حيث لم يكن يوجد خط فاصل بين الدخل الخاص والدخل العام للحاكم. انظر كذلك كتاب (صيد العبيد)، تأليف السر ج . س . أ . كولومب ص ١١٧ (طبعة لندن ١٨٧٣م). وجاء فيه أن آخر سفينة في أسطول السيد سعيد غرقت بعد أن داهمها اعصار وهي راسية في زنجبار سنة ١٨٧٢م.

(٢) رسالة من بلي إلى ديوك أرجيل ٧ مايو ١٨٧٠م رقم ١٤٧ - ٢ سجلات الهند ٢ مجلد ال.

(٣) تقرير إداري - ١٨٧٦م - ١٨٧٧م ص ٨١.



قد اشتريت من شركات أوربية كانت على وشك تفكيكها وبيعها كخردة [١].

وما أن حل عام ١٨٧٨م حتي كانت محاولات بعث النشاط الملاحي الذي شهدته مسقط في السبعينات من القرن التاسع عشر والملاحة المحلية على اختلافها قد انخفض عددها من ٩٩٩ سنة ١٨٧٥م - ١٨٧٦م إلى ٧١٦ سفينة في سنة ١٨٧٨م - ١٨٧٩م، ثم إلى ٣٧٤ سفينة في سنة ١٨٩٣م - ١٨٩٤م وأخيرا انخفض العدد في سنة ١٨٩٥م - ١٨٩٦م إلى ٢٣٨ سفينة [٢]. ويبين الجدول رقم ٢ الانخفاض المطرد في مستوي النشاط الملاحي في نهاية القرن التاسع عشر، كما يوضح الزيادة المطردة في الرحلات التي تقوم بها السفن الأوربية والبواخر بصورة خاصة إلى ميناء مسقط في نفس الفترة. ويبلغ مجموع حمولة البواخر التي زارت ميناء مسقط عام ١٨٩٥م ١٩٤,٠٠٠ طن، بينما لم تزد حمولة السفن المحلية في الفترة نفسها على ٢٤,٩٠٠ طن [٣]، ومن الواضح أن السفن الأوربية قد استحوذت على الجانب الأكبر من تجارة النقل التي كانت في يوم من الأيام حكرا على الملاحين العمانيين، كما انخفض عدد السفن العمانية العاملة انخفاضا مخيفا (شمل جميع الموانيء العمانية) ولم يعد للملاحة المحلية غير دور محدود ويقتصر على النشاط الساحلي. فما أعظم الفرق بين هذا الوضع وبين وضع عمان الملاحي في الأربعينات من القرن التاسع عشر حيث كانت تملك ١٤ سفينة من الحجم الكبير ومائتي سفينة على الأقل من عابرات المحيط ومئات غيرها من سفن الصيد لا تقل حمولة كل منها عن ٥٠ طنا تمارس نشاطها في منطقة مسقط وحدها. وكذلك كانت السفن العمانية تقوم بنقل أكثر من نصف تجارة الخليج وقد استمر هذا الوضع حتي عام ١٨٥٤م، على ما جاء في تقرير أحد المراقبين الغربيين [٤].

وقد ارتفع مجموع حمولة السفن التي تغادر موانيء الخليج ما بين سنة ١٨٧٤م

---

(١) نفس المصدر: تقرير إداري ١٩٠١م - ١٩٠٢م ص ٩ وكتاب لوريمر مجد ١ ص ٢٣١٩ - ٢٣٣٢.
(٢) Precis Commerce ص ٢٢٠ - انظر كذلك تقرير إداري ١٨٩٥م - ١٨٩٦م ص ٥٢.
(٣) Precis Commerce ص ٢٢١ انظر كذلك تقرير اداري ١٨٩٥م - ١٨٩٦م ص ٥٢.
(٤) من سجلات حكومة بومباي سنة ١٨٦٥م ص ٦٣١ - ٦٣٢ انطباعات اسكود ص ٨٦ و٨٢ - ٨٣.



وسنة ١٨٩٤م، إلا أن أرقام رحلات السفن المحلية انخفض إلى حد كبير. أما السفن الأوربية فقد ظلت محتفظة بنشاطها. غير أن أحجامها كانت تزداد. ومن ناحية أخري انخفض عدد السفن التي كان يقودها الملاحون المحليون في نهاية القرن التاسع عشر عن عددها قبل هذه الفترة. ويلاحظ منذ عام ١٨٧٧م أن السفن الأوربية الكبيرة والمربعة الشكل التي كانت تمارس نشاطها التجاري بين موانيء مسقط والهند قد أخذت تستبدل بسفن أصغر حجما [١].

إن اختفاء السفن الكبيرة وظهور السفن الصغيرة في أعداد متزايدة، كان له تأثيره الحتمي الخطير على حركة أحواض بناء السفن العمانية والإقليمية. ففي أوائل القرن التاسع عشر كان نوع السفن الكبيرة المسمي (Trankis) ترانكيس يعمل في مياه الخليج ولكنه اختفي بعد فترة، كما اختفت أيضاً في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر السفن الشراعية التي تسمي (بالبغلة) من مياه الخليج. ويصف اللفتنانت ولستد، أحد ضباط الأسطول البريطاني هذا النوع من السفن الشراعية بعد أن شاهد أحداها وهي راسية في ميناء مسقط فيقول (إنها سفينة هائلة الحجم مشوهة الشكل لا تقل حمولتها عن ٤٠٠ طن ولها خرطوم بارز طويل ومؤخرة واسعة عليها نقوش وحفريات. ولها سارية واحدة وشراع واحد إذا فرش على الأرض فإنه يغطي مساحة طولها ١٥٠ قدما ويضم من القماش كمية تزيد على القماش المستعمل في أكبر وأقدم سفن أسطول صاحبة الجلالة)[٢].

وتتسع السفينة التي شاهدها وولستد لمائة وخمسين رجلا، كان أغلبهم من الزنوج الافريقيين. وكانت هناك سفن أخري تتسع لأربعمائة شخص ويصل طولها إلى ٢٠٠ قدم وعرضها ٥٠ قدما، وعلى أي حال ففي نهاية القرن التاسع عشر لم تكن تزيد حمولة أكبر السفن التي كانت تبني في عمان على ١٠٠ إلى ٢٠٠ طن. وكان النوع المفضل من السفن هو النوع الصغير الذي لا يتجاوز طوله ٣٠ قدما وحمولته ١٠ أطنان. وهذا يعني أنه على الرغم من الرحلات

(١) Precis Commerce ص ٢١٩ - ٢٢٢ انظر ايضا (تقرير إداري) ١٨٧٧م - ١٨٧٨م ص ١٤٩.
(٢) رحلة إلى جزيرة العرب فصل ١ ص ٢٨، تأليف: وولستد.

جدول ٦ - بواخر زارت وسفن دخلت مسقط بين ١٨٧٤ ـ ١٨٩٤

تصنيف السفن ووجهاتها	١٨٧٤ - ٧٥	١٨٧٥ - ٧٦	١٨٧٦ - ٧٧	١٨٧٧ - ٧٨	١٨٧٨ - ٧٩	١٨٧٩ - ٨٠	١٨٨٠ - ٨١	١٨٨١ - ٨٢	١٨٨٢ - ٨٣	١٨٨٣ - ٨٤	١٨٨٤ - ٨٥	١٨٨٥ - ٨٦	١٨٨٦ - ٨٧	١٨٨٧ - ٨٨	١٨٨٨ - ٨٩	١٨٨٩ - ٩٠	١٨٩٠ - ٩١	١٨٩١ - ٩٢	١٨٩٢ - ٩٣	١٨٩٣ - ٩٤
امريكية	٤	٥	٥	٥	٤	٣	٣	٣	٣	٥	٣	١	١							١
سفن فحم	١			٣	١	١	١	١		٣		١	٣	١		٢	٣	١	٢	
هندية	١٨	١٢	١٨	٢٢	١٧	٢٧	٢٠	٢٢	١١	٧	٧	٩	١٠	١٥	١٦	١٣	١٢	١٣	١١	١٣
لندنية										٣			١	٣	٢	١		١	٢	٢
شركة الهند للملاحة	٨١	١١	٥٤	٥٢	٥٨	٧٣	٧٢	٨١	٨٤	٧٢	٧٩	٧٤	٧٤	٧٤	٧٧	٦٠	٦١	٦٢	٦٥	٦٥
فرنسية										١١	١٤	٨	٢	١					١	
جرند موريتيس	٥	٣	٨	١٢	٥	٥	٣	٤	١	٣	٦	٣	٢	٢	١	٤	٤	١	٢	٢
الخليج	٥	٧	١٣	١٥	١٣	٦	٤	٦	٤	٧	٥	٤	٤	٦	١٠	٨	١٠	٦	٩	١٦
البحر الاحمر		١	٤	٧	٣	٣	١	١	١	١	٣	٥	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٤	٥
سنغفورة	١	٣	٣	٢	٣	٢	١	٢												
زنجبار			١	٣	٤	١	٢	٣	٢	٥	٤	١		٤	٢	٢	٣	٣	٣	٢
بواخر اخرى	١٢	٤	٣	٢٦	١٥	١٢	١٣	١٢	٩											
المجموع	١٢٨	٨٩	١٠٧	١٥٣	١٢٨	١٣٦	١٣٠	١٢٨	٩٩	١٢١	١١١	١٠٧	١٠٢	١٠٨	١١١	٩٤	٩٦	٩٠	٩٩	١٠٦
السفن العربية																				
الهند	٤٠٠	٣٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١١٥	١٤١	١٤١	١٣٢	١٤٨	١٧٠	١٨٠	١٩٠	١٥٠	١٧٠	١٥٠	١٦٠	٩٩
الخليج	١٠٠	٢٠٠	٩٥	١٤٠	٢٠٠	٢٠٠	١٨٠	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	١٤٨	١٢٥	٤٥	٤٠	٥٠	٥٠	٤٥	٤٠	٤٤	٤٠
مكران	٥٠	١٥٠	١٢٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٦٠	٥٥	٨٤	٨٤	٨٠	١١٠	١٠٢	٩٠	٧٥	٨٦	٨٥	٨٠	٧٠	٧٥
اليمن	٦٠	٢٠٠	٥٠	٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٦	٤٦	٣٧	٢٥	٢٥	٢٠	٢٢	٢١	٨١	١٨	٢٠	٢٤
زنجبار	٤٠	٦٠	٢٥	٣٠	٤٠	٢٥	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٨	٣٥	٣٠	٢٥	٢٠	١٨	٢٠	٢٤	٢٠	٢٠
المجموع	٦٥٠	٩١٠	٧٤٠	٧٩٠	٧٨٠	٦٢٥	٥٠٠	٥٢٢	٤٤٣	٤٤٣	٤٢٣	٢٥٨	٢٧١	٢٦٥	٢٦٥	٢٢٥	٢٤٠	٢١٢	٢١٨	٢٦٨
المجموع الكلي	٧٧٨	٩٩٩	٨٤٧	٩٤٣	٩١٨	٧٦١	٦٣٠	٦٧٠	٥٤؟	٥٤٤	٥٦٠	٤٦٥	٤٧٥	٤٧٣	٤٧٦	٤١٩	٤٣٦	٤٠٢	٤١٢	٢٧٤



الطويلة التي كانت تقوم بها السفن العمانية إلى بحار افريقيا والهند، فقد كان البحارة العمانيون يفضلون الرحلات الساحلية القصيرة. وكانت مطرح - المدينة التوأم لمسقط أحد مركزين لبناء السفن في عمان - وتبعد مطرح عن مسقط بحوالي خمسة أميال. أما صور فقد كانت تصدر السفن إلى الخارج. إلا أن الكويت أصبحت في سنة ١٩٠٠م أهم مركز لبناء السفن في الخليج. ولقد ظلت صناعة بناء السفن في عمان في هبوط مطرد بحيث لم تعد لها أي أهمية الآن. وكان من المحتم أن يتدهور التركيب العام لنشاط الموانيء الخاص ببناء السفن في عمان، والذي كانت له أهميته بالنسبة للبلاد تبعا لتدهور صناعة بناء السفن [١].

غير أن اختفاء الأنواع الكبيرة من السفن لم يؤثر، عندما حدث، على عدد كبير من أصحاب السفن العرب. ففي الستينات من القرن التاسع عشر تمخض تركيز الثروة والنشاط التجاري في أيدي التجار الهنود المقيمين في الخليج عن امتلاكهم للمزيد من السفن باعتبار ذلك المجال الوحيد للاستثمار. وفي السبعينات كان الهنود يملكون السفن الكبيرة المسجلة في كل من مسقط ومطرح بينما يملك العرب ويديرون السفن الصغيرة[٢].

لقد ذكرنا آنفا بأن مجالات النشاط المفتوحة قد أخذت تضيق أمام السفن العمانية في الستينات من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من الرحلات التي كانت تقوم بها السفن من والي الهند لنقل الملح والأرز، فقد ظل عدد السفن العمانية في تناقص مطرد. ولقرب ميناء كراتشي من عمان، حلت هذه المدينة محل كل من بومبي وكلكتا كمحطة رئيسية لما بقي من تجارة عمان مع الهند. ولقد زاد، كما كان متوقعا، عدد الرحلات التي تقوم بها السفن العربية للموانيء التي ترتادها البواخر.

وعلي الرغم من تدهور النشاط الملاحي مع الهند فقد احتفظت بعض الموانيء،

(١) بلدان وقبائل الخليج جزء ٢ ص ٤١٢ : مايلز وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٣٢٠ - ٢٣٢٦. كذلك راجع (جزيرة العرب وحدودها الشرقية) ص ٣٢٦

(٢) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ١١٨١م - ١١٨٦م.

كميناء مكران لتعذر وصول البواخر إليه، بأهميتها كموانيء تقصدها السفن العمانية. وفي سنة ١٩٠٠م لم تعد السفن العمانية تزور مياه البحر الأحمر إلا في حالات نادرة، كما انخفض عدد رحلاتها إلى زنجبار أيضا على الرغم من أنها كانت تقوم ببعض الرحلات الخاصة بجلب العبيد. وهكذا أصبح النشاط التجاري المحظور كتجارة الرقيق وتهريب الأسلحة بوجه عام المنفذ الأخير لعدد كبير من الملاحين العمانيين، والنشاط الرئيسي لملاحي صور. ولم يبق من النشاط التجاري المشروع لعمان سنة ١٩٠٠م غير الرحلات الساحلية المحدودة ونقل السلع من الموانيء الصغيرة إلى موانيء البواخر، إلى جانب صيد الأسماك. وحتي الملاحة المشروعة منيت بضربة ساحقة في سنة ١٩٠٢م عندما فاجأت القوات البرتغالية أسطولا لأهالي صور في أحد موانيء موزمبيق وفيه شحنة من العبيد فاستولت على معظمه ودمرت الباقي. أما ان السفن قد واصلت رحلاتها إلى موانيء مسقط فإن ذلك يدل، على أي حال، على أن هذا الميناء ظل محتفظا بنشاطه، ولكن بشكل محدود. وبعد سنة ١٨٧٤م أخذت سفن شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية تتوقف في ميناء مسقط في طريق رحلاتها. أما سفن شركة بومبي وفارس للبواخر فلم تكن تزور مسقط في فترات منتظمة، كما كانت تفعل البواخر التابعة للشركات الأخري. أما الرحلات المنتظمة الوحيدة للرحلات المباشرة بين أوربا ومسقط فهي بواخر الشركة الانجليزية العربية - الفارسية التي أخذت تزور ميناء مسقط اعتبار من سنة ١٨٨٦م وكانت رحلاتها من لندن إلى المنطقة تستغرق أربعة أسابيع. كما كانت فرنسا تسير رحلات على نفقتها، وقامت برحلات إلى مسقط خلال ١٨٨٣ - ٨٥ و١٨٩٦ - ٩٧. وكذلك روسيا افتتحت خطا تجاريا إلى مسقط ابتداء من سنة ١٩٠١م، ولكنه لم يستمر طويلا.

وكانت الموانيء المزدهرة الوحيدة في عمان هي الموانيء التي كانت تستقبل تجار العبيد ومهربي الأسلحة. فودام التي كانت مجرد قرية بيوتها من سعف النخيل وعدد سكانها لا يزيد على مائة نسمة في سنة ١٨٤٠م تحولت في عام

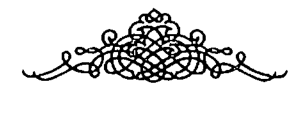


١٩٠٠م إلى أحد مراكز التهريب النشطة التي كان يغادرها كل عام ما لا يقل عن أربعين سفينة في طريقها إلى موانيء الخليج والهند واليمن[١] وكانت صور أهم مدينة يتركز فيها النشاط التجاري غير المشروع ولم يكن لحكام مسقط حتي في أوج سلطانها أي نفوذ على صور. وفي أعقاب الستينات من القرن التاسع عشر، ونتيجة لاختفاء الأسطول العماني من الوجود، انعدم هذا النفوذ انعداما تاما. وعندما أخذ البحارة العرب يتدفقون على هذه المدينة هربا من الرقابة والضرائب أصبحت صور أكبر الموانيء الملاحية في نهاية القرن التاسع عشر كما جعلها تعداد سكانها الذي وصل في سنة ١٩٠٠م إلى اثني عشر ألف نسمة أكبر المدن العمانية كلها. غير أن هذه الأهمية عادت فانتقلت منها إلى مطرح فيما بعد. وقد بلغ عدد السفن التي صادف أن كانت متجمعة في ميناء صور في ذلك الوقت مائة سفينة كلها من عابرات المحيط، غير أن هذا الرقم لا يعتبر شيئا بالمقارنة إلى مجموع السفن التي كانت تعمل في الثلاثينات من القرن التاسع عشر وعددها ٣٠٠ سفينة. وباستثناء صور، وودام وبضع موانيء أخري صغيرة، فإن الأربعين عاما الأخيرة من القرن التاسع عشر تعتبر فترة ركود في نشاط السواحل العمانية. فقد تدهور كل أوجه النشاط الملاحي في موانيء البلاد فيما عدا صيد الأسماك. وقد اضطر عدد كبير من العائلات التجارية العربية إلى الانسحاب إلى مزارعها في داخلية البلاد تاركة ما بقي من التجارة الملاحية للتجارة الهنود [٢].

تدهور تجارة مسقط وازدهارها. لقد كان من أسوأ النتائج التي تمخض عنها تدهور مسقط كمركز ملاحي، وكمنطقة حرة، هو سقوط أهميتها التجارية وازدهارها الاقتصادي إلى جانب انخفاض عدد سكانها. فالفترة التي شهدتها البلاد في أعقاب وفاة السيد سعيد سنة ١٨٥٦م تعتبر كارثة لمسقط وملحقاتها.

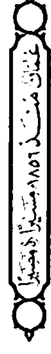
(١) سجلات حكومة بومبي: ١٨٥٦م، ص ٦٢٧ وكتاب لوريمر فصل ١١ ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٢) رحلة إلى جزيرة العرب جزء ١ ص ٤٣ - ٤٤، تأليف وولستد ورسالة رقم ٢٥٣ مؤرخة في ١٨٨٤/٩/١٥م من مايلز إلى روس. من سجلات الحكومة الهندية م-م ٣ مجلد ٤ والتقرير الإداري لسنة ١٨٧٩م - ١٨٨٠م، ص ١٣٤ وكتاب لوريمر مجلد ٢ ص ١٤١٣ - ١٤١٤ وص ١٨٤٧ - ١٨٥٠.



ففي الأربعينات من القرن كانت حوالي خمسة أثمان تجارة الخليج تأتي عن طريق مسقط، غير أن هذه النسبة قد انخفضت في سنة ١٨٧٤م إلى ١ من ١٢. وبما أن هذه النسبة لم ترتفع في سنة ١٩٠٠م ففي ذلك دليل على أن الركود قد تحول إلى تجمد في النشاط التجاري. أن الأرقام التجارية لهذه الفترة إنما تعكس انخفاض نسبة النشاط التجاري وما أعقبه من ركود اقتصادي أصاب المنطقة الساحلية بالشلل التام. وقد بلغت أرقام القيمة التقديرية لصادرات مسقط التجارية ووارداتها في الثلاثينات من القرن مبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني. ولا يعتبر هذا رقما زهيدا اذا قورن بالنشاط التجاري الخارجي للشرق الأوسط عن الفترة التي سبقت العصر الحديث، بينما قدرت قيمة تجارة الصادرات والواردات العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر بأحد عشر مليونا من الجنيهات الاسترلينية [١]. وعلى أي حال، فإن نسبة مجموع قيمة التجارة عن سنة ١٨٧٤م - ١٨٧٥م قد انخفض إلى ٤٢٥,٧٩٤ ج. س. كما ورد في سجلات النقصلية البريطانية. كما تبين الجداول رقم ٣ و٤ و٥ بدورها نسبة الانخفاض في معدل تجارة مسقط الذي حدث في أعقاب ذلك التدهور. كذلك يتضح من هذه الجداول بأرقام صادرات البلاد ووارداتها ومجموع تجارتها الخارجية انها ظلت محتفظة بنفس المعدل الذي وصلته في منتصف السبعينات من القرن، هذا باستثناء بعض حالات الصعود والهبوط في الأرباح التجارية. وفي الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر زادت نسبة الواردات على الصادرات، غير أن العجز الناتج عن ذلك قد تمت تسويته عن طريق القروض والأرباح الناتجة عن بعض الخدمات التي تقوم بها السفن والنشاط المحظور كالاتجار في الأسلحة وتهريبها. ولقد شهدت مسقط قبل الستينات من القرن التاسع عشر حركة تبادل (مقايضة) واسعة في عدد من

(١) رحلة إلى جزيرة العرب، تأليف: وولستد فصل ١ ص ٢٢ - ٢٤ للاطلاع على أرقام التجارة العثمانية انظر بحثا بعنوان (رسائل من تركيا) ويتناول الكاتب فيه الحالة الدينية والسياسية، والاجتماعية، والتجارية للامبراطورية العثمانية وقد قامت الليدي ايستوهوب بترجمته عن الفرنسية (طبع لندن ١٨٥٦م) فصل ١ ص ٣٥١ - ٣٥٢.





السلع منها الكماليات تبعا لنظام التبادل المعمول به في المنطقة. أما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر فقد تركزت المقايضة في المواد الغذائية والسلع الضرورية، كالأرز، والمنسوجات وخيوط الغزل، والسكر، والبن الذي كان على رأس الوادرات، بينما تركزت الصادرات في التمور، والفواكه والأسماك واللآلىء، كذلك النقود الفضية على اختلاف كمياتها، والأسلحة المهربة إلى الأقطار الآسيوية الأخرى التي كانت أهم بنود التجارة في القرن التاسع عشر[1]. وبسبب الانفجارات السياسية داخل عمان في الربع الأخير من القرن التاسع عشر انخفض معدل التجارة انخفاضا كبيرا لأن الظروف لم تكن تشجع الناس على التصدير. وكنتيجة للانتكاسات التي سببتها الأوضاع السياسية للبلاد سنة ١٨٧٨م و١٨٨٤م و١٨٩٥م أغلق الطريق بين داخلية عمان وموانيء البلاد لفترة من الوقت. وتتضح أبعاد الانتكاس في النشاط التجاري والازدهار الاقتصادي للبلاد أكثر مما تتضح في الشلل الصارخ الذي أصاب الموانيء العمانية. ففي بداية الخمسينات من القرن التاسع عشر، كان عدد سكان مدينة مسقط ٥٥,٠٠٠ نسمة تقريبا في الوقت الذي لم يكن يزيد عدد سكان المدينة التوأم مطرح على ٨,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ نسمة وفقا لتقدير بعض المراقبين[2]. ان الاضطراب السياسي والاقتصادي الذي عم البلاد نتيجة لوفاة السيد سعيد. قد اضطر عددا كبيرا من أهل البلاد، على ما يدو، إلى مغادرتها، بحيث انخفض عدد السكان في الستينات من القرن التاسع عشر إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة فقط[3]. وينعكس هذا التدهور الذي تعرضت له المدينة في أعقاب أزمة الستينات في الانخفاض الحاد في عدد السكان إلى نحو ٨٠٠٠ نسمة، وهو الرقم الذي

(١) Precis Commerce ص ١٨٢ - ٨٦ والتقرير الاداري سنة ١٨٧٥م - ١٨٧٦م ولسنة ١٩٠٢م - ١٩٠٣م. لقد ظلت أرقام تجارة عمان في تقلب حتي العشرينات من القرن العشرين، غير أن الاحصاءات الأولي تشير إلى الاتجاهات العامة لهذه الأرقام.

(٢) انطباعات، اسكود ص ٥٢ ورحلة إلى جزيرة العرب، تأليف وولستد.

(٣) أخبار رحلة عام عبر شرقي وأواسط آسيا. الطبعة الثالثة (لندن ١٨٦٦م) فصل ٢ ص ٣٦٩ وفصل ١ ص٣٢.



وصل إليه تعداد السكان في السبعينات من القرن التاسع عشر[1].

وتتضح الأزمة التي تعرضت لها مسقط بعد سنة ١٨٥٦م في التغييرات التي طرأت على أوضاعها المادية. ففي أوائل السبعينات كان الوضع التجاري والازدهار المادي والتعداد السكاني في تدهور مستمر والبلاد تخطو نحو الخراب، كنتيجة لمنافسة البواخر والخسارة التي أصيبت بها البلاد في تجارة التوزيع والقلاقل السياسية. ويذكر الرحالة البريطاني تيودور بنت Theodore Bent الذي زار مسقط في عام ١٨٩٥م بأن أسواق المدينة التي كانت تزدان بالمعروضات الجميلة، لم تعد ترضي ذوق الباحثين عنها، وبأن جزءاً كبيرا من هذه الأسواق قد تهدم وأصبح أنقاضا، وأن مطرح أصبحت العاصمة التجارية للبلاد بعد أن جردت مدينة مسقط من هذه الميزة[2].

ولم تكن مطرح في سنة ١٩٠٠م من حيث الحجم أكبر من مسقط بكثير، كما لم يكن عدد سكانها يزيد على ١٠ آلاف نسمة في الأحوال العادية و١٤ ألف نسمة في الفصول التجارية. غير أن أهمية مطرح تنبع من حيث أنها بوابة عمان الداخلية. غير أن عدد السفن التي تزورها قد انخفض من ٥٠ إلى ٢٧ سفينة في غضون الأربعين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، كما أصبح التجار الهنود في سنة ١٩٠٠م هم الذين يملكون هذه السفن [3]. ومن ناحية أخري كانت مدينة صحار في سنة ١٨٤٠م تضم ٩٠٠٠ نسمة ويملك تجارها أربعين سفينة من عابرات المحيط، غير أن عدد السفن انخفض في الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى ثماني سفن صغيرة فقط تستخدم في الرحلات الداخلية، بالإضافة إلى عدد من سفن الصيد. كما انخفض عدد سكانها في سنة ١٩٠٠م إلى ٤٠٠٠

(١) كتاب لوريمر مجلد ٢ ص ١١٨١ - ٨٦ ان اجراء احصاء سكاني لمدينة مسقط أمر بالغ الصعوبة وذلك لتراوح عدد هؤلاء السكان وفقا لفصول العمل وارتفاع وانخفاض نشاط الميناء.

(٢) التقرير الإداري ١٨٧٦م - ٧٧ ص ٥١ و(الجنوب العربي)، تأليف بنت (طبعة لندن ١٩٠٠م) ص ٨٣ - ٨٦.

(٣) السجلات الرسمية لحكومة بومبي: ١٨٥٦م ص ٦٢٩ وكتاب لوريمر مجلد ٢ ص ١١٩٧ - ١٢٠١ في سنة ١٩٠٧م انخفض عدد سكان مدينة مطرح إلى ٧ آلاف نسمة فقط.



نسمة[1]. وبالإضافة إلى ذلك تدهورت حالة عدد آخر من المدن الساحلية مثل بركا وشناص، وصحم، والمصنعة والسويق التي كانت تمد خزينة الحكومة في مسقط بعشرين ألف ريال نمسوي كل عام في صورة ضرائب ورسوم. بينما انخفض ما قدمته في عهد فيصل بن تركي سنة ١٩٠٤م إلى ألفي دولار نمساوي فقط [2]. وهناك مدن أخري على ساحل الباطنة احتفظت بعدد سكانها بحكم اعتمادها على صيد الأسماك وزراعة التمور، ولم يكن لها أي نشاط تجاري آخر. ولا نعرف بالتأكيد المناطق التي هاجر إليها سكان هذه المدن على أثر تلك الأحداث. وقبل سنة ١٨٥٦م كان الأجانب يشكلون نسبة كبيرة من سكان مسقط، وذلك بسبب فرص ومجالات العمل التي توفرها لهم. ومن هنا يمكن القول بأن هؤلاء عادوا إلى مواطنهم الأصلية. أما العمانيون فكان في إمكانهم العودة إلى الأرياف حيث قراهم ومواطنهم الأصلية. ومن المؤكد أن البلاد قد شهدت هجرة مستمرة في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر[3] . ولم ينج من نتائج التدهور التجاري والاقتصادي والمادي الذي اجتاح السواحل العمانية في نهاية القرن التاسع عشر غير مدينة صور، وذلك لاعتمادها على النشاطات التجارية الممنوعة.

أزمة النقد في عمان: غير أن البلاد منيت بكارثة أسوأ من سنة ١٨٧٠م وسنة ١٩٠٠م وهي كارثة لم تنج منها أي منطقة في عمان، ونعني بها أزمة العملة والنقد التي تفاقمت بسببها المشكلات الاقتصادية الأخري التي كانت تعاني منها البلاد يومئذ. وتعود أسباب هذه الأزمة إلى هبوط احتياطي عمان من النقد والعملة الذي كان يرتكز في الدولار النمساوي (ويسمي أيضاً التاج الألماني) وذلك في الثلاثين عاما الأخيرة من القرن. وكان سعر هذا الدولار يتحدد

(١) رحلة إلى جزيرة العرب، تأليف: وولستد جزء ١ ص ٢٢٩ والسجلات الرسمية لحكومة بومبي، ١٨٥٦ ص ٦٢٥ - ٥٢٦ وكتاب لوريمر مجلد ٢ ص ١٨٢٨ - ١٨٤٠ وكتاب (الجزيرة العربية مهد الإسلام) تأليف: اس. دبليو زويمر (طبعة نيويورك ١٩٠٠م) ص ٨٤.

(٢) السجلات الرسمية لحكومة بومبي - ١٨٥٦ ص ٦٢٤ - ٦٢٨ وكتاب لوريمر مجلد ٢ ص ٢٥٦ - ٢٦٦ و١٦٤٥ و١٨١٠ و١٨١٥.

(٣) التقرير الاداري ١٨٧٧م - ١٨٧٨م ص ١٢٦ - ١٢٩.



تغيرات اقتصادية فى عمان

(جدول رقم ٣)

مستوردات مسقط ١٨٧٤ — ١٩٠٣

سنة	ريال نمسوى روبية	جنيه استرلينى
١٨٧٤—٧٥	٢،٠٠٣٧،٦٨١١،٤٤٦،٥١٥	٢٨٠،٢٢٨
١٨٧٩—٨٠	٣،٦٤٦،٢٢٠١،٧٣٦،٣٠٠	٣٠٣،٨٥٢
١٨٨٤—٨٥	٤،١٢٢،٣٥٢١،٩٦٣،٠٢٥	٣٢٩،٧٨٨
١٨٩٩—٩٠	٤،١٩٥،٢٢٤١،٩٩٧،٧٢٦	٢٨٨،٥٢٩
١٨٩٤—٩٥	٤،٣٦٧،١٦٠٢،٠٧٩،٦٠٠	٢٣٨،٣٨٢
١٨٩٩—١٩٠٠	٣،٢٥٠،٩٠٠٢،٦٠٠،٧٢٠	٢١٦،٤٣٨
١٩٠٢—١٩٠٣	٤،٠٠٦،٧٩٣٣،٢٠٥،٤٣٥	٢٦٧،١١٩

(جدول رقم ٤)

صادرات مسقط بين ١٨٧٤ و ١٩٠٣

سنة	ريال نمسوى روبية	جنيه استرلينى
١٨٧٤—٧٥	١،٥٧٧،٩٤٠ ،٧٥٠،٤٠٠	١٤٥،٥٦٦
١٨٧٩—٨٠	٣،١٩٦،٥٦٧١،٥٢٢،١٧٥	٢٦٦،٣٨٠
١٨٨٤—٨٥	٣،٤٤٧،٢٦٥١،٦٤١،٥٥٥	٢٧٥،٧٨١
١٨٨٩—٩٠	٢،٩٥٣،٨٧٠١،٤٠٦،٦٠٥	٢٠٣،١٥٤
١٨٩٤—٩٥	٣،٤٢٠،٠١٨١،٦٢٨،٥٨٠	١٨٦،٦٨٢
١٨٩٩—١٩٠٠	١،٩١٦،٦٢٥١،٥٣٣،٣٠٠	١٢٧،٦٠٤
١٩٠٢—١٩٠٣	٣،١٣٣،١٤٣٢،٥٠٦،٥١٥	٢٠٨،٨٧٦

(جدول رقم ٥)

قيمة مجموع الصادرات والمستوردات فى مسقط بين ١٨٧٤ و ١٩٠٣

سنة	ريال نمسوى روبية	جنيه	سعر الجنيه بالروبيات
١٨٧٤—٧٥	٤،٦١٥،٦٢١٢،١٩٧،٩١٥	٤٢٥،٩٧٤	١٠،٨٤
١٨٧٩—٨٠	٦،٨٤٢،٧٩٧٣،٢٥٨،٤٧٥	٥٧٠،٢٣٢	١٢،٠
١٨٨٤—٨٥	٧،٥٦٩،٦١٧٣،٦٠٤،٥٨٠	٦٠٥،٥٦٩	١٢،٥٠
١٨٨٩—٩٠	٧،١٤٩،٠٩٤٣،٤٠٤،٣٣١	٤٩١،٦٨٣	١٤،٥٤
١٨٩٤—٩٥	٧،٧٨٧،١٧٨٣،٧٠٨،١٨٠	٤٢٥،٠٦٤	١٨،٣٢
١٨٩٩—١٩٠٠	٥،١٦٧،٥٢٥٤،١٣٤،٠٢٠	٣٤٤،٠٤٢	١٥،٠٢
١٩٠٢—١٩٠٣	٧،١٣٩،٩٣٦٥،٧١١،٩٥٠	٤٧٥،٩٩٥	١٥،٠٠



* الاحصاءات من Precis Commerce صفحة ١٨٢ ــ ٨٦ وتقارير الادارة ١٨٧٥ ــ ١٩٠٣ .



بعد فترة السبعينات من القرن التاسع عشر وفقا لأسعار الفضة السائدة حسب القانون العماني[1].. وإلي جانب الدولار النمساوي توجد عملات أخري من مختلف الأنواع من معدن فضي رديء منها الريال البصراوي، والعملات الممسوخة أو المكسورة والريالات النحاسية، ولكنها كانت عملات رخيصة. وبعبارة أخري كانت عملة عمان تخضع لتقلبات الأسعار العالمية للفضة.

وبحكم العلاقة التجارية الوثيقة بين مسقط والهند، كانت عملة البلاد مرتبطة بالروبية الهندية بصورة غير رسمية منذ سنة ١٨٣٥م. وكان الدولار النمساوي يعادل ٢,١١ آنة بالعملة الهندية رغم أن سعر التحويل كان يتغير وفقا لتغيرات السعر. وكان من السهل تغيير الروبية إلى الدولار النمساوي، لأن الفضة التي يتكون منها الريال يمكن إعادة صكها إلى روبيات في مراكز الصك الحكومية في بومبي وكلكتا. وفي نهاية القرن التاسع عشر تعرضت العملات الفضية لأزمة عالمية. ومن هذه العملات الريال الفضي الأمريكي. وبعد عام ١٨٧٣م أخذ السعر الذهبي لجميع العملات الفضية في العالم في الانخفاض بسبب الزيادة في الانتاج العالمي من الفضة. وقد سعرت أوقية الفضة التي كانت تباع بـخمسة وستون بنسا ونصف في سنة ١٨٧١م - ٧٢ بـستة وعشرون بنسا في سنة ١٨٩٨م - ١٨٩٩م[2]. أما في الهند فقد عولجت هذه المشكلة باصدار كميات اضافية من الروبيات - وعملات أساسها الفضة - كمحاولة لتسوية ميزان المدفوعات البريطانية حيث ظلت عملتها التي تعتمد على الذهب ثابتة طوال هذه الفترة. وبمرور الوقت تسبب الاصدار التضخمي للروبية الهندية في زعزعة استقرارها المالي، مما أضر كثيرا بعلاقاتها التجارية مع بريطانيا وكعلاج لهذه المشكلة قررت الهند اتخاذ الذهب قاعدة لنظام عملتها. غير أن الخطوة الحاسمة في هذا الموضوع اتخذت على سبيل المثال في سنة ١٨٩٣م حينما

(١) مبايعة الإمام عزان بن قيس وقد ورد كمرفق في خطاب رقم ٨١ - ٧ بتاريخ ١٨٧١/١/١٤م من بلي إلى ديوك أوف أرجيل راجع سجلات الحكومة رقم ٢ مجلد ١٧.

(٢) النظام النقدي في الهند (طبعة بومبي ١٩٥٥م) ص ١٨٨ أيضاً موجز تاريخ العملة في الهند. تأليف ك. أن. اس نامبودرياد (طبعة بونا ١٩٥٥م) ص ٥٠.



قررت الهند منع صك الفضة في معامل الصك التابعة لها، كاجراء للحد من كمية الروبيات المتداولة. وعلى الرغم من أن الهند لم تتخذ من الذهب قاعدة لعملتها، فان الانخفاض في سعر العملة الهندية قد توقف في سنة ١٩٠٠م. وقد تمت عملية تثبيت سعر الروبية بتحويلها إلى قيمة اسمية تعادل شلنا وأربع بنسات أو ١٥ روبية للجنيه الاسترليني[١]. ولقد انجرفت عملات الخليج شرقا نحو الهند، وطوال الفترة التي كان صك العملات الفضية مسموحا به في الهند كانت عملية تبادل العملات بالصورة التقليدية المعمول بها قائمة حتي في حالة انخفاض قيمة الريال على أثر التحول الذي حدث في أسعار الفضة عام ١٨٧٣م. ومن المعلوم أن الأسعار كان من الممكن أن ترتفع، غير أن هذه المشكلة كان يمكن حلها عن طريق التبادل بالفضة لتغطية أي زيادة في الأسعار. وعلى أي حال، فبعد إغلاق معامل صك العملة في الهند سنة ١٨٩٣م تعرضت عمان وغيرها من بلدان الخليج العربي لعملية استنزاف خطيرة لاحتياطيها من الروبية الهندية والعملات النحاسية التي تسمي بلغة أهل البلاد (البيسة) وقد استحال تعويضه. ومن جهة أخري فإن انخفاض أسعار الفضة، أدي بدوره إلى خفض سعر الدولار النمساوي. وإذا كان سعر الجنيه الاسترليني في سنة ١٨٦١م يساوي ٤٧ دولار نمساوي فإن سعره في سنة ١٩٠٢م قد ارتفع إلى ١١ دولار نمساوي.

وقد اسفر هذا عن عجز خطير في العملة والنقد وعلى الأخص في الوحدات الصغيرة من العملة العمانية وهي البيسات النحاسية التي تستعملها الطبقات الفقيرة ومما زاد المشكلة أن أسعار الصادرات بل والأسعار بوجه عام ظلت في تصاعد، بينما أخذت أسعار الفضة في التقلب وإن كان هذا التقلب يتجه نحو الانخفاض. وقد تمخض هذا الوضع عن سخط عارم بين التجار، كما فجر مضاربات مميتة في العملات. ولقد كان أساس المشكلة هو أن الدولار النمساوي في سنة ١٨٩٣م كان يحتفظ بمركز بالنسبة إلى الروبية التي كانت

(١) التنمية الاقتصادية في الهند ص ٤٠٩ - ٤١٠.



تتمتع بالثبات آنئذ، على غرار الروبية غير الثابتة بالنسبة إلى الجنيه الذهب فيما بين سنة ١٨٧٣م وسنة ١٨٩٣م. غير أن الموقفين يختلفان، بمعني أنه لم يعد بالامكان سد العجز في احتياطي العملة في مسقط، بعد أن أصدرت حكومة الهند قرار وقف صك الروبيات الفضية في معاملها وبالتالي لم يبق هناك في التسعينات من القرن رصيد من العملة يكفي لتغطية الفرق في أسعار الواردات التي أخذت أرقامها ترتفع بينما أخذ سعر الريال في الانخفاض[1].

ولقد عاني كل عماني تقريبا من هذه الحالة، وعلى الأخص المناطق الساحلية. كما تفاقمت الأزمة السياسية بعد أن اضطر السلطان إلى الاقتراض لتسديد النفقات الحكومية. وقد وجدت الطبقات الفقيرة نفسها بين فكي الرحي: الارتفاع في أسعار العملة حيث ارتفع سعر الدولار النمساوي في سنة ١٨٦١م من ١١٠ بيسات إلى ١٣٠ بيسة بينما أصبح سعره في سنة ١٩٠٤م ٢٢٠ إلى ٢٧٠ بيسة من جهة والنقص في كمية العملات المتداولة واللازمة لشراء الضروريات من الأسواق من جهة أخري. وبالتالي انخفضت الواردات. كما لم تفلح الجهود لزيادة الصادرات لسد العجز.

وفي هذا الجو النقدي الملبد سدت الأبواب أمام التجار للحصول على القروض والائتمانات، وبالتالي انخفضت القمية الفعلية للقروض غير المدفوعة. ولقد فكر السطان في فرض قيود على تصدير النقد إلى الخارج وبالأخص العملات النحاسية غير أنه تراجع في قراره هذا بعد أن تأكد أنه سوف يقضي على البقية الباقية من تجارة البلد. وأخيرا قرر السلطان صك العملات النحاسية داخل البلاد كمحاولة لسد النقص في العملات الهندية الصغيرة، غير أن هذه الخطة لم تنجح في معالجة نقص العملة النحاسية. وقبل أن ينتعش سعر الدولار النمساوي من جديد سنة ١٩٠٤م في أعقاب الثبات في عملة الروبية، قرر السلطان اتخاذ العملة الهندية عملة رسمية للبلاد والتخلي نهائيا عن فكرة العملة المستقلة

(١) رسالة مؤرخة ١٨٦٤/٢/٢٧م من فرير إلى وود والتقرير الاداري ١٨٩٣م - ١٨٩٤م ص ٩٣ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٨٦ وكتاب Prceis Maskat ١٢٣ وص١٣٩.

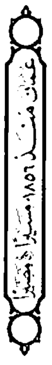


لعمان[1].

ولأزمة العملة في عمان جانبان جديران بالاهتمام. أولهما ارتباط عمان بالنشاط الاقتصادي العالمي بعد سنة ١٨٦٢م. الأمر الذي يجعل أقل اهتزاز في مستوي أسعار المواد والنقود، يؤثر على رخاء سكان البلاد كلها. وعلى الرغم من تأثر الاقتصاد العماني بالاتجاهات التجارية في العالم، إلا أنه كان أكثر استقلالا ومرونة، وضماناً. أما الجانب الآخر من الأزمة فهو أن الأرقام المشورة عن تجارة عمان يجب أن لا تؤخذ على علاتها. فالنسبة للدولارات النمساوية، ارتفع مجموع قيمة تجارة مسقط من ٢,١٩٧,٩١٥ ريالا في سنة ١٨٧٤م - ٧٥ إلى ٥,٧١١,٣٥٠ في سنة ١٩٠٢م وسنة ١٩٠٣م. وبالتالي فإن تجارة البلاد في مجموعها قد سادها الكساد، وذلك لأسباب عديدة أهمها أزمة النقد والعملات العالمية التي أطلت برأسها في أواخر القرن التاسع عشر.

سيطرة التجار الهنود على التجارة:

لقد كان التاجر الهندي من السمات المألوفة في الخليج والضفاف الغربية للمحيط الهندي منذ أزمان بعيدة. ومنذ فجر الإسلام على أقل تقدير كان التجار الهنود يترددون على الأجزاء الساحلية من المحيط الهندي وعندما اجتاز فاسكودي جاما هذه المناطق شاهد عددا من المستعمرات الهندية المزدهرة في شرقي أفريقيا. أما في الخليج فقد كان محور نشاط التاجر الهندي بوجه عام التجارة. ويمكن تقسيم التجار الهنود إلى فئتين: البانيان أي البوذيون والخوجا - المسلمون. ولفظة البانيان هي تحريف لكلمة (بهاتيا) وهو اسم إحد يالطبقات التجارية في الهند اقترن تاريخها بالاتجار مع الخارج. وأفراد هذه الطبقة بالإضافة إلى الطائفة المعروفة باسم لوهانا وانيا تشكل المجموع الأكبر من الجالية التجارية في الجزء الغربي من المحيط الهندي. والمعروف عن التجار الهنود - بوذيين ومسلمين - انهم يتكيفون مع بيئة سكان البلاد التي



(١) المصدر نفسه ص ١٣٤ - ١٣٩.



يقيمون فيها مع احتفاظهم بتقاليدهم وطريقة حياتهم[1] وعلى الرغم من أن هؤلاء التجار قد اضطروا بعد وصول الأوربيين إلى المياه الشرقية إلى إعادة النظر في أساليبهم التجارية، إلا أنهم ظلوا محتفظين بمركزهم السابق وعلى الأخص في بعض موانيء الجهة الغربية من المحيط الهندي. ويقيم بعض التجار الهنود في مسقط بصفة دائمة. وفي القرن السابع عشر كان التاجر الهندي ناروتام، وهو من عباد البقرة، أحد الذين حرضوا على الحرب التي كان لها الفضل في طرد البرتغاليين من عمان[2]. وبحلول القرن الثامن عشر، كان الهنود يؤلفون جالية تجارية ناجحة في مسقط، ولكنهم نادرا ما كانوا يستوطنون المناطق الأخري في الخليج أو في افريقية الشرقية. وفي أواخر سنة ١٨٢٠م لم يبق من التجار الهنود في زنجبار أو افريقية الشرقية إلا عدد أقل ممن استوطنوها قبل أربعين سنة مضت. وكان التجار الهنود فخورين بهذا. غير أن إقامة التجار الهنود ترتبط بتوفير الأمن لهم ولممتلكاتهم قبل أن يفكروا بالاقامة وهذا ما لم يكن متوفرا لهم في زنجبار وغيرها من موانيء شرقي افريقيا[3].

ومن المفارقات العجيبة أن النفوذ التجاري الهندي وعدد التجار الهنود في المنطقة الغربية من المحيط الهندي قد زادا رغم خضوع الاقتصاد القومي في الهند للاقتصاد البريطاني الحديث، غير أن الخطوات التي اتخذها السيد سعيد لتطوير تجارة زنجبار وافريقية الشرقية كانت حافزا لتكاثر التجار الهنود في المنطقة في غضون القرن التاسع عشر، فلقد أراد السيد سعيد بذلك أن يتولي التجار الهنود عمليات تسويق وتمويل محاصيله الزراعية من جوز الهند والتمور، كما أسهم هؤلاء التجار أيضا في تمويل عمليات تجارة الرقيق في افريقيا. وكان تصاعد النشاط التجاري في مستعمرات سعيد عاملا من عوامل استقرار الهنود في الأجزاء الآسيوية من دولته، فقد بلغ عدد التجار الهنود الذين نزحوا إلى

(١) فرير Precis Slave ص ٧ – ٨ مجلد ١٦ أكتوبر ١٨٧٣م.

(٢) ابن رزيق، ص ٨١.

(٣) (البانيان) فرير وPrecis Slave ص٧ = ١٣ والتقرير الإداري لسنة ١٨٨٧م - ١٨٨٨م ص ٢٢.



مسقط ومطرح في سنة ١٨٤٠م نحو ألفي هندي[١].

لقد كانت أهمية الهندي بالنسبة للامبراطورية العمانية في أوائل القرن التاسع عشر أنه التاجر الوحيد الذي كان يمكنه الاضطلاع ببعض القطاعات الاقتصادية، خصوصاً عمليات التمويل، ومن هنا كان من مصلحة السلطات العمانية تشجيع مثل هذا النشاط. ويتم تنفيذ العمليات التجارية بالتعاون بين التجار الهنود والمؤسسات التجارية المماثلة في أنحاء أخري من الامبراطورية العمانية، وفي الهند نفسها. ويبدأ التجار الهنود أعمالهم التجارية برووس أموال صغيرة، ويمكنهم أن يعيشوا في ظروف وأوضاع لا يمكن أن يعيشها غيرهم من الجاليات. وتمكن التجار الهنود تدريجيا وقبل سنة ١٨٥٦م أن يستردوا ما كان لهم من مركز تجاري في المحيط الهندي قبل وصول فاسكودي جاما. فالأعمال التجارية التي لم يكن العرب يتوقعون لها أي نجاح ويعتبرها الأوربيون أعمالا تافهة، سطا عليها الهنود، وحولوها خلال فترة قصيرة إلى أعمال ناجحة[٢].

وكان المرابي أو السمسار يعتبر تاجرا نموذجيا، كما كان الهنود يعملون وكلاء للسفن التجارية الأوربية. وكان لبعض التجار الهنود نفوذ عند السيد سعيد، ومما يؤيد ذلك أن السلطان كان يمنح بعض هؤلاء التجار امتياز الإدارات الجمركية في كل من مسقط وزنبجار نظير مبالغ معينة. وقبل أن تندلع الثورة الاقتصادية في الستينات من القرن التاسع عشر أفرز النظام التجاري في عمان نموذجا خاصا به، كان الهنود يقومون فيه بدور الممولين، وتجار الجملة والتجزئة، ووكلاء الموسسات الأوربية الأجنبية. أما العرب فكان نشاطهم ينحصر في الملاحة رغم أن عددا ملحوظا منهم كان يمارس الأعمال التجارية أما السلطان سعيد فلم يكن له نشاط تجاري من هذا النوع بل كان يملك خطوطا ملاحية وملكيات زراعية. وعلى حين كان رأس مال التجار الهنود يستمثر في السلع المنقولة التي

(١) (افريقيا الشرقية وغزاتها) ص ٣١٤ السجلات الرسمية لحكومة بومبي - ١٨٥٦ ص ٦٣١ - ٦٣٢ وابن رزيق ص ٨١.

(٢) (البانيان) من كتاب Precis Slave ص ٧ - ١٣، تأليف: فرير.



يسهل توزيعها كالحبوب والأقمشة، كان العرب يستثمرون رؤوس أموالهم في بناء السفن وفي العقارات. وقد أدخلت تعديلات على هذا النمط من الأعمال التجارية في الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر، ومرد ذلك في المقام الأول إلى أن العرب وعلى رأسهم السلطان، كانوا يستفيدون من الامكانيات المالية لرجال الأعمال الهنود وكانوا يعقدون معهم قروضا طويلة الأجل، وقد ارتفعت نسبة القروض الهندية للتجار العرب مع مرور الوقت، بحيث غدا الهنود في أواخر حكم السلطان سعيد يملكون، بل ويسيطرون على الجانب الأكبر من السفن العربية. وكانت نتيجة هذا الوضع تجميد الديون بعد أن تعذر على التجار العرب تسديدها. وسبق أن ذكرنا كيفية انتقال الأساطيل التجارية العربية في نهاية القرن التاسع عشر إلى الهنود، كنتيجة لعجز التجار العرب عن الصمود للأزمات القاسية التي شهدتها المرحلة[1]. وفي سنة ١٨٥٦م أصبح من المتعذر على الأسواق الأوربية، أو الأمريكية أو الهندية، أو المحلية عقد صفقات تجارية مع أي جزء في الامبراطورية العمانية ما لم يكن للتجار الهنود نصيب في تلك الصفقات بصورة أو بأخري، وأن ظل في الامكان توزيع بعض السلع والمنتجات الأوربية في الأسواق المحلية مباشرة ومن غير وساطة الوكلاء التجاريين الهنود. وكانت بعض المحال التجارية الهندية في عمان محال قد مضي عليها زمن طويل، ولديها امكانيات كبيرة من رؤوس الأموال، وهي مكونة من أطراف متعددة وتستخدم جيشا من الموظفين، وفي أكثر الحالات كان هؤلاء من شباب التجار الذين أمضوا فترةمن التدريب في محال تجارية أخري لها مراكزها وبدأوا نشاطا تجاريا مستقلا بأموال أو بضائع اقترضوها من تجار آخرين من أبناء جلدتهم. ولقد كانت هناك علاقات وثيقة متداخلة على الدوام تربط بين أفراد الموسسات التجارية العاملة في مناطق ساحل المحيط الهندي وفي الهند نفسها. وبالتالي فمن الجائز أن يقوم أحد تجار الهنود في مسقط بتمثيل مجموعة كبيرة من المؤسسات لها فروعها في مناطق أخري مثل

(١) نفس المصدر (تقرير عن زنجبار) تأليف رجي السجلات الرسمية لحكومة بومبي رقم ل ٩ سنة ١٨٦١م. ص ٥ - ٢٠ وص ٦٣١ - ٦٣٢.



زنجبار، والبحرين، وأبوشهر، وكراتشي، وبومبي، وكلكتا. وهكذا سرعان ما أخذ التجار الأوربيون العاملون في المنطقة يستعينون بخبرة التجار الهنود في جميع مجال النشاطات التجارية. ولقد كان التاجر الهندي ينظر إلى الملاحين والتجار، أوربيين كانوا أم عربا أم افريقيين كحلقة في مؤسسة تجارية هندية من حيث الأساس[1].

لقد أكدنا آنفا أن دخول السفن البخارية النقالة إلى منطقة غربي المحيط الهندي والخليج العربي ابان الستينات من القرن التاسع عشر كان عاملا أساسيا من عوامل تفجير ثورة اقتصادية عميقة في المنطقة. وطبيعي أن يضار كل من التجار العرب والهنود من تدهور الوضع الاقتصادي للمنطقة، مما أدي إلى هجرة عدد من التجار الهنود إلى المنطقة الأكثر ازدهارا. ومما يثير الفضول أن من بقي من أولئك التجار في مسقط وعمان استفاد من التطورات الاقتصادية الحديثة التي شهدتها المنطقة. إن المحاولات العامة لإعادة تنظيم المجتمع التجاري في الخليج خلال الستينات من القرن التاسع عشر، قد فتحت أمام التجار آفاقا واسعة للافادة من التغييرات التي تناولت العلاقات الاقتصادية في المنطقة. وأصبح التاجر الهندي، كوكيل مباشر للمؤسسات التجارية وخطوط الملاحة التجارية الأوربية، عالما في اقتصاد الخليج أكثر من أي وقت مضي، على الأخص بعد انسحاب عدد كبير من رجال الأعمال العرب المحنكين من ميدان التجارة. وفي السبعينات من القرن التاسع عشر أصبح الهنود يسيطرون على جانب كبير من تجارة الخليج الداخلية.

غير أن التاجر الهندي في عمان لم يكن يعتبر في نهاية القرن التاسع عشر كجزء من النظام التجاري الغربي، كما انه لم يكن جزءا من المجتمع العربي الذي يمارس فيه نشاطه التجاري. بل لم يكن دوره يتعدي دور الوسيط بين أوربا الحديثة، وعمان التقليدية الشرقية. وحتي بعد ازدياد التغلغل الأوربي في

---

(١) (البانيان)، Precis Commerce، تأليف فرير من ص ٧ إلى ص ١٣ ورسالة رقم ٧٦٤ – ٧٥ بتاريخ ١٨/٥/١٨٧٢م من بلي إلى دوق أرجيل دار المقيم البريطاني – من سجلات حكومة الهند – رقم ٢ مجلد ٢٠.



الشؤون الاقتصادية للخليج في أعقاب الستينات من القرن التاسع عشر، لم تكن المؤسسات التجارية الأوربية باستثناء عدد محدود منها كشركة جري ماكنزي (المحدودة) Gray Maekenzie LTD تتعامل مباشرة مع سكان المنطقة فقد كانت غالبتيها تؤثر التعامل عن طريق التجار الهنود المقيمين، ويعود السبب لهذا الاتجاه إلى وجود (نظام الوكلاء الإداريين) وهو عنصر أساسي في التنظيم التجاري الذي يشمل مناطق واسعة من الشرق.

وما يميز البيوت التجارية الهندية هو التقليد الذي يجمعها في عضويته مع مجموعة من المؤسسات التجارية المتحالفة والمتداخلة. وعلى أثر إنهاء احتكار شركة الهند الشرقية للتجارة الخارجية، وإعادة تنظيمها سنة ١٨٣٣م، تشجعت المؤسسات التجارية المحلية في الهند على تنظيم شبكة موسساتها التجارية ودعمها. فكان من نتيجتها ادخال (نظام الوكلاء الإداريين) كخطوة في سبيل ضمان متطلبات المرحلة الاقتصادية الجديدة [١].

ولقد كانت أهم نتيجة أسفر عنها هذا الارتباط بمجموعة المؤسسات التوكيلية، هو توفير الخبرة بالأسواق الجديدة وبالأجهزة التجارية العاملة وتوزيع المسؤوليات على عدد كبير من الشركاء أهمها ضمان مصادر القروض القصيرة والطويلة الأجل، ولابد لأي مؤسسة تجارية غربية ترغب، مثلا، في القيام بأعمال تجارية في مسقط، أن تتفق مع شريك من التجار الهنود، لأن هذا يسهل لها كثيرا من المشاكل التجارية التي قد تواجهها. لأن دور التاجر الهندي هنا ضروري في تقديم المشورة للمؤسسة الغربية وتمهيد الطريق لها للدخول إلى الميادين الاقتصادية المحلية. وعلى الرغم من ارتباط التاجر الهندي في مسقط بالنظام الغربي للمؤسسات التجارية المتمركزة في الهند، فقد كان يزاول أعماله التجارية على النمط التقليدي المعمول به في البلاد. وفي أكثر الحالات كان الوكلاء التجاريون الهنود في مسقط يعينون لهم وكلاء محليين في كافة أنحاء البلاد. وإلي جانب الكفاءة التي يتمتع بها الوكلاء التجاريون الهنود في

(١) الاقتصاد الصناعي في الهند ص ٤٢١، تأليف كوشال (Kushal)



الأسواق المحلية، بحكم معرفتهم بالتقاليد والأوضاع المحلية، كانوا يعرفون كيف يحلون مشكلة إدارة هذه المؤسسات التي لم يكن ممثلوها موجودين أو يستيطعون البقاء في المنطقة، وعلى هذا الأساس كانت المؤسسات الرئيسية تتفادي بنفسها المشاكل والمجازفات التي قد تتعرض لها من وجود فروع لها في مناطق ليست لها معرفة أو اتصال سابق بها. وبالتالي فان نظام الوكلاء الإداريين معناه إدارة مؤسسات تجارية حديثة، أو مؤسسات غربية متمركزة في الهند في مناطق كعمان من جانب أشخاص لا يعملون مباشرة في المؤسسات المنتدبة لها (بكسر الدال)، أو بالأحري تقوم الموسسات العاملة فعلا بتمثيل الشركات الرئيسية في المناطق المفروض أن تمارس فيها نشاطها التجاري. وكانت المؤسسات الممثلة تتمتع بسمعة طيبة في المناطق التي تعمل فيها. كما كانت تقوم بعمليات تجارية واسعة لحسابها الخاص، ولا علاقة لها بمصالح الموسسات الأخري الداخلة ضمن المجموعة. وفضلا عن ذلك كان قسم كبير من المؤسسات التوكيلية يشرف على مجموعة من بيوت التجارة العامة، غير مختص بنوع معين من النشاط، وفي الوقت نفسه يمثل عددا من الشركات الأوربية. أما الوضع الحقيقي لأغلب الموسسات التوكيلية في الهند، فقد كان أقرب إلى وضع الشريك المقيم منه إلى وضع الشريك التابع للشركات الأصلية. وكانت العلاقة بين الوكيل وصاحب المؤسسة الأصلية، أو بين الوكلاء العاملين في مختلف المناطق تقوم على أساس العمولة أو الرسم المباشر. ومن مزايا هذا النظام انه في وسع أي مؤسسة توكيلية عاملة في مسقط أن تحصل على قرض أو مقدم من الأموال من المؤسسات الرئيسية. وهو يشبه نظام التأمين ضد الحريق المعمول به في الولايات المتحدة حالياً.

حيث يمثل الشركات الرئيسية آلاف مؤلفه من الوكلاء المحليين الخبيرين بأحوال المناطق المباشرة التي يمارسون فيها نشاطهم على الأساس المذكور[١].

غير أن هذا النظام كانت له عيوب خطيرة، على رأسها عمليات الغش التجاري،

(١) نفس المصدر ص ٤٢١ – ٤٣٢ وكتاب (التجارة)، تأليف: انستي ص ١٣٤ – ١٣٨.



أو سوء الإدارة من جانب الوكلاء المحليين. لأن الشركات المحلية يهمها ما تحصل عليه من أرباح محلية، أكثر مما يهمها مصالح الشركات الأم. ولقد كان اغراق الأسواق المحلية بالسلع التي ترد إليها من الشركات الأم إحدي الوسائل التي تلجأ إليها الشركات التوكيلية لمنافسة بعضها البعض. غير أن هذا الأسلوب كان يثير مشاكل تجارية دورية، تدفع بالموسسات إلى هوة الافلاس في الوقت الذي لا تخدم مصالح الشركات الأم. وعلى الرغم من أن المؤسسات العربية الضعيفة التنظيم والمحدودة التمويل كات أولي ضحايا هذا النظام، إلا أن عددا من الشركات الهندية قد خرّت صريعة معها. وهكذا أخذ نظام الوكلاء الإداريين يعزز من عمليات المضاربة والتلاعب وسيطرة العمليات القصيرة في ميدان إدارة الأعمال[1].

ويعود نجاح التجار الهنود في السيطرة على المرافق التجارية في عمان كما هو واضح، إلى القروض وعمليات تصدير رؤوس الأموال من والي المناطق التي يعملون فيها عبر شبكات عديدة من المؤسسات والشركات الرئيسية المتداخلة المنتشرة في منطقتي المحيط الهندي والخليج العربي. فالنشاط التجاري الهندي بحكم طابعه التعاوني كان يتعارض بكل وضوح مع النشاط الفردي للتجار العرب من أهل البلاد.

غير أن الأحداث السياسية والاقتصادية في الستينات من القرن التاسع عشر، قد عززت من سيطرة التجار الهنود على الحياة الاقتصادية لعمان الساحلية حتي أصبح هؤلاء يسيطرون عليها سيطرة كاملة في سنة ١٨٧١م. كما انهار في هذه الفترة البناء التقليدي الذي قامت عليه تجارة ورفاهية العرب سكان المنطقة. فقد شلت حركة تجميع السلع في ميناء مسقط، ولم يبق للسفن المحلية أي شيء من أعمال النقل. كما اسهم التصدع السياسي للامبراطورية العمانية في فصم العلاقات التجارية مع افريقيا، ومن ناحية أخري قضت الأزمات السياسية في عمان بتولي العناصر المحافظة للحكم في الشطر الساحلي من البلاد سنة

(١) (الاقتصاد الصناعي للهند) صفحة ٤٣٣ - ٣٦ تأليف كوشال. وانتسي صفحة ١٣٤ - ١٣٨.



١٨٦٨م وذلك قضي على نشاط التاجر العربي قضاء مبرماً، حتي انخفض عدد التجار من ذوي الشأن على حد ما جاء في تقرير أعده بلي في سنة ١٨٦٩م إلى اثنين أو ثلاثة. وعلى الرغم من مواصلة التجار العرب لنشاطهم التجاري الداخلي، وعلى المدن الساحلية الصغيرة بعد السبعينات من القرن، إلا أن غالبية التجار الذين كان لهم نشاط في وقت من الأوقات في المدن الساحلية الرئيسية، قد هجروها إلى قراهم في الداخل أو غادروها إلى زنجبار. وهكذا مهد الجو للتجار الهنود[١].

وعلي أي حال فإن التجار الهنود لم ينجوا بدورهم من الكساد التجاري الذي قضي على التجار العرب. فقد انخفض عدد الجالية التجارية الهندية من ألفي رجل في الأربعينيات من القرن التاسع عشر إلى مائتين وخمسين تاجرا في سنة ١٨٦٩م. كما بقي في مدينة مطرح نحو ألف شخص من التجار الهنود المسلمين – طائفة الخوجا غير أن عدد الذكور في هذه الطائفة لم يكن يتجاوز المائتين وخمسين شخصا[٢]. أما عدد الجالية الهندية في كل من مسقط ومطرح فقد ظل كما هو خلال الفترة الباقية من القرن، ومن الطريف أن نلاحظ أن عدد التجار العرب الهامين لم يكن يربو في سنة ١٩٠٢م على ثلاثة تجار[٣].

وفي عام ١٩٠٠م أصبح التجار الهنود يسيطرون نسبيا على جانب أكبر من تجارة عمان الخارجية، بينما انخفض عدد أفراد الجالية، على ما يبدو عما كان عليه عام ١٨٥٦م، كما شمل الركود والجمود اللذان مني بهما اقتصاد مسقط التجار الهنود ككل في عمان.

ما بين سنة ١٨٧٠م وسنة ١٩٠٠م كان نشاط الهنود التجاري يشمل: التصدير، والاستيراد، وتجارة التوزيع والجملة والتجزئة، وأعمال البنوك. والوظائف الحكومية والملاحة. والواقع أنه لم تكن ثمة بنوك بالمعني الحقيقي للكلمة، وإنما

(١) رسالة رقم ٤١ بتاريخ ١٨٦٤/٨/٢٣م من بلي إلى اندرسون ورسالة اخري رقم ١٤٠ بتاريخ ١٨٦٩/٦/١٩م من بلي إلى جاون وكتاب Precis Commerce ص ٢٨ – ٣٠.

(٢) رسالة رقم ٢٨٥ مؤرخة ١٨٦٩/٥/١٤م من دسبراو إلى جاون.

(٣) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٣٨٢ – ٢٣٨٣ ومجلد ٢ ص ١١٩٧ – ١٢٠١، وتقرير تجاري ١٩٠ اعداد اوتافي، السجلات الفرنسية مجلد ٢.



كان العمل يتمثل أساسا في نظام الكمبيالات، أو كما كانت تسمي هناك (هنديز Hundis) وهي كمبيالات تحرر في الهند. وكان نحو نصف رؤوس الأموال الهندية في مسقط تستثمر في الهند، بينما يستخدم الباقي في النشاط المحلي. وتعتمد الصفقات والمعاملات التجارية في مسقط على الأموال والقروض التي يقدمها التجار الهنود. ففي سنة ١٩٠٠م كان السعر للفائدة في مسقط يتراوح بين ١ ونصف في المئة إلى ٣ في المئة في الشهر. وعلى الرغم من الرهونات والقروض كانت من الاستثمارات المرغوبة، إلا أن الهنود كانوا يربحون أكثر من التجارة. ويتقاضي التاجر الهندي في مسقط نظير السلع التي يقوم بتوزيعها عمولة قدرها ١٠ بالمئة من القيمة بينما لا يزيد ما يتقضاه التجار في الهند على ٢ ونصف في المئة عن نفس العملية. كذلك كانت تجارة الأسلحة وهي أهم بنود التجارة في عمان ما بين سنة ١٨٩٠م وسنة ١٩١٢م من أربح العمليات التجارية اذ تصل نسبة أرباحها من ٢٠ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة. وفي سنة ١٩٠٠م كان غالبية المرابين، وتجار الأقمشة، والمواد الغذائية ونحو ٢٠ تاجر أسلحة من الهنود، كما كانت هناك عشرة بيوت تجارية هندية يعتبر أصحابها الخمسة والثلاثون أغني تجار مسقط. والواقع أن أكبر تجار مسقط في القرن التاسع عشر كانوا من الهنود. ويعتبر التاجر الناجح رتنسي برشوتم Ratansi Pursho-tam أكبر تجار التصدير والاستيراد، بل وأهم تاجر أسلحة في منطقة الخليج في التسعينات من القرن التاسع عشر. وكان يملك جزءا كبيرا من أراضي مسقط. كما أن قروضه للسلطان ومنصبه كمدير للجمارك قد جعل له نفوذا سياسيا وان لم يكن مباشرا[1].

وغالبية الهندوك أو البانيان في مسقط قد هاجروا إليها أصلا من منطقة غربي الهند. ولقد اعتاد هؤلاء الإقامة في المدينة فترات تتراوح بين ١٥ و٢٠ عاما تتخللها زيارات طويلة إلى عائلاتهم ومواطنهم في الهند. ولم يكن هؤلاء

(١) (البانيان)، Precis Slave من ص ٧ – ١٣، تأليف فرير وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٧٨ و٢٦٢٩ وجزء ٢ ١١٨١ – ١١٨٦ و(علاقات بريطانيا بالخليج) م. داود وكان موضوع رسالة لنيل درجة الدكتوراه (لندن ١٩٥٧) وكذلك (التخطيط الطبي في مسقط) أي. اس جاباكار.



يحضرون معهم عائلاتهم إلى مسقط خوفا عليها من قسوة المناخ. واحتكاكهم ببيئة غريبة عنهم ومعادية لهم. وعلى الرغم من أن التاجر الهندي يعتبر من أذكي التجار، إلا أنه كان يعيش في عزلة عن المجتمع الذي يقيم فيه بقدر الامكان. وكان الهنود يؤدون طقوس ديانتهم في معابدهم الخاصة ويتمسكون بتقاليدهم الطائفية. وبوجه عام كانوا يعيشون في عزلة تامة من الوجهة الاجتماعية[١].

أما الطائفة المسلمة من الهنود - الخوجا باعتبارها أكبر من الجالية الهندوكية في عمان، فيقيم أفرادها في مدينة مطرح. ويتعاطون الأعمال التجارية والحرف. ففيهم نجارون وبناة سفن، وأصحاب محال وحرفيون وتجار صغار. وقد نزح هؤلاء إلى مدينة مطرح من منطقة كجرات في الهند. وعلى عكس الهنود فقط استوطنوا البلاد بصفة دائمة ويرتبط هؤلاء في الأصل بالإسماعيلية، أتباع أغاخان، غير أنهم في الستينات من القرن انفصلوا عن أغاخان واعتنقوا مذهب الشيعة الاثني عشرية، والواقع أن عددا ضئيلا منهم يهتم بتفاصيل الدين، ولهذا كانوا يركزون نشاطهم على التجارة. وعلى غرار الطوائف الإسلامية الهندية العديدة، كان الخوجا مرتبطين ارتباطا وثيقا بجاليتهم، وخاضعين لمجموعة معقدة من القوانين والتقاليد الطائفية لا تختلف في كثير من جوانبها عن تقاليد الطائفة الهندوكية. ولا يقيمون علاقات اجتماعية بالعناصر الأخري للمجتمع العماني[٢].

وكان هناك نوع من التنافس التجاري والاقتصادي بين الهنود المسلمين والبوذيين. وتضم كل طائفة منهما نحو ٢٥٠ من الذكور. ولئن كان البوذيون أقوي من حيث المركز الاقتصادي (ولا يزيد عدد التجار البارزين من المسلمين على أكثر من ١٢ تاجرا بالمفهوم السائد) فإنهم أكثر عرضة للمضايقات والمتاعب المادية، إذ يعتبرهم بعض الأباضيين من عبدة الأوثان. وقد وقعت في سنة ١٨٩٤م حادثة تصور طبيعة العلاقة بين المجموعتين الهنديتين الإسلامية

(١) انطباعات، اسكود ص ٣٥ - ٣٩.

(٢) الجاليات الإسلامية في كجرات (طبعة نيويورك) و(البانيان)، تأليف غرير ص ٧ - ١٣ تأليف اس. سي مسرا وكتاب لوريمر مجلد ٢ ص ٣٢١ - ٣٢٣، ١٠٣٤، ١١٩٧، ١٢٠١ وحياة فرير، تأليف مارتينيو.



والبوذية. فقد امتنع التجار الهنود في مطرح عن وزن محصول التمور الخاص بالمسلمين، مما اضطر هؤلاء إلى التوجه به إلى مسقط لوزنه هناك في الموازين الخاصة بالهندوك المقيمين في العاصمة. ويقيم البانيان على امتداد منطقة الساحل العماني، وغالبتيهم من التجار. وفي عام ١٩٠٠م كان مجموع التجار الهنود في عمان ٣٨٠ تاجرا ٢٥٠ منهم يقيمون في العاصمة مسقط، و٣٧ في مطرح و٢٨ في صور والباقون موزعين على المدن الساحلية الأخري. ولم يكن مجموع عدد الذكور من الهنود المسلمين (الخوجا) المقيمين في عمان يزيد على ثلث العدد الكلي. وأكبر جالية من هؤلاء تقيم في مطرح ويصل عددها إلى ٦٨٥ شخصا. وهناك نحو ١٢٠م يسكنون مسقط و١٠٧ في الخابورة و٣٤ في السويق و٣١ في صور. غير أن أفراد كلتا الجاليتين الهنديتين في عمان - المسلمين والبوذيين - هم جزء من شبكة تجارية يتحكم كبار تجارهم في مصير المدينتين. وهذه الشبكة في حد ذاتها تعتبر صورة مصغرة لنظام الوكلاء الإداريين، الذي يشكل التجار الهنود في مسقط ومطرح جزءا لا يتجزأ منه. وبوجه عام فإن عدد الهنود المسلمين في المناطق النائية من البلاد أكبر من عدد الهندوك، وذلك لتعرض الأمن والنظام في هذه المناطق إلى الخطر من وقت إلى آخر، وبالتالي تكون حياة الهندي غير المسلم أكثر عرضة للخطر[1] من الهندي المسلم.

وتعتبر الأساليب التي يستخدمها التجار الهنود في العمليات التجارية الخاصة بالتمور، نموذجا للنشاط التجاري والحركة التجارية. ويعتبر التمر أثمن الصادرات العمانية ومصدرا للعملة الأجنبية في نهاية التسعينات من القرن التاسع عشر إذ بلغ رصيد البلاد من هذه التجارة خلال الفترة المذكورة رقما قياسيا يزيد على ٧٥٠,٠٠٠ دولار نمساوي. ويجلب التمر المخصص للتصدير من مزارعه في المنطقة الداخلية من البلاد من وادي سمايل وعمان الوسطي،

(١) Precis Maskat ص ٨٩ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٣٥١ ومجلد ٢ ص ١٤١١ – ١٢ وص١٤٢٥.



والشرقية بوجه عام، ومن مقاطعة الباطنة كذلك. ويقوم التجار في مدنية مطرح بتجميعه. ويتم شراء التمور من داخلية عمان عن طريق السماسرة والتجار بعد دفع مقدم من الثمن يدفعه التجار الهنود. فيقوم السماسرة بجولة في المناطق الزراعية لشراء المحصول وشحنه إلى مسقط ومطرح. ويحصل السماسرة العرب من هذه العمليات على عمولة تتراوح بين ٢ ونصف بالمئة إلى ٥ بالمئة من سعر التمر النهائي. كما يجوز أن يذهب التجار الهنود - من مسلمين وبوذيين - بأنفسهم إلى الداخلية للتعاقد على شراء كميات التمر المطلوبة. وعلى أي حال فقد كان من المألوف أن يبقي الهنود في مراكزهم التجارية لتنظيم عمليات تصدير التمر إلى الخارج. ولقد ظلت مدينة مسقط - كمركز للتجار الهنود - المنطقة الرئيسية في عمان لتصدير المنتجات العمانية إلى ما وراء البحار لأنها الميناء البحري الوحيد الذي تزوره البواخر. أما الهنود المسلمون (الخوجا) فقد كانت مهمتهم تنحصر في جمع وتوزيع التمر في داخلية عمان، وبالتالي كان من الطبيعي أن تكون مدينة مطرح مركزا لنشاطهم. وهي مدنية ساحلية وميناء بحري هام، بل هي أكبر موانيء التوزيع بالنسبة لتجارة عمان الداخلية. ولا يختلف النظام التجاري بالنسبة لتجارة التمر عن النظام المتبع في غيره من النواحي التجارية الأخري. فالتجار البوذيون يسيطرون على العمليات الخارجية - بينما يتولي الخوجا عمليات التوزيع في الداخلية، أما التجار العرب فيعملون كوسطاء وسماسرة للمؤسسات التجارية الهندية في المناطق الأخري من البلاد معتمدين على رؤوس أموال التجار الهنود. كما يملكون قوافل الإبل والسفن التي تقوم بنقل المنتجات والسلع عبر البلاد كلها [1]. إن موقف العماني العرب يبوجه عام من الهنود موقف التسامح المقرون بالكبرياء. فبينما كان الهنود المسلمون (الخوجا) أقل عرضة للمشاكل والإهانات، نري أن البوذيين كثيرا ما كانوا يتعرضون لحوادث الاغتيالات، سواء في العاصمة نفسها أو في خارجها. ولما كانت الاغتيالات تحدث بسبب السرقة وليس لأسباب دينية

(١) كتاب لوريمر مجلد ٢ ص ١١٨٧ - ٨٨.



فمعني هذا أن أفراد الجالية الهندوكية في الستينات من القرن التاسع عشر لم يكونوا يتمتعون بنفس المعاملة والحماية التي كانوا يتمتعون بها على عهد السيد سعيد. ولقد زادت متاعب هؤلاء التجار عندما استولي الأباضيون المحافظون على مقاليد السلطة في المنطقة الساحلية (١٨٦٨ - ٧١)، وكنتيجة لأحداث سنة ١٨٧١م اضطرت الحكومة البريطانية إلى أن تتعهد بنفسها بحماية الهنود في عمان.

وفي سنة ١٨٧٣م وضع البريطانيون صيغة اتفاق الامتيازات الإقليمية للجالية الهندية التي يعتبر أفرادها أنفهسم من رعايا حكومة الهند - البريطانية، وبذلك أصبحوا غير خاضعين للقوانين المحلية وأصبحت السلطات البريطانية الجهة الوحيدة المسؤولة عنهم. وبالتالي أصبح القنصل البريطاني أو بالأحري سفن الأسطول البريطاني هي المسؤولة عن حمايتهم في حالة تعرضهم لأي اعتداء أو تهديد. وإذا تعرضت أموال أي تاجر هندي أو ممتلكاته لأي تلف من جانب العمانيين. فإنه يكون مستحقا لتعويضات يقررها البريطانيون يدفعها المتهم، أو في حالة فرار الجاني من جانب السلطات الحاكمة. وقد أوضحت الحكومة البريطانية خلال الحقبات الأخيرة من القرن التاسع عشر بأنها لن تتساهل اطلاقا تجاه أي تدخل في حرية المستوطنين الهنود أو معاملاتهم التجارية في عمان. وما أن حلت سنة ١٩٠٣م حتي أصبح التاجر الهندي يتمتع بالأمن والكرامة[١].

وعلي الرغم من عدم خضوع أفراد الجالية الهندية للسلطات المحلية بحكم اكتسابهم الجنسية البريطانية فإن هذا لم يغير من وضعهم كأهم فئة تجارية في عمان. وقد مكنتهم هذه الأهمية المستمدة في الدرجة الأولي من براعتهم التجارية، من ممارسة بعض النفوذ على السياسة المحلية، لاسيما وأن الأموال التي ترد إلى خزينة السلطان كانت تعتمد على القروض التي يقدمونها لحكومته، وعلى اشرافهم على المصالح الجمركية للبلاد. فكلما استطاعت حكومة السلطان

(١) المصدر السابق المجلد ١ - ٢٥٦٢٩.



توفير المناخ التجاري الملائم للهنود، كلما أمكنها الحصول على قروض مالية منهم. ولم يكن التجار الهنود يميلون إلى التدخل في الشوون السياسية تدخلا مباشرا،وكانوا يؤثرون أن يتم ذلك من وراء الستار ومع ذلك فإن جميع الأعمال السياسية التي اشترك فيها التجار الهنود، ومن بينها سيطرتهم على الجمارك، لم يكن لها من هدف سوي تحقيق الربح التجاري.

لقد كان الهنود تجارا بالفطرة، وكانوا يمارسون التجارة في تفان وبذهن مركز. كما كانوا الجسر الذي يربط بين المجتمع التقليدي للعرب العمانيين وعالم الغرب المتمدن وبالهند التي غدت في القرن التاسع عشر المصدر الثاني من مصادر المؤثرات الحضارية للشعوب المجاورة للمحيط الهندي. غير أن التجار الهنود المقيمين في عمان كانوا عازلا ثقافيا أكثر منهم موجهين ثقافيين. كما أنهم يفضلون القيام بأعمالهم التجارية من غير ضجة ويحاولون دائما التكيف مع عادات أهل البلاد وتقاليدهم قدر المستطاع. ولم يحاولوا قط العمل على تغيير تلك التقاليد والعادات، أو تغيير تقاليدهم أو أساليبهم التجارية بدرجة تهز الأسس القائمة وتهدد نفوذهم التجاري بالزوال. وعلى الرغم من أن كثيرا من مظاهر الحضارة العصرية قد تسللت إلى عمان عن طريق المؤسسات التجارية الهندية. إلا أنها كانت بوجه عام:

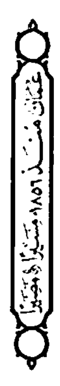
١-تحقق أرباحا من أعمالها التجارية.

٢-وتزاول أعماله اليومية باستخدام الأساليب التقليدية.

٣-راضية عن وضعها المحدود في عمان. بالرغم من كونها وسيطا ضعيفا للحضارة العصرية.

تدهور الصناعات اليدوية:

لم تكن عمان في أي وقت من تاريخها مركزا هاما من مراكز الصناعة في العالم. صحيح كان في عمان بعض المصانع اليدوية ذات الأهمية المحلية. وعلى غرار ما حدث في كثير من بلادن العالم الافرواسيوي، فقد تدهورت هذه الصناعات





بعد غزو المنتجات الغربية الرخيصة لأسواق هذه الأقطار في القرن التاسع عشر. وفي الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر كانت مسقط ومطرح أهم المراكز الصناعية العمانية فضلا عن وجود صناعات هامة أخري في صحار والقري الداخلية كوادي سمايل ونزوي، وبلاد بني بو حسن، وعبري. ويذكر وولستد (إن المهنة الأساسية في مطرح هي حياكة الأقمشة، والعباءات الصوفية البنية التي يرتديها العمانيون. ومن النادر أن يوجد كوخ أو بيت في المدينة ولا يكون فيه مغزل تعمل عليه سيدة البيت)[1]. ومما لا خلاف عليه أن حياكة الأقمشة القطنية والصوفية، إلى جانب الأقمشة الحريرية في بعض المناطق كبلاد بني بو حسن كان يشكل الصناعة اليدوية الرئيسية في عمان عند وفاة السيد سعيد. أما الحدادة فكانت تتركز في المدن الكبري. وربما تأتي صناعة المجوهرات والسيوف، والرماح، والخناجر، والبنادق، والمدافع التي تصنع خصيصا لأسطول الحاكم، في الدرجة الثانية بعد صناعة الأقمشة. أما صناعة السكر فكانت مقصورة على نزوي ومسقط وكانت هاتان المدينتان العمانيتان تصدران نوعا من الحلوي إلى إيران والهند. ويدخل في صناعة الحلوي السكر والسمن، واللوز. ويشترك في هذه الصناعة بالإضافة إلى العرب، الإيرانيون والخوجا، بل واليهود أيضا ممن وفدوا إلى البلاد من البصرة سنة ١٨٢٨م[2]. في الستينات من القرن التاسع عشر بدأت المصنوعات الأوروبية تغزو عمان بكميات كبيرة. وبنهاية القرن سيطرت هذه المنتجات على الجانب الأكبر من الأسواق المحلية. وحتي قبل وفاة السيد سعيد كانت المنسوجات الأمريكية والبريطانية تصل متسللة إلى البلاد. وعلى أثر وصول الأقمشة البيضاء والملونة الرخيصة من أوروبا في الستينات انخفضت نسبة انتاج الأقمشة المحلية لدرجة باتت تهدد تلك الصناعة بالبوار. ولم يبق من الصناعات العمانية الهامة التي

(١) (رحلة إلى جزيرة العرب) وولستد مجلد ١ ص ٣٢.

(٢) نفس المصدر ص ١٣، ٢٢، ١٢٣ و٣١٥ – ٣٢٢ وكتاب (انطباعات)، تاليف اسكود ص ٩٠ – ٩١ كذلك (انطباعات رحلة حول العالم بما فيها إحدي السفارات في مسقط، وسيام) ص ٨٥ (طبعة فلادلفيا ١٨٣٨).



استمر الطلب عليها قائما محليا ودوليا ما يبرر الاستمرار فيها غير الكماليات التي كانت مدينة صحار تنتج منها أنواعا مختلفة كالأقمشة، ومدينتا مسقط ومطرح العمائم العمانية، ومدينة سمايل العباءات الصوفية والقطنية البنية اللون، ومدينتا صحار ومسقط قماش الأشرعة. وحتي سنة ١٩٠٠م كان إنتاج الأقمشة في كل من مسقط، ومطرح، وصحار ما يزال قائما. غير أن هذه الصناعة كغيرها من صناعات عمان الأخري كانت تستخدم المواد الأولية الأجنبية الصنع. أما صناعة المواد الغذائية - كتجفيف الليمون والتمر والأسماك قد احتفظت بمركزها كمورد لبعض سكان المدن الساحلية في عمان، وقد كان يعمل في هذه الصناعات عدد كبير من العمال بما فيهم السيدات وكانوا يقومون بجني محصول التمر والأسماك في مواسمهما. وفي أعقاب سنة ١٨٩٢م تدهور صناعة الحديد أمام تدفق هذه السلع من الخارج. وعلى حين استمرت صناعة النحاس قائمة في نزوي على نطاق أضيق، فإن استيراد الأسلحة من أوربا وتوقف صب المدافع للأسطول العماني قد قضي على صناعة الأسلحة المحلية. والصناعة الوحيدة التي بقيت في عمان سنة ١٩٠٠م هي صناعة المجوهرات والخناجر (النصال) التي كان يقوم بصنعها الصناع العرب والهنود في مسقط. كما ظلت صباغة الأقمشة من الصناعات القائمة في عبري، وإن كانت هذه الصناعة تستخدم المواد الأولية الأوربية الصنع. ولكن نخل الواقعة في منطقة وادي سمايل احتفظت بصناعة إنتاج الجرار الفخارية المعروفة. ومعني هذا أن غزو المنتجات الآلية الحديثة قد أثر عموما تأثيرا خطيرا على الصناعات في عمان وأسهم في تدهور أوضاع المدن العمانية في نهاية القرن التاسع عشر. كما تدهور صناعة بناء السفن بعد سنة ١٨٥٦م[1].

وعلي عكس الصناعة فإن الزراعة لم تتأثر بتلك التطورات. فقد ظل التمر والسمك المادة الغذائية الرئيسية للسكان. ولقد ارتفعت نسبة صادرات التمر

(١) تقرير تجاري، ١٩٠١م، أوتافي من السجلات الفرنسية مجلد ١ ولوريمر مجلد ٢ ص ٧٥٧ - ٧٥٨ وص ١١٨١ - ١١٨٦، و١٣٥٩ - ١٣٦٦، ١٨٣٨ - ٤٠ وتقرير وزارة التجارة البريطانية عن حالة ومستقبل التجارة البريطانية في عمان أو البحرين وغيرهما من المدن العربية.



في أواخر القرن التاسع عشر حتي أصبح في مقدمة السلع التي تصدرها البلاد إلى الخارج. أما من حيث التدهور الاقتصادي عموما فيظهر ذلك في الارتفاع غير المعهود في القيمة النسبية لمحصول التمر. وفي سنة ١٨٨٠م زادت نسبة التمر العماني الذي يصدر إلى الهند والولايات المتحدة (وتنتج عمان نوعا من التمر يسمي الفرض باصطلاح أهل البلاد، وكان النوع المفضل لدي المستوردين الأمريكيين) ولقد كان الطلب على تمر عمان قويا بوجه عام فيما بين سنة ١٨٥٧م وسنة ١٩١٤م، حتي إن بعض أصحاب مزارع التمر والتجار الهنود المشتركين في هذه التجارة وفي عمليات تصدير هذه السلعة قد حققوا ثروة عظيمة منها. وسهل تطور المواصلات في الهند من عملية تصدير التمر العماني إليها، كما تضاعفت صادرات التمر إلى كراتشي حيث كان يتم تفريغها ومنها تنقل بالسكك الحديدية إلى أقاليم البنجاب المكتظة بالسكان. وتقدر قيمة صادرات التمر العماني خلال التسعينات بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ دولار تساوي في العام الواحد.

أما المنتجات الزراعية الأخري فقد احتفظت بأسواقها الداخلية والخارجية. ولقد استمرت عمان في تصدير الفاكهة والتمور إلى الهند وإيران، كما ظل معدل الاستهلاك من الحبوب والفواكه ثابتا. ولقد أصيبت الزراعة ببعض الأضرار فانتاج القطن الذي لم يكن في أي يوم من الأيام انتاجا كبيرا، قد أضير من تدهور صناعة النسيج العمانية. كما كان تصدير الخيل إلى الهند وجزر موريشيس، والحمير إلى الهند من العمليات التجارية الناجحة في أوائل القرن التاسع عشر، غير أن هذه التجارة لم يعد لها وجود في السبعينات من القرن. وبما أن أغلب الخيل العمانية من أصل إيراني والحمير من أصل بحريني، فإن تدهور هذه التجارة كان تعبيرا صارخا عن مركز عمان كمنطقة لتجميع السلع وتوزيعها، أكثر منها تعبيرا عن وضعها الزراعي الداخلي. غير أن الجمال العمانية ظلت تعتبر من أجود الإبل العربية. وكان بعض هذه الجمال يجد طريقه



إلى مناطق أخري من الجزيرة العربية في الفترة التي أعقبت وفاة السيد سعيد[1]. ولم يقم رجال الأعمال الغربيون بإنشاء أراض زراعية على غرار ما فعلوه في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية الأخري. وإذا استثنينا أهمية عمان كبلد منتج ومصدر للتمور فإن الحالة الزراعية فيه ظلت على الحالة التي كانت فيها منذ مئات السنين. ولم يعد للمحاصيل النقدية أي مجال في البلاد فيما عدا بعض إنتاج النخيل والفاكهة. إذ كان النشاط الزراعي فيها نشاطا معيشيا استهلاكيا. كما ظلت أنماط الملكية وأساليب العمل والإنتاج بشكلها البدائي البالي غير متأثرة بالأنماط العصرية.

الأهمية النسبية للتجارة غير المشروعة:

نظرا للتدهور العام الذي منيت به الحركة التجارية في عمان بعد سنة ١٨٦٢م. اكتسبت التجارة غير المشروعة - مثل التهريب، والنخاسة، وتجارة الأسلحة أهمية نسبية بالنسبة لاقتصاد المنطقة الساحلية من عمان. والواضح أن جانبا هاما من تجارة عمان لم يكن يخضع للتفتيش الجمركي من جانب السلطات المحلية. ولم يكن لحكومة مسقط جمركيون في صور أكبر مدن عمان وأكثر موانئها نشاطا في سنة ١٩٠٠م غير أنه لم تتوفر معلومات كافية عن أعمال التهريب ومن ثم لا يمكن إصدار أحكام عامة. ومن العوامل التي ساعدت على إضعاف تجارة التهريب استخدام البواخر في نقل الجزء الأكبر من الصادرات والواردات العمانية بشكل متزايد. ونظرا لوجود ميناء واحد في عمان هو ميناء مسقط فقد أمكن تنظيم هذه التجارة. وكانت تجارة الأسلحة والرقيق القطاعين التجاريين الوحيدين من التجارة الممنوعة اللذين أمكن جمع معلومات عنهما. لقد كان الاسترقاق عملا غير مشروع في عمان بعد سنة ١٨٧٣م، وذلك على خلاف الاستيراد. لكن تجارة الأسلحة بالرغم من أنها كانت تجارة مشروعة، كانت ممنوعة في عدد كبير من الأقطار التي تصدر إليها هذه السلعة.

---

(١) تقرير إداري ١٨٧٦م - ١٨٧٧م ص ٧٩ - ٨٠، و Precis Commerce ص ٢١٢ والتقرير التجاري اعداد اوتافي ١٩٠١م نقلا عن السجلات الفرنسية وكتاب (بعثة إلى مسقط وسيام) تأليف روشنبرجر و(تقرير عن تجارة عمان) ص ٢٢٨١ وثائق اجتماعات مجلس العموم البريطاني سنة ١٩٠٥م.



أما تجارة الرقيق فقد كانت ذا طابع اقتصادي أكثر منها مصدرا لليد العاملة في عمان. ففي منتصف الثلاثينيات كانت مسقط سوقا رائجة للعبيد وكانت تصدرهم إلى منطقة الخليج كلها وإلي العراق وإيران. وكان السيد سعيد شخصيا يتجر بالعبيد ويجني من وراء هذه التجارة أرباحا تصل إلى ٦٠,٠٠٠ دولار نمساوي في السنة إلى أنه عدل عن هذه التجارة في سنة ١٨٤٥م مرضاة لأصدقائه البريطانيين. وقبل سنة ١٨٤٥م كانت الحكومة تفرض رسم استيراد قدره ريال واحد عن كل عبد يستورد في زنجبار ونصف هذا المبلغ عن العبد الذي يستورد إلى مسقط. وكان استيراد العبيد في الأربعينات من القرن التاسع عشر بندا رئيسيا من بنود تجارة عمان وكانت تدر على أصحابها أرباحا أكثر مما كانت تدره على خزينة السلطان. وقد بلغت أرقام معدل مبيعات العبيد في مسقط في الثلاثينات من القرن التاسع عشر نحو ٤٠٠٠ عبد كل عام. وكان تجار العبيد يحصلون على ربح قدره ٢٠ بالمائة عن العبيد المستوردين من أفريقيا، أما إذا صدر العبيد إلى البصرة فإن معدل الربح يصل إلى ٥٠ بالمائة وكانت أسعار العبيد تحدد وفقا لأعمارهم وجنسهم ومظهرهم ومنشئهم. وفي سنة ١٨٤٠م كان يباع العبد المخصي المستورد من إقليم أدفو في السودان بمبلغ ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دولار نمساوي للإيرانيين. أما الفتاة الحبشية فكان ثمنها يتراوح بين ٦٠ إلى ٢٠٠ دولار نمساوي والرجل الحبشي من ٥٠ إلى ١٥٠ دولار نمساوي. أما العبد الأفريقي البالغ، فكان ثمنه يتراوح بين ٢٠ و٦٠ دولار نمساوي والفتي من ١٥ إلى ٣٠ دولار نمساوي، ومن حق العبد الافريقي إذا قدر له أن يجتاز مخاطر الرحلة ويصل إلى مسقط، أن يطلب إلى القاضي أن يعرضه للبيع في مزاد علني إذا أساء سيده معاملته. غير أن العبيد يلقون معاملة طيبة من أسيادهم عندما يصلون. وكان التاجر الهندي العنصر الأساسي في تجارة العبيد، لأن الهنود هم الذين يمولون سماسرة العبيد. ويبدو أن الهنود المسلمين (الخوجا) كانوا متورطين في هذه التجارة أكثر من التجار البوذيين[1].

(١) رحلة إلى جزيرة العرب، تأليف وولستد فصل ١ ص ٣٨٧ - ٩٠ سجلات حكومة بومبي سنة ١٨٥٦م ص ٦٤٨ - ٦٤٩ وتقرير حول زنجبار (اعداد رجبي من سجلات حكومة بومبي رقم ال ٩ ص ٩ - ١٢ وكذلك (الخليج العربي) تأليف ولسون ص ٢٠٣ - ٢٣٠.



في الستينيات من القرن التاسع عشر أخذت تجارة الرقيق تفقد أهميتها بشكل ملحوظ، وذلك بسبب الدوريات التي كان يقوم بها الأسطول البريطاني لمطاردة تجار هذه المهنة، هذا بالرغم من وصول نحو ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ عبد تقريبا إلى الخليج خلال هذه الفترة. غير أن الحد من استيراد العبيد أدي بدوره إلى ارتفاع في أثمانهم. وبأيعاز من الحكومة البريطانية بدأت حكومة الهند باتخاذ اجراءات لوضع حد لاشتراك التجار الهنود في هذه التجارة. ففي الستينات من القرن التاسع عشر بدأ تقديم التجار الهنود الذي يمارسون هذه التجارة أو يشتركون فيها للمحاكمة، وما أن حل عام ١٨٧٣م حتي نجحت الحكومة بمنع الهنود من الاشتراك في تجارة الرقيق وأصدرت مرسوما يقضي بارسال المخالفين منهم لأحكام هذا القانون للمحاكمة. وفي سنة ١٨٧٣م اشتركت كل من حكومة مسقط وزنجبار في تحريم تجارة الرقيق. وهكذا سددت خلال عامين اثنين ضربتان قاضيتان إلى تجارة الرقيق[١].

غير أن ربابنة السفن العرب استمروا بجلب العبيد، على الرغم من تحريم هذه الأعمال بعد سنة ١٨٧٣م. ولهذا أخذت سفن الأسطول البريطاني تطاردهم. ولعل الرسالة التالية التي بعث بها أحد الحكام العرب إلى سلطان زنجبار توضح أسباب إصرار الملاحين العرب على جلب العبيد:

(كنا قد حذرناهم بالامتناع عن هذه التجارة يا أخي. وبعثنا إليهم من يبلغهم ذلك وأذعنا مضمون خطابكم على الجمهور، غير اني لا أعتقد أن هذا له أثر فعال في ردعهم. لأن الأرباح التي يحصلون عليها من هذه التجارة كبيرة جدا وأنه لمن الحماقة أن نفكر في منعهم عن ممارستها. فمقابل عشر جرب (شوالات) من التمر يستدينها الفرد يمكنه أن يشتري عشرين عبدا يدرون عليه ألف دولار نمساوي) [٢].

---

(١) (البانيان) من كتاب (Precis Slave)، تأليف فرير ص ١٢ – ١٩ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٤٩٨ و(صيد العبيد) تأليف: كولومب ص ٤٦ – ٤٨. وكانت تقديراته لعدد العبيد الذين صدروا إلى الجزيرة العربية سنة ١٨٧٠م فقط ١٣,٠٠٠ عبد بينم الم يزد عدد الذين وصلوا إلى مسقط سنة ١٨٦٦م على ٥٠٠ عبد.

(٢) رسالة من شيخ أبوظبي إلى سلطان زنجبار من وثائق مجلس العموم البريطاني سنة ١٨٧٠م رقم ال ١١ ص ٤٦.



وفي سنة ١٨٧٢م ذكر أحد البحارة العرب الذين يتعاملون في العبيد أن أي صاحب سفينة يتمكن من نقل عبد إلى الخليج يحصل على ٣ دولارات مقابل ذلك هذا إذا لم يقبض عليه (النصاري) ونجح في نقل العبد. أما التاجر فيبيع العبد الواحد بستين أو مائة دولار في مسقط بينما لا يكلفه هذا العبد أكثر من ٢٠ دولاراً. وبعد سنة ١٨٦٢م أصبحت تجارة الرقيق أكثر أهمية بالنسبة للملاحين العرب لأن منافسة البواخر لهم قد انتزعت منهم مجالا آخر من مجالات النشاط التجاري المشروع[١].

وما بين سنة ١٨٧٤م وسنة ١٨٨٤م تمكنت وحدات من الأسطول البريطاني الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق من خنق نشاط المهربين بمكران. غير أن هذا النشاط عاد مرة أخري ما بين سنة ١٨٨٤م وسنة ١٩٠٢م إلى حد ما لأن بعض المتعاملين بالرقيق أخذوا يعملون تحت حماية الفرنسيين ويرفعون العلم الفرنسي على سفنهم وكانوا يحصلون عليه بمنتهي السهولة. غير أن نقل الرقيق على نطاق واسع على شواطيء المحيط الهندي قد انتهي في عام ١٩٠٢م وذلك عندما اعتقل البرتغاليون ١١٤ عربيا من سكان صور و١٢ سفينة و٧٢٥ عبدا في قاعدة شحن العبيد بأحد مواني‌ء موزمبيق. وقد حكم عليهم بالسجن ١٢ عاما في أنجولا وهو الاجراء الذي جعل أهالي صور يقيمون المناحات والمآتم على ذويهم المقبوض عليهم. كما وضع الإجراء هذا نهاية لأهمية صور كقاعدة لتوزيع الرقيق[٢].

غير أن مرسوم السلطان الذي صدر سنة ١٨٧٣م، إذا كان قد حرم تجارة الرقيق فإنه لم يمنع العمانيين من امتلاكهم للعبيد. ونظرا لهذا، ونتيجة لتساهل السلطان في تنفيذ بنود القانون بدافع من حسن النية، وبسبب اعتقاد أهل عمان بأن ملكية العبيد عمل مشروع في إطار العقيدة الإسلامية، فقد استمرت تجارة الرقيق في عمان ولو بشكل غير مطرد إذا قدر لها أن تفلت من حصار الأسطول البريطاني.

(١) رسالة بتاريخ ٥/١٠/١٨٧٢م من بلي إلى دوق أرجيل من سجلات الحكومة الهندية.

(٢) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٥٠٠ - ٢٠١٤ (شكوي مضادة بخصوص التحكيم في قضية السفن عمانية في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي) (طبعة لندن ١٩٠٥م) ص٥.



وكانت غالبية العبيد الذين يستوردون لعمان ينزلون في ميناء صور. وكانت ثمة أسواق خاصة داخل بيوت تجار العبيد في المدن الكبيرة. وخلال السبعينيات من القرن التاسع عشر كان أشهر سمسار للرقيق من أصل أفريقي. ويتراوح عدد الرقيق الذين كانوا في عمان في أواخر القرن التاسع عشر بين ١٥ ألفا و٥٠ ألفا. بينما يزداد هذا العدد في بعض السنوات بنسبة حوالي ١٠٠٠ عبد[١] وتتخذ إناث العبيد كجواري وكعاملات في البيوت. أما الذكور فيعملون في المزارع والمنازل والسفن. والعلاقة بين العبد وسيده علاقة روتينية بحتة، فالعبد يمكنه أن يعمل إن شاء، ويدفع إلى سيده جزءا من أجره. ومن الأشياء المألوفة أن يحتل بعض العبيد مراكز هامة. أما الطلب على العبيد فقد كان يتغير بتغير الظروف. ففي جعلان والشرقية حيث وسائل الري لا تتطلب عمالا، تقل نسبة الطلب عليهم، بينما تزيد في منطقة الباطنة حيث وسائل الري تحتاج إلى خدمة مستمرة. ويتم إنزال شحنات العبيد إلى الموانيء العمانية في البداية ومنها يتم توزيعهم على إيران وساحل الصلح حيث يعملون كبحارة وغطاسين. وتعتبر ودام الواقعة على ساحل الباطنة في عمان مركز توزيع للعبيد. وعلى أثر حظر استيراد العبيد من أفريقيا نهائيا بعد سنة ١٩٠٢م، بدأت ودام تستورد أسري من بلوشستان وتبيعهم. وكانت أسعار العبيد في عمان ثابتة: فثمن الصبية من العبيد هو ١٢٠ دولاراً للواحد، والكبار ١٥٠ دولاراً للعبد أما البنات فكان ثمنهن يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دولار للواحدة. أما في أفريقيا فقد ظل سعر العبيد منخفضا في حدود ثلاثة جنيهات استرلينية للعبد، في الوقت الذي كان العاج يباع بسعر أعلي من سعر العبد في ذلك الوقت[٢].

وبانتهاء القرن التاسع عشر تدهورت تجارة الرقيق تدهورا كبيرا. ويعود ذلك في الدرجة الأولي إلى الجهود البريطانية. غير أن تدهور هذه التجارة في نظر العمانيين كان دليلا جديدا على تدخل الغربيين في تجارة ملاحية قديمة. بل إن

(١) رسالة رقم ٩٢ - ١٢ بتاريخ ١٨٧٣/١/٢٥م من رس إلى دوق أرجيل - من السجلات الرسمية لحكومة الهند - ٢ مجلد ٢٢ ورسالة رقم ١٦٥ - ٥٧ بتاريخ ١٨٧٦/٤/٢٨م من مايلز إلى بوريدو وتقرير أوتافي التجاري - م١٩٠١.

(٢) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٤٩٩ - ٢٥٠٣ و Precis Commerce ص٥٣.





أحد العرب السعوديين الساخطين على هذا الوضع قد أبلغ الكولونيل بلي بأن حملة مكافحة الرقيق قد جعلت البريطانيين (قراصنة ناجحين)[1] .

وكانت تعتبر تجارة الأسلحة وتهريبها من الأعمال التجارية المشروعة في عمان في أواخر القرن التاسع عشر. وما بين سنة ١٨٩٠م وسنة ١٩١٢م غدت مسقط مركزا هاما لتجارة الأسلحة الرائجة. أما الأسلحة وأهمها البنادق فقد كانت تستورد من أوربا إلى مسقط بالبواخر بدون قيود قانونية. غين أن ٩٥ بالمئة من الأسلحة المستوردة كان يعاد تصديرها وبطريقة غير مشروعة عادة، إلى مناطق في جنوب آسيا. في التسعينات من القرن كانت مسقط تستورد كل عام ٢٥,٠٠٠ بندقية، قيمة كل منها من ٣٠ إلى ٥٠ دولار نمساوي ثم ارتفع العدد إلى ٨٥,٠٠٠ بندقية في سنة ١٩٠٨م. كما كانت نسبة الأرباح التي يحصل عليها تجار الأسلحة تتراوح بين ٢٠ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة[2].

ولقد كان لهذا النشاط تأثير هام في دعم تجارة عمان الخارجية خلال المرحلة الاقتصادية الدقيقة من التسعينات من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ولعدة سنوات كان دخل البلاد من استيراد الأسلحة يشكل ربع الدخل العام من الواردات. وما بين سنة ١٨٩٠م وسنة ١٩١٢م كان تقلب أرقام مجموع الواردات اجمالا يتفق مع ارتفاع وانخفاض الواردات من الأسلحة. ولقد كان لهذه التجارة فضل كبير في الحيلولة دون تدهور التجارة الخارجية إلى مستوي خطير خلال أزمة العملة في عمان. وعلى الرغم من التقلب الحاد في أسعار الأسلحة من سنة إلى أخري، فقد ارتفعت قيمة واردات مسقط من البنادق من أرقامها المتواضعة في التسعينات إلى ٧٣,٦٦٦ ج . س في سنة ١٨٩٧م – ٩٨ وإلي ١١٠,٩٩٣ في سنة ١٩٠٤م وسنة ١٩٠٥م ثم بلغ أقصاه في سنة ١٩٠٧م وسنة ١٩٠٨م ثم عاد فانخفض انخفاضا صارخا في عام ١٩١٠م

---

(١) (صيد العبيد)، تأليف كولومب ص ٥٠ و(عمان) اعداد شركة الزيت العربية الأمريكية، ص ٤٥ – ٤٦ و٦٣ وقد تلقي السلطان احتجاجات كثيرة على تدخل البريطانيين في تجارة الرقيق.

(٢) (الخليج العربي)، تأليف ويلسون ص ٢٦٣ – ٢٧١ و(علاقات بريطانيا بالخليج). تأليف داود ص ٣٤٨ و Precis Maskat ص ١٣٥ و(تقرير عن تجارة الأسلحة) – ١٩١٣ و(تقرير حول تجارة الخليج) سنة ١٩٠٩م من سجلات الحكومة الهندية – ٥.



- ١٩١١م كنتيجة للحصار البحري الذي فرضه الإنجليز على تهريب الأسلحة من مسقط.. ولقد انهارت تجارة الأسلحة في مسقط سنة ١٩١٢م عندما تمكن البريطانيون من اقناع السلطان بإنشاء مستودع للأسلحة وفرض رقابة على هذه التجارة. وقد خصص الإنجليز معونة مالية للسلطان مقدارها ١٠٠,٠٠٠ أو ما يعادل ٦,٦٦٦ ج . س. كتعويض له عن الخسائر التي سيتكبدها نتيجة لحظر هذه التجارة[١].

وفي أوائل سنة ١٨٩٨م بدأت السلطات البريطانية محاولات للحد من تجارة الأسلحة في مسقط نفسها، إذ أن معظم الأسلحة التي كانت ترد إلى عمان كانت تجد طريقها إلى الأقطار الآسيوية الأخري، مما كان يؤدي إلى تعكير السلام في كثير من بلدان الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وعلى الأخص على الحدود الشمالية الغربية للهند، حيث كانت القبائل في هذه المنطقة تملك في سنة ١٩٠٦م نحو ٩٤,٠٠٠ بندقية تقض بها مضاجع البريطانيين في الهند. وقبل اتخاذ الإجراءات لوقف هذه التجارة سنة ١٨٩٨م كانت انجلترا هي المصدر الذي ترد منه الأسلحة إلى عمان وتقوم بنقله السفن البريطانية عن طريق وكلائها في الهند أما بعد سنة ١٩٠٠م وتحت ضغط حكومتهم البريطانية تخلي المصدرون البريطانيون عن جانب كبير من تجارة الأسلحة، ليحل محلهم المصدرون الفرنسيون. غير أن التجار الهنود في مسقط بحكم اشتراكهم في هذه التجارة، كاشتراك زملائهم من قبل في تجارة الرقيق، قد استاءوا بوجه عام من قرار حكومتهم بالحد من تدفق الأسلحة، ولهذا ظل عدد كبير من هؤلاء يمارس هذه التجارة رغم الحظر. كذلك فإن الحكومة الفرنسية ظلت ترفض التعاون مع الحكومة البريطانية لفرض قيود على تصدير السلاح إلى عمان حتي سنة ١٩١٤م عندما تعهد البريطانيون بتعويض المصدرين الفرنسيين عن الموجودات من الأسلحة التي لم يتم تصريفها[٢].

(١) كتاب لوريمر مجلد ٢ ص ٢٥٨٧ - ٨٨ و(تجارة الأسلحة) ١٩١٣م.
(٢) Precis Maskat ص١٣٥.



انعدام التكنولوجيا الحديثة في عمان:

في أواخر القرن التاسع عشر لم تكن قد ظهرت بوادر محاولات لادخال التكنولوجيا الحديثة إلى عمان، وكان المظهر الوحيد للحياة الحديثة يتمثل في الدرجة الأولى في بعض الأوربيين المقيمين في البلاد. كما أن المحاولات المتقطعة والمتعثرة لادخال مظاهر المدنية الحديثة إلى عمان كانت تقابل برفض وبمقاومة من جانب سكان البلاد في كل من شطريها الساحلي والداخلي. وكان من النادر في عهد السيد سعيد وجود فرد عماني له ثقافة علمية أو معرفة بالعالم الحديث. وكان القرآن وبعض المؤلفات التاريخية الأباضية وبعض نظريات القرون الوسطي عن طبيعة الكون هي أفضل ما يشبع شهية المثقفين العمانيين كما أن الوضع لم يتغير تغيرا يذكر بعد سنة ١٨٥٦م.

أما المشروعات الحديثة التي وضعت خصيصا لعمان فهي تعد على أصابع اليد الواحدة وكان الممثل البريطاني يؤيد الجهود التي تبذل لادخال مظاهر العصرية في ميدان الصحة العامة. ولما كانت الكوليرا والطاعون تهاجم هذه المنطقة من وقت إلى آخر كجزء من العدوي العالمية التي كانت تجتاح أقطار آسيا وتهدد أوربا، فقد كانت السلطات البريطانية وحدها هي التي تتولي مكافحتها. ولم يكن هناك أي عماني يؤيد إدخال الأساليب الصحية الحديثة إلى البلاد حتي سنة ١٩٠٠م عندما هاجم الوباء المنطقة وحصد ١٢ ألفا من سكانها أي بنسبة ٦١ بالمئة. وقد دفع هذا الحادث السلطان إلى إنشاء مستشفي واستئجار طبيب من بومبي لتطعيم السكان وتعقيم المنطقة، غير أنه لم يوافق على إنشاء وحدات فعالة للحجر الصحي قبل سنة ١٩٠٣م. والواقع أن سكان مسقط بوجه عام، وأفراد الجالية الهندية المقيمين بها كانوا يعارضون التطعيم والوسائل الصحية الوقائية و(المستشفي الأهلي) الوحيد في مسقط، ويتبع إدارة الاعتماد السياسي البريطاني لم يحصل على أكثر من ٩ روبيات كتبرع من جانب سكان البلاد في سنة ١٨٩٩م. وكان يشرف علي يالمستشفي أحد الأطباء الهنود. وعلى أية حال ففي نفس العام بلغ عدد الزوار اليوميين للمستشفي ٥٨ مريضا ربعهم



من الهنود. وفي سنة ١٩٠٠م أخذ السلطان يستعين بطبيب المعتمد السياسي البريطاني في معالجته أو معالجة أفراد العائلة الحاكمة. ورغم هذا فلم يفكر السلطان بالعمل على توسيع أو تطوير الشوون الصحية للبلاد[1].

ومع قدوم البعثات التبشيرية البروتستانتية إلى مسقط، بدأت مرحلة جديدة من المحاولات الهادفة إلى ادخال العصرية إلى عمان. وقد بدأ النشاط التبشيري في عمان سنة ١٨٩١م، غير أن المركز الرئيسي للبعثات التبشيرية لم يقم بإنشاء مركز دائم له في البلاد قبل انقضاء تسع سنوات على المحاولة الأولي. وإلي جانب الأعمال التبشيرية، كانت البعثة تدير مستوصفا ومدرسة. وقد لقيت هذه المحاولة في البداية ترحيبا بين أوساط الزنوج العبيد المحررين الذين كان يوجد عدد كبير منهم في مسقط ومطرح. وعند وصول الدكتور تومس سنة ١٨٩٨م تم توسيع الأعمال الطبية في المنطقة الداخلية من البلاد. كما أن المدرسة التي أنشأتها البعثة فتحت عيون الطلاب على العالم الحديث، غير أن نتائج هذه المدرسة التي لا تزال ضئيلة حتي اليوم، لم تتضح قبل حلول القرن العشرين[2].

في سنة ١٩٠١م وسنة ١٩٠٢م بدا أن عمان قد تصبح مسرحا لنشاط بريطاني للبحث عن الثروات المعدنية. فقد كان بعض الخبراء يعتقد أن ثمة مناجم غنية بالفحم على بعد نحو ٣٠ ميلا داخل البلاد من ناحية صور. ولقد تمت محاولتان من جانب الجيولوجيين للبحث وذلك رغما عن المضايقات التي أبدتها القبائل في هذه المنطقة، غير أن عروق الفحم كما تبين من البحث لم تكن في مستوي المحاولة. وبالتالي توقفت الجهود عند ذلك الحد[3].

وبرغم التغييرات التي أحدثتها التكنولوجيا الحديثة في المواصلات في منطقة الخليج، في الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر فإن ظروف عمان لم تتعقد

---

(١) (المسح الطبي لمسقط) والتقرير الإداري ١٨٧٦م - ١٨٧٧م وسنة ١٨٩٨م/٩٩ ص ٢٨ - ٢٩، ١٨٩٩م - ١٩٠٠م ص ٢٠ - ٣٥ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٧٣ - ٧٨، لقد كان اليخت البخاري الذي يملكه السلطان في الثمانينات من القرن التاسع عشر المظهر الوحيد لدخول الآلة الحديثة إلى عمان.

(٢) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٣٨٦ - ٢٣٩٩. راجع أيضا مجلة (الجزيرة العربية المجهولة) و(الجزيرة العربية إلى أين؟) استعراض لمجالات البعثات التبشيرية تأليف دبلو أ. ج. ستورم.

(٣) ايتيشيسون - سنة ١٩٠٩م المجلد ١٢ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٧٦ - ٥٧٧.



بشكل ملحوظ. كما أن مواقف وسلوك ومعتقدات العمانيين الذين عارضوا الطب الحديث سنة ١٨٩٩م، أو الذين أطلقوا الرصاص على الجيولوجيين البريطانيين كانوا ينقبون عن مناجم الفحم سنة ١٩٠٢م، انما هي تعبير عن نفور العمانيين من التجديد. ففي الشطر الداخلي من البلاد على الأخص لم يكن هناك ميل إلى الأشياء الأجنبية الحديثة أو الاهتمام بها. ولم يكن بالبلاد فئة قومية تؤيد ادخال الوسائل المدنية العصرية إلى عمان. فالمعارضة الأباضية المتطرفة للتجديد كانت احساسا فطريا وعقيدة فكرية في نفس الوقت. أما السلطان الذي كان يعتمد على الحراب البريطانية، فلم يلق تشجيعا من المواطنين لادخال النظم الحديثة إلى أجهزته العسكرية، وبالتالي جنب بلاده كثيرا من المضاعفات التي كانت سببا في حدوث تغييرات كثيرة في أقطار منطقة الشرق الأوسط. أما الجاليات الهندية المستوطنة، فكانت تكتفي بما يدخل إلى جيوب أفرادها من الأرباح التجارية وبسيطرتها على المقومات الاقتصادية للبلاد، كما لم تكن عمان مجتمعا يجتذب أو يشجع على ادخال تحسينات تكنولوجية، أو استثمارات أوربية.

الاقتصاد العماني في سنة ١٩٠٠م

تعتبر الأربعين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر فترة تدمير وهدم لاقتصاديات عمان. ففي الجزء الساحلي من عمان على الأخص اتسمت هذه التغييرات الثورية بحيث إنها كانت تنظيما أساسيا للحياة الاقتصادية للمنطقة. ونظرا للتوسع الذي طرأ على نشاط البواخر، وغيرها من مظاهر التكنولوجيا الحديثة انهار اقتصاد الطبقة المتوسطة الذي ساد المنطقة الساحلية من البلاد وتجارة المسافات الطويلة، ومراكز التجمع التي كانت قائمة قبل سنة ١٨٥٦م. وهكذا فقدت مسقط وضعها كمركز تجاري رائد في الخليج وهو المركز الذي احتلته منذ القرن السابع عشر. كما أن دور السفن العمانية في مياه الخليج والمحيط الهندي



قد تدهور هو الآخر تدهورا يكاد يكون شاملا وإلي جانب ذلك تدهور نشاط الموانيء العمانية بشكل خطير وظل على مستواه المنخفض. وكنتيجة للحالة التي انحدرت إليها تجارة النقل والتجميع، وكافة النشاطات المترتبة عليها، فقد انتكس الاقتصاد العماني إلى وضعه المعيشي القائم على مزاولة الصيد والزراعة، والتجارة الداخلية والنشاطات الأخري غير المشروعة في الجزء الساحلي من البلاد.

ومن خلال النكسة التي مني بها اقتصاد الطبقة المتوسطة، ظهرت في المجتمع العماني تلك النظرة المتشائمة اليائسة تجاه العالم. فالتجار العرب الذين أثروا من خلال النشاط التجاري والملاحي، تراجعوا إلى مجتمعاتهم الزراعية وسلموا ما بقي من تجارة عمان ونشاطها الملاحي إلى التجار الذين أصبحوا في سنة ١٩٠٠م المسيطرين الحقيقيين على الحياة التجارية للبلاد. أما في أوساط العمانيين الداخليين، فإن هذه الأزمة قد تمخضت عن تراجع إلى معاقل القيم الأباضية القديمة، بدلا من محاولة جادة لمواجهة حقائق الحياة الاقتصادية الجديدة. كما أن زعماء البلاد السياسيين الذين قادوا عمان إلى مراكز التحكم في شوون الخليج في القرنين السابع عشر والثامن عشر، قد حال الوجود البريطاني بينهم وبين استخدام القوة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، فأصبحوا عاجزين عن انتهاز الفرص بشكل فعال، وبذلك قنعوا من السلطة فتاتها. ومن ناحية أخري أصبحت السلطة الفعلية مركزة في يد شيوخ القبائل من جهة والبريطانيين من جهة أخري. أما الشيوخ فقد ظلوا متمسكين بموقف اللامبالاة من تنمية المصالح الاقتصادية القومية، بينما اكتفي البريطانيون بضمان استتباب النظام والأمن في المنطقة بحيث لم يعد هناك ما يهدد مواصلاتهم الامبراطورية أو النشاط التجاري لأفراد الجالية التجارية الهندية - البريطانية في عمان.

ومما زاد في تأزيم الموقف، حلول المنتجات الأوربية الصنع في الأسواق المحلية محل المنتجات اليدوية الأهلية. كما تأثر النظام النقدي بأزمة النقد العالمية لأواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي أسهم في تفاقم الحالة الاقتصادية في البلاد.



والواقع أن هذه الأزمة تعتبر مثلا صارخا لبقاء الاقتصاد العماني تحت رحمة قوي لا يستطيع المجتمع فهمها أو التحكم بها.
وعلي نقيض كثير من الأقطار التي مرت بنفس المشاكل، فإن وضع أسس لاقتصاد عماني حديث لم يتحقق. وفي سنة ١٩٠٠م ظهر أنه يوجد في عمان احتياطي من الثروة المعدنية، كما لم تكن ظروفها المحلية تسمح بدخول الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية ولم تقم في عمان زراعات حديثة تستفيد منها البلاد. ورغم ذلك فإن الجزء الساحلي من البلاد كان أكثر أجزاء عمان تأثيرا بالثورة الاقتصادية للستينيات من القرن التاسع عشر بينما لم يتأثر الشطر الداخلي من تلك التطورات، إلا فيما يتعلق بالصناعات الريفية، وبأزمة النقد. كذلك فقد كان اعتماد المقاطعات الداخلية في اقتصادها على الاكتفاء الذاتي الزراعي، عاملا في التخفيف من حدة المشكلات التي رافقت التغييرات الاقتصادية.
إن الآثار التي تركتها التغييرات الاقتصادية لأواخر القرن التاسع عشر على الأجواء السياسية في عمان تعتبر هامة. فتدهور الامكانيات التجارية في الجزء الساحلي من البلاد قد أسهم في إضعاف خطة التقشف الاقتصادي التي كانت تدعم الجهاز السياسي الذي يتربع فوقه حكام الساحل المعتدلون وبانخفاض معدل الدخل من الضرائب الجمركية وغيرها من المصادر، لم يبق للسلطان مصدر آخر يمكنه من التحكم في سير الأحداث، كما فعل قبل سنة ١٨٥٦م.
وبما أن الاقتصاد العماني بوجه عام قد تدهور بعد سنة ١٨٥٦م، فقد تعرضت المنطقة الساحلية إلى أسوأ صورة لذلك التدهور. وفي أعقاب الستينات من القرن التاسع عشر لم يعد في حوزة المنطقة الساحلية والجناح المعتدل من مصادر الثروة ما يفوق ما عند المحافظين في الداخل. ولقد انعكس تدهور المنطقة الساحلية بالمقارنة إلى الجزء الداخلي من البلاد على الأوضاع السياسية الخطيرة التي شهدتها عمان بعد وفاة السيد سعيد في سنة ١٨٥٦م.
أما عن أهمية المركز الذي كانت تتبوأه عمان في تجارة المحيط الهندي قبل هذه الفترة فقد كان ينبع من قوة النشاط الاقتصادي للجزء الساحلي من

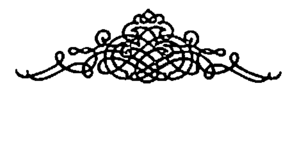
البلاد. وبالتالي فإن مركزها في الميدان الدولي قد تدهور إلى أدني حد في المدة الواقعة بين سنة ١٨٥٦م وسنة ١٩٠٠م أي بعد انهيار اقتصاد الطبقة العمانية المتوسطة. وهكذا ففي أعقاب سقوط عمان في الستينات ران عليها سبات طويل دام زهاء قرن من الزمان. ولم تظهر في الأفق بشائر حدوث تغيير إلا في سنة ١٩٦٣م عندما أكدت شركة للبترول أن كثبان الرمال الجرداء في منطقة فهود تضم احتياطياً ضخماً من النفط وبكميات تجارية. وتقع فهود على حدود صحراء الربع الخالي وعبر المنطقة غير المخططة مع المملكة السعودية. وسوف يتم وصلها بالساحل عن طريق خطوط أنابيب يبلغ طولها مائتي ميل يمر عبر جبال الحجر عن طريق وادي سمايل وتفيد التقديرات المتحفظة أن معدل إنتاج عمان من النفط سيصل إلى ١٠ ملايين طن في السنة، وهو نفس معدل آبار نفط قطر في سنة ١٩٦٣م والذي حصلت قطر في مقابله على ٦,٠٠٠,٠٠٠ ج . س خلال ذلك العام وبما أن إيرادات سلطان مسقط وعمان في الوقت الحاضر لا تزيد على ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج . س، فمن الواضح أن هذه الأموال سوف تأتي بتغييرات عظيمة في السلطنة قبل وقت طويل. ومن المحتمل خلال سنوات قليلة أن يسدل الستار على الركود الاقتصادي الطويل في عمان وتصبح البلاد شريكة لا ضحية للعالم المتحضر.





الجزء الثالث
دعم السيطرة السياسية البريطانية في الخليج





الفصل الخامس

نشوء الحكم غير المباشر
١٨٦٢م - ٩٢

يعتقد البعض أن الأساليب والأجهزة التي استعانت بها بريطانيا للسيطرة على الخليج العربي على مدي الخمسين سنة الأخيرة هي حصيلة الفترة الأولي للقرن التاسع عشر. غير أن هذا ليس صحيحا. فالتركيب الذي تقوم عليه السيطرة البريطانية في المنطقة ظل يتطور عبر فترة طويلة من الوقت، وبالتالي فإن طبيعة الوجود البريطاني قد مرت هي الأخري بتغييرات كثيرة خلال الفترة الواقعة بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين.

ولعل أهم مظاهر التغييرات التي مرت بها منطقة الخليج في أواخر القرن التاسع عشر هي عملية تدعيم السيطرة السياسية البريطانية هناك. إن النفوذ البريطاني في الخليج، وهو يقوم على أساس من العلاقات يمتد تاريخها إلى أوائل القرن السابع عشر، وقد تحددت بصورة أوضح في النصف الأول من القرن التاسع عشر ظل، على أي حال، نفوذا مرنا نسبيا حتي سنة ١٨٦٢م. وعلى كل ففي أواخر القرن التاسع عشر اشتدت قبضة هذا النفوذ وأخذت مظاهره المحلية تقوم يوما بعد يوم. وقد تكون حاجة بريطانيا إلى دعم وسائل الزمن بالنسبة إلى وجودها في الهند ومحافظتها على تنفيذ معاهدة السلم البحرية المعقودة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والرغبة في نشر المفاهيم الثقافية الأوربية وعلى الأخص ذات الطابع الإنساني، والحملة لتوسيع الاتصالات الاقتصادية المربحة، ونشر المفاهيم الإدارية السياسية الحديثة في مختلف الإمارات، هي الأسباب الرئيسية في ازدياد التدخل البريطاني في السياسة الداخلية للخليج في أواخر القرن التاسع عشر. لقد سبق أن تناولنا المضاعفات المترتبة على تغلغل



المواصلات والتكنولوجيا الغربية الحديثة إلى المنطقة. غير أنه بالإضافة إلى ذلك كانت هناك حملة شاملة وخبيثة لفرض العبودية السياسية. وفي عام ١٨٦٢م كانت السياسة الرسمية. أو بالأحري الفعلية للحكومة البريطانية في الخليج تكتفي بالإشراف على الشؤون الخارجية للمنطقة دون أن تحاول التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات العربية. وعلى كل حال فعلي الرغم من أن السياسة الرسمية البريطانية لم تتغير في سنة ١٩٠٠م، إلا أن حكام الخليج لم يكونوا يستطيعون معالجة أية مسألة هامة تمس شؤونهم الداخلية دون الرجوع إلى الممثلين البريطانيين في المنطقة.

ازدياد السيطرة السياسية البريطانية في الخليج قبل سنة ١٨٦٢م

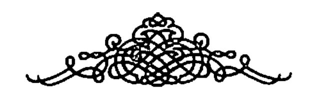
هناك خمس مراحل مر بها الوجود البريطاني في الخليج مع الأجهزة التي كان يعتمد عليها ذلك النفوذ في تأمين مصالحه [١]. المرحلة الأولي وتبدأ من سنة ١٦١٦م عندما استطاعت بريطانيا أن توجد لها موطيء قدم في رأس جاشك بالقرب من الخليج على الحدود الإيرانية الجنوبية وتنتهي في أواخر القرن التاسع عشر. وهي مرحلة يغلب عليها الطابع التجاري أكثر من الطابع السياسي. فقد جاء بعض أصحاب الأعمال التابعين لشركة الهند الشرقية إلى الخليج بحثا عن الامكانيات التجارية في العراق، وإيران وآسيا الوسطي. وبالتالي فإن اهتمام بريطانيا بشؤون الخليج ناتج عن وجودها في الهند، وأن مصالحها في الهند تعتبر من أهم العوامل التي أسهمت في تشكيل أبعاد الوجود البريطاني في منطقة الخليج. ومما يؤيد هذا أن حكومة الهند وليس حكومة لندن هي التي كانت تشرف على الجانب الأكبر من المصالح البريطانية في المنطقة. كما أن المراكز البريطانية القديمة في بندر عباس كانت مراكز تجارية أكثر منها مراكز سياسية، رغم التحصينات المسلحة التي زودت بها. فخلال المرحلة الأولي من الوجود

(١) ربما كان أدق تحليل لتطوير الوجود البريطاني السياسي في الخليج ما كتبه كيلي «الوجود البريطاني في الخليج» وثائق معهد سانت انتوني رقم ٤ ص ١١٩-١٤٠ وكذلك «العلاقات الدولية لجزيرة العرب والمناطق التابعة». بقلم «لايزني H. Liebesney» في مجلة الشرق الأوسط عدد (١٩٤٧) ص ١٤٨ - ١٦٨) وكتاب «جزيرة العرب» المحميات والمشيخات مستقاة من «المجلة المصرية للحق الدولي» ص ٥ - ٣٨ (١٩٤٧م).



البريطاني لم تكن المصالح البريطانية تستهدف الساحل العربي، بل كانت وجهتها إيران والعراق وعلى الأخص البصرة وأبوشهر حيث توجد المراكز البريطانية التي كانت تمثل قاعدة النشاط البريطاني بعد الانسحاب من مركز بندر عباس سنة ١٧٦٣م، هذا إذا استثنينا بضع رحلات عرضية كانت تقوم بها البواخر البريطانية لمسقط والكويت. أما المركزان البريطانيان المشار إليهما آنفا، بالإضافة إلى المصالح البريطانية الأخري فقد كانت تخضع لسلطة (المقيمين البريطانيين) وفي الوقت الذي كان المقيمان البريطانيان في كل من البصرة وبغداد هما اللذان يشرفان على المصالح البريطانية في العراق، كان المقيم البريطاني في أبوشهر هو الذي يشرف على الالتزامات البريطانية في الخليج بعد سنة ١٧٧٨م. وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على طبيعة النفوذ البريطاني ووظيفته، فقد ظل المقيم البريطاني في أبوشهر - باستثناء الفترة الواقعة بين سنة ١٧٩٨م وسنة ١٨١٠م التي أنشيء خلالها تمثيل سياسي بريطاني مستقل في مسقط الجهة التي تثمل المصالح البريطانية في الخليج حتي سنة ١٩٤٦م عندما نقل مقر المقيم البريطاني إلى البحرين.

المرحلة الثانية من الوجود البريطاني في الخليج تمتد عبر فترة النصف الأول من القرن التاسع عشر. وعلى الأخص منذ سنة ١٧٩٨م حتي سنة ١٨٦٢م فخلال هذه المرحلة تحول الوجود البريطاني في الخليج من دور يقوم على النشاط التجاري إلى دور سياسي بحت. وكانت متطلبات الدفاع عن الهند والامبراطورية، والمحافظة على خطوط المواصلات، وحماية الدول البحرية في الخليج محور المصالح السياسية البريطانية، يضاف إلى ذلك أن بريطانيا قد أخذت تمارس نشاطا متزايدا في شؤون الجزيرة العربية لدرجة أصبحت هذه المصالح بنفس أهمية مصالحها القديمة في كل من العراق وإيران. وقد حدثت كل هذه التطورات بعد أن وضعت شركة الهند الشرقية يدها على ممتلكات إقليمية واسعة في شبه القارة الهندية في الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر. وتبعا لهذا تغير وضع هذه الشركة من مؤسسة تجارية إلى سلطة سياسية ذات سيادة تخضع



الهند من أقصاها إلى أقصاها للسيطرة البريطانية. وبظهور امبراطورية الهند إلى الوجود، أصبح من المحتم أن تكتسب منطقة الخليج أهمية استراتيجية وسياسية بالنسبة إلى بريطانيا وذلك لقرب موقعها من خطوط المواصلات التي تربط إنجلترا بامبراطوريتها الجديدة في جنوبي آسيا.

إن غزو نابليون لمصر وانكشاف خطته لمهاجمة الهند قد أرغم البريطانيين على تأمين مصالحهم الاستراتيجية في الخليج بالوقوف في وجه أية دولة تحاول الاستيلاء على الهند. وفي أواخر التسعينات من القرن التاسع عشر قامت الدوائر الهندية – البريطانية بحملة دبلوماسية مشتركة واسعة لاحباط مناورة فرنسية في غربي آسيا، وذلك بعقد معاهدات بين الحكومة البريطانية ودول هذه المنطقة. وقد وقعت أول معاهدة من هذا النوع في سنة ١٧٩٨م بين بريطانيا وإحدي دول المنطقة وقد وقعها السيد سلطان بن أحمد حاكم مسقط المعتدل بالنيابة عن العمانيين، بينما وقعها عن الجانب البريطاني شركة الهند الشرقية. وقد عرفت بمعاهدة الحلف [1]. وفي سنة ١٨١٠م ارتفع الخطر النابليوني عن الهند والشرق الأوسط بعد استيلاء البريطانيين على جزر موريشيس. وفي نفس الوقت أعلن البريطانيون عن تصميمهم على منع أي دولة من استخدام منطقة الخليج بشكل يهدد الهند أو المواصلات الامبراطورية بالخطر.

وقد عادت بريطانيا فعززت من هذا الإجراء باتخاذ احتياطات مضادة ضد تهديد بعض موانيء الخليج الشرقية للمواصلات الامبراطورية. فمنذ الثمانينات تفاقمت الفوضي في مياه الخليج بحيث اشترك فيها العمانيون أيضا الذين كانوا يتحرقون إلى بسط نفوذهم على تجارة الخليج، بالإضافة إلى عرب ساحل الصلح والبحرين، والكويت. فقد كانت هذه الشعوب تحاول أن تنشيء لها دولا جديدة وتدعم استقلالها السياسي في تلك الفترة. وفي عام ١٨٠٠م أخذت هذه الفوضي أبعادا جديدة عندما أخذ الوهابيون السعوديون يزحفون على الساحل الشرقي من الجزيرة ويدخلون في تحالف مع خصوم عمان. وقد أدي اتساع هذا الصراع إلى اشتراك السفن البريطانية فيه، كما تعرض البريطانيون لهجمات

(١) ايتيشيسون – ١٩٣٣م، ١١ ص ٢٨٧ – ٢٨٨.



عديدة من جانب هذه القوي. وقد اعتبر البريطانيون تلك الأعمال مجرد قرصنة، ولم يدركوا أن سفنهم كانت تبحر في مناطق حربية وأخذت المخاوف تشتد من أن يظهر قراصنة من بلدان الخليج ليفتكوا بخطوط المواصلات الملاحية بين أوربا والهند، بل وقد يقومون بمهاجمة الهند نفسها. ومن هنا قررت بريطانيا القضاء على الخطر الجديد الذي يهدد مواصلاتها الامبريالية وحدود الهند أيضا. ففي سنة ١٨٠٥م، ١٨٠٦م، ١٦٠٩م، ١٨١٠م، ١٨١٩م، ١٨٢٠م قامت السلطات الهندية - البريطانية في بومبي بالتعاون مع العمانيين بتجهيز حملات مسلحة لردع القراصنة عن إمارات ساحل الصلح (أو ساحل القراصنة) كما يسميه الأوربيون غير أن الحملات فشلت في تدمير القوة البحرية للعرب [1].

وفي سنة ١٨٢٠م قررت حكومة الهند - الإنجليزية البدء في فرض رقابة دائمة على مياه الخليج لمنع وقوع حوادث السلب والنهب في المنطقة. وعهد إلى المقيم البريطاني في أبوشهر بالاشراف على هذه الإجراءات. وقد استقر الرأي في البداية على أن ترابط بضع فصائل من القوات الهندية في الخليج لحماية الأمن والنظام. وأقيم لهذا الغرض معسكر في جزيرة قشم الواقعة على مضيق هرمز الاستراتيجي، غير أن لنفقات هذه الحامية، ولمتاعب المناخ واحتجاجات الحكومة الإيرانية، وللخوف من التورط في شؤون الخليج الداخلية تقرر سحب الجنود سنة ١٨٢٢م وبعد هذا اعتمد الوجود البريطاني على دوريات تقوم بها وحدات الأسطول البريطاني. ويبدو أن تردد الحكومة البريطانية بتوريط نفسها في تدخلات عسكرية داخل الجزيرة العربية، أو بالدخول في التزامات تفرض عليها القيام بحملات برية دفعها إلى وضع منهج للسياسة البريطانية في الخليج بعد سنة ١٨٢٢م [2].

---

(١) الخليج العربي - ويلسون فصل ١٣ سجلات حكومة بومبي سنة ١٨٥٦م وتاريخ الاسطول الهندي، تأليف اس. اركوو ١٦١٣م - ١٨٦٣م (طبعة لندن ١٨٧٧م مجلد ١ فصل ١).

(٢)هناك مقتطفات من الوثائق الأصلية لهذا الموضوع مع معالجة واسعة لنمو الالتزامات البريطانية في منطقة الخليج في أوائل القرن التاسع عشر موجودة في كتاب Frecis Gulf. ولعل المرجع الثاني للفترة نفسها يأتي Kelly في كتابه (السياسة البريطانية بين ١٨١٣م - ١٨٣٤م) وللتوسع بالمعلومات هذا اكثر يراجع (كلي) في (الوضع البريطاني في الخليج). وورد في محفوظات سانت انتوني رقم ٤ أن القطعات العسكرية الانكليزية - الهندية قد استخدمت في عمليات عديدة فوق الأرض العربية منذ ١٨٠٢م حتي ١٨٢٢م.



وقد عقدت سلسلة من المعاهدات والتسويات مع إمارات المنطقة على اختلافها تحدد طبيعة الوجود البريطاني. ومن هذه الاتفاقات معاهدة عامة لمكافحة القرصنة وتجارة الرقيق المعقودة سنة ١٨٢٢م اشترك في التوقيع عليها إلى جانب شيوخ ساحل القراصنة حاكم البحرين أيضا[١]. وعلى الرغم من توقف الهجمات على السفن البريطانية فإن تلك الاتفاقات لم تضع حدا نهائيا للاضطرابات الملاحية في ساحل الإمارات. وأخيرا في سنة ١٨٣٣م نجح الإنجليز في اقناع شيوخ المنطقة العليا من الخليج بعقد هدنة مدتها بضعة أشهر تمتنع كل دولة خلالها من مهاجمة الأخري في مواسم الغوص. ومن هذا ظهرت فكرة الصلح بالمعني الحقيقي للكلمة. وقد ظلت هذه الاتفاقية تجدد تلقائيا كل عام حتي سنة ١٨٤٣م عندما أبرمت معاهدة العشر سنوات التي تحظر الأعمال الحربية في البحر. وقد توجت الاتفاقات الموقعة سنة ١٨٥٣م بمعاهدة الصلح البحرية الدائمة التي ما تزال سارية المفعول حتي الوقت الحاضر[٢]. ويعتبر توقيع حكام الخليج على المعاهدات المذكورة اعترافا منهم بحق بريطانيا بمنع وقوع اضطرابات في الحركة الملاحية وفي حمايتها للأمن في مياه الخليج وفي تدخلها لتسوية المنازعات بين دوله، كما نصت الاتفاقيات المذكورة على تنظيم المسائل

---

(١) ايتشيسون ١٩٣٣م، ١١، ٢٤٥ – ٤٧. وفي سنة ١٨٢٠م شملت المعاهدة دولة رأس الخيمة والشارقة التي قسمت إلى مشيختين مستقلتين سنة ١٨٦٦م ثم انفصلتا نهائيا ١٩١٩م، ثم مشيخة أم القيوين، ومشيخة عجمان ومع أن هناك من البلاد من لم تناصب بريطانيا العداء مثل أبوظبي ودبي التي بقيت تابعة لها حتي سنة ١٨٣٤م، فقد وقعت معاهدة السلام سنة ١٨٢٠م وجميع اتفاقات الهدنة الأخيرة. وقد اقتفت البحرين خطة أبوظبي، ولم تعتبر عادة = كعضو مع الدويلات المتصالحة بالمعني الحرفي للكلمة لكونها غدت ذات ارتباطات معقدة في أواخر القرن وفي سنة ١٨٦٨م قام شيخ الدوحة، رغم ارتباطاته بالبحرين والسعودية التي كانت تبعده عن الاستقلال التام كباقي المشيخات، قام بالامتناع عن الاشتراك في أي حرب بحرية. وبذلك دخل في نظام المصالحة. ولكن هذا لم يلزم خلفاءه بعده، وسيما أن قطر لم تنضم إلى المعاهدة حتي سنة ١٩١٦م. وحتي اليوم لا تزال قطر غير محسوبة مع الدويلات المتصالحة. ولم تدخل الكويت في معاهدة مع البريطانيين حتي سنة ١٨٩٩م. وقد نصت هذه المعاهدة على علاقات الكويت العالمية ولم تنص على السلام البحري. فهكذا لم تعتبر الكويت من وجهة قانونية فريقا في نظام المصالحة، بل هي كعمان حفظت مركزها للعمل. وفي سنة ١٩٥٢م اعتبرت الفجيرة رسميا فريقا بنظام المصالحة. وقد كانت جزءا من الشارقة وأصبح لها وجود منفصل منذ سنة ١٩٠٢م. وبين سنة ١٩٣٦م و١٩٥٢م اعتبرت أيضا (كلباء) مشيخة مستقلة وفريقا في نظام المصالحة، لكنها الآن تعتبر جزءا من الشارقة.

(٢) اتشيسون – ١٩٣٣م مجلد ١١ ص ٢٤٨ – ٥٣.



التجارية والأوضاع القانونية للرعايا البريطانيين، وتجارة الرقيق. كذلك فقد هيأت الاتفاقيات نوعا من الاشراف على الشؤون الخارجية للخليج، رغم أن هذا البند لم ينص عليه صراحة في المعاهدات.

ولم تشترك في هذه الاتفاقات اثنتان من الدول العربية الهامة ونعني بهما عمان والسعودية هذا بالرغم من ان تحركاتهما في المنطقة قد بدأت تخضع بصورة متزايدة لنصوص معاهدات السلم. فقد أمكن على سبيل المثال كبح جماح التوسع السعودي في المنطقة عن طريق ما تعهدت به امارات الخليج من احترام لاتفاق الصلح البحري فيما بينها، مقابل تعهد بريطانيا بتأييدها تأييدا تاما وغير محدود يرقي إلى مستوي الضمان الفعلي لاستقلال الدول الساحلية الصغيرة. وأخيرا في عام ١٨٦٦م اعترف السعوديون رسميا بهذا الوضع بتوقيعهم على تعهد باحترام كيانات الدول الشرقية الأخري في شبه الجزيرة العربية المرتبطة بمعاهدات مع الحكومة البريطانية[١]. وقد انتظمت العلاقات البريطانية – العمانية باتفاقية عام ١٧٩٨م، وفقا للتعديلات التي أدخلت عليها سنة ١٨٠٠م، والاتفاقيات الأخيرة الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق الموقعة سنة ١٨٢٢م، ١٨٣٩م، ١٨٤٥م [٢] وكان المفروض أن يحترم العمانيون، كما فعل السعوديون، روح معاهدة الصلح فيكبحوا جماح أطماعهم في البحرين وبعض مناطق الساحل الإيراني.

ورغم أن الإنجليز لم يتعهدوا بشكل صريح بتأييد استقلال عمان، إلا أنهم بعد سنة ١٨٠٦م كانوا في أغلب المناسبات يظاهرون سلطات الحكم في مسقط ويدعمون موقفهم، هذا فضلا عن تأييدهم لهم دبلوماسيا في كل مرة يتعرض فيها حكمهم للخطر. وبهذه الإجراءات خلقت بريطانيا المبررات والسوابق التي تسمح لها بالتدخل في الأوضاع السياسية في الخليج، كجزء من محاولاتها للمحافظة على الأمن والنظام في هذه المنطقة ومن ناحية أخري تجنبت بريطانيا الدخول في التزامات وتعهدات مسبقة، أو اعطاء ضمانات قاطعة باستقلال هذه الإمارات وقد أثرت انتهاج سياسة مرنة تعالج بموجبها كل مشكلة تطرأ في

(١) نفس المصدر ص ٢٠٦.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٨٩ – ٣٠٢.



حينها. غير أن هذه التسويات، سواء الرسمية منها وغير الرسمية، في مجموعها، قد خلقت مناخا سياسيا يشبه المناخ الذي كان يسود الهند خارج مناطق النفوذ البريطاني المباشر. فقد قام حزام من (الدول القومية) يرتبط ببريطانيا بمعاهدات خاصة لحماية المداخل الغربية للهند، كما وسع في نفس الموقف من نطاق النفوذ البريطاني دون أن يكلفها مزيداً من الأعباء الإدارية المباشرة. فقد تناولت هذه التغييرات طبيعة العلاقات السياسية بين دول الخليج بشكل ثابت، بمعني أن استخدام القوة في مياه الخليج قد استبعد أو أصبح عملا محظورا، وبالتالي فإن الخريطة السياسية للخليج التي ظلت تتأرجح باستمرار قد استقرت على قواعد ثابتة، منذ ذلك الوقت. ومن هنا لم يعد في وسع أي دولة من دول الخليج، بحرية أو غير بحرية أن تلجأ إلى القوة كوسيلة للسيطرة على أجزاء أخري من المنطقة. أما البريطانيون فكانوا يتصورون أن سياستهم في الخليج سياسة تقوم على (عدم التدخل). ولكنهم بهذا الرأي يتجاهلون عمق أو بعد التغييرات التي أحدثوها في الطابع التقليدي للحياة السياسية في الخليج. كانوا من ناحية يعلنون بأن دورهم في الخليج لا يتعدي دور رجل البوليس الذي يحمي النظم القائمة من أي اضطرابات قد تهدد خطوط مواصلات الامبراطورية. وهي سياسة مبنية على اللامبالاة، أو بالأحري على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لشعوب المنطقة. وعلى الرغم من أوجه النشاط الذي كان يقوم به الإنجليز، كحملاتهم ضد تجارة الرقيق التي كانت من المجالات التجارية الرائجة، وباعتبارها عملا يبيحه الدين الإسلامي، فقد كان البريطانيون لا يتدخلون في عادات أهل البلاد وأسلوب حياتهم. وفي الواقع حدثت تحولات هامة كثيرة في بيئة الحياة التقليدية للبلاد في النصف الأول من القرن التاسع عشر فهذه الفترة ترسم بداية عملية التغيير في التقاليد السياسية للخليج. ومن الواضح أن المقرارات التي اتخذها واضعو السياسة البريطانية كانت لها أهميتها في بدء هذه المرحلة من تاريخ الخليج.

وإذا كانت النتائج الأولية لفرض رقابة بريطانية نشطة على مياه الخليج نتائج



سياسية في طبيعتها أساسا، فلابد من بعض الايضاحات عن دور الأجهزة التي كانت تمارس بها السيطرة السياسية على المنطقة. فمنذ القرن السابع عشر كانت ممارسة الوجود البريطاني في الخليج تتم بالتعاون والتفاهم بين حكومة لندن المركزية، وسلطات الهند البريطانية في كل من بومباي وكلكتا، والممثلين البريطانيين في الخليج. وكان تقرير السياسة البريطانية في الخليج يخضع في أعلي مستوياته لمبدأ توازن القوي بين الدول الأوربية الكبري ولظروف المواصلات الامبراطورية المتشعبة، وكحقل تجري فيه التجارب لنشر (الحضارة الغربية) في العالم. أما السلطات البريطانية في كلكتا وبومبي فكانت تنظر إلى الخليج من وجهة نظر الحدود. وكانت المنطقة تشكل حلقة في سلسلة من المحميات والمناطق العازل، وبعض البلاد المحايدة التي تحيط بالهند وتحمي حدودها من أي عدوان خارجي وتمتد من بورما في الشرق عبر الهملايا، وأفغانستان، وبلوشستان وايران الجنوبية والخليج العربي وتنتهي غربا عند الحدود الجنوبية لشبه جزيرة العرب. ومن ناحية أخري كانت مهمة الممثلين البريطانيين في المنطقة تنحصر في تصريف الشؤون اليومية، ومعالجة المشاكل والاضطرابات، والتعامل مع المسؤولين في المنطقة والعمل على تنفيذ المعاهدات. وككل تعاون يقوم بين طرفين فان الأبعاد الثلاثة للحكومة الامبريالية، قد خلقت نوعا من المصالحات بين الأطراف المعنية لا تعتبر مرضية بالنسبة لأي منها. إن المسؤولين البريطانيين في الهند هم الذين وضعوا تصميم الأجهزة التي اعتمدت عليها بريطانيا في تأمين مصالحها في الخليج. وكان نظام التمثيل السياسي البريطاني هو أساس هذه الأجهزة. فمن الناحية النظرية كان المقيم الهندي - البريطاني يقوم مقام السفير في تمثيل بريطانيا باعتباره السلطة العليا بالنسبة إلى الحكام المحليين المرتبطين بالنفوذ البريطاني[١] والواقع أن المقيم البريطاني كان هو الذي يقوم بتمثيل السيطرة البريطانية وممارستها في الدولة (الحليفة) أو المرتبطة. وبالتالي لم يكن في وسع أي حاكم محلي أن يرفض نصيحة المقيم البريطاني وقبل

(١) يرقي منصب المقيم البريطاني في الخليج في الوقت الحاضر إلى رتبة سفير.



عام ١٨٢٢م كان لبريطانيا مقيم سياسي في أبوشهر غير أن مسؤولياته كانت تنحصر في الشؤون التجارية أكثر منها في الشؤون السياسية: وتعتبر مهمته بمثابة امتداد للعهود الماضية عندما كانت شركة الهند البريطانية مجرد مؤسسة تجارية. أما في سنة ١٨٢٢م وكنتيجة للدور الجديد الذي ترتب على بريطانيا أن تضطلع به في المنطقة، تغير لقب الممثل البريطاني من (المقيم البريطاني في أبوشهر) إلى (المقيم البريطاني في الخليج) وتبعا لذلك تغيرت مسؤوليته من مسؤولية تجارية إلى مسؤولية سياسية، كما منح صلاحية الاشراف على جميع الممثلين البريطانيين في الخليج بما فيهم المعتمد السياسي البريطاني في مسقط. الذي بدأ عمله هناك في سنة ١٧٩٨م. وقد عهدت الحكومة البريطانية إلى المقيم المذكور بالإشراف على نظام الرقابة على المنطقة، إلى جانب دعم السيطرة السياسية البريطانية في المنطقة، وحتي سنة ١٨٦٢م كان دور المقيم البريطاني في الدرجة الأولي يقتصر على منع أو قمع الاضطرابات وأعمال الشغب. ولم يقم المقيمون البريطانيون في أوائل ومنتصف القرن التاسع عشر بتشجيع أهالي الخليج على تغيير أسلوب حياتهم القديم، واعتناق المدنية الغربية الحديثة.

وكما هو معروف عن الإدارة البريطانية في الهند، فقد كان المقيم السياسي البريطاني يمارس أعماله بحد أدني من الإداريين. وكان يعاونه في أعماله مقيم مساعد، وطبيب، ومحاسب، وكاتب وأمين خزينة، فضلا عن عدد من الكتبة العرب والإيرانيين، والخدم المحليين، وفصيلة من الحرس. كما كانت حكومة الهند تعين سياسيين ملحقين (غالبا من أصل هندي) في كل من الشارقة، والبحرين، ولنجه، وشيراز وفي الفترة الواقعة بين سنة ١٨٠٠م وسنة ١٨١٠م أي على أيام التهديد النابليوني. ثم في سنة ١٨٤٠م كان يقوم بتمثيل بريطانيا في مسقط مقيم سياسي من أصل أوربي إلا أنه في أغلب الأحوال حتي سنة ١٨٦١م كان المعتمد الذي يمثل بريطانيا في عمان من أهل البلاد. وكان المقيم في أبوشهر على صلة وثيقة في أعماله بالمقيم البريطاني في العراق الذي نقل مقر عمله في سنة ١٧٩٨م من البصرة إلى بغداد التي اتخذت مقرا دائماً للممثل



البريطاني في سنة ١٨٣٢م. وفيما بين سنة ١٨٠٦م وسنة ١٨٧٣م كان المقيم البريطاني يخضع من الناحية النظرية للحكومة المركزية في الهند - البريطانية، غير أنه بالرغم من ذلك كان يرجع في نشاطه ومسؤولياته إلى حاكم اقليم بومبي الذي كان يشرف على المصالح الهندية - الإنجليزية في كل المنطقة الغربية من حوض المحيط الهندي. وكان يتم تعيين المقيم أو مساعده عادة من بين رجال الأسطول الهندي وذلك لتنسيق الأعمال مع نشاط هذا الأسطول. والواقع أن الأسطول الهندي - البريطاني كان يعتبر الخليج من مناطق نفوذه، وكان ضباطه يمثلون الإدارة البريطانية فيه حتي سنة ١٨٦٢م. ومن ناحية أخري، كان من المألوف أن تترك حكومتا الهند وبومبي للمسؤولين في الخليج حرية اتخاذ القرارات في حينها. ولعل من الأسباب التي دعت إلى ذلك هو عدم وجود مواصلات سريعة بين الهند والخليج قبل افتتاح الخطوط التلغرافية في سنة ١٨٦٤م[1].

أما العامل الثاني في نظام الرقابة البريطانية في الخليج بعد سنة ١٨٢٠م فهو الدوريات التي كانت تقوم بها سفن الأسطول الهندي، فقد كانت السفن الحربية جنبا إلى جنب مع دوريات سلاح الفرسان في الجيش تقوم بحراسة حدود الهند. وكان في الامكان توجيه الأسطول إلى أي بقعة على امتداد ساحل الخليج. غير أن بعض الاضطرابات التي كانت تشب في المناطق الداخلية كحركة الوهابيين مثلا، لم تكن في متناول الأسطول البريطاني بشكل مباشر.

غير أن حكومة الهند البريطانية لم تكن تحتفظ بأسطول بحري كبير في الخليج. ويعتبر عام ١٨٣٠م فترة هامة، إذ بلغ عدد سفن الدوريات خمس بوارج، بينما لم يكن يتجاوز عددها في سنة ١٨٣٤م سفينتين غير أن هذا العدد، فيما يبدو لم يكن كافيا وبالتالي زيد عدد السفن في عام ١٨٣٥م كنتيجة لانفجار الموقف في ساحل عمان. وكان الجانب الأكبر من نشاط هذه القوة البحرية يقتصر على عمليات المسح، وتقديم المساعدة الملاحية وهي الأعمال التي كانت قد بدأتها

(١) Precis Gulf ص١٤٨ - ٥٠.





بحرية بومبي سنة ١٧٧٢م التي كانت مسؤولة عن المنطقة قبل إنشاء الأسطول الهندي[1]. ومنذ سنة ١٨٢٢م حتي سنة ١٨٦٢م تولي شؤون الخليج وعقد الاتفاقيات مع حكامه المقيم السياسي البريطاني في المنطقة. ويستثني من هذا ما حدث سنة ١٨٣٧م - ١٨٤١م عندما أظهرت حكومة لندن اهتماما أكبر بشؤون الخليج. وقد توافقت هذه المرحلة مع نشوب أزمة دورية في المشكلة الشرقية، وهو التعبير السياسي عن الصراع الذي كان يدور بين الدول الأوربية على المنطقة التي تقع فيها الامبراطوريتان الفارسية والعثمانية في مرحلة انهيارهما. فالخليج العربي كانت له أهميته بالنسبة للشرق، إذ أنه يشكل نقطة محورية تتصارع حولها المطامع والمخططات. وفي سنة ١٨٤٠م كانت المصالح البريطانية قد توطدت في الخليج بصورة ثابتة. ومن جهة أخري فإن مصر محمد علي - حليفة فرنسا غير الرسمية - قد وطدت سلطانها في شبه الجزيرة العربية بينما كان النفوذ الروسي يسيطر على بلاط الحكم في إيران. وبالتالي فإن هذا التحالف الفرنسي الروسي القوي، سوف يتمكن لو ترك وشأنه، من تصفية الوجود البريطاني في الخليج وخلق أوضاع قد تهدد المواصلات الامبريالية البريطانية تهديدا خطيرا في منطقة الخليج. ومما زاد في تعقيد المشكلة، ذلك المثلث الجغرافي الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي، والبحر الأحمر باعتباره موقعا هاما لأقصر الطرق التي تربط أوربا بالمحيط الهندي. ولما كانت حركة النقل تتطور بسرعة، فإن سيطرة دولة قوية واحدة على ذلك المثلث يعطيها ميزة التحكم بالطرق القصيرة التي تربط أوربا بالأسواق المتعاظمة في آسيا وافريقيا الشرقية. ولقد استطاع اللورد بالمرستون ببراعته الدبلوماسية أن يسجل نصرا هاما في أزمة عام ١٨٣٧م - ١٨٤١م ففي الوقت الذي نجحت بريطانيا في الاحتفاظ بنفوذها في الشرق الأوسط، بل ووسعت من رقعة هذا النفوذ (باحتلالها لعدن ١٨٣٨م) كانت تقاوم محاولات (فرنسا وروسيا) للتسلل إلى المنطقة. ولم يواجه الوجود البريطاني تحديا جديدا لنفوذه في الخليج

(١) Precis Naval ص ٢ - ٥.



قبل سنة ١٨٩٩م - ١٩٥٢م. وقد ترتب على أزمة سنة ١٨٣٧م - ١٨٤١م دعم شبكة المعاهدات التي تربط إمارات الخليج بالحكومة البريطانية. وحتي عمان التي لم تكن قد تأثرت بالوجود البريطاني كالدول الأخري في الخليج، اضطرت هي الأخري إلى الالتزام بالمعاهدات البريطانية [١].

وكانت أزمة سنة ١٨٥٦م - ١٨٥٧م أقل خطورة من أزمة سنة ١٨٣٧م - ١٨٤١م، فقد تقلدت السلطات الهندية الإنجليزية زمام التوجيه المباشر للسياسة البريطانية في الخليج مؤقتا. وانتهت الأزمة بوقف التحركات الفارسية ضد هرات وهي التحركات التي اعتبرت تهديدا للحدود الشمالية الغربية للهند، لمنع ارسال قوات هندية إلى الخليج واحتلالها بعض المواقع على ساحل إيران كتدليل من جانب بريطانيا على اعتبار الخليج جزءا من خطوط الدفاع عن حدود الهند [٢]. وفيما عدا هاتين الحادثتين، فقد تركت مهمة الدفاع عن المصالح البريطانية في الخليج للعناصر التقليدية المحلية. وبالتالي فإن الأبعاد الثلاثة للسياسة البريطانية في الخليج - وهي البعد الامبريالي، والبعد الهندي والبعد السياسي، كان لكل منها نصيب في تكييف السيطرة البريطانية. أما في التحليل النهائي فإن المصالح البريطانية في الخليج ما بين سنة ١٨٢٢م وسنة ١٨٦٢م ظلت في واقع الأمر في أيدي الممثلين البريطانيين المقيمين، فيما عدا بعض حوادث متفرقة تتعلق بالتدخل الخارجي. وكان المقيمون يمارسون صلاحياتهم عادة في شكل مخفف ويشرفون على الشؤون المحلية ويراقبون حركة الرقيق من وراء الستار. وبالتالي فإن هذه العوامل ولعدم وجود مصالح اقتصادية حديثة ومتطورة للبريطانيين في الخليج قبل عام ١٨٦٢م، قد هيأت العرب ليمارسوا نصيبا أكبر من السيطرة على شؤونهم الداخلية.

في سنة ١٨٦٢م بدأت المرحلة الثانية من مراحل تطور الوجود البريطاني في الخليج، وهي التي استمرت حتي عام ١٩٠٣م، ولقد ولدت هذه المرحلة

(١) (طريق الهند) هوسكنز فصل ١٦ - ١٧ واتشيسون ١٩٣٣م مجلد ١١ ص ٢٨٩ - ٣٩٢.

(٢) (الدبلوماسية) هروتز فصل ١ ص ١٦١ - ٦٣ وكذلك (تاريخ الاسطول الهندي) مجلد ٢ فصل ٢، تاليف لوو.



من تطورات ثلاثة: اعادة تنظيم الحكم البريطاني في الهند وملحقاتها كنتيجة لثورة ١٨٥٧م، دخول التكنولوجيا والمواصلات الحديثة إلى الخليج بعد سنة ١٨٦٢م، ومحاولات بعض المسؤولين البريطانيين في الهند نشر المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة في المنطقة. وانتهت هذه المرحلة باحباط البريطانيين محاولات دول امبريالية أخري الحصول على مناطق نفوذ لها في الخليج. وفي الفترة ما بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٩٠٣م نقل الممثلون البريطانيون في المنطقة النظم والقواعد وأدوات الحكم الأساسية البريطانية التي تم وضعها في أوائل القرن التاسع عشر إلى الخليج وطبقوها بشكل يدعم من النفوذ البريطاني فيها بعد ادخال بعض التعديلات عليها. ومن ثم أصبح البريطانيون في سنة ١٩٠٣م يمارسون نفوذا فعليا، وإن لم يكن مباشرا على نواح كثيرة من دقائق الحياة السياسية - الداخلية والخارجية - لامارات الخليج. كما تم خلال هذه الفترة توضيح وتحديد هوية المصالح الاستراتيجية البريطانية وأبعادها في المنطقة. وسنتناول هذا الجانب بالدراسة في الفصلين القادمين. وأيا كان ذلك، فمن الجدير أن نشير بهذا الصدد إلى أقرب مرحلتين من مراحل تطور الوجود البريطاني في الخليج.

في الفترة ما بين سنة ١٩٠٣م وسنة ١٩٤٧م وصل النفوذ البريطاني في الخليج إلى أقصي درجاته. فالسيطرة الإقليمية التي فرضتها بريطانيا عليه سنة ١٩٠٣م من جانب واحد فقط، أصبحت وضعا معترفا به من الدول الامبريالية الأخري المنافسة لها - وهي فرنسا، وروسيا، وألمانيا، والامبراطورية العثمانية. وقد تم هذا الاعتراف من خلال المفاوضات الدبلوماسية التي أجريت ما بين سنة ١٩٠٤م وسنة ١٩١٤م. واعتبرت نتيجة الحرب العالمية الأولي التي انتهت باحتلال الانجليز للعراق، وجزء كبير من إيران بمثابة تثبيت للسيطرة البريطانية على المنطقة. وأصبح من المألوف بعد هذا أن يري الإنسان بريطانيين مثل شارلس بلجريف في البحرين، وبرترام توماس في عمان كمستشارين إداريين في حكومات الأمراء العرب. وعلى كل فقد أخذت قبضة هذا النفوذ البريطاني

تضعف من بعض النواحي في العشرينات من هذا القرن. فلقد تأكد استقلال إيران، كما أن الضغط الدبلوماسي الأمريكي قد أخذ يدعم مصالح النفط الأمريكية في المنطقة على حساب الاحتكار البريطاني للثروة البترولية المتزايدة. وفي عام ١٩٤٧م انسحب البريطانيون من الهند ومنذ ذلك الوقت يحاول البريطانيون أن يتكيفوا مع حقائق الأوضاع الجديدة في المنطقة، والبحث عن أساليب أفضل للابقاء على وجودهم في الخليج فكان عليهم أن يوفقوا بين مطالب القوميين العرب والإيرانيين من ناحية، ورغبتهم في تحقيق وعودهم السياسية القديمة، وضمان تدفق النفط الذي يسد جانبا هاماً من حاجة بريطانيا وغرب أوربا من الطاقة والوقود من ناحية أخري.

إعادة تنظيم الحكم البريطاني في الهند وانعكاساته على الأوضاع في الخليج

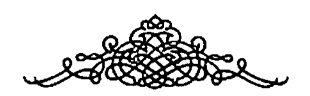
أشرنا في سياق هذا الكتاب إلى التحولات الكبري في الهند وانعكاسها على الأوضاع في الخليج. ولعل ما يؤيد هذا الرأي التغييرات السياسية التي شهدها الخليج في أعقاب ثورة سنة ١٨٦٧م الهندية وهي الثورة التي تمخضت عن إعادة تنظيم جهاز الحكم البريطاني التابع لها. ففي عام ١٨٥٨م حلت شركة الهند الشرقية - الأداة القديمة للسيطرة البريطانية على الهند بموجب مرسوم حكومة الهند لسنة ١٨٥٨م. وأصبحت السلطة العليا في توجيه دفة السياسة البريطانية بعد أن كانت خاضعة للملك ومجلس الوزراء، في يد (وزير الدولة لشؤون الهند) الذي كان عضوا في مجلس الوزراء، وكان يساعد الوزير مجلس وزراء خاص بالهند. اختير أعضاؤه من بين المسؤولين البريطانيين المتقاعدين في الهند وممن كانوا يحملون أرفع الألقاب ويتمتعون بكفاءة وخبرة علمية واسعة. أما الإجراءات الإدارية فقد عهد بها إلى نخبة من الرسميين المحترفين، وذلك بالرغم من تغير الوزراء وكانت مهمة هؤلاء الأشراف على سير الإجراءات الدستورية،



واستخدام أفضل الطرق بل كاد أن يكون هؤلاء المخططين للسياسة. وفي الفترة الأخيرة من حياة شركة الهند الشرقية، تقلص نفوذها في مجالات السياسة العليا تقريبا. وعندما بدأت وزارة شؤون الهند عملها سنة ١٨٥٨م دبت في إدارة الهند البريطانية روح جديدة. كما أن رغبة حكومة لندن في خلق دولة منظمة وفعالة في الهند انتشرت كالعدوي بين مختلف أوساط حكومة الهند البريطانية. وهكذا انطلقت روح التغيير إلى الخارج سنة ١٨٦٠م ولم يمض على ذلك وقت طويل حتي انتقلت هذه الروح إلى منطقة الخليج أيضاً [١].

أما في الهند فقد احتفظ النائب العام بالسلطة العليا، غير أنه كممثل شخصي للملك كان يحمل لقب (نائب الملك في الهند) وكان له مجلس للوزراء يساعده في أعماله، وإن كان هو المسؤول الوحيد عن الشؤون الخارجية التي كان يساعده فيها أيضاً (وزير خاص) ودائرة أو وزارة للشؤون الخارجية. وكانت الدائرة الخارجية هي التي تشرف على شؤون الولايات الهندية وغيرها من المناطق العازلة في الخليج وحتي سنة ١٨٧٣م كان محافظ اقليم بومبي الشخص المسؤول عن العلاقات الخارجية في منطقة غربي المحيط الهندي. غير أن هذا الوضع كامتداد للمرحلة التي سبقت ظهور المواصلات السريعة، قد تغير في سنة ١٨٧٣م، بتسلم حكومة الهند المركزية مقاليد السلطة على جميع ممثليها خارج دائرة النفوذ المباشر. وقد عهد بالاشراف على شؤون الخليج بعد سنة ١٨٧٣م إلى مكتب وزير الخارجية التابع لنائب الملك ومقره كلكتا. وكان اهتمام هذه الإدارة ينصب على ناحيتين، علاقة حكومة الهند بالولايات الهندية داخل الحدود الهندية، والعلاقات الخارجية الحقيقية أي علاقة الهند بالدول الأجنبية. وكان المفروض في مثل هذه العلاقات أن تخضع للسياسة الامبريالية. وبالإضافة إلى هيئة الموظفين في حكومة كلكتا، كان يعمل حشد من رجال السلك السياسي الدبلوماسي، وعدد كبير من وحدات الجيش المخصصة (لرجال التمثيل) ومن الناحية التنفيذية كان اختيار الرسميين يتم عادة من بين

(١) تاريخ الهند – اعداد اكسفورد (الطبعة الثالثة)، ص ٦٧٥، تأليف ت. ار. متكاف و(ثورة الهند)، ١٨٥٧م – ١٨٧٠م (طبعة برنستون ١٩٦٤م).



المتخصصين في شوون الإمارات الواقعة ضمن الامبراطورية الهندية نفسها أو في مناطق الحدود، والمناطق الخارجية كالخليج العربي[1].

وعلي الرغم من تعقيدات جهاز الحكم الامبريالي بحكم تراكب السلطة في أعلي مستوياتها، فقد كان هذا الجهاز كله (بعد سنة ١٨٧٣م) يرتبط بخط تلغرافي مع نائب الملك في الهند الذي يرتبط بدوره بخط تلغرافي مع حكومته في لندن[2]. وعلى كل حال فقد كان نواب الملك في الهند يخضعون في تصريف شؤونهم لمجموعة من القواعد والسوابق. وبالتالي كانت قراراتهم تخضع لتلك القواعد أكثر مما كانت تخضع لميولهم الخاصة[3]، أما الحكومة نفسها فلم تكن تهتم بالتفاصيل، وهذا ينطبق أكثر على شؤون الخليج. ومن هنا كانت الفرصة مهيأة ما بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٩٠م أمام الأقوياء من الرسميين لفرض إرادتهم، أما فيما يتعلق بمنطقة الخليج فقد كان التركيب الذي تقوم عليه السيطرة البريطانية، وطريقة ممارستها يتقرران سرا، من حيث المضمون أو من حيث التفاصيل وعلى هوي الممثلين البريطانيين وحدهم.

(١) سيرة حياة السر مورتيمور دوراند، تأليف بي سايكز (لندن ١٩٢٦م) ص ٥٥ – ٥٦، ٢٢٤ – ٢٥ والجاردیانز، تأليف ماسون، ص ٢٧٠ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٦٥ – ٦٦.

(٢) الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ص ٢٥٥ (كامبردج ١٩٥٠م).

(٣) الجاردیانز، تأليف ماسون ص ٧٦.





قضية جونز، ١٨٦٢م - ١٨٦٣م اتجاهات جديدة للسيطرة البريطانية في الخليج

في عام ١٨٦٢م تولي السر بارتل فرير منصب حاكم اقليمي بومبي، كما بدأت السفن التجارية رحلاتها المنتظمة إلى مواني الخليج. ويعتبر هذان الحدثان إشارة إلى بدء مرحلة جديدة في تاريخ الخليج. فالنظام الإداري القديم السلبي كان يتعارض مع فكرة بارتل كاداري يعي، كما سبق أن أشرنا، رسالة بريطانيا الحضارية في العالم. وكان بارتل هذا واضح الرؤية بالنسبة للاتجاه الذي ينبغي أن تحرك فيه الأحداث في الخليج. وبنوعية الرجال الذين يجب أن يقودوا المصالح البريطانية هناك. وكان من رأي هذا الرجل أن لا يتقيد المقيم البريطاني بمهمته كرجل بوليس، بل عليه أن يسعي إلى توسيع نطاق نفوذه مع سائر الحكام الذين يتعامل معهم. وبهذه الطريقة يستطيع المقيم أن يقوم بدور المستشار لا في الشؤون السياسية وحسب، بل وفي الشؤون الداخلية أيضاً. غير أنه لا ينبغي للمقيم في رأي فرير أن يحشر نفسه في الإدارة الداخلية، بل أن يراقب كل ما يجري حوله في البلد أو الإمارة التي يعمل فيها. كما ينبغي عليه أن يقف إلى جانب رؤساء المنطقة طالما احتفظوا بعلاقات ودية ومرضية مع البريطانيين. وأخيرا ينبغي على المقيم أن يرشد حكام المنطقة إلى أهمية أساليب الحياة الحديثة المستنيرة، وأن لا يفرضها عليهم فرضا. وعلى حين كان يري فرير بأن وضع المباديء العامة لسياسة المقيم تقع على عاتق رؤسائه، فإن تفاصيلها ينبغي أن تكون من اختصاصه.

وبالتالي كان دور المقيم البريطاني في الخليج وفق تصور فرير يرتبط بالخطط التي يضعها لتعديل السياسة البريطانية وبآرائه العامة في دور الامبراطورية البريطانية في العالم وبدلا من أن يضع بارتل أسس نظام إداري بريطاني مباشر، فقد آثر أن يدخل هذا النفوذ من النوافذ الخلفية وأن يحترم الثقافات القومية، على أن



يمارس نشاطه عن طريق الحكام المحليين، في الوقت الذي يضيف إلى الأوضاع القديمة السائدة قوة دافعة جديدة. غير أنه لا ينبغي أن يكون ثمة أي لبس فيما يتعلق بالجهة التي ينبغي أن تقبض على السلطة النهائية وعلى الحكومات المحلية أن ترضخ من حيث الأساس لمفاهيم الخطأ والصواب البريطانية. وفوق ذلك ينبغي أن يكون الاشراف البريطاني الجسر الذي تعبر عليه المبادىء الحديثة للفكر والتكنولوجيا. وقد أطلق على هذا النوع من النفوذ البريطاني (السيطرة غير المباشرة) وبعبارة أخري كان بارتل يعتقد بأن التحضير (لادخال الأساليب الحضارية) شرط أولي لغرس الأخلاقيات المسيحية في العالم، وبالتالي فإن مفهوم فرير للامبريالية، هو جزء من التقاليد اللبرالية البريطانية، وبدرجة أقل من الانجليين. أن الامبراطورية مسؤولة في عقيدة فرير، وبالتالي فهي حركة لنشر المدنية والحرية في آن واحد[1].

وكان يعتقد فرير بأن بريطانيا كانت متخلية عن مسؤولياتها في الخليج. ولم يكن راضيا عن المقيم البريطاني في أيامه الكابتن فلكس جونز، الذي كان يتولي التمثيل في أبوشهر منذ سنوات قبل تعيين السر بارتل فرير حاكما على اقليم بومبي. وكان جونز من ضباط الأسطول الهندي وكانت له خبرة طويلة بالعراق ومنطقة الخليج العربي. وقد ظل التمثيل البريطاني في عهد جونز من حيث الأساس كما كان منذ سنة ١٨٢٢م. وكانت السياسة المتبعة في أيام جونز سياسة تقوم على أساس عش ودع غيرك يعيش. وكان هذا متزوجا من سيدة أرمنية فارسية وكان قد تشرب تقاليد الحياة في الخليج. وإذا كانت هذه السياسة تعتبر سياسة مقبولة في سنة ١٨٤٠م، فقد أصبح جونز في نظر بارتل فرير نموذجا غير صالح لتمثيل أفكار البريطانيين وسلوكهم وحضارتهم في سنة ١٨٦٢م، وبالتالي بدأ فرير حملة ضد جونز في التقارير التي كان يبعث بها إلى رؤسائه يطالب بنقل جونز الذي لم يعد صالحا لتمثيل النفوذ البريطاني في المنطقة وفق رأيه. وعندما سافر جونز في الإجازة إلى انجلترا سنة ١٨٦٢م، انتهز فرير

(١) (سيرة حياة فرير)، تأليف: ماريتنو فصل ١ ص ٥٠ - ٥١ و٦٩ - ٧٠ و١٦٨ و٦٩ - ٤٩٥.



الفرصة فعين مقيما بالنيابة عن جونز، وكان هذا الأخير ضابطا متحمسا من سلاح الفرسان ويدعي ليويس بلي Lewis Pelly وكان قد لمع في المناصب التي سبق أن شغلها في الشرق الأوسط وزنجبار. واستمر فرير بعد ذلك في إرسال الخطاب تلو الخطاب إلى وزارة شؤون الهند في لندن يحثهم على إلغاء عودة جونز إلى الخليج والموافقة على تعيين بلي في محله. وكان في كل الخطابات التي يبعث بها إلى لندن يركز على أن منطقة الخليج مقبلة على مرحلة جديدة لم يعد يصلح لتمثيل بريطانيا فيها، لأنه رجل ليس في وسعه مواجهة متطلبات منطقة تستقبل مرحلة جديدة من اليقظة الحضارية الحديثة.

ولقد قاوم جونز بعنف للاحتفاظ بمنصبه في الخليج ولكنه لم يفلح، وتم تعيين بلي أخيرا كمقيم في الخليج خلفا لجونز[1]. لقد كان جونز يمثل (الطغمة القديمة) من ضباط الأسطول الهندي الذين يعتبرون الخليج منطقة نفوذهم الخاصة. وبما أن هذه الجماعة كانت تؤمن بأنها تعرف عن الخليج أكثر من غيرها، فقد كانت نظرتها ضيقة جداً، ولم تكن تنظر إلى الخليج من زاوية المصالح البريطانية في الهند وإنما من زاوية الامبريالية البريطانية. وبتسلم بلي منصبه كمقيم بريطاني في الخليج بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين بريطانيا وسكان المنطقة، وقد تمثلت في مزيد من التدخل في شؤون السياسة الداخلية لإمارات الخليج. وبذلك أخذت القرارات السياسية البريطانية تؤثر بصورة متزايدة على مجري التاريخ القومي للخليج. وهكذا ما أن حلت سنة ١٩٠٠م حتي كانت جميع إمارات الخليج قد فقدت استقلالها بحيث أصبحت من الوجهة الفعلية جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية البريطانية.

---

(١) رسائل من بارتل فرير إلى وود بتاريخ ١٢ فبراير و٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٢م و١٢ مايو سنة ١٨٦٤م انظر أيضاً (سيرة حياة فرير)، تأليف مارتينو.



ليويس بلي والتوسع البريطاني في الخليج

لقد اتسمت الفترة التي تولي فيها ليويس بلي منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج بحركة توسعية للنفوذ البريطاني في المنطقة. فقد شهدت المرحلة انشتار المؤسسات الاقتصادية، والمواصلات الحديثة، وتزايد التدخل السياسي البريطاني فيها. وعلى الرغم من أهمية هذه الأحداث في حد ذاتها، فإنها ستبدو أكثر إثارة، إذا ما تذكرنا بأن الستينات كانت مرحلة تتسم بالحذر السياسي من الجانب البريطاني وفي أغلب الأحوال مرحلة تدعيم لامبراطورية الهند البريطانية. أما من حيث أهمية الخليج كمنطقة عازلة فقد كان يحتل موقعا فريدا، وهذا يعني أن السياسة البريطانية في سنة ١٨٧٠م كانت أهم منها في سنة ١٨٦٠م ولهذا ثلاثة أسباب:

١-ازدياد حجم الالتزامات الاقتصادية البريطانية في الخليج كنتيجة لادخال خطوط الملاحة التجارية إلى المنطقة.

٢-انشاء الخطوط التلغرافية (السلكية) بين أوربا وشبه القارة الهندية عبر الخليج، وما أعقب ذلك من زيادة في سرعة المواصلات داخل المنطقة نفسها من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخري.

٣-وضع المصالح البريطانية في يد شخصيتين متحمستين ومخلصتين، هما السر بارتل فرير، حاكم إقليم بومبي، ومعاونه في الخليج المقيم البريطاني ليويس بلي.

لقد تحدثنا آنفا عن رأي فرير بالنسبة إلى الامبريالية البريطانية، والي ما كان يؤمن به هذا الرجل من آراء تتعلق بالتطور الاقتصادي في الخليج وبالدور الذي يمكن أن تضطلع به بريطانيا في ادخال الحضارة العصرية إلى المنطقة. وعلى أي حال، فالشيء المهم أن نري كيف استطاع بلي أن يحول أحلامه، إلى حقائق! ولما كان بلي يؤمن بضرورة توفير الأجواء والشروط السياسية اللازمة التي يمكن في ظلها التمهيد لنشر الحضارة الحديثة فقد ركز الجانب الأكبر من جهوده على النواحي السياسية أكثر منه على النواحي الاقتصادية. وكان من رأيه أنه ما لم تشرف



بريطانيا اشرافا فعليا، فلا يمكن تحقيق هذا الهدف. ولهذا وجه بلي كل همه إلى تدعيم النفوذ السياسي البريطاني في الخليج ولا يمكن خلق بيئة تسمح بنمو (الحضارة والتجارة) ما لم يدعمها نظام سياسي متين. وبالتالي لم يكن غريبا أن يحاول فرير التدخل في بعض تقاليد ومؤسسات الحضارة التقليدية في الخليج وكانت هذه موضع احترام السياسيين البريطانيين حتي ذلك الوقت. وأخذ بلي يعمل بلا كلل، ولكنه كان يبالغ أحيانا مبالغة كبيرة في تقدير امكانيات المنطقة الاقتصادية وكان يحث مواطنيه على استغلال نفوذهم في المنطقة لدعم المصالح التجارية، كما كان يحذرهم من أن أي تقاعس من جانبهم سوف يعرض مركز بريطانيا لتحديات خطيرة. وكان من رأيه أيضاً أنه لم يكن في الإمكان تطبيق السياسة البريطانية في الخليج بشكل فعال إذا كان ثمة من يعترض على وجوده على رأس الممثلين البريطانيين وخضوع بقية المسؤولين من مدنيين وعسكريين في المنطقة لأوامره وتعليماته. ويبدو من الصعب تحديد خط فاصل بين قيام بلي بواجباته الرسمية، وبين عملية ادخال الوسائل العصرية إلى الخليج فهو لم يكن يفصل بين الناحيتين وكان يقف في وجه كل من يحاول إثارة المتاعب في طريقه أو إحباط مشاريعه. وعلى كل فقد كان ليويس بلي في تلك المرحلة من (الاستعمار الجديد) يعبر عن رأي حكومته في الطريقة التي يمكن أن تتم بموجبها عملية ادخال الحضارة الحديثة إلى المنطقة. وهي طريقة تقوم على أساس فرض السيطرة الغربية على المنطقة إلى حد كبير. وعلى الرغم من أن طريقته لم تكن معقدة إلى درجة كبيرة، إلا أنها من الوجهة العلمية لم تكن طريقة تجديدية، أما من الناحية العملية فقد كانت تعتمد على عدد من المشروعات المحددة والمعدة سلفا لمنطقة معينة أكثر، منها على نظريات عامة للتطور.

غير أن ميزة بلي الإدارية - المستمدة من إيمانه بدور بريطانيا الحضاري في الخليج - هي أكثر الصفات التي تركت آثارها بعد وفاته. فقد كان وراء اندفاعه وصموده في وجه العواصف، شجاعة وحماسة مقرونتين بالكبرياء. كما أن أسلوب قيادته كان يكشف عن شخصيته كفارس متمرس لم يفقد حبه للمغامرة



والإقدام. لقد كان أمامه طريق محفوف بالأخطار. وفي عام ١٨٦٠م قام بلي برحلة على ظهر جواد من إيران إلى الهند عن طريق أفغانستان مرورا بمناطق تسكنها قبائل متوحشة. كما قام بعد تعيينه في سنة ١٨٦٥م برحلة شاقة أخري إلى قلب الجزيرة العربية عندما زار الرياض في محاولة لتسوية الأزمة الخطرة التي وقعت بين السعودية وبريطانيا. وكان بلي يدافع بحرارة عن مفهومه للمصالح البريطانية في الخليج في تلك الفترة التي كانت تشهد تغييرات جذرية في أسس الحياة التقليدية للمنطقة. وعند احالة بلي على المعاش سنة ١٨٧٢م نقل نشاطه إلى أفغانستان والهند حيث لعب دورا لامعا في الميادين الدبلوماسية منح عليها سنة ١٨٧٧م لقب الفارس. وهكذا أخذت تنهال عليه الألقاب والرتب حتي وفاته في سنة ١٨٩٢م، وكان يومها قد وصل إلى رتبة لفتنانت جنرال[١]، كما برز اسمه في مناقشات مجلس العموم كأحد الناطقين باسم الاستعمار.

وعلي الرغم من صفات الحماسة والشجاعة، والقدرة على الاقناع والذكاء التي كانت يتصف بها بلي، إلى جانب غروره وتعنته، فقد أسهمت كل تلك الصفات في تدعيم مركز بريطانيا في الخليج، في الوقت الذي كان من المتوقع لذلك الوجود أن ينهار، لو عهد بالمسؤولية إلى رجل آخر أقل كفاءة وثقة بنفسه من ليويس بلي. وقد يكون من حسن حظ بلي أن منصب المقيم في بعض الأحيان كان تعبيرا عن قوة شخصية صاحبه أو ضعفه أكثر منه تعبيرا عن المنصب نفسه. وعلى عكس منصب الحاكم العام، فإن فعالية أي منصب آخر لا تتحدد بمدي قوة التركيب الإداري الذي يسنده. فمنصب المقيم هو بالأحري صورة مكبرة لشخصية الرجل الذي يشغله. فالمفروض في المقيم البريطاني في الخليج أن يعمل في حدود مسؤوليته وهي الاحتفاظ بعلاقات ودية مع حكام المنطقة التي يمثل فيها. أو تقديم مشورته إليهم، لا في المسائل الخارجية وحسب، بل وفي الشؤون السياسية الداخلية أيضاً. وقد قام بلي بواجبه هذا على الوجه الأكمل. والحق أنه كان سياسيا ثوريا، وكان يسمي نفسه رائد التغيير ورسول الحضارة والعهد الجديد في الخليج. غير أن مهمة بلي في الخليج واجهت كثيرا



(١) رتبة عسكرية تعادل رتبة فريق.



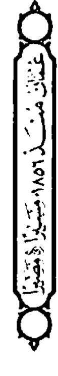
من العقبات والخيبات، ولما كان المبشر بالامبريالية الجديدة - باعتبارها فلسفة الرجل الأبيض - فقد ظل نجاحه يتصاعد وكذلك مركزه في المنطقة [1].

وكانت هناك ثلاث مشاكل رئيسية تواجه بلي: أولها الخلافات التي دبت بينه وبين رؤسائه في كلكتا حول السياسة التي ينبغي أن تتبع في الخليج وعلى الرغم من أن رئيسه المباشر بارتل فرير كان يؤيد موقفه عموما، غير أن سياسة رؤسائه المتزمتة في كلكتا كانت مصدر مضايقات كثيرة له. أما المشكلة الثانية فهي أنه كان يواجه بعض العقبات في فرض سلطته الرسمية على غيره من المسؤولين البريطانيين في الخليج. أما المشكلة الثالثة فهي عقلية الحكام الذين كان عليه أن يتعامل معهم والعبء الملقي على عاتقه فيما يتعلق بالمحافظة على النظام السياسي في الخليج في فترة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة، فضلا عن محاولاته لخلق مناخ سياسي في بلدان الخليج، يسمح بدخول وسائل المدنية الحديثة إليها.

ليويس بلي، ورؤساؤه والسياسة البريطانية في الخليج

لقد كانت متاعب بلي مع رؤسائه ثمرة صدام بين فلسفتين إمبرياليتين، فقد كان هذا من دعاة (الامبريالية الجديدة) وكان يدعو إلى قيام بريطانيا بتعميق وجودها والتزاماتها في منطقة الخليج حيث كانت توجد بالفعل مقدمات لعلاقات غير عادية بين بريطانيا ودول المنطقة. أما المسؤولون البريطانيون في الهند، وعلى رأسهم السر جون لورنس Sir John Lawrence نائب الملك من سنة ١٨٦٤م حتي سنة ١٨٦٩م، وتشارلس اتيشيون Charles Aitchison، المسؤول عن الإدارة الخارجية في الهند من ١٨٦٨م حتي ١٨٧٨م فقد كانوا

(١) للاطلاع على صورة وافية لحياة بلي انظر "معجم السير القومية" (١٨٩٥م) ص ٢٧٥ - ٧٧ وكتاب "سيرة حياة فرير"، تأليف مارتينو فصل ١ ص ٥٠ - ٥١ و٥٠٣. راجع أيضا رسالة بلي إلى اندرسون بتاريخ ١٨٦٦/٢/١٦م وPrecis in Rivalry ص٢٩ ورسالة بتاريخ ١٨٦٦/٥/١٢م من بلي إلى اندرسون و Precis Commerce ص ٣٠ ورسالة مؤرخة ١٩٠١/١٠/٢٣م من هاملتون إلى كرزن.





ينادون بسياسة ودية أوسياسة (عدم التورط) أو كما كان يحلو للورنس أن يسميها (سياسة غير نشطة) ووجهة نظر أصحاب هذه المدرسة السياسية أن امبراطورية الهند البريطانية يجب أن تحاط بحزام من الحدود الواضحة بحيث لا تتعداها. أما في المناطق التي تقع خارج حدود الهند، وتقضي الضرورة بإقامة علاقات دبلوماسية معها، أو تحمل نوع من المسؤولية ازاءها، فإن أصحاب هذه المدرسة يوافقون على الحد الأدني من التدخل في الشؤون الداخلية لتلك المناطق وتقاليدها، أو بتجنيب ذلك إذا أمكن. غير أن هذه السياسة بالنسبة إلى العلاقات الدولية والامبريالية، قد تأثرت في الستينات من القرن بحدثين خاصين، الأول هو رغبة كل من حكومتي لندن وكلكتا في الوصول إلى اتفاق مع حكومة سانت بيترسبرج حول امتداد نفوذ كل من بريطانيا وروسيا في آسيا. وكان المسؤولون في كلكتا يطالبون بأن تتوقف الدولتان عن توسيع نفوذهما عبر القارة وان تتفقا على تعيين منطقة محايدة عازلة تفصل بين مناطق نفوذ كل منهما. ولتفادي وقوع أي صدام بين روسيا وبريطانيا في آسيا كانت كلكتا تري استبعاد كل من أفغانستان وإيران من الصراع تحسبا لترشيحهما كمنطقتين عازلتين بين مناطق نفوذ كل من الدولتين. وإنه في حالة قيام دولة من الدول كفرنسا أو روسيا بتجاوز حدود المناطق العازلة فإن معالجة هذا الوضع يمكن أن تتم بالطرق الدبلوماسية من جانب حكومة لندن في عاصمة الدولة المعنية [1].

كانت سياسة تجنب المشاكل والامتناع عن المغامرات في مرحلة كانت الهند تفيق لتوها من آثار ثورتها الكبري، أحد العوامل التي أسهمت في تشكيل سياسة حكومة كلكتا في الستينات. وهي سياسة وضع أسسها اللورد كاننج، ثم جاء جون لورنس فقام بتنفيذها. ومن ناحية أخري فإن الثورة التي اجتاحت الهند وما أعقبها من أحداث قد أسهمت في استنزاف ميزانية الحكومة الهندية، وبذلك أضافت بعدا جديدا إلى الوضع. وقد بلغت ديون الحكومة في سنة ١٨٦٣م ٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ج. س. بينما بلغ العجز في الميزانية ٧,٠٠٠,٠٠٠

---

(١) (سيرة حياة فرير)، تأليف مارتينو فصل ١ ص ٤٨٢ و(السر مورتيمار ديوراند)، تأليف سايكز ص ٨٤ و(أسس السياسة الخارجية للهند)، تأليف: ب. براساد ص ٢٦ و٤١ (طبعة كلكتا ١٩٥٥م).



ج . س ومن ثم فإن سياسة الضغط على النفقات وإصلاح الجهاز المالي للدولة كانت أهم بالنسبة إلى حكومة كلكتا، مما كانت تعتبره مشروعات خارجية باهتة ومغامرات تضر أكثر مما تنفع وتؤدي إلى إضعاف الاقتصاد [1].

وبالنسبة للخليج فكانت تري حكومة كلكتا أن يستمر العمل بالسياسة القائمة، دون الدخول في ارتباطات جديدة قد تحيد بها عن الخط المقرر بشكل جذري. ومما يبعث على السخرية أن سلطات حكومة الهند المركزية كانت تؤيد مشروع مد الخط التلغرافي بين الهند وأوربا، وتمويل مشروع الخط الملاحي لبواخر شركة الهند الشرقية في الخليج باعتباره اجراءا دفاعيا عن الهند. غير أن مضاعفات وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ كانت في الوقت نفسه سببا في زيادة التورط البريطاني في الخليج، وهو ما كانت الحكومة تحاول أن تتفاداه. وعلى العموم فإن حكومة لندن كانت تؤيد سياسة حكومة كلكتا السلبية حتي السبعينات من القرن التاسع عشر عندما بدأت السياسة البريطانية دبلوماسية أكثر نشاطا.

وفي مقابل شعار (عدم التورط) ظهر خلال الستينات شعار (الامبريالية الجديدة) الذي لم يصل إلى أقصي مداه قبل الثمانينات، ومفهوم هذا الشعار ان الامبريالية مسؤولية أخلاقية وليست شرا لابد منه، ولئن كان (الامبرياليون الأوائل)، قد تراجعوا عن شعاراتهم القديمة، التي كانوا سيحرمون بها أقطارا كثيرة من نعمة المدنية الحديثة، فإن الامبرياليين الجدد يرون في تلك المؤثرات مؤثرات حضارية. لقد كان النموذج البريطاني للاستعمار الجديد في مرحلته الأولي على الأقل متأثرا بدرجة عميقة بالنزعة الإنسانية والأخلاقية. وكان ديفيد ليفنجستون David Livingstone أول من دعا إليه. وقد استطاع بكتاباته أن يقنع كثيرين من البريطانيين بأن رسالة البريطانيين المسيحية في العالم هي العمل على نشر النفوذ السياسي البريطاني في آسيا وأفريقيا، كخطوة أولي في سبيل غرس

(١) تاريخ الهند – اعداد اكسفورد الطبعة الثالثة ص ٦٧٧ و(التنمية الاقتصادية في الهند) ص ٣٧٣، تأليف اينستي وكتاب (سيرة حياة فرير) فصل ١ ص ٢٨٩ – ٩٩، تأليف: مارتينو و(معقبات الثورة) تأليف متكاف (Metcalfe).



قيم المدنية الحديثة بين ربوعهما، ولم تكن غاية الامبرياليين الأوائل هي تحقيق المجد الامبريالي أو النفوذ الدولي، بل كانوا بالأحري دعاة للإنسانية ولحياة مستنيرة للناس. غير أنه مع انتشار المفهوم الجديد للاستعمار، اتخذت الدعوة للأسف، طابعا عنصريا، بل وشيطانيا، يعكس مفاهيم دارون الاجتماعية التي شاعت في أوائل القرن التاسع عشر. ولقد كان السر بارتل فرير من أوائل الذين اعتنقوا الفلسفة الاستعمارية الجديدة. وبما أن فرير قد نجح في كسب واحد من شباب العقيدة وتعيينه في منصب المقيم البريطاني في أبوشهر، فقد كان الخليج العربي أول منطقة في أفريقيا وآسيا تحظي بنصيبها من الاستعمار الجديد، ومن مقر عمله كحاكم لاقليم بومبي كان فرير يدير المصالح البريطانية على امتداد رقعة واسعة من الساحل الغربي للمحيط الهندي. وكان على يقين من امكان نشر القيم الحضارية الحديثة والتأثير على حكام المنطقة -بما فيها الخليج العربي - إذا توفرت الظروف اللازمة لها.

وقد تولي بلي منصبه كمقيم بريطاني في الخليج في فترة تشهد صداما بين فلسفات استعمارية متعارضة. وعلى الرغم من اصطدامه بين الحين والآخر مع الساسة في كلكتا، ومع ممثلي الخارجية الهندية، فقد كان يلقي كل دعم وتأييد من جانب السر بارتل فرير، كلما اشتدت معارضة حكومة كلكتا لسياسته. وكان فرير يعتقد بأن السياسة البريطانية في الخليج كانت تقوم على أساس التدخل الحقيقي، وإن سياسة الحكومة في كلكتا لم تكن سياسية واقعية بحكم التصرفات البريطانية السابقة، والمسؤوليات التي كانت تتحملها بالنسبة للمنطقة [1] غير أن كلكتا كانت مضطرة إلى أن ترضخ لمقترحات فرير بوصفه الرجل الثاني في الهند، حتي وإن كانت تتجاهل مسؤولا صغيرا نسبيا مثل بلي. وعلى مدي الستينات كان الخلاف مستمرا. وفي الوقت الذي كان فرير وبلي يواصلان مساعيهما لتوسيع نطاق الالتزامات البريطانية في الخليج، كانت الحكومة في كلكتا تحت ضغط الأزمة المالية الحادة تعارض تلك الجهود.

---

(١) خطاب بتاريخ ٢٦/٤/١٨٦٦م من فرير إلى لورانس وقد ورد في كتاب (سيرة حياة فرير) تأليف: مارتينو فصل ١ ص ٥٠٩ - ٥١٠ وص ٤٨٣.



وكان الخلاف واضحا بصورة خاصة بين الاتجاهين، وفي التضمينات المتعلقة بالإشراف على حماية الخليج. وكان بلي يقتدي في ذلك بقائده العسكري القديم الجنرال جون جاكوب، الذي عمل بلي تحت امرته في سلاح الفرسان على حدود السند، وهي أحد أقاليم الهند. وكانت طريقة جاكوب في حماية الحدود تقوم على تسيير دوريات من الفرسان تجوب المناطق مع الاحتفاظ بالمنطقة الواقعة مباشرة كمنطقة سلام، وذلك عن طريق النفوذ الشخصي للمسؤولين البريطانيين المقيمين في مناطق الحدود [1]. وبعبارة أخري كانت منطقة الحدود وفقا لهذه الطريقة بالأحري منطقة غير محددة، يبدو فيها النفوذ البريطاني باهتا كلما توغل الإنسان عبر المنطقة. أما لورنس فقد كان ينادي بسياسة تقوم على تخطيط الحدود تخطيطا واضحا، وباستخدام القوة إذا وقع أي غزو أو اعتداء من جانب منطقة أخري. ولكنه أعلن من ناحية أخري وجوب التمسك بمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للقبائل المجاورة، أو في نزاعاتها المحلية، أيا كانت الظروف [2]. ولقد أخذ بلي على عاتقه أن يوفق بين طريقة جاكوب والأوضاع القائمة في الخليج. وقد لخص هذه السياسة، كما كان يتصورها هو، وأسبابها والمصاعب التي تقف في طريق تنفيذها على الوجه الآتي: (... إن المحافظة على السلام الملاحي على امتداد حدود الامارات الساحلية مسألة على جانب من الصعوبة. ولا يكفي مجرد الظهور المفاجيء أو الدوري لإحدي السفن الحربية في المنطقة ليستقر السلام. وإنما المطلوب نوع من التنسيق بين ممارسة يقظة وفرض ضغط على المنطقة. إن مهمة المقيم البريطاني في الخليج كحكم في المشاكل الملاحية للمنطقة أشبه بدور ضابط الحرس الذي يحمي الحدود ضد منطقة خارجة على القانون.. الأمر الذي يتطلب ضغطا مستمرا عن طريق وجود حاميات متقدمة ومستعدة في أي لحظة للرد على

---

(١) تاريخ الهند – اعداد اكسفورد – طبعة ٣ ص ٦٩٨.

(٢) خطاب رقم ١٠٤٤ من موير إلى جاون – كلكتا – سجلات حكومة الهند. عند كتابته لهذا الخطاب كان موير يشغل منصب سكرتير الشئون الخارجية لنائب الملك في كلكتا بينما كان جاون سكرتيرا الحكومة بومبي.



أي عدوان، والمحافظة على المناطق المسالمة التي لا تضمر أي نوايا شريرة... وبالتالي فإن قواربنا المسلحة هي بمثابة تلك الدوريات والنقاط الأمامية بالنسبة للساحل الغربي)[1] .

لم تكن معارضة حكومة كلكتا هي التي تقلق بال بلي في محاولاته الرامية إلى المحافظة على السلام في الخليج. وإنما هي عدم اهتمام الحكومة المذكورة في الستينات من القرن بالمناطق الواقعة وراء حدود الهند وبالتالي إهمالها للخليج العربي. وكان الأسطول هو الدعم الوحيد لبلي ولكل مقيم بريطاني في الخليج بالنسبة لمشكلة الحدود.

وحتى عام ١٨٦٣م كانت سفن الأسطول الهندي هي التي تمد الخليج بالوحدات اللازمة[2]. فيما بين سنة ١٨٢٠م وسنة ١٨٦٢م كانت وحدة من ٤ أو ٥ سفن تقوم بأعمال الدورية في مياه الخليج بانتظام. وعلى كل فقد ألغيت هذه الدوريات في شهر ابريل سنة ١٨٦٣م عندما تقرر العمل على إعادة تنظيم الأسطول الهندي في أعقاب الثورة التي اجتاحت الهند. وقد ألغيت الدورية بناء على اتفاق تعهدت الحكومة البريطانية بموجبه أن يتولى عمليات الدورية الأسطول الملكي بنفسه. غير أن الاستفادة من هذا الأسطول بشكل فعلي لم تبدأ قبل سنة ١٨٧١م. وخلال هذه الفترة اضيرت المصالح البريطانية في الخليج، كما تصدعت حالة الأمن والسلام في المنطقة[3]. ومما يثير السخرية حقا أن السر بارتل فرير كان قد تنبأ بهذه المصاعب ففي سنة ١٨٦٣م أعرب عن نقاط الضعف في الأسطول الهندي، كما نبه إلى عدم كفاءة ضباطه ورجاله. وكانت اعترافات فرير تذكر على أن الأسطول الهندي لم يعد في مقدوره الاضطلاع

---

(١) التقرير التجاري: ١٨٦٩م اعداد بلي وقد ورد في كتاب Precis Commerce ص ٣٣.

(٢) يعود تاريخ إنشاء الأسطول الهندي إلى أوائل القرن السابع عشر، وإن كان لم يعلن عن إنشائه رسميا قبل سنة ١٨٣٠م. وقد كان هذا جزءا من برنامج إعادة تنظيم الإدارة البريطانية في الهند في أعقاب ترك الهند الكبري. حين ألغي الأسطول سنة ١٨٦٣م غير أن سلاح النقل والمسح البحري التابع لحكومة بومبي تولي بعض مهام الأسطول الهندي بعد إلغائه.

(٣) Precis Naval ص ١١ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٤٧.



بمهمة حماية المصالح البريطانية على سواحل الجزيرة العربية[١].

غير أن إحلال الأسطول الملكي محل الأسطول الهندي لم يكن خطة ناجحة لأسباب عديدة، فلقد كانت قاعدة هذا الأسطول في الجزء الشرقي من الهند كبير جداً، كما كان الطقس شديد الوطأة على السفن والبحارة، وكانت العمليات كثيرة جدا تشمل كل منطقة المحيط الهندي التي كان الإشراف عليها اشرافا فعالا يكاد يكون مستحيلا. وكان عدد السفن أقل من العدد المطلوب في الستينات. ومن ناحية أخري فإن سفن الأسطول الملكي لم تكن تستطيع البقاء في مياه الخليج إلا في فصل الشتاء، وذلك بالرغم مما تتطلب أعمال الدورية من وجودها باستمرار على حد رأي وود [٢]. وفي الفترة الواقعة ما بين سنة ١٨٦٤م – ٦٥ وسنة ١٨٦٦م – ٦٧ لم تصل إلى الخليج أي سفينة من سفن الأسطول الملكي. ومن ناحية أخري لم تكن طلبات المقيم لارسال سفن تلقي استجابة من نائب الملك في الهند، أو من السر تشارلز وود وزير شؤون الهند في لندن الذي كان يتصل به بلي [٣]. كما توقف الجانب الأكبر من عمليات المسح والاسعافات الملاحية ما بين سنة ١٨٦١م وسنة ١٨٧١م بدوره[٤].

وقد ألحق هذا الإهمال أضرارا خطيرة بمركز بريطانيا في الخليج. حيث وقعت اضطرابات كثيرة في منطقة الخليج في الستينات، وانتهت سنة ١٨٦٧م – ٦٨ بتجدد القتال بين الأساطيل العربية في المنطقة القريبة من البحرين. وقد بلغ من خطورة الوضع أن بلي اضطر إلى الاستيلاء على بعض السفن التجارية العابرة وعلى المراكب الشراعية العربية، لعدم وجود خطوط ملاحية منتظمة. وكان يشكو دائما مر الشكوي من استحالة القيام بواجبه على الوجه الأكمل من

(١) خطاب مؤرخ ١٢/٤/١٨٦٢م وآخر مؤرخ ٢٦/٨/١٨٦٢م من فرير إلى وود.

(٢) Precis Naval ص ١١ ورسالة مؤرخة ٢٨/٤/١٨٦٤م من فرير إلى وود.

(٣) Precis Naval ص١١.

(٤) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٤٧.



غير وجود قوة بحرية تسنده [١]. وكان فرير يؤيد مطالب بلي تأييد قويا، ولكم حاول اقناع رؤسائه بوضع طراد تحت تصرف المقيم بصورة دائمة [٢]. وفي عام ١٨٦٥م - ٦٦ وصلت الأزمة إلى ذروتها عندما قرر لورنس وضع شؤون الخليج في عهدة قنصل عام مقره اصفهان الواقعة على السهل الداخلي من إيران، وسحب القوة البحرية من الخليج بصورة نهائية، غير أن فرير وبلي هاجما هذه الخطة. وأخيرا أبلغ لورنس فرير بأنه لا يريد أن يشغل نفسه بموضوع سياسة الخليج بعد ذلك. وأنه سيترك شؤون هذه المنطقة لحكومة لندن نفسها[٣]. ولكن الوضع تغير في سنة ١٨٦٧م عندما عين فرير عضوا في وزارة شؤون الهند بلندن. فخلال احتلاله لهذا المنصب استطاع التأثير على وزير الدولة لشؤون الهند. كما ان لورنس نفسه غادر الهند في سنة ١٨٦٩م. وبذلك أزاح داعية لسياسة (عدم التدخل) وسنحت الفرصة لوضع سياسة خارجية وامبريالية في الهند تشق طريقها إلى الوجود وفقا لشعار (الامبريالية الجديدة).

ومما يدل على تغيير الأوضاع هو الاتفاق بين حكومة الهند - الإنجليزية والأسطول الملكي المعقود سنة ١٨٦٩م والذي بدأ تطبيقه في سنة ١٨٧١م. وبموجب هذا الاتفاق تعهدت حكومة الهند بدفع مبلغ ٧٠,٠٠٠ ج . س. كنفقات سنوية للأسطول الملكي الأخير بتزويد الهند بتسع سفن حربية كل عام ترابط ثلاث منها في منطقة غير بعيدة من سواحل افريقيا الشرقية لمكافحة نشاط تجار الرقيق. بينما ترابط ثلاث أخري في مياه الخليج للقيام بدوريات منتظمة لحراسة المنطقة ومنع عمليات توريد الرقيق وبيعهم. على أن تخضع هذه السفن لسلطة المقيم البريطاني في الخليج، وغير مسموح لها القيام بعمليات هجومية إلا

(١) رسالة مؤرخة ١٨٦٦/٤/٢٣م من بلي إلى فرير وقد وردت في Precis Trucial Chiets ص ٣٣ - ٣٤ ورسالة مؤرخة ١٨٦٦/١٠/٢م من فرير إلى اللورد كرنبورن، وقد وردت في كتاب (سيرة فرير)، تأليف: مارتينو جزء ١ ص ٤٦٥.

(٢) رسالة مؤرخة ١٨٦٤/٤/٢٤م من فرير إلى وود وأخري بتاريخ ١٨٦٦/١٠/٢٨م.

(٣) Precis int،l Rivary ص ٣١ - ٣٢ ورسالة مؤرخة ١٨٦٦/٤/٢١م من لورانس إلى فرير. وقد وردت في مؤلف مارتينو، (سيرة فرير) جزء ١ ص ٥٠٩ وكذلك ص ٤٤٥/٤٦.



جـــــدول رقــم ٦

السفن الحربية البريطانية فى مياه الخليج سنة ١٨٦٣ ــ ١٨٧٢

السنة	اسم السفينة	ملاحظات
١٨٦٣ ــ ٦٤	السفينة كلايد	الغاء الأسطول الهندى
	السفينة هيوروز	
١٨٦٤ ــ ٦٥	لا توجد اى سفينة	
١٨٦٥ ــ ٦٦	السفينة هايعلاير	عمليات ضد السعودية
	السفينة بارينيس	
١٨٦٦ ــ ٦٧	لا توجد أى سفينة	
١٨٧٧ ــ ٧٨	السفينة هيوروز	
١٨٧٨ ــ ٧٩	السفينة البريطانة درياد	عمليات بالقرب من البحرين
	السفينة البريطانية فيجيلانت	دوريات ضد تجارة الرقيق
	السفينة البريطانية هيوروز	
	السفينة الهندية السند	
	السفينة الهندية كلايد	
١٩٦٩ ــ ٧٠	السفينة الهندية كلايد	عمليات فى مسقط
	'لسفينة الهندية هيوروز	
	السفينة الهندية دالهاوسى	
١٨٧٠ ــ ٧١	لا توجد أى سفينة	
١٨٧١ ــ ٧٢	السفينة الهندية بلفنش	الأسطول الهندى يقوم بدوريات
	السفينة البريطانية ماجبى	متواصلة تم الاتفاق عليها ٦٩
	السفينة فلتشر	
	السفينة لينكس	
	السفينة نمبل	



بموافقة المقيم نفسه [1]. غير أن مشكلة الأسطول هذه أنما تصور الجهد والصراع الذي تكلفته سياسة الاحتفاظ بالسيطرة البريطانية في الخليج من أجل الرقابة البحرية على المنطقة. ولقد كان إهمال حكومة لندن لموضوع القوة البحرية في الخليج أحد الأمثلة على المتاعب التي كان يواجهها بلي في تنفيذ مشروعاته هناك. وكانت سياسة عدم التدخل التي ارتبطت بها كل من حكومتي لندن وكلكتا في الستينات ستؤدي إلى انهيار النفوذ البريطاني في الخليج. كما كان هناك عدد لا يستهان به من الرسميين الانجليز يؤيدون هذا الاتجاه. غير أن فرير وبلي كانا يحذران باستمرار في تقايرهما ورسائلهما للمسؤولين من مغبة هذه السياسة التي قد تخلق أزمات خطيرة على مناطق الحدود مع الهند وبالنسبة للمواصلات الامبريالية. وكان فرير على الأخص لا يألو جهدا في التنبيه إلى ما قد ينشأ من مواقف خطيرة إذا استمرت بريطانيا في تجاهلها لتحذيرات المسؤولين في المنطقة كما كان يعمد إلى اختلاق سخط وهمي بين العمانيين والفرس والعرب، كما كان يقول، عملاء بعض الدوائر الأوربية المغرضة. وكان يتصور أن إثارة فكرة التدخل أو التسلل الأوربي للخليج سوف تدفع بحكومتي لندن وكلكتا إلى الاهتمام بالمنطقة. ورغم ذلك فقد كانت لندن وكلكتا تؤثران تجنب المواقف المكشوفة أو القيام بمغامرات باهظة ومعقدة في مناطق تقع خارج دائرة النفوذ البريطاني المباشر، وذلك طوال تولي جون لورنس لمنصب نائب الملك في الهند. الذي كان يعارض عادة، ومن حيث المبدأ، جر بريطانيا إلى تورطات جديدة. وعلى ضوء هذه الاعتبارات كان موقف لورنس وبلي على طرفي نقيض، غير أن نائب الملك لم يكن مع ذلك يرغب في الدخول في نزاع مكشوف مع فرير الذي كان يدافع عن وجهة نظر بلي فيما يتعلق بأوضاع الخليج بعد أن كان لورنس يعتبرها موضوعا تافها [2].

(١) تعليمات إلى قيادة شرقي الهند كما وردت في (مختصر تاريخ الأسطول) ص ١٧ وفي كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٣٥. راجع ايضا (صيد العبيد)، تأليف: كولومب ص ١٣٦ – ١٣٨ وذلك للاطلاع على آراء رجال الأسطول الملكي فيما يتعلق بأعمال الدوريات الحراسية في الخليج.

(٢) خطاب مؤرخ ١٨٦٣/٥/٢٢م من فرير إلى وود / مارتينو (حياة فرير) مجلد ١ ص ٥٠٧ – ١٠ مجلد ٢ ص ١٥٧ – ١٠٨.



ولعله من حسن الحظ أن بلي كان يحظي بتأييد رئيسه المباشر الذي كان من أشد المتحمسين له. ففي خطاب بعث به فرير إلى وزير الدولة لشوون الهند أعرب عن إعجابه ببلي وبحساسيته التي ورثها عن العهد الفيكتوري. وقال في خطابه (بأن فرير قد قدم لنا معلومات عن المنطقة أكثر من أي مسؤول بريطاني آخر هناك خلال العشرين سنة الماضية وفي رأيي أن آراءه سليمة بوجه عام، كما أنه مفاوض لا مثيل له وقد نجح في تكوين صلات وصداقات مع أقطار متعصبة ومتوحشة. دون أن يكون لخلقه الانجليزي أي تأثير على هذه المواقف[١].

ويعود الفضل في الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني في الخليج خلال الفترة العصيبة من الستينات إلى جهود وإخلاص بلي، كما والي مركز بارتيل فرير وموهبته. وقد أخذ بلي يدافع عن وجهة نظره بالنسبة إلى الخليج وامكانياته المحتملة في تقاريره الرسمية وفي الصحف وعن طريق الكتاب كما شن حملة من المقالات والرسائل في الصحف البريطانية والهندية - دفاعا عن آرائه. وحتي مغادرة بلي للهند في سنة ١٨٦٩م لم يكن واثقا من مصير دعوته، فلقد كانت السياسة المألوفة لكل من حكومتي لندن وكلكتا هي إهمال الخليج. بحيث لم يكن هناك وقت للتراجع عن فكرة الانسحاب من المنطقة. وبما أنه لم تكن ثمة أي أزمة خطيرة في الخليج يومئذ فقد ظلت الحكومتان متمسكتين بموقفهما. وكان مصير اقتراحات بلي كمصير الخليج نفسه هو الإهمال التام في معظم الدوائر الحاكمة. غير أن بلي برغم الامكانيات المحدودة مضي في إقامة أسس العهد الجديد في الخليج.

(١) من فرير إلى وود تاريخ ٢٢ ابريل ١٨٦٥م محفوظات الهند مجلد ١.



بلي ومرؤوسيه:

كانت المشكلة الكبري الثانية بالنسبة إلى بلي هي اخضاع كافة المسؤولين البريطانيين في الخليج لسلطته. ولم يواجه بلي صعوبات كثيرة في تحقيق هذا الهدف. كما تأكدت سلطته على رجال الأسطول العاملين في الخليج بصورة نهائية في سنة ١٨٦٩م إلا أن نقطة الخلاف الرئيسية كانت في علاقة بلي بالممثل البريطاني في مسقط. ففي عام ١٨٦١م استأنف البريطانيون علاقاتهم السياسية بمسقط على أثر تقسيم الامبراطورية العمانية إلى شطرين، شطر أفريقي وشطر آسيوي بتعيين معتمد سياسي أوربي للاشراف على علاقة بريطانيا بعمان. وكان هناك اعتماد بريطاني غير رسمي في مسقط منذ حكم الإمام أحمد (١٧٤٩م - ١٧٨٣م) وبصورة رسمية ابتداء من سنة ١٨٠٠م، وكان المسؤول عنه معتمد هندي غير مدرب، وكانت مهمته تقتصر على الشؤون التجارية والقنصلية. ولم تبذل أي محاولة لممارسة أي نفوذ سياسي في المنطقة إلا عندما تم تعيين قنصل أوربي بالوكالة، كما حدث في سنة ١٨٠٠م - ١٨٠٩م وسنة ١٨٤٠م.

ففي عام ١٨٦١م عين اللفتنانت دبليو. ام. بنجلي من ضباط الأسطول الهندي معتمدا سياسيا في مسقط غير أن صلاحيات بنجلي لم تحدد بوضوح كما لم تحدد رتبته في سلسلة القيادات البريطانية في الخليج: إذ إن هذه المسألة لم تسو قبل أن تفاجأ حكومة الهند - الإنجليزية بموقف بنجلي المتردد من الثورة التي نشبت ضد السلطان. وقد حل محل بلي ضابط آخر يدعي الماجور جرين، ولكنه نقل أيضا وتم تعيين معتمد آخر هو اللفتنانت كولونيل[1] هربرت دسبراو It. Col. Horbert Disprowe، وذلك في نفس الفترة التي تم فيها تعيين بلي مقيما بريطانيا في الخليج[2].

ومنذ البداية كان الوفاق معدوما بين بلي ودسبراو. فقد كان دسبراو يعمل مساعد لفلكس جونز سنة ١٨٥٢م وكان يمثل العقلية السلبية، كما كان يعتقد

(١) رتبة عسكرية تعادل العقيد الركن.

(٢) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٧٢ و٧٣.



أنه يعرف عن الخليج أكثر مما كان يعرف بلي. وبعبارة أخري كان دسبراو بمثابة خط الرجعة لعهد مضي وانقضي[1].

أما بلي فقد كان تصرفه تجاه دسبراو تصرفا دبلوماسيا وكان يعامل معاملة الرئيس لمرؤوسيه. وفي أحد خطاباته إلى دسبراو طلب بلي بأن يوجه دسبراو جميع رسائله عن طريق إدارة المعتمد البريطاني من أبوشهر غير أن دسبراو فسر هذا الإجراء بأنه محاولة منه لفرض التبعية عليه (وهو ما كان في الواقع) لا غير. ولقد حاول فرير وضع حد للصدام بين الرجلين. فأصدر تعليماته إلى دسبراو بارسال تقاريره عن طريق بلي، أو أي مقيم بريطاني آخر. باعتباره السلطة العليا في المنطقة. وكان بلي يؤيد فرير في هذا الرأي[2]. وعلى أي حال فقد ترك فرير لدسبراو منفذا واحدا إذ سمح له بتوجيه رسائله مباشرة إلى بومباي في الأحوال الطارئة. غير أن دسبراو ظل يوجه رسائله مباشرة خلال معظم الفترة التي تولي فيها عمله في مسقط. وكان يدافع عن تصرفه هذا بأن الظروف السائدة يومئذ لم تكن ظروفا عادية.

في سنة ١٨٦٧م غادر دسبراو مسقط لمدة سنتين، تولي خلالها شؤون الوكالة ضابط شاب يدعي الكابتن جي . اي . اتكنسون . ورغم صغر سنه فقد ظل يكافح لتحرير دار الاعتماد في مسقط من سيطرة أبوشهر عليها. ولقد ضاق بلي ذرعا بتصرفات اتكنسون الذي حذا حذو سلفه دسبراو الذي كان يري بأن المعتمد البريطاني لا يمكنه اتخاذ أي إجراء إذا اضطر إلى مراجعة أبوشهر في جميع المسائل. ولقد أظهر بلي تجاه اتكنسون نفس روح الاصرار على موقفه، كتنفيس عن مشكلته وذلك بمهاجمة كل من لا يتفقون معه في الرأي وفي سنة ١٨٦٩م عاد دسبراو إلى مقر عمله في مسقط. وحتي شهر يناير سنة ١٨٧٠م عندما أرغم على ترك منصبه. واصل دسبراو معركته ضد المقيم البريطاني. وعند عودة المعتمد إلى مسقط سويت هذه المشكلة نهائيا. ومنذ أن استأنف دسبراو

(١) للاطلاع على رأس دسبراو نفسه في كفاءته ومؤهلاته بالمقارنة إلى بلي انظر خطاب رقم ٥١٤ بتاريخ ١٨٦٩/٩/١٥م من دسبراو إلى جاون (من سجلات الحكومة الهندية).

(٢) خطاب رقم ٢٧٣٧ مؤرخه ١٨٦٥/١١/١٧م من جاون إلى دسبراو سجلات حكومة الهند.



عمله في مسقط أخذ يمطر حكومتي بومبي وكلكتا بسيل مدرار من الرسائل يهاجم فيها بلي ويصفه بالجهل (والتآمر عليه لإضعاف مركزه) وبافتقاره إلى روح المجاملة. وسواء كان على حق في حملته على بلي، أو لم يكن، فقد تبين لرؤساء دسبراو في الهند بأن عقدته ضد بلي قد بلغت في خريف ١٨٧٩م حدا لم يعد معها قادرا على القيام بمسئوليته على الوجه الأكمل في رعاية المصالح البريطانية في عمان. ولقد واجه بلي حملة دسبراو بالهدوء وترك دسبراو يحطم نفسه بنفسه في سلسلة من رسائل القذف والتشنيع. ويكشف كل هذا أن دسبراو كان خصما عنيدا، كما يكشف عن بعد نظره وأهميته كممثل لبريطانيا في الخليج[١]. وفي سنة ١٨٧٠م حل محل دسبراو الميجور[٢] أي. كوتون وي A. Cotton Woy. وعلى أي حال فقد تقرر أن يخضع الماجور وي لسلطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج. وهكذا أصبح المعتمد السياسي في مسقط خاضعا نهائيا لأبوشهر[٣]. وكنتيجة لهذا الإجراد تقرر أن يمارس المقيم سلطة كاملة على الإدارة البريطانية في الخليج، وبذلك يكون المقيم مطمئنا بأن جميع رجال الإدارة البريطانية في منطقة الخليج يتلقون أوامرهم منه ويقفون وراءه.

بلي وتطور (الحكم غير المباشر) في الخليج:

المشكلة الثالثة التي واجهها بلي هي تقوية العلاقات مع حكام الخليج وذلك لكي يعزز من قدرة المقيم البريطاني على اقرار السلام وتشجيع الجهود المبذولة لتحديث الخليج في وقت كانت حضارة الخليج القديمة تواجه تحديات خطيرة. وقد استخدم بلي طرقا متعددة لمواجهة الوضع، غير أن استراتيجيته الأساسية ظلت كما هي: فلقد استمر بلي في محاولاته لتدعيم النفوذ السياسي البريطاني بحيث يتسنى للمقيم أن يمارس أكبر قدر من هذا النفوذ في تحديد الجو السياسي

(١) خطاب رقم ٤٦٤ مؤرخ ١٨٦٩/٨/٢١م من بلي إلى دسبراو. غير أن دسبراو ظل متمسكا بموقفه واستمر في ارسال تقاريره وخطاباته إلى بومبي مباشرة وكان يهاجم فيها بلي: سجلات حكومة الهند.

(٢) رتبة عسكرية تعادل رتبة لواء

(٣) خطاب رقم ١٧ مؤرخ ١٨٧٠/١/٨م من دسبراو إلى جاون.



في إمارات الخليج والسيطرة على شؤونها الخارجية. وعلى الرغم من العراقيل التي اعترضت بلي فقد تمكن في النهاية من تحقيق نجاح كبير في هذه السياسة واستطاع بلي أثر توليه لمنصب المقيم البريطاني في الخليج عام ١٨٧٢م أن يضع النظام الذي يضمن المصالح البريطانية في المنطقة، بحيث لا يقتصر هذا الضمان على المعاهدات الخاصة التي تربط أمراء الخليج بالحكومة البريطانية، ولا على الأجهزة الإدارية. أو الأسطول وحسب، بل وعلى التعاون الفعال من جانب معظم الحكام المحليين للمنطقة. ولقد استعان بلي بطرق كثيرة لايجاد صيغة تجمع بين المصالح البريطانية في الخليج ومصالح الحكام. وهي المصالح التي ورد معظمها في المعاهدات الخاصة التي أبرمت قبل سنة ١٨٧٢م، وأن يكن بشكل مؤكد دائماً. وعن طريق البيانات الرسمية والإجراءات التي كان يتخذها المقيم البريطاني كان يعلن بها عن تصميمه على تأييد حكومته لدول الخليج على اختلافها ابتداء من عمان حتي البحرين. وفي سنة ١٨٦١م، أي قبل تعيين بلي مقيما بريطانيا في الخليج، اتخذت حكومة الهند البريطانية أول خطوة من نوعها عندما أعلنت في بيان لها عن ضمان استقلال وأمن حاكم البحرين ضد أي تدخل أو عدوان خارجي[1]. وكان الغرض من إصدار هذا البيان هو إحباط محاولة من جانب الحكومة السعودية لشن هجوم على البحرين بقصد الإخلال بميزان القوي في المنطقة وتهديد السلام. وقد قام بلي بعد تسلمه لمنصبه كمقيم بريطاني في الخليج بترجمة بيانه هذا عمليا عندما أصدر أوامره في سنة ١٨٦٥م ثم في سنة ١٨٦٦م إلى السفن الحربية البريطانية بضرب بعض المعاقل الساحلية التي كان يحتلها الوهابيون وحلفاؤهم ردا على التهديدات الوهابية للأوضاع الإقليمية القائمة. وأخيرا في سنة ١٨٦٦م حصل بلي على بيان رسمي من عبدالله الفيصل، حاكم السعودية يتعهد فيه باحترام السيادة الإقليمية لدول الخليج التي ترتبط بمعاهدات خاصة مع بريطانيا[2]. غير أن ربط الحكام العرب

(١) النص كما ورد في تقرير ايتشيسون - ١٨٩٢م مجلد ١٠ ص ١١٨ كذلك انظر (الوجود البريطاني في الخليج) تأليف، كيلي.

(٢) الدبلوماسية، هروتز مجلد ١ ص ١٧٢.

في الخليج بعجلة النفوذ البريطانية قد تجاوزت حدودها المقررة، وهي حماية هؤلاء الحكام من تدخل أو عدوان خارجي إلى تأييد هؤلاء الحكام ضد الثورات الداخلية والأعداء الداخليين. ويعتبر هذا الاتجاه خروجا على القواعد - الانجلو - هندية في الخليج تعارضه الإدارة الخارجية لحكومة الهند بشدة. غير أن بلي كان يعمل على أساس فرض الأمر الواقع على كلكتا. وكان يلجأ إلى طرق كثيرة لتحقيق هدفه كالتهديد بالقوة البحرية، وتأييد بعض الحكام ضد البعض الآخر، واستغلال المساعدات المالية. كل هذه التدابير استعان بها المقيم بلي لدعم موقف الحكام الموالين للحكومة البريطانية، أو الضغط على العناصر التي ترفض التعاون معه أو تقاوم خططه.

وبإضافة بنود جديدة إلى المعاهدة التي تحدد سياسة المنطقة، ازداد تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية لحكومات الخليج. كما عقدت اتفاقيات ثنائية، وتعهدات جماعية، كذلك أضيفت أحكام وقرارات جديدة إلى صلب نظام المعاهدات المعمول به بين الطرفين. كما أضيفت نصوص خاصة بالامتيازات الاقليمية للرعايا البريطانيين - وأغلبهم من الهنود - المقيمين في الخليج. كذلك لم يكن المقيم البريطاني قد تردد في استخدام الضغط الدبلوماسي، أو حتي القوة المسلحة أحياناً، لحماية التجار الهنود، أو الحصول على تعويضات مالية لهم إذا ما تعرضت أملاكهم لأي اعتداء.

لقد استخدمت كل الأساليب على اختلاف أشكالها لتوطيد دعائم السيطرة البريطانية في المنطقة وتعتبر علاقة عمان ببريطانيا خلال الستينات من القرن التاسع عشر مثلا للنمو السريع للنفوذ البريطاني في احدي دول المنطقة. ففي عمان، كما كان الحال في أجزاء أخري من المنطقة، تم اتخاذ عدد كبير من الترتيبات الخاصة لتعزيز التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للبلاد، كنتيجة للأوضاع الجديدة المترتبة على التغييرات السريعة التي طرأت على الأسس التقليدية للحياة في الخليج. وفي عام ١٨٦٥م أصبح في وسع البريطانيين من غير شك، التأثير في شؤون عمان الداخلية، غير أن نفوذهم لم يكن نفوذا حاسما





حتي تلك الفترة. إذ كانت العلاقة بين عمان وبريطانيا لا تزال تقوم على أساس معاهدة التحالف المعقودة في سنة ١٧٩٨م، والمعاهدة التجارية المعقودة في سنة ١٨٣٩م، إلى جانب الاتفاقيات الأخري بشأن تحريم تجارة الرقيق التي عقدت آخر اتفاقية منها في سنة ١٨٤٥م.

وفي أعقاب وفاة السيد سعيد، أخذ الوضع يتغير. فخلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨٥٦م وسنة ١٨٦١م كانت عمان تعاني من صراع مرير بين أبناء الحاكم الكثر، حيث كان كل منهم يسعي للاستئثار بالحكم. ولكي يتفادي البريطانيون اتساع نطاق هذا الصراع الذي يمكه أن ينشر الفوضي على امتداد منطقة حوض المحيط الهندي اقترحوا على المتنازعين على السلطة بإحالة الخلاف على هيئة تحكيم هندية بريطانية. وبعد إجراء تحقيقات في هذا النزاع أعلن اللورد كاننج في سنة ١٨٦١م، نائب الملك في الهند تقسيم عمان كحل للخلاف. وبمقتضي هذا الحكم انقسمت الامبراطورية العمانية الواسعة إلى دولتين: دولة افريقية غنية، ودولة آسيوية فقيرة مقرها مسقط. ومراعاة للعدالة في عملية التقسيم المذكورة تعهدت الدولة العمانية الافريقية في زنجبار بدفع تعويضات مالية منتظمة لسلطنة مسقط في حدود ٤٠,٠٠٠ ريال نمسوي كل عام، كما تقرر أيضاً بموجب هذا الحكم أن يستمر هذا الحل على تعاقب الورثة من حكام الدولتين، وأطلق لقب (سلطان) على كل حاكم منهما. كما اعتبر التعويض المالي السنوي الذي تدفعه حكومة زنجبار لسلطان مسقط ثمنا لقاء تنازل الأخير عن كل حقوقه ومطالبه في القسم الافريقي من المملكة[1]. وفي سنة ١٨٦٢م، وبدون علم بلي، أو فرير، أو حكومة كلكتا، اتفقت حكومة لندن مع الحكومة الفرنسية على إصدار بيان مشترك تعلنان فيه احترامهما لاستقلال كل من المملكتين العمانيتين الآسيوية والافريقية، مع تصديقهما للحكم الذي أصدره اللورد كاننج[2] غير أن هذا البيان البريطاني – الفرنسي المشترك قد كلف البريطانيين ثمنا باهظا فيما بعد.

(١) للاطلاع على النص راجع تقرير ايتشيسون – ١٩٢٣م – مجلدا ١ ص٣٠٢.
(٢) (الدبلوماسية)، تأليف هروتز جزء ١ ص ١٦٨ – ١٦٩.



وعلي الرغم من أن حكومة كلكتا كانت تنادي بسياسة (عدم التدخل) في شؤون عمان. إلا أن الحكومة البريطانية نفسها لم يكن في وسعها التقيد بهذا الشعار وفقا لحكم كاننج. وبالتالي فإن المناسبات الكثيرة التي تدخلت فيها بريطانيا في الشؤون الداخلية لعمان ما بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٧٢م، إنما تعكس التدخل المتزايد بين سياسة حكومة الهند البريطانية كما كان يطبقها المقيم بلي، والأحداث الداخلية في المنطقة وما بين سنة ١٨٦٤م وسنة ١٨٦٥م تدخل بلي أكثر من مرة في النزاع العماني الوهابي، انطلاقا من رغبته الشخصية في الدفاع عن بلد، كان يعتبره (مركزا متقدما للحضارة). ومن خلال هذه السياسة شارك بلي في تنظيم القوي المناوئة للسعودية في عمان، كما قذف بعض المعاقل السعودية في القطيف والدمام، ودمر بعض السفن التابعة لقبائل الجنبة الموالية للوهابيين في عمان، وفرض على أفرادها دفع غرامة قدرها ٢٧,٧٠٠ دولار نمساوي، عقابا على اعتدائهم على ممتلكات الرعايا الهنود في إقليم صور. وأخيرا استطاع بلي أن يستكتب الحاكم السعودي في سنة ١٨٦٦م تعهدا يلتزم فيه بعدم التعرض لإمارات الخليج وعمان التي تربطها بالبريطانيين معاهدات خاصة[1]. أما الشيء الآخر الذي تمخض عن حكم كاننج، فهو أن الحكومة البريطانية وجدت نفسها ملزمة بالاشراف على عملية دفع التعويض المالي السنوي الذي تعهدت حكومة زنجبار بدفعه لسلطان مسقط، أو حتي التعهد بدفعه من جانبها إذا لزم الأمر. ففي الستينات من القرن التاسع عشر كثر عدد المطالبين بالسلطة في عمان وكان من الواضح أن اعتراف بريطانيا بأي من هؤلاء كحاكم للبلاد سوف يعزز من مركزه ويخوله الحصول على التعويض السنوي من زنجبار، حتي ولو لم يكن يؤيده الشعب، ولقد ازدادت أهمية هذا

(١) للاطلاع على النزاع العماني السعودي خلال هذه الفترة، والتدخل البريطاني في المنطقة، راجع (مختصر تاريخ نجد) من ص ٧ إلى ص ٣٠ و(عمان) اعداد شركة النفط العربية الأمريكية ص ٢٠ – ٢٤ و٢٥٥ – ٢٥٧ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٧٤ – ٤٧٥ و(مختصر تاريخ حاكم ساحل الصلح) ص ١١ – ٢٥ و(الدولة السعودية)، تأليف وندر ص ٢١١ – ٢١٥ و(التحفة) للسالمي ص ٢٢٣ – ٢٢٥ و(جزيرة العرب وحدودها الشرقية، ص ٨١ – ٨٦ و(انطباعات عن العربية السعودية) جزء ١ ص ٢٢٦ – ٢٤٠.



التعويض بالنسبة لحكام عمان بعد الأزمة التي تعرضت لها الحركة التجارية في عمان في الستينات، هذه الأزمة التي سببت انخفاضا في حاصلات الجمارك، التي كانت تشكل المصدر التقليدي الرئيسي للدخل الحكومي. وتتضح أهمية اعتراف الحكومة البريطانية بحكام عمان أو عدم الاعتراف بهم مما كتبه المقيم البريطاني في الخليج ليويس بلي الذي يقول: (على الرغم من أن السكان العرب يعلمون ان اعتراف بريطانيا بالحاكم لا يعني تأييدها له، فانهم، وجميع الرعايا البريطانيين المقيمين في البلاد متأكدون، بأن مثل هذا الاعتراف ضروري لتأمين الثقة في الحركة التجارية التي يتركز معظمها في أيدي رعايانا الهنود.. إذ أن العرب يعتبرون عدم الاعتراف كدليل على رغبتنا في تغيير الحاكم، وبالتالي فإن مثل هذا الاعتقاد يثير الشكوك بالنسبة للمستقبل)[١]وبفضل التأييد البريطاني والتعويض المالي من زنجبار، استطاع سالم بن ثويني الاحتفاظ بالحكم من سنة ١٨٦٦م حتي سنة ١٨٦٨م بالرغم من عدم تأييد العمانيين له، بينما لم يستطع عزان بن قيس المؤيد من جانب الشعب أن يستمر في الحكم أكثر من ثلاث سنوات ١٨٦٨م - ١٨٧١م لعدم اعتراف البريطانيين به أو تأييدهم له. ولم يكن في وسع أي حاكم عماني أن يبقي في السلطة، إذا لم يكن البريطانيون راضين عنه. ولقد ذهب أحد الزعماء العمانيين إلى حد قبوله الحماية البريطانية، مقابل تأييد الإنجليز له. غير أنه لم يحصل على رد ملزم من جانبهم[٢]وفي سنة ١٨٧١م عندما حاول تركي بن سعيد، نجل السيد سعيد، الاستيلاء على السلطة وطرد الحاكم، أبلغ الإنجليز مقدما بتحركاته حتي يضمن تأييدهم له[٣]. وبمجرد أن استولي على الحكم طالب بريطانيا بالاعتراف به ودفع التعويض المالي لحكومته مقابل تأييده لسياستهم[٤]وبهذا أكد تركي أنه أداة طيعة في يد الإنجليز، ففي

---

(١) خطاب رقم ١٤٥ - ١٧ بتاريخ ١٨٧١/٢/١٣م من المقيم البريطاني بلي إلى دوق ارجيل.

(٢) خطاب رقم ١٥٦ - ١٩ مؤرخ ١٨٧١/٢/١٩م من بلي إلى دوق ارجيل من السجلات الرسمية لحكومة الهند ٢ م ١٧.

(٣) خطاب مؤرخ ١٨٧١/١/١م من تركي بن سعيد إلى وي.

(٤) خطاب مؤرخ ١٨٧١/٣/١٣م من تركي بن سعيد إلى بلي وقد ورد كمرفق لخطاب رقم ٣١٤ - ٣٧ بتاريخ ١٨٧١/٣/١٢م من بلي إلى دوق أرجيل. وخطاب آخر بتاريخ ١٨٧١/٢/١٢م من تركي بن سعيد إلى حكومة بومبي وقد ورد كمرفق لخطاب رقم ٣٤/١٥٤ مؤرخ ١٨٧١/٢/١٣م من بلي إلى دوق ارجيل.



عهده (١٨٧١م - ١٨٨٨م) تحولت عمان إلى بلد تابع للحكومة البريطانية كما كان عهده بداية للنفوذ البريطاني غير المباشر في عمان.

وفي الستينات أثير موضوع السيادة الإقليمية على الرعايا البريطانيين في عمان، بعد أن ساءت أحوالهم هناك وما ترتب على ذلك من أهمية توفير الحماية البريطانية لهم. فلقد كان هؤلاء الرعايا يتمتعون بامتيازات عملية أخري في ذلك الوقت كاعفائهم من قانون التفتيش أو الحجز، والتدخل المباشر من جانب السلطات المحلية في شؤونهم. كما كانوا معفيين من جميع الضرائب التي يدفعها سكان البلاد، ومن تسديد الديون التي تستحق عليهم في حالات الإفلاس، ومساعدتهم على استيفاء ديونهم إلى جانب اشتراك المعتمد السياسي في محاكمة أي فرد منهم في القضايا الجنائية.

وكان في عمان فئتان من الرعايا الهنود الذين يطالبون بالحماية البريطانية. فئة تعيش في عمان منذ أجيال عديدة، وفئة البحارة الذين من أصل عماني هاجروا إلى الهند للعمل كبحارة في السفن وسجلوا أنفسهم كرعايا هنود وحصلوا بموجب ذلك على الجنسية الهندية، ثم عادوا إلى عمان وطالبوا بالحماية البريطانية[1]. وفي سنة ١٨٧٠م طلب موظفو شركة الهند البريطانية للملاحة إعفاءهم من الضرائب بحجة إنهم تابعون للحكومة البريطانية بحكم عملهم في شركة بريطانية. وعلى الرغم من أن الشركة قد تتعرض لمشاكل كثيرة فيما لو حرمت من خدمات مثل هؤلاء الموظفين، إلا أن الحكومة البريطانية كانت توفر لهم الحماية اللازمة، بالرغم من انها كانت تشك في سلامة مثل هذا الاجراء، ومن الجائز أن لا يحدث هذا إلا إذا أحس الموظف المعني بغبن يقع عليه كنتيجة لفرض ضريبة باهظة عليه[2]. غير أن مثل هذه الإجراءات لابد وأن تثير مشاكل بين الحكومة البريطانية والسلطات المحلية في عمان. فوجود جالية هندية بريطانية كبيرة في مسقط غالباً ما كان يتخذ ذريعة للتدخل البريطاني في شوون

(١) خطاب رقم ٣٨ مؤرخ ٢٠/٧/١٨٧٠م من ولي إلى بلي.
(٢) خطاب رقم ٤٧٠ مؤرخ ٢٤/٩/١٨٧٠م من وي إلى بلي - من سجلات حكومة الهند المجلد ١٦.



عمان الداخلية. وحتي سنة ١٨٦٧م كان المعتمد السياسي والقنصل البريطاني في مسقط يمارس سلطة قانونية على الرعايا البريطانيين المقيمين، وذلك بموجب معاهدتي سنة ١٨٢٢م وسنة ١٨٣٩م، وكان العمل بهذا يتم وفقاً للقوانين البريطانية المعمول بها في الهند، ويمكن استئناف أحكام المعتمد البريطاني لدي المحكمة العليا في بومبي وفي سنة ١٨٦٧م حاول المجلس القانوني توضيح ماهية سيادة القنصل البريطاني في مسقط، غير أن هذا الموضوع ظل على غموضه ولم يكن هناك سجل دقيق للرعايا البريطانيين المقيمين في عمان، كما أن المسائل التجارية لم تكن تنظر أمام المحاكم القنصلية، لأن السلطة القانونية لهذه المحاكم سواء في مسقط أو في غيرها من أقطار الخليج كانت محدودة جداً، كما لم تكن المعاهدات تتضمن نصوصا محددة لسلطة القناصل على رعايا الولايات الهندية[1]. ولم تحل هذه المشكلة إلا بعد مغادرة بلي للخليج. ومن ناحية أخري فقد أدت محاولات بلي لتدعيم وتحديد السيادة الإقليمية البريطانية في عمان إلى المزيد من التدخل في شؤونها الداخلية. كذلك اتضح خلال الفترة المذكورة نوع العلاقة بين عمان وبريطانيا، كما كان يتصورها البريطانيون. وحتي العشرينات من القرن التاسع عشر كانت الثقافة الشرقية موضع احترام الغربيين، غير أن هذا الوضع قد تغير فيما بين سنة ١٨٢٢م وسنة ١٨٧٠م تحت تأثير فكرة التطور وجماعة الإنجليين. وعلى الرغم من أن العمانيين يعتبرون أكثر عرب الخليج تحضرا إلا أنهم في نظر هؤلاء مازالوا شعبا يحتاج إلى التثقيف والتحكم في مقداراته[2]. وبالتالي فمن الطبيعي أن يري المسؤولون البريطانيون أن تدخلهم في الخليج ومحاولاتهم لفرض الأنماط الغربية للحياة السياسية ومفاهيمها، أن هو إلا عمل سليم. ومن هذا الاعتقاد يستمد البريطانيون مفهومهم للحاكم العربي الصالح - أي الحاكم الذي يتعاون معهم وينقاد لنصائحهم وتوجيهاتهم، بينما يعتبر الحاكم الذي يرفض التعاون حاكما منحرفا وهمجيا). وفي عام ١٨٧١م أصبح البريطانيون برغبة أو غير رغبة منهم سادة الموقف في الخليج. فكانوا لا

(١) تقرير ايتشيسون - ١٩٠٩م وسنة ١٨٩٢م ١١ ص ٧٨ و(مختصر تاريخ الخليج) ص ٨٧.
(٢) كتاب لوريمر جزء ١ ص ١٣٩١.



يؤيدون أي حاكم من حكامه إلا إذا كان مستعدا للتعاون معهم والانصياع لتوجيهاتهم.

وفي الستينات من القرن التاسع عشر حدد البريطانيون موقفهم من الجناحين الأباضيين اللذين كانا يتنازعان الحكم في عمان، الجناح المعتدل، والجناح المحافظ. ولقد كان لهذا التحديد تأثيره الكبير على وضع السياسة الداخلية في البلاد في أواخر القرن التاسع عشر. وقد استمر حكم المعتدلين الذين كانوا يتعاونون مع الإنجليز ابتداء من عهد الإمام أحمد. أما قبل سنة ١٨٦٨م فقد كان الاعتقاد السائد من المحافظين إنهم جماعة ساخطة متعصبة كل هدفها هو القضاء على الأنظمة الموالية للإنجليز في عمان. ولكن عندما تولي الإمام المحافظ عزان بن قيس الحكم فيما بين سنة ١٨٦٨م وسنة ١٨٧١م فوجيء الرسميون البريطانيون باستقرار الأوضاع في البلاد وذلك على عكس ما كانوا يتوقعون. غير أن هذه المرحلة شهدت بعض الأحداث التي اصطدمت فيها االمصالح العمانية بالمصالح البريطانية، كما شهدت انكماشا ملحوظا في النشاط التجاري. وظلت الأوضاع في تأرجح طوال بقاء السلطة في يد المحافظين. وما أن تمكن الحاكم المعتدل تركي بن سعيد من انتزاع السلطة من المحافظين سن ١٨٧١م حتي وجد البريطانيين مستعدين للاعتراف به وتأييد حكمه. ومنذ ذلك التاريخ ظل البريطانيون يؤيدون باستمرار الحكم المعتدل في عمان، بل وكانوا يقاومون بالقوة المسلحة كل محاولة يقوم بها المحافظون في عمان لاسترجاع الحكم.

بعد هذا بدأ الإنجليز ينظرون إلى الدولة العمانية من وجهة النظر الأوربية العصرية للدولة أي على أساس ولاء الشعب للحاكم الشرعي في مسقط دون أن يضعوا في حسابهم تاريخ عمان الحافل بالقلاقل والاضطرابات وبالتالي أصبح كل من يعارض الحاكم في مسقط أو يثور على حكمه يعتبر في نظرهم متمردا أو إرهابيا، أو قاطع طريق، أو (قرصانا) بل (وقاتلا) أو مجرما. أما من وجهة نظر الشعب،



فقد كان كل حاكم لا يستمد حكمه من شريعة الدين، حاكما غير صالح يرفضه الشعب ويقاومه، وإن مما كان يعتبر في نظر العمانيين المحافظين جهادا في سبيل الله، كان يعتبر في نظر البريطانيين شغبا أو تمردا على النظام. ومن ثم فإن الفكرة التي كونها البريطانيون عن عمان لم تكن تتفق وحقائق الوضع. وتعتبر الفترة التي كان بلي يشغل فهيا منصب المقيم البريطاني في الخليج فترة بالغة الأهمية، فهو الذي تزعم فكرة ترسيخ النفوذ البريطاني في المنطقة، بالرغم من أن بعض الشخصيات الهامة في حكومة كلكتا كانت تعارض سياسته. كما نجح بلي أيضاً في حمل حكومة كلكتا على الموافقة على اقتراحه بوجوب خضوع جميع المسؤولين من عسكريين ومدنيين في الخليج لسلطة المقيم. غير أن بلي رغم ذلك لم يستطع أن يمنع وقوع عمليات انتهاك خطيرة للسلام في المنطقة خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٦٨م، غير أن أسباب هذا الفشل تعود إلى عدم وجود الأسطول البريطاني في مياه الخليج خلال تلك الفترة. وإلي جانب ذلك قام بلي في أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر بدور كبير في توثيق علاقة حكومته بكثيرين من أمراء الخليج العرب. كما استغل هذه في دعم النفوذ البريطاني في المنطقة، غير أنه لم يتمكن من بث الدوافع اللازمة للتطور الاقتصادي في المنطقة أو إقناع أهلها بالتخلي عن تقاليدهم وقيمهم في سبيل اعتناق الأفكار الجديدة للحياة العصرية.

لقد تدخل بلي في شؤون الخليج الداخلية بشكل لم يسبقه إليه أي مسؤول بريطاني، ويوم ترك منصبه كان قد حقق بطرقه الملتوية بعض التغييرات في طريقة العلاقات بين بريطانيا وعدد من إمارات الخليج العربي، وإن لم تكن تغييرات حاسمة. وحتي سنة ١٨٦٢م كانت الفرصة لا تزال مؤاتية لإحداث تغييرات هامة في سياسة المنطقة وفي أجهزتها الإدارية المحلية دونما حاجة إلى استخدام بريطانيا لنفوذها أو إشراكها في اتخاذ القرارات الخاصة بتلك التغييرات. كما أن إحداث مثل هذه التغييرات، أو على الأقل تحقيقها بصفة دائمة لم يعد ممكنا بعد سنة ١٨٧٢م بغير موافقة الحكومة البريطانية.



ادوار روس - وذروة الوجود البريطاني في الخليج ١٨٧٢م - ١٨٩٢م

في سنة ١٨٧٢م انتهت خدمة ليويس بلي في الخليج، وعين ادوار شارلس روس، أحد المسؤولين الذين كانوا يعملون تحت امرة بلي في جواذر ثم مسقط، خلفا له كمقيم بريطاني في الخليج. وكان ثمة بون شاسع بين شخصيتي المقيمين البريطانيين وطريقة تفكير كل منهما. وعلى حين كان روس أقل عجبا بنفسه وحبا للظهور من سلفه، فقد كان مثله في الحيوية والنشاط وأكثر لباقة في تعامله مع رؤسائه ومرؤوسيه من ناحية، وحكام الخليج من ناحية أخري. ولئن كان هدف بلي الأساسي هو توفير الشروط اللازمة لاقامة المجتمع العصري في الخليج، فان روس كان يركز اهتمامه على الشؤون الإدارية والسياسية في أضيق صورها. وإذا كان بلي يسعي إلى تحقيق عصر جديد للخليج، فإن روس كان يهتم بتدعيم الوجود البريطاني وإضفاء المزيد من الشرعية عليه. وعلى الرغم مما أظهره روس من روح العالم في دراسته لتاريخ الخليج، فإنه لم يكن يشاطر بلي حماسه الصليبي في الدعوة للقيم والتقاليد الحديثة. صحيح أن روس قد حذا حذو سلفه في دعم النفوذ البريطاني في الخليج، غير أن اهتمامه كان ينصب على تحقيق الاستقرار السياسي كشرط أساسي لدعم المصالح الامبريالية البريطانية أكثر منه لتوفير الشروط السياسية اللازمة لاقامة المجتمع المدني الحديث في المنطقة.

في سنة ١٨٧٤م استولي حزب المحافظين على مقاليد السلطة في لندن، وفي سنة ١٨٧٦م عين دزرائيلي[١] اللورد ليتون (Lytton) ذا النزعة الاستعمارية نائبا للملك في الهند. وعندئذ انتهت مرحلة سياسة (عدم التورط) و(المواقف السلبية) لتفسح الطريق لسياسة القرن التاسع عشر الامبريالية التوسعية. وبالتالي لم يواجه روس الموقف الذي كان يواجهه من إهمال حكومتي لندن وكلكتا

(١) بينجامين دزرائيلي سياسي بريطاني تولي رئاسة وزراء بريطانيا من ٢٧ فبراير إلى ديسمبر ١٨٦٨م ومن ٢٠ فبراير ١٨٧٤م - ٢١ إبريل ١٨٨٠م.



لشؤون الخليج. وعلى أي حال فخلال إقامة روس في منطقة الخليج كانت حكومة الهند البريطانية مشغولة بمشكلات الحدود مع إيران، وأفغانستان، وبورما، وتايلاند. في ذلك الوقت لم يكن قطاع الخليج العربي ضمن حدود الهند الدولية، يتعرض لتهديد أي دولة من الدول العظمي، وبالتالي كانت الفرصة مهيأة أمام روس لتوجيه اهتمامه إلى شوون الخليج كما يشاء. وفي الفترة بين ١٨٨٧م - ١٨٩٢م توج روس فترة خدمته في الخليج بعقد سلسلة من المعاهدات بين بريطانيا والإمارات العربية. وبهذه المعاهدات حدد روس طبيعة الحماية البريطانية للخليج وعززها وفقا لسياسة الأمر الواقع. وعلى الرغم من أن إمارات عربية أخري في الخليج قد انضمت إلى القائمة فيما بعد، إلا أن الأسس القانونية للوجود البريطاني في الخليج وفق التعديلات التي أدخلها روس، لم تتغير من حيث الأساس، إلا بعد أن اعترفت بريطانيا باستقلال الكويت اعترافا قاطعا في سنة ١٨٦١م[1]. ولم يحدث في تاريخ الخليج أن مارس مقيم بريطاني في الخليج ما مارسه ادوارد روس من نفوذ عليه. فكانت توصياته واقتراحاته تجاب على الفور، كما كان له نفوذ واحترام بين حكام الخليج بفضيل الهيبة التي يتمتع بها في المنطقة. كذلك فإن معرفته الموسوعية بالتراث الشعبي للخليج، وكفاءاته الإدارية، ولباقته، ودقة أحكامه كل هذه العوامل قد أسهمت في القرارات المستقلة التي كان يتخذها.

معاهدة حظر تجارة الرقيق سنة ١٨٧٣م:

المرة الوحيدة التي تم فيها اتخاذ قرار سياسي هام يمس الوضع في الخليج دون الرجوع إلى المقيم البريطاني في المنطقة هي القرار الذي اتخذ في سنة ١٨٧٣م بعد تسليم ادوارد روس لمنصبه مباشرة، وقد وقع بموجب هذا القرار كل من سلطان عُمان وسلطان زنجبار على وثيقة يتعهدان فيها بحظر عمليات تصدير

(١) ظلت جميع المعاهدات المعقودة أيام الحكم البريطاني في الهند مع إمارات الخليج سارية المفعول بعد استقلال الهند سنة ١٩٤٧م. وقد حلت وزارة الخارجية البريطانية محل حكومة الهند في الاضطلاع بمسؤولية تطبيق هذه المعاهدات.



الرقيق أو استيراده حظرا باتا. وذلك بعد أن استهدفت تجارة الرقيق لهجوم عنيف من جانب بعض الفئات الدينية في بريطانيا منذ أوائل القرن التاسع عشر. وفي سنوات ١٨٢٢م و١٨٣٩م و١٨٤٥م ارغمت الحكومة البريطانية امبراطور عمان السيد سعيد على التوقيع على معاهدات تحد من تجارة الرقيق في أراضيه[١]. وعلى أي حال فحتي سنة ١٨٧٠م كانت هذه التجارة لا تزال مزدهرة إلى حد كبير، ولم ينل إلا عدد ضئيل من العبيد حريتهم. كما أن عرب المنطقة ظلوا متمسكين بهذه العادة لأنها تجارة مربحة ومشروعة في نفس الوقت. وحتي أوائل القرن الحالي كان اقتناء العبيد من العادات المألوفة في شبه الجزيرة، كما كان أي انتقاد لهذه العادة يلقي اعتراضا واستهجانا في الأوساط الاجتماعية. في الستينات من القرن التاسع عشر تجددت الحملة لمكافحة الرقيق في منطقة المحيط الهندي. وكان يتزعم هذه الحملة الدكتور ديفيد ليفنجستون (David Livingstone) وفي سنة ١٨٧٠م تألفت لجنة للتحقيق في هذا الموضوع وتقدمت بتقريرها إلى البرلمان[٢].

وفي سنة ١٨٧٢م أوفدت الحكومة البريطانية السر بارتل فرير، أحد المناهضين للرقيق إلى كل من سلطان زنجبار وسلطان عُمان لمفاوضتهما في عقد معاهدات تحد من تدفق الرقيق إلى بلديهما. وقد نجح فرير في اقناع برغش بن سعيد، سلطان زنجبار بحظر هذه التجارة، غير أن هذا لم يحدث إلا بعد أن وجه إلى السلطان انذارا شديد اللهجة بهذا الشأن، أما تركي بن سعيد، سلطان عُمان، فقد أبدي استعداده بمحض رغبته في وقف هذه التجارة. وبهذا الصدد وقع تركي اتفاقا مع فرير تعهد فيه باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحريم استيراد الرقيق إلى بلاده وأصدر مرسوما بذلك جاء فيه: (ليكن معلوما للعموم أننا نمنع منعا باتا جميع أنواع الاتجار بالعبيد، سرا أو علنا، وكل من يخالف هذا الأمر ويتعامل في بيع وشراء العبيد في جزء من مملكتنا أو توابعها سوف يقبض عليه وتصادر أملاكه)[٣].

---

(١) تقرير ايتشيسون - ١٩٣٣م ص ٢٨٩ - ٣٠١ م٤٠.

(٢) اصطياد العبيد: (من سجلات وزارة الخارجية البريطانية. ملخص تقرير أعدته لجنة التحقيق في تجارة الرقيق في افريقيا الشرقية وقدم إلى ايرل أوف كلارندن.

(٣) نص المرسوم الذي أصدره السلطان تركي بن سعيد وقد ورد كمرفق لخطاب رقم ٥٧٢ - ٣٠ مؤرخ ٣٠ مايو ١٨٧٣م من روي إلى دوق ارجيل. راجع ايضا تقرير ايتشسون - ١٨٩٢م. وللاطلاع على نص المعاهدة يمكن الرجوع إلى كتاب (سيرة حياة فرير) ص ٦ - ٧، تأليف: مارتينو.



غير أن تركي باصداره لهذا المرسوم قد قامر بشعبيته إرضاء للبريطانيين ولكسب تأييدهم له. ولعل تركي بن سعيد اضطر إلى مجاراة البريطانيين في هذا الموضوع بسبب سوء الحالة المالية. إذ بعد توقيعه على الاتفاق المذكور تسلم تركي من فرير ٤٠,٠٠٠ دولار نمساوي كما تقرر أن يدفع إليه مبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار نمساوي أخري بعد مضي ثلاثة أشهر على توقيع الاتفاق. وقد ساعد هذا المبلغ السلطان تركي على دعم حكمه المنهار في البلاد[١].

أما النتيجة الأساسية التي تمخضت عنها معاهدة حظر تجارة الرقيق لسنة ١٨٧٣م فهي اعتماد عمان أكثر على التأييد البريطاني. كما ضاعفت من اعتماد السلطان على الإنجليز في النواحي المالية. ومن المؤكد أن مسألة التعويض الذي تعهدت حكومة زنجبار بدفعه لسلطان مسقط، كانت ترتبط برمتها ارتباطا وثيقا بالمفاوضات التي سبقت توقيع معاهدات حظر تجارة الرقيق المعقودة سنة ١٨٧٣م على اختلافها. فخلال المحادثات التمهيدية للاتفاق على هذا التعويض أكد سلطان زنجبار إنه لا يستطيع دفع التعويض المقترح، والتنازل في الوقت نفسه عن الرسوم التي تدخل خزينته من تجارة الرقيق، كما كان ينص على ذلك حكم كاننج الصادر سنة ١٨٦١م. وقد أخذت حكومة لندن وجهة نظر السلطان هذه بعين الاعتبار. ومن ناحية أخري أشارت حكومة الهند البريطانية إلى أن عمان قد تفقد ثقتها في الحكومة البريطانية إذا لم تحصل على التعويض، مما سيؤدي إلى فشل نظام المعاهدات الخاصة الذي رسمته بريطانيا لربط إمارات الخليج بعجلة نفوذها. ولما كانت حكومة الهند في ذلك الوقت تمر بأزمة مالية فقد طلبت إلى حكومة لندن أو تتكفل بدفع التعويض السنوي إلى سلطان عُمان، إذا تقرر إعفاء سلطان زنجبار من هذه المسؤولية. وكانت هذه المشكلة لا تزال قائمة عندما طالب بارتل فرير حكومة الهند في سنة ١٨٧٣م بأن تتحمل دفع التعويض لحاكم مسقط مكافأة له على توقيع الاتفاق الخاص بتحريم تجارة الرقيق. وبمضي الوقت أصبح دفع هذا التعويض يشكل عبئا على

(١) خطاب رقم ٥٧١ – ٤٩ بتاريخ ٣ مايو سنة ١٨٧٣م من روس إلى دوق ارجيل.



حكومة الهند. وبالتالي على الرغم من احتفاظ المعونة السنوية التي تدفع عن زنجبار بطابعها حتي سنة ١٨٧٣م، فقد تحولت إلى مكافأة تدفعها السلطات البريطانية إلى حاكم عمان. ولما كان هذا المبلغ يشكل جزءا هاما من دخل السلطان، فقد كان البريطانيون يستغلونه كأداة للضغط على السلطان للسير في ركابهم[1].

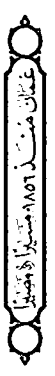
وقد تأزم موقف السلطان من جراء اتفاقيته مع الإنجليز الذي لم يؤيده الشعب فيها، ومن ثم أصبح التأييد السياسي والعسكري البريطاني للسلطان مسألة حياة أو موت لبقائه في الحكم. وفي سنة ١٨٧٣م وقع السلطان على معاهدة أخري تجيز للبريطانيين اتخاذ كافة التدابير اللازمة لقمع تجارة الرقيق وتصنيفها، كما تطلق أيديهم في التصرف بتجار العبيد وفي العبيد أنفسهم، كما والتصرف في السفن التي تستخدم في هذه الأغراض، وتسيير دوريات بحرية في المياه العمانية لمطاردة تجار العبيد وسفنهم.

وعلي الرغم من المعاهدات التي وقعت في سنة ١٨٧٣م، إلا أن القضاء على تجارة الرقيق لم يتم بشكل فعال قبل سنة ١٩٠٢م. وحتي بعد هذه الفترة استمرت بعض مجموعات من العبيد تصل خلسة إلى البلاد. غير أن محاربة البريطانيين لتجارة الرقيق وتجارها قد جلبت سخط أهل عمان[2] كما أن مرابطة الطراد البريطاني (لندن) بالقرب من سواحل زنجبار بين سنة ١٨٧٤م وسنة ١٨٨٣م كاد أن يقضي قضاء تاما على تجارة الرقيق، غير أن هذه التجارة عادت فانتعشت بعد سنة ١٨٨٣م عندما انسحب الطراد من مياه زنجبار. وفي التسعينات نشطت هذه التجارة على يد ملاحي صور تحت حماية العلم الفرنسي مما حال بين

---

(١) دوق ارجيل الثامن - السر جورج دوغلاس - ذكرياته وسيرة حياته، تأليف دوقة ارجيل (طبعة لندن ١٩٠٦م) ص ٢٧٧ ج ٢. وخطاب رقم ٩٢ - ١٢ مؤرخ ١٨٧٣/١/٢٥م وخطاب رقم ٥٧٢ - ٥٠ بتاريخ ١٨٧٣/٦/٣م من روس إلى دوق ارجيل و(محاضر) وزارة شؤون الهند ١٨٧٥/٤/١٩م و(سيرة حياة فرير)، تأليف مارتينو جزء ٢ ص ٦٦ - ٧٠ وكتاب (اصطياد العبيد) ص ٣٨٦، اعداد كولومب وجاء فيه (ان السلطان كان يحصل على ١٠,٥٠٠ ج. س من تجارة الرقيق وهو مبلغ يعادل ٥٢,٥٠٠ ريال نمسوي. وهذا قبل أن توضع اتفاقيات ١٨٧٣م موضع التنفيذ.

(٢) كتاب لوريمر مجلد ٢ ص ٢٥٠٠ - ٢٥١٤.





تفتيش السفن المثبتة فيها من جانب الأسطول البريطاني، وأساء إلى العلاقات الانجلو - فرنسية قبل أن تتم تسوية هذا الخلاف[1].

الإدارة البريطانية في الخليج في عهد روس

وصل نشاط إدارة المقيم البريطاني في الخليج إلى ذروته في عهد روس. كما أن النظام في هذه الإدارة لم يكن معقدا جدا في أواخر القرن التاسع عشر. وفي سنة ١٨٧٣م أنهي ارتباط المقيم بحكومة بومبي، وأصبح تحت امرة الإدارة الخارجية لحكومة كلكتا مباشرة. غير أن هذا لم يؤد إلى تغييرات كبيرة في الإدارة الفعلية للمقيم البريطاني فيما عدا أن القرارات والتوصيات التي يتخذها المقيم لم تعد تقوم عن طريق حكومة بومبي، وإنما توجه إلى حكومة كلكتا مباشرة).
وقد بلغ عدد الضباط والمسؤولين والعسكريين الذين يعملون تحت سلطة المقيم بضع مئات، وفي أواخر التسعينات من القرن التاسع عشر بلغ ما أنفقته حكومة الهند على أعمال المقيم في الخليج نحو ٨٠٠٠ جنيه استرليني، كما اسهمت بمبلغ ١٢٠٠ ج. س. كنفقات لبعض القوات الهندية المرابطة في منطقة الخليج، بينما كانت تتفق أكثر من ٣٠,٠٠٠، على وحدات الأسطول البريطاني العاملة في المنطقة[2].
ويعتبر المعتمد السياسي والقنصل البريطاني في مسقط الشخصية الهامة الثانية في الخليج. وعلى الرغم من أن عدد من الأشخاص قد تناوبوا على شغل هذا المنصب، إلا أن اللفتانت كولونيل سمويل مايلز (Lt. Col. Sunnel B-Miles) الذي يشاطر روس اهتمامه بتاريخ الخليج قد أمضي أطول فترة في هذا المنصب. بدأ مايلز حياته العملية في المنطقة العربية أولا في عدن سنة ١٨٦٧م، ثم عين معتمدا سياسيا في مسقط سنة ١٨٧٢م، حيث استمر في هذا المنصب حتي عام ١٨٨٧م، (وكمعتمد سياسي) كان مايلز يعتبر مسؤولا تابعا لحكومة

(١) التقرير الإداري - ١٨٨٥م - ٨٦ ص ٨ - ٩ وPrecis Slave ص٤٩ - ٥٥.
(٢) انظر الدبلوماسية لهورتز ج ١ ص ٢٢٧.



الهند البريطانية، بينما مسؤوليته كقنصل تعود إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن.

وعلي الرغم من أن بلي قد كسب الجولة الرئيسية فيما يتعلق بوضع القوة البحرية في الخليج بالنسبة للنظام البريطاني المطبق في المنطقة، فإن روس قد خاض معركتين في سبيل هذه الفكرة. وابتداء من سنة ١٨٧١م حتي سنة ١٨٧٦م كانت ترابط باستمرار السفينة الحربية هيو روز (Hugh Rose) من البحرية الهندية التابعة لإقليم بومباي تحت تصرف المقيم. وعندما سحبت هذه السفينة عام ١٨٧٦م لم تحل محلها سفينة حربية أخري ولقد طالب روس بايفاد سفينة حربية أخري بدلا من السفينة المحسوبة، وقال بأن وجود سفينة كهذه ضروري بالنسبة للمقيم البريطاني حتي يتمكن من القيام بمهامه على الوجه الأكمل، وحتي لا يضطر إلى استدعاء السفن المسلحة التابعة للأسطول الملكي في أعمال عادية.

وقد ظل النقاش محتدما حول هذه المسألة حتي سنة ١٨٨٤م عندما وصل إلى مياه الخليج القارب المسلح سفنكس الذي بني خصيصا لهذه الأغراض. غير أن هذا القارب لم يكن من النوع السريع الذي يطالب به المقيم روس. عندئذ تقدم روس باقتراح جديد أسفر عن بناء سفينة حربية خاصة تسمي لورنس. ولقد برهنت هذه السفينة عن فائدتها في مساعدة المقيم على أداء مهمته في الخليج. وبهذه السفينة كان في استطاعة روس أن يقطع المسافة بين أبوشهر ومسقط في ظرف أربعين ساعة بدلا من ثمانين ساعة كانت تستغرقها القوارب القديمة.

ولقد تجددت مشكلة وجود قوة بحرية بريطانية في الخليج بين سنة ١٨٨٤م وسنة ١٨٨٨م. عندما أثير موضوع تخفيض وحدات الأسطول البحري الملكي من جديد، أما روس فقد تمسك بموقفه بوجوب احتفاظ القوة البحرية بمستوي ما قبل سنة ١٨٧١م، غير أن ضباط البحرية كان من رأيهم أن القاربين سفنكس ولورنس كافيان للقايم بأعمال الدورية التي يتطلبها الوضع في الخليج. وأخيرا تقرر الاحتفاظ بقارب واحد في الخليج وآخر في مياه عمان، مع وجود قاربين آخرين كاحتياطي في الهند. وعلى الرغم من هذا الاتفاق، فقد ظل

رجال الأسطول يشكون باستمرار من عملهم في الخليج. وقد جاء من تقارير رجال الأسطول أن الخدمة المنتظمة في مياه الخليج قاسية جدا على الملاحين البريطانيين. كما احتج هؤلاء على السلطات التي يمارسها المقيم البريطاني في الخليج عليهم. وعلى أي حال فقد استطاع روس بحنكته أن يحتفظ بجميع التدابير البحرية التي كانت قائمة على عهد بلي. وقد كانت هذه التدابير عاملا أساسيا في احتفاظ بريطانيا بمركزها في الخليج وبالسلام البحري في المنطقة(١).

دفاع روس عن النفوذ البريطاني في الخليج:

لقد نجح بلي بلباقته ومرونته في تعزيز النفوذ البريطاني في الخليج، متجنبا في الوقت نفسه الاصطدام مع حكامه. ومن العوامل التي ساعدت على إنجاح ذلك هو الاعتقاد الذي كان يسود أوساط حكام الخليج من أن بريطانيا متكفلة بحمايتهم من أي تهديد داخليا كان أو خارجياً. أما من وجهة نظر الحكومة البريطانية فقد كانت تعتبر أن السعودية هي الدولة الوحيدة التي تشكل تهديداً للأوضاع في إمارات الخليج في عهد بلي. غير أن الخطر السعودي على المنطقة قد انحسر خلال الستينات بعد أن اجتاحت الاضطرابات الداخلية والصراع على السلطة الدولية الوهابية. ومع ذلك فقد أصبح التهديد الوهابي للسلام الإقليمي والاستقرار السياسي في المنطقة، أقل خطرا من تحدين جديدين أخذت تتعرض لهما المنطقة خلال السبعينات ونعني بهما بعث المصالح العثمانية وبعث المصالح الإيرانية في سواحل الخليج.
وعلي الرغم من أن الضعف قد دب بالفعل في أوصال هاتين الدولتين في أواخر القرن التاسع عشر. غير أنه كان ضعفاً نسبياً، وليس شاملا. أما إذا قورنت هاتان الدولتان بالدول الأوربية، فإنهما تعتبران دولتين متدهورتين. وعلى كل فان جهود دولة القاجار في إيران، وانصراف دولة العثمانيين لتطوير جيوشها ونظام

(١) (Precis Naval) ص ٢٥ - ٣٤.



مواصلاتها وإداراتها، رغم أنها جهود لم تصل إلى مستوي التطور الحديث في الدول الأوربية، قد نجحت في تعزيز قوة الدولتين في السيطرة على شعوبهما وشعوب مناطق الحدود الضعيفة الخاضعة لسلطانهما. كما استطاعت الدولتان الحد من تدهورهما إلى حد ما بالمقارنة مع الدول الغربية، عن طريق السيطرة على المقاطعات الداخلية في أراضيهما وهي المقاطعات التي ظلت تتمتع بالاستقلال الذاتي التام لفترة طويلة من الزمن، وعلى مناطق الحدود التي تعهد كل من حكومتي طهران والقسطنطينية باحترام استقلالها. ولما كان الخليج يندرج ضمن (مناطق الحدود الضعيفة) من وجهة نظر الدولتين، فقد أصبح محور نشاط الدولتين السياسي في نهاية القرن التاسع عشر.

أما بالنسبة للعثمانيين الذين وجدوا أنفسهم يسيطرون على امبراطورية مترامية الأطراف فقد كانت نتيجة تلك الأوضاع تبينهم لفكرة الوحدة الإسلامية التي بعثها من مرقدها المفكر الإسلامي جمال الدين الأفغاني ثم تبناها السلطان العثماني عبدالحميد الثاني الذي دعا المسلمين إلى الالتفاف حول راية خلافة إسلامية واحدة تقف في وجه الإمبريالية الغربية. وبطبيعة الحال نصب عبدالحميد من نفسه رائدا لتلك الحركة. وقد استعان السلطان عبدالحميد في دعوته إلى توحيد المسلمين في نطاق دولة إسلامية واحدة بزعامته، بالنظريات الفلسفية لتبرير فرض سلطانه على المناطق التي سبق أن خضعت لغيره من السلاطين العثمانيين. وعلى الرغم من استحالة تطبيق هذه النظرية على كل بلد سبق أن خضع لحكم القسطنطينية، فقد كان شبه الجزيرة العربية يبدو مجالا ممكنا لمحاولة استرداد بعض ما فقدته الدولة العثمانية من مناطق النفوذ.

في شبه الجزيرة العربية كان العثمانيون يسيطرون على الأماكن المقدسة في الحجاز لعدة قرون. وفي عام ١٨٧١م قبل خمسة أعوام من استيلاء السلطان عبدالحميد الثاني على مقاليد السلطة، وقبل أن يبدأ بالدعوة إلى الوحدة الإسلامية بسنوات كثيرة، كان العثمانيون قد بدأوا فعلا بتوسيع مناطق نفوذهم عبر شبه الجزيرة العربية. فلقد كانوا بدأوا حركة اختراق واسعة النطاق عبر شواطيء



البحر الأحمر والخليج العربي ورافقت هذه المحاولة حملة عثمانية، اتسمت بالمبالغة تطالب بشبه الجزيرة العربية، بما في ذلك عُمان والساحل الجنوبي من شبه الجزيرة باعتبارها جزءا من الإمبراطورية العثماينة على الأساس التاريخي والقانوني(١).

وفي سنة ١٨٧٣م بلغ الضغط العثماني على جنوب غربي الجزيرة العربية أشده بحيث اضطرت حكومة الهند إلى إصدار بيان تعتبر فيه المطالب العثمانية خطرا على خطوط المواصلات الامبريالية وحذرت الحكومة العثمانية من أنها عازمة على وضع حد نهائي لتلك المطالب(٢). وهكذا أخذ ممثلو بريطانيا في عدن وفي غيرها من إمارات الجنوب العربي يستعدون لمواجهة المطالب العثمانية. وقد عقدت الحكومة البريطانية سلسلة من المعاهدات مع حكام إمارات الجنوب العربي المهددة من قبل العثمانيين. وبمقتضي المعاهدات المذكورة أصبحت حكومة الهند مسؤولة عن حماية هذه الإمارات والاشراف على شؤونها الخارجية. وما أن حلت سنة ١٨٧٨م حتي كانت تسع من الإمارات الجنوبية الغربية المجاورة لعدن، قد ربطت بمعاهدات الحماية البريطانية، كما ضمت إلى الحماية البريطانية أيضاً في سنة ١٨٨٢م جميع مناطق الجنوب العربي حتي حدود مقاطعة ظفار التابعة لسلطان مسقط وعُمان. وقد جددت هذه المعاهدات ما بين سنة ١٨٨٧م وسنة ١٨٩٢م بحيث أصبحت بفضل التعديلات التي أدخلت عليها مؤخرا تمثل الأسس القانونية لما يعرف (بمحميات عدن) أو (محميات الجنوب العربي) واتحاد الجنوب العربي(٣).

وكما حدث بالنسبة للجنوب العربي، وجد البريطانيون أنفسهم مضطرين إلى دعم وتثبيت الأسس القانونية لنفوذهم في الخليج، ردا على أطماع العثمانيين في المنطقة. وخلال هذه الفترة ظهر مدحت باشا الوالي العثماني في العراق، ومن دعاة حركة الدستور العثمانية ورئيس وزراء الامبراطورية، ليتزعم التوسع

---

(١) (Precis Turkish Expansion) جزء ١ ص ١١ – ١٢.

(٢) (سياسة الهند الخارجية) براساد ص ٢٤٩ – ٢٥٠.

(٣) تقرير ايتشيسون – ١٩٣٣م مجلد ١٠.



العثماني في الخليج. وفي سنة ١٨٧١م اغتنم مدحت باشا انفجار الصراعات الداخلية في السعودية فوجه حملة بحرية على ساحل الحسا استخدم فيها بعض السفن التي أسهم بها حاكم الكويت، الذي كان يعتبر نفسه في ذلك الوقت من أتباع سلطان الأتراك. وبنهاية العام كان العلم العثماني يرفرف فوق سواري المدن الكبري على الشاطيء الشرقي للجزيرة، بما فيها الحسا وامتداد من الكويت حتي الدوحة كبري مدن قطر. وفوق ذلك كانت الأطماع تراود العثمانيين في مد نفوذهم إلى البحرين وساحل الصلح بل وإلي عُمان أيضاً. أما بريطانيا فقد قررت عدم التدخل ضد العثمانيين بشأن الحسا ولم تتخذ هذا القرار إلا بعد أن أبلغت الباب العالي بأنها لن تعترف بسلطة العثمانيين على أي منطقة أخري على ساحل الخليج. وعلى ضوء هذا الحادث بني ليويس بلي رأيه في موقف الضعف الذي وقفته بريطانيا في الخليج[1].

وحتي التسعينات من القرن كان البريطانيون يخشون أن يؤدي التوسع العثماني في الخليج إلى انفجار الاضطرابات الملاحية من جديد أكثر مما كانوا يخشون من ذلك التوسع على وجودهم. وما أن احتل العثمانيون الحسا، حتي أبلغ البريطانيون شيوخ البحرين وساحل الصلح، بأن لا يورطوا أنفسهم مع العثمانيين، بعد أن أكدت لهم تأييدها الكامل لإمارتهم. وبما أن العثمانيين لم تكن لديهم قوة بحرية تعمل في مياه الخليج فقد أتاح هذا لبريطانيا أن تستمر في أعمال الدوريات البحرية عبر السواحل الشرقية للجزيرة ومواجهة أي اعتداء قد يقع على المنطقة، وذلك استمرارا لما كانت تقوم به هناك منذ سنة ١٨٢٠م وقد تهاوت قبضة العثمانيين عن الحسا بعد سنة ١٨٧٤م، غير أن المنطقة العليا من الخليج أخذت تستهدف لهجمات من القراصنة الذين كانوا يستغلون سفنهم من موانيء تعتبر تابعة من الناحية الأسمية للعثمانيين. ولقد زادت عمليات الاحتكاك الناتجة عن المشاغبات الملاحية وعن مطالب العثمانيين مما اضطر بريطانيا في سنة ١٨٨٠م إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لصون السلام في مياه المنطقة، دون أن تقيم

(١) خطاب رقم ٣٨٨ – ٤٥ مؤرخ ١٨٧١/٤/٨م من بلي إلى دوق أرجيل و(حول التوسع التركي) ص ١٥ – ١٦.



وزنا للمطالب العثمانية[1])... وكنتيجة لذلك أرسلت بعض وحدات من الجيش الهندي إلى البحرين التي كان حاكمها أول حاكم يوقع على معاهدة غير مشروطة مع البريطانيين. (كما وافق على وضع شؤون إمارته الخارجية تحت اشراف البريطانيين، والتعهد بعدم منح أي امتيازات في أراضيه لدولة غير الدولة البريطانية). ولا تختلف هذه المعاهدة في معناها عن المعاهدات الأخري التي عقدت في نفس الفترة مع حكام إمارات الجنوب العربي، والتي اتخذت كنموذج لسلسلة المعاهدات التي توالي ابرامها بين الحكومة البريطانية وحلفائها من حكام الخليج في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٧٨م وسنة ١٨٩٢م. ويعتبر الإجراء الذي اتخذ سنة ١٨٨٠م بشأن البحرين بداية لسياسة بريطانية جديدة ترمي إلى تقليص النفوذ العثماني كما كانت أول خطوة لإضفاء الصفة الشرعية (لنظام) الحماية البريطانية في شكله النهائي[2]. وعلى الرغم من تصلب البريطانيين خلال وجود روس في الخليج، فإن مطالب العثمانيين ومحاولاتهم لتوسيع مناطق نفوذهم في ساحل الصلح، وفي عُمان أيضا لم تتوقف. وقد قام البريطانيين بمحاولتين مع سلطان مسقط لجره إلى صفهم. وكان من المألوف للسفن التركية عند زيارتها ميناء مسقط أن تتجاهل تأدية التحية الرسمية للعلم العُماني[3]. كما كان العثمانيون يوزعون بعض المنشورات الدعائية عن طريق الصحف المصرية التي تصل موانيء الخليج بما فيها ميناء مسقط. بالإضافة إلى بعض المطبوعات الاباضية التي تصدر في مصر وتويد فكرة الوحدة الإسلامية. وعلى أي حال فقد كانت كل هذه الدعايات تلقي الإهمال من جانب سكان المنطقة، وكانت تدفع بحكامها أكثر وأكثر إلى أحضان الغول البريطاني. ومن ناحية أخري فإن البريطانيين لم يكتفوا بمجرد الاستنكار لمطالب العثمانيين، وإنما وجهت السلطات البريطانية ما بين سنة ١٨٧١م وسنة ١٨٩٣م احتجاجات

(١) (حول التوسع التركي) ص ١٥ – ١٦.

(٢) (الدبلوماسية)، تأليف هروتز جزء ١ ص ١٩٤.

(٣) خطاب رقم ٤٤ – ١٠ بتاريخ ٢٥/١/١٨٧٦م من مايلز إلى روس وآخر رقم ٢٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٨٨٠م من روس إلى اللورد هارتنجتون.



وتحذيرات كثيرة فيما يتعلق بالإجراءات والمطالب العثمانية في المنطقة[1].

إن المطالب العثمانية في الخليج كانت في حقيقتها أكاذيب أكثر منها حقائق، وإذا استثنينا دور مدحت باشا في بداية عهد العثمانيين في مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، فإن الحكومة العثمانية قد برهنت على تفككها وانهيارها في المنطقة العليا من الخليج. غير أن بعث سلطان السعوديين بقيادة عبدالعزيز آل سعود، مؤسس الدولة السعودية الحديثة قد اكتسح النفوذ العثماني من الحسا سنة ١٩١٣م. ثم بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ تلاشت السلطنة العثمانية نفسها من الوجود.

أما في إيران فقد قام القاجار بمحاولة كتب لها النجاح في النهاية، وذلك بتأكيدهم لسيادة الامبراطورية الإيرانية على الموانيء الإيرانية في الخليج. أما خلال الفترة الواقعة بين سقوط دولة زند في أواخر القرن الثامن عشر. وبعث المصالح الإيرانية في منتصف القرن التاسع عشر، فلم تظهر أي حكومة من الحكومات الإيرانية اهتماما كبيرا بمقاطعات الساحل الإيراني على الخليج، هذا رغم أن ولاة مقاطعة فارس الإيرانيين كانوا يبدون اهتماما متقطعا بشؤون الخليج[2]. ولما كان ملوك القاجار وقتها مشغولين بالتوسع الروسي في مقاطعاتهم على بحر قزوين، وبالتالي كان نشاطهم مقتصرا في أغلبه على السهل الإيراني، فقد أهملوا ممتلكاتهم في الخليج والجزء الجنوبي من إيران ومنذ سنة ١٨٥٠م بدت القبائل التي تقيم على الجانب الإيراني من الخليج تكاد أن تكون مستقلة، وأغلبها قبائل عربية، من سلالات وفدت إلى المنطقة من شبه الجزيرة العربية. أما إلى الجنوب والشرق من بندر عباس، فقد كانت أغلبية السكان فيهما من القبائل البلوشية وقبل الخمسينات من القرن كانت قبائل الساحل تدفع إتاوة صغيرة بين الوقت والآخر للسلطات الإيرانية في الداخل، أما فيما عدا هذا فقد كانت هذه القبائل

(١) (Precis Turkish Expansion) ص ١٣٨ – ٤٢ وقد وجهت بريطانيا ١٠ انذارات لتركيا بشأن الخليج بين سنة ١٨٧١م وسنة ١٨٩٣م.

(٢) (جزر البحرين) فص ٢ – ٣ اعظميت.



مستقلة في شؤونها[١]. غير أن الإنجليز لم يقيموا علاقات أو يعقدوا معاهدات اطلاقا مع قبائل الساحل الإيراني، كما فعلوا مع القبائل العربية. وباستثناء بعض التدابير المشتركة المؤقتة مع بعض هذه القبائل، فإن العلاقات الإيرانية الإنجليزية كانت تخضع للطرق الدبلوماسية العادية.

وحتي سنة ١٨٥٩م كانت الحكومة البريطانية مترددة فيما إذا كانت المصالح الدبلوماسية بينها وبين إيران تخضع لحكومة لندن مباشرة أو لحكومتة كلكتا. وفي سنة ١٧٥٩م كنتيجة للتنظيمات الإدارية التي أدخلت إلى الهند في أعقاب الثورة، وضعت البعثة البريطانية في طهران تحت عهدة وزارة الخارجية البريطانية بصورة نهائية، وخولت الصلاحيات اللازمة للاشراف على العلاقات الإنجليزية الإيرانية. وعلى أي حال فقد ظلت حكومة الهند البريطانية تهتم بالعلاقات الإنجليزية - الإيرانية، وفي سنة ١٨٩٩م أسهمت حكومة كلكتا في نفقات البعثة البريطانية في إيران. كما أن عددا من الرسميين البريطانيين العاملين في إيران، كالمقيم البريطاني في أبوشهر، كان يتم تعيينهم من جانب حكومة الهند، هذا بالإضافة إلى أعمالهم القنصلية التي يتبعون بمقتضاها وزارة الخارجية البريطانية في لندن[٢].

منذ عام ١٨٥٣م بدأت الحكومة الإيرانية محاولاتها لبعث مصالحها في الخليج. وفي هذه الفترة طرد الفرس الحاكم العثماني من بندر عباس التي كانت تخضع لمسقط منذ أن احتلها السيد سلطان بن أحمد سنة ١٧٩٨م وذلك بالإضافة إلى رقعة من الأرض طولها ١٥٠ كيلومترا، وميناءي شهبار وجواذر. ومن الواضح أن السيد سلطان كان قد وافق على دفع ايجار شهري للسلطات الإيرانية مقابل هذه المراكز مقداره ٦٠٠٠ تومان ايراني أي ١٥,٠٠٠ دولار نمساوي، غير أن الإيجار المذكور ربما لم يدفع لعدة سنوات.

لم يتمكن السيد سعيد من استرداد نفوذه على بندر عباس قبل سنة ١٨٥٦م، وحتي هذا الاسترداد لم يتم إلا بعد اعتراف السلطان ببندر عباس كأرض فارسية

(١) سجلات حكومة بومبي - ١٨٥٦م ص ٢٨٦ - ٢٨٧.
(٢) (الدبلوماسية)، تأليف هروتز فصل ١ ص ٢٤٠ - ٤١.



وتعهده بدفع ١٤,٠٠٠ تومان أي ما يعادل (٣٥,٠٠٠ دولار نمساوي) إيجارا سنويا عن استخدام الميناء المذكور[1]. وقد جرت المفاوضات لتأجير الميناء المذكور سنة ١٨٦٨م ورفع الايجار إلى ٣٠,٠٠٠ تومان أي (٧٥,٠٠٠ دولار نمساوي). وعلى كل فقد فسخ عقد هذا الايجار سنة ١٨٦٨م عندما استولي عزان بن قيس على مقاليد السلطة في مسقط وقد استندت السلطات الإيرانية بفسخ العقد على أحد بنود الاتفاق الذي يجيز فسخ العقد إذا وقع اعتداء على الحكم في سلطنة مسقط. وما أن تولي تركي بن سعيد الحكم سنة ١٨٧١م حتي بادر إلى الاتصال بالسلطات الإيرانية لتجديد العقد، غير أن السلطات الإيرانية لم توافق على ذلك. كما منيت جميع محاولات تركي لاستخدام الميناء سنة ١٨٧٢م وسنة ١٨٧٨م وسنة ١٨٧٧م بالفشل[2]. وبعد عام ١٨٦٨م استعاد الإيرانيون سيطرتهم على ساحل إيران الجنوبي الذي كان يخضع سابقا للنفوذ العُماني. وقد رافقت محاولة بعث المصالح الإيرانية في المنطقة، مطالبة إيران بجزر البحرين. وهي المطالب التي تقدمت بها الحكومة الإيرانية في أواخر الستينات من القرن التاسع عشر غير أن وزير الخارجية البريطانية آنذاك اللورد كلارندن قد قرر وضع المسألة على الرف، ولم يتخذ أي خطوات مضادة للمحاولات الإيرانية [3].

وفي السعبنيات والثمانينات من القرن التاسع عشر أقام الإيرانيون أجهزة سياسية إدارية، وإن كانت بدائية على امتداد الساحل الإيراني من الخليج. غير أن هذه الأجهزة التي أقامها الإيرانيون لحماية موانئهم على الساحل الإيراني، قد تحولت لسوء الحظ إلى أداة لانتزاع الضرائب من سكان المنطقة أكثر منها جهازا حكوميا لإدارة المناطق. وبعد سنة ١٩٠٢م تدهورت حالة ميناء لنجة بعد فترة من الازدهار عندما قفز عدد سكانها في الستينات إلى ٢٥,٠٠٠ نسمة، وذلك

(١) نفس المصدر ص ١٥٧ - ٥٨ و(الخليج العربي)، تأليف ولسون ص ١٧٣.

(٢) (Precis Persian Coast). ص ٣١ - ٣٢.

(٣) (الدبلوماسية) فصل ١ ص ١٧٢ - ٧٣.



نتيجة للضرائب الباهظة التي فرضت على سكانها[1]. وفي منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر، قررت حكومة إيران، تنفيذا لسياستها العدوانية في الخليج، بناء أسطول يخصص لمنطقة الخليج، ومحاولة تأكيد سيطرة شاه إيران على الجزر الإيرانية القريبة من شواطئها. وقد اتبعت هذه الخطوة في نهاية الثمانينات بمحاولة للتدخل في شؤون ساحل الصلح. وكان رد الفعل لاطماع إيران ودعاواها في المنطقة، هو تأكيد روس لمبدأ الحماية البريطانية على إمارات ساحل الصلح، وبناء أسطول مؤلف من قاربين مسلحين صغيرين لا تقل حمولة كل منهما عن ٦٠٠ طن لاستخدامهما في عمليات نقل البريد والتعليمات.

وعلي أي حال فقد كانت هناك محاولة جادة لبعث النفوذ الإيراني في الخليج في نهاية القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أن هذه المحاولات الإيرانية قد تخللها بعض الوعود البراقة والتصريحات الجوفاء. فإن من الواضح أن نوعا من السلطة السياسية الإيرانية قد ظهر إلى الوجود على امتداد الجزء الأكبر من الساحل الإيراني للخليج. ومما اتضح يومئذ أن المقيم البريطاني على الساحل الإيراني كان يقوم بعمله كقنصل عام أكثر منه كنائب للقنصل، على عكس ما كان معمولا به في المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية. ولم يكن في وسع البريطانيين مجرد املاء رغبتهم على الإيرانيين فيطيعهم هؤلاء. وقد قام مثلا بست بمحاولات فيما بين سنة ١٨٧٨م وسنة ١٨٩٢م للحصول على موافقة الإيرانيين على تعيين قنصل بريطاني في بندر عباس غير أن محاولاته هذه لم تثمر. ولم توافق الحكومة الإيرانية على هذا الطلب بصورة نهائية قبل سنة ١٩٠٤م.

في أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر، تعرض الوجود البريطاني في الخليج لتحد جديد، ولكنه كان تحديا وهميا أكثر منه حقيقيا. فقد وصل إلى المنطقة شخص فرنسي يدعي المسيو شابوي. وسبب وصول هذا الفرنسي إلى المنطقة حرجا وارتباكا شديدين للمقيم البريطاني روس الذي وصفه في أحد تقاريره (بالمتآمر، وشبه المتاجر، والمغامر). وكان يسيطر على تفكير شابوي عدد من

(١) الامبريالية البريطانية – وبريطانيا العظمي – العراق والخليج الفارسي ص ١٦٢.



المشروعات الاقتصادية والرغبة في الثراء السريع. كما كانت ترشحه الإشاعات لمنصب المعتمد السياسي الفرنسي في المنطقة. وكان شابوي مصمما على تصفية النفوذ البريطاني في المنطقة. وعلى أي حال، فقد اتخذ البريطانيون من هذا الحادث ذريعة لدعم شرعية وجودهم في الخليج. وقد أشار المقيم البريطاني في الخليج في تقريره إلى رؤسائه بوجوب اتخاذ كافة الاحتياطات لحماية الوجود البريطاني في المنطقة، ومن ثم فقد ركز روس جهوده فيما بين سنة ١٨٨٧م وسنة ١٨٩٢م على عقد سلسلة من المعاهدات التي تربط الإمارات البحرية العربية في شرقي شبه الجزيرة العربية بالنفوذ البريطاني[1].

المعاهدات غير المشروطة ١٨٨٧م – ٩٢ والنص الوارد في المعاهدات العُمانية ١٨٩١م بشأن عدم التنازل.

لاحظنا أنه كنتيجة للأزمة التي سببها نشاط الدولتين العثمانية والإيرانية في المنطقة والتخوفات البريطانية من أطماع الدول الأوربية الاستعمارية، تقدم روس باقتراحات إلى حكومته يطالبها بادخال بعض التعديلات على نظام الحماية البريطانية [2]وحتي ذلك الوقت كان هذا النظام يقدم على أساس (المعاهدات العامة) المعقودة في سنة ١٨٢٠م والتعديلات التي طبقت عليها بموجب (معاهدة الصلح البحري الدائم) المعقود في سنة ١٨٥٣م والتي تخول البريطانيين التوسط في الخلافات التي تنشب بين حكام الخليج. وما بين سنة ١٨٥٣م وسنة ١٨٨١م كان المفروض، وإن لم ينص على ذلك، أن تكون الشؤون الخارجية لدول الخليج تحت إشراف الحكومة البريطانية. أما فيما يتعلق بشرعية الوجود البريطاني في الخليج فقد كان هذا الوجود أكثر ميوعة في إمارات الخليج الأعلي، حيث يعتمد هذا الوجود على نصوص معاهدة سنة ١٨٢٩م وهي معاهدة تجارية أكثر منها سياسية. وحتي الثمانينات لم يكن هناك من الأسباب ما يوجب تحديد السيطرة البريطانية في المنطقة تحديدا رسميا

(١) (Precis Trucaial Chiefs) ص ٦١ – ٧٠.

(٢) خطاب رقم ١٩١ مؤرخ ١/٩/١٨٨٧م.



واضحا. وعلى أي حال، ففي عام ١٨٨٠م، كما نلاحظ، حتمت الأطماع والمطالب العثمانية في الخليج على البريطانيين، عقد معاهدة مع حاكم البحرين تخول البريطانيين صراحة الاشراف على الشؤون الخارجية للامارة.

وبما أن روس كان يتوقع أن يحصل على موافقة من الحكومة البريطانية على مقترحاته الخاصة بتدعيم نطاق الحماية البريطانية لدول الخليج، فقد عقد في سنة ١٨٨٧م اتفاقات غير رسمية مع عدد من دول المنطقة على غرار الاتفاق المعقود سنة ١٨٨٠م مع شيخ البحرين، والذي يخول بريطانيا سيطرة غير مشروطة على الشؤون الخارجية لدول الخليج. غير أنه لم يتم التصديق على هذه الاتفاقيات غير المشروطة، وذلك لأسباب قانونية تتصل بالنواحي الفنية، لأن روس قام بهذه الإجراءات دون أن يكون له تفويض رسمي بذلك. وبما أن حكومتي لندن وكلكتا أعجبتا بخطوة روس، فقد أبدتا استعدادهما للاعتراف بالاتفاقيات المذكورة كاتفاقيات شرعية، وبذلك طلبتا إلى المقيم بأن يتقدم بمقترحاته الخاصة بتفاصيل الاتفاقيات التي يقترحها للمنطقة. وقد كانت كل اتفاقية من الاتفاقيات المقترحة تحوي بندا بين بنودها يلزم كل حاكم على الاتفاقية المذكورة (بعدم التنازل) عن أي جزء من أراضيه لدولة غير بريطانيا، إضافة إلى بند آخر يخول بريطانيا سلطة الإشراف على الشؤون الخارجية للحاكم. وفي سنة ١٨٩٢م قدم الكولونيل تالبوت مسودة مشروع المعاهدات بعد تعديله إلى حكام البحرين، وإمارات ساحل الصلح للتوقيع عليها، وبعد ذلك تم التصديق عليها من جانب نائب الملك في الهند[1]. غير أن وضع عُمان تحت الحماية البريطانية كان عملا أكثر صعوبة من بقية الإمارات. ففي سنة ١٨٨٧م اقترح روس عقد معاهدة جديدة بدلا من اتفاقية سنة ١٨٣٩م التي كان معمولا بها حتي ذلك الوقت. وعلى الرغم من حصول روس على الموافقة الرسمية للاتفاق فإنه لم يتمكن من متابعة الموضوع بسبب وفاة السلطان تركي في سنة ١٨٨٨م. وعلى كل ففي سنة ١٨٩٠م تجدد الحديث عن إعلان عُمان

(١) خطاب رقم ١٠٩ مؤرخ ١٨٩٠/٩/٨م من لانس داون إلى كروس، راجع أيضا (Precis Trucaial Chiefs) ص ٦٩ - ٧٠ وتقرير ايتشيسون - ١٩٣٣م للاطلاع لي نصوص المعاهدات.



محمية بريطانية. غير أن اللورد لانس داون، نائب الملك في الهند كان من رأيه أن تشمل الاتفاقية المقترحة فقرة سرية تنص نصا صريحا (على إشراف بريطانيا على الشؤون الخارجية لعُمان). وقد جاء في تقرير لمجلس وزارة الهند في لندن بأن ثمة اعتبارات كثيرة تجعل من عُمان (محمية بريطانية) منها:

١-الضمان الوارد في حكم كاننج سنة ١٨٦١م.

٢-التعويض الذي تدفعه الحكومة البريطانية لقاء تنازل السلطان عن إقليم زنجبار.

٣-ضرورة اعتراف الحكومة البريطانية بأي حاكم عُماني يتولي السلطة في مسقط.

٤-المناسبات الكثيرة التي كانت تتدخل خلالها بريطانيا في الخلافات الداخلية، إلى جانب نفي بعض المطالبين بالعرش إلى الهند.

٥-اشراف المقيم البريطاني على المفاوضات العُمانية الخاصة بمعاهدة التجارة المعقودة في سنة ١٨٧٣م.

٦-سيطرة المصالح القومية التجارية للرعايا الهنود - البريطانيين المقيمين في عُمان[١].

أما اللورد سالسبوري، وزير الخارجية، فقد كان من رأيه بأن الضمان البريطاني - الفرنسي المشترك لاستقلال عُمان، والذي لم تعرف عنه حكومة كلكتا إلا مؤخرا، يستبعد على أي حال، ممارسة بريطانيا أي نوع من الحماية على عُمان، قبل الاتفاق على مثل هذه الخطوة مع الحكومة الفرنسية[٢]. ولكن اللورد لانس داون قد ظل يراوده الأمل في أن تتمكن بريطانيا من فرض ما أسماه بالحماية المطلقة على عُمان دون اعتراض على ذلك من جانب الفرنسيين. غير ان اللورد سالسبوري لم يؤيده في الرأي وكان يعتقد أن الوقت لم يكن مناسبا لإثارة هذا الموضوع مع الحكومة الفرنسية، وكان يفضل الانتظار حتي تحين الفرصة للقيام بهذه الخطوة. فطالما أن السلطان لم يؤسس فعلا علاقات خارجية، فقد كان من

(١) خطاب رقم ١١٣ مؤرخ ١٠/١٢/١٨٩٠م من لانس داون إلى كروس وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٣٤ و(علاقات بريطانيا بالخليج)، تأليف: داون ١٨٩٠م - ١٩٠٢م ص ٢٦٠.

(٢) خطاب رقم ١١٣ مؤرخ ٨/١٢/١٨٩٠م من لانس داون إلى كروس.



الأنسب، على حد رأيه، إرجاء موضوع الحماية حتي تسنح الفرصة لممارسة مثل هذه السلطة بشكل رسمي سافر، وختم اللورد سالسبوري بيانه بعبارة: أن (نظام شبه الحماية) هو أقصي ما يمكن أن تفكر فيه بريطانيا الآن[1].

وعلي هذا الأساس وقعت في ٩ مارس سنة ١٨٩١م معاهدة تجارية بين عُمان وانجلترا تنص على توسيع الامتيازات الاقليمية البريطانية في عُمان. وقد وقعها فيصل بن تركي (١٨٨٨م - ١٩١٣م) عن الجانب العُماني، وادوارد روس عن الجانب البريطاني. وعلى كل فقد تضمنت المعاهدة المذكورة بندا سريا يلزم السلطان بأن لا يتنازل، أو يبيع، أو يرهن، أو يسلم أي جزء من أراضيه أو ملحقاتها إلى أي دولة غير بريطانيا[2]. غير أن البريطانيين لم يحاولوا فرض سيطرة مطلقة على عُمان كما فعلوا في أجزاء كثيرة أخري من شرقي شبه الجزيرة، لأن سلطان عُمان كان يرتبط بعلاقات خارجية مع دول أخري. ومعني هذا أن الحماية التي كانت تمارسها بريطانيا على عُمان في سنة ١٨٩١م كانت شبه حماية من الوجهة القانونية. فقد كان لبريطانيا نفوذ كبير على عُمان غير أنه لم يكن نفوذا مطلقا، وبالتالي كان في نظام الحماية البريطانية في الخليج بعض الثغرات من وجهة النظر البريطانية ويرجع السبب في ذلك إلى أن عُمان من الناحية القانونية تعتبر دولة مستقلة في شؤونها الخارجية.

نضوج الحكم غير المباشر في عُمان سنة ١٨٧٢م - ١٨٩٢م:

تعتبر المعاهدات المعقود في فترة ١٨٨٧م - ١٨٩٢م تتويجا للجهود التي بذلها المقيم البريطاني ادوار روس خلال عمله في الخليج. وكان الغرض من إبرامها هو إضفاء الصبغة القانونية على السيطرة البريطانية في دول الخليج.

(١) خطاب رقم ٤٥ مؤرخ ٢٣/١٠/١٨٩٠م من كروس إلى لانس داور.

(٢) تقرير ايتشيسون - ١٩٣٣م.



وعلى أي حال فهذه العلاقات تتضمن الأسس التي يمكن لبريطانيا أن توجه وأن تشرف على الشؤون الداخلية لامارات الخليج، وهذا يشكل ما كان يسمي (بالحكم غير المباشر) الذي بديء في تطبيقه في العشرينات من القرن التاسع عشر، ثم أدخلت عليه بعض التعديلات في الستينات من القرن التاسع عشر. كان الحكم غير المباشر بمفهومه السائد في منطقة الخليج يخول بريطانيا جانبا كبيرا من النفوذ في تقرير الشؤون الداخلية للإمارات، بينما يجنب البريطانيين متاعب وتكاليف النفوذ المباشر. فالنفوذ غير المباشر يعتمد على مجموعة من المعاهدات والعلاقات الشخصية والوثائق والعادات. وكان النفوذ غير المباشر على غرار الدستور البريطاني غير المكتوب، ويستغرق تطوره زمنا طويلا، انعكاسا لآراء وعصبيات الإداريين البريطانيين المسؤولين عن تطبيقه من ناحية، والعرب الذين كان يعنيهم هذا النفوذ من ناحية أخري[1]. وتعتبر عُمان نموذجا (للنفوذ غير المباشر) الذي بديء تنفيذه على يد المقيم البريطاني ادوارد روس. أما في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٧١م وسنة ١٨٩١م فقد كان النفوذ البريطاني على وجه العموم يعكس حاجة السلطان إلى تأييد البريطانيين له، وحاجة الإنجليز إلى تعاون السلطان معهم لتثبيت دعائم وجودهم في المنطقة.

وقد ظهر هذا الاتجاه بشكل أوضح في عهد السلطان تركي بن سعيد (١٨٧١م – ١٨٨٨م) ولعل من الأسباب التي شجعت البريطانيين على تأييد تركي أنه كان، رغم أخطائه. مخلصا في تنفيذه للاتفاقيات وفي مساندته للسياسة البريطانية في المنطقة. كما كان هذا التأييد في نظر البريطانيين ثمنا رخيصا يدفعونه لمنع نشوب ثورات واضطرابات تهدد المصالح البريطانية في منطقة كان البريطانيون يحرصون على استتباب السلم فيها لأسباب استراتيجية ومن

---

(١) يري بعض المعلقين ممن يتشبثون بموضوع الشرعية، أن دول الخليج لا تعتبر محميات، لأن البريطانيين لا يمارسون أي سلطة على السياسات الداخلية للمنطقة ومن الطريف أن نواب الهند على اختلافهم كانوا يؤكدون بأن إمارات الخليج بما فيها مسقط، كانت في الواقع، وبالرغ من وجود نص صريح بذلك في المعاهدات، محميات بريطانية.



أجل حماية النشاط التجاري للهنود المقيمين فيها[1]. ويعتبر توقيع السلطان تركي على معاهدة حظر تجارة الرقيق المعقودة في سنة ١٨٧٣م أبلغ دليل على رغبة السلطان المذكور في تأييد البريطانيين لحكمه مقابل التضحية بشعبيته. ولهذا كان تركي طوال مدة حكمه هدفا لسخط الجماعات المناوئة لحكمه. فقد تعرضت مسقط لثلاث هجمات من جانب قوات الاباضيين المحافظين وذلك في سنة ١٨٧٤م وسنة ١٨٧٧م وسنة ١٨٨٣م. وفي جميع هذه الاعتداءات وقف الإنجليز إلى جانب السلطان. وقدموا إليه المساعدة العسكرية، كما وجهوا بالنيابة عنه انذارات إلى المتمردين. وليس من المعقول أن يتخلي البريطانيون عن أداة طيعة في أيديهم في مقابل مصالح مجهولة. ومما لا شك فيه أن حكم تركي كان سينهار لولا التأييد الدبلوماسي، والمالي والعسكري الذي قدمته إليه بريطانيا[2]. كما أن خصوم تركي كانوا يدركون تماما أن التأييد البريطاني له هو عامل حاسم في المحافظة على عرشه. ولقد حاول المحاظفون كثيرا قبل شن هجومهم اقناع الإنجليز باتخاذ موقف الحياد من النزاع. ولكن يبدو أن المحافظين العُمانيين كانوا يجهلون الأسباب التي كانت تحمل البريطانيين على تأييد السلطان، فكانوا يرون فيه تدخلا في شؤون عُمان ليس له ما يبرره. وعندما قامت وحدة بحرية مسلحة تابعة للإنجليز بصد هجوم شنه العُمانيون على مسقط في سنة ١٨٧٧م، تلقي المعتمد السياسي البريطاني في مسقط خطابا من إبراهيم بن قيس شقيق الإمام، وأحد الزعماء العُمانيين البارزين يقول له فيه: (لقد تدخلتم في حرب العرب بين الحاكم ورعاياه، وانكم أشعلتم حربا بغير وجه حق. وهذا أمر يخالف جميع القواعد والقوانين، وما كنا ننتظره منكم. فإذا كنتم تعتقدون أن جيشكم قوي، ودولتكم جبارة، وشعبكم قوي، فإن الله أقوي وأعظم. وعليه نعتمد وبه نستعين. ونحن لا نسعي لغير صداقتكم فلا

(١) محاضر وزارة شؤون الهند ١٧/١٢/١٨٧٤م وخطاب رقم ٣٦ مؤرخ ٩/١/١٨٨٥م من روس إلى كمبرلي.

(٢) التقرير الإداري ١٨٧٩م - ١٨٨٠م ص ١٣٣.



تعادونا بغير سبب...)[1].

أما البريطانيون فإنهم لم يفهموا الأسباب التي كانت تدفع العُمانيين إلى مناصبة تركي العداء، على الرغم من أن زعماء الاباضيين قد بلغوا الانجليز أن عداءهم للسلطان مبني على مخالفة المذكور لتعاليم الدين. ولعدم استقامته (أي بسبب اعتداله ورفضه التزمت في المسائل الدينية)[2].

أما الإنجليز فكانوا يعتبرون الاضطرابات الدينية في عمان نوعا من (التمرد المسلح) ضد السلطان أو بالأحري (مرضا مزمنا) يعود إلى حدة مزاج الفرد العربي[3].

غير أن المساعدة البريطانية لتركي لم تكن تقتصر على التأييد العسكري وحسب. وإلي جانب ذلك كانت الحكومة البريطانية تدفع التعويض السنوي عن طريق خزينة الهند. وقد استمر دفع هذا التعويض بدون توقف طوال حكم تركي بن سعيد، وكان يدفع إليه مقدما في بعض المناسبات[4]. أما السلطان فكان يوزع هذا المبلغ على الزعماء العُمانيين ذوي النفود بصورة مرتبات أو مكافآت، أو رشوات. وبالتالي كان هذا المال يتسرب إلى جيوب الكثيرين من الأفراد، وكان له تأثير على مواقفهم خلال الأزمات التي كانت تنشأ بين وقت وآخر. فإذا لم نقل بأن المال كان الحاكم في عُمان فقد كان عنصرا هاما في الحكم.

كذلك ساعد الإنجليز تركي بن سعيد على التخلص من منافسيه على الحكم من أفراد أسرته. كانت هذه الخطوات تثير المشاكل للبريطانيين. ففي سنة ١٨٧٤م خصص الإنجليز معاش تقاعد للسلطان السابق سالم لقاء تنازله عن مطالبه في الحكم والإقامة في الهند. وعندما حاول سالم مغادرة الهند والعودة إلى عُمان اعتقله البوليس البريطاني وأودعوه السجن وأقاموا حراسة مشددة عليه. وذلك عقابا له على تحديه للسلطات البريطانية. كما أنتهت حياة سالم بن ثويني نهاية غير سعيدة في منفاه بالهند سنة ١٨٧٦م، ومن ناحية أخري حاول اثنان من

(١) خطاب مؤرخ ١٨ يناير سنة ١٨٧٧م من ابراهيم بن قيس إلى روبرتسون.

(٢) خطاب مؤرخ ٦ يونيو ١٨٧٤م من حمد بن أحمد إلى مايلز. أيضا كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٠٥ – ٥٠٦.

(٣) التقريرات الإدارية ١٨٧٤م – ١٩٠٤م.

(٤) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥١٢ – ٥١٩.



أبناء السيد برغش بن سعيد هما حمد ومحمد القيام بثورة ضد السلطان، غير أن صموئيل مايلز، المعتمد السياسي البريطاني في مسقط تمكن من القضاء على الثورة وهي في المهد، إذ ما أن علم مايلز بأمر الثورة التي يعد لها الاخوان حتي بادر إلى توجيه تحذير لهما. قال فيه بأن حكومته سوف تنظر إلى أية محاولة يقومان بها ضد النظام نظرة خطيرة. وكانت نتيجة ذلك أن تصالح الاخوان مع الحاكم[1]. غير أن أخطر منافس عائلي ظهر لتركي هو عبدالعزيز ابن سعيد، الأخ غير الشقيق للسلطان. ولم تنجح المحاولات البريطانية للتوفيق بين الأخوين إلا مؤقتا ولم يرضخ عبدالعزيز للإنجليز إلا بعد وفاة أخيه تركي، حيث وافق على الإقامة في الهند لقاء مرتب شهري وبذلك تخلص السلطان فيصل، خليفة تركي من أخطر منافس له على الحكم.

كان البريطانيون يتدخلون باستمرار في الخلافات التي تنشب بين السلاطين وشيوخ القبائل في عُمان. وكان تدخلهم هذا يأخذ شكل الوساطة. ولما كان النفوذ البريطاني في الخليج يعتمد في النهاية على قوة الأسطول البحري، فقد كانت ثمة حدود للتدخل البريطاني لا يمكن تجاوزها للدفاع عن الوجود البريطاني بشكل مباشر. ويعتبر ما حدث سنة ١٨٧٣م تأكيدا لهذا الرأي فقد تلقي المقيم البريطاني روس تعليمات من حكومة الهند جاء فيها: (نخولك الصلاحيات اللازمة لمساعدة تركي مساعدة فعلية وإلي المدي الذي يمكن أن يصل إليه مرمي مدافع السفن الحربية البريطانية في المنطقة، على ألا تقوم بأي عمليات عسكرية على البر) [2]. وقد أبرقت هذه التعليمات إلى المقيم روس أثر نزاع نشب بين سلطان مسقط وقبيلة آل سعد على ساحل الباطنة، وبعد أن فشلت المساعي السلمية لحل النزاع. غير أن هذا الحادث وحوادث أخري مماثلة قد أقنعت العُمانيين بأن لا فائدة من القيام بأي ثورة ضد السلطان، طالما أن البريطانيين يؤيدونه ويشتركون معه في الدفاع.

وعلي أي حال، فقد كانت القبائل العُمانية في داخلية البلاد أقل انقيادا للضغوط

(١) رسالة رقم ١٠١٩ - ١١٠٠ بتاريخ ١٨٧٤/٩/٣م من روس إلى سالسبوري.

(٢) برقية رقم ٢٨ - ب بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٧٤م من حكومة الهند إلى روس.



والتهديدات البريطانية من تلك التي كانت تقيم على الساحل، غير أن السلطان والانجليز قد استخدموا كل ما لديهم من الوسائل غير المباشرة للضغط على قبائل الداخلية. ومن هذه الوسائل فرض ضريبة تأديبية على الصادرات الأجنبية إلى عُمان وفي بعض الحالات على المستوردات أيضا تدفعها كل قبيلة عُمانية تناهض السلطان أو حلفاءه الإنجليز. كما كان تعويض زنجبار وسيلة أخري من الوسائل غير المباشرة لشراء زعماء في الداخل.

وقد تحددت العلاقات بين الحكومة البريطانية والسلطان تركي بشكل أوضح في سنة ١٨٨٨م عندما أعلن البريطانيون ضمانهم لاستقلال مسقط وتعهدوا فيه بتأييد تركي ضد أي اعتداء يقع عليه من جانب العُمانيين...[1] (غير أن هذا الضمان كان مشروطا من جانب الإنجليز بحيث يلتزم السلطان باتباع السياسة التي يرضي عنها الانجليز في إدارة شؤون مملكته). وقد صدر هذا الاعلان استنادا إلى المقترحات التي تقدم بها المقيم روس في سنة ١٨٨٥م. الذي كان يعتقد بأن هجمات العُمانيين على مسقط لابد أن تتوقف متي فهم العُمانيون بأن الإنجليز سوف يتصدون لهم. وقد ظن السر ديوراند، وزير العلاقات الخارجية في حكومة الهند، وكان يمثل سياسة التحفظ والاعتدال بالنسبة للوجود البريطاني في الخليج، أن مثل هذا الضمان سيكون بمثابة (توسيع لنطاق المسؤولية) تجاه حاكم يواجه كثيرا من الصعوبات في الاحتفاظ بالسلطة. غير أن المقيم روس رد على هذا الافتراض، بأن التعهد لا يلزم الحكومة البريطانية بأي مسؤوليات عدا المسؤوليات التي تتحملها بالفعل نحو تأييد السلطان تركي، ولكنه سيؤمن الاستقرار للمنطقة. وجاء في رده أيضا بأن السلطان تركي كان ولا يزال من المؤيدين للحكومة البريطانية، وبأن التعاون الذي أظهره السلطان المذكور في موضوع الرقيق قد قلل من شعبيته في البلاد كما قوي من مركز خصومه السياسيين. وإن انهيار حكم هذا السلطان سيشكل ضربة على المصالح البريطانية. وقد أيد الكولونيل مايلز آراء روس في هذا الشأن.

(١) خطاب مؤرخ ١٨٨٦/٢/٩م وقد ورد كمرفق ١ لخطاب رقم ١٤٢ مؤرخ ١٨٨٦/٨/٢٠م من دفرين إلى كروس.



وصرح بأن وجود قارب بريطاني مسلح واحد في مياه مسقط كفيل بالحفاظ على عرش السلطان. وبأن الضمان الذي أعطي للسلطان كان تقديرا لما أبداه من تعاون مع البريطانيين. ويصور هذا الكلام مدي النفوذ الذي كان يمارسه روس في رسم السياسة البريطانية في الخليج، وعلى الرغم من الشكوك التي كانت تراود كلا من حكومتي لندن وكلكتا في موقف ادوارد روس، فقد كتب لمقترحاته النجاح في نهاية الأمر[1]. وعلى أي حال فقد استمرت حكومة الهند في ترديد أكذوبة (عدم التدخل في الصراعات العائلية والشؤون الداخلية) باعتبارها السياسة الرسمية لبريطانيا في عُمان وبأن ضمان سنة ١٨٨٦م يجب أن يظل إجراء استثنائيا تعهدت به الحكومة البريطانية مقابل خدمات خاصة قدمها السلطان إلى بريطانيا. وهكذا في يوم ١٣ يوليو سنة ١٨٨٦م قام المعتمد البريطاني في مسقط بتبليغ السلطان تركي بالضمان البريطاني. وذلك في حفل رسمي أقيم بهذه المناسبة وقلد فيه السلطان وسام الفارس الأعظم لنجمة الهند، وبهذا الإجراء استكملت بريطانيا سيطرتها على عُمان[2].

في مقابل المساعدة والحماية البريطانية تعهد تركي بالتعاون مع البريطانيين في تنفيذ مخططاتهم السياسية في عُمان. وكان البريطانيون يفضلون بأن تبقي عُمان منطقة محايدة بحيث لا تشكل أي خطر على الهند أو المواصلات الامبريالية. لقد سبق أن تناولنا موضوع تعاون السلطان تركي مع الإنجيلز في تحريم الرقيق. كما تعهد السلطان للمقيم روس بأن لا يتغيب لفترات طويلة عن البلاد لحاجة البريطانيين إلى وجوده. غير أن السلطان كان يميل إلى التقليل من أهميته بالنسبة إلى البريطانيين، كما كان يصاب بنوبات يأس، حاول خلالها التنازل عن السلطة، لو لم يقنعه روس بالعدول عن هذه الفكرة[3]. أما فيما يتعلق بالتفاصيل الإدارية للحكم فلم يكن البريطانيون يتدخلون فيها، طالما أن السلطان يحافظ

(١) خطاب مؤرخ ١٢/٨/١٨٨٥م وقد ورد كمرفق رقم ٣ لخطاب رقم ٤ مؤرخ ١٦/٩/١٨٨٥م من ديوراند إلى روس وخطاب مؤرخ ٧/١٠/١٨٨٥م من روس إلى ديوراند وقد ورد كمرفق رقم ٥ لخطاب مؤرخ ٩/٢/١٨٨٦م من ديوراند إلى روس.

(٢) (من دوفرين إلى كروس ٢٠ أغسطس ١٨٨٦م رقم ١٤٤ فايسروي) سجلات الهند ٤ مجلد ٤٧.

(٣) رسالة مؤرخة ٨ يناير سنة ١٨٨٣م من جرانب إلى تركي بن سعيد. سجلات الهند ٤ مجلد ٤٧.



على السلم في المنطقة الساحلية من البلاد.

ولقد اعتاد تركي مجاملة البريطانيين كثيرا. وكان هؤلاء يردون عليه المجاملة بالمثل وقد بلغ من مجاملته للإنجليز أنه أصدر أوامره في أحد أعياد الميلاد باطلاق ٢١ طلقة مدفع تحية لهذه المناسبة. وقد تلقي على هذه اللفتة شكر المقيم البريطاني في الخليج. غير أن هذا التصرف قد أثر على شعبيته بين الأوساط العُمانية المحافظة كما أنه أجاز للمعتمد البريطاني أن يتنقل في البلاد كيف شاء. وأتاح هذا القرار لمايلز أن يقوم بزيارة عُمان الداخلية في سنة ١٨٧٥م، وسنة ١٨٧٦م وسنة ١٨٨٤م وسنة ١٨٨٥م ثم في سنة ١٨٨٦م.

غير أن أصعب مشكلة واجهها السلطان تركي هي مشكلة توفير الحماية للتجار الهنود المقيمين في عُمان. ففي الحالات التي كانت تتعذر هذه الحماية ويتعرض بعض هؤلاء التجار لاعتداءات وخسائر مادية، كان السلطان يقوم بدفع التعويضات، إذا تعذر القبض على الجناة. ولقد اضطر تركي أكثر من مرة إلى إبلاغ الإنجليز بعدم استطاعته توفير الحماية للرعايا الهنود المقيمين في بعض المناطق الداخلية. وطالب بأن يحصر هؤلاء نشاطهم ضمن المناطق الخاضعة لسلطته وبأن لا يتعدوها. ورغم هذا التحذير فقد كان التجار الهنود يغامرون بالتوغل داخل المناطق الخطرة. واذ حدث أن هاجمهم أحد أو اعتدي عليهم بالسرقة أو النهب، كان الممثلون البريطانيون في مسقط يقفون إلى جانبهم. وفي الحالات التي يتعذر على السلطان اتخاذ أي اجراء ضد الجناة، فإن السلطات البريطانية هي التي تتولي ردع الجناة وذلك عن طريق استخدام القوة المسلحة. وبذلك تتمكن من تحصيل الغرامة المفروضة عليهم[١]. وكان من المتفق عليه أن التجار الهنود يبالغون في تقدير خسائرهم ظنا منهم أن السلطات البريطانية سوف تؤيدهم حتي في هذه الأحوال[٢].

وعلي أي حال فإن مسألة الامتيازات الإقليمية البريطانية في عُمان على أيام تركي قد وصلت إلى مرحلة حرجة قد أبلغ تركي البريطانيين أن عددا كبيرا من

(١) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥١٣ – ٥١٩.

(٢) رسالة رقم ١١ – ٤٣ مؤرخة ١٨٧٠/٤/٢٣م.



التجار الهنود المشمولين بالحماية البريطانية كانوا يتهربون من دفع الضرائب المحلية المستحقة عليهم دون حق. وقد أشار تركي بصفة خاصة إلى الهنود المسلمين (الخوجا، وقال بأنه يعتبر جميع أفراد هذه الجالية رعايا عُمانيين، وبأنه لم يوافق في سنة ١٨٧٣م وسنة ١٨٧٦م على إدراجهم ضمن الهنود المشمولين بالحماية البريطانية إلا قسرا. وفي عام ١٨٧٦م خول المعتمد البريطاني في مسقط صلاحية فرض الحماية على رعايا الولايات الهندية المشمولة بالحماية البريطانية ومنذ أوائل سنة ١٨٧١م بدأت الوكالة السياسية البريطانية في مسقط بتسجيل أسماء الرعايا البريطانيين المحميين في عُمان، غير أن هذه السجلات لم تكن تخلو من المتناقضات حتي بعد مضي عشرين عاما على بدء هذه الإجراءآت. وكانت معظم القضايا التي تعرض على محكمة القنصل البريطاني في مسقط هي قضايا بين عُمانيين وهنود وقبل سنة ١٨٧٨م كان المقيم البريطاني يمارس صلاحيات قنصلية مطلقة في الخليج دون أن يخوله القانون البريطاني ممارسة تلك الصلاحيات. ولم يخول القنصل البريطاني سلطات قنصلية مطلقة قبل عام ١٨٧٨م، كما لم يقر البرلمان قانون السلطات الخارجية والصلاحيات القانونية للمقيم قبل سنة ١٨٩٠م. أما القوانين السارية على الرعايا البريطانيين في الخليج فهي قوانين حكومة الهند البريطانية، كما كانت المنطقة من الوجهة القضائية خاضعة للمحكمة العليا في بومبي. وكان استئناف الأحكام القنصلية في المنطقة ترفع إلى تلك المحكمة. أما من الناحية الفعلية، فقد كانت هذه المحكمة تمارس سلطة قانونية على الخليج من منطق الأمر الواقع[1].

دور بريطانيا في عُمان والخليج: ١٨٩٢م: يوم غادر ادوارد روس منصبه كمقيم بريطاني في الخليج سنة ١٨٩٢م كان قد ترك وراءه جهازا للحكم غير المباشر والسيطرة يعمل في دقة فائقة. لقد وضع روس نظاما فعالا للسيطرة وفي نفس الوقت لا يكلف بريطانيا نفقات كثيرة لأنه يقوم على أساس السيطرة غير

(١) المصدر نفسه خطاب رقم ١٥٣ - ١٠ بتاريخ ١٨٧٥/٢/٦م من روس إلى اللورد سالسبوري.



المباشرة[١]. ويمكن القول أن الامبراطورية قد بلغت أوج قوتها في آسيا وافريقيا على أكتاف حكام من طراز سلطان مسقط وعُمان. إن ما كانت تهدف إليه بريطانيا في معظم المناطق التي سيطرت عليها هو استقرار الأمن والسلام في ربوعها لأسباب استراتيجية وتجارية. وقد استطاعت بريطانيا تحقيق هذا الهدف في أكثر الحالات بأقل جهد وتكاليف ممكنة، وذلك عن طريق تأييدها لبعض الحكام المحليين، وربطهم بعجلة المساعدات العسكرية والمالية ربطا لا فكاك لهم منه. وعندما لم يكن يوجد مثل هذا الزعيم فإن السياسة البريطانية كانت تخلقه من العدم. إن كل ما يقع تحت سلطان نفوذ البريطانيين، وكل ما يمكن أن يتصوروه كان يتحول إلى دول[٢]. ومن هنا كان البريطانيون يتجاهلون بعض مناطق عُمان وبعض مجموعاتها القبلية الهامة، لا لشيء إلا لأنها لا تقع تحت طائلة النفوذ الفعلي للسلطان فكل من كان يتحدي السلطان يعتبر في نظرهم (متمردا) أو (ساخطا).

ان التدخل البريطاني المقنع لم يكن يكشف عن وجهه إلا في بعض الحالات، كموضوع الرقيق الذي تعارضت فيه وجهة النظر البريطانية مع تقاليد سكان البلاد، أو فيما يتعلق بموضوع الدفاع عن المصالح الامبريالية البريطانية، ففي هذه الحالة لم يكن البريطانيون يترددون في اللجوء إلى القوة لفرض سياستهم. إن معظم البريطانيين الذين لم يكونوا يحسون بوجودهم في المنطقة، كانوا يشيرون إلى أن القيم الثقافية التي كانوا يدافعون عنها في عُمان أخذت تتعرض لموجة من الأفكار والمؤسسات والتكنولوجيا الحديثة. والواقع أن الإنجليز كانوا يزعمون في كل مناسبة بأن وجودهم في الخليج يقوم على أساس عدم التدخل وعدم التورط في التقاليد القومية لأهل المنطقة. وكان ليويس بلي كأحد المدركين للمؤثرات الحضارية ودعاتها الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يدرك نوع التغييرات الثورية التي يمكن أن تأخذ مجراها وراء ستار (عدم التدخل).

لقد كان الحكم غير المباشر في عُمان يعتمد في أكثره على مجموعة من السوابق.

---

(١) من هاملتن إلى الجين ٤ ديسمبر ١٨٩٦م رقم ٥٠ امانة سر الهند - ملف رقم ٦.

(٢) (الإدارة الاستعمارية) تأليف جي. أ. بارنز مجلد ٢ ج ٢ صفحة ١٣٣ - ١٤٨ سنة ١٩٦٠م.



ولقد نجح هذا الحكم في تحقيق الهدوء لمنطقة كانت تعتبر من أكثر المناطق تعرضا للثورات والقلاقل السياسية العنيفة. ولقد ظهر للبريطانيين بأن الحكم غير المباشر هو أضمن الأساليب لحماية المصالح الامبريالية الواسعة.

لقد كان الحكم غير المباشر في عُمان يعتمد في أكثره على مجموعة من السيادة، على أساس أن البريطانيين هم مرجع السلطة النهائي. ورغم أن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا لا تنص على هذا الحق نصا صريحا، إلا أنه حقيقة معترف بها من الجميع. كما أن مبدأ الخضوع لسيادة الدولة الكبري كان يتفاوت بين منطقة وأخري فلقد كانت التزامات عُمان للبريطانيين أقل من التزامات البحرين، كما كانت التزامات البحرين أقل بدورها من التزامات الولايات الهندية، أما الشؤون الخارجية لدول المنطقة فقد كانت خاضعة للسيطرة البريطانية بغير استثناء، وكانت الحكومة البريطانية تمارس هذه السلطة على الرغم من عدم وجود نص صريح بها في المعاهدات. وإذا كانت السياسة الرسمية للحكومة البريطانية في الخليج تقوم على أساس (عدم التدخل) في الشؤون الداخلية لدولة، فقد كانت الظروف الفعلية وسيلة للتأثير على مجريات الأمور في المنطقة بشكل حاسم. والأمراء العرب الذين كانوا يتعاونون مع الحكم غير المباشر، كانوا يعيشون في مأمن من الغزو والثورات، وغيرها من الأخطار فيما عدا الاغتيالات. ورغم هذا فقد كان البريطانيون يشكون دائما من ضعف سلطة الأمراء والزعماء الخاضعين لهم. وكأنهم يجهلون أن ضعف السلطة عند هؤلاء الحكام سببها اعتمادهم على القوة البريطانية من ناحية، أو على الأقل انتهاجهم سياسة يرضي عنها البريطانيون بينما ترفضها الشعوب. وبالتالي فقد كان هؤلاء الحكام في موقف لا يحسدون عليه من حيث إنهم كانوا مضطرين إلى إرضاء الإنجليز، وإرضاء شعوبهم في نفس الوقت. وهي مهمة تكاد أن تكون مستحيلة. ومن ناحية أخري فقد كانت الأوضاع الاقتصادية في المنطقة تزيد من حراجة موقف الحكام. فضغط رجال الحاشية والمحاسيب على الحكام لانتزاع أكبر قدر من المرتبات والمكافآت، كان يودي إلى إفلاس الخزينة، كما كانت القروض التي



يحصل عليها الحكام تزيد الموقف المالي سوءا. وكان بعض الحكام الضالعين مع بريطانيا يقفون موقف اللامبالاة من تردي الأحوال الاقتصادية في بلادهم، لأنه لم يكن من مصلحة البريطانيين أن يوجد حكم حازم قوي في المنطقة.

وعلي هذا القياس فإن الوجود البريطاني في عُمان والخليج لم يكن وجودا سافرا أو واضحا، وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بعلاقة بريطانيا، باعتبارها الدولة ذات السيادة العليا، وبالحكام المحليين. وعلى أية حال فمن المهم أن نتذكر بأن الوجود البريطاني في سنة ١٨٩٢م لم يكن قائما على أساس المعاهدات الرسمية وحدها. وإنما على أساس مجموعة غير ثابتة من الإجراءات والتقاليد التي لا تشير إليها المعاهدات إشارة رسمية، ولكنها تعتبر ملزمة لحكام المنطقة. وبالتالي فإن جانبا كبيرا من هذه التقاليد والإجراءات غير الرسمية، كتدخل المقيم في الخلافات التي تنشب على ولاية العرش بين دول الخليج، أو في المنازعات التي تنشأ بين حكامه، تعتبر في حد ذاتها اتفاقات قانونية معترفا بها. وفضلا عن ذلك فإن التغييرات التي طرأت على أوضاع الخليج الاقتصادية والاجتماعية قبل سنة ١٨٦٢م كنتيجة لظهور الأساليب العصرية إلى المنطقة قد أسهمت بدورها في الحد من استقلال الحكام المحليين، وازدياد اعتمادهم على البريطانيين. إن دخول المحركات البخارية، وافتقاد المنطقة إلى ركائز مالية مستقلة وسيطرة المؤسسات الهندية والبريطانية على الحياة التجارية للمنطقة، كل هذه العوامل قد عززت ولو بشكل غير مباشر من قبضة النفوذ البريطاني على مقدرات الخليج. وما أن حل عام ١٨٩٢م حتي كان امراء الخليج قد وجدوا أنفسهم مرغمين على التصرف ضمن اطر من القوانين المتغيرات التي تحد من حريتهم. وبالتالي فقد كانت المهمة الأساسية والمستمرة للمقيمين البريطانيين هي التأكد من أن الحكام المحليين، ورعاياهم ومنافسيهم السياسيين يدركون المضمون المتغير للقواعد والقوانين التي ينبغي أن يتقيدوا بها إزاء كل حادثة. أما الحكام أنفسهم فلم يكونوا أكثر من همزة وصل رئيسية في عملية نقل هذه القواعد والقوانين إلى شعوبهم.



خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨٩٢م والعشرينات من القرن التاسع عشر وصلت السيطرة البريطانية غير المباشرة في الخليج ذروتها، إلا أنها أخذت تضعف فيما بعد، على الرغم من أن مظاهر هامة من هذه السيطرة ما تزال ماثلة حتي اليوم. فلقد بدأت سلسلة من التنازلات من جانب البريطانيين تجاه حكام البلاد، كما بدأت السلطة البريطانية تتقلص كنتيجة لتلاشي الاحتكار البريطاني على المؤسسات الحديثة في المنطقة من ناحية ولنفاد صبر أهل البلاد من ناحية أخري، مما أدي إلى تخفيف كبير في القيود المفروضة، كما أن التغييرات التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية في وضع الامبراطورية البريطانية، إلى جانب الثراء السريع لبعض دول الخليج قد مكن عددا كبيرا من حكامه من المطالبة بإلغاء الالتزامات الرسمية التي تسندها المعاهدات. كذلك برهن الحكم البريطاني غير المباشر في القرن العشرين على أنه أسلوب إداري محدود، لا يصلح لشيء عدا المحافظة على الأوضاع على حالتها. ولهذا لم يعد هذا النظام يستطيع الاستمرار أو الصمود في وجه التغيير. وبالتالي أصبح هدفا لهجوم من الطرفين. غير أن السر ادوارد روس كان قد وصل بنظام الحكم غير المباشر في سنة ١٨٩٢م إلى أوج قوته.



الفصل السادس
الدفاع عن السيطرة البريطانية في الخليج
١٨٩٢م - ١٩٠٣م

يوم غادر السر ادوارد روس الخليج سنة ١٨٩٢م كان الوجود البريطاني فيه قد استتب له الأمر. فلقد كانت سيادة بريطانيا عليه سيادة تعتمد على السيطرة المطلقة تقريبا على الشؤون الخارجية للإمارات العربية فيه، ذلك إلى جانب ما كانت تمارسه من نفوذ قوي على الأوضاع السياسية الداخلية، والنفوذ الشامل على اقتصاد المنطقة، واحتكار على وسائط المواصلات الحديثة، كما كانت القوات البريطانية والإداريون البريطانيون موزعين على سائر مدن المنطقة. ولم تكن هناك صورة محددة للمصالح والاهتمامات البريطانية في الخليج في ذهن واضعي السياسة الكبار في كلكتا ولندن. فقد كانت السيطرة البريطانية بالنسبة إلى كثيرين من هؤلاء شيئا مقبولا ولكنهم لم يكونوا يعتبرونه أمرا حيويا بالمعني المطلق لهذه الكلمة. وفي الواقع كان هناك احتمال دائم أن ينهار البناء المتين الذي قام على جهود عدد كبير من المقيمين البريطانيين. إذا ما عهد به إلى عناصر دون المستوي المطلوب. وعلى الأخص إزاء الموقف السلبي الذي كانت تقفه كل من حكومة لندن وكلكتا من المنطقة. كما كان من المحتمل أيضا في حالة حدوث تغيير في طبيعة العلاقات بين الدول الكبري، أو فيما إذا تعرض أمن الهند إلى تهديد خطير من خلال مناطق الحدود العازلة، أن تضطر حكومة الهند البريطانية والحكومة البريطانية نفسها إلى تقديم بعض التنازلات من سيادتها في الخليج، مقابل تسويات لمشاكل أخري أو مشاكل أشد الحاحا.

وخلال التسعينات من القرن التاسع عشر بدأ كلا الاحتمالين على الوجود



البريطاني في الخليج تتضح معالمه. فقد أسندت شؤون الخليج إلى (مجموعة جديدة) من المسؤولين أقل كفاءة واستعدادا ممن سبقوهم، كما أصبح الخليج محور أطماع الامبرياليات الفرنسية والروسية، والألمانية. وقد بدا لفترة من الوقت أن السيادة البريطانية في المنطقة ليست موضع شك. ولكن ما أن حل عام ١٩٠٣م حتي شعر المسؤولون البريطانيون في لندن وكلكتا بالحاجة إلى تدعيم الجهاز الإداري الذي تركه المقيم روس، وتأكيد السيادة البريطانية بشكل قاطع وتمشيا مع هذه الرغبة أخذ الساسة البريطانيون يظهرون اهتماما ملحوظا بمنطقة الخليج، كما أعلنت حكومة لندن عن عزمها على أن تأخذ بنفسها مسؤولية تقرير المصالح البريطانية في الخليج والاشراف عليها.

المقيمون السياسيون الضعاف - ١٨٩٢م - ١٨٩٩م

علي الرغم من أن التنظيم الإداري الذي وضعه روس للسيطرة على شؤون الخليج كان على درجة عالية من الكفاءة، فقد كان لابد من تدريب وصقل المنتدبين البريطانيين لشغل هذا الجهاز، وذلك تحقيقا لأفضل النتائج. وفي الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٨٩٢م تولي شؤون هذا الجهاز عدد من المقيمين، والمقيمين المساعدين، ممن يتمتعون بالكفاءة والموهبة والنشاط وقد أدوا مهمتهم على الوجه الأكمل. وعند إحالة روس على المعاش تدني مستوي الكفاءة بين المسؤولين البريطانيين إلى أقصي حد. ولو كانت فترة التسعينات من القرن التاسع عشر فترة عادية، لهان الأمر، غير أنها كانت فترة حافلة بالأزمات الخطيرة التي أخذت تهدد الوجود البريطاني بشكل لم يسبق له مثيل. فلقد كانت هذه الأزمات أكبر من أن يتصدي لها هؤلاء المسؤولون. وبالتالي وجدت حكومتا كلكتا ولندن أن الوضع يتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام. وكانت القروض التي تقدمها الحكومة البريطانية إلى حكام الخليج، وعلى رأسهم سلطان مسقط، من العوامل التي أسهمت في تعزيز قبضة الامبراطورية البريطانية على المنطقة في التسعينات. غير أن الخليج لم يشهد في أعقاب سنة



١٨٩٢م ممثلا بريطانيا في مستوي بلي وروس، ومما ساعد على إضعاف موقف المقيم البريطاني في الخليج خلال التسعينات من القرن هو صراع الدول الكبري على المنطقة وقد فجر اضطربات داخلية كثيرة. وبالتالي لم يكن في وسع أي مسؤول بريطاني أن يصمد في وجه الخطر المزدوج من غير تأييد حكومته وشدها لأزره. وعلى أي حال فحتي سنة ١٨٩٩م لم تكن حكومة لندن أو كلكتا تقدم الدعم المطلوب للمقيمين البريطانيين الذين تولوا مناصبهم بعد ادوارد روس. والمشاكل التي كانت تجابه المقيمين البريطانيين في الخليج لم تكن في نظر تلك الحكومتين مشكلات ملحة أو هامة، ولهذا كانت حكومة كلكتا تختار ممثليها في الخليج من مستويات عادية. ولكن في سنة ١٨٩٩م بدأ مركز بريطانيا في الخليج ينهار.

في عام ١٨٩٢م عين اللفتانت[١] أي . سي . تالبوت مقيما سياسياً لبريطانيا في الخليج خلفا لادوارد روس، إلا أنه ترك هذا المنصب ليشغل منصب مساعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة كلكتا وخلال سنة ١٨٩٤م تعاقب على شغل منصب المقيم في الخليج ثلاثة بريطانيين. فقد تولاه الكولونيل اف . أي . ويسلون من ١٨٩٤م حتي سنة ١٨٩٧م، ثم تولاه اللفتنانت كولونيل ام . جي . ميد حتي سنة ١٩٠٠م. وتغيير المقيمين البريطانيين بهذه الصورة يتناقض مع الفترات الطويلة التي شغلها كل من روس (٢٠ سنة) وبلي (١٠ سنوات). ولم تكن أوضاع المعتمدين السياسين في مسقط بأفضل من ذلك. فقد تولي هذا المنصب ما بين سنة ١٨٩٢م وسنة ١٨٩٩م خمسة معتمدين سياسيين كانت أطول مدة هي تلك التي شغلها الماجور جي . هيز سادلر (Hayes Sadler) حيث استمر أكثر من عامين. كما تولاه بالنيابة في مناسبات أخري امتدت نحو أكثر من عام الدكتور اي . سي . جي . جاياكار (A.S.G. Jayaker) أثناء تغيب المعتمدين في الإجازات.

هذا التغيير في أشخاص رجال التمثيل البريطاني في الخليج خلال التسعينات

(١) اللفتانت رتبة عسكرية تعادل ملازم.



من القرن التاسع عشر عكس ظلاله على كفاءة الجهاز الإداري للاشراف البريطاني على الخليج. كما كان النفوذ والخبرة الشخصية التي اكتسبها الممثلون البريطانيون السابقون خلال سنوات طويلة من وجودهم في المنطقة من مميزات نجاحهم. قبل التسعينات من القرن كان معظم المرشحين لشغل المناصب الهامة في الخليج يتلقون تدريبا خاصا لفترة طويلة داخل المنطقة نفسها حيث يعينون في مناصب أقل مسؤولية. وكان لابد لهؤلاء من إجادة اللغة واكتساب الخبرة بالأوضاع المحلية، قبل اسناد أي منصب مسؤول اليهم. وعلى سبيل المثال أمضي روس نحو تسع سنوات كمسؤول تحت التجربة في مناصب أقل مستوي قبل تعيينه مقيما بريطانيا في الخليج[١]

في التسعينات من القرن التاسع عشر بدأت العينة الجديدة من المسؤولين البريطانيين تفد تباعا إلى الخليج. ولقد قيل عن هذه العينة أن خبرتها الدبلوماسية محدودة بالهند، وحياة أفرادها موزعة بين الأندية وصفوف الجيش وبحاشية الأمراء الهنود[٢]. وبالتالي لم تكن مناصب الخليج، وعلى الأخص مسقط، نظرا لقسوة مناخها، بالمناصب التي تغري أمثال هؤلاء[٣]. وبالإضافة إلى ذلك كانت حكومة الهند في تلك الفترة تعاني من نقص في الإداريين الأكفاء المدربين على اللغات الشرقية، ومن لهم معرفة وثيقة بالشعوب التي يسيطرون عليها. ولم يبدأ التفكير بأعداد مثل هؤلاء الأشخاص قبل هذا القرن[٤].

ويختلف موقف المسؤولين البريطانيين الجدد من الخليج، ومن المسؤوليات التي يتحملونها تجاه السكان العرب الذين يشرفون على أمورهم، اختلافا كبيرا عمن سبقوهم من عهد روس. فلقد استطاع كل من روس ومايلز كسب صداقة

(١) رسالة مؤرخة ١٨٩٣/٩/٢٧م من لانس داون إلى كمبرلي وفيها ينتقد طريقة تغيير رجال السلك لحكومة الهند بسرعة مما كان له تأثيره على علاقة بريطانيا بالامراء المحليين.

(٢)نبذة من خطاب الدكتور كانتين من أفراد بعثة التبشير الهندية في مسقط وقد استشهد به . بي . جريفز (P.Graves) من كتابه (سيرة حياة برسي كوكس) (طبعة لندن ١٩٤١م).

(٣)مجلة كونتمبوراري ريفيو (The Contrmporary Review) ص ٨٧٥ بقلم جي . تي. بنت.

(٤) مجلة ايسياتيك ريفيو (Asiatic Review) مقال بقلم جي . دي ريس تحت عنوان (روسيا والهند) والخليج والحدود الغربية للهند ص ٢٤٧.



العرب واحترامهم. وكانا متفانيين في عملهما، كما يتضح من المؤلفات العديدة التي كتباها عن المنطقة لدرجة انهما تحولا إلى عاشقين للخليج. كما كانت معاملتهما لحكام الخليج تتسم بالأدب والاحترام، وكانا يراعيان تقاليد البلاد وعادات أهلها. أما في التسعينات من القرن التاسع عشر فلم يكن المقيمون البريطانيون يتحلون بتلك اللباقة والحماسة التي طبعت أعمال من سبقوهم من المسؤولين. ومن الواضح أن العينة الجديدة من الممثلين البريطانيين كانت تشاطر الميجور[1] هيز سادلر، المعتمد السياسي البريطاني في مسقط من سنة ١٨٩٢م إلى سنة ١٨٩٦م، وغير الميال إلى الخليج، تشاطره رأيه في العرب إذ يقول: (لا يمكن الوثوق بأي عربي) [2]. وتكشف التقارير التي تتناول هذه الفترة فقدان الانسجام بين البريطانيين والعرب وانهيار روح الثقة المتبادلة بين الفريقين تلك الثقة التي تميز بها عهد المقيم ادوارد روس. وينطبق هذا الوضع أكثر على مسقط، حيث أخذت العلاقات بين البريطانيين والسيد فيصل تسير من سيىء إلى أسوأ وظلت هكذا حتي سنة ١٨٩٨م وسنة ١٨٩٩م، عندما قام السلطان المذكور بمحاولة لاستبدال الحماية الفرنسية بالحماية البريطانية ومن الواضح أن مستوي هؤلاء الممثلين قد تدهور في التسعينات، وما بين عام ١٨٩٢م وسنة ١٨٩٦م كان أغلب الممثلين البريطانيين، رغم ضعف مستواهم الأخلاقي يتكلمون العربية وملمين بالأوضاع المحلية في المنطقة. وما بين سنة ١٨٩٦م وسنة ١٨٩٩م وصل مستوي هؤلاء إلى الحضيض فاللفتنانت ام . جي . ميد (Lt. M. J. Meade) على الرغم من حسن نيته كان رجلا أخرق. بينما الماجور سي . جي . أف . فاجان . (Major. C. G. F. Fagan) على الرغم من مؤهلاته العسكرية التي نالها أثناء خدمته في الهند وصل بالعلاقات الانجليزية العُمانية إلى أدني مستواها. وبما أن فاجان لم يكن يجيد العربية، فقد كان يعتمد على أحد موظفيه في ترجمة خطاباته للسلطان. غير أن هذا الموظف كان مغرما بافشاء أسرار الدولة في المحلات العامة. ولقد تدهورت العلاقة بين

(١) رتبة عسكرية تعادل رتبة رائد.

(٢) رسالة رقم ٣٩ مؤرخة ١٨٩٦/٩/٣٠م من الجين إلى هاملتون.





فاجان وفيصل تدهورا تاما في سنة ١٨٩٩م. وكان فاجان يتعامل مع السلطان بطريقة فظة وكان يوجه إليه الإنذارات من وقت إلى آخر، وإذا لم يرضخ السلطان هدده باستخدام القوة(١). وقد أثار هذا الوضع اهتمام حكومتي لندن وكلكتا في سنة ١٨٩٩م وكان معروفا في هذه الدوائر أن فاجان يفتقر إلى (أبجديات الدبلوماسية) كما قال عنه وزير الدولة لشؤون الهند فقد كان رجلا أخرق بكل ما في الكلمة من معني(٢). وفي سنة ١٨٩٩م، بعد أن مضي خمس سنوات على المحاولات الفرنسية لتقويض الوجود البريطاني في الخليج، تقرر ايفاد عناصر أفضل إلى الخليج، رغم أن المنطقة في رأي الدوائر العليا لم تكن تستحق هذا النوع من الإداريين(٣). فقد اقتنعت هذه الدوائر من أن المشاكل التي تواجهها بريطانيا في المنطقة تعود إلى عدم كفاءة ممثليها، وبأن استعادة بريطانيا لمركزها في الخليج يتوقف على وجود رجال أكفاء يمثلون مصالحها فيه. وهكذا غادر الماجور فاجان مسقط في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٩م ومعه طاقم الإدارة البريطانية بأكمله. أما الكولونيل ميد فقد سلم العهدة في الخليج في شهر ابريل عام ١٩٠٠م.

خلف فاجان في مسقط الماجور برسي كوكس الذي اشتهر باقامة دولة الانتداب البريطاني على العراق. وبقي كوكس في مسقط حتي سنة ١٩٠٤م عندما عين مقيما بريطانيا في الخليج. ولقد حقق كوكس نجاحا كبيرا في مسقط. وفي أول اجتماع له مع السلطان استطاع أن يمهد الطريق لإقامة علاقات ودية بين عُمان وبريطانيا. ويوم انتهت مدة خدمته في مسقط كانت عُمان تدور بالفعل في فلك الاستعمار البريطاني أكثر من أي وقت مضي(٤). وبالرغم من أن كوكس

(١) رسالة مؤرخة ١٨٩٩/٢/٦م ورسالة مؤرخة ١٥ /١٨٩٩/٥م ورسالة مؤرخة ١٨٩٩/٥/١٨م من هاملتونالي كرزن. وكان اللورد سالسبوري، رئيس وزراء بريطانيا غير راض عن هؤلاء الممثلين وبالأخص عن الكولونيل ميد.

(٢)رسالة مؤرخة ١٩٠٠/١/٥م من هاملتون إلى كرزن. ابتداء من سنة ١٨٩٦م بدأ اللورد هاملتون وزير الدولة لشؤون الهند يعرب عن امتعاضه من نوعية الممثلين البريطانيين في الخليج. انظر خطاب رقم ٣٨ بتاريخ ١٨٩٦/٩/٩م من هاملتون إلى الجين.

(٣) رسالة مؤرخة ١٨٩٩/٢/١٦م من هاملتون إلى كرزن.

(٤) خطاب مؤرخ ١٩٠٠/١/٥م من هاملتون إلى كرزن. أيضا () ص ٨١، كذلك يمكن الرجوع إلى



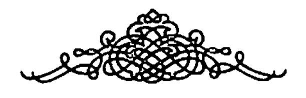
لم يكن يتمتع بما كان يتمتع به كل من بلي وروس من استقلال في عمله، إلا أنه لم يكن يقل في مستواه عن هذين الممثلين البريطانيين البارزين. وقد خلف الكولونيل ميد اللفتنانت بي. اي . كمبل الذي بقي في منصبه من سنة ١٩٠٠م حتي سنة ١٩٠٤م. وعلى الرغم من أن اللفتنانت كمبل قام بواجبه على الوجه الأكمل، إلا أن الظروف لم تؤاته لكي تبرز موهبته، لأن اللورد كرزن، نائب الملك في الهند أصبح يشرف على كل صغيرة وكبيرة من سياسة الخليج.

كان لاهتمام كرزن بالخليج أو بالأحري تمرسه به موقف على طرفي نقيض من موقف الذين سبقوه. ففي الفترة الواقعة بين سنة ١٨٩٢م وسنة ١٨٩٩م لم تظهر أي من حكومة لندن أو كلكتا أي اهتمام جدي بشؤون الخليج رغم ازدياد قوي التحدي للنفوذ البريطاني هناك. وفي سنة ١٨٩٢م كتب اللورد كرزن يشكو من أن المسؤولين في حكومة الهند ولندن لا يقدرون أهمية السيطرة البريطانية على الخليج بالنسبة للدفاع عن الهند[1]. فحتي ذلك الوقت كانت ممرات أفغانستان هي النقطة الوحيدة المكشوفة في خط الدفاع عن الامبراطورية في نظر المسؤولين البريطانيين[2]. وقد خلت الرسائل التي تبادلها نائب الملك في الهند مع وزير الدولة لشؤون الهند في لندن خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٤م حتي سنة ١٨٩٥م من أي إشارة إلى الخليج! ولم يلق موضوع الخليج الاهتمام قبل سنة ١٨٩٦م عندما أثار تدهور الوضع في المنطقة انتقادات عامة من أكبر شخصيتين مسؤولتين عن رسم سياسة الهند. فلقد كانت فكرة ترك مسألة الخليج للمقيم روس لا تزال قائمة حتي سنة ١٨٩٢م، بحيث أن حكومة الهند لم تعد تشغل نفسها بموضوع الخليج حتي بعد أن غادر روس الخليج كمسؤول بريطاني فيه. وفي أوائل التسعينات كانت حكومتا لندن وكلكتا متفقتين على أنه لا يوجد أي خطر على الهند أو على حدودها. وفي سنة ١٨٩٤م كان البريطانيون واثقين تمام الثقة أن كل شيء في الخليج قد

كتاب (حياة كوكس)، تأليف جريفز وذلك للاطلاع بصورة أوفي على أعمال كرزن.

(١) (فارس والمسألة الفارسية) تأليف جي. كرزن (طبعة لندن ١٨٩٢م) جزء ٢ ص ٩٨/٣٩٧.

(٢) (مسألة الشرق الأوسط أو بعض مشاكل الدفاع عن الهند) ص ٢٩١ (طبعة نيويورك ١٩٠٣م).



أصبح تحت سيطرتهم بحيث أخذوا يفكرون في خفض النفقات العسكرية في الهند[١].

قبيل تلك الفترة كان موضوع الخليج يشغل تفكير نائب الملك في الهند. وكان اللورد الجين دائم الشكوي من كثرة التقارير التي تقدم إليه بشأن مسقط حتي أصبحت تشكل أضخم ملفات عرفها في حياته[٢]. وكان يقول بأن مشكلات الخليج مشكلات بالغة الصعوبة ومن العسير اتخاذ أي قرار بشأنها، ورغم هذا فلم يكن يولي شؤون هذه المنطقة أي اهتمام. ومن الإنصاف للورد الجين أن نشير إلى أن المشاكل التي كانت تستأثر باهتمامه هي مشاكل الحدود الشمالية الغربية للهند وكانت تعتبر أخطر المشاكل وأهمها وبالتالي لم تكن حكومة كلكتا تحفل بالأخطار الوهمية في الخليج. وعلى كل حال ففي نهاية ١٨٩٧م بدأ القلق يساور رجال الحكم في الهند من تسرب الأسلحة التي ترد من الخليج إلى منطقة قبائل الحدود الهندية - الأفغانية. وفي سنة ١٨٩٨م تأكد هذا الشك، الأمر الذي أسفر عن إقناع سلطان عُمان وغيره من حكام الخليج بالموافقة على تقييد تجارة الأسلحة في بلدانهم[٣]. وهكذا بدأت شؤون الخليج تسيطر على اهتمام السلطات العليا في الهند، ولكن مع هذا الاهتمام بدأ التدهور يخيم على أوضاع الخليج بحكم فرض السيطرة البريطانية عليه.

اللورد كرزن والخليج العربي، والتحدي الامبريالي - ١٨٩٩م - ١٩٠٣م:

كانت التسعينات من القرن التاسع عشر ذروة (العصر الامبريالي) ففي الفترة من ١٨٧٠م إلى ١٨٨٥م ضمت كل من الدول الغربية وروسيا مناطق شاسعة إليها من العالم غير الغربي. وعلى الرغم من النزاعات التي كانت تنشب من حين إلى

(١) خطاب رقم ٢ مؤرخ ١٨٩٤/٢/٩م من كمبرلي إلى الجين.
(٢) خطاب رقم ٣٩ مؤرخ ١٨٩٦/٩/٣٠م من الجين إلى هاملتون.
(٣) لوريمر ١ و٢ ص ٥٧٤ - ٥٧٥ واتشيسون ١٩٠٩م/١٢ ص ٢٤١ - ٢٤٢.



آخر فإن عملية التوسع والضم ظلت تتم في منتهي البساطة حتي سنة ١٨٨٥م، غير أن مشكلة بنجده في ذلك العام كانت الطلقة الأولي في نظرية (الحدود الاستعمارية) فعلي مستوي العالم كله أخذت تلك الدول تستفز بعضها بعضا حيث لم تبق ثمة حدود يمكن أن تضمها إلى أراضيها دون أن تمس بهذه العملية حدود دول امبريالية أخري. وهكذا أخذت تتصادم وترتطم بعضها في بعض مطالب الدول الكبري، بعد أن أخذت تتلاشي المناطق العازلة بين مناطق نفوذ الدول الحديثة.

وهكذا أصبحت مناطق الصدام كثيرة – الشرق الأقصي، جنوب شرقي آسيا، آسيا الوسطي، شمال وشرق وجنوب أفريقيا، ومنطقة الكاريبي. أما المناطق الآسيوية فقد كانت على اختلافها تشكل في مجموعها خطا متعرجا من الأراضي يلتف من شبه جزيرة العرب عبر إيران، وآسيا الوسطي وأفغانستان، امتدادا إلى غرب وشمال الصين، ومن بنجده جنوبا صوب كوريا والجانب الباسفيكي من الساحل الصيني، منتهيا عند جنوب شرقي آسيا في أراضي سيام والهند الصينية.

وما أن حلت التسعينات من القرن التاسع عشر حتي كان الخليج العربي قد أدرج ضمن الأراضي المتنازع عليها. والجدير بالذكر أن الصدامات الامبريالية التي نشبت على سواحل الخليج كانت جزءا من مواجهة أكبر.

في الخليج كانت تتصادم مصالح ومطالب دول أربع. فالوجود البريطاني في الخليج الذي تدعم في أوائل القرن التاسع عشر ظل وجودا غير منازع وإن لم يكن معترفا به من الدول العظمي الأخري. وقد أشرف عملاء امبراطورية الهند البريطانية على عملية الابتلاع والضم التدريجي للخليج إلى جوف ذلك الجسم الهائل للامبراطورية البريطانية، ورغم هذا فلم يكن في وسع غالبية البريطانيين في التسعينات من القرن أن يحددوا مضمون وتركيب أو حتي مبررات السيادة البريطانية على الخليج فيما عدا قلة من هؤلاء كانت تري أن إمارات الخليج تقوم بحماية المواصلات إلى الهند، وأن الإمارات المذكورة أصبحت عاملا هاما في سلسلة (المحميات) و(مناطق النفوذ) التي تحمي حدود امبراطورية





الهند البريطانية، وقد يبدو عدم الاهتمام بالخليج أمرا غريبا إذا أخذنا في اعتبارنا أحداث الماضي لأن الدفاع عن الهند في أواخر القرن التاسع عشر، باعتباره موضوعا يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية بعد الجزر البريطانية، كان محور السياسة الامبريالية البريطانية. فقد كان الدفاع عن شبه القارة الهندية يعتمد على احتفاظ بريطانيا بسيادتها على العالم، وعلى جيش هندي صغير ولكنه قوي، ثم على مجموعة من المناطق العازلة وظيفتها حماية مؤخرة الهند. ومن هنا فإن مشكلة الدفاع عن الهند قد ورطت بريطانيا في مناطق كثيرة كمراكش وقبرص، وعُمان، ومصر وأفغانستان، وحتي جلادستون الذي من عتاة الامبرياليين لم يكن يستطيع أن يتجاهل أهمية الدفاع عن الهند، ومن هنا كان تورطه في سنة ١٨٨٢م في مصر، ثم في مشكلة بنجده في سنة ١٨٨٥م.

غير أن أخطر تهديد تعرضت له مناطق النفوذ البريطانية في الخليج، هو المطالب التي تقدمت بها روسيا في المنطقة في التسعينات، فبعد سيطرة روسيا على مناطق آسيا الوسطي في السبعينات، أصبحت قاب قوسين أو أدني من حدود إيران الشمالية الشرقية (خراسان وأفغانستان). ومنذ الثلاثينات من القرن بدأ القلق يساور حكومتي لندن وكلكتا من الأطماع التوسعية الروسية في الهند. وما بين سنة ١٨٧٦م وسنة ١٨٩٤م استطاعت بريطانيا عن طريق الأحلاف، والبعثات، والمساعدات، والحروب، ولجان الحدود أن تجعل من أفغانستان منطقة عازلة (Buffer State) بين الامبراطوريتين الروسية والبريطانية.

كانت أزمة بنجده في سنة ١٨٨٥م ذروة النزاع. غير أن مسرح المواجهة قد انتقل وبعد سنة ١٨٨٥م غربا إلى إيران. وبالتالي أصبحت امبراطورية القاجار محور الصراع الروسي - الإنجليزي حتي سنة ١٩١٤م، بالرغم من اتفاق سنة ١٩٠٧م الذي يحدد مناطق النفوذ الروسية والبريطانية، أما في التسعينات فقد توسعت مناطق النفوذ الروسي بشكل هائل في شمال إيران. وكان الخوف يساور بعض البريطانيين من أطماع روسيا التوسعية في الهند، وأنه لو حيل بين الروس وأفغانستان فإنهم قد يتجهون صوب فارس، ليثبتوا أقدامهم على



سواحل الخليج، وبالتالي يصبحون في وضع يسمح لهم بشن هجوم بري وبحري على الهند من الجهة الغربية. وإذا كان التهديد الروسي من الجهة الإيرانية يبدو أكثر احتمالا، فإن روسيا في واقع الأمر كانت تركز ثقلها الاستعماري حتي سنة ١٩٠٤م تجاه الشرق الأقصي لا الشرق الأوسط. ومع ذلك فخلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨٩٩م وسنة ١٩٠٣م عندما كانت بريطانيا غارقة في أزماتها الامبريالية والدولية، كنتيجة لحرب البوير، ازداد الضغط الروسي على منطقة الخليج.

أما الدولة الثالثة من دول الصراع على الخليج فكانت فرنسا. وقد بدأ اهتمام فرنسا بهذه المنطقة منذ القرن السابع عشر. غير أن اهتمامها حتي سنة ١٨١٠م كان نابعا من رغبتها في بسط سلطانها على الهند، كما يرجع لأسباب تجارية، أو لأسباب غير واضحة لدعم المصالح الفرنسية في المحيط الهندي. وكانت فرنسا ثاني دولة تهتم بمنطقة المحيط الهندي. فلقد كان لفرنسا مستعمرات صغيرة في الهند وعدد من الجزر المستعمرة. وفي الفترة الواقعة بين سنة ١٨٨٥م وسنة ١٨٩٤م ضمت إليها جزيرة مدغشقر الكبيرة، كما أنشأت لها مستعمرة على خليج البحر الأحمر (الصومال الفرنسي) بالإضافة إلى ما كان لها من نفوذ واسع في الحبشة. أما على الجانب الآخر من المحيط الهندي فقد امتد النفوذ الفرنسي إلى الهند الصينية وسيام. وفي الوقت نفسه اشتركت فرنسا مع إنجلترا في إصدار بيان مشترك بضمان استقلال كل من زنجبار وعُمان. كما كان هناك عدد من السفن العربية التابعة للخليج يرفع العلم الفرنسي في مياه الخليج والمحيط الهندي، وذلك بموجب قانون التسجيل الذي أصدرته الجمهورية الثالثة، ورغبة من الملاحين العرب في ممارسة الأعمال التجارية المحظورة كتجارة الرقيق تحت حماية العلم الثلاثي. وأخيرا في عام ١٨٩٤م افتتحت فرنسا قنصلية لها في مسقط، تنفيذا لخطة فرنسية توسعية في الخليج وللتدخل في شؤونه وقد بدأ تنفيذ هذه الخطة قبل احتدام الصراع الفرنسي البريطاني في المنطقة بوقت طويل.



إن السياسة العدوانية الفرنسية في الخليج تنبع من عوامل كثيرة أهمها السياسة المناهضة للوجود البريطاني في المنطقة التي بدأت منذ سنة ١٨٩٤م وارتبطت بوزير الخارجية الفرنسية المسيو هانوتو (Hanotaux) وإلي أن حل دلكاس (Delcasse) محله في سنة ١٨٩٨م، حاولت فرنسا تهدئة الوضع فيما بينها وبين ألمانيا حتي تتفرغ لمواجهة البريطانيين في الصراع على المصالح الاستعمارية في العالم [1]. ولقد كشفت أزمة فاشودا في سنة ١٨٩٨م عن خطر سياسة هانوتو على المصالح البريطانية في الخليج وهي السياسة التي استمرت لبضع سنوات أخري. كما شهد عام ١٨٩٤م توقيع الحلف الروسي الفرنسي. ولقد كانت بعض الفئات في فرنسا تدعو إلى سياسة العنف في الخليج، وذلك لاقناع روسيا بأهمية الدور الذي تقوم به فرنسا على نتائج الصراع الروسي البريطاني في آسيا. وأخيرا فإن المصالح الفرنسية في الخليج والتي كانت تتوافق مع التحرك الفرنسي (في سيام ومدغشقر على الأوضح) كانت ترمي إلى تدعيم الوجود الفرنسي الامبريالي في المحيط الهندي.

كما دخلت في التسعينات من القرن التاسع عشر ألمانيا كدولة منافسة جديدة على اقتسام المصالح الاستعمارية، بالرغم من أن هذه المصالح لم تصل إلى ذروتها قبل الفترة الواقعة بين سنة ١٩٠٣م وسنة ١٩١٤م. وفي التسعينات حققت ألمانيا توغلا اقتصاديا كبيرا داخل الامبراطورية العثمانية، ثم امتدت هذه المصالح إلى إيران في الحقبة التي تلت ذلك. فقد وضع المارشال فون بايبرشتاين (Von Biebersaian) السفير الألماني في اسطنبول ١٨٩٧م - ١٩١٢م، ومصمم السياسة الألمانية في الشرق الأدني خطة تهدف إلى تحويل بعض المناطق في الشرق الأوسط إلى (مستعمرات اقتصادية) ألمانية. وبموجب هذه الخطة تصبح المنطقة سوقا ومصدرا للمواد الخام للصناعة الألمانية، وذلك كله على حساب الصناعة المحلية. كما تشتمل الخطة أيضاً على مساندة الحكومتين التركية والإيرانية ضد الدول الأوربية الأخري. وعن طريق التأييد السياسي كان الألمان يتوقعون

(١) دبلوماسية الاستعمار، ١٨٩٠ - ١٩٠٢م، تأليف دبليو لانجر (طبعة نيويورك ١٩٥٦م) ص ٧٩٦.



الحصول على امتيازات اقتصادية خاصة. وكان هدف الألمان الأساسي هو تأمين أسواق لصناعاتهم ولم يكن هدفهم الاستيلاء على الأراضي. وكان الألمان ينوون في حالة نجاح خطتهم مد شبكة من المواصلات الأرضية تتخلل مناطق كثيرة غير مطروقة من الشرق الأوسط. وكان الخط الرئيسي في هذه الشبكة خط برلين - بغداد للسكة الحديدي. على أن تتفرع من هذا الخط خطوط فرعية أخري بحيث تصبح منطقة الشرق الأوسط كلها في متناول الصناعة الألمانية [1]. وكان المفروض أن ينتهي الجزء الشرقي للخط على أحد موانيء الخليج، لعله الكويت. وعن طريق هذا المشروع دخلت ألمانيا معترك الصراع على المصالح الامبريالية في الخليج. غير أن مشروع الخط الحديدي لم يكتب له النجاح. وكان الألمان قبل سنة ١٩١٤م يمثلون تحديا اقتصاديا متزايدا للأسواق البريطانية من خلال نشاط حركة السفن البخارية الألمانية داخل المنطقة.

وفي التسعينات كان هناك ثلاثة ميادين تتصارع فيها الدول الكبري في منطقة الخليج وكان الميدان الرئيسي للصراع هو جنوب إيران وعُمان، حيث كان الفرنسيون يحاولون تحقيق نفوذ لهم هناك على حساب بريطانيا. أما ميدان الصراع الثاني فقد كان ساحل الخليج الأعلي الخاضع للنفوذ العثماني. وكان الاعتقاد السائد سابقا أن المنطقة سوف تغدو مسرحا لصراع بريطاني روسي كنتيجة لمشروع الكاونت كابنست (Count Kapnis) الذي كشف عنه في سنة ١٨٩٨م لإنشاء خط حديدي من البحر الأبيض المتوسط إلى الكويت تموله روسيا. وعلى أي حال فقد ظل هذا المشروع حبرا على الورق. أما بعد سنة ١٩٠٠م فقد كان الصراع بين بريطانيا وألمانيا حول مشروع خط حديد بغداد. كما اشتد الصراع الروسي البريطاني وبصورة خاصة في الفترة ما بين سنة ١٨٩٩م وسنة ١٩٠٣م.

وكان ضمن مناطق الصراع الثلاث هذه في الخليج قوي وعوامل أخري أهم

---

(١) للاطلاع على تفاصيل هذه الخطة راجع نفس المصدر فصل ١٩ و(العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا وفارس)، تأليف. بي . مارتن (طبعة لاهاي ١٩٥٩م) و(تركيا والدول الكبري، وسكة حديد بغداد) (طبعة نيويورك ١٩٢٣م) تأليف اي . ام . ارل.



هي التي كانت تحدد الإطار الدولي للدبلوماسية الامبريالية في ذلك الوقت. فقد كانت بريطانيا الدولة المهيمنة على المنطقة، وعندما بدأت الدول الأخري محاولاتها لتوسيع نفوذها وجدت الأسطول البريطاني واقفا لها بالمرصاد. وكان أشد ما تخشاه بريطانيا هو أن يطيحها التجمع المناويء لها إلى خارج المنطقة... وكانت الصدامات في معظمها تتقنع بأقنعة قانونية فتزعم كل دولة من الدول الطامعة انها تعمل من أجل مصلحة إحدي دول المنطقة أو الأخري. أما شاه إيران، وسلطان العثمانيين، وحاكم مسقط فلم يكونوا أكثر من دمي تحركها الدول الكبري على اختلافها.

عُمان والفرنسيون في التسعينات من القرن التاسع عشر

كانت عُمان خلال هذه الفترة مسرحا لأول صدام كبير بين القوي الامبريالية وذلك منذ أن بدأت فرنسا في سنة ١٨٩٤م تتحدي الوجود البريطاني هناك. وفي القرن التاسع عشر وخلال الحروب النابليونية كان اهتمام فرنسا بعُمان اهتماما متقطعا أكثر مما كان يتعلق بقناة السويس خلال الستينات وآخر التسعينات.

لم يكن اهتمام فرنسا بعُمان خلال الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر اهتماما مفاجئا. ففي الفترة الواقعة بين سنة ١٨٨٣م وسنة ١٨٨٥م عندما كان جوليس فري (Gules Ferry) مسؤولا عن شؤون المستعمرات في الحكومة الفرنسية، حاول انشاء خط ملاحي بحري بين فرنسا والخليج تموله الحكومة الفرنسية، إن هذا الاهتمام وما أعقبه من نشاط المواطن الفرنسي شابوي في منطقة ساحل عُمان من الأسباب التي دفعت بالبريطانيين إلى التعجيل في عقد اتفاقيات غير مشروطة مع حكام الخليج على اختلافهم. وحتي قبل سنة ١٨٩٤م كان القنصل الفرنسي في عدن، واوبوك، وزنجبار يوزع الأعلام وشهادات التسجيل الفرنسية على سكان صور وغيرها من الموانيء العُمانية[1]. وفي نوفمبر ١٨٩٢م صرح النائب الفرنسي

(١) علاقات بريطانيا بالخليج ١٨٩٠م - ١٩٠٢م ص ٢١٣ - ٢١٤، تأليف داون.



المسيو ديلونكل (Deloncle) في اجتماع الجمعية الوطنية الفرنسية، وكان من عتاة الاستعماريين (إن كرامة فرنسا تحتم عليها أن يكون لها وكيل قنصلي في مسقط لتسجيل أسماء المواطنين المتمتعين بالحماية الفرنسية) واستطرد ديلونكل يقول (بأن فرنسا ستكون في وضع يسمح لها بالتعاون مع روسيا وبتثبيت وجودها كحليف قوي لها إذا ما تمكنت من تثبيت أقدامها في الخليج). وخلال مناقشة للميزانية الفرنسية العامة سنة ١٨٩٣م عاد ديلونكل يطالب بسيطرة فرنسية فعالة في الخليج، واقترح اعتمادا اضافيا في الميزانية في حدود ٧٠٠٠ فرنك لفتح قنصلية فرنسية في مسقط، وقد وعد وزير الخارجية الفرنسية المسيو دنفيل أثناء المناقشة بإنشاء القنصلية في مسقط[١]. وكان في استطاعة الفرنسيين اتخاذ هذه الخطوة بسهولة، لأن عُمان، بخلاف دول ساحل الصلح الواقعة شمالا، لم تكن مقيدة بمعاهدات تخضع شؤونها الخارجية للحكومة البريطانية.

وفي يوم ٨ نوفمبر وصل إلى مسقط المسيو اوتافي (Ottavi) وهو دبلوماسي فرنسي يجيد التحدث باللغة العربية، وقد سبق له أن عمل في زنجبار، كما شغل مناصب أخري في منطقة المحيط الهندي. وقد تسلم عمله كقنصل فرنسا بالنيابة. وكغيره من الممثلين الفرنسيين الكثيرين، أظهر اوتافي، وكان من أصل كورسيكي، براعة دبلوماسية ونشاطا كبيرا. وكان متحدثا بارعا، وهكذا أصبح خصما عنيدا للمثلين البريطانيين المسؤولين عن المصالح البريطانية في عُمان في[٢] التسعينات من القرن التاسع عشر.

عند بداية وصول اوتافي إلى مسقط شعر السلطان بشيء من النفور والخوف من مجيئه فقد خشي من أن تحاول فرنسا تأكيد حمايتها على العُمانيين الذين كانوا يرفعون العلم الفرنسي فوق سفنهم، كما خاف من أن تحاول فرنسا فصل ميناء صور عن بقية أجزاء المملكة العُمانية. إلا أنه بعد مضي خمسة أشهر على وصول اوتافي تغير موقف السلطان فيصل منه، خصوصا بعد أن رفض البريطانيون

(١) Precis Maskat ص٤٥ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٤٦ – ٤٧.

(٢) Annwaire Diplomatic et Consulaire de France. (طبعة باريس ١٨٩٩م) أي السجل الدبلوماسي والقنصلي الفرنسي – سنة ١٨٩٩م.



مساعدته عسكريا ضد هجوم مسلح قام به المحافظون العُمانيون على مسقط ما بين شهري فبراير ومارس من سنة ١٨٩٥م وقد ازداد الموقف تأزما عندما طالب الإنجليز السلطان بدفع ٧٧,٨٩٥ دولار نمساوي كتعويض عن الخسائر التي لحقت بالتجار الهنود نتيجة الهجوم على مسقط. وعلى عكس هذا الموقف كان موقف القنصل الفرنسي اوتافي الذي عرض على السلطان المساعدة العسكرية وأرسل بطلب السفينة الفرنسية المسلحة ترود (Troud) إلا أن السفينة وصلت متأخرة. ولهذا لم يتمكن من مساعدة السلطان بشكل فعال، غير أن موقف القنصل الفرنسي قد أكد للسلطان حسن نية الحكومة الفرنسية والامكانات التي تحت تصرفها، وبذلك شهدت عُمان تصاعدا للوجود الفرنسي استمر خمس سنوات[١].

وما أن حل عام ١٨٩٦م حتي بدأ البريطانيون يعملون على تحسين علاقاتهم مع السلطان وقد حاولوا من غير جدوي وقف نمو وتصاعد الوجود الفرنسي عن طريق التودد إلى السلطان وتقديم عروض من الأسلحة والمساعدات المالية والبحرية. ثم أخذوا يثيرون موضوع الحماية، ولكنهم عادوا فصرفوا النظر عن هذه الفكرة[٢].

أما اوتافي فقد كان يؤكد السلطان في كل مقابلة معه بأنه حر في شؤونه الخارجية، باعتباره المسؤول الأول عن دقة إدارة الحكم في بلده[٣]. وكان يحرض السلطان على تأكيد استقلاله عن السيطرة البريطانية. ويعود السبب في نجاح أوتافي بتعكير العلاقة بين الحاكم العُماني والإنجليزي إلى أخطاء البريطانيين أساسا، كما يعود إلى تأثير اوتافي الشخصي على السلطان وعلى بعض أفراد حاشيته[٤].

ومما أثار قلق الإنجليز بوجه خاص هو تعيين عبدالعزيز، سكرتير القنصل الفرنسي في وظيفة هامة بدرجة سكرتير خاص للسلطان، بينما بدأ القصر يقرب إليه العُمانيين المناهضين للإنجليز[٥]. ومن ناحية أخري بدأ فيصل بنفسه في تشجيع

(١) Precis Maskat ص ٢٢ و٥٣ و(علاقات بريطانيا بالخليج)، تأليف داود ١٨٩٠م - ١٩٠٢م ص ٢١٥ وكتاب لوريمر ص ٥٤٧ - ٥٥٣ وخطاب مؤرخ ١٨٩٩/٤/١٤م من هاملتون إلى كرزن وخطاب رقم ٣٧٩ مؤرخ ١٨٩٥/٢/٢٤م من هانوتو إلى جوردون.

(٢)الخليج العربي، تأليف ويلسون ص ٢٣٩.

(٣)خطاب رقم ٤ مؤرخ ١٨٩٧/٢/٢٣م من أوتافي إلى هانوتو.

(٤) رسالة بتاريخ ١٨٩٩/٧/٦م من هاملتون إلى كرزن.

(٥) نفس المصدر.



المصالح الفرنسية في عُمان كمحاولة لإقامة توازن بينها وبين المصالح البريطانية، وبذلك تستطيع عُمان أن تتمتع بقسط أكبر من الاستقلال.

وفي شهر مارس سنة ١٨٩٨م أحرز القنصل الفرنسي أكبر نجاح له في مهمته. فقد وصلت إلى ميناء مسقط السفينة الفرنسية المسلحة جابيس (Gabes)، ثم أعلن بعد ذلك عن موافقة السلطان على منح الفرنسيين امتياز لإنشاء مستودع للفحم في الجصّة، وهو مرفأ حصين يقع على بعد خمسة أميال من مسقط[١]. وبعد أسبوعين وصلت السفينة المسلحة سكوربيون في زيارة لمسقط وكان ذلك في شهر أكتوبر سنة ١٨٩٨م. وقد تبودلت الهدايا خلال هذه الزيارة بين الفرنسيين والسلطان حيث تلقي السلطان مدفع ميدان من ربان البارجة. كما عقدت اجتماعات سرية بين الطرفين واقيل الوزير الموالي للإنجليز من منصبه. كذلك قام اوتافي وبعض طاقم السفينة سكوربيون برحلة استطلاعية للمرفأ المذكور[٢]. وهكذا بدا يومئذ أن فرنسا توشك أن تنتزع عُمان من قبضة النفوذ البريطاني المزمنة، وتحل محلها في منطقة كانت تعتبر حكرا على النفوذ البريطاني وحده.

وعلي أي حال ففي شهر يونيو سنة ١٨٩٨م حل دلكاسي محل هانوتو كوزير لخارجية فرنسا، بينما عين اللورد كرزن في شهر سبتمبر سنة ١٨٩٨م نائبا للملك في الهند. وقد تسلم الأخير منصبه في شهر يناير سنة ١٨٩٩م. وكانت هذه الخطوات بداية في السياسيتين الفرنسية والبريطانية في آسيا والخليج. وفي بداية التسعينات، وعلى أثر استكمال التحالف الفرنسي الروسي كانت مدرسة الامبرياليين المتعصبين تتقدم الصفوف في فرنسا وكانت هذه الفئة التي يتزعمها هانوتو الفئة المسيطرة في الفترة ما بين سنة ١٨٩٤م وسنة ١٨٩٨م وكان هانوتو، وهو من أنصار جوليس فري يؤمن أن على فرنسا إذا أرادت أن تبقي دولة عظمي أن تنشيء لها امبراطورية فيما وراء البحار. وكان على استعداد

---

(١) نص برقية كرزن إلى هاملتون رقم ٣١٥ بتاريخ ١٨٩٩/٢/٢٥م انظر أيضا صفحة ٧٥ من (Precis Maskat).

(٢) المصدر نفسه ص ٦٢ – ٦٥.



لتحسين علاقة فرنسا بألمانيا في سبيل تركيز جهود فرنسا على التوسع الامبريالي في أفريقيا وآسيا غير أن هذه التطلعات كان لابد لها أن تثير ثائرة الإنجليز.
وفضلا عن ذلك فقد كان فريق الامبرياليين المتعصبين يستغل العلاقة بين فرنسا وروسيا ما أمكنه ذلك ضمن عملية التحدي الفرنسي للإنجليز في مختلف ميادين الصدام في العالم[1]. وهكذا انفجر الصراع بين فرنسا وانجلترا في كل مكان، في سيام سنة ١٨٩٣م - ٩٦، وفي عُمان سنة ١٨٩٤م - ٩٨، وفي السودان سنة ١٨٩٦م -٩٨، وغرب افريقيا سنة ١٨٩٧م - ٩٨، وذلك منذ أن بدأ هانوتو وأنصاره هجومهم على مناطق النفوذ البريطاني حيث يعتقد أن هذا النفوذ لم يكن مضمونا إلى حد كبير. ويعبر دور اوتافي في مسقط تعبيرا صادقا عن هذا الاتجاه في السياسة الفرنسية، كما يمثل ربيع عام ١٨٩٨م، وهو التاريخ الذي حصلت فرنسا فيه على امتياز مستودعات الفحم في أراضي عُمان، ذروة سياسة المواجهة الفرنسية ضد البريطانيين. وعلى كل فقد تبين يومئذ أن البريطانيين مصممون على النزال والصمود ضد الفرنسيين في ساحتين من ساحات المعركة هما أزمة فاشوده في السودان ومشكلة نيجيريا. بيد أن فرنسا كانت في تلك الفترة ممزقة ومنهوكة على الجبهة الداخلية نتيجة لمشكلة دريفوس، ولهذا اضطرت تحت ضغط هذه الأوضاع إلى التخفيف من سياسة التطرف الخارجية التي كانت تنتهجها. وما بين سنة ١٨٩٨م وسنة ١٩٠٤م أخذت تسوي مشاكلها الامبريالية مع بريطانيا.
ويعود الفضل في وضع حد لاحتمال نشوب حرب امبريالية ضروس بين فرنسا وإنجلترا إلى جهود تيوفايل دلكاسي Throphile Delcasse وزير الخارجية الفرنسية من يونيو سنة ١٨٩٨م حتي يونيو سنة ١٩٠٥م. فلم يكن هذا من غلاة الامبرياليين، وكان يري بأن الواجب الأول أمام فرنسا هو الاهتمام بتأمين سلامتها في القارة عن طريق مجابهة القوة الألمانية النامية. وبالتالي كان يري في تقوية العلاقة بين فرنسا وبريطانيا كعنصر أساسي للسياسة الخارجية الفرنسية.

(١) (دبلوماسية الاستعمار) ص ٧٩٦ -٩٧، تأليف لانجر.



وكان يفضل على ما يبدو أن تقوي بلاده علاقتها بإنجلترا على حساب علاقاتها بروسيا. وبمجرد أن تسلم زمام منصبه بادر إلى العمل على التخفيف من حدة التوتر بين فرنسا وبريطانيا كنتيجة للصراع الانجلو - فرنسي على (المستعمرات وهو الشركة التي خلفها سلفه هانوتو)[١].

غير أنه في ٢٠ من شهر نوفمبر أذيعت في باريس أنباء حصول فرنسا على امتياز لإقامة مستودعات للفحم في مرفأ الجصة بمسقط، فكانت هذه الخطوة التي عجلت بما عرف بأزمة مسقط) بين الحكومتين [٢]. وما أن علم مانسون السفير البريطاني في باريس بهذه الصفقة حتي بادر إلى الاستفسار عنها من وزير الخارجية الذي أنكر أي معرفة بالموضوع. ومن الواضح أن دلكاسي قد شعر بحراجة الموقف من إجراء الصفقة الفرنسية التي تعتبر من مخلفات سياسة هانوتو المناهضة للبريطانيين[٣]. غير أن اللورد سالسبوري (رئيس وزراء بريطانيا من يونيو ١٨٩٥م حتي يونيو سنة ١٨٩٢م) اتخذ موقفا مرنا من المشكلة، لكي يعطي دلكاسي وقتا كافيا للخروج من الورطة لأن سالسبوري، على غرار دلكاسي كان مهتما بتحسين الموقف بين فرنسا وإنجلترا وفي سنة ١٨٩٧م اقترح سالسبوري على الفرنسيين عقد اتفاق عرفي (لتسوية جميع المشاكل الصغيرة المشتركة)[٤]. وعلى الرغم من أن اقتراحه قوبل بالرفض، كنتيجة لسياسة هانوتو المعادية، ولأن الرأي العام في فرنسا لم يكن يؤيد هذه الفكرة في ذلك الوقت، فمن الواضح أن سالسبوري كان يريد أن يجتنب أي صدام مع فرنسا، وأن يصل معها إلى اتفاق عام حول مشكلات المستعمرات. وبالتالي اشترك سالسبوري ودلكاسي في الفترة ما بين سبتمبر سنة ١٨٩٨م ومارس سنة ١٨٩٩م في اعداد مسودة اتفاق يتضمن حل كافة المشاكل الامبريالية الملحة التي كانت تسمم جو العلاقات بين فرنسا وبريطانيا، بالرغم من وقوع كثير من

(١) نفس المصدر.

(٢) Journal des Debats باريس ١٨٩٨/١١/٢٠م.

(٣) خطاب رقم ٦٦٣ مؤرخ ١٨٩٨/١٢/٢م من مانسون إلى سالسبوري.

(٤) (علاقات بريطانيا بالخليج) ١٨٩٠م - ١٩٠٢م ص ٢٢٠ - ٢٢١، تأليف داود ورسالة مؤرخة ١٨٩٧/٣/٢٦م من كورسيل إلى هانوتو. من وثائق السلك الدبلوماسي الفرنسي سلسلة ١ مجلد ١٤.



المشكلات التي كانت تقوض المفاوضات وهي لا تزال في منتصف الطريق[1].

وقد بدر أخطر تصرف يهدد المساعي المذكورة من جانب اللورد كرزن، نائب الملك الجديد في الهند الذي تسلم عمله في شهر يناير سنة ١٨٩٩م. فمنذ سنة ١٨٩٢م وكرزن يلح على حكومته بتقوية وسائل الدفاع عن الهند. وكان الخليج وإيران في نظره أضعف المناطق العازلة، وأنه لابد من ردع أي محاولة تقوم بها الدول الكبري المنافسة لبريطانيا لاختراق هذه المناطق[2].

وخلال الأيام الأولي من وصول كرزن إلى كلكتا بدأ في مواجهة ما كان يعتبره مناطق الخطر الرئيسية الثلاث على الوجود البريطاني في الخليج وإيران. فبالنسبة إلى إيران حاول كرزن (ولكنه لم يكتب له النجاح التام) وقف التسلل الروسي إلى المناطق الشرقية والجنوبية من إيران. وعندما علم بموضوع الامتياز الفرنسي في عُمان قرر إبطال هذا الاتفاق حتي ولو اضطر إلى استخدام القوة، كما قام أيضاً بإحباط المحاولات التي كانت جارية لربط الكويت بخط حديدي لا يخضع للاشراف البريطاني. فقد أدرك أن مثل هذا الخط سيخضع لسيطرة روسيا، وذلك على الرغم مما عرف فيما بعد بأن ألمانيا كانت الدولة التي ستستفيد من مد الخط المذكور[3].

وحتي قبل أن تصله تعليمات من لندن كان كرزن قد أبلغ الكولونيل ميد، المقيم البريطاني في الخليج بأن يسوي جميع المشاكل البريطانية في الكويت وعُمان. أما الخطوة التي اتخذت بشأن الكويت فإنها لم تسفر عن أزمة مباشرة إذ أن حاكم هذه البلاد الشيخ مبارك الذي كان يبحث عن حليف قوي يدعم مركزه ضد منافسيه الآخرين على الحكم وضد أسياده الأسميين الأتراك وافق على التوقيع على معاهدة يلتزم فيها بعدم التنازل عن أي شبر من أراضيه أو استقبال ممثل لأي

(١) تم توقيع هذه الاتفاقية في شهر مارس ١٨٩٩م.

(٢) فارس والمسألة الفارسية - كرزن، مجلد ٢ ص ٤٦٥.

(٣) دبلوماسية الاستعمار ص ٦٤٢ - ٦٤٣، تأليف لانجر و(حياة اللورد كرزن) فصل ٢ و٢٣ (طبعة لندن ١٩٢٨) تأليف الايرل رونالدشي.



دولة بدون موافقة سابقة من جانب الحكومة البريطانية [1] غير أن كرزن بهذه الخطوات قد فجر سلسلة من الأحداث التي تطورت إلى أزمة حادة أثرت تأثيرا خطيرا على المفاوضات التي كانت جارية بين سالسبوري ودلكاسي.

ففي ١٧ من شهر يناير استدعي فاجان المعتمد السياسي البريطاني السلطان فيصل بناء على تعليمات تلقاها من كرزن وقد اعترف فيصل بالامتياز الذي عقده مع الفرنسيين. ولكن فاجان احتج على هذا الاجراء واعتبره خرقا لمعاهدة عدم التنازل المعقودة في سنة ١٨٩١م بين الحكومة البريطانية وسلطان عُمان. إلا أن السلطان فيصل رد على احتجاج المعتمد البريطاني بشجاعة لا تنقصها الصراحة، وقال له بأنه قد أعطي وعده للفرنسيين، ولا يمكنه الآن سحب الاتفاق، وأنه إذا كان البريطانيون لديهم اعتراض على هذه المسألة فليسوا المشكلة بينهم وبين الفرنسيين مباشرة[2]. غير أن كرزن بعد أن علم برد السلطان، أصدر تعليماته برفع العلم البريطاني على مرفأ الجصة، عند ظهور أي سفينة فرنسية في المكان المذكور[3]. وقد عزز كرزن هذه القرارات بقرار آخر يقضي بوقف دفع التعويض المالي للسلطان فيصل. كما أوفد الكولونيل ميد إلى مسقط ومعه انذار إلى السلطان سلم إليه يوم ٩ فبراير ١٨٩٩م. وأشار كرزن في انذاره للسلطان إلى سلسلة المشاكل التي أساءت إلى العلاقات العُمانية الإنجليزية منذ سنة ١٨٩٥م. وطالب فيصل (وقد وجه كرزن انذاره بغير علم من حكومة لندن) بفسخ الامتياز الممنوح للفرنسيين مع اعطائه مهلة ٤٨ ساعة لتنفيذ هذه الأوامر. وقد وقت كرزن ارساله الانذار إلى فيصل مع طلب منه إلى حكومة لندن بالموافقة على الخطوة التي اتخذها وبهذا وضعها أمام الأمر الواقع. وقد انتهت الأزمة ما بين ١١ و١٥ فبراير. ففي يوم ١٣ فبراير رضخ السلطان فيصل لحكم القدر، وأبدي استعداده لفسخ العقد، وأرفق عرضه هذا بطلب حمايته من الفرنسيين إذا ما قرروا التدخل ضده. غير أن كل هذا الاستسلام لم يكن

(١) تقرير اتشيسون ١٩٣٣م.

(٢) Precis Maskat ص ٦٩.

(٣) برقية مؤرخة ١٨٩٩/١/٢٠م من هاملتون إلى كرزن.



كافيا في نظر كل من ميد وكرزن. وفي يوم ١٤ فبراير وصل الاميرال دوجلاس قائد الوحدات البحرية الهندية على رأس أسطول صغير إلى مسقط وطلب من السلطان فسخ العقد مع الحكومة الفرنسية رسميا. وكان كرزن يهدف من وراء هذا الإجراء اذلال كل من السلطان والحكومة الفرنسية. وفي يوم ١٦ من فبراير حين لم يصل رد السطان على الطلب البريطاني أصدر دوجلاس أوامره باستدعاء السلطان إلى ظهر سفينة القيادة. وفي غضون ذلك بدأت السفن الحربية البريطانية تتحرك وتأخذ مكانها على مرمي من قصر السلطان والحاميات العُمانية في مسقط، وأعلن الأسطول بأنه على وشك ضرب المدينة. عندما اضطر السلطان إلى الرضوخ وزار القائد ووافق على جميع ما طلب منه كرزن. ومن سخريات القدر أنه عند عودة السلطان من اجتماعه بالاميرال دوجلاس أصدر هذا أمرا باطلاق ٢١ طلقة تحية للسلطان، وهي التحية التي تطلق عادة للحكام المستقلين [٤].

منذ ذلك الحادث مباشرة تطورت علاقة البريطانيين بالسلطان إلى الأحسن حتي أن السلطان قام في شهر مارس من ذلك العام بزيارة مجاملة للماجور فاجان، المعتمد السياسي البريطاني في مسقط والذي كان يحتقر السلطان ويكرهه أشد الكره. ورغم ذلك فإن العلاقات العُمانية البريطانية لم تسترد حرارتها قبل شهر أكتوبر سنة ١٨٩٩م عندما حل برسي كوكس محل فاجان كمعتمد سياسي بريطاني في عُمان[٥]. ففي سبيل المصالح البريطانية، برهنت (أزمة مسقط) على أن كرزن لا يتورع عند الضرورة عن أن يدوس حتي الاستقلال الزائق الذي يتمتع به فيصل بن تركي. كما أدرك فيصل في شهر فبراير ١٨٩٩م بدوره بأن بقاءه كسلطان على البلاد، على الرغم من طلقات التحية الواحدة والعشرين، يتوقف على رغبة الإنجليز. وبأن أي محاولة من جانبه لتحدي البريطانيين سوف تكلفه العرش كله. ومن المؤكد أن فقهاء القانون البريطاني قد يقررون، إذا ما طلب إليهم إبداء رأي القانون في تصرف السلطان، بأن نقض الاتفاقات الدولية

(١) نفس المصدر ص٧٠ – ٧٦.

(٢)المصدر نفسه ص ٧٧ – ٨١ وخطاب مؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٠٠م من هاملتون إلى كرزن.



يجيز حرمان الحاكم من عرشه. وقد أفتي هؤلاء القانونيون بالفعل فقالوا بأن الضمان الخاص لاستقلال عُمان انما يضمن استقلال الأراضي العُمانية، لا شخص الحاكم نفسه[١]. وقد انزعج الفرنسيون من الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا ضد السلطان. وقدمت الحكومة الفرنسية يوم ٢٢ فبراير احتجاجها ضد الإجراءات التي اتخذها الاميرال دوجلاس[٢]. كما أعرب دلكاسي عن اعتقاده بأن في إنجلترا فئات كثيرة تعمل للحرب ضد فرنسا[٣]، وانهم بهذه الاستفزازات يحاولون جرها إلى ذلك. ويبدو من الإجراء الذي اتخذه كرزن بأن المخاوف الفرنسية كان لها ما يبررها، وعلى الأخص عندما صفق الرأي العام البريطاني لقرار نائب الملك. وقد عززت المناقشات البرلمانية للأوضاع في مسقط من موقف الجمهور! وعلى أي حال ففي شهر مارس عاد اهتمام الجمهور بالمشكلة فتضاءل وانتهت بذلك المناقشات البرلمانية[٤].

ولقد أثار هذا الحادث ضجة كبيرة في فرنسا، غير أن دلكاسي المازوم، تراجع في موقفه وبذلك تمكن من استئناف المفاوضات مع سالسبوري[٥]. أما سالسبوري نفسه، فقد صدمته الطريقة التي عالج بها كرزن المشكلة مع السلطان فيصل، وكان من رأيه أن الإجراء (غلطة كبيرة) كما انزعج مثل دلكاسي من الضجة التي أثيرت حول الموضوع[٦]. وقد خشي سالسبوري من انفجار صراع بين فرنسا وبريطانيا (بسبب أحد الأمراء الصغار)، قد يهدد المفاوضات التي كان يجريها مع ديلكاسي للوصول إلى تسوية شاملة للمشكلات الإفريقية بين الدولتين. ولئن كان سالسبوري يعارض أي تنازل فعلي من جانب هؤلاء الحكام لدول

(١) Precis Maskat ص ٧٤ – ٧٧ ورسالة ١٨٩٩/٣/١٠م من هاملتون إلى كرزن.

(٢) خطاب مؤرخ ١٨٩٩/٢/٢٢م من كامبون إلى وزارة الخارجية.

(٣) رسالة مؤرخة ١٨٩٩/١/١٣م من مانسون إلى سالسبوري.

(٤) صحيفة التايمز اللندنية عدد ١٨٩٩/٢/٢٢م وقد أيدت الصحيفة بشدة إجراءات كرزن، كذلك انظر سلسلة مناقشات مجلس العموم رقم ٤ وخطاب مؤرخ ١٨٩٩/٢/٢٨م من هاملتون إلى كرزن.

(٥) الجريدة الرسمية لمناقشات مجلس النواب ٦٧٧/٣/٧ ورسالة مؤرخة ٩٩/٣/٣ ورسالة أخري بتاريخ ١٨٩٩/٣/٢٨م من هاملتون إلى كرزن.

(٦) رسالة بتاريخ ١٨٩٩/٢/٢٢م وردت في (الوثائق البريطانية لأسباب نشوب الحرب) اعداد جي كوش G.Gooch هـ. تمبرلي H. Temperley لندن ١٩٢٦م – ١٩٣٨م مجلد ١ ص ٢٠٩ – ٢١٠.



أخري، إلا أنه من ناحية أخري كان يقر الفرنسيين في الحصول على تسهيلات كالتي حصلوا عليها في مسقط لانشاء مستودعات للفحم. وخلاصة القول إن سالسبوري كان يفضل حل هذه المشكلة من غير ضجة[١] غير أن كرزن الذي كان يتصور بأن سالسبوري يتخذ موقفا لينا تجاه الفرنسيين، قد حاول الدفاع عن الإجراءات التي اتخذها ضد السلطان رغم اعترافه بأن الفرنسيين كانوا في حاجة إلى ميناء في عُمان، إلا أن حصولهم على ميناء كهذا سوف يجعلهم في وضع يستطيعون به تهديد الهند[٢]. وأخيرا في أوائل مارس ١٨٩٩م نجح سالسبوري في إخماد نار هذا الخلاف عندما اقترح على الحكومة الفرنسية الاستفادة من حظائر الفحم الموجودة في ميناء مسقط. ومنذ ذلك التاريخ حتي شهر ابريل ظلت المفاوضات بين الجانبين تتعثر، ولكن التوتر الذي كان يسودها سابقا قد خفت حدته. ومن ناحية أخري واصل الفرنسيون جهودهم للحصول على مستودعات للفحم خاصة بهم خارج ميناء مسقط، بينما ظل البريطانيون مصرين على أن مثل هذه التسهيلات ينبغي أن تقدم لهم داخل منطقة ميناء العاصمة، منعا لأن تتحول إلى قاعدة بحرية في المستقبل. وقد وافق الفرنسيون في النهاية على الاقتراح البريطاني[٣].

غير أن أوتافي الذي فشل في محاولاته لكسب السلطان أخذ يستخدم بعد سنة ١٨٩٩م تكتيكا جديدا لدعم الوجود الفرنسي في المنطقة. ولما كان الفرنسيون قد شرعوا منذ الستينات في منح شهادة تسجيل وإعلام فرنسية لعدد كبير من ربابنة السفن العُمانية، معظمهم من أهل صور، فقد طالب اوتافي بمعاملة الملاحين العُمانيين الذين يرفعون الأعلام الفرنسية معاملة الرعايا الفرنسيين، وإن هؤلاء بالتالي يعتبرون مشمولين بالحماية الفرنسية[٤]. غير أن البريطانيين

(١) حياة كرزن، تأليف رونالدشي فصل ٢ ص ٤٧ – ٥٠.

(٢) المصدر نفسه وكذلك خطاب مؤرخ ٥/٩/١٩٠٠م.

(٣) Precis Maskat ص ٧٤ – ٨٢ انظر أيضاً (الوثائق البريطانية عن أسباب الحرب) مجلد ١ ص ٢١٤.

(٤) وقد وردت تفصيلات عن قضية رفع السفن العُمانية والعربية الأخري الأعلام الفرنسية في Precis Maskat ص٤٦ – ٥٥ وفي كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٤٩ – ٦٩ وفي كتاب (الخليج العربي)، تأليف ويلسون ص ٢٣٩ – ٤٣ وفي سجلات وزارة الخارجية الفرنسية تحت عنوان Bouttres Mascataises



كانوا يؤيدون السلطان فيصل في دعواه بأن رفع الأعلام الفرنسية على السفن العُمانية إجراء غير قانوني وأن الغرض منه هو منع الرعايا العُمانيين من إظهار ولائهم للحاكم الشرعي في البلاد. فلقد كان البريطانيون يخشون من أن يتكاثر عدد الرعايا الفرنسيين في عُمان مما يخول لفرنسا مستقبلا التدخل في شؤون البلاد، أو حتي فصل ميناء صور أو أجزاء أخري من السلطنة عن بقية البلاد. وقد كانت هذه مشكلة شائكة تمس عددا من الدول، ولم يبت فيها إلا بعد عرضها على محكمة العدل الدولية. وعلى الرغم من أن حكم المحكمة قد جاء في صالح البريطانيين، إلا أن النزاع الفرنسي البريطاني في عُمان لم تعد له تلك الأهمية بعد إبرام الاتفاق الفرنسي - البريطاني سنة ١٩٠٤م [١].

وكانت نتيجة النشاط الفرنسي في عُمان في الفترة ما بين ١٨٩٤م وسنة ١٩٠٤م أنها دفعت بالسلطان فيصل أكثر فأكثر إلى أحضان البريطانيين. وإذا افترضنا أن السلطان فيصل كان يهدف من تشجيعه للفرنسيين إلى الإيقاع بينهم وبين البريطانيين فإن هدفه هذا قد تبخر وأدرك السلطان من أزمة ١٨٩٩م حقيقة الوجود البريطاني وسيطرته المطلقة على مصيره، كما أن الفرنسيين من جانبهم قد جنبوا السلطان فيصل من أن يصبح كغيره من أمراء الخليج مجرد تابع مطلق للبريطانيين. إذ لولا تلك الأزمة لكان من الجائز أن يعلنٍ كرزن الحماية البريطانية على سلطنة مسقط، (لا بالاسم فقط وأنما بالفعل أيضاً) [٢]. ويتداعي من ذلك أن التحدي الفرنسي قد جسد الخطر الذي يهدد السيطرة البريطانية على الخليج في التسعينات. وقد اضطر هذا حكومتي لندن وكلكتا إلى تقييم مصالح حكومتيهما في المنطقة واتخاذ الإجراءات التي تكفل الحماية اللازمة لتلك المصالح. أما على الصعيد الدولي فإن الخلاف الفرنسي - البريطاني في حد ذاته لم تكن له تلك الأهمية. وعلى أي حال فإن النظر إلى هذا الخلاف من زاوية الروح الفوضوية التي كانت تسود علاقات الدول الأوربية في مطلع

Francaises (طبعة باريس ١٩٠٥م) و(الحكم في قضية السفن الشراعية التابعة لعُمان) (لندن ١٩٠٥م).

(١) سجل الأعمال والبروتوكولات المتعلقة بالخلاف الفرنسي - البريطاني.

(٢) خطاب رقم ٢٩ بتاريخ ١٨٩٦/٩/٣٠م من الجين إلى هاملتون.



القرن العشرين، يجعل منه خطرا يهدد المفاوضات الدائرة حول مسائل أكثر أهمية، كانت تؤرق الرأي العام وتدعم موقف المعارضين للاتفاق. وعلى الرغم من أن كبار واضعي السياسة في كل من لندن وباريس كانوا مهتمين بعد سنة ١٨٩٨م بتحسين العلاقة بين الدولتين، فإن التحسن في اتجاهات الرأي العام قد استغرق وقتا طويلا. وعلى أي حال فقد استمر ممثلا بريطانيا وفرنسا في عُمان في تبادل التهم وعلى الأخص فيما يتعلق بتجارة الأسلحة. غير أن الخلاف الانجلو - فرنسي على تجارة الأسلحة، والصدام المحتدم بين ممثلي الدولتين في عُمان حول بعض المسائل المحلية، قد سوي في النهاية عن طريق المفاوضات على المستويات العليا[1].

حكومة لندن تتولي المسؤولية المباشرة لتخطيط السياسة البريطانية في الخليج

في سنة ١٨٢٠م بدأ حكام الخليج يفقدون السلطة الفعلية التي انتقلت منهم إلى المقيم السياسي البريطاني ومساعديه. وقد لاحظنا أن المقيم البريطاني كان يقوم بدور فعال في رسم سياسة الخليج من بين سنة ١٨٢٠م وسنة ١٨٩٢م هذا بالرغم من أن تقرير هذه السياسة من الناحية الرسمية كانت بيد السلطات البريطانية في حكومتي لندن وكلكتا. ومما أسهم في ترجيح فكرة (اتخاذ القرارات الخاصة بهذه السياسة على الطبيعة) هو عدم تعرض المصالح البريطانية في الخليج لأي تحد خطير، وهو ما يفسر عدم اهتمام حكومتي لندن وكلكتا اهتماما خاصا بما يجري في المنطقة. غير أن هذا الوضع قد تغير في التسعينات، عندما تولي مقاليد الأمور في الخليج ممثلون بريطانيون دون المستوي المطلوب، وبالتالي لم يكونوا من مستوي التحديات التي يواجهونها والمتمثلة بمنافسة الدول الامبريالية الأخري للوجود البريطاني. وعلى كل فحتي سنة ١٨٩٩م

(١)من كامبون إلى لانس داون ٢ يناير ١٩٠٢م والسجلات العامة مخطوطة رقم ٢٧/٣٦١١.



لم تتحرك أي من حكومتي لندن وكلكتا لمنع تدهور الموقف الذي بات يهدد ذلك الوجود في الخليج. وأخيرا عندما جاء كرزن إلى السلطة في الهند في سنة ١٨٩٩م بدأ تطبيق سياسة بريطانية محددة واضحة في الخليج وبهذا انقتلت السلطة الفعلية لرسم السياسة البريطانية في الخليج، والاشراف الفعال على المصالح البريطانية فيه كنتيجة للأوضاع المختلفة من وجود ممثلين بريطانيين غير أكفاء، إلى نائب الملك في الهند. غير أن سيطرة حكومة كلكتا على الخليج لم تعمر طويلا. فعلي الرغم من ومجود سياسي بارع ككرزن في الهند حتي سنة ١٩٠٥م، بدأت حكومة لندن تأخذ بزمام السلطة الفعلية على الجهاز السياسي البريطاني في الخليج، حتي قبل أن يترك نائب الملك منصبه في الهند. وكان السبب الرئيسي لهذا التحول، شأنه شأن تضاؤل نفوذ المقيمين في الخليج، هو ازدياد حدة الصراع بين القوي الامبريالية في العالم. وكان من الواضح في فترة تشهد صداما بين قوي امبريالية كبري على مناطق النفوذ في العالم ان لا تسمح حكومة لندن بوجود سياسة خارجية مستقلة في الهند، وتتعارض في بعض الأحيان مع سياسة الحكومة البريطانية في لندن.

وقد بدا الاتجاه نحو سيطرة حكومة لندن نفسها على السياسة البريطانية في الخليج واضحا في السبعينات من القرن التاسع عشر عندما أخذت هذه الحكومة ترقب عن كثب تطورات الأحداث في آسيا وحتي الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت حكومة الهند ما تزال تمارس قسطا كبيرا من الاستقلال في شؤونها الخارجية وعلى الأخص في عهد اللورد ليتون (١٨٧٦م - ٨٠) وخلال السنوات الأولي من عهد كرزن. وفي خلال هذه الفترة كانت الوزارة البريطانية، من خلال معالجتها للمشكلات التي تواجهها في آسيا والمتمثلة في التغلغل الروسي إلى المنطقة، تضع في اعتبارها أيضا الأوضاع في أوربا والبلقان وجنوب غرب آسيا. بينما لم تكن حكومة كلكتا يتجاوز اهتمامها نطاق القارة الآسيوية وحدها [1]. كما أن حكومة الهند لم تكن، بأي حال، جاهلة لنقطة

(١) تاريخ الهند - اعداد اكسفورد، الطبعة الثالثة ص ٦٩٤، ٧٥٢ - ٧٥٣.



الضعف هذه. ولقد ثارت المناقشات في التسعينات من القرن التاسع عشر حول ما إذا كان من المحتم تطعيم إدارة الشؤون الخارجية في حكومة الهند بخبراء في الشؤون الأوربية. غير أن اللورد الجين (نائب الملك في الهند سنة ١٨٩٤م - ١٨٩٩م) ارتأي بعدم الحاجة إلى ذلك، لأن خبيرا من هذا النوع لن يستطيع أن يخطو خطوة واحدة في أية مشكلة تنشأ بين الهند ودولة أوربية بغير موافقة حكومة لندن[١]. ومما زاد في خطورة هذا الاحساس في التسعينات هو التسليم بعدم فعالية الجهاز المسؤول عن الشؤون الخارجية في الهند، في الوقت الذي كانت أعباء ومسؤوليات هذا الجهاز تتعاظم بسرعة[٢]. وحتي مكتب شؤون الهند في لندن كان يفتقر إلى العناصر المؤهلة لتقييم الأحداث الخارجية والتسنيق بين سياسة حكومة كلكتا وسياسة حكومة لندن الخارجيتين. فقد كان هذا الجهاز جهازا بطيئا في أعماله، أخرق في تصرفاته وغير مؤهل لمعالجة المشاكل التي يتطلب حلها قرارات حاسمة[٣]. وهكذا بازدياد تورط السياسة الخارجية لحكومة الهند في المشاكل الأوربية، وصراعات الدول الكبري، أصبح يتحتم على وزارة الخارجية البريطانية القيام بدور أكثر فعالية في تقرير السياسة الخارجية لحكومة الهند.

غير أن البت في هذا الموضوع لم يتم قبل وصول كرزن إلى كلكتا في سنة ١٨٩٩م، غير أن هذه المشكلة قد طرحت معها مشكلة الجهة التي يحق لها الاشراف على الشؤون الخارجية للهند. فقد كان اللورد سالسبوري قلقا في التسعينات من استقلال حكومة الهند في سياستها الخارجية. وفي هذا الشأن بعث بمذكرات عنيفة كثيرة إلى وزارة شؤون الهند يتهم حكومة الهند بانتهاج سياسة ضيقة واستفزازية في آسيا[٤].

وبعد وصول كرزن إلى الهند بشهرين نشبت أزمة مسقط. وقد أبدي سالسبوري

(١)خطاب رقم ٤٣ مؤرخ ٢٠/١٠/١٨٩٥م من الجين إلى هاملتون.

(٢) خطاب مؤرخ ٤/٦/١٨٩٩م من كرزن إلى هاملتون.

(٣)خطاب مؤرخ ١٣/٢/١٩٠٣م من هاملتون إلى كرزن.

(٤) خطاب رقم ٦ مؤرخ ٣/٢/١٨٩٢م من لانس داون إلى كرزن.



استياءه من الطريقة التي عالج بها كرزن ومرؤوسيه في الخليج هذه الأزمة. وهذا مما حمله على الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لحل هذه المشكلة. كما انه عارض سياسة التشدد التي اتبعها كرزن في عُمان ووصفها بأنها سياسة صارمة جدا وبذلك مهد الطريق لمفاوضة فرنسا[١]. أما كرزن فقد عارض موقف سالسبوري، غير أنه لم يكن يستطيع أن يفعل أكثر من أن يرضخ لرئيسه في النهاية[٢]. وبعد سنة ١٨٩٩م لم يعد في مقدور كرزن أن يستقل بسياسته في الخليج قبل الرجوع إلى حكومة لندن. وفي سنة ١٩٠٣م عاد كرزن يشكو من سيطرة وزارة الخارجية البريطانية على الشؤون الخارجية للهند[٣]. غير أن هذا لم يكن يعني أن حكومة كلكتا لم يعد لها صوت مسموع في شؤون الخليج، خصوصا منذ أن تمكن كرزن من منع التدهور في الموقف، وإنما لم تعد هي الجهة المسيطرة على شؤون المنطقة. أما بعد سنة ١٨٩٩م فقد كانت اقتراحات حكومة الهند بشأن المنطقة تعرض على حكومة لندن أولا لبحثها قبل اتخاذ قرارات محددة بشأنها. بل في أثناء وجود كرزن كانت حكومة لندن تتخذ بعض القرارات فيما يتعلق بالخليج دون اشعار حكومة كلكتا بذلك. ولقد ثارت ثائرة كرزن عندما أحيلت مسألة رفع العلم الفرنسي إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي[٤]. وما أن غادر كرزن الهند، حتي كانت هيمنة حكومة لندن على سياسة الهند، وبالتالي (سياسة الخليج) واضحة كل الوضوح. والواقع أن اللورد هاردنج، وزير الخارجية البريطانية قد صرح في معرض الحديث عن الاتفاق الروسي - الانجليزي المعقود سنة ١٩٠٧م، (بأننا في الآونة الأخيرة قد أسقطنا حكومة الهند نهائيا من حسابنا) [٥].

---

(١) حياة كرزن جزء ٢ ص ٤٨، تأليف: رونالدشي وخطابات مؤرخة ١٨٩٩/٢/١٠م، و١٨٩٩/٩/٥م و١٨٩٩/٣/١٠م و١٨٩٩/٣/١٥م من هاملتون إلى كرزن.

(٢) خطاب مؤرخ ١٩٠٠/٩/٥م من كرزن إلى هاملتون.

(٣) خطاب الميزانية للورد كرزن في ١٩٠٣/٣/٢٥م كما ورد في كتاب (مسألة الشرق الأوسط) تأليف: شيرول ص ٣.

(٤) رسالة مؤرخة ١٩٠٤/٥/٢٨م من كرزن إلى هاملتون.

(٥) تاريخ الهند - اعداد اكسفورد، الطبعة الثالثة ص ٦٩٤.



مناقشات حول السيادة البريطانية على الخليج

كان الصدام بين حكومة لندن وحكومة كلكتا حول السياسة البريطانية في الخليج ما يزال قائما عندما طرحت المشكلة لمناقشة عامة. وبوصول الصراع البريطاني إلى ذروته، اضطرت بريطانيا إلى أن تقرر ما إذا كان استمرار السيطرة البريطانية بصورتها المطلقة في الخليج أمرا ضروريا لمصالحها أم لا.

في سنة ١٨٩٩م نشبت حرب البوير. وقد أعرب كثير من البريطانيين عن تخوفهم من أن تتحالف فرنسا وروسيا وألمانيا ضد بريطانيا عن طريق استغلال موقفها الحرج في أفريقيا، وبالتالي تقدموا بمخططات تحول دون قيام هذا التحالف. غير أن هذا التحالف لم يظهر إلى الوجود إطلاقا. كما لم تكن فرنسا التي كانت مشغولة بأزمات داخلية، وبسبب توجيه ديلكاسي لسياستها الخارجية، راغبة في إحياء السياسة المعادية للبريطانيين التي كان يسير عليها هانوتو. بينما كانت ألمانيا، بقطع النظر عن نواياها تدرك أنها لم تكن تملك القوة البحرية الكافية لمواجهة بريطانيا في حرب استعمارية، وكانت روسيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تستغل المشكلة البريطانية في جنوب افريقيا لمصلحتها.

وفي الفترة ما بين سنة ١٩٠٠م وسنة ١٩٠٣م حاولت روسيا توسيع مناطق نفوذها في إيران عبر الخليج ولم يكن هناك أدني شك في أن كثيرين من الزعماء الروس من القيصر حتي أصغر سياسي في روسيا، كانوا يرغبون في توسيع نفوذهم في إيران. والفقرات التالية من خطاب بعث به نيقولا الثاني إلى شقيقه قبيل نشوب حرب البوير تلقي أضواء كاشفة على مطامع الروس: (أني أدرك تماما أنه في مقدوري أن أغير من سير الحرب في أفريقيا – والحل بسيط. وهو أن أبرق بأوامري إلى جيش تركستان بالاحتشاد والزحف نحو الحدود. وهذا كل ما في الأمر. وليس في استطاعة أقوي الأساطيل أن تمنعنا من تسوية مشاكلنا مع إنجلترا. وفي أقوي نقطة من نقاط نفوذها المنيعة. إلا أن الوقت لاتخاذ هذه الخطوة لم يحن بعد. فنحن لسنا مستعدين بعد لعمل خطير كهذا لأن تركستان



ليست مرتبطة مع روسيا الداخلية بخط حديدي حتي الآن)[١].

وكان يشاطر نيقولا رغبته في تسوية الأمور مع إنجلترا بعض كبار وزرائه. ومن ناحية أخري هاجم الكاونت ويتي هذه المغامرة الحمقاء، ودعا إلى إتباع استراتيجية صبور تقوم على التسلل الاقتصادي المقرون بخطة للتنمية الاقتصادية داخل روسيا. وحتي سنة ١٩٠٣م عندما تكللت سياسة المغامرين بالنصر، ظلت سياسة روسيا الخارجية موضوع نزاع[٢]. غير أن حكومة سانت بيترسبرج، ادراكا منها لواقع الأمور عارضت هذه السياسة المثيرة، كاحتلال هرات، أو موانيء الخليج. وصرح تيرتوف، وزير البحرية الروسية أن أي ميناء روسي على الخليج لا يمكن الدفاع عنه[٣]. وعلى أي حال ففي الفترة ما بين سنة ١٩٠٠م وسنة ١٩٠٣م حاول الروس فعلا توسيع منطقة نفوذهم في إيران والخليج العربي، وذلك باستخدام كل الوسائل المباحة لهم:

١-فعن طريق تقديم القروض، والضغوط المالية، والقيود التجارية حاول الروس أن يسيطروا على اقتصاد المنطقة الشمالية من إيران.

٢- عن طريق افتتاح قنصليات روسية في أبوشهر، وبندر عباس، وسيستان، والمحمرة وبغداد.

٣-عن طريق مرابطة مجموعات من الكوزاك تحت قيادة روس في أصفهان.

٤-عن طريق ايفاد بعثات علمية لمسح طريق النقل.

٥-عن طريق فتح محاجر صحية يشرف عليها أطباء روس، وتحت حراسة مجموعات من الكوزاك لسد الطريق البري بين الهند وإيران.

٦-عن طريق قيام السفن الحربية الروسية بزيارة موانيء الخليج بانتظام (بفتح خط ملاحي بحري بين ميناء أوديسا الروسي وموانيء الخليج). ولقد اعترف الروس فيما بعد بأن هذا الخط كان عملية خاسرة من الناحية التجارية، وقد

(١) (القيصرية والامبريالية في الشرقين الأقصي والأوسط) - ١٨٨٠م - ١٩١٤م ص ٧ - ٨ (طبعة لندن ١٩٤٢م)، تأليف: بي . اج سمنر.

(٢) روسيا - فكرة وتاريخ، أم فلورنسكي (طبعة نيويورك) ص ١٢٦٨ و١٢٦٩ فصل ٢.

(٣)القيصرية والامبريالية، تأليف سمنر ص ٨ وص٢٢.



أنشيء لأسباب سياسية. وفوق هذا كله قام الروس بمحاولة لإنشاء قنصلية لهم في مسقط ولكن المحاولة لم يكتب لها النجاح. وينبغي التأكيد على حقيقة واحدة وهي أن كل هذه الإجراءات قد اتخذت على مستوي مسؤولين ثانويين، وبغير موافقة حكومة سانت بيتر سبرج[١].

ولقد أثارت هذه الإجراءات ردود فعل حادة على المستوي الحكومي والشعبي في بريطانيا واستمرت المناقشات من ١٨٩٩م حتي منتصف ١٩٠٢م. وظهرت خلال هذه الفترة ثلاثة اتجاهات داخل الدوائر الحكومية. اتجاه يتزعمه اللورد سالسبوري، وآخر يتزعمه اللورد جورج هاملتون، وزير الدولة لشؤون الهند واتجاه ثالث يتزعمه اللورد كرزن. أما سالسبوري فقد دعا إلى تجاهل المحاولات الروسية في الخليج ولم يكن هذا الموقف منه شيئاً جديدا. فمنذ توليه لوزارة الخارجية، كان يركز اهتمامه على الوصول إلى اتفاق مع روسيا. فقد كان من رأيه أن روسيا دولة كبري أمنع من أن يؤثر فيها أي هجوم بحري بريطاني، بينما أي هجوم روسي بري على الهند قد يهوي لبريطانيا إلى مستوي المرتبة الثانية بين الدول[٢]. وكان يري أن اعتبار الخليج كخط دفاعي عن الهند مجرد تضليل للحقيقة. وأن نجاح أي دفاع ضد مثل هذا الهجوم ينبغي أن يقوم على تركيز القوات البريطانية في بلوشستان حيث يمكن تعزيزها بخط حديدي. كما أن أية خطة للدفاع عن إيران، في رأي سالسبوري، لابد وأن تعتمد على شبكة من خطوط السكك الحديدية تمتد من الهند إلى إيران[٣]. ولما كان سالسبوري يشك في قدرة وسياسة حكومة الهند الإنجليزية يومئذ في فترة كانت تشهد مدا امبرياليا، فقد كان يعتبر تحذيرات حكومة كلكتا من وقوع تغلغل من جانب دول أوربية أخري في الخليج تحذيرات مبالغا فيها[٤]. وما أن نشبت حرب

(١) نفس المصدر ص ١٤٦٨ - ٧٠ أيضا (Precis Navel) ص ٢٠ - ٢١ و٣٧ - ٣٨ و(علاقات بريطانيا بالخليج العربي)، تأليف: داود ص ١٧١ - ٢٠٩.

(٢) (دبلوماسية الامبريالية) ص ٧٨٨ - ٧٨٩، تأليف لانجر.

(٣) خطاب مؤرخ ٢١/١٠/١٨٩١م تحت رقم ١٥ من سالسبوري إلى لانس داون.

(٤) خطاب مؤرخ ٢١/٤/١٨٩٩م من سالسبوري إلى كرزن وقد استشهد به رونالدشي في كتابه (حياة كرزن) جزء ٢ ص ٤٨ وخطاب مؤرخ ١٠/٣/١٩٠٣م من هاملتون إلى كرزن.



البوير حتي أخذ سالسبوري ينتهج سياسة حذرة في الخليج. وكان يري أن القيام بخطوات عنيفة ضد روسيا وغيرها من الدول الأوربية قد يجلب ردود فعل انتقامية، لن يكون في مقدور بريطانيا الرد عليها نظرا (لتورطها المخيف في جنوب افريقيا)[1]. وحاول كرزن مستعينا بوزارة شؤون الهند استيضاح سالسبوري حول السياسة البريطانية في الخليج غير أن رئيس الوزراء لم يتزعزع عن موقفه. ولقد وصف اللورد جورج هاردنج سياسة سالسبوري بأنها سياسة انتحارية، ولكنها مدروسة [2]. وبما أن سالسبوري كان يري بأن مشاكل بريطانيا في الخليج تافهة بالمقارنة إلى مشاكلها الأخري، فإنه لم يسمح لنفسه بأن يجر إلى مواقف متطرفة [3].

أما اللورد هاملتون وزير الدولة لشؤون الهند فقد كان له موقف خاص من أزمة حرب البوير وعلى عكس سالسبوري كان هاملتون قلقا من التحركات الروسية في إيران والخليج[4]. وقد دعا بريطانيا إلى التخلي عن تأييد سياسة إيران وأن تطالب بدلا من ذلك بالمنطقة الشرقية من إيران وساحل الخليج (سيستان والموانيء الشرقية للخليج) كمنطقة نفوذ لها. باعتبارها موقعا هاما بالنسبة للدفاع عن الهند. بينما حذر هاملتون حكومته من المطالبة بأكثر مما تستطيع الدفاع عنه بشكل فعال[5]. وكان ضد ما أسماه (بسياسة التوسع) التي تهدف إلى الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني عبر منطقة الخليج كله. وكان يعتقد أن روسيا لابد وأن تصل في يوم من الأيام إلى منطقة الخليج، وأنها سوف تستولي على تركيا، وإيران، وأفغانستان وأن ذلك على المدي الطويل سيكون في صالح الحضارة. وكان يعتقد أنه يكفي روسيا أن تحصل ولو على ميناء واحد في المياه الدافئة للخليج، وأن حصولها عليه سوف يكون بمثابة صمام الأمان لا مصدرا

(١) خطاب مؤرخ ١٩٠١/٦/٢١م من هاملتون إلى كرزن.
(٢) رسائل مؤرخة ٣/٢٣ و٣/٢٩ و٤/١٠ و٥/١٠ سنة ١٩٠٠م من هاملتون إلى كرزن.
(٣) (حياة كرزن) تأليف رونالدشي جزء ٢ ص ٤٨ إلى جانب خطابين آخرين أحدهما بتاريخ ٥/١٨ والآخر بتاريخ ٦/١٦ سنة ١٨٩٩م من هاملتون إلى كرزن.
(٤) خطابات مؤرخة ٣/٢٩ و٤/٢٧ سنة ١٩٠٠م من هاملتون إلى كرزن.
(٥) خطابات مؤرخة ٣/٢٣ و٦/٦ و٦/١٣ سنة ١٩٠٠م من هاملتون إلى كرزن.



للخطر[1]. وكان يخشي من قوة روسيا، ويقول إن لا أمل لبريطانيا في مقاتلة روسيا والانتصار عليها في معارك برية، إلا على حدود الهند فقط[2]. وعندما نشبت حرب البوير دعا هاملتون إلى الهدوء وعدم إثارة ضجة. ومما قاله تعليقا على هذا الوضع (بأن بريطانيا تسيطر على امبراطورية هامة في آسيا وليست في حاجة إلى توسيع هذه الامبراطورية بضم أراض جديدة إليها)[3]. وكان يري أنه لو نشبت حرب فقد تواجه بريطانيا جبهة من الدول الأوربية، وفي هذه الحالة ستجد الهند نفسها مضطرة إلى أن تدافع عن نفسها بالامكانات التي لديها، ولن يكون في وسعنا إرسال تعزيزات إليها، وقد تضطر إلى إخلاء بعض المواقع الأمامية وهذه الاعتبارات هي وراء رغبته في منع الهند من استنزاف مواردها، وذلك بالحد من إمكاناتها[4].

أما اللورد كرزن فقد كانت سياسته معروفة. وعلى أي حال فقد كان الرأي العام البريطاني يؤيده. كما كان يؤيده كتاب متنفذون أمثال فالنتين شيرول محرر صحيفة التايمز. وكان ينادي بأن تفرض بريطانيا على الخليج برا وبحرا سيطرة تامة، وأن هذه السيطرة ضرورية لحماية الهند والدفاع عنها[5]. وكان يقول عن سالسبوري، وهاملتون بأنهما يتبعان (سياسة النعامة) في إيران، وبأن الطريقة الوحيدة لمواجهة الروس هي (محاربتهم على كل الجبهات) حتي ولو تطلب إرسال قوات هندية إلى الخليج[6]. غير أن موضوع التحدي الروسي، وتحدي الدول الأوربية الأخري وفقا لما كان يتصوره كرزن كان موضع تساؤل. ومهما يكن فإن صراحة كرزن في دفاعه عن موقفه، كانت من أهم العوامل التي دعمت من مركز بريطانيا في الخليج بعد حرب البوير.

وقد امتدت المرحلة الثانية من المناقشات عن احتمالات السياسة البريطانية في

(١) رسالة بتاريخ ١١/١ ورسالة بتاريخ ٢/١ سنة ١٩٠٠م من هاملتون لري كرزن.

(٢) رسالة مؤرخة ١٨٩٩/١١/٢م من هاملتون إلى كرزن.

(٣) رسالة مؤرخة ١٨٩٩/١١/٩م من هاملتون إلى كرزن.

(٤) خطابان تاريخ ١/٣ و٦/١٣ سنة ١٩٠١م من هاملتون إلى كرزن.

(٥) (الدبلوماسية) تأليف هروتز جزء ١ ص ٢١٩ - ٢٤٩ وذلك للوقوف على التحليلات الكلاسيكية التي وصفها كرزن للوجود البريطاني في إيران والخليج.

(٦) خطاب مؤرخ ١٩٠١/٤/٢٢م من كرزن إلى هاملتون.



الخليج على امتداد النصف الأخير من سنة ١٩٠٢م، والنصف الأول من سنة ١٩٠٣م. وفي يوليو ١٩٠٢م اعتزل سالسبوري وخلفه بلفور في رئاسة الوزارة البريطانية. ولم تتمكن الحكومة الجديدة من إثبات وجودها قبل سنة ١٩٠٣م، ولكن ما ان تم ذلك حتي بدأت تهتم اهتماما بالغا بالشؤون الآسيوية، كما شكلت لجانا خاصة لدراسة المنطقة. ورغم امتعاض بلفور من بعض تصرفات كرزن فقد كان يشاطره الخوف من روسيا[١]. أما اللورد لانس داون الذي احتفظ بمنصبه كوزير للخارجية فقد كان له موقف آخر، على الرغم من أنه كمرؤوس لسالسبوري كان أكثر تشددا من رئيسه القديم تجاه كل من ألمانيا وروسيا [٢]. ومنذ سنة ١٩٠١م أخذ كرزن يكاتب لانس داون وهو نائب سابق للملك في الهند ويعرب في رسائله هذه عن آرائه. ولقد شكا كرزن في إحدي هذه الرسائل من الوضع المتدهور في فارس، وحثه على تحريك وزارته لاتخاذ الخطوات اللازمة، لان حكومته قد فعلت كل ما كان في وسعها[٣]. وقد أعجب لانس داون بآراء كرزن ورتب قرضا لإيران وزيارة يقوم بها الشاه إلى لندن[٤]. وفي أحد ردوده على رسائل كرزن ذكر لانس داون بأنه على الرغم من أنه ليس من حق بريطانيا أن تمنع بواخر الدول الأخري من ارتياده مياه الخليج، إلا أنه لن يسمح لروسيا بأن تكسب لها منطقة نفوذ فيه، ملاحية كانت أو عسكرية[٥]. ومن الواضح أن لانس داون استطاع على ضوء خطاب كرزن المؤرخ في شهر ابريل سنة ١٩٠١م والخطابات التالية الأخري تكوين رأيه الخاص عن السياسة البريطانية في الخليج، وهو لا يختلف في مضمونه عن

---

(١) خطاب مؤرخ ١٩٠٣/٢/٢٧م من هاملتون إلى كرزن وكتاب (ارث جيمس بلفور)، تأليف بي د جديل جزء ١ ص ٣٩٢ (طبعة لندن ١٩٣٦م).

(٢) خطابان بتاريخ ١٩٠١/٨/٨م و١٩٠٣/٢/٢٧م من هاملتون إلى كرزن.

(٣) خطاب مؤرخ ١٩٠٣/٥/١٤م من كرزن إلى هاملتون ويتضمن إشارات كثيرة إلى خطابات كرزن إلى لانس داون. أيضا خطاب مؤرخ ١٩٠١/٤/٥م من كرزن إلى لانس داون وقد استشهد به جوس في كتابه (وثائق عن أسباب نشوب الحرب) ص ٣٥٦ – ٦٣ مجلد ٤.

(٤) سيرة حياة لانس داون، تأليف اللورد نيوتن (طبعة لندن ١٩٢٩م) ص٢٣٢ – ٣٨.

(٥) خطاب مؤرخ ١٩٠١/٥/٥م من لانس داون إلى كرزن مكتبة وزارة الخارجية – وثائق لانس داون رقم ٢٧٧.



سياسة كرزن هذا رغم أن لانس داون لم يكن يستطيع اتخاذ قرارات بمفرده في هذا الشأن حتي سنة ١٩٠٢م. وما أن أشرفت حرب البوير على نهايتها حتي بدأت بريطانيا تتشدد في سياستها في الخليج. ففي أوائل شهر يناير سنة ١٩٠٢م بعثت بريطانيا بمذكرة سرية إلى الحكومة الإيرانية تحذرها من السماح لروسيا باقامة قاعدة لها في الخليج[١]وفي سنة ١٩٠٣م انتهت حرب البوير، وبانتهائها تخلت بريطانيا عن سياسة (العزلة الوقورة) بتحالفها مع اليابان. وهذه الخطوة، فضلا عن الزعامة الجديدة التي تولت مقاليد الحكم في البلاد، بدأت بريطانيا تتخذ موقفا صلبا من المشكلات الدولية. اتخذت بريطانيا أول خطوة لها في الاتجاه الجديد في أوائل سنة ١٩٠٣م، بعد أن تلقت معلومات عن هجوم تزمع روسيا القيام به على التيبت[٢]. وقد أحدث هذا النبأ موجة من القلق والاستياء في الدوائر الهندية الحاكمة، مما حدا بلانس داون إلى تحديد موقف الحكومة البريطانية من المشاكل الآسيوية والفارسية. فبعد اجتماع لانس مع الدبلوماسيين البريطانيين وبعد أن قام بجس نبض المسؤولين الروس، قرر الوقوف في وجه أي زحف تقوم به روسيا نحو جنوب شرقي آسيا. وفي الخامس من شهر يوليو أعلن لانس داون رسميا في مجلس اللوردات: (أن اقامة أية قاعدة بحرية أو ميناء مسلح في منطقة الخليج من جانب أي دولة سيكون بمثابة تهديد خطير للمصالح البريطانية هناك، وأن الحكومة البريطانية سوف تقاومه بكل ما تحت تصرفنا من امكانات)[٣]. وقد جاء رد الروس على هذا البيان لينا، وذلك بحكم التزامات روسيا الجسيمة في الشرق الأقصي. بل لقد صرح السفير الروسي بنكندرف (بأن ليس لدي روسيا أي نية في إقامة قاعدة بحرية لها في الخليج)[٤]. وعلى كل فقد كان البيان، على حد رأي اللورد هاملتون تصرفا خاطئا، ولهذا استقال

---

(١) Precis Jnt.l Rivalry ص ٤٦.

(٢) تاريخ الهند – اعداد اكسفورد الطبعة الثالثة ص ٧٥٣ – ٧٥٤ والواقع، أن الدالاي لاما، قد طالب على ما يبدو بمساعدة من الروس ضد ضغط صيني متزايد على بلاده.

(٣) مناقشات مجلس اللوردات – ١٩٠٣م، ١٩٠٣/٥/٥م.

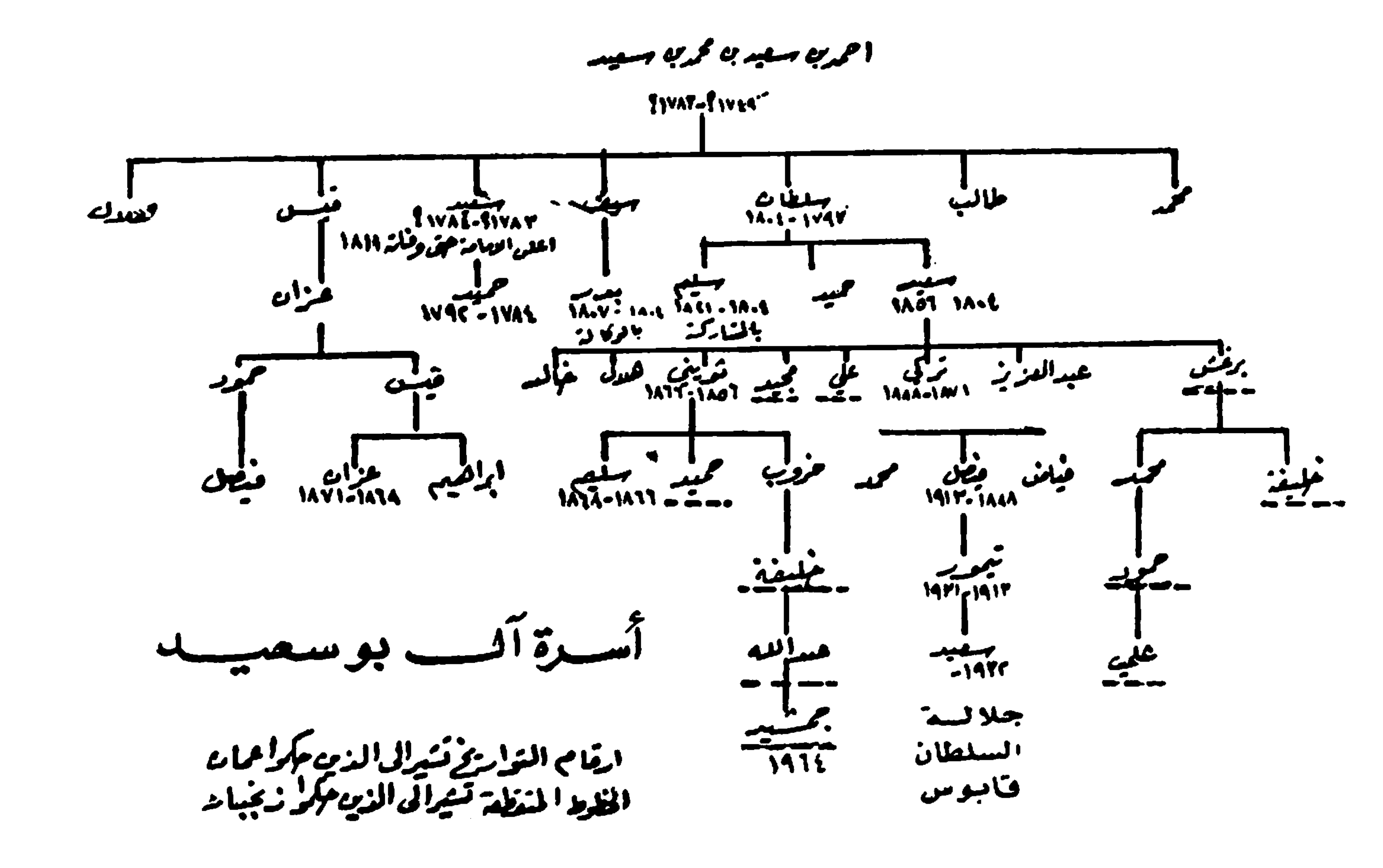
(٤) Precis Jnt.l Rivalry ص٤٨.



من منصبه بعد مضي خمسة أشهر على ذلك التاريخ[1]. أما كرزن فقد صفق للبيان واعتبره انتصارا لخطه السياسي. وقد علق عليه يقول: (أنه لا يسعني إلا أن أشعر بالفخر). إذ أن هذا ما كنت أنادي به، وهو أسلوب أصبح منذ ذلك الوقت أسلوبا معروفا)[2].

وفي ربيع سنة ١٩٠٣م قام كرزن بزيارة للخليج للتأكد شخصيا من أن السيطرة السياسية والتجارية البريطانية في المنطقة موجودة بالفعل. كما (وللبحث عن المواقع التي تصلح لإقامة قواعد بحرية بريطانية فيها). وكان يعتقد أن زيارته (نتيجة منطقية) لتصريح لانس داون الذي اعتبره نائب الملك تمهيدا لتطبيق مبدأ مونرو بريطاني في الخليج)[3]. أما اللزيارة في حد ذاتها فقد كانت نوعا من الدعاية والإعلان. وفي مسقط قلد كرزن السلطان فيصل وسام الصليب الأعظم للامبراطورية، وأكد للسلطان بأنه يمكنه الاعتماد على بريطانيا في مساعدته على قمع أي ثورة شعبية تنشب ضده. ولقد وصف كرزن السلطان فيصل بانه (الحاكم الأقطاعي والتابع المخلص للتاج البريطاني أكثر منه حاكما ذا سيادة)، كما أضاف يقول بأن السلطان قد أعرب عن رغبته في أن تعامله بريطانيا معاملتها لأمراء الهند في علاقتهم بالتاج البريطاني[4]. أما بالنسبة للرأي العام العالمي في الخليج فقد كان الغرض من زيارة كرزن هي التأكيد على أن السيطرة البريطانية في الخليج قد وجدت لتبقي، كما كانت الزيارة نهاية لفترة طويلة من المناورات السياسية، التي كان اعتادها الخليج لمرحلة ١٨٩٣م - ١٩٠٣م. وخلال المفاوضات التي سبقت الاتفاق الروسي الانجليزي حول إيران سنة ١٩٠٧م اعترف الروس بالوجود البريطاني في الخليج. وبذلك تعزز تصميم بريطانيا على الاحتفاظ بسيطرتها على المنطقة. كما نجحت بريطانيا ما بين سنة ١٩١١م وسنة ١٩١٤م في اقناع كل من الألمان والعثمانيين بالاعتراف

(١) خطاب مؤرخ ١٩٠٣/٦/٥م من هاملتون إلى كرزن.
(٢) خطاب مؤرخ ١٩٠٣/٥/١٤م من كرزن إلى هاملتون.
(٣) خطاب مؤرخ ١٩٠٣/٦/٢١م من هاملتون إلى كرزن.
(٤) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٦٣٤ - ٢٦٣٦.



أسرة آل بو سعيد

ارقام التواريخ تشير الى الذين حكموا عمان
الخطوط المنقطة تشير الى الذين حكموا زنجبار

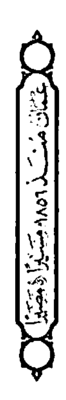


بالوجود البريطاني في منطقة الخليج.

في سنة ١٩٠٣م قررت بريطانيا الاحتفاظ بسلطانها على الخليج. ومنذ ذلك الوقت ارتبط مصير دول الخليج ببريطانيا ارتباطا واضحا. وبالتالي كان معنى تأكيد سالسبوري على مسؤولية حكومة لندن عند رسم سياسة الخليج، أن مصائر دولة أصبحت تقرر من على بعد آلاف الأميال من أصحابها الأصليين.

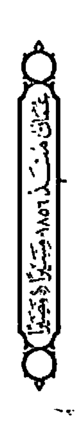
لقد كان جهاز السيطرة البريطانية في الخليج في سنة ١٩٠٣م خليطا من أفكار سالسبوري، وكرزن، وفرير، وبلي، وروس وغيرهم من أوائل المسؤولين البريطانيين الذين وقع على كاهلهم عبء رسم السياسة البريطانية في المنطقة.

ومن ثم فإن عملية فرض السياسة البريطانية على الخليج عن طريق القوة كان يعني أن المؤثرات الحضارية في المنطقة تبقى من حيث الأساس مؤثرات هندية بريطانية. ومن هنا يجوز القول أن الشروط الأساسية لهذه العملية كانت قائمة بالفعل في سنة ١٩٠٣م، وهي التي شكلت وصاغت تاريخ المنطقة منذ ذلك الوقت، كما أنها هي التي أثرت في نوعية التحديث السريع للمنطقة واتجاهاته منذ بداية صناعة النفط.





الجزء الرابع
تكيف عُمان مع المرحلة الجديدة





الفصل السابع
سقوط النظام المعتدل
١٨٥٦م – ٧١

لقد مزقت وفاة السيد سعيد بن سلطان سنة ١٨٥٦م غلالة الاستقرار التي كانت تحجب مواطن الضعف في الامبراطورية العُمانية. فالدولة العريضة الشاسعة التي امتد نفوذها من بحيرات افريقيا الوسطي غربا حتي مشارف شبه القارة شرقا، كانت في حقيقتها انعكاسا لموهبة وشخصية رجل واحد هو السيد سعيد بن سلطان. وعلى الرغم من أن الشطر الافريقي من هذه الامبراطورية قد بعث من جديد، إلا أن الأعوام الخمسة التي أعقبت وفاة سعيد العظيم، قد شهدت تداعي البناء السياسي الذي كان يستند عليه الحكم المعتدل في عُمان. وعلى أي حال، فلم يكن في مقدور أي إنسان حتي لو كان في مستوي السيد سعيد، أن يحول دون الكوارث التي ألمت بعُمان ما بين سنة ١٨٥٦م وسنة ١٨٧١م. كما لم يكن في مقدور أي حاكم عُماني أن يمنع تسرب النشاط الاقتصادي الحديث ووسائل المواصلات الحديثة إلى المنطقة الغربية من المحيط الهندي والخليج في الستينات من القرن التاسع عشر. أو أن يغير من الاعتقاد بأن الموسسات الملاحية القديمة في الخليج قد استنفذت أغراضها بعد ظهور السفن البخارية في المياه العربية.

ولو قيض لعُمان حاكم قوي مستنير لتمكن من اخضاع مؤثرات الثورة الاقتصادية لعام ١٨٦٠م للبيئة العُمانية، وبذلك يمنع التفسخ السياسي الذي دب في أوصال حكومة البوسعيد في سنة ١٨٦٨م وعلى كل فخلال حكم خليفتي السيد سعيد المعتدلين، وهما ابنه ثويني (١٨٥٦م – ١٨٦٦م)، وحفيده سالم (١٨٦٦م – ١٨٦٨م) عانت عُمان من ضعف في جهازها الإداري، ومن تأزم في علاقاتها مع إيران والسعودية، بالإضافة إلى ازدياد التدخل البريطاني في



شؤونها الداخلية، وأخيرا من ظهور جناح أباضي محافظ ونشط، ومعارض، تمكن في النهاية من تصفية الحكم المعتدل وإعادة تثبيت حكم الإمامة المحافظ في سنة ١٨٦٨م.

وكان يبدو للوهلة الأولي أن حكومة المحافظين العُمانيين بزعامة عزان بن قيس (١٨٦٨م – ٧١)، وينتمي إلى أحد فروع عائلة البوسعيد، قوية وتحظي بتأييد الشعب، غير أن النزعة المحافظة للنظام الجديد وتعصبه وافتقاره إلى المرونة، بالإضافة إلى عجزه عن حل مشاكله المالية الخطيرة، سرعان ما قوض دعائم إمامة عزان. وقد جاءت بعد حكومة عزان حكومة أخري معتدلة بزعامة تركي بن سعيد، أحد أبناء سعيد بن سلطان ولكنها كانت حكومة مزعزعة. وعلى كل فقد تعرضت حكومته في سنة ١٨٧١م للخطر وبدا يومها أن عُمان سوف تتفتت إلى عدد من الإمارات الصغيرة المتناحرة، وبالتالي تفقد كل مظاهر وحدتها السياسية. وسوف نتناول في بقية هذا الفصل التدهور المؤقت لحكومة البوسعيد المعتدلة في عُمان ما بين سنة ١٨٥٦م وسنة ١٨٧١م.

أزمة الحكم في الامبراطورية العُمانية – ١٨٥٦م – ٦٨

تقسيم الامبراطورية:

لم يكن بين أبناء السيد سعيد من يتمتع بالكفاءة والتأييد السياسي الذي يؤهله لحكم الامبراطورية العُمانية والمحافظة على وحدتها. لذلك انقسمت هذه الامبراطورية بعد وفاة السلطان سعيد إلى دولتين. وكان سعيد قد عين اثنين من أنجاله نائبين عنه في كل من الجزء الافريقي (زنجبار) والجزء الآسيوي (مسقط) من الامبراطورية للعمل أثناء الفترات الطويلة التي كان يتغيب فيها عن الحكم. ومنذ سنة ١٨٣٢م كان ثويني ينوب عن والده في العاصمة، بينما كان الابن الثاني ماجد ينوب منذ سنة ١٨٥٤م عن والده في زنجبار. وقد أصبح لكل منهما نفوذ واسع في المنطقة التي يحكمها، ولكن ليس بالدرجة التي تمكنه من ضم الجزء الآخر إلى حيز نفوذه. كما لا يبدو أن السيد سعيد قد رشح أحد أبنائه ليخلفه على الحكم بعد وفاته.

وما أن توفي السيد سعيد حتي بدأ ماجد وثويني يتفاوضان على حل المشاكل



السياسية التي أخذت تواجه الدولة العُمانية والأسرة الحاكمة فيها. وقد جاءت البادرة من ماجد الذي عين ابن عمهما محمد بن سالم كمبعوث إلى أخيه في زنجبار. وكانت نتيجة المباحثات التمهيدية، أن تعهد ماجد بدفع ٤٠,٠٠٠ ريال نمسوي كل سنة مساعدة منه إلى أخيه بشرط أن يتخلي ماجد عن مطالبته باقليم زنجبار الذي كان أغني من الاقليم الآسيوي. وهكذا بدا أن التقسيم الودي للامبراطورية هو الحل لمشكلة الخلافة[1].

وعلي كل فان ماجد لم يتمكن من الوفاء بوعده لأخيه، وذلك لانخفاض نسبة الضرائب الجمركية، وبالتالي كان رد فعل ثويني على هذا الموقف، هو الإعلان في سنة ١٨٥٦م بأنه الحاكم الشرعي لجميع أراضي المملكة العُمانية بما فيها إقليم زنجبار. وتنفيذا لهذه الخطوة أخذ ثويني يدبر الثورات ضد ماجد كما جهز حملة عسكرية من ٢٥٠٠ جندي لمهاجمة زنجبار وإطاحة أخيه. ولكن ما كاد أسطول الغزو يتوغل كثيرا داخل البحر وأصبح التهديد بنشوب حرب في المنطقة الغربية من المحيط الهندي أمرا واقعا، حتي تدخل الإنجليز وردوا أسطول الغزو العُماني على أعقابه، وفرضوا هدنة على الطرفين[2].

غير أن الحرب بينهما ظلت تنذر بالانفجار من وقت إلى آخر مما أدي إلى تدهور الأوضاع التجارية في كل من مسقط وزنجبار. وأخيرا في شهر مايو سنة ١٨٦٠م وتحت ضغط الأوضاع الاقتصادية في البلاد، التي كان يغذيها الجو السياسي المضطرب، وافق السيد ثويني على اقتراح اللورد كاننج، نائب الملك في الهند بعرض الخلاف بينهما على التحكيم. وكان السيد ماجد قد سبق أن وافق على هذا الاقتراح.

وعلي ضوء هذا الاقتراح شكلت لجنة للتحقيق في النزاع. وفي عام ١٨٦١م أعلن اللورد كاننج أن قرارات اللجنة وتوصياتها تعتبر ملزمة على الطرفين وحكما نهائيا في النزاع. وينص قرار اللجنة في المقام الأول على تقسيم الامبراطورية العُمانية إلى دولتين منفصلتين وبالتالي أصبح استقلال كل من

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢١٩، وكتاب لوريمر جزء ١ ص ٤٩٦.

(٢) تقرير حول زنجبار بقلم رجبي – من سجلات حوكمة بومبي ١٨٦١م وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٧٠.



زنجبار وعُمان حقيقة معترفا بها وتلقب كل حاكم من الدولتين بلقب (سلطان) كما تعهد ماجد حاكم زنجبار عن نفسه وعن خلفائه بدفع مبلغ أربعون ألف دولار نمساوي كل عام إلى سلطان عُمان. وهو نفس المبلغ الذي كان ماجد قد وعد به أخاه في المفاوضات التي أجرياها بعد وفاة والدهما مباشرة. وقد نص القرار على أن المبلغ لا يعتبر أتاوة أو جزية، بل بمثابة تعويض لسلطان عُمان مقابل تنازله عن حقوقه في زنجبار وكتسوية لتركة لم تكن عادلة. كما وافق ماجد على أن يدفع إلى ثويني الأقساط المتأخرة من التعويض وقدرها ثمانون ألف دولار نمساوي[١].

وفي سنة ١٨٦٢م أي بعد سنة من هذا الاتفاق، وافقت الحكومة الفرنسية التي كانت مشغولة ذلك الوقت بمشاكلها الافريقية، على تزكية الاتفاق والاشتراك مع بريطانيا في إصدار بيان باحترام استقلال كل من سلطنة زنجبار وسلطنة عُمان. وقد أجري المفاوضات مع فرنسا السفير البريطاني في باريس بالنيابة عن وزارة الخارجية. ولم يعلم ممثلو حكومة الهند والحكومة البريطانية شيئا عن أمر هذا الاتفاق إلا في سنة ١٨٩٠م عندما بدأت الأنباء عن إعلان الحماية البريطانية على الخليج تتسرب إلى الخارج. وكان البيان الانجلو - فرنسي سببا في عدول بريطانيا عن إعلان الحماية على عُمان في سنة ١٨٩١م مما أعطي فرنسا مبررات للتدخل في شؤون عُمان في التسعينات، وأبقي للسلطان قسطا من الاستقلال الشرعي أكثر مما كان يتمتع به حكام الدول البحرية الأخري في الخليج[٢].

غير أن تفتيت الامبراطورية العُمانية بهذا الشكل قد عاد بأضرار بالغة على عُمان وبنوع أخص على المقاطعات الساحلية من البلاد. وعندما توفي السيد سعيد كانت معظم السفن الحربية والتجارية الخاصة به راسية في ميناء زنجبار وبالتالي

(١) تقرير ايتشيسون - ١٩٣٣م وكتاب (سلطنة عُمان) أزمة مسقط - (طبعة باريس ١٩١٤م) ص ١٨٣ - ١٨٥. ثم (افريقيا الشرقية وغزاتها) فصل ٥ أو ١٦. وقد ضمت لجنة التحقيق كلا من البريجادير دبليو كوجلان المقيم البريطاني في عدن والقس بادجر وهـ. رسام وكيل حكومة بومبي الموقت في مسقط.

(٢) للاطلاع عيل نص الضمان راجع (الدبلوماسية) تأليف هروتز ص٥ و١٦.



فقد استولي عليها ماجد وكانت تمثل الجزء الأكبر من استثمارات سعيد المالية. كما اضطر ثويني في سنة ١٨٦٣م إلى تصريف العدد القليل من السفن العُمانية التي بقيت في ميناء مسقط بسبب الإهمال، ولعدم توفر الأموال اللازمة للانفاق على إدارتها، ما عدا سفينتين أو ثلاث. ومن ناحية أخري تدهورت تجارة عُمان التقليدية مع زنجبار، وذلك قبل أن تظهر بواخر ماكيتون إلى الوجود في الخليج سنة ١٨٦٢م. وفي الستينات من القرن التاسع عشر، كنتيجة لتوتر العلاقات بين حاكمي مسقط وزنجبار، أخذت السفن العُمانية تقصر نشاطها على المنطقة الآسيوية وحدها متخذة من بندر عباس مركزا لها[1]. أما في الفترة التي سبقت عام ١٨٦١م فقد كانت رؤوس الأموال العُمانية تستثمر في المشروعات الزراعية والتجارية والملاحية، وكانت حصيلة هذه الاستثمارات تسهم في دعم اقتصاد البلاد. أما فيما بعد سنة ١٨٦١م فقد اضطر عدد كبير من التجار العرب، لانعدام الفرص الاقتصادية، إلى الهجرة إلى زنجبار. كما غدت زنجبار ملجأ للزعماء السياسيين المنشقين عن حكومة مسقط. وفي أكثر من مناسبة لعب ذهب زنجبار دورا هاما في تقرير مصير الخلافات السياسية في عُمان. وفي سنة ١٨٦١م كان مجموع دخل حكومة السلطان حسب تقديرات لجنة كاننج أقل من نصف ما كان يرد إلى خزينة زنجبار ولم تعد هذه الأموال في متناول أي حاكم عُماني، كما كان الحال قبل سنة ١٨٥٦م[2]. وكان من المتوقع أن يؤدي تخفيف حدة التوتر السياسي بين البوسعيد وحكام السعودية في أعقاب إعلان اتفاق كاننج سنة ١٨٦١م إلى استئناف العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين عُمان وزنجبار إلا أن تسيير الخط الملاحي في مياه الخليج سنة ١٨٦٢م قد حول، لسوء الحظ، المشاكل الاقتصادية التي سببتها الأوضاع السياسية خلال سنة ١٨٥٦م

(١) رحلة عام عبر أواسـط وشرقي الجزيقر العربية (طبعة لندن ١٨٦٦م) جزء ٢ ص ٣٣٩ وخطاب مؤرخ ١٨٦٣/٢/١٥م من بلي إلى اندرسون و Precis int‹l Rivalry ص٢٧.

(٢) التقرير الإداري ١٨٧٧م - ١٨٧٨م ص ١٢٧ - ١٢٩ وابن رزيق و(اصطياد العبيد)، تأليف كولومب ص ١٨٤ - ٨٦ ويذكر فيه أن مجموع قيمة تجارة زنجبار سنة ١٨٦٧م قد بلغ ٧٠٠,٠٠٠ ج. س سنويا وكانت آخذة في النمو بينما بلغ دخل سـلطان زنجبار وحده ٣٤٥,٠٠٠ ريال نمسـوي أو ما يعادل ٧٢,٠٠٠ ج. س وذلك عدا أرباح تجارة الرقيقة.



- ٦٢ إلى كارثة اقتصادية رهيبة.

كما أن الكارثة الاقتصادية بدورها أسهمت في الكارثة السياسية. فانخفاض الدخل الجمركي وغيره من الدخول الضريبية من الحركة الملاحية، قد ازداد في الستينات من القرن التاسع عشر. ولم تتمكن أي حكومة عُمانية من حكومات ذلك العهد التغلب على المشاكل الناجمة عن تقلص مصادر الدخل. والواقع أن الحكام العُمانيين بغير استثناء قد واجهوا في أواخر القرن التاسع عشر مشاكل مالية خطيرة أضعفت من قدراتهم السياسية إلى حد كبير. وعلى كل فحكام ما بعد سنة ١٨٧١م قد قاموا بمحاولات كثيرة للتغلب على هذه المشكلة، لم يكن في وسع حكام الستينات القيام بها.

ونظرا لأن النتائج المترتبة على كارثة الستينات، كانت أكثر وضوحا في الجزء الساحلي من البلاد، لأن السلطات في مسقط كانت محرومة من مصادر دخلها العادية في ذلك الوقت، فقد تمخض الوضع عن بروز مشكلات سياسية جديدة. فالحكم البوسعيدي المعتدل، والجزء الساحلي من البلاد، بعد أن جردا من مصادرهما الاقتصادية التقليدية، فقدا الامكانيات اللازمة للاحتفاظ بالسلطة على الجزء الداخلي من البلاد وعلى مجموعاته المحافظة. وهكذا حدث تحول مثير نسبيا في القوة السياسية لكل من العُمانيين سكان الساحل والمحافظين سكان الداخل. وهكذا ارتفعت الأسهم السياسية للجزء الداخلي من البلاد والقوي المحافظة في الستينات، بحيث تمخض ذلك كله في سنة ١٨٦٨م عن قيام حكم عُماني جديد استطاع تحقيق الوحدة السياسية للوطن العُماني برهة من الوقت تحت زعامة إمام عُماني محافظ.

حكم ثويني بن سعيد - ١٨٥٦م - ٦٦:

تعرض ثويني بن سعيد خليفة السلطان سعيد على الحكم وأكبر أبنائه أكثر من غيره من الحكام للمشاكل والأزمات السياسية التي داهمت عُمان في الفترة التي تلت وفاة والده سعيد. فثويني لم يكن إداريا قديرا، ومن سوء حظه أنه



تولي الحكم في فترة كانت البلاد تتطلب زعيما قديرا. ولم تكن سنه يومئذ تزيد على الأربعين. وكانت والدته من أصل حبشي، وكانت له لحية كثة سوداء، وطوله ستة أقدام، وكان قوي البنية ويشبه والده تقريبا. كما لم تكن له شخصية مؤثرة، أو من النوع الذي يستقطب المؤيدين (وقد اغتاله ابنه). وكان مغرورا ومتكبرا ولم يكن متماسكا في شخصيته. ويتميز حكمه بأعمال جريئة تخللها عجز في النشاط والقدرة على حسم الأمور[1] وبالرجوع إلى الماضي يبدو لنا أن ثويني كان يعتمد على التنظيم والتكتيك الذي وضع أسسه والده، فقد كان حاكما ضيق الأفق، وكان يعتمد على النظام الذي ورثه عن أبيه. ولم يستطع اطلاقا أن يجابه أو يتغلب على الأوضاع السيئة التي وجد نفسه فيها، والتي كانت تتطلب رجلا قادرا على الحسم وابتكار الحلول لا مجرد الاعتماد على الأجهزة القديمة. ورغم ذلك فقد استطاع ثويني المحافظة على الاتجاه المعتدل لنظام الحكم طوال حياته، ولم يكن هذا بالعمل اليسير، بالقياس إلى الفترة التي حكم فيها. ولعله في الواقع أحد الحكام العُمانيين القلائل الذين استطاعوا انقاذ الحكم المعتدل والمحافظة عليه. ومن المثير أن حكومة ثويني سرعان ما تفككت وانهارت بعد عامين من وفاته.

اضطرت حكومة ثويني إلى مواجهة المشاكل الناجمة عن انخفاض الدخل التجاري كنتيجة للصراعات الداخلية بين أفراد العائلة، مما اضطره إلى تعيين عدد من أمراء البوسعيد في حكومته خوفا من أن ينقلبوا عليه، بالإضافة إلى المتاعب التي يثيرها الزنجباريون والسعوديون، والفرس. أما على الصعيد الداخلي فقد تدعم حكم ثويني باستيلائه على مسقط وسيطرته على المواقع الهامة على الساحل، وبفضل زعامته المطلقة للدولة العُمانية، وكانت قواته العسكرية تتألف من عدد من السفن، وبعض التحصينات، وجيش من المرتزقة قوامه ٦٠٠ جندي، نصفهم من الوهابيين النجديين. وهن سريتين من الخيالة والمدفعية، بالإضافة إلى ما يمكن تعبئته من القبائل في الظروف الطارئة. وتعتبر

(١) المعلومات الخاصة بشخصية ثويني مبعثرة في عدة مصادر ولعل أهمها الملاحظات التي كتبها عنه اسكود ص ٧٨ و١٠٥ وما ورد عنه في كتاب (اصطياد العبيد)، تأليف: كولومب.



هذه القوات بالمقياس العُماني، قوة كبيرة. وكانت مزودة بالأسلحة النارية في الوقت الذي كانت غالبية المقاتلين العُمانيين مسلحين بالسيوف والرماح. غير أن السلطان فقد هذه الميزة في السلاح أخيرا(١).

عندما تولي ثويني السلطة في مسقط، ادرك على الفور أن مشكلته مع زنجبار لم تكن هي المشكلة المباشرة والأساسية رغم خطورتها. فلقد ورث ثويني وضعا سياسيا داخليا مضطربا وكانت البلاد عرضة لتهديدات كثيرة وبالإضافة إلى المناطق الخاضعة لحكمه كان هناك عدد من مراكز القوي السياسية التي لا سيطرة له عليها تقريبا. وما لم ينجح أي حاكم في السيطرة على القوة السياسية الناشطة في البلاد، فإنه لن يتمكن من الاستمرار طويلا في الحكم. كما كان هناك منافسون كثيرون له من أمراء البيت البوسعيدي الحاكم من بينهم أخوه تركي الذي كان منذ أوائل الخمسينات يقيم مع أنصاره في صحار أحد معاقل مقاطعة الباطنة، إلى جانب نجله الطموح والملتوي سالم بن ثويني. هذا بالإضافة إلى منافسيه من الزعماء المحافظين، أمثال عزان بن قيس من فرع قيس من العائلة المالكة. كما كان على ثويني أن يكسب القوي القبلية الرئيسية في البلاد وعلى الأخص اتحاد قبائل الهناوية الساخطين بزعامة الشيخ صالح بن علي، زعيم قبائل الحرث، سكان الشرقية، ومجموعة قبائل الغافرية المتقلبة الولاء في جعلان ووادي سمايل. وفوق هذا وذاك كان هناك الجناح المحافظ من علماء الأباضية الذي أخذ يتحرك للمرة الثانية للبحث عن وسيلة لتحقيق برنامجه الذاتي. وعلى الجانب الآخر بدأ أعداء عُمان التقليديون – الوهابيون ينشطون على طول حدود عُمان للربع الخالي. وكانوا منهمكين في توسيع مناطق نفوذهم من مركزهم في البريمي. حتي الإنجليز أصبحوا عاملا فعالا في سياسة عُمان الداخلية، بعد أن أصبحوا مسؤولين عن اتفاق كاننج والاشراف على دفع التعويض المالي لحكومة مسقط. غير أن السلطان بدوره، بحكم الفترات الطويلة التي كان ينوب فيها عن والده في الحكم أصبح متمرسا في التعامل مع كافة هذا التخليط غير أنه من

(١) أواسط وشرقي الجزيرة العربية جزء ٢ ص ٣٥٦ – ٧٥.



ناحية أخري كان لابد له كأي حاكم على عُمان أن يتوقع نشوب صراعات على الحكم. وبالتالي كانت السيطرة على الأجواء السياسية والاقتصادية العاصفة في اطار تلك الأوضاع المائعة بعد سنة ١٨٥٦م أمرا بالغ الصعوبة.

لقد أمضي ثويني بن سعيد كل فترة حكمه في محاولات للسيطرة على الأوضاع في عُمان. وهو هدف لم يتحقق له كاملا. وخلال السنوات الست الأولي فقط من حكمه قمع ثويني عددا من عمليات التمرد الداخلية في أنحاء متفرقة من البلاد. فما أن تولي السلطة رسميا حتي انفجرت ثورة قبائل الغافرية في وادي سمايل ولقد تمكنت من النجاح الحملة التي ارسلت إلى قمع هذا التمرد الذي وقع في أحد الممرات الاستراتيجية، دون أن تتكبد تضحيات كثيرة[1]. غير أن أخطر محاولة تعرض لها ثويني هي تلك التي تزعمها أخوه الأصغر، تركي بن سعيد، الذي سبق أن أثار مشاكل مع حكومة صحار خلال حكم والده السيد سعيد، وكان يهدف من وراء ذلك إلى تأكيد موقفه ضد أخيه الذي كان يومها مشغولا بمشاكل مع زنجبار – إلى أن أعلن استقلاله. وعلى الرغم من إهمال أخيه ثويني له، فقد ازداد عنادا في حكم كاننج في المشكلة وتم الاعتراف بثويني الحاكم الشرعي الوحيد لعُمان. وعلى أثر ذلك قرر تركي تحدي سلطة أخيه، حيث أعلن استقلال إقليم صحار عن السلطان، وذلك بالرغم من نصيحة البريطانيين له بعدم الاقدام على هذه الخطوة. ونتيجة لذلك بدأ التدخل البريطاني يأخذ أبعادا أعمق، غير أن اللفتنانت بنجلي، المعتمد السياسي البريطاني الجديد في مسقط استطاع الجمع بين الأخوين وعقد هدنة بينهما، أعقبه اجتماع للصلح عقد في بلدة السيب. غير أن هذا الاجتماع كان بمثابة الكارثة لتركي اذ على الرغم من ان المعتمد السياسي قد أكد لكلا الطرفين بأن المحادثات سوف تجري باشرافه، إلا أن تركي رفض شروط السلطان، وقفل راجعا إلى مقره في صحار، مما جعل المعتمد السياسي يسحب تعهده. غير أن ثويني فاجأ الجميع باعتقال أخيه تركي وايداعه السجن. فكان هذا التصرف سببا في فصل بنجلي من العمل

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٢١.



فورا، غير أن الطريق أصبح ممهدا أمام السلطان كي يفرض حكمه على المنطقة الساحلية بما فيها الباطنة. وسرعان ما تم احتلال صحار التي عين سالم بن ثويني ابن السلطان الحاكم واليا عليها. ومن الجوانب المشؤومة لهذا الحادث أن ثويني قبل تسوية النزاع مع أخيه، كان قد دعا القوات الوهابية المرابطة في البريمي لمساعدته، غير أن هذه المساعدة، على ما يبدو، لم تصل في حينها، ومع هذا فإن الخطوة المذكورة التي إتخذها السلطان قد ادخلت إلى السياسة العُمانية عنصرا في غاية الخطورة[1].

ولقد ظلت مقاطعة الباطنة مصدر قلاقل للسلطان حتي بعد تسلمه السلطة.. ففي شهر سبتمبر سنة ١٨٦١م، ثار آل سعد، كبري قبائل الباطنة ضد السلطان ثويني بعد أن ألغي قرارا كان قد اتخذه والده باعفائهم من الزكاة. ومن الواضح أن السلطان قد اتخذ هذا الإجراء غير الحكيم مرغما تحت ضغط الأزمة المالية. كما أن اغتيال هلال بن حمد، أحد أفراد الأسرة الحاكمة، ووالي السويق قبل ذلك بوقت طويل كان من أخطر الأحداث التي تمخضت عن ثورة آل سعد، بعد محاولة قام بها المذكور لاعادة فرض الزكاة. وهكذا تحولت السويق إلى ساحة قتال. كما ازداد الوضع تأزما عندما تزعمت جوخة بنت محمد، سبق أن اقترن اسمها بثورة ١٨٢٩م ضد السيد سعيد، مقاومة القوات الحكومية المرابطة في قلعة السويق - غير أن آل سعد تمكنوا من اجتياح القلعة - في نفس اللحظة التي وصل ثويني لفك الحصار عن القلعة. وبما أن الفريقين قد استنفذا قواتهما، فقد دخلا في مفاوضات لتسوية الخلاف، تمخضت عن دعوة القوات الحكومية إلى احتلال المعقل واصدار بيان جديد باعفاء آل سعد من دفع الزكاة. وقد نتج عن هذا عودة الأمور إلى نصابها[2].

وقد نصح ثويني بالعمل على تهدئة الموقف في الباطنة بأي شكل إذ أن خطرا جديدا قد أخذ يهدد حكمه. فلقد أخذ فرع قيس من قبيلة البوسعيد الحاكمة،

(١) نفس المصدر ص ٢٢٥ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٧٢ - ٤٧٣ أيضا (جزيرة العرب)، تأليف فلبي ص ١٢٢ - ٢٣.

(٢) التحفة للسالمي الجزء ٢ ص ٢٢١ - ٢٥ وابن رزيق أيضا رسالة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٤/٥/١٨٦٩م.



يهدد السلطان باستئناف نشاطه القديم ضد الحكم. فمنذ مطلع القرن التاسع عشر حاول اثنان من أبناء الإمام أحمد بن سعيد، وهما سلطان وقيس أكثر من مرة الاستيلاء على الحكم وفرض زعامتها على أسرة البوسعيد. وكان النصر في الصراع الذي امتد حتي الستينات في جانب أحفاد سلطان بن أحمد، الأمر الذي لم يرض العناصر الساخطة في فرع قيس من الأسرة الحاكمة. ولقد سبق للسيد سعيد والد ثويني أن واجه تحديات كثيرة من هذا النوع ومن حلفائه في صفوف الاباضيين المحافظين. وبالتالي لم يكن غريبا أن يصطدم ثويني بدوره بهذه العناصر بعد توليه الحكم.

في سنة ١٨٦١م كانت قلعة الرستاق القديمة معقل أسرة قيس، وهي قلعة قديمة تربض فوق أحدي قمم سلسلة جبال الحجر المطلة على سهل الباطنة الذي كان في وقت من الأوقات عاصمة لأئمة عُمان المحافظين. ففي نفس السنة غادر قيس بن عزان، زعيم العائلة وأحد المحرضين الرئيسيين لثورة آل سعد، معقله في الجبال، إلا أنه لقي حتفه خلال الاشتباكات الأولي من المعركة. وخلفه على زعامة الأسرة نجله عزان بن قيس. وبفضل ما كان يتحلي به قيس من صفات الزعامة القديرة، فقد نجح في ملء الفراغ الذي أحدثه وفاة أبيه. وكانت هناك توقعات أن ينجح عزان وان يرتفع بأسهم أسرته إلى القمة، وأن يقود الجناح المحافظ من الأباضيين نحو سيطرة موُقتة على القطر العُماني.

وعلي أي حال، لم يكن حظ ثويني بن سعيد من الصراع ضد عزان سيئا للغاية، فما أن تمكن ثويني من تسوية مشاكله مع آل سعد، حتي نشبت بينه وبين عزان معارك صغيرة في الباطنة، ولكنها ليست حاسمة.

وقد استمرت هذه المعارك أكثر من عامين. وعلى كل ففي سنة ١٨٦٤م استطاع ثويني حشد قوات ضخمة لشن هجوم على معقل عزان في الرستاق، غير أنه سرعان ما تدخل الوهابيون في الصراع. وكان الوهابيون يمثلون خطرا على البلاد منذ عام ١٨٦١م. وبما أن عزان لم يكن واثقا من مقدرته على مواجهة قوات السلطان، فقد استنجد بتركي بن أحمد السديري القائد السعودي في البريمي، لامداده ببعض القوات، ومن هنا قرر فيصل بن تركي، أن يستغل موقف



عزان بن قيس لمصلحته الخاصة بشكل أو آخر. وكان فيصل من أقوي الحكام السعوديين وإليه يعود الفضل في بعث النفوذ الوهابي في شبه الجزيرة العربية.

في أول الأمر طالب فيصل السلطان ثويني بزيادة المقرر من الزكاة التي كان يدفعها لحاكم الرياض، حيث كان قد تم الاتفاق منذ أوائل القرن أن تدفع السلطات الحاكمة في مسقط نوعاً من الضريبة السنوية إلى السعوديين مقابل امتناع السعوديين عن مهاجمة عُمان. ولما لم يتلق السعوديون رداً حاسماً على طلبهم فقد قرروا استعمال الضغط وكان السديري، القائد السعودي في البريمي قد قام فعلا بارسال قوة بقيادة عبدالعزيز بن مطلق لمساعدة قوات عزان بن قيس المحاصرة في الرستاق. وبما أن وصول هذه القوة قد أرغم ثويني على صرف النظر عن مهاجمة الرستاق، فقد شجع هذا مطلق بالزحف نحو الجنوب الشرقي. وبعد أن عبر سلسلة جبال الحجر، واجتاح القطاع الغربي من تلك المنطقة دخل جعلان. وفي جعلان بدأ ابن مطلق نشاطه بالتدخل في شؤون آل وهيبه، ثم انضم إلى قوات بني بو علي، وهي قبيلة غافرية ولكنها تنتسب للمذهب الوهابي بالعقيدة وتقيم في تلك المنطقة[1].

في الوقت نفسه حاول البريطانيون الذين كانوا يرقبون تحركات السعوديين بالقرب من السواحل العُمانية بقلق، التوسط في النزاع. وكنتيجة لذلك قام ليويس بلي، المقيم البريطاني في الخليج، في شهر مارس ١٨٦٥م بزيارة للرياض في محاولة لتسوية المشاكل العُمانية السعودية وغيرها من مشاكل الخليج التي بدأت تتفاقم، بسبب السياسة التوسعية التي كان يسير عليها السعوديون في ذلك الوقت[2]. غير أن المحاولة البريطانية للتوسط في النزاع باءت بالفشل. وفي شهر أغسطس من سنة ١٨٦٥م بلغ الخطر السعودي على عُمان ذروته ففي ذلك العام طلبت بعض فئات قبائل الجنبه، سكان ميناء صور مساعدة الوهابيين لهم للتخلص من سيطرة حكومة مسقط على شؤونهم. وعلى أساس

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٤٢٢ – ٢٤ وابن رزيق و(الدولة السعودية)، تأليف: ويندر ص ٢١٢ و(مذكرات حول السعودية) جزء ٢ ص ٢٢٦ – ٣٦.

(٢) (زيارة إلى عاصمة الوهابيين في أواسط الجزيرة العربية) بقلم بلي وقد نشر في مجلة الجمعية الجغرافية الملكية جزء ٣٥ (١٨٦٥م) ص ١٦٩ – ٩١ وكتاب (عُمان) اعداد شركة النفط العربية الأمريكية ص ٢٥٥ – ٢٥٧.



هذا الطلب هاجمت قوات ابن مطلق واتباعهم من رجال بني بو على المدينة، فقتلوا أحد التجار الهنود ونهبو ٣٠,٠٠٠ دولار نمساوي تقريبا. وقد تفاقمت الأزمة من جراء الغارة على صور، ورأي فيها البريطانيون تحدياً لوجودهم في الخليج. ولهذا بادر ليويس بلي الذي استاء من هذه الحركة، رغم التأكيدات التي تلقاها من الرياض بعزم السعوديين على افتتاح (صفحة جديدة في العلاقات مع بريطانيا) إلى استدعاء وحدة من الأسطول البريطاني إلى الخليج فوراً. وقد اقرت سلطات الهند - البريطانية بلي في رأيه على أن السلم البحري في مياه الخليج قد أصبح مهدداً بالأعمال التي يقوم بها السعوديون في عُمان وعلى مقربة من سواحل البحرين، ولهذا أرسلوا قاربين مسلحين إلى المنطقة قام أحدهما واسمه (هاي فلاير) (High Flyer) بضرب ميناءي القطيف والدمام على ساحل الحسا وذلك في شهر فبراير ١٨٦٦م بعد أن رفضت حكومة الرياض الانذار الذي وجهه إليها المقيم البريطاني ليويس بلي. كما توجهت السفن الحربية البريطانية في نفس الوقت إلى ميناء صور، غير أن ثويني كان قد انهي المشكلة بتقديم رشوة إلى الوهابيين مقدارها ١٠,٠٠٠ دولار نمساوي و٦٠٠٠ آلاف روبية [١].

إن استعراض القوة الذي قام به الإنجليز قد أحدث تغيراً في الجو السياسي في عُمان. وقد وافق ثويني أخيراً على مقترحات قدمها إليه بلي بوجوب اتخاذ تدابير دفاعية أقوي ضد التدخل السعودي، كما أخذ يستعد لمهاجمة البريمي قاعدة النفوذ الوهابي في جنوب شرقي الجزيرة العربية. لقد اتضح الآن أن الظروف المالية كانت من بين الأسباب التي منعت ثويني من التحرك ضد خصومه بشكل فعال قبل شتاء سنة ١٨٦٥م - ٦٦. فلقد تأزمت حالة السلطان المالية لعدم وصول التعويض المالي من أخيه ماجد، سلطان زنجبار. وقد حاول ثويني توفير بعض المال عن طريق مصادرة أملاك ماجد في عُمان، ولكنه لم ينجح. كما ساعده الإنجليز ببعض الذخيرة وبمدفعي ميدان. غير أن

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٢٥ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٧٣ - ٧٤ و(زيارة بلي للرياض) من كتاب (عُمان. اعداد شركة النفط العربية الأمريكية ص ٢٥٧.



البريطانيين حلوا هذه المشكلة في أوائل سنة ١٨٦٦م بارغام ماجد بدفع ما عليه من متأخرات لثويني[١].

وبالإضافة إلى ذلك كان صالح بن علي، شيخ قبيلة الحرث القوية، وأحد الزعماء العُمانيين البارزين من الجناح الأباضي المحافظ، يحث السلطان على اتباع سياسة أعنف ضد المطالب السعودية في عُمان. وقد ذهب هذا الزعيم إلى حد تنظيم جبهة قوية من قبائل الهناوية، ووضعها تحت تصرف ثويني. كما تعزز ائتلاف القوي المناهضة للسعوديين بالاتفاق الذي عقده السلطان مع أخيه تركي بن سعيد الذي كان قد أعلن الثورة عليه.

وينبني على هذا أنه عندما انتقل السلطان إلى صحار في أوائل سنة ١٨٦٦م على رأس القوي المتحالفة، لوضع الترتيبات النهائية للهجوم على البريمي، كان يومها في ذروة قوته كحاكم على بلد موحد ضد التهديدات السعودية [٢].

ولكن عند صفو الليالي يحدث الكدر، فذات ليلة من شهر فبراير سنة ١٨٦٦م، وبينما كان ثويني نائماً في إحدي غرف القلعة الكبيرة في صحار، تسلل إلى غرفة نومه ابنه سالم، برفقة أحد عملاء الوهابيين وأطلق النار على والده فأرداه قتيلاً. وبهذا فشلت خطة الهجوم التي كان قد أعدها ثويني، كما انحلت الوحدة الوطنية التي لم يمض عليها غير وقت قصير، وأخذ النظام المعتدل نفسه يسير في طريق التفكك والَانهيار إلا أن السعوديين لم يحاولوا استغلال الفرصة التي تهيأت لهم بانهيار الأوضاع في عُمان. ولقد توافقت وفاة ثويني بن سعيد مع وفاة العاهل السعودي الكبير فيصل بن تركي، وبالتالي تخلي كل من خليفتي العاهلين السعودي والعُماني عن فكرة الحرب ليركزا جهودهما في دعم مركزيهما الشخصي في مملكتيهما. ومن ناحية أخري نجح بلي في سنة ١٨٦٦م في تحقيق الاستقرار في المنطقة باستكتاب عبدالله الفيصل العاهل الجديد للسعودية ضماناً يتعهد فيه (بعدم الاعتداء أو الهجوم على أراضي

(١) خطاب رقم ٣ - ٢٤ من بليفير إلى وود ولوريمر مجلد ١ ص ٤٧٤ - ٧٥.

(٢) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٥.



القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية، وعلى الأخص.. عُمان..)[1].
بعد وفاة ثويني تولي الحكم نجله سالم. وقد اعترفت به الحكومة البريطانية. أما ثويني فسوف يبقي في تاريخ بلاده من الشخصيات المأساوية. فقد تولي زمام السلطة في فترة كانت تسودها الاضطرابات، وسقط في الوقت الذي كان يبدو أن البلاد مقبلة على مرحلة من الوحدة الوطنية بين أبنائها. ولم يكن ثويني يحظي بشعبية في عُمان، والتقارير البريطانية في عُمان تصفه (بالحاكم الضعيف المراوغ) كما لم يكن المحافظون يؤيدونه، وإن كانوا يعترفون (بسيطرته على عُمان) وكان تأييد قسم كبيرٍ منهم له يرتبط بموقفه ضد الوهابين[2]. ولم يستطع أن يتخذ لنفسه موقفا محدداً من معظم المشكلات التي كانت تقض مضاجع الحكم في عهده. وحتي لو استطاع أن يكون صورة صحيحة لتلك المشكلات، فإنه لم يكن لديه الوسائل لحلها.

حكم سالم بن ثويني:

ورث السلطان سالم، خليفة ونجل ثويني بن سعيد كل تركة المشاكل التي خلفها أبوه وعلي الرغم مما حققه من نجاح في حل بعض المشاكل الخارجية، إلا أنه عجز عجزاً تاماً عن معالجة مشاكل السياسة الداخلية. كما أنه على الرغم من طموحه الشديد وطبيعته - المشككة، فقد كانت قراراته وأحكامه تتسم بالأخطاء، وعلى الخصوص فيما يتصل بأقرب الناس إليه من المستشارين والمؤيدين. وفي غضون عامين من حكمة تضافرت كل هذه الأخطاء ضده لتخلعه عن العرش.
يوم تولي سالم الحكم أشيع بأن له ميولا وهابية من الوجهة الدينية، وكان أباضياً - محافظاً أكثر منه معتدلا، وعندما علمت الجالية الهندية، وعلى الأخص الفئات

(١) نفس المصدر ص ٢٢٥- ٢٦ وكتاب لوريمر جزء ١ ص ٤٧٦ انظر كذلك (الدبلوماسية)، تأليف: هروتز جزء ١ ص ١٧٢ وتقرير ايتشيسون - ١٩٣٣م ص ٢٠٦ مجلد ١١.
(٢) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢١٩ - ٢٢٥ على الرغم من أن السالمي يعبر عن موقف المحافظين وملم بتاريخ عُمان، ومؤسس إمامة ١٩١٣م، إلا أنه لا يوافق على أن ثمة دولتين في عُمان، دولة ساحلية ودولة داخلية، على عكس بعض الكتاب المحدثين أمثال هزارد في كتابه (شرقي الجزيرة العربية) أن عُمان في رأي السالمي هي مثل العُمانيين الأعلي، داخلين كانوا أم ساحلين.



البوذية منها، بتولية الحكم دب الذعر في صفوفها، فأغلقت الأسواق وتوقفت الحركة التجارية بل امتد هذا الخوف عبر البحر إلى جواذر ولم تعد الأوضاع إلى طبيعتها قبل شهر مايو سنة ١٨٦٦م.

كانت المهمة الأولي لسالم هي اعتراف بريطانيا به. وما أن علم بلي وفرير بالانقلاب الذي دبره سالم واستولي به على الحكم حتي قررا عدم الاعتراف به. إلا أن سالم ظل يلح عليهما بالاعتراف. وفي شهر ابريل سنة ١٨٦٦م وصل اثنان من مبعوثيه إلى بومبي ليعربا عن احتجاجهما على اعتراضات بلي ويجددا طلب الاعتراف. وقد نجح المبعوثان في مهمتهما. بعد أن توجها إلى كلكتا وظلا يلحان على المسؤولين هناك بتلبية رغبة السلطان وأخيراً قرر نائب الملك في الهند يومئذ السر جون لورنس الاعتراف بالسلطان على أساس الأمر الواقع، بعد أن ظهر له أن السلطان يسعي فعلا إلى تدعيم نفوذه في عُمان، وخوفاً من أن يتحول إلى الفرنسيين أو غيره، وذلك على الرغم من اعتراض مرؤوسيه في أبوشهر وكلكتا على هذه الخطوة. وبالرغم من أن بلي وفرير لم يؤيدا نائب الملك في موضوع الاعتراف، إلا أن بلي زار مسقط في سنة ١٨٦٦م ليقدم اعتراف حكومته رسمياً بسالم كحاكم على مسقط وعُمان. وفي شهر يناير سنة ١٨٦٧م قام الكابتن اتكنسون بإعادة فتح الوكالة السياسية البريطانية في مسقط[١].

إن نجاح السلطان سالم في اعتراف الحكومة البريطانية به لم يكن يعني أنه سيبدأ على الفور بقبض التعويض المالي من سلطان زنجبار. فقد قرر ماجد عدم دفع المبلغ أثر تلقيه نبأ مقتل أخيه. وتبريراً لهذا الرفض ادعي ماجد أن التعويض يدفع إلى ثويني بصفته الشخصية وفقا لاتفاق كاننج وبالتالي رفض أن يمد قاتلا بمساعدات مالية. ورغم أن الإنجليز لم يؤيدوا ماجد في التنصل من التزاماته، فقد وافقوا أن يكونوا وسطاء في تسليم التعويض إلى سالم حتي لا يضطروه إلى التعامل مباشرة مع ابن أخيه. كما حذر الإنجليز ماجد من محاولة التدخل في

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص٢٢٦ و٢٢٧ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٧٧ – ٧٨.



سياسة عُمان الداخلية، أو إرسال أسلحة إلى المنطقة. وأخيراً وافق ماجد في ربيع سنة ١٨٦٨م [١] على إرسال التعويض المالي إلى سالم. ولكن ماجد كان يعاني من نقص شديد في الموارد استمر طوال حكمه. ولهذا كانت الطرق كلها مسدودة أمام سالم. فمبلغ الأربعين ألف دولار التي تسلمها في سنة ١٨٦٧م من حكومة الهند التي دفعتها بدلا من المبلغ الذي احتجزه ماجد، اضطر إلى دفعها فوراً لتسديد بعض الالتزامات المالية عليه. وقد بعث سالم بأكثر من خطاب إلى البريطانيين يطلب منهم مساعدات مالية حتي اضطر في النهاية إلى الاقتراض من بعض التجار الهنود في مسقط لتمويل خزانته بالنقد اللازم. ومن ناحية أخري استمرت واردات الجمارك في هبوطها خلال عهده بسبب التدهور السريع في حجم التجارة [٢] كما أن توتر العلاقة بينه وبين إيران قد أسهم في متاعب سالم. فمنذ أن انقسمت امبراطورية سعيد إلى دولتين، أصبحت السيطرة على بندر عباس وساحل مكران والتجارة مع هاتين المنطقتين أهم لعُمان نسبياً منها قبل تقسيم البلاد سنة ١٨٦١م. غير أن محاولات إيران لاسترجاع سيطرتها الإدارية على المناطق المذكورة تلك المحاولات التي بدأت منذ سنة ١٨٥٣م ظلت مستمرة. وحتي قبل ثويني في سنة ١٨٦٤م طالبت إيران بميناء شهبار، بل وميناء جواذر، وهي محاولة مهدت لأحداث مقبلة، على الرغم من أن الإيرانيين لم يفرضوا عليها السيطرة الإدارية المباشرة، أو يضعوا حداً للنفوذ العُماني على الساحل الإيراني[٣]. وفي عام ١٨٦٦م بطل مفعول اتفاق سنة ١٨٥٦م على حد رأي المسؤولين الإيرانيين كنتيجة لاغتصاب سالم الحكم وهو الاتفاق الذي أجرت إيران بموجبه ميناء بندر عباس وجزر كشم وهرمز لحكومة مسقط[٤]. ولكي لا تضيع بندر عباس من يده، قرر سالم اتخاذ خطوة جريئة، وهي شن هجوم بحري ضد الإيرانيين إذا لم يغيروا من موقفهم. وبما أن الإيرانيين لم يكونوا

(١) خطاب رقم ١/٣/١٨٦٨م من بلي إلى اتكنسون.

(٢) نفس المصدر وخطاب رقم ٤١٢ بتاريخ ١٧/٩/١٨٦٨م.

(٣) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٧٦.

(٤) (الدبلوماسية) جزء ١ ص ١٥٧ – ١٥٨ تأليف: هروتز.



يملكون أسطولا، فقد توسط الإنجليز لحسم الخلاف. ففي سنة ١٨٦٨م توجه المقيم الكولونيل بلي، ومعه الحاج أحمد، وزير السلطان في زيارة لشيراز. وفي نفس العام وقع سالم عقداً جديداً يسيتطيع بمقتضاه الانتفاع من ميناء بندر عباس مقابل ايجار سنوي أكبر مقداره ٣٠,٠٠٠ تومان أي ما يعادل (٧٥,٠٠٠ دولار نمساوي) وبحكم المادة ١٢ يسري الاتفاق على سالم وورثته فقط، وأنه في حالة استيلاء قوة أخري على السلطة في عُمان فإن الميناء يعود إلى أصحابه الإيرانيين[1]. وعلى أي حال فبحلول صيف عام ١٨٦٨م كان سالم قد انتهي من تسوية جميع مشاكله الخارجية، وأنه والحق يقال، قد أظهر قدراً كبيراً من المرونة السياسية في هذا المضمار.

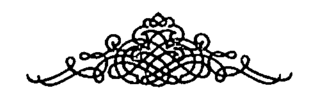
غير أن سالم لم يوفق في حل مشاكله الداخلية، كما لم يكن موفقاً في اختيار مستشاريه. فأولهم وهو ثويني بن محمد، وأحد أمراء الأسرة الحاكمة، قد سبق أن عمل مستشاراً لثويني، وعلى الرغم من كونه أحد أفراد الأسرة إلا أن هذا لم يمنع سالم من عزله عقاباً له على اشتراكه في عملية تواطؤ ضده[2]. وقد خلفه في هذا المنصب الحاج أحمد لكن تبين أن هذا الآخر متآمر وخائن أيضاً، وإن كان لم تكتشف مؤامراته. وقد حدث أن قبض الحاج أحمد التعويض المالي السنوي من زنجبار، دون علم السلطان، ولم يقيده لحساب الدولة[3].

والواقع أن سالم لم يكن يفتقر إلى المستشارين، فقد كانت علاقته وطيدة بالوهابيين الذين كان لهم تأثير على سياسته، وكان يعمل بعضهم ضمن حاشيته الخاصة. أما في أوساط العُمانيين المحافظين فقد كانت تربطه بسعيد بن خلفان الخليلي صداقة وثيقة وكان هذا من مستشاريه ومؤيديه أيضاً. ويبدو أن الخليلي كان يحاول إقناع السلطان بالتزام الخط المحافظ في الحكم، غير أن الاثنين اختلفا فيما بعد بسبب تمسك سالم بموقفه. وحتي سنة ١٨٦٧م كان سالم يحظي بتأييد زعيم قبيلة الحرث القوي، صالح بن على الحارثي الذي كان يؤيد والده

(١) تقرير اينشيسون: ١٩٠٩م و(Precis Persian) ص ٢٥/٣٠ ولوريمر مجلد ١ ص ٤٨٠.

(٢) خطاب رقم ٤٨٦ مؤرخ ٣١/١٠/١٨٦٨م من اتكنسون إلى جون.

(٣)رسالة رقم ١٣٩ مؤرخه ٤/٣/١٨٦٩م من اتكنسون إلى جاون.



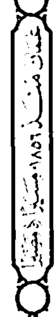
ثويني[1].

ومن الملاحظ أن موقف السلطان سالم في عُمان لم يكن موقفاً قوياً. ولقد حاول دون جدوي تبرير اغتياله لوالده، إلا أنه لم يوفق في تلطيف سمعته السيئة. فبعد تسلمه الحكم أودع عمه تركي بن سعيد السجن، بحجة أنه كان يساعد السلطان ثويني. غير أن الإنجليز سرعان ما أجبروا سالم على الافراج عن تركي، الذي فر إلى الداخل بعد إطلاق سراحه، فتوجه أولا إلى الظاهرة ومنها إلى الشرقية، حيث أخذ يطوف بالقبائل بحثا عن التأييد لإقصاء ابن أخيه. إلا أنه لم ينجح في حملته هذه في منطقة ساحل عُمان (نتيجة لتدخل بلي في الموضوع) وفي الظاهرة. وأخيرا وجد مؤيدين له في الشرقية وجعلان. واستطاع أن يكسب إلى صفة بعض عناصر من الحرث وأغلبية قبائل بني بوحسن، والحجريين والهناوية. أما صالح بن على أكبر شيوخ الحرث الهناويين فقد التزم بموقف الحياد من المذكور يؤيده في ذلك أغلبية الحرث. وعلى أي حال ففي صيف ١٨٦٧م زحف تركي وأنصاره على الساحل واحتلوا مدينة مطرح. وعندما بدا أن تركي يوشك أن ينجح في خطته تدخل المقيم بلي في الموضوع واستقر السلام. لقد سبق أن توسط الإنجليز سنة ١٨٦٦م عند سالم للإفراج عن تركي الذي كان معتقلا في ذلك الوقت، وبالتالي كان تركي مدين للإنجليز بهذه البادرة. ولهذا عندما ألح بلي على تركي بوقف الهجوم والاعتزال في الهند لم يجد تركي مفراً من قبول هذا الشرط وبهذا الإجراء أنقذ الإنجليز موقتاً حكم سالم[2].

وعلي أثر ذلك اعتقد سالم أنه أصبح من القوة بحيث يمكنه الاستمرار في الحكم حتي على حساب العُمانيين المحافظين في الداخل وبذلك ارتكب غلطة كبيرة. لقد كان تأييد صالح بن على لسالم أثناء ثورة تركي ضده على جانب كبير من الأهمية. ولهذا قرر سالم الذي كان يظن أن صالح يتامر عليه خفية مع تركي، اعتقال صالح بن على عندما جاء في زيارة لمسقط في أواخر سنة ١٨٦٧م.

(١) التحفة للسالمي ٢ ص ٢٣٠ وتقرير ايتشيسون ١٩٣٣م مجلد ١١ ص ٢٧٤ وابن رزيق وخطاب رقم ٤١٢ مورخ ١٨٦٨/٩/١٧م من اتكنسون إلى جاون.

(٢) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٩/٢٢٦ وابن رزيق وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٨٠ – ٨١.





وكاد صالح يقع فعلا في قبضة سالم لو لم ينتبه للأمر ويفر إلى الباطنة، ومنها إلى الرستاق، ثم منها إلى موطنه في الشرقية[1]. غير أن هذا الحادث قد أسفر عن نهاية التحالف بين سالم والمحافظين العُمانيين. وفي صيف ١٨٦٨م لم يبق لسالم من الأنصار والمؤيدين غير نفر قليل من قبائل الغافرية في جعلان - ووادي سمايل. إن طريقة سالم في التخلص من مؤيديه، قد حملت المعتمد البريطاني في مسقط الكابتن اتكنسون إلى أن يكتب في أحد تقاريره (بأن الخطر على سالم لا يكمن في أعدائه بقدر ما يكمن في القلة من مؤيديه)[2]. ففي سنة ١٨٦٧م تمرد عليه حمد بن سالم وواليه في المصنعه[3] كما نشط صالح بن على أثر عودته إلى الشرقية لتكوين حلف من القبائل ضد سالم. وقد اتصل صالح في البداية بأستاذه القديم والأباضي المحافظ سعيد بن خلفان، الذي أدرك بأن الوقت قد حان لتحقيق الحلم الذي حاول تحقيقه في الأربعينات بحكم تدهور السلطان. وقد انبري الخليلي نيابة عن صالح بن على إلى تنظيم تكتل ضد سالم، كما أخذ يراسل ويقابل زعماء ومشايخ عُمان المحافظين وشخصياتها البارزة أمثال عزان بن قيس. وفي أواخر عام ١٨٦٨م كان التكتل المحافظ قد اكتمل وأصبح قادراً على شن الثورة ضد سالم وإطاحة حكمه في مسقط وإحياء الصيغة الأباضية للنظام باعتبارها القاعدة السياسية والدينية للأمة[4]. في شهر سبتمبر انتهي المحافظون العُمانيون من وضع خطتهم موضع التنفيذ فشنوا هجوماً على مسقط من جهتين فقد شق عزان طريقه إلى مسقط من الرستاق، وفي طريقه احتل بركا على الساحل. وعند مشارف العاصمة التقت القوات التي يقودها عزان بمجموعة القوات التي يقودها صالح بن على وشيخ بني رواحه. وقبل بدء الهجوم الثنائي على مسقط، طلب المهاجمون من السلطان سالم اعلان التوبة، وكان الغرض من هذا الطلب أن يغير السلطان نظام حكمه الاستبدادي، ويعود إلى الصراط المستقيم (أي طريق المحافظين) أن يعمل بمشورة رجال الدين والعلم.

---

(١) نفس المصدر جزء ٢ ص ٢٢٩.

(٢) من اتكنسون إلى جون ٢٢ سبتمبر ١٨٦٨م رقم ٤٢٠ - مسقط وسجلات الهند ٢ - مجلد ال.

(٣) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٤) نفس المصدر. ولوريمر جزء ١ ص ٤٧٩ - ٤٨٠.



والخلاصة أن الخليلي كان على استعداد لأن يسمح لسالم بالاستمرار في الحكم لو أنه وافق على انتقال السلطة الفعلية إلى زعماء المحافظين. وقد رفض سالم الذي كان يعتمد على التأييد البريطاني ومساعدة بعض فئات الغافرية الإنذار لاذي وجه إليه. غير أن خطوط دفاعه كانت ضعيفة. وفي ٢٩ سبتمبر ١٨٦٨م سقطت مدينة مسقط، ودخلتها القوات العُمانية في أول أكتوبر. وكان الجنود المهاجمون على درجة عالية من النظام. وإذا استثنينا قصر السلطان فلم يتعرض أي شيء لهجومهم. وكأجراء احتياطي تم نقل الرعايا البريطانيين إلى السفن البريطانية الراسية في الميناء. وقد وصل بلي إلى مسقط وكان ينوي التدخل لمساعدة السلطان، إلا أنه تلقي تعليمات في يوم ٧ أكتوبر تمنعه من التدخل في النزاع. وبالتالي لم يجد السلطان الذي كان قد اعتصم باحدي القلاع بعد سقوط العاصمة مفراً من الهرب بعد أن حيل بينه وبين العون البريطاني. وفي يوم ١٢ أكتوبر غادر سالم بن ثويني مسقط في إحدي السفن المبحرة إلى بندر عباس. وهكذا ارتفع علم المحافظين الأبيض اللون على العاصمة. ويوم سقط سالم لم يكن قد بقي من مؤيديه أكثر من ٥٠٠ رجل. أما حلفاؤه الغافرية، والجنبة وبني بو على فلم يقدموا إليه أي مساعدة، لأنهم كانوا مشتبكين في قتال ضد بعضهم البعض. كما أن بني جابر، القبيلة الكبيرة الأخري الموالية لسالم، والتي كانت ترابط على الممرات الاستراتيجية بوادي سمايل، فقد كانت مستاءة من سالم بسبب تصرفه الأخير مع زعمائها، ولهذا سمحت للقوات العُمانية المهاجمة بالمرور عبر أراضيها [1].

وهكذا فخلال الفترة ما بين سنة ١٨٥٦م وسنة ١٨٦٨م سقط النظام الملكي الأباضي المعتدل الذي يمثله البوسعيد في مسقط. وبالتالي فإن الذي يبحث في أحداث هذه الفترة التاريخية، لابد وأن يتأكد من أن حكام هذه الأسرة لم يكونوا يعرفون أسباب التخبط الذي كانوا غارقين فيه. لأن أحداثا تخرج عن سيطرة أي

---

(١) نفس المصدر ص ٢٣١ – ٣٥ مذكرة زعماء الثورة إلى السلطان سالم بتاريخ ١٨٦٨/٩/٢٩م وقد وردت كملحق لخطاب رقم ٤٢٩ مؤرخ ١٨٦٨/١٠/١٥م من اتكنسون إلى جاون.



حاكم، كالتدخل البريطاني والتغيرات الاقتصادية والملاحية في المحيط الهندي، ربما كانت من الأسباب الرئيسية للانهيار. وكان من الممكن بالاستخدام الذكي للامكانيات السياسية والاقتصادية التي بقيت لدي السلاطين، وعلى الأخص السلطان سالم، الحيلولة دون نجاح المحافظين في سنة ١٨٦٨م، وبدلا من أن يتعاون أفراد عائلة السلطان الحاكمة في تلك اللحظات، فقد أثبتوا على اختلافهم أنهم أنانيون وقصار النظر لدرجة يستحيل معها اتفاقهم. وقد بدا في الفترة الأخيرة من حكم السلطان ثويني أنه كان يستطيع بمساعدة الإنجليز تحقيق نوع من الاستقرار السياسي للبلاد غير أن إرهاصات سالم وضعت نهاية لهذا الأمل. أما الحاج وغيره من المرتزقة، الذين كانوا سيسخرون من سقوط الحكم المعتدل فلم يكن يهمهم غير ملء جيوبهم بالأصفر الرنان، كما أن فشل هؤلاء الحكام في معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية المتفاقمة، قد أسهم في زيادة الاضطراب السياسي والصدام مع السلطة، وأخيراً في نجاح المحافظين سنة ١٨٦٨م.

مرحلة زعامة المحافظين - إمامة عزان بن قيس ١٨٦٨م - ٧١

طبيعة الثورة التي قام بها المحافظون:

إن أحداث عام ١٨٦٨م ليست مجرد انتقال الحكم من فئة إلى أخري. بل هي حصيلة ثورة قام العُمانيون لإحداث تغيير جذري في التاريخ العُماني منذ أن بدأ اليعاربة في القرن السادس عشر تنظيم الحكم في عُمان. ولم تكن ثورة المحافظين العُمانيين في سنة ١٨٦٨م تختلف كثيراً عن غيرها من الثورات الكبري التي نشبت قبل ظهور المجتمعات الإسلامية. فايديولوجية هؤلاء الثوار تتجسد وتتلخص في مفهوم ثيولوجي (ديني) وبالتالي فإن أهدافها الاجتماعية والسياسية كلها تنضوي تحت المفهوم الديني للمجتمع. ولقد عبر المحافظون عن فكرتهم هذه بمحاولتهم الذاتية لإعادة الجماعة الإسلامية إلى حظيرتها الأصلية





الأولي. وهاجمت الثورة المفهوم السائد للدين متهمة إياه بالانحراف والفساد. غير أن هؤلاء الثوار كانوا متزمتين جداً في موقفهم الاجتماعي ويرمون بالكفر كل من لم يكن ينضوي تحت لواء عقيدتهم. وقد تم الاعداد لثورة المحافظين في مقاطعة تبعد كثيراً عن مقر السلطة الحاكمة. وكان الهدف منها الاستيلاء على جهاز الدولة بحيث يتسني اجراء الاصلاحات التي تكفل التطبيق الحرفي للعقيدة الإسلامية وتحرير الذات من الشهوات والأهواء المادية والحسية.

ولم يكن للعامل الطبقي أي دور في نشوب الثورة، غير أن مؤيدي نظام الحكم المخلوع من طبقة الأثرياء قد تكبدوا خسائر مادية جسيمة، بحكم مصادرة الثورة لأملاكهم بعد استيلائهم على السلطة. كما نشبت هذه الثورة في فترة عاصفة من التغييرات الاقتصادية، سببت بدورها مضاعفات اقتصادية أخري. فلقد كانت الدولة التي قامت ضدها الثورة في مرحلة من الضعف والتفسخ[1].

وفي الأربعينيات من القرن التاسع عشر اندلعت ثورة مشابهة لثورة سنة ١٨٦٨م قام بها المحافظون أيضاً لتغيير نظام حكم سعيد بن سلطان المعتدل وإقامة نظام على غرار نظام إمامة العصور الوسطي[2]. وربما كان عيب الثورة الأساسي أن فئة العلماء المحافظين الذين كانوا يسيطرون عليها، لم ينجحوا في محاولاتهم لتعبئة قوة عسكرية كافية لتحقيق أهدافهم. ومهما يكن من فشل ثورة الأربعينات، فإنها رفعت من شأن مجموعتين من المجموعات المشتركة في ثورة ١٨٦٨م الناجحة: الجناح الديني بزعامة سعيد بن خلفان الخليلي، العقل المفكر الديني والتنظيمي وراء الثوريين، وجناح قيس من فرع أسرة البوسعيد. وكان حمود بن عزان من الفرع الأخير مرشح الخليلي للإمامة في ثورة الأربعينات، بينما الذي تولي الإمامة بالفعل في الستينيات هو عزان بن قيس ابن عم حمود ويوم قرر صالح بن على الانضمام إلى تجمع سنة ١٨٦٨م

(١) هذه الآراء أشبه بالملاحظات وقد وردت في المحاضرة التي القاها البروفيسور برنارد ليويس عن التاريخ الاسلامي في جامعة لندن سنة ١٩٥٨م. مضافا إلى ملاحظاتي وآرائي الخاصة.

(٢) التحفة للسالمي جزء ١ ص ٦٠ – ٤٠ وجزء ٢ ص ٢٠٩ – ٣٠ ويتناول برنامج ونمو الحركة الاباضية المحافظة فيما بين الاربعينيات من القرن ١٩ وسنة ١٨٦٨م.



المحافظ كان يعبر عن تأييد قوي من جانب الهناويين الذين لعبوا دورا لا يستهان به في تدعيم حكم السلاطين المعتدلين سابقاً. ولقد كان تحول صالح بن علي إلى جانب المحافظين أمراً بالغ الأهمية إذ هو قلب كفة الميزان لصالح المحافظين(١). وبالتالي فإن انتصار المحافظين سنة ١٨٦٨م يعود في أسبابه أولا إلى تأييد قسم كبير من العُمانيين لبرنامجهم، وإلي الزعامة المخلصة للطبقة الدينية المحافظة ثانيا، وإلي وجود بعض الزعماء الشرعيين من فرع قيس بن الامام أحمد بن سعيد في معسكر المحافظين، ثالثاً، وإلي إيمان الزعماء القبليين بقضية المحافظين بعد سنة ١٨٦٧م رابعاً، وأخيراً إلى الضعف والتفكك المتزايد في صفوف الحكام المعتدلين.

دعم حكومة المحافظين:

بعد فرار السلطان سالم من البلاد في شهر أكتوبر سنة ١٨٦٨م، دعا زعماء المحافظين إلى اجتماع عام لعلماء الدين في العاصمة، وذلك لوضع أسس الدولة الإسلامية المثلي وفقاً للقواعد الأباضية. وكان البند الأول في جدول الأعمال انتخاب الإمام. وقد أجريت عملية الاقتراع على النمط الأباضي القديم، حيث تتفق مجموعة من الزعماء الدينيين والقبليين على مرشح واحد لاحتلال منصب الإمامة، وتقديمه للأمة لأخذ موافقتها النهائية عليه. وقد رشح فريق الزعماء الذي يسيطر عليه الخليلي ومحمد بن سالم الفاربي، وصالح بن علي الحارثي رشحوا عزان بن قيس، الذي سبق أن تولي الإمامة جده الأول من أبيه، أحمد بن سعيد، أول حاكم البوسعيدي يتولي الحكم في عُمان في القرن الثامن عشر. وقد أيد أفراد الشعب هذا الترشيح، وتم إعلانه رسميا وبايع الجمهور المرشح على الإمامة. وتقوم البيعة على أساس أن يتعهد الشعب للإمام المنتخب بالطاعة مقابل التزامه بشروط معينة والامام الذي يتم انتخابه على هذا الأساس، يعتبر

(١)رسالة رقم ٤٧٩ مؤرخة ٢٩/١٠/١٨٦٨م من اتكنسون إلى جاون. وفي أوائل عام ١٨٦٨م انشقت قبائل الحرث والحجريين، وبني بو حسن، الذين كانوا يؤيدون سالم بن ثويني، وانضموا إلى صفوف المحافظين.



في نظر الأمة اماما ضعيفا، أي أنه لا يستطيع اتخذا القرارات الهامة قبل موافقة علماء الدين عليها[1].

لقد أقام المحافظون نظام حكم على نمط نظام الإمامة القديم. وعلى الرغم من كون الإمام هو السلطة الإسمية والتنفيذية للحكم، إلا أن مجموع الشخصيات الدينية القيادية بما فيهم الإمام، تعتبر السلطة العليا في اتخاذ القرارات. غير أن نفوذ زعماء الدين كان نفوذا متأرجحا. فلقد كان الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي أهم شخصية بين الشخصيات القيادية، بما فيها الإمام. وكان المسؤول عن وضع الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة، كما كان يشرف على الشؤون القضائية، ويحدد لها الشكل العام. وكما كان معظم القرارات التي اتخذت في عهد حكومة العُمانيين المحافظين ابتداء من سنة ١٨٦٨م حتي سقوط هذه الحكومة في سنة ١٨٧١م، من بنات أفكار سعيد بن خلفان ونتاج خياله الخصب. ولم يحدث أن انطبق اصطلاح (القوة المحركة وراء الحكم) على شخص ما كما انطبق هذا الاصطلاح على مكانة الخليلي من حكم الإمام عزان بن قيس.

كان الخليلي من الزعماء المحافظين. وقد حافظ على خطة هذا منذ محاولته الأولي لبعث الإمامة في سنة ١٨٤٣م – ٤٦. وقد أمضي الخليلي فترة الخمسينات من القرن التاسع عشر يدرس في داخلية عُمان. وكان يستمد هذا النفوذ من مكانته العلمية كأحد العلماء الأباضية البارزين[2].

أما أنصاره فكانوا يعتقدون بأنه يتمتع بقوة سحرية حتي أن بعضهم قال بأنه يستطيع أن يحيي الموتي وبأن جبريل كان يزوره ويحاوره. أما هو فقد كان أباضيا متطرفا ومتعصبا للأباضيين، وكان يحرم التدخين، والخمر، والموسيقي واطلاق الشوارب. أما منصبه الرسمي في الدولة فهو قاضي القضاة ومحافظ مسقط. أما من الناحية الفعلية فقد كان الخليلي كبير المستشارين الدينيين،

---

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص٢٣٦ – ٣٧.

(٢) نفس المصدر ص ٢٠٩، ٢٢٩ وكتاب (عُمان) اعداد شركة الزيت العربية الامريكية ص ١٠٨.



والماليين والسياسيين، وكانت جميع المسائل حتي أصغرها تعرض عليه[1].

وكانت تناصره وتشد أزره حفنة من المتعصبين الدينيين (المطاوعة) الذين كانوا يمثلون رأس الحربة للأباضية العسكرية المتطرفة، والذين يمكن تشبيههم بالغزاة المسلمين الأوائل. وهم جماعة عقيدة راسخة الجذور بين الأباضيين، حيث يرجع تاريخها إلى القرن الثامن عشر. غير أن محور وحدتهم السياسية في الستينات من القرن التاسع عشر كان في الدرجة الأولي هي ولاؤهم المشترك للخليلي. وكان ثمة، على ما يبدو، فريقان من المطاوعة: علماء الدين المتضلعون، ومهمتهم أشبه بمهمة جماعة القراء في عهد الخوارج والمحاربون (المنفذون) للبرامج التي يضعها زعماء الدين. وبذكائه، وبما اشتهر به من التقوي والورع وبعد النظر، وبالتأييد الفعال من جانب المطاوعة، الذين يضمون أغلبية رجال القضاء في عُمان، استطاع الخليلي أن يقبض بيد من حديد على زمام الحكم المدني للحكومة المحافظة في عُمان[2].

أما عزان بن قيس الحاكم الاسمي للدولة فلم يكن في الحقيقة على وفاق مع الخليلي، غير أنه كان واقعاً تحت سيطرة كبير قضاته معظم الفترة التي حكم فيها البلاد. وقد تم انتخب عزان لا لأنه أقوي الشخصيات الموجودة، بل لاستقامته ونسبة لبيت البوسعيد الحاكم. ومما لا شك فيه أن الخليلي لم يكن يريد إماماً قوياً. وفضلاً عن ذلك فإن زواج الإمام من كريمة الخليلي قد عزز من نفوذه. ويعتبر الإمام بالإضافة إلى منصبه هذا القائد الأعلي للجيش. وهي مهمة نجح فيها عزان وإن لم يكن قد برز فيها. وكان خشناً في طباعه، وإن كان على جانب من الأدب. وهذه هي الصفة التي فرضت له الاحترام بين الأوساط القبلية، هذا بالرغم من أن الاتجاه المتزمت للإمامة قد أفقده كثيراً من التأييد في المنطقة الساحلية. وفي الوقت الذي استطاع عزان ببراعته التوفيق بين العناصر المتنافسة

(١) رسالة رقم ٣٢٤ مؤرخة ١٨٦٩/٦/٩م من دسبراو إلى جاون وكتاب (لوريمر) مجلد ١ ص ٤٨٢.

(٢) ابن رزيق ص ٢٠٣، ٢٤٧ – ٢٤٨. ماجورغري (فرع المطوعة من الاباضية) لوريمر جزء ١ ص ٢٧٥. الخ...



داخل حكومته، اكتسب خبرة وشهرة حطت من أسهم الخليلي[1].

أما الشخصية الثالثة في الطبقة الدينية المهيمنة فهي صالح بن علي، زعيم قبائل الحرث. ويستمد صالح أهميته من تزعمه لقبائل الهناوية في الشرقية. وقد تولي في البداية منصباً رسمياً في الحكومة الجديدة يماثل منصب رئيس وزراء في دولة علمانية، غير أن الخليلي كان يعتدي على صلاحياته، وبذلك فترت علاقة صالح بزملائه على مر الوقت، وعلى الرغم من أن صالح قد اسهم بدور فعال في إنشاء الإدارة المركزية لحكومة الإمامة، إلا أنه لم يكن طرفاً مباشراً في سقوطها سنة ١٨٧١م. وعلى أي حال فقد احتفظ صالح بمركزه كدعامة من دعامات المحافظين[2].

أما محمد بن سالم الغاربي فقد كان من الأعضاء المؤسسين بين الفئة الأوليجركية الحاكمة، غير أن هذا الزعيم الديني الذي ينتمي إلى قبيلة آل سعد، أخذ يضيق ذرعا بزملائه على مر الوقت. وعلى الرغم من أنه كان اباضيا محافظاً إلا أنه لم يكن متعصباً، وبما أن الفارسي من القطاع الساحلي من عُمان، فقد كان يعتقد بأن الخليلي لم يكن واقعياً في كثير من قراراته السياسية[3].

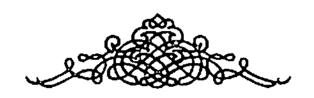
وقد برزت شخصية هامة أخري في محيط الحكم المحافظ هي إبراهيم بنِ قيس، شقيق الإمام عزان. وكان هذا ينتقد الخليلي علنا وكان قائداً عسكرياً، ومن المغرمين بإثارة المشاكل لحساب أخيه. وبعد وفاة عزان وسقوط الإمامة في سنة ١٨٧١م، ورث إبراهيم زعامة أحفاد قيس بن الامام أحمد، كما ظهر زعيم عسكري هام آخر مشاغب ونعني به فيصل بن حمود، ابن عم الإمام عزان[4].

(١) التحفة للسالمي جزء ٢٢ ص ٢٣٧ – ومن دسبراو إلى جون ٦ أغسطسط ١٨٦٩م رقم ٤٢٤ – مسقط وسجلات الهند ٢ مجلد ال . ولوريمر جزء ١ ص ٤٩١.

(٢) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٣١ – ٢٣٧ وخطاب رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٨٦٨/١٠/٣١م من اتكنسون إلى جاون وخطاب رقم ٢٩ مؤرخ ١٨٦٩/٢/١٨م من اتكنسون إلى بلي وخطاب رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٨٦٩/٨/١١م من دسبراو إلى جاون وخطاب رقم ٢٢٣ مؤرخ ١٨٧٠/٤/١١م من وي إلى بلي.

(٣)التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٣٠ – ٢٣٥، ٢٤٦ – ٤٧ ورسالة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٨٦٨/١١/١٨م من اتكنسون إلى جاون ورسالة رقم ٤٣٠ في ١٨٦٩/٨/٧م من دسبراو إلى جاون.

(٤) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٤٥ – ٢٥١ – ٢٥٣ ورسالة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٨٦٨/١١/١٨م من اتكنسون إلى جاون ورسالة رقم ٤٣٠ مؤرخة ١٨٦٩/٨/٧م وأخري برقم ٤٦٥ مؤرخة في ١٨٦٩/٨/٢١م

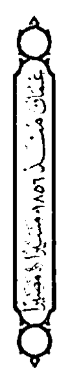


وبمجرد أن انتهي الحكم المحافظ من تنظيم نفسه أخذ يوجه نشاطه لتدعيم قبضته على عُمان وسائر ممتلكات الإمامة فيما وراء البحار. وقد نجح هذا النظام في السنوات الأولي من عمره في فرض سيطرته السياسية في سنة ١٨٦٩م على جميع أراضي عُمان، بل والقضاء على الخطر السعودي المباشر على المقاطعات العُمانية الواقعة على حدود الربع الخالي. ومن ناحية أخري فإن المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار على ساحل مكران لم تدخل في نفوذ الإمام، وفي سنة ١٨٧٠م بدأت متاعب النظام المالية، والتذمر من بعض المواقف السياسية للحكومة تعصف بشعبية ونفوذ السلطات الحاكمة المحافظة. إن أهم ما انجزته حكومة عزان هو اخضاعها البلاد كلها لسيطرتها وهذا ما لم يتسن إلا للقليل من رجال الحكم في عُمان. وعندما تألفت الإمامة في أكتوبر سنة ١٨٦٨م، أعلنت غالبية القبائل الهناوية ولاءها وتأييدها للحكومة الجديدة. ومن ناحية اخري فإن عدداً قليلاً من قبائل الغافرية اشترك في الثورة التي اتت بالإمامة. ومع ذلك فإنه بالرغم من أن بعض فتات الغافرية قد اعترفت بسلطة الحكم الجديد، إلا أن أغلبيتها لم تخضع للإمام. وبالتالي كان من المهام الأولية لحكومة المحافظين، هي أن تتحرك لإخضاع أي قبيلة من قبائل الغافرية لا تعلن ولاءها للنظام الجديد.

لقد كان أقوي تجمع للقبائل الغافرية يتركز في منطقة وادي سمايل، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يسير عزان أكبر حملة عسكرية إلى هذه المنطقة لاخضاع القبائل. وعلى أي حال فقبل أن تتحرك قوات عزان تلقي الإمام أنباء مشجعة عن خضوع قبائل آل سعد وغيرها من قوات المحافظين لسلطته، وذلك بعد استسلام حمد بن سالم والي السلطان سالم بن ثويني في المصنعة [١]، وفي شهر يناير سنة ١٨٦٩م زحفت طلائع قوات الإمام على سمايل وقامت بسلسلة من العمليات امتدت نحو شهر وانتهت باستسلام قبائل الغافرية لقوات الإمام. وقد نشب قتال لا مثيل له في العنف حتي بالمقاييس العادية للحروب القبلية

من دسبراو إلى جاون.

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٢٩ – ٤١.





في البلاد العربية، لاخضاع الخصوم السياسيين. فعندما رفضت قبيلة السيابيين دعوة الإمام للاعتراف به، شن عليها هجوماً بثلاثة آلاف مقاتل جندوا من ساحل الباطنة، وكان يدعم هذه القوة مدفعان من مدافع الميدان. فكانت نتيجة هذا الهجوم ان انهارت قدرة السيابيين على القتال، واستسلمت بقية قبائل الغافرية المجاورة بسرعة. وقد طلب الإمام من جميع القبائل الرئيسية وهي بني جابر، والندابيين، وبعض القبائل الأقل أهمية، والسيابيين أيضاً تسليم بعض الرهائن للإمام كتعهد منها بحسن السلوك تجاه الحكومة. وجدير بالذكر أن بني جابر كانوا قد ساعدوا المحافظين إبان الثورة، ومع هذا فقد طلب إليهم أن يقدموا عشرين رهينة[٢].

أما القبيلة الغافرية الوحيدة الكبرى التي استمرت في تحديها للإمام بعد شهر فبراير سنة ١٨٦٩م، فهي قبيلة بني ريام. فهذه القبيلة التي يقيم افرادها على قمم الجبل الأخضر، وهي أعلى منحدرات سلسلة جبال الحجر، وبقيادة زعيمها سيف بن سليمان، قد وقفت موقف الحياد من الصراع حتى بعد أن بعث إليها الإمام بهدية من ٢٠٠ قيد كتحذير ضمني لها. وبما أن عزان لم ينفذ تهديداته، فقد شجع هذا سيف بن سليمان، وغيره من المشايخ الأقل أهمية ممن افلتوا من حملة الإمام، على التآمر لإعادة تنصيب السلطان السابق سالم على الحكم[٣].

غير أن نشاط سالم بن ثويني خلال ربيع سنة ١٨٦٩م لم يكن يشكل خطراً حقيقياً على سلطة الإمام. فبعد فرار سالم من مسقط في أكتوبر سنة ١٨٦٨م لجأ إلى بندر عباس. وهناك أخذ يعد العدة لاسترجاع عرشه، وأخيراً في أوائل ربيع سنة ١٨٦٩م، وبعد انذارات من البريطانيين بالتزام الهدوء، عبر سالم البحر خلسة إلى دبي على ساحل الصلح. وقد استقبل في دبي بحفاوة كبيرة. وبدأ محادثاته لتشكيل حلف مع امراء ساحل الصلح بتأييد من بعض قبائل عُمان التي لم تخضع للإمام عزان، وحليفه القديم تركي السديري، القائد الوهابي في البريمي.

---

(١) نفس المصدر ٢٤٢ - ٤٤ وخطاب رقم ٦٩ مؤرخ ١٨٦٩/٢/١٥م من اتكنسون إلى بلي.

(٢) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٤٤.



وقد بدا لأول وهلة أن سالم يحظي بتأييد واسع، كما وعده السديري وبنو ريام، وبنو جابر، ممن أذلهم الإمام عزان خلال حملته على وادي سمايل بالمساعدة، غير أن خطة سالم بن ثويني تلقت في شهر ابريل سنة ١٨٦٩م ضربة ماحقة. فقد اغتيل السديري أثناء عراك خلال وجوده في الشارقة على ساحل عُمان. وعلى الرغم من هذه الانتكاسة فقد قام سالم بجولة في المنطقة الداخلية من عُمان لتجميع قبائل الظاهرة، إلا أنه لم يحصل منها على وعود قاطعة بالمساعدة فقد تخلت القبائل العُمانية عن تأييده بعد أن فقدت نصيرها في شخص السديري. وأخيراً بعث الإمام بدوريات للبحث عن سالم بن ثويني والقبض عليه. غير أن سالم بعد أن شعر باليأس عاد إلى دبي. وفي شهر مايو سنة ١٨٦٩م عاد إلى منفاه بطريق البحر. وقد أقام في جزيرة كشم الواقعة على مضيق هرمز ليكون على مقربة من الأحداث في عُمان ولكي يستطيع التحرك فوراً إذا سنحت الفرصة من جديد لاسترجاع عرشه[1].

في الوقت الذي كان الإمام عزان بن قيس مشغولا بحملته في وادي سمايل، وبمواجهة المؤامرات التي يحوكها ضده بنو ريام والسلطان السابق سالم بن ثويني، كان فيصل بن حمود ابن أخ الإمام في طريقه عبر المنطقة الجنوبية الشرقية من عُمان يتلقي مظاهر الولاء والتأييد من قبائل المنطقة، وبعد مغادرته مسقط، واستقباله بالترحيب والهتاف في صور اتجه الموكب إلى جعلان، وفي الطريق توقف فيصل في بلاد بني بوحسن. وخلال وجوده في هذه المنطقة أعلن شيخ بنو بو علي الغافري ولاءه للإمام عزان وقد أنهي فيصل بن حمود جولته بزيارة للشرقية ولقبيلتها الحرث، ومنها قفل عائدا إلى مسقط بعد أن اطمأن إلى أن سيطرة الإمام على عُمان الجنوبية كأقوي ما تكون[2].

في صيف عام ١٨٦٩م لم يبق من المناطق الكبيرة غير الموالية للإمام غير مقاطعتين هما مقاطعة الداخلية والظاهرة - وفيما عدا بعض القبائل الجبلية

---

(١) نفس المصدر ص ٢٥١ وخطاب مؤرخ ١٨٦٩/٦/٦م من سالم بن ثويني إلى دسبراو ورد كمرفق لخطاب رقم ٣٥٨ مؤرخ ١٨٦٩/٦/٢٧م من دسبراو إلى جاون.

(٢) التحفة، تأليف: السالمي جزء ٢ ص ٢٤٥ - ٤٦.



كقبيلة بني ريام. وعلى أي حال فإن الظاهرة تعد مشكلة بالنسبة لأي حاكم عُماني، لأن هذه المقاطعة تعتبر منذ أوائل القرن التاسع عشر داخلة ضمن منطقة النفوذ المتاخمة للحامية السعودية في البريمي. غير أن وفاة السديري المفجعة في شهر ابريل سنة ١٨٦٩م، قد اضافت عوامل جديدة من القلق وعدم الثقة إلى الوضع. وربما كانت النتيجة المباشرة لوفاة السديري، هو ما قررته قبيلة النعيم الغافرية المقيمة في البريمي والمناطق المجاورة لها بالتخلص من السيطرة السعودية. ولقد نجحت هذه المحاولة لأن القائد السعودي الجديد عبدالرحمن السديري لم يكن في مستوي المسؤولية من ناحية، كما أن جهاز الحكم المركزي للدولة السعودية، كان قد بدأ يتزعزع تحت ضغط الحرب الأهلية الدائرة بين نجلي عاهل السعودية، سعود وعبدالله بن فيصل الزعيم المطلق للوهابيين. وقد تورط الإمام عزان في صراع النعيم ضد الوهابيين وذلك لأسباب كثيرة. فمن ناحية كان عزان مستاء من اعتزام السديري مساعدة السلطان السابق ثويني، كما أنه من ناحية أخري توقف عن دفع ضريبة العشرين ألف دولار نمساوي التي كانت تدفع كرشوة للسعوديين. ومن هنا بات عزان يتوقع شيئاً ما من السعوديين. وقد تقرر أخيراً أن يتوجه محمد بن على شيخ النعيم إلى الباطنة للاجتماع بمحمد بن سالم الغاربي، أحد زعماء الدين في حكومة الإمام، للحصول على موافقته بزحف قوات الإمام على البريمي واحتلالها ووضع حد للتهديد الوهابي لعُمان[1] وبعد الاتفاق المبدئي بين الرجلين اتصلا بالإمام عزان وعرضا عليه الخطة فوافق الأخير عليها[2].

وقد اتخذ الجيش العُماني من صحار نقطة للتجمع والانطلاق، وذلك في أوائل شهر يونيو سنة ١٨٦٩م. ومن صحار تحركت القوات عبر سلسلة جبال الحجر عن طريق وادي الجزي حيث انضمت إليها هناك قبائل النعيم وحلفائهم من بني كعب. وفي ذات الوقت عقد عزان بن قيس حلفاً مع شيخ ابوظبي الطموح

(١) نفس المصدر ص ٢٤٨.

(٢) كتاب لوريمر مجلد ١ ص٤٨٤ - ٨٥ ورسالة رقم ٤٧٩ مؤرخة ١٨٦٨/١٠/٢٩م من اتكنسون إلى جاون. ورسالة أخري رقم ٣٢٤ مؤرخة ١٨٦٩/٦/٩م من دسبراو إلى جاون.



زايد بن خليفة، وكان يحتل مركزاً بارزاً بين زعماء ساحل عُمان حتي وفاته في سنة ١٩٠٩م. وقد وصلت قوات الإمام وحلفائه إلى البريمي في منتصف يونيو وشنت على الفور هجومها على القاعدة السعودية[١]. وفي يوم ١٨ يونيو سنة ١٨٦٩م سقط المعقل السعودي بعد معركة وصفها عزان بن قيس كما يلي: (لقد ارسلنا الطرف فشاهدنا أمامنا قلعة حصينة منيعة على الوصول. وهي قلعة عالية جداً وقوية التحصين. كما كان في داخلها رجال أشداء متحدي الصفوف وأخذ الطرفان يستعدان للنزال. ثم بدأ القتال وتبادلت الضربات فارساً ضد فارس، ومرتجلاً ضد مرتجل ونصل ضد نصل وسيف ضد سيف. واخذ الرجال يتساقطون من على ظهور الجياد. يا لها من موقعة. كان المتقاتلون يلمسون الأرض بجباههم. وقد استمر الكر والفر ثلاثة أيام بلياليها. وفي اليوم الرابع ابلي المسلمون بلاء حسناً. وقرروا احتلال القلعة. وما ان انتشر الخبر بين جنود العدو حتي دب الذعر في صفوفهم وعرضوا الاستسلام وطلبوا الرحمة. وبما أن من عادة العرب أن يمنحوا الرحمة لمن يطلبها فقد رحل العدو، ولم تبق منه إلا ذكراه...)[٢].

غير أن الإمام عزان في تعليقه على المعركة قد اغفل الدور الذي قام به النعيم في عملية التسلل إلى داخل القلعة. كما اغفل الإشارة إلى النجدات التي وصلت في اللحظة المناسبة بقيادة صالح بن علي، وكان لها الفضل في تقويض معنويات المدافعين وارغامهم على التسليم. وقد أصدر الإمام أمراً بتعيين حامية عُمانية من مائتين جندي في قلعة رأس الخندق وإنشاء جهاز إداري تحت إشراف بريك بن سليمان من شيوخ الغافرية، الذي عين محافظاً لمقاطعة الظاهرة[٣]. ويبدو أن النعيم لم يرحبوا بتعيين حاكم أباضي بدلا من السعودي، إذ بعد عام من هذا

(١) (عُمان) اعداد شركة الزيت العربية الأمريكية ص ٢٩ ومذكرات عن السعودية جزء ١ ص ٢٤٤ – ٤٦ و(الحدود الشرقية)، تأليف كيلي ص ٨٧ – ٨٨ ورسالة رقم ١٤٧ – ٢ بتاريخ ١٨٧٠/٥/٧م من بلي إلى دوق ارجيل.

(٢)خطاب مؤرخ ١٨٦٩/٧/٤م من عزان بن قيس إلى دسبراو وقد ورد كمرفق الخطاب رقم ٣٧٧ مؤرخ ١٨٦٩/٧/٩ من سبراو إلى جاون.

(٣) التحفة، تأليف: السالمي ٢ ص ٢٤٩ – ٥٠.



التاريخ انقلب النعيم على سلطة الإمام[١]. وطبيعي أن يسهم احتلال البريمي في دعم مركز الإمامة. وحتي مسقط التي كانت متبرمة من الحكم المحافظ، احتفلت بهذا النصر[٢]. غير أن هذا الحماس سرعان ما أثار المخاوف من احتمال قيام السعوديين بعملية انتقامية سريعة. وهو ما سوف نتحدث عنه في الفصول القادمة.

بعد أن تم احتلال البريمي، عاد الإمام إلى مسقط ليعد العدة لحملة أخير على المقاطعة الوسطي من عُمان وهي المنطقة الوحيدة التي ظلت خارج سلطته حتي ذلك الوقت. وقد تحركت الحملة في شهر سبتمبر وانتهت من عملياتها في شهر اكتوبر سنة ١٨٦٩م، وكان الهدف من الحملة المذكورة إخضاع بعض الجيوب القبلية من الغافرية، وعُمان الوسطي، فضلا عن الاستيلاء على بعض التحصينات في عُمان. وقد استغل عزان مقره العائلي في الرستاق كنطقة وثوب تنقض منها قواته في اتجاه الجنوب الغربي من عُمان عبر سلسلة جبال الحجر حتي منطقة قبائل شكيل في مقاطعة عُمان الوسطي والاستيلاء على قلعتهم الكبري في بهلاء. ولقد سبق لصالح بن على أن أغار على بني شكيل من نفس المكان لكنه اخترق المنطقة من جهة أخري واستولي على قلعة منح. وفي نفس الوقت كان فريق آخر بقيادة إبراهيم بن قيس، شقيق الإمام يشق طريقه ويستولي على ازكي وعلى قلعتها الحصينة من شيخ الغافرية الأكبر على بن جابر وقد تعزز هذا النجاح بنجاح آخر هو استيلاء إبراهيم على قلعة نزوي ومدينتها. وقبل بدء الهجوم على نزوي كان المتوقع أن أحمد بن سيف البوسعيدي، محافظ المنطقة، واحد بقايا النظام المعتدل قاوم الإمام. ومن هنا اضطر ابراهيم بن قيس إلى طلب مساعدة سيف بن سليمان زعيم بني ريام، الذي كان يتحين الفرصة لانهاء خلافه مع الإمام. كما كانت قواته تحتل جزءاً من نزوي، وقد سقطت نزوي في يد قوات الإمام وعين سالم بن عديم من بني رواحة الهناوية محافظاً على المنطقة.

---

(١) (الحدود الشرقية)، تأليف كيلي ص٨٨.

(٢) خطاب رقم ٣٧٧ مؤرخ ١٨٦٩/٧/٩ من دسبراو إلى جاون.



ومن سوء حظ الشيخ سيف بن سليمان ان محاولته لكسب رضا الامام انتهت بطريقة فاجعة. فبعد سقوط نزوي دعاه الامام عزان لزيارته وأعطاه الامان. غير أن عزان لم يكن قد نسي موقف سيف المناوئ له سابقاً. والوعود التي اعطاها لسالم بمساعدته ضد الامام خلال محاولات الأول قبل ستة أشهر لكسب مؤيدين له بين صفوف القبائل. وهكذا وبالرغم من الامان الذي أعطاه الإمام للشيخ، فقد اعتقله عند وصوله إلى مسقط وأودعه السجن حيث توفي فيه بعد ذلك بوقت قصير[1].

شهد شهر نوفمبر سنة ١٨٦٩م الفصول الأخيرة في قصة المحاولات التي كان يقوم بها الإمام لتدعيم مركزه في البلاد. وقد نجح في بداية حكمه في قمع ثورة الغافرية التي اشترك فيها عدد كبير من وهابيي بني بو علي، سكان جعلان، غير أن الموقف اللين الذي اتخذه الإمام من القبائل المذكورة بعد استسلامها قد أثار استياء الخليلي. وما من شك في أن النتائج التي اسفرت عنها الحملة الأخيرة لإقرار السلام في ربوع البلاد والتي انتهت باحتلال قلعة الحزم التي كان يرابط فيها بعض اليعاربة والتي تتحكم في مدخل الرستاق، قد جاء مرضية بالنسبة لقاضي القضاة.

ولقد تمكنت قوات الإمام من إبادة القوات اليعربية خلال دفاعها المستميت عن القلعة[2].

في خريف عام ١٨٦٩م وصل نفوذ الإمامة في عُمان إلى ذروته. وكان أقوي حكم شهدته عُمان في كل تاريخها. فقد امتدت سلطة الإمام عزان حتي شملت البلاد كلها داخلها وخارجها، مناطقها الساحلية ومناطقها القبلية، معاقلها ومدنها، سهولها وجبالها. وهو عمل يحق للإمام عزان أن يفخر به[3].

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه السلطة المركزية التي بلغت قمة نجاحها في سنة

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٥١ - ٥٤ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٨٤ - ٨٦، وخطاب رقم ٦٥٧ مؤرخ ١٠/١١/١٨٦٩م من دسبراو إلى جاون.

(٢) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٧ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٨٤ - ٨٦.

(٣)منذ عام ١٩٥٥م أصبح السلطان الحالي سعيد بن تيمور يسيطر على مساحة تعادل مساحة المناطق التي خضعت للامام عزان بن قيس قبل مائة سنة. هذا بالإضافة إلى مقاطعة ظفار التي يحكمها السلطان سعيد.



١٨٦٩م، كانت على ما يبدو تحمل في طياتها بذور ضعفها وانهيارها. إن النجاح الذي حققه الإمام عزان كان يعود في معظمه إلى التفاف قبائل الهناوية القوية حوله. ومع أن قبائل الغافرية لم تكن متحمسة للإمام عزان في أي وقت من الأوقات، إلا أنها لم تقف ضده. ولعله من سوء حظ الإمام عزان لم يفرق، خلال محاولاته لإخضاع القبائل المنشقة من الغافرية، بين تلك التي ناصرته، كبني جابر مثلا والتي وقفت ضده. وهذا ما حدا بأكثرية القبائل التي تعرضت للهوان، إلى التكتل ضد الإمام بمجرد أن سنحت لها الفرصة في سنة ١٨٧٠م - ١٨٧١م. ومن الحقائق التي لم تتغير في تاريخ عُمان هي أن أي إمامة لا يتحقق فيها الائتلاف بين الجناحين الهناوي والغافري القويين، لا يمكنها الاستمرار في الحكم طويلا. وبالتالي فإن ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن إمامة سنة ١٨٦٨م - ١٨٧١م لم تكن، على ما يبدو، تعبيراً عن هذا الائتلاف، وإنما كانت أقرب إلى سيطرة الجناح الهناوي على السلطة، مما أدي إلى انهيار الوضع. بل حتي حماس الهناوية لحكم عزان أخذ يفتر، عندما تبين أن جباة الزكاة الذين كان يعتمدهم الإمام لا يفرقون بين الهناوية والغافرية.

ومن هنا فإن الأسباب التي أدت إلى إطاحة حكم السلطان ثويني سابقاً - وهي تخلي المؤيدين والأنصار عنه - قد تضافرت من جديد للقضاء على حكومة الإمام عزان.

كما أن المتاعب التي كانت تواجه حكم الإمام عزان قد حتمت انتهاج سياسة صارمة نسبيا، فلقد كانت أخطر والح مشكلة تقض مضاجع زعماء عُمان المحافظين خلال حكمهم للبلاد هي المشكلة المالية، والطريقة التي يمكن بها توفير الأموال اللازمة للدولة. ومن سوء الحظ أن الوسائل التي عمد إليها الإمام في مواجهة هذه المشكلات قد خلقت له معارضة قوية. فقد كانت الشؤون المالية والاقتصادية في يد قاضي القضاة سعيد بن خلفان الخليلي وهو شخص على الرغم مما كان يتمتع به من ثقافة سياسية ودينية واسعة ومما يتحلي به من أخلاق، فقد كانت تنقصه الخبرة بالشؤون المالية وغيرها من الأعمال المتصلة



بهذه الناحية.

لم يكن نظام الحكم الجديد يتمتع بالكفاءة والقدرة على حلّ المعضلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، والشطر الساحلي بنوع خاص، وإنما على العكس من ذلك كانت اجرءاتها وقراراتها تضاعف من تلك المشاكل ولقد خيم على مسقط جو من الكآبة والحزن في اليوم الذي ارتفع فيه علم الإمامة الأبيض في المدينة. فقد كانت هذه الحكومة تخضع للشخصيات القبلية والدينية في الداخل وهي فئات لم تكن تدرك أهمية مسقط كميناء عالمي. ولقد أصدر الخليلي واتباعه من علماء الدين سلسلة من القوانين والمراسيم في مسقط تحد من حرية الأفراد كتحريم اللهو، والخمر، والمخدرات، والموسيقي والطبول. ولم يبق من المقاهي الأحد عشر التي كانت تعمل في مسقط قبل الثورة غير مقهيين في منتصف عام ١٨٦٩م. كما أن التطرف في تطبيق القوانين الشرعية وفقا للمفهوم الاباضي المحافظ قد حرم البلاد من عدد من الأعمال التجارية المسموح بها قبل استيلاء المحافظين على الحكم. كما تحطمت الثقة التجارية في البلاد مما ضاعف من الأزمة التجارية التي كانت تأخذ بخناق المدينة منذ أن تدهورت كمركز للتجميع في أوائل الستينات من القرن التاسع عشر. وفي سنة ١٨٦٩م صدر مرسوم يطلب من جميع المسلمين أن يؤموا الجوامع لأداء الصلوات، واعتبر هذا الطلب إجباريا، بينما فرض على السكان غير المسلمين الامتثال لهذه الأوضاع. أما المطاوعة (رجال الدين) الذين عهد إليهم بالإشراف على الاخلاق العامة ومراقبتها، فقد كان أغلبهم من القبائل الأميين. وكانت مهمة هؤلاء الاشراف على تنفيذ القوانين، وإيقاع العقوبة بالمخالفين. ولهذا أخذ البحارة الأجانب لا يبرحون سفنهم أثناء زيارتهم لمسقط. كما أخذ ربابنة السفن يتجنبون الدخول إلى ميناء مسقط حتي لا يتعرضوا لمعاكسات الحرس الديني وغيرهم من المتعصبين الذين كانوا يرابطون في منطقة الميناء. وهكذا انخفض حجم المعاملات التجارية في أواخر سنة ١٨٦٩م إلى حد أن كميات الأرز المستوردة من الهند قد انخفضت إلى ربع معدلها العادي. وكان أهالي



مسقط يتناقلون شكوي كان يرددها أحد الجنود المحترفين عن عهد السيد سعيد والسيد ثويني. وقد فقد مورد رزقه بعد استيلاء المحافظين على الحكم وتقول هذه الشكوي: (بأني رجل فقير واكسب بعض الريالات التي اعيل بها اسرتي. انني لست شيئاً، غير أني لن أنسي أيام السيد سعيد والسيد ثويني عندما كنا نعيش في رخاء، وأعلل نفسي بعودة تلك الأيام بأن يعود أحد أبنائهما إلى الحكم فيخلصنا من هذا الوضع)[1].

والواقع أن النزعة الضيقة للمحافظين لم تكن في صالح المناخ الاجتماعي والاقتصادي في مسقط حيث كانت تتعايش شتي الديانات ومختلف العقائد في حرية تامة. وحيث كان عبدة (العجل الذهبي)، كما يقول الرحالة بلجريف أكثر من أي فئة أخري[2]. وقد طرد من البلاد أغلبية التجار المرموقين ممن كانوا يقومون بنشاط تجاري هام، في مسقط خلال حكم الإمامة في سنة ١٨٦٨م. ولم يكن حظ التجار المتمتعين بالحماية البريطانية أفضل من غيرهم، فقد ساء وضع هؤلاء التجار كثيراً في ظل هذا الحكم. وعلى الرغم من أن الإمام عزان كان يصرح دائماً بأنه لا يتدخل في الأديان الأخري، إلا أنه كان يعارض دق الطبول والأجراس والصنج في الاحتفالات الدينية للهنود[3]. ولقد ارتكبت جرائم سلب ونهب وقتل ضد المستوطنين الهنود. كما هوجمت مساكنهم من جانب الحرس للتأكد من مراعاتهم لقانون منع التدخين، كما حكم على أحد الهنود بالسجن عقاباً على حلق لحيته. أما خارج العاصمة فقد كان الوضع اسوأ إذ احرق حي بأكمله للهنود في بلدة الخابوره. وقد اضطر عدد كبير من الهنود إلى ترك البلاد والانتقال إلى زنجبار وغيرها من مراكز التجارة على ساحل المحيط الهندي مستصحبين معهم أموالهم وتجارتهم. وكانت الأكثرية من أفراد الجالية الهندية في عُمان تفتقر إلى سرعة الحركة، ولهذا تحملت خسائر

(١) خطاب رقم ٤٢٤ مؤرخ ١٨٦٩/٨/٦م من دسبراو إلى جاون وخطاب رقم ٧٠٤ مؤرخ ١٨٦٩/١٢/٩م من دسبراو إلى بلي وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٨٢ راجع ايضا ص ٢٦ من Precis Commerce.

(٢) أواسط وشرقي شبه الجزيرة العربية جزء ٢ ص ٣٦٦، تأليف بليجريف.

(٣) خطاب مؤرخ ١٨٦٩/٨/١١م من عزان بن قيس إلى دسبراو وقد ورد كمرفق للخطاب رقم ٤٦١ بتاريخ ١٨٦٩/٨/١٩م من دسبراو إلى جاون.



مالية جسيمة، وكان عدد كبير من هذه الجالية يملك عقارات وديوناً، أو غيرها من الأموال غير المنقول[1]. وقد تعذر على الهنود تحصيل الديون التي لهم على التجار العرب المحليين. وفي سنة ١٨٧٠م خفت حدة مقاومة الحرس للنشاط التجاري والجاليات التجارية العاملة في البلاد، غير أن الأوضاع بوجه عام لم تتحسن، فقد أضرب العمال احتجاجاً على ضريبة باهظة فرضتها السلطات الحاكمة في صورة قرض أهلي[2]. ومن ناحية أخري فإن تدهور الأوضاع التجارية في ظل حكم الإمامة قد سبب انخفاضاً في دخل الدولة من الجمارك. ولم تبدأ حكومة الإمامة في العمل على الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية للمنطقة الساحلية إلا قبيل سقوطها بقليل[3].

وقد اتخذ سعيد بن عامر، مدير الجمارك الجديد الذي عينه الخليلي، ومن زعماء الحجريين أول خطوة في معالجة الوضع بتخفيض نسبة الرسوم الجمركية تخفيضاً كبيراً. غير أن هذه الخطوة تمت في مرحلة كانت تعاني كساداً تجارياً وبدلا من أن تكون عاملا لدعم التجارة، كانت سبباً في انخفاض الرسوم الجمركية. إن جهل المدير الجديد بشوون الجمارك، وعدم كفاءته بوجه عام قد اضطر الخليلي اخيراً في سنة ١٨٦٩م إلى أن يستعين بمؤسسة كوبالداس - ماوجي الهندية في الإشراف على الجمارك وإدارة شؤونها، غير أن اللفتنانت كولونيل دسبراو عارض ذلك. وأخيراً استطاع الخليلي أن يؤجر الجمارك إلى احد التجار الهنود المسلمين (الخوجا) ويدعي سليمان بن جمعه مقابل ٣٥,٠٠٠ دولار نمساوي في العام بعد أن أقنعه بأن الدخل سيكون كبيراً. ولكن ما أن وقع جمعه على عقد الايجار حتي عاد الخليلي فأنكر تعاقده مع التاجر المذكور وأخذ يهدده بالغرامة والسجن، إذا حاول التنصل من الصفقة المذكورة. وهكذا تحايل الخليلي على

(١)كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٣٦ وخطاب رقم ٢٥٠ مؤرخ ١٨٦٩/٤/٢٦م وخطاب رقم ٢٧٨ مؤرخ ١٨٦٩/٥/١٢م وخطاب رقم ٣٥٣ مؤرخ ١٨٦٩/٦/٢٦م من دسبراو إلى جاون.

(٢)خطاب رقم ٤٣٣ - ٣٣ مؤرخ ١٨٧١/١٠/٨م من بلي إلى دوق أرجيل.

(٣) انظر Precis Commerce ص٢٩ وخطاب رقم ١٤٧ - ٢ مؤرخ ١٨٦٩/٦/١٩م من بلي إلى دوق أرجيل وخطاب رقم ٣٢٤ مؤرخ ١٨٦٩/٦/٩م وخطاب رقم ٤٦٤ مؤرخ ١٨٦٩/٨/٢١م وخطاب رقم ٦٨٣ مؤرخ ١٨٦٩/١١/٢٥م من دسبراو إلى جاون.



التاجر الذكور[1]. ومن الوسائل القذرة والخطيرة أيضاً التي كان يعمد إليها الخليلي لدعم الإمكانات المالية مصادرة أملاك المؤيدين للنظام المعتدل السابق. ولكن هذه الإجراءات لم تكن تلقي التأييد من الطبقة الدينية المسيطرة، بما فيها صالح بن علي ومحمد بن سالم الغاربي. وعلى الرغم من أن هذين الزعيمين لم يكونا يؤيدان هذه الإجراءات إلا أنه لم يكن في مقدورهما الحيلولة دون اتخاذها نظراً للنفوذ الكبير الذي كان يمارسه الخليلي وزمرته من المؤيدين لسياسته المذكورة[2]. وقد اكتشف الخليلي أن التهديد بالمصادرة أجدي له من تنفيذها في بعض الأحوال. والحقت هذه السياسة ضرراً بأعداد كبيرة من الناس فصودرت مزرعة أحد المواطنين بتهمة تعاونه مع الحكم السابق، كما فرضت غرامة ٣٠٠٠ دولار نمساوي على مواطن آخر بدعوي أنه اشتري قطعة أرض من السيد سعيد. كذلك استولت الدولة على مجموعة من العقارات واعتبرتها من (أملاك الدولة) وكثرت عمليات مصادرة الأملاك في صيف سنة ١٨٦٩م حتي لم يعد هناك من يشتريها. هذا بالرغم من أن أحد أفراد أسرة البوسعيد، وهو هلال بن سعيد جمع ثروة كبيرة من صفقات المضاربة في شراء الممتلكات المصادرة[3]. وقد اتسعت حركة مصادرة الأملاك حتي شملت انصار النظام القديم. وفي سنة ١٨٦٩م فرضت حكومة الإمام على شيخ بني جابر، وكان من مؤيدي الإمام بالتنازل عن بعض ممتلكاته وتغريمه ٤٠٠٠ دولار نمساوي. ولكن هذا الإجراء قد أدي إلى تخلي شيخ بني جابر كلياً عن تأييد الإمامة، كما كان سبباً في ظهور تجمع قوي بين الغافرية أسهم في النهاية بإطاحة نظام الإمامة في عُمان[4].

وبالرغم من الخطوات الحاسمة التي اتخذها الخليلي فقد كانت الخزينة خاوية في سنة ١٨٧٠م، مما حمل الخليلي على أن يطلب إلى الإمام اتخاذ إجراءات استثنائية لطرح قرض وطني على المواطنين أو استخدام القوة، إذا لزم الأمر

---

(١) خطاب رقم ٦٦٦ مؤرخ ١٨٦٩/١١/١٣م من دسبراو إلى جاون.

(٢) التحفة للسالمي جزء ١ ص٦٦ وجزء ٢ ص ٢٤٦ - ٤٨ وشجب السالمي نفسه سياسة المصادرة هذه.

(٣) خطاب رقم ٤٣٠ مؤرخ ١٨٦٩/٨/٧م ورقم ٤٩٩ مؤرخ ١٨٦٩/٩/٩م من دسبراو إلى جاون.

(٤) خطاب رقم ٥٠ مؤرخ ١٨٦٩/٢/١م من اتكنسون إلى بلي.



لتوفير الأموال اللازمة. وقد اعتبرت الأموال التي تم الحصول عليها على هذا الأساس تبرعاً من الجمهور، لا قرضاً قابلا للسداد. وعلى كل حال فقد رفضت قبائل آل سعد المساهمة في هذا المشروع ولم تسمح للمحصلين بالدخول إلى منطقتها[٥].

وبالتالي فقد اضطر الخليلي إلى ضغط المصروفات إلى أقصي الحدود. ومن بين الإجراءآت التي اتخذت لمواجهة الأزمة، هو وقف دفع العشرين الف دولار نمساوي، التي كانت تدفع سنويا للحكام الوهابيين[٦]. وقد نتج عن هذا بالطبع انفجار الخلاف العُماني الوهابي من جديد. كما امتنع الإمام عن دفع مكافأة الثلاثة آلاف دولار التي كان قد وعد بها قبائل النعيم مقابل المساعدة العسكرية التي قدموها للإمام، مما جعلهم ينفضون من حوله أيضاً[٧]. لم يكن المرتب الذي يتقاضاه الإمام يزيد على مائتي دولار شهرياً، وكانت اعتمادات الجيش تعاني من العجز باستمرار[٨]. وبما أن صالح بن على لم يكافأ على الحملات العسكرية التي قادها باسم الإمام، وان الخليلي هو الذي استأثر بها[٩]، فقد رفض صالح الاشتراك في أية حملات عسكرية جديدة لحساب حكومة الإمام، وقد تضامن مع صالح في هذا الموقف عدد غفير من الزعماء العُمانيين كاحتجاج على السياسة المالية التي كان يسير عليها الخليلي، غير أن ذلك كله لم يجد فتيلا.

وبما أن البريطانيين لم يعترفوا بحكومة الإمام عزان فإنه لم يكن يتلقي التعويض السنوي عن زنجبار، وكان السلطان ماجد يفضل بطبيعة الحال أن لا يدفع التعويض المالي المذكور. وكان الإمام قد تقدم إلى بريطانيا بطلب الاعتراف بحكومته، وبدفع التعويض المالي عن زنجبار، غير أن حكومته سقطت قبل أن تتمكن الحكومة البريطانية من البت في موضوع الاعتراف، أو استسلام

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٥٧ - ٧٠ وخطاب رقم ٤٦٥ مؤرخ ١٨٦٩/٨/٢١م وخطاب رقم ٤٩٩ مؤرخ ١٨٦٩/٩/٩م من دسبراو إلى جاون.

(٢) خطاب رقم ٤٧٩ مؤرخ ١٨٦٨/١٠/٢٩م من اتكنسون إلى جاون.

(٣) رسالة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٨٦٩/٨/٩م من دسبراو إلى جاون.

(٤) رسالة رقم ٣٢٤ مؤرخه ١٨٧٠/٦/٩م من دسبراو إلى جاون.

(٥) رسالة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٨٧٠/٣/١١م من وي إلى بلي.



التعويض[1].

لقد استحال على حكومة المحافظين حل المشكلة المالية، مما عرقل سير الأعمال الحكومية في البلاد. وكان الخليلي ومعاونوه من علماء المحافظين، وجلهم من مواليد المنطقة الداخلية من عُمان، أقل تفهما لأوضاع عُمان ومشاكلها الاقتصادية والمالية من السلاطين المعتدلين الذين سبقوهم على الحكم وعاشوا في الفترة ما بين سنة ١٨٥٦م وسنة ١٨٦٨م. وعلى أي حال فقد كانت هذه السياسة سبباً في ركود الحركة التجارية وفي هروب رؤوس الأموال أو انكماشها كما افقدت النظام جانبا كبيرا من التأييد وعلى الأخص في المنطقة الساحلية من البلاد. ويبدو أن مشاكل الثروة والتجارة لم تكن تستأثر باهتمام المفكرين ورجال الحرب المحافظين. وإذا كانت رفاهية أهل عُمان التاريخية تحتضر في عهد السلاطين ١٨٥٦م – ١٨٦٨م، فإنها شهدت نهايتها على يد المحافظين.

العلاقات الخارجية في عهد المحافظين:

لم تحقق حكومة الإمامة نجاحات ملحوظة في علاقاتها بالدول الأجنبية. الأمر الذي أسهم – أو بالأحري أفشلها في الحصول على اعتراف بريطانيا بها – في إسقاطها في النهاية. وبالرغم من أن علاقة عُمان بمستعمراتها على ساحل مكران الواقعة بين بندر عباس وجواذر كانت تعتبر من الشؤون الداخلية، إلا أنها اضحت إحدي مشاكل السياسة الخارجية في عهد حكم المحافظين. فمنذ الخمسينات من القرن التاسع عشر ظلت هذه المنطقة محور المصالح الإيرانية بشكل متزايد. عندما استولي عزان بن قيس على مسقط سنة ١٨٦٨م. بادرت الحكومة الإيرانية إلى فسخ الاتفاق المعقود مع السلطان ثويني بشأن استئجار ميناء بندر عباس مستندة في ذلك إلى أحد بنود الاتفاق الذي ينص على إمكان فسخ الاتفاق في حال انتقال الحكم إلى دولة غازية أخري. ومع ذلك فقد اعتمدت السلطات الإيرانية الحاج أحمد، وزير السلطان المخلوع حاكماً في

(١) رسال رقم ٢٩٩ بتاريخ ٢٤/٦/١٨٧٠م من بلي إلى دوق ارجيل (سجلات الحكومة الهندية).



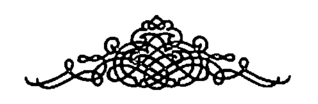
الميناء الإيراني المذكور، وسمحت لسالم بن ثويني بالإقامة فيه. وقد حاول الإمام استرجاع سلطانه على بندر عباس بالقوة، غير أن البريطانيين عارضوه في ذلك. ورغم هذا فقد استطاع الإمام إرسال قوة مسلحة خفية لغزو المدينة، ورغم أن هذه القوة تمكنت من احتلال الميناء، إلا أن الإمام لم يتمكن من الاحتفاظ بسلطته على المنطقة. ومنذ ذلك الوقت حتي اليوم بقيت بندر عباس في حوزة الحكومة الإيرانية، غير أن العنصر العُماني فيها كان هو العنصر الغالب في الأيام الأولي من استسلام الإيرانيين لإدارة الميناء وعلى الأخص في النواحي الإدارية. وكان من بين هؤلاء العُمانيين الحاج أحمد[1].

أما في جواذر فقد نجح الإمام عزان في تعيين حاكم عُماني عليها، غير أن هذا الحاكم لم يكسب تأييد سكان المنطقة. وقد هيأ هذا الجو للقيام بانقلاب ضد الإمامة في جواذر ففي شهر ابريل من سنة ١٨٦٩م تسلل السيد ناصر بن ثويني، أحد أبناء السلطان الأخير، ومن أم بلوشية تنتمي إلى إحدي المناطق القريبة من جواذر إلى هذه البلدة. ونظراً للقرابة التي تربطه بسكان المنطقة، لم يواجه صعوبات كثيرة في إعداد قوة مسلحة واحتلال جواذر. وقد استنجد والي الإمام في جواذر بالبريطانيين، إلا أن هؤلاء لم يستجيبوا له، لأن ناصر بن ثويني قام بانقلابه من الداخل ولم يستخدم أي سفن حربية أو ينتهك اتفاقية السلم البحري للمنطقة. بل على العكس فقد وقفوا ضد محاولة الإمام في ارسال حملة بحرية مسلحة للهجوم على ناصر[2]. وكان في هذا الموقف تطبيقاً لمباديء السلم البحري المعمول بها في المنطقة على خليج عُمان. وبهذا الإجراء حالت بريطانيا بين عزان والقيام بهجوم مضاد ضد خصومه، كما حالت أيضاً بين الجماعة المعتدلة وشن أو تنظيم هجوم من قواعدهم على حكومة عُمان.

إن الانطباعات التي كونتها السلطات البريطانية عن المحافظين وسياستهم لم تكن ترضي تلك السلطات وبمضي الوقت ازدادت العلاقة سوءاً بين الجانبين.

(١) خطاب من الحاج أحمد بن محمد إلى المقيم بلي وقد ورد كمرفق رقم ١ للخطاب رقم ٥٢٨ مؤرخ ١٨٦٩/١٠/٩م من بلي إلى دسبراو.

(٢) كتاب (لوريمر) مجلد ١ ص ٤٨٤ وخطاب رقم ١٨٩ مؤرخ ١٨٦٩/٤/١٢م من دسبراو إلى بلي.

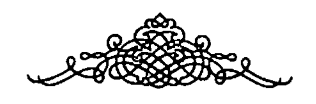


وقد أرسل الإمام عزان في أوائل حكمه وفداً عُمانياً إلى الهند في محاولة للحصول على اعتراف من الحكومة البريطانية بحكمه، غير أن المحاولة لم يكتب لها النجاح[1]. وكانت العقبة الرئيسية أمام قيام علاقات طبيعية وودية بين الإنجليز والإمام عزان، هي نزعة التطرف عند بعض المسؤولين في حكومة الإمام ومؤيديها في مسقط. وقد ازدادت العلاقة تدهوراً بين الحكومتين بسبب المعاملة السيئة التي كانت السلطات العُمانية تعامل بها الرعايا الهنود وبسبب تدهور الأوضاع التجارية للبلاد أيضاً. وقد تأزم الموقف إلى أبعد الحدود بين الإمام عزان والكولونيل دسبراو في صيف عام ١٨٦٩م، بعد حادث اطلاق النار على إحدي السفن الحربية البريطانية وهي راسية في ميناء مسقط. ولقد قاوم دسبراو بكل ما يستطيع فكرة اعتراف حكومته بنظام الإمام عزان. غير أن علاقة عُمان بالإنجليز تحسنت في مطلع سنة ١٨٧٠م بعد مغادرة دسبراو مسقط. ثم في أواخر سنة ١٨٧٠م تغير موقف المقيم بلي من الحكم المحافظ في عُمان فطالب حكومته بالاعتراف به. وبعد إعادة النظر في هذا الموضوع قررت الحكومة البريطانية الاعتراف بحكومة مسقط، إلا أن هذه الحكومة سقطت في أوائل سنة ١٨٧١م وذلك قبل أن يتمكن البريطانيون من ابلاغ قرارهم هذا لحكومة عزان[2].

سبق أن تناولنا المرحلة الأولي من علاقة عُمان المضطربة بالسعوديين. فقد كان رفض الإمام عزان دفع الزكاة أو الإتاوة في سنة ١٨٦٨م الخطوة الأولي في سلسلة من المواقف التي أسفرت عن احتلال البريمي سنة ١٨٦٩م من جانب قوات الإمام. وإزاء هذا بعث حاكم السعودية إلى الإمام عزان بالرسالة التالية: (من عبدالله بن الفيصل، إمام المسلمين) إلى عزان ابن قيس، إمام اللصوص، لقد علمنا بما قمتم به ونأمل أن نزوركم بعشرين ألف رجل، ونرجو أن تستقبلونا

(١) خطاب من عزان بن قيس إلى اتكنسون وقد ورد كمرفق لخطاب رقم ٤٢٩ مؤرخ ١٨٦٨/٩/٣٠م من اتكنسون إلى جاون.

(٢) (سياسة الهند الخارجية) ص ٢٣٧ – ٤١، تأليف براساد ولوريمر مجلد ١ ص ٤٨٧ – ٩٠. إن الرجوع إلى المجلد ١٦ من سجلات الحكومة الهندية يكشف كيف كان دسبراو يعارض فكرة الاعتراف بنظام الإمام في عُمان.



أحسن استقبال)[1]. وكان شتاء عام ١٨٦٩م شتاء مخيفاً بالنسبة إلى عُمان إذ عاشت البلاد وهي ترقب بين لحظة وأخري غزوا وهابياً مضاداً ولهذا توجه الإمام عزان وشقيقه إبراهيم بجيوشهما إلى البريمي استعداداً لمواجهة الغزو المنتظر. إلا أن الهجوم المتوقع لم يحدث، ربما بسبب الحرب الأهلية التي نشبت بين الشقيقين السعوديين عبدالله الفيصل وسعود الفيصل للسيطرة على مقاليد السلطة في البلاد من ناحية، وخوف السعودية من رد فعل بريطاني ضدها فيما لو أقدمت على الهجوم من ناحية أخري. وعلى أي حال فإن الاستعدادات التي اتخذتها حكومة الإمام للدفاع عن البلاد قد ضاعفت من الضغوط الداخلية في الإمامة، بسبب الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة لتأمين النفقات اللازمة للمعركة على وجه السرعة[2]. ومن ناحية أخري ازدادت علاقة الإمام عزان بحكام زنجبار تدهوراً. وكان السلطان ماجد يعيش في خوف من أن يقوم عزان بهجوم مسلح على زنجبار، أو بتدبير انقلاب ضده للاستيلاء على السلطة في الجزيرة. كما كان ماجد يتمني عودة فرع اسرته الحاكمة إلى السلطة في عُمان. لهذا قام ماجد باتصالات مع أخيه تركي بن سعيد في أواخر سنة ١٨٦٩م. وكان تركي يعيش في منفاه الاختياري في الهند منذ سنة ١٨٦٧م، لتخطط حركة مضادة لإطاحة حكم الإمام عزان، على أن يتولي تركي قيادة هذه الحركة ويتكفل ماجد بالنفقات التي تتطلبها. لقدكان من المقدر لخطة ماجد أن تنجح في نهاية الأمر فمن الأسباب التي قادت إلى سقوط إمامة عزان بن قيس، هي الأموال التي رصدتها حكومة زنجبار لصالح الحكم المعتدل[3].

سقوط الإمامة المحافظة:

في سنة ١٨٧٠م تفاقمت الحالة الداخلية في الإمامة إلى حد كبير. فخلال شتاء العام المذكور عاش العُمانيون على أعصابهم في ترقب غزو وهابي لبلادهم. وفي

(١) خطاب من عبدالله الفيصل إلى عزان بن قيس وقد ورد كمرفق رقم ٤٦٥ لخطاب مؤرخ ١٨٦٩/٨/٢١م من دسبراو إلى جاون.

(٢) التحفة، تأليف السالمي جزء ٣ ص ٢٥٧ - ٦٣ و(الحدود الشرقية لجزيرة العرب) ص٨٨، تأليف كيلي وترجمة محمد أمين عبدالله وكذلك (انطباعات عن السعودية) ص ٢٤٥ جزء ١.

(٣) خطاب رقم ١٦٦ - ٤ مؤرخ ١٨٧٠/٥/٢٣م من بلي إلى دوق أرجيل.

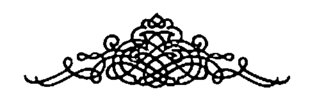


الصيف تمرد بعض قبائل البدو سكان حدود الربع الخالي، والغافرية، وسكان رؤوس الجبال، والظاهرة وعُمان الوسطي، مما اضطر الامام وصالح بن على إلى القيام بحملات عسكرية لاخماد هذه الحركات التمردية. وفي شهر سبتمبر سنة ١٨٧٠م أضرب بعض سكان مسقط احتجاجاً على ضريبة الحرب التي فرضت عليهم. وفي نفس الوقت كان الإمام يواجه خطرا آخر يتمثل في تمرد قبائل الهناوية سكان قطاع جعلان بعد أن كانوا من أقوي انصاره ومؤيديه[1].

وقد كان في إمكان الإمام عزان، بلا شك، التغلب على كل هذه المشاكل لو لم يظهر خصم قوي جديد يتحدي نفوذه بتأييد من بعض الجهات الأجنبية، ونعني به تركي بن سعيد، نجل السيد سعيد بن سلطان واحدي الشخصيات المعروفة في عُمان. وعلى أساس الوعود التي تلقاها من حكومة زنجبار بمساعدته مالياً، وبسبب انشغال عزان بمشاكله مع السعوديين، أخذ تركي يعد العدة لاسترجاع الحكم من يد المحافظين. وحتي أواخر سنة ١٨٦٩م كان الإنجليز لا يزالون يعارضون حكم عزان، وبالتالي رفعت السلطات البريطانية القيود على تنقلات تركي بن سعيد، غير أن تركي لم يغادر الهند إلى ميناء بندر عباس قبل شهر مارس ١٨٧٠م، عندما سافر كراكب عادي على إحدي البواخر البريطانية.

وما أن علمت سلطات الإمامة بتحركات تركي حتي ساد الذعر في أوساطها إذ خشيت أن يكون البريطانيون وراء تلك التحركات. وبعد وصول تركي إلى بندر عباس واستقبال الحاج أحمد له، توجه إلى دبي على ساحل الهدنة تمهيدا لتنظيم الحركة وهناك نجحٍ في إقناع زعمائها بدعم الإنجليز لحركته، واحتمال مساعدة السعوديين له أيضا. وبالرغم من أن غالبية شيوخ الساحل كانوا يعطفون على حركته، إلا أنه فشل في كسب تأييد زايد بن خليفة، شيخ أبوظبي، الذي كان يؤيد عزان، أو حتي زعيم قبائل النعيم، الشيخ محمد. كما أن تركي لم يكن في الحقيقة يحظي بتأييد البريطانيين حتي أنهم حذروه من القيام بأي محاولة قد تعكر الأمن أو الهدنة الملاحية في المنطقة أو مهاجمة مسقط. وإلا فإنه سوف يصبح عدوا في نظرهم. وفي أوائل شهر يونيو بعد أن اخفق تركي في محاولاته

(١) التحفة للسالمي جزء ٢ ص ٢٦٧ وخطاب رقم ٣١/٣٩١ مؤرخ ١٨٧٠/٩/٢٤م من بلي إلى دوق أرجيل.



لتأليب شيوخ الساحل إلى جانبه، عدل عن الخطة وعاد إلى بندر عباس[1].
عاد تركي فتحمس من جديد للفكرة عندما تلقي وعداً قاطعاً من زنجبار بتقديم مساعدات مالية كبيرة إليه: ولهذا رسم خطة واسعة تهدف إلى رشوة أكبر عدد من الزعماء والشيوخ العُمانيين المقيمين في المناطق الاستراتيجية وتحريضهم على التخلي عن تأييدهم للإمام ومنح تأييدهم له. وقد تسلم تركي من ماجد ما قيمته ٢٠,٠٠٠ دولار نمساوي لانفاقها فوراً مع تعهد بدفع ثلاثين ألف أخري بمجرد استيلائه على أحد الموانيء العُمانية وبالإضافة إلى عشرة آلاف ريال أخري من الأمير السعودي إذا أمكن اقناعة بذلك[2]. وبالتالي لم يكن ثمة وجه للمقارنة بين الامكانات السخية التي كان يتمتع بها تركي، والإمام عزان الفقير في امكاناته المالية. ولهذا عندما نجح تركي في النزول في منطقة رؤوس الجبال، انبري شيوخ منطقة ساحل الصلح: دبي، ورأس الخيمة وعجمان، وشيوخ النعيم وبني قتب إلى الانضواء تحت لواء زعامته، كما استطاع تركي تدريجياً إقناع بعض القبائل، وعلى الأخص من كان ينتمي منها إلى الغافرية بتأييده. وكانت هذه القبائل تضم الدروع، والجنبة، والحبوس، وآل وهيبة[3].
أما الإمام عزان فقد أخذ يحشد قوات مضادة في نزوي. وفيما عدا صالح بن عيسي، وبعض الشيوخ الموالين له، رفضت أغلبية القبائل التي كانت تؤيده اسميا التقدم نحو الظاهرة لمواجهة قوات تركي بن سعيد. وقد حلت الطامة الكبري بالمحافظين في أوائل شهر أكتوبر عندما بدأ فيلق من قوات الإمام قوامه ٤٠٠٠ مقاتل يدعمها مدفعان خارج بلدة ضنك الزحف في اتجاه أحد الممرات الجبلية الضيقة حيث فاجأتهم قوات تركي بن سعيد واشتبكت معهم في معركة ضارية سقط فيها ٤٠٠ قتيل من جانب الإمام مما اضطره إلى التراجع بقواته الباقية إلى مسقط بينما اناط بصالح بن على مهمة الدفاع عن مقاطعة

(١)التحفة للسالمي جزء ١ ص ٤٨٦ وخطاب رقم ١٤٧ – ٢ مؤرخ ١٨٧٠/٥/٧م من بلي إلى دوق أرجيل و(انطباعات عن السعودية) جزء ١ ص ٢٤٥ – ٤٦.
(٢)خطاب رقم ٣٤٣ – ٢٦ مؤرخ ١٨٧٠/٨/٢٧م من بلي إلى دوق أرجيل.
(٣) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٦٧/٢٦٩ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٨٦.



الشرقية بكل ما في استطاعته[1]، وقد انضمت أفواج جديدة إلى صف تركي بن سعيد كنتيجة لذلك الانتصار ونجح في اجتياح كل من مقاطعتي الظاهرة ومقاطعة عُمان الوسطي. وقد ظل تركي يتقدم حتي وصل إلى جعلان حيث انضم إليه بني بو علي وبني بو حسن، ومنها زحف الجمع كله نحو مدينة صور الساحلية[2].

حتي شهر نوفمبر كان تركي قد أنفق على عملياته العسكرية حوالي ٨٠,٠٠٠ دولار غير أن ماجد بن سعيد، سلطان زنجبار توفي في شهر نوفمبر، وبالتالي فإن رصيد تركي من المال الذي كان العامل الرئيسي في نجاحه، على ما يبدو قد نفذ. وفي الوقت نفسه كان الإمام عزان يعيد تنظيم قواته. كما وجه الإنجليز من ناحيتهم إنذاراً آخر إلى تركي بن سعيد بوجوب مراعاة السلام الملاحي في المنطقة. وهكذا ما أن حل شهر أكتوبر حتي كان تركي، على ما يبدو، قد انهكت قواه، مما جعل المقيم بلي يتوقع من تركي العجز عن مهاجمة مسقط[3]. غير أن المقيم بلي لم يكن مصيباً في افتراضه. وبما أن تركي أدرك بأن عليه أن يضرب فورا أو يخسر الحرب، فقد قام بتوزيع قواته توزيعاً استراتيجياً. وقاد بنفسه القوات الرئيسية للجيش من صور رجوعاً إلى سمد الشأن داخل الشرقية، حيث كان يرابط الشيخ صالح بن عيسي داخل استحكاماته. وفي الوقت نفسه أرسل قوات من بني بوحسن وبني بو علي، وهم من أعداء الثأر عادة، عبر المنطقة الساحلية للانقضاض فجأة على مسقط. وكان على رأس هذه القوات سيف بن سليمان البوسعيدي محافظ مدينة مطرح سابقاً على عهد الحكم المعتدل، وساعد تركي الأيمن. وفي أواخر يناير سنة ١٨٧١م دخل فيلق سليمان مدينة مطرح ليلا. وقد اشترك الإمام عزان شخصياً في المعركة التي

(١) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٦٧/٢٦٩ وخطاب رقم ٥٢٠/٤٥ مؤرخ ١١/٥/١٨٧٠م من بلي إلى دوق ارجيل أيضاً (جزيرة العرب وحدودها الشرقية)، تأليف كيلي وترجمة محمد امين عبدالله ص ٨٨ - ٨٩.

(٢) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٢٩/٢٧٠.

(٣) رسالة رقم ٦٠٥/٥٢ مؤرخة ١٢/٣/١٨٧٠م من بلي إلى دوق أرجيل ورسالة أخري رقم ٦٥٥/٦٥ مؤرخة ١٢/٣٠/١٨٧٠م منه أيضاً.



دارت رحاها على أسوار مطرح وقتل فيها الإمام، وسيف بن سليمان، غير أن النصر كان حليف تركي بن سعيد الذي استسلمت له كل من مدينتي مسقط ومطرح بعد مقتل الإمام. وما أن علم تركي بسقوط مسقط، وكانت قواته تقاتل صالح بن على في ذلك الوقت، حتي أسرع إلى العاصمة في حراسة ٥٠٠ رجل من راكبي الجمال ليقبض ثمن النصر[1].

أما سعيد بن خلفان الخليلي الذي بقي في مسقط فقد بذل كل ما في وسعه للمحافظة على نظام حكم الإمامة المنهار. وقد تحصن في إحدي القلعتين بمسقط، بعد أن سلم شؤون الإمامة إلى إبراهيم بن قيس أخ الإمام. كما طلب إلى الإنجليز أن يتعهدوا بضمان حكم إبراهيم مقابل حصولهم على ربع الدخل السنوي للبلاد. غير أن المقيم بلي لم يتعهد بشيء في رده على طلب الخليلي واكتفي بمراقبة الأحداث. أما إبراهيم بن قيس فقد أدرك أن الوضع ميؤوس منه وبالتالي فر إلى صحار. وأخيراً في أوائل شهر فبراير تدخل المقيم بلي للتخفيف من الأضرار والخسائر التي قد تتعرض لها الحياة التجارية والممتلكات في البلاد. كما اقنع الخليلي بتسليم نفسه للسلطات بعد أن تعهد له تركي بالشروط التالية:

(١) أن لا يعتبر الخليلي مسؤولا عن أعمال حكومة الإمام عزان، بما في ذلك سياسة مصادرة الممتلكات، (٢) أن يسمح للخليلي بالإقامة في أي منطقة يختارها من عُمان على شرط محافظة تركي على حياته حتي وصوله إلى مكان إقامته الجديد، (٣)أن تبقي جميع الممتلكات في أيدي أصحابها الحاليين، (٤)أن تعتبر كافة الطلبات والدعاوي ساقطة، (٥)أن يتكفل تركي بن سعيد بالانفاق على جيش الإمام عزان، (٦)علي أن يسري هذا الاتفاق على جميع أفراد حكومة المحافظين وأتباعهم، (٧)أن يضمن المقيم بلي تنفيذ بنود هذا

(١)التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٧١/٢٧٠ وخطاب رقم ١٧/١٤٥ مؤرخ ١٨٧١/٢/١٣م من بلي إلى دوق أرجيل.



الاتفاق[1].

وعلي الرغم من كل هذه الضمانات فإن الاتفاقية لم تنفذ. وفي شهر مارس سنة ١٨٧١م توفي سعيد بن خلفان الخليلي وبعد ٤٨ ساعة من وفاته لحقه ولده وسط ظروف تشير إلى وجود مؤامرة. وبالتالي أعيدت الممتلكات المصادرة إلى أصحابها الأصليين[2].

إن حكم الإمامة المحافظ لم يدم أكثر من عامين وربع العام. فلقد فشلت الإمامة، كما فشلت قبلها السلطنة التي قامت فيما بين سنة ١٨٥٦م وسنة ١٨٦٨م، لتضع عُمان على عتبة عهد جديد. ولعل من الأسباب التي عجلت بانهيار حكم الإمامة هي اعتقاد أصحابها بأنهم يستطيعون أن يحكموا مجتمعا في القرن التاسع عشر بمفاهيم الحكم الإسلامي للقرن السابع للميلاد. وإذا كان مثل هذا الحكم ممكنا في المناطق الداخلية النائية من البلاد، فإنه لم يكن ممكنا في الشطر الساحلي من عُمان. كما أن رغبة زعماء الإمامة في فرض سلطانهم على عُمان بأسرها داخلها وساحلها، هي التي أودت بهم إلى المصير الذي انتهت إليه سياسة الحكام المحافظين. أما الأسباب المباشرة لفشل إمامة عزان فتعزي إلى سوء الإدارة المالية واقتصاد المنطقة الساحلية، بالإضافة إلى السياسة الخارجية، كما والي الخلافات السياسية الخطيرة التي كانت تمزق صفوف العصبة الدينية الحاكمة، واخفاقها في كسب العناصر الغافرية الهامة إلى صفوفها كشركاء في إدارة دفة الحكم، واخيرا إلى تخلي القبائل الهناوية تدريجيا عن تأييدها، وذلك من خلال محاولة رجال الحكم فرض حكم صارم على عُمان. وكما كان الحال بالنسبة إلى سلطنة سالم عند سقوطها، كذلك كانت الإمامة في لحظاتها الأخيرة بغير انصار أو مؤيدين، فقد تخلي عنها أكثر المؤيدين والموالين لها من الناحية النظرية.

(١) نفس المصدر خطاب رقم ١٩/١٥٦ مؤرخ ١٨٧١/٢/١٩م من بلي إلى دوق أرجيل.

(٢)التحفة، تأليف السالمي، وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٩٢ وخطاب رقم ١٧٠ بتاريخ ١٨٧١/٥/٢٧م من وي إلى بلي وخطاب رقم ٨١/٩٧٣ مؤرخ ١٨٧٥/٩/١م من روس إلى سالسبوري.



الفصل الثامن

إعادة بناء الحكم المعتدل
١٨٧١م - ١٩٠٣م

لم ينته الاضطراب وعوامل القلق التي اقترنت بتاريخ عُمان بعد سنة ١٨٥٦م باستعادة تركي للسلطة وعودة السلطنة إليها في شهر فبراير سنة ١٨٧١م. ولم تظهر على النظام المعتدل بوادر الاستقرار الحقيقي قبل سنة ١٨٧٦م. وحتي بعد هذه الفترة تعرض حكم تركي لتحديات خطيرة. ورغم هذا فإن حكم تركي يعتبر من المنعطفات الهامة في تاريخ عُمان من حيث أنه شهد إعادة بناء الحكم المعتدل على أسس جديدة. وعلى الرغم من طول الفترة التي استغرقتها عملية البناء فإن السلطنة اعتمدت فيها على الأسس التي كان معمولا بها أيام السيد سعيد، فلقد أخذ الحكم يعتمد على حكومة الهند البريطانية في عملية تجديده. وكان ثمن الاعتماد على دولة اجنبية، خضوع عُمان للسيطرة البريطانية، وهي سيطرة لم تكن تعتمد على الأسس القانونية بقدر ما كانت تعتمد على أساس الأمر الواقع. وعلى أي حال فقد تعرض هذا الاتفاق لتحد عنيف عند تولي السلطان فيصل للحكم في سنة ١٨٨٨م حيث كان الأخير يفضل اعتماد البلاد على نفسها، كما كان يؤمن بقدرته الذاتية على السير في طريق مستقل ومتحرر من الوصاية البريطانية، ولم يدرك السلطان فيصل حقائق الوجود السياسي البريطاني في عُمان إلا في السنوات الأولي من هذا القرن. ففي سنة ١٩٠٣م اقتنع فيصل بصواب السياسة التي كان يسير عليها والده تركي. وبالتالي فإن جانبا كبيرا من الإطار الأساسي للحكم وتكتيكاته في عهد تركي قد انتقلت إلى حكومة السلطان فيصل ولا تزال سارية المفعول حتي يومنا هذا. أما الآن، كنتيجة لانهيار النفوذ البريطاني في المحيط الهندي، وانبثاق روح الاستقلال





الجديدة بين العرب بمن فيهم سكان الخليج، وازاء احتمال تدفق الأموال على خزينة مسقط من عائدات النفط، فإن عُمان سوف تشهد من غير شك تغييرات هامة في جهازها خلال السنوات القليلة القادمة.

حكم تركي بن سعيد ١٨٧١م – ٨٨

كان تركي في عامه الثلاثين عندما تولي الحكم في عُمان. وكان ذا بشرة سمراء وقامة فارعة بحكم كونه مزيجا من أم حبشية ووالد عظيم كالسيد سعيد بن سلطان. وكان رقيق الحاشية، لبقا ومحترراً ودبلوماسيا في تعامله، كما كان شديد التمسك بالدين. وكان لهذه الصفات دور كبير في الشعبية الكاسحة التي كان يتمتع بها حتي آخر يوم من حياته. وقد تولي تركي منصب محافظ صحار في أيام حكم والده السيد سعيد وظل في هذا المنصب إلى أن عزله واعتقله ثويني سنة ١٨٦١م. لقد اشرنا سابقا إلى اتفاق تركي مع أخيه ثويني، ومحاولته التي كادت أن تنجح لإطاحة أخيه السلطان سالم في سنة ١٨٦٧م، وقبوله النفي الاختيار إلى الهند سنة ١٨٦٧م، ثم اخيرا إلى انتصاره النهائي في الحرب ضد الإمام عزان بن قيس. وخلال كل هذه المغامرات كانت شعبية تركي بن سعيد وواقعيته السياسية (وعلي الأخص تقديره للدولة البريطانية) ونشاطاته امورا واضحة كل الوضوح. وفي سنة ١٨٧٣م أصيب تركي بنوبة قلبية حادة كادت أن تقضي على حياته. ويعتبر مرض تركي خطا فاصلا في حياته، إذ بعد اصابته بهذا المرض فقد تلك القوة وذلك النشاط الذي طبع المرحلة الأولي من حياته، وأصبح أقل حمسا وأكثر ترددا وسلبية في تصرفاته ومواقفه. وبعد سنة ١٨٧٣م استنزف المرض كل حيوية تركي وقواه. فقد اصيب تركي باللشل النصفي مما جعله يسير على عكازين، كما أثر على روحه المعنوية. وقد فكر تركي أكثر من مرة بالتنازل عن الحكم عندما كانت وطأة المرض تشتد عليه. وفي المرحلة الأخيرة من المرض فقد تركي قواه العقلية.. وكان يؤمن بالسحر، وهي احدي



الخرافات المنتشرة في عُمان. واعتقاده بالسحر كان يجعله يفقد شعوره ويغيب عن الوعي.

وعلي أي حال ورغم ما كان يشكو منه، فإن أهم مرحلة في حياة تركي هي المرحلة التي جاءت بعد سنة ١٨٧٣م، وهي التي بدأ التعاون فيها بين السلطان تركي والسر إداوارد روس المقيم البريطاني في الخليج، والكولونيل مايلز، المعتمد السياسي البريطاني في مسقط وذلك طوال الفترة التي شهدت بناء القواعد اللازمة للحكم المعتدل في عُمان.

ولعل تركي شعر بأن ضعف عُمان هو انعكاس لضعفه الشخصي. ومهما يكن فلقد أدرك تركي بعد سنة ١٨٧٣م أن بقاءّ في الحكم والمحافظة على وحدة البلاد مرتهن باعتماده على الحكومة البريطانية. ومن هنا التقت مصالح تركي بالمصالح البريطانية، غير أن هذا اللقاء وعلى الأخص خضوعه لإرادة الإنجليز في قضية منع تجارة الرقيق قد كلفه الكثير وهبطت شعبيته بين رعاياه إلى حد كبير. غير أن التفاهم بينه وبين البريطانيين كان يعني الكثير بالنسبة إليه وعلى الأخص في المواقف الحرجة التي كان يتعرض فيها حكمه للخطر، حيث كانت تخف بريطانيا إلى الوقوف إلى جانبه ومساندته. ومن المؤكد على ما يبدو، أن تركي لم يكن راضياً في قرارة نفسه عن هذه السياسة، ولكن بما أن تركي لم يكن يستطيع الاعتماد على قوته الذاتية، ولحاجته إلى الخبراء والمستشارين المخلصين من بين الطبقة العُمانية الراقية، لما لمسه تركي بنفسه من امكانيات الدولة البريطانية أثناء وجوده بالهند، فقد اضطر إلى الاعتماد على بريطانيا اعتماداً كلياً خصوصاً في المراحل الأولي من حكمه. وكان البريطانيون من ناحيتهم يبادلونه هذا الشعور، حيث كانوا يتسترون به رغم انه كان في نظرهم حاكماً ضعيفاً.

ولا يبدو، أن الجهاز الإداري الذي أسسه تركي في عُمان كان حصيلة خطة سليمة مدروسة، فهو لم يكن حاكماً مثقفا. وبعد سنة ١٨٧٣م كان يفضل تمضية الوقت في الابتعاد عن العمل والخلود إلى الراحة. وبالتالي كان الجهاز الإداري الذي استغرق انشاؤه فترة طويلة من الزمن خليطاً من الفلسفة العملية التي تجمع بين الإجراءات السياسية التقليدية، ومحاولة التوفيق بين اتجاهات مختلفة،



فضلا عن الاعتماد على المساعدة البريطانية. كانت سياسة تركي تقوم على تفادي المشاكل قبل وقوعها، وخلق الأجواء التي تجنب الدولة إعداد الحملات التأديبية، وأخيراً الاحتفاظ بالدور المتزايد للسلطان في شؤون البلاد، وعلى أي حال، فقد كانت الطريقة التي تعمل بها أجهزة الحكم بعد سنة ١٨٧٣م انعكاساً للموقف السلبي الذي أرغم عليه السلطان بعد مرضه، وهو موقف يتناقض مع ما كان يتمتع به من حيوية ونشاط في أول عهده بالحكم[1].

البداية المضطربة لحكم تركي بن سعيد، ١٨٧١م – ١٨٧٦م

إن ما بدا من مظاهر القوة على حكومة تركي في أول عهدها بالسلطة في شهر فبراير، كانت في معظمها مظاهر خادعة. وإذا كان تركي قد تقلد زمام السلطة بالفعل، وسيطر على كل من مسقط ومطرح، وسيطر أنصاره من القبائل على كثير من المعاقل الداخلية، كما وقع ميناء صور في قبضة السلطان، فإن تأييد هؤلاء الأنصار لم يكن تأييداً خالصاً وإنما نظير المكافآت والعطاءات السخية التي أغدق بها عليهم، فضلا عن رغبتهم بالتخلص من حكومة عزان التي كانت تتدخل بكثرة في شؤونهم.

أما بعد سنة ١٨٧٣م فقد بدأ التكتل الذي وصل بتركي إلى مقاليد السلطة في التفكك، بعد أن توقفت الأموال، واختفي العدو المشترك للتكتل من الوجود. وبما أن المصدر الذي كان يمول حركة تركي بن سعيد لخلع الإمام والاستيلاء على الحكم لم يعد له وجود، وبما أن تركي لم يكن في أوائل عهده ملماً بالشؤون المالية. فقد تعذر عليه الاحتفاظ بالنجاح الذي حققه في بداية حكمه.

لقد أخذ تركي يواجه خصوماً وأعداء كثيرين. فعلي الرغم من انهيار قوة المحافظين وضعفهم وتمزق شملهم، فإنهم لم يتحطموا نهائياً. وكان السلطان تركي في نظرهم شخصاً متمرداً اغتصب الحكم من حكومة شرعية. كما كان

(١) المعلومات عن حياة وسلوك تركي بن سعيد كثيرة ومتفرقة. انظر على الأخص كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥١٧ – ٥٢٢.



إبراهيم بن قيس، شقيق الإمام الراحل، لا يزال يسيطر على صحار والجزء الأكبر من مقاطعة الباطنة التي تعتبر منذ أواخر القرن الثامن عشر مصدر القوة لعائلة هذا الزعيم. كما كان هناك فيصل بن حمود الذي كان من مؤيدي الإمام عزان وكان يرابط في قلعة الرستاق المطلة على ساحل الباطنة، بينما كان صالح بن على لا يزال يسيطر على مقاطعة الشرقية. فضلا عن عدد كبير من قبائل الهناوية التي لم ترضخ لتركي. هذا بالإضافة إلى المؤامرات التي أخذ يحوكها أقرب أقرباء السلطان لاغتصاب الحكم بدلا من الالتفاف حول البطل الجديد للإباضيين المعتدلين. وكان على رأس هؤلاء سالم بن ثويني نجل السلطان السابق الذي كان يحوك المؤامرات من منفاه في جزيرة كشم للعودة إلى السلطة. كما كان بين الطامعين في الحكم عبدالعزيز بن سعيد. الشقيق الأصغر للسلطان تركي. غير أنه من حسن حظ تركي أن بعض قبائل الغافرية احتفظت بتأييدها للسلطان الجديد[1].

ومن الواضح أن الخطر المباشر على حكم تركي بن سعيد كان يتركز في تكتل قوي المحافظين في مقاطعة الباطنة بزعامة إبراهيم بن قيس. ولا شك بأن أول عمل كان على تركي أن يقوم به بعد استيلائه على مسقط، هو حشد ما بقي لديه من إمكانات لتطهير مقاطعة الباطنة من المعارضين لحكمه والاستيلاء على صحار. وفي يونيو سنة ١٨٧١م تحركت حملة تركي ولكنها منيت بالفشل بسبب نضوب الخزينة من المال. وكان[2] هذا الفشل بداية لثلاث سنوات عصيبة، لم يقدر لجهود تركي النجاح طرق بابه في سنة ١٨٧٤م عندما سير حملة مسلحة بمساعدة الإنجليز لأخضاع المتمردين.

بعد فشل محاولة يونيو سنة ١٨٧١م رأي تركي أن يتجنب الإجراءات السافرة لتصفية نفوذ إبراهيم بن قيس فقد فضل أن يعمل عن طريق الوسائل الدبلوماسية وعن طريق المؤامرات للقضاء على خصمه الذي كان يستند على تجمع قوي القبائل التي تؤيده. فقد وافق تركي على مشروع بتقسيم السلطة

(١) التحفة للسالمي ج ٢ ص ٢٧٧ ولوريمر ج ٢ ص ٤٩١ – ٩٣.
(٢)نفس المصدر ص ٢٧٧ – ٢٧٨ ورسالة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٧/١٧م من بلي إلى دوق أرجيل.



في عُمان فيحتفظ إبراهيم بن قيس بالسيطرة على صحار وبقية ساحل الباطنة حتي بلدة الخابورة. والواقع أن هذا التقسيم من حيث المساحة أكثر من اعتراف بالأمر الواقع. وعلى أي حال فلقد تصور تركي أن اتفاقه هذا مع إبراهيم سوف يمزق التكتل الحلفي بقيادة إبراهيم ويثير ضده العناصر المتطرفة من الأباضيين الذين يعتبرون أي التقاء مع سلاطين عُمان المعتدلين ضرباً من الضلالة[1]. وفي شهر يونيو سنة ١٨٧١م بعث تركي برسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج تطرق فيها إلى تحالف إبراهيم بن قيس مع شيخ أبوظبي زايد بن خليفة، وكان أقوي شيوخ ساحل عُمان في ذلك الوقت. ولقد نجح هذا الخطاب في تحريك المقيم للغضط على زايد لكي يقطع كل علاقة له بإبراهيم بن قيس. وبعد عام من هذا التاريخ توطدت العلاقة بين زايد وتركي بن سعيد بحيث عقدا حلفا فيما بينهما. ولما كان زايد يتحكم في المشارف الداخلية والشمالية للباطنة، فقد كان لابد لكل من يزمع السيطرة على المقاطعة المذكورة بأقل ما يمكن من المتاعب، أن يكون على علاقة طيبة بالزعيم المذكور. ومن الزّمية بمكان أن العلاقات بين مسقط وأبوظبي ظلت على أحسن ما تكون منذ سنة ١٨٧٢م[2].

ولقد نجحت استراتيجية السلطان تركي بن سعيد في تجريد خصمه إبراهيم من المؤيدين والحلفاء لدرجة أنه أنس في نفسه القدرة على استئناف الحملة ضد إبراهيم في أكتوبر سنة ١٨٧١م. وقد ظلت المعركة في البداية تتطور لمصلحة الحكومة بعد أن أخذت سيطرة إبراهيم على صحار تتقلص بتقلص شعبيته فيها. كما نفدت موارده المالية في نهاية العام فاضطر إلى الحصول على الأموال من

(١) خطاب مؤرخ ١٨٧١/٨/٦م من تركي بن سعيد إلى وي، وقد ورد كمرفق للخطاب رقم ٨٧/٩٨٧ - ١٨٧١/٨/٩م من بلي إلى دوق أرجيل.

(٢) خطاب مؤرخ ١٨٧١/٦/١٧م من تركي بن سعيد إلى بلي - وقد ورد كمرفق للخطاب رقم ٨٧/٧٠٣ مؤرخ ١٨٧١/٨/٣م من بلي إلى دوق أرجيل وخطاب مؤرخ ١٨٧٢/٩/٢٠م من تركي بن سعيد إلى بلي. انظر أيضاً (الحدود الشرقية للجزيرة العربية) فصل ٣ للاطلاع على مراسيم تولي زايد بن خليفة سلطة الحكم في ساحل عُمان خلال الفترة الأخيرة من القرن ١٩.



التجار الهنود المقيمين في صحار. وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٧١م كتب الشيخ إبراهيم بن قيس إلى صالح بن على يطلب منه المساعدة[١]. ولقد تمخضت هذه الخطوة عن بعض النجاح، فهاجم صالح قوات السلطان لعرقلة تقدم قوات تركي نحو الباطنة خلال معظم سنة ١٨٧٢م. وقد فسر السلطان حركة صالح ابن على بأنها محاولة للتخلص منه وإعادة تنصيب سالم بن ثويني حاكما على البلاد، اعتقاداً منه أن سالم لو عاد إلى الحكم فإنه سوف يعتمد عليه وعلى غيره من الزعماء المحافظين، بحيث يكون مجرد العوبة في أيديهم. وعلى أي حال فقد كان صالح شأنه شأن غيره من زعماء المحافظين يفتقر إلى المال لتنفيذ خطته، ولهذا فشل الهجوم الذي شنه على قوات تركي بن سعيد وكان لقبائل الغافرية دور كبير في إحباط هذا الهجوم. وكان من نتيجة ذلك أن اضطر سالم إلى مغادرة عُمان في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٢م وهو يجر أذيال الخيبة والفشل، ولم يعد إليها مرة أخري. وهكذا صفا الجو لتركي بن سعيد الذي استطاع أن يعبيء كل قواه للقضاد على خصمه إبراهيم بن قيس في صحار[٢].

وحتى شهر إبريل سنة ١٨٧٣م لم يكن تركي قد تمكن من توجيه ضربة ساحقة إلى إبراهيم. غير أنه حدث تغيير جذري في الأوضاع في أعقاب هذه الفترة[٣]. فالمتاعب التي كان يعاني منها السلطان تركي تعود في أغلبها إلى أسباب مالية لانقطاع التعويضات التي كان يتلقاها عن إقليم زنجبار بسبب الخلاف على الجهة المسؤولة عن دفع تلك التعويضات. وفي سنة ١٨٧٤م حلت المشكلة بعد أن قرر السر بارتل فرير مكافأة السلطان مالياً نظير توقيعه على معاهدة تحريم تجارة الرقيق. وقد فوض المعتمد السياسي البريطاني في مسقط بأن يدفع لتركي مبلغ ٤٠,٠٠٠ ريال على الفور، و ٢٠,٠٠٠ ريال بعد ثلاثة أشهر من الدفعة

(١) خطاب مؤرخ ١٨٧١/١٢/٥م من إبراهيم بن قيس إلى صالح بن علي. وقد ورد كمرفق الخطاب رقم ٢/٥٨ مؤرخ ١٨٧٢/١/١٣م من بلي إلى دوق أرجيل.

(٢)، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٧٩ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٩٣ - وص٥٠٣ وكذلك خطاب رقم ٣٦/٥٦٦ مؤرخ ١٨٧٢/٣/٢٥م من بلي إلى دوق أرجيل. توفي سالم بن ثويني في سنة ١٨٧٦م وذلك في منفاه في الهند.

(٣) خطاب رقم ٢٢/٥٤/ مؤرخ ١٨٧٣/٢/٨م من مايلز إلى روس.



الأولى على أن تقيد هذه المصروفات على حساب الحكومة الهندية[1] هكذا أعاد تدفق الأموال إلى خزينة السلطان الخاوية الحياة إلى نظامه المتصدع المفلس. وبعد وقت قصير اتخذت بعض وحدات الجيش مواقعها على جميع الطرق المؤدية إلى مدينة صحار حيث التقت هناك ببعض وحدات المشاه التي ساهمت بها قبائل النعيم – وشيخا دبي وأم القيوين، وبعض الجنود المحليين. وفي يونيو سنة ١٨٧٣م زحف بدر ابن سيف، قائد قوات السلطان بجيشه على صحار. وبعد حصار قصير للمدينة وقصف بالمدفعية قرر إبراهيم بن قيس الاستسلام مقابل دفع تعويض إليه بمقدار ٥٠٠٠ دولار ومرتب شهري في حدود المائة دولار. وقد عين بدر محافظاً على صحار مكافأة له على النصر الذي حققه على قوات إبراهيم. كما وزعت بعض المناصب على غيره من أمراء البوسعيد في مقاطعة الباطنة. وقد بلغت تكاليف إخضاع المقاطعة، بما فيها المكافآت المدفوعة لحلفاء السلطان من القبائل وشيوخ الساحل ثلاثة آلاف دولار نمساوي[2].

وفي شهر أغسطس سنة ١٨٧٣م كان يبدو وكأن متاعب تركي قد انتهت جميعها. فقد أحبطت المحاولات التي قام بها كل من صالح بن علي والسلطان السابق سالم بن ثويني. كما احتلت الباطنة. وأصبح إبراهيم بن قيس أشبه بالمسجون. كما أن تجديد الحلف مع المجموعات القبلية وعلى الأخص الغافرية قد أعاد الهدوء إلى المقاطعات الداخلية بينما خففت التعويضات التي تدفع عن زنجبار من المشاكل المالية. ولقد حدث في هذا الوقت أن داهم المرض تركي بن سعيد، ومنذ ذلك الوقت كاد يشرف على الموت مرات كثيرة، كما فقد نشاطه الجسماني بعد أن أصيبت ذراعه بالشلل[3].

غير أن خصوم تركي السياسيين لم يتركوا الفرصة تمر دون أن يستغلوها. أما إبراهيم بن قيس فقد أصبح من غير قواعد ينطلق منها.

(١) خطاب مؤرخ ١٥/٤/١٨٧٣م من فرير إلى مايلز وقد ورد كمرفق لخطاب رقم ٤٩/٥٧١ مؤرخ ٣/٥/١٨٧٣م من روس إلى دوق أرجيل.

(٢) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٧٨ – ٧٩ رقم ٨٣/٨٨٩ مؤرخ ٢٨/٧/١٨٧٣م من روس إلى دوق أرجيل.

(٣) نفس المصدر وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٩٥.



وبما أن أوضاعه المالية قد تحسنت بفضل المبالغ التي قبضوها نظير تسليمه مدينة صحار لقوات تركي، فقد توجه إلى عمه فيصل بن حمود. حاكم الرستاق. واتفق معه على تسليمه قلعتي الرستاق والحزم مقابل ٢٢٠٠ ريال وعدد من مزارع النخيل، وقد تمخض هذا الاتفاق بين الرجلين عن اعتزال فيصل بن حمود الحياة العامة. أما إبراهيم بن قيس فقد أخذ يلوح من جديد بعد خريف سنة ١٨٧٣م باتخاذ الرستاق قاعدة جديدة للانطلاق منها في تنفيذ مخططاته ضد حكم السلطان تركي(١). وقد تفاقم الوضع أكثر في شهر يناير سنة ١٨٧٤م عندما سرت إشاعة عن وفاة السلطان تركي. فلقد استغل صالح بن علي حالة الفوضى التي سادت البلاد يومئذ للقيام بمحاولة جديدة لتنصيب حمود بن عزان، ابن الإمام الراحل عزان بن قيس حاكماً جديداً للمحافظين. وكجزء من هذه الخطة أوعز إلى إبراهيم بأن يقوم بغارات جانبية على مقاطعة الباطنة بينما تحرك صالح على رأس قوة من الهناوية تقدر بثلاثمائة مقاتل بقيادة حمود بن عزان نحو مطرح ومسقط. ولقد نجحت هذه القوة في القضاء على حامية من المرتزقة الوهابيين بقيادة بدر بن سيف، بعد أن تمكنت من تفادي الاشتباك مع قبائل الغافرية المرابطة عبر طريق وادي سمايل. ثم استولت على مدينة مطرح ونهبت منطقة الميناء. ولم يكن في مقدور السلطان تركي مواجهة الغزو بسبب مرضه، واضطر إلى دفع ٦٠٠٠ دولار ومائة كيس من الأرز كرشوة لصالح بن علي مقابل انسحابه من المدينة. وبذلك استطاع تركي إنقاذ عاصمته وعرشه من السقوط. كما تعهد السلطان للمحافظين بإعادة أملاك المرحوم سعيد بن خلفان رئيس وزراء الإمامة السابق إلى ورثته والإبقاء على الممتلكات المصادرة في عهد الإمام السابق عزان في أيدي أصحابها من الهناوية وعلى الأخص قبيلة الحرث التي ينتمي إليها الشيخ صالح بن علي نفسه. كما اشترط صالح على السلطان تركي بأن يعلن عفوه عن جميع المخالفات التي قد يكون صالح ارتكبها ضد الحكم. وهذه إهانة أخرى تضاف إلى سلسلة الإهانات التي

(١) رسالة رقم ١٣٠٩ - ١٣٥ مؤرخة في ٤ أكتوبر سنة ١٨٧٣م.





وجهت إلى السلطان تركي. وهكذا لم يدفع تركي ثمناً من ماله وحسب بل ومن كرامته أيضاً، مما اضطره إلى طلب مقدم من الحكومة البريطانية من حساب التعويض المالي الذي يدفع عن زنجبار، وذلك لتدعيم وضعه المالي، غير أن الثأر لكرامته كان مهمة أشق من ذلك [١].

في هذه الأثناء كان إبراهيم قد نفذ ما تعهد به لصالح بتحريك قواته في اتجاه الباطنة. وبعد تأليب آل سعد سكان المقاطعة الساحلية الموالين للمحافظين ضد تركي زحف على الباطنة واستولى على ميناءي السويق والمصنعة. وعلى الرغم من أن موقف السلطان تركي كان يبدو ميؤوساً منه، إلا أن زحف قوات إبراهيم على الباطنة كان نقطة تحول حاسمة في محاولات النظام المعتدل دعم سيطرته على البلاد. وقد حدث هذا التحول على أثر مقتل أحد التجار الهنود من رعايا الحكومة البريطانية في سوق المصنعة على يد جنود إبراهيم ابن قيس خلال احتلالهم للبلدة. وقد جرت العادة على أن تتدخل الحكومة البريطانية إذا تعرضت أرواح أو ممتلكات رعاياها للاعتداء. وقد حافظ روس على هذه العادة. وعلى أثر ذلك ظهرت السفن الحربية البريطانية على ساحل الباطنة وقامت بقصف بلدة المصنعه يوم ٢٣ مارس ١٨٧٤م بعد أن صدرت إليها الأوامر من الكولونيل مايلز المعتمد السياسي البريطاني في مسقط. كما وجه المعتمد إنذاراً إلى إبراهيم بوقف الأعمال العدوانية ضد السلطان تركي وتغريم حلفائه بني سعد مبلغ ١٥ ألف دولار نمساوي تعويضاً عن الخسائر التي سببها الهجوم. وهو مبلغ يعد كبيراً بمقاييس تلك الفترة. وقد قدم إبراهيم احتجاجاً على هذا التدخل البريطاني، ولأنه شخص عملي فقد رأى أن يرضخ، ولو بصورة شكلية للسلطان مقابل إعادة المخصصات الشهرية له سابقاً وقدرها مائة دولار، وقد عاد إلى الرستاق [٢].

أما آل سعد فإنهم لم يسلموا بسهولة، مما اضطر إدوارد روس الذي كان قد تلقى بالفعل أوامر باتخاذ إجراء تأديبي ضد منافسي تركي. وكانت مناطق آل سعد

(١) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٨٠ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٩٥ - ٩٦.

(٢) التحفة، تأليف: السالمي جزء ٢ ص ٢٨٠ وخطاب مؤرخ ١٨٧٤/٣/٢٥م من ابراهيم بن قيس إلى روس.



أراضي مكشوفة لأي هجوم بحري. فهي عبارة عن سلسلة من القرى ومزارع النخيل تمتد مسافة أربعة أميال على ساحل الباطنة. وهكذا ففي شهر يوليو سنة ١٨٧٤م وصلت إلى منطقة آل سعد سفينتان حربيتان بريطانيتان وكانت قد صدرت إليهما الأوامر بتقديم المساعدة اللازمة للسلطان إلى أقصى نقطة يمكن أن تصل إليها قذائف مدفعية السفينتين [١]. وفي نفس الوقت كانت قوات تركي التي أعيد تنظيمها تتحرك إلى شمال هذه المنطقة الكثيفة السكان. وإزاء هذا التفوق الساحق، استسلمت القبيلة لشروط السلطان وما أن حل شهر يناير سنة ١٨٧٥م حتى كانت قد دفعت جميع ما كان عليها من ضرائب لحكومة مسقط فيما عدا أربعمائة دولار نمساوي[٢]. ومن يومها لم تعد الباطنة مصدراً لأي تحد عسكري من جانب العناصر العُمانية المحافظة، بل تحسنت علاقتها بالسلطنة تحسناً كبيراً. ومن المؤكد أن التدخل البريطاني المسلح في سنة ١٨٧٤م لصالح السلطان كان العامل الحاسم في ذلك التحول الذي طرأ على موقفهم لمصلحة السلطان. بل ربما كان التدخل العامل الحاسم في إنقاذ حكم السلطان نفسه من الانهيار[٣]. كما كان درساً قاسياً لكل من خصوم تركي وأصدقائه على حد سواء. وهكذا جنى السلطان ثمر تحالفه مع البريطانيين.

كذلك أسهم الإنجليز في الجهود التي بذلها تركي لحل مشكلة أخرى من مشاكله المزمنة. فمنذ بداية حكمه أو بالأحرى منذ أن هاجمه المرض في شهر أغسطس سنة ١٨٧٣م، خفت جذوة النشاط فيه لاسيما وأنه كان في حاجة إلى المستشارين والمساعدين الأكفاء والمخلصين. وفي ربيع سنة ١٨٧٤م بذلت محاولات لمعالجة هذه الحالة، بدعوة السيد عبدالعزيز بن سعيد لتحمل بعض

---

(١) برقية رقم ٢٠٨/ب مؤرخة ١٨٧٤/٦/٢م من حكوكمة الهند إلى روس.

(٢) رسالة رقم ٨٩٦ - ٨٧ مؤرخة ١٨٧٤/٧/٣٠م من روس إلى سالسبوري وخطاب مؤرخ ١٨٧٥/١/١٦م من تركي بن سعيد إلى مايلز.

(٣) رسالة رقم ٦٤١ - ٥٥ مؤرخة ١٨٧٤/٥/٢٠م من روس إلى سالسبوري.



أعباء الحكم عن تركي[1]وقد قبل عبدالعزيز دعوة أخيه وعين رئيسا للوزراء، أو زيراً بالاصطلاح العربي. وعلى الرغم من أن عبدالعزيز كان ذكياً ويتدفق نشاطا وحيوية، إلا أنه كان شخصا طموحا أكثر من اللازم. وهو لا يختلف عن السلطان تركي في أيام شبابه. وقد عمل عبدالعزيز مساعدا لأخيه لبعض الوقت، إلا أنه لم يكن بينهما وفاق على الاطلاق، حتى اضطر عبدالعزيز إلى مغادرة البلاد والإقامة في جوادر بعيدا عن أخيه. ولكنه في عام ١٨٧١م أخذ يحوك المؤامرات ضد تركي بالتعاون مع المحافظين العُمانيين طمعا بالوصول إلى السلطة. غير أن تورطه مع المحافظين في السياسة المعقدة، قد انتهى نهاية غير سارة، وذلك بعد أن اعتقلته إحدى السفن الحربية البريطانية في البحر وأرسلته منفيا إلى كراتشي مع تخصيص مرتب شهري له في حدود ثلاثمائة دولار. وبهذا الإجراء وضعت حداً نهائياً لنشاطه ضد السلطان الحاكم. كان عبدالعزيز لا يزال في المنفى عندما تلقى دعوة أخيه تركي لتولي الوزارة [2]وقد كان الوفاق سائدا بين الاخوين في أواخر سنة ١٨٧٤م، غير أن الخلاف انفجر بينهما من جديد سنة ١٨٧٥م، بسبب تحيز السلطان مع بعض الانتهازيين من رجال الحاشية، الذين حاولوا الحد من صلاحيات عبدالعزيز كمستشار للسلطان، كما ولاعتقاد الحاكم بأن التأييد القبلي للحكم يعتمد على الهناوية وليس على الغافرية، وفي سنة ١٨٧٥م حسم عبدالعزيز الموقف بتقديم استقالته. وبما أن صحة تركي لم تكن قد تحسنت حتى ذلك الوقت ولم يكن في مقدوره القيام بأعباء الحكم بمفرده. فقد وافق على تسليم كل الصلاحيات لعبدالعزيز والتوجه إلى جوادر للراحة والنقاهة. وهكذا فمنذ شهر أغسطس حتى ديسمبر سنة ١٨٧٥م أخذ عبدالعزيز يحكم البلاد كنائب للسلطان[3].

إن فشل سياسة تركي بن سعيد تجاه قبائل عُمان هو من الأسباب التي حملته على الاعتكاف في أغسطس سنة ١٨٧٥م. لقد بدأت متاعب تركي قبل هذا الوقت

(١) خطاب مؤرخ ١٨٧٤/٥/١م من تركي بن سعيد إلى عبدالعزيز بن سعيد.

(٢) لوريمر مجلد ١ ص ٤٩٣ – ٤٩٥ و٤٩٨.

(٣)التقرير الإداري ١٨٧١م – ١٨٧٩م ص ٧٥.



بسنة ونصف وذلك عندما تخلى عنه عدد كبير من حلفائه من قبائل الغافرية ردا على التسوية التي عقدها مع صالح بن على واعترف فيها بشرعية عمليات مصادرة الممتلكات الأهلية التي تمت في عهد الإمام عزان بن قيس. وبموجب هذه التسوية انتقل جزء كبير من الممتلكات الغافرية إلى الهناوية. وفي صيف عام ١٨٧٤م حاول السلطان تركي التوسط في بعض الخلافات التي نشبت بين الغافرية من سكان وادي سمايل غير أن المحاولة فشلت نتيجة لمعارضة الأطراف المعنية لهذا التوسط. وقد اشتدت الاضطرابات القبلية بعد صيف عام ١٨٧٤م، وظلت تتفاقم خلال سنة ١٨٧٥م. كما انفجرت الحرب القبلية بين الهناوية والغافرية في نفس العام بسبب رغبة كل من القبيلتين في الاستيلاء على الأملاك المصادرة وقد سببت هذه الحرب أضرار جسيمة في الممتلكات والمزروعات، مما جعل حكومة مسقط الخاضعة لسلطة عبدالعزيز المباشرة تصبح تحت رحمة الهناوية. وقد تطورت المشكلة في صيف سنة ١٨٧٥م إلى الحد الذي اضطر السلطان إلى فصل حرسه الخاص من مرتزقة الوهابيين والاستعاضة عنهم بحرس من الهناوية. وهكذا تعذر على السلطان اتخاذ موقف الحياد من الصراع بين القبيلتين، لأن الحرس كان في استطاعته التأثير على السلطان باتخاذ القرارات التي تتفق ومصلحة قبيلته. ولقد ضاق السلطان تركي ذرعا بهذه الأوضاع بحيث فكر بالتنازل عن العرش وتعيين نائب مؤقت عنه لو لم يتدخل الكولونيل مايلز في الأمر[1].

لقد حكم عبدالعزيز البلاد حكماً محافظاً وكان يعتمد على تأييد الهناوية، وكان الغافرية يعارضونه بطبيعة الحال. وربما كان أغرب ما في موقف عبدالعزيز هو تودده للمحافظين لدرجة أن صالح بن عليٍ أصبح المستشار الأول للنائب، وأخذ المطاوعة يفدون على العاصمة أفواجاً، كما كان الحال في عهد الإمام عزان، وقد سبب هذا حرجا كبيراً لأخيه السلطان تركي. فقد بقيت القوانين السابقة كقانون تحريم الوسائل الترفيهية. ولقد استاء الإنجليز من هذا الوضع،

(١) لوريمر مجلد ١ ص ٤٩٧.





غير أنهم لم يتوقفوا عن دفع التعويض المالي عن زنجبار للسلطان في معتكفه بجواذر. ومعني هذا أن تركي كان لا يزال يملك مصادر مالية كافية لتدعيم مركزه في عُمان متي سمحت له حالته الصحية بذلك.

إن فترة الاستجمام الطويلة التي أمضاها تركي في جواذر قد فعلت فعلها فيه فاسترد صحته واستعاد نشاطه وروحه المعنوية، وفي أواخر سنة ١٨٧٥م كانت صحته تسمح له بالعودة إلى البلاد. ولما كان تركي يعلم أن عبدالعزيز سوف يعارض عودته إلى السلطة، دخل البلاد خلسة، وتسلم المسئولية وذلك في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥م. وكان نائبه عبدالعزيز متغيباً عن العاصمة في ذلك الوقت.

ولقد كان تركي على حق في تشككه بأخيه، إذ ما أن علم عبدالعزيز بعودة تركي إلى البلاد حتى جمع قوة على الفور للقيام بمحاولة لإطاحة حكم السلطان، غير أن وصول نجدات من الغافرية في الوقت المناسب احبط المحاولة، وبالتالي لاذ عبدالعزيز بالفرار إلى الداخلية، حيث جمع له بعض المؤيدين وتمركز في منطقة وادي سمايل. ولكن تركي وضع حدا لتهديد عبدالعزيز عندما زحف في شهر فبراير سنة ١٨٧٦م على رأس جيش وارغم اخاه على الفرار من المعركة. وظل عبدالعزيز ينتقل من مكان إلى آخر في المنطقة الداخلية من البلاد مدة ١٤ عاما في محاولات يائسة لتجنيد قوات جديدة لإطاحة أخيه. ويبدو أن تركي كان موفقا في اختيار الوقت الذي يعود فيه إلى مسقط. فالصراعات والحروب الأهلية التي استمرت أشهراً طويلة قد استنزفت قوى القبائل العُمانية، مما مكن السلطان من إقرار السلام في ربوع البلاد كلها، وبالتالي من إعادة علاقاته الودية مع حلفائه القدامى الغافرية[1].

إن استئناف تركي للحكم وتوطيده لدعائم السلم في البلاد خلال شتاء سنة ١٨٧٥م - ٧٦، يعتبر نهاية للفترة المضطربة الأولى من تاريخ الحكم في عُمان. فقد أبدى تركي نشاطا ملحوظا خلال الأشهر الأولى من سنة ١٨٧٦م، وبنهاية العام كان تركي قد أعاد تخطيط نظام الحكم بطريقة تجعله يبدو وكأنه قد تخلص

(١) نفس المصدر ص ٥٠٢/٥٠٤ والتحفة، تأليف: السالمي جزء ٢ ص ٢٨١ والتقرير الإداري ص ٧٥ - ٧٦ سنة ١٨٧٥م - ٧٦.



من الأخطاء والاضطرابات الإدارية السابقة.

الدفاع عن النظام المعتدل، ١٨٧٦م - ٨٨

لقد عاد فابتسم القدر لتركي بن سعيد أثر استئنافه للسلطة في سنة ١٨٧٥م، ومما أسهم في النجاح الذي حققه السلطان في السنوات الأخيرة من حكمه، بانتعاش التجارة العُمانية بعد فترة الركود التي سادتها من القرن التاسع عشر كنتيجة للزيادة في معدل الصادرات من البلح العُماني إلى الهند والولايات المتحدة. غير أن القلاقل السياسية لم تنته بأي حال ما بين سنة ١٨٧٦م وسنة ١٨٨٨م، وإن كان الوضع لم يصل إلى حد الفوضى مثل ما حدث مرات كثيرة من قبل، خلال السنوات الخمس الأولى من حكم تركي. ولقد ظل الخطر من العناصر الإباضية المتطرفة في داخلية عُمان قائما، وما بين سنة ١٨٨٣م وسنة ١٨٨٧م قامت هذه الفئات بأكثر من هجوم مركز على مسقط، غير أن وجود السفن الحربية البريطانية قد افشل كل هذه الغارات.

كما ان التمزق السياسي داخل صفوف المحافظين العُمانيين الذي حدث بعد سنة ١٨٦٧م قد اسهم بدوره في دعمٍ مركز السلطان. فبوفاة سعيد بن خلفان فقد المحافظون العُمانيون زعيماً دينياً مرموقاً مما جعلهم يخسرون ما كان لهم من تأييد جماهيري، بينما لم يستطيعوا اكتساب مؤيدين جدد من العناصر الوطنية الهامة. وكان الشيخ محمد بن سالم الغاربي من ساحل الباطنة من أثقف الزعماء القياديين في المعسكر المحافظ خلال السنوات الأولى من حكم تركي، غير أن هذه الدعامة التي كان يستند عليها حكم الإمام عزان في وقت من الأوقات، قد تحولت إلى السلطان تركي[1].

وعلى الرغم من أن صالح بن على كان من أبرز الزعماء القبليين المحافظين وكذلك فيصل بن حمود، إلا أن التعاون بين هذه الفئة من الزعماء كان تعاونا شكليا حتى إن الجناح الإباضي المتطرف انقسم على نفسه في سنة ١٨٧٦م إلى

(١) خطاب مؤرخ ٤ أكتوبر سنة ١٨٧٦م من محمد بن سالم الغاربي إلى تركي بن سعيد.





فئات عديدة. فصالح بن على لم يكن يثق في أي حركة أو مشروع لا يكون تحت إشرافه، بينما كان إبراهيم بن قيس في أواخر أيامه يعيش على المنحة التي خصصها له السلطان تركي، بحيث لم يكن في مقدوره تقديم تأييد حقيقي لأي تكتل ضد السلطان[1]. وحتى لو نجح هذا التجمع، فإن امكانات المحافظين وعلى الأخص بعد أن ضاعت من أيديهم مقاطعة الباطنة، لا تقارن بموارد السلطان المالية المدعمة من جانب الإنجليز، وامكاناته للبذل للقبائل. ومن ناحية أخرى لم تكن هناك دول أجنبية حليفة للمحافظين يمكن أن تمدهم بالمساعدة، كما كان الحال بالنسبة لتركي الذي يعتمد على التأييد البريطاني له عند الضرورة. وقد اضطر صالح بن على في سنة ١٨٨٣م إلى رهن أملاكه الخاصة بمبلغ ٩٠٠٠ دولار تقريبا لتمويل عملية هجومية على مسقط[2].

وعلى الرغم من أن شعبية المحافظين العُمانيين قد هبط مستواها عما كان عليه في الستينات من القرن التاسع عشر، فإنهم مازالوا حتى ذلك الوقت يتمتعون بتأييد عدد كبير من العُمانيين. غير أن برنامج المحافظين لم يكن يختلف في أسسه النظرية عنه في عهد الإمام عزان الذي أيد المحافظون ثورته الناجحة ونظام حكمه. وقد ردد المحافظون نفس التهم التي وجهوها لحكم السلطان قبل هجومهم عليه في سنة ١٨٧٧م وهي (الانحراف والتهاون في المسائل الدينية) وهي نفس التهم التي أطلقوها على هذا النظام خلال حملتهم الدعائية سنة ١٨٦٨م[3]. ولم تتغير أهداف الزعماء المحافظين من أمثال صالح بن على في عهد السلطان تركي عما كانت عليه سابقا وهي بعث الإمامة في عُمان على نمط إمامة سنة ١٨٦٨م بحيث يشمل حكمها ساحل مسقط وعُمان والشطر الداخلي من البلاد. وعلى أي حال ففي سنة ١٨٧٦م أخذ جيل جديد من الزعماء العُمانيين المحافظين يشق طريقه إلى عالم الوجود، غير أن هذا الجيل كان يرى بأن تقتصر الإمامة على الجزء الداخلي من عُمان وبأن لا تضم مسقط

(١) رسال رقم ٥٥٧- ٢١٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٨٧٤م من مايلز إلى روس.
(٢) رسالة رقم ١٨٢ بتاريخ ٢٢/٧/١٨٨٣م من موكلر إلى روس.
(٣) رسالة رقم ١٠ مؤرخة ٤/٥/١٨٧٧م من بريدو إلى سالسبوري.



والمدن الساحلية[1]. وعندما عادت الإمامة إلى السلطة بالفعل بزعامة سالم بن راشد الخروصي في سنة ١٩١٣م اقتصرت سيادتها على الجزء الداخلي من البلاد فقط وذلك على أثر الحملة التي قامت بها قوات حكومة الهند البريطانية لصد هجوم قام به المحافظون على ساحل الباطنة. وبهذا تمكنت من المحافظة على وجودها حتى سنة ١٩٥٥م. غير أنه منذ سنة ١٨٧٦م وحتى ١٩١٣م كان اصرار أغلبية الزعماء المحافظين على ضم مسقط ضمن أية إمامة تقوم في البلاد عاملا أساسياً من عوامل الاستياء والتوتر بين السياسيين العُمانيين المحافظين وجزءا لا يتجزأ من أهدافهم، أما الإنجليز فقد كانوا يعارضون سيطرة المحافظين على أي جزء من الساحل العُماني بالشكل الذي يمكنهم من التدخل بالقوة المسلحة لسحق أي تجمعات محافظة تطمع في بسط سيطرتها على مسقط والساحل العُماني.

خلال الاثنى عشر عاما من حكم تركي بن سعيد، جابه بالإضافة إلى تمردين قبليين عاديين – محاولتين كبيرتين من جانب المحافظين لإطاحته. وقد اتسمت المحاولتان بنفس الطابع. المحاولة الأولى تمت في سنة ١٨٧٧م عندما هاجمت قوات المحافظين مدينتي مسقط ومطرح بألف وخمسمائة مقاتل بقيادة صالح بن علي. ولما كان الهجوم مفاجئا فقد تمكنت القوات المغيرة من احتلال مدينة مطرح ونهب أسواقها ومتاجرها، غير أن مسقط استعصت عليهم وقد ظلت حاميتها المؤلفة من مائتي رجل تدافع عن المدينة حتى وصول الطراد البريطاني تيزر Teazer الذي قام بقصف تجمعات القوات المهاجمة حتى أرغمها على الانسحاب. غير أن صالح بن على حاول أن يستغل الفرصة قبل انسحابه، حيث اشترط دفع ٢٠,٠٠٠ دولار مقابل الانسحاب، إلا أن تركي كان يعرف بالفعل أن قوات صالح بن على قد انهزمت، ولهذا رفض طلبه، وقد دعم هذا

(١) خطاب مؤرخ ١٨٧٩/٣/٢م من مسلم بن عبيد إلى تركي بن سعيد ويشير فيه إلى وجهة نظره السابقة حول هذا الموضوع.



من موقف السلطان في جميع انحاء البلاد[1].

أما هجوم سنة ١٨٨٨م فقد وقع نتيجة لفشل تركي في رأب الانشقاقات التي وقعت في صفوف قبائل الغافرية المؤيدة له. وكانت هذه القبائل ترابط عبر الطريق الذي يمكن لأي جيش ينوي غزو مسقط أن يمر به. فقد انشق الرحبيون والندابيون عن السلطان استياء من السماح لبني جابر، وهم إحدى قبائل الغافرية بالانضمام إلى المجموعات القبلية المرابطة في الممر، وانضموا إلى قوات صالح بن علي. وقد بذل السلطان جهودا يائسة لتهدئة خواطرهم ولكن دون جدوي، ففي شهر أكتوبر سنة ١٨٨٣م قاد صالح بن علي بالاشتراك مع عبدالعزيز، أخ السلطان تركي من ابيه، بعض قبائل الهناوية من الحرث، والحبوس، والحجريين عبر الممر المذكور ومنه انقضوا على مسقط. ولعل أغرب ما وقع خلال هذا الهجوم هو عملية تسلق السور الذي يحيط بالعاصمة. وقد قام بها ليلا مجموعة من المهاجمين يرتدي أفرادها جلابيب سوداء. واشترك السلطان تركي بن سعيد شخصيا في مقاومة المهاجمين الذين انسحبوا مخلفين وراءهم سبعين قتيلا. وفي الوقت نفسه ونتيجة للهجوم المذكور أرسل البريطانيون الطراد فيلوميل إلى مسقط للمساهمة في الدفاع عن المدينة بعد أن تعذر على السلطان سد جميع الطرق على المهاجمين. وهكذا ساهم الطراد البريطاني في إنزال الهزيمة بقوات المحافظين[2]. وقد فشلت هذه الحملة بعد وصول تعزيزات من رجال الغافرية للسلطان يقدر عددها بثلاثة آلاف مقاتل وذلك للقضاء على فلول القوة المهاجمة، بينما تحرك الأمير فيصل بن تركي، نجل السلطان وولي عهده على رأس قوة من ١٧٠٠م مقاتل للانتقام من القبائل التي سمحت لقوات

(١) خطاب رقم ١٥ مؤرخ ١٨٧٧/٧/٥م من بريدو إلى سالسبوري والتحفة، تأليف: السالمي جزء ٢ ص ٢٨١.

(٢) التحفة، للسالمي: جزء ٢ ص ٢٨١ - ٨٢ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٠٨ - ٥١٢ وخطاب رقم ٣٦ مؤرخ ١٨٨٣/١١/٩م من روس إلى كمبرلي.



صالح بن على بالمرور عبر أراضيها [١]. وقد دعم هذا الانتصار من مكانة السلطان تركي في البلاد بحيث أن مسقط لم تتعرض لأي هجوم جديد من المحافظين طوال الفترة التي بقيت له في الحكم. ومما هو جدير بالذكر، على أي حال، أن نشير إلى تصريح سنة ١٨٨٦م الذي تعهد فيه البريطانيون بحماية سلطان مسقط مهما كانت الظروف، فلقد أسهم هذا التصريح في خلق جو من السلام والاستقرار السياسي الذي تميز به حكم السلطان في السنوات الأخيرة. وباستثناء الحملتين الكبيرتين اللتين قام بهما صالح بن على لم تقع اعتداءات ضد مسقط ذات أهمية فيما عدا مغامرتين عسكريتين قام بهما إبراهيم بن قيس على مدينة الرستاق ومقاطعة الباطنة في سنة ١٨٨١م وسنة ١٨٨٣م، وانه في كلتا الحملتين عاد إبراهيم فانسحب من المعركة عندما هدده السلطان بوقف المنحة التي تدفع إليه [٢].

قبل أن يوافي الأجل تركي في سنة ١٨٨٨م كان يستطيع أن يقول بأن عُمان جميعها أصبحت تدين له بالولاء ومع أن حكمه لم يكن قويا، إلا أن الولاة في عهده كانوا يسيطرون على كافة المدن الساحلية الرئيسية، وعلى نخل وسمايل والرستاق وبعض أجزاء مقاطعة الشرقية تدين له بالولاء بين حين وآخر، على الرغم من أن هذا لم يكن يحدث إلا في الأحوال التي تنضب فيها موارد الزعماء السياسيين في هذه المناطق ويجدون أنفسهم مضطرين إلى طلب المساعدة من السلطان. وقد حافظت أغلب المناطق القبلية على علاقاتها الودية بحكومة السلطان من الناحية الأسمية، هذا بالرغم من أن بعض فئات قبائل الهناوية، كالحرث، والحجريين، والحبوس، كانوا يتحالفون مع أي تكتل يهدف إلى الإطاحة بالسلطان طوال فترة حكمه [٣]. ويدل اعتلاء فيصل بن تركي للعرش بطريقة سلمية، لم يتخللها أي صراعات سياسية على استقرار النظام فيما بين سنة

---

(١) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٠٨ – ٥١٢ وخطاب مؤرخ ١٨٨٣/١١/١٢م من فيصل بن تركي إلى تركي بن سعيد وقد ورد كمرفق الخطاب رقم ٣١٣ أ – بتاريخ ١٨٨٣/١١/٢٦م من جاياكار إلى روس.

(٢) لوريمر مجلد ١ ص ٥١٦ والتقرير الإداري ١٨٨١م – ١٨٨٣م ص ١٣ – ١٥.

(٣) لوريمر مجلد ١ ص ٥١٠ والتقرير الإداري ١٨٧٨م – ١٨٧٩م ص ١١٦.



١٨٧٦م وسنة ١٨٨٨م. ولقد كانت هذه أول مرة منذ القرن الثامن عشر تتم فيها ملية تغيير حاكم بآخر بغير عنف أو إراقة دماء.

تركيب الحكم المعتدل وأساليبه الإدارية: ١٨٧٦م - ٨٨

إن ما يشهد على مدى كفاءة الحكم في عهد السلطان تركي بعد سنة ١٨٧٦م، هو سلامة نظامه السياسي والتحسينات الإدارية التي أدخلت على الجهاز الحكومي منذ إعادة تنظيمه. ومما يعزز هذا الرأي أن التدابير التي اتخذت في عهد تركي لتنظيم الإدارة الحكومية ظلت سارية المفعول حتى هذا اليوم. وكما أشرنا آنفا فقد كان نظام تركي خليطا من الإجراءات السياسية المدروسة والاستخدام الذكي لمقتضيات العرف والتوفيق، إلى جانب الدعم البريطاني للنظام. ولقد مرت هذه الأساليب بتغييرات وتعديلات مستمرة عبر فترة طويلة من الزمن.

ولعل اعتماد تركي على التأييد البريطاني بشكل سافر، هو البدعة الوحيدة التي استحدثها تركي في سلسلة النظم الإدارية التي كان يسير عليها حكام عُمان المعتدلون. غير أن هذا الاعتماد على القوة البريطانية كان خطوة حتمية كبديل عن الاعتماد على النشاط الاجتماعي الملاحي والتجاري كمورد للدولة على عهد سعيد بن سلطان. أما في عهد السلطان تركي فقد كان نمو المصالح الامبريالية البريطانية في منطقة الخليج يسير جنباً إلى جنب مع حاجة سلطنة مسقط إلى مصدر جديد لدعم ازدهارها الاقتصادي الذي كان العامل الأساسي للدولة في الفترة التي سبقت عام ١٨٥٦م. ومن هنا كانت مصلحة كل من بريطانيا وسلطنة مسقط في توثيق علاقتهما المشتركة وتعميق أسس المساعدات المتبادلة بينهما. وابتداء من سنة ١٨٧٤م تعددت المساعدة البريطانية لتركي من العون العسكري، إلى المساعدات المالية المنتظرة، إلى حجز الزعماء السياسيين المناوئين لتركي في الهند، إلى المساعدات الفورية لحل المشكلات الحكومية والخدمات الدبلوماسية. وفي سنة ١٨٨٦م تطورت هذه المساعدة بحيث تعهدت بريطانيا



بضمان حكم السلطان على الجزء الساحلي من البلاد، ورفض أي تعديلات سياسية في هذا الجزء من عُمان. وثمن لهذا التأييد وافق السلطان على السير في ركاب السياسة البريطانية ومخططاتها حتى لو تعارض ذلك مع مصالح الأمة، كما حدث بالنسبة إلى المعاهدة البريطانية - العُمانية المعقودة في سنة ١٨٧٣م لمنع تجارة الرقيق.

وعلى عكس السلاطين الذين جاءوا قبلة كثويني، وسالم، وعزان، كان تركي ينظر إلى مشاكل عُمان من زاوية واقعية. فقد أدرك تركي أن الأوضاع في عهده تختلف عن الأوضاع في عهد السيد سعيد، وأن السياسة التي كانت تلائم الحكم خلال السنوات العشرين الأولى لم تعد تصلح لأوضاع عُمان في أواخر القرن التاسع عشر. كما أدرك أيضاً وبشكل خاص أن مصدر القوة الأساسي للحكم قد ضعف إلى الحد الذي لا يمكن معه الاحتفاظ بالسلطة بالاعتماد على المصادر الذاتية وحدها. وأنه إذا استطاع أن يضمن تأييد النفوذ البريطاني لحكمه، فإن ذلك سوف يجعل حكمه في مأمن من تكتل القوى المناوئة له. وهكذا أصبح تركي في التحليل النهائي على أتم الاستعداد للتعاون مع البريطانيين بشكل أو آخر مقابل ضمانهم لحكمه. وهكذا غدا مفتاح سياسة تركي هو توثيق علاقته بالحكومة البريطانية[١].

لقد أدرك تركي بأن الظروف تحتم عليه بأن يحكم البلاد بأحسن الطرق المتاحة له. وكان من بين الأسباب التي تدعو الإنجليز إلى تأييد تركي إقتناعهم بأنه يمثل الأمل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في ربوع البلاد[٢]. ولما كان الهدف الأساسي لتركي هو توفير النظام والحكم المعتدل لسكان البلاد، فقد كانت المشاكل القبلية أهم المشاكل التي تستأثر باهتمامه اليومي. وكان لابد لتركي

(١) لوريمر مجلد ١ ص ٥٢٢ وخطاب مؤرخ ١٢/٢/١٨٧١م من تركي بن سعيد إلى حاكم بومباي وقد ورد كمرفق الخطاب رقم ٣٤/١٥٤ بتاريخ ١٣/٢/١٨٧١م من بيلي إلى دوق أرجيل انظر كذلك (سياسة الهند الخارجية) ص ٢٤٠ تأليف: برساد.

(٢) لوريمر مجلد ١ ص ٥٢٢/٥١٧ ومحاضر وزارة الهند ١٧/١٢/١٨٧٤م وخطاب رقم ٩/٣٦ مؤرخ ٩/١١/١٨٨٥م من روس إلى كمبرلي.



من الاعتماد على الجهاز التقليدي للإدارة بالرغم من أنه جهاز تدعمه الحكومة البريطانية وبمعني أوسع فإن تركيب الحكم بكلياته هو امتداد لشخص السلطان نفسه. ومما يصدق على أغلبية النظم الملكية الفردية، أن وجود ملك أو رئيس وزراء يتمتع بالكفاءة والحماس على رأس الحكم، يضمن لهذا الحكم سهولة الحركة، ولكن مثل هذا الحكم معرض للانهيار إذا ما تهاون الملك عن واجباته.
ولئن كانت السلطة في مثل هذا النظام سلطة مطلقة وليس هناك حدود دستورية تقف عندها، فإن سلطة تركي كانت مقيدة بقيود عُمان الجغرافية، وبتركيبها السياسي والاجتماعي، وايديولوجيتها الدينية والفكرية، وباقتصاديتها. ومن الجدير بالذكر أن حكومة السلطان تركي هي من نوع الملكيات الملاحية التقليدية ذات الطابع العلماني التجاري وقد نشأت وتطورت ضمن هذا الإطار. وعلى عكس الأئمة الذين يستمدون سلطاتهم من الاعتبارات الدينية، والقيم الإسلامية، كان نظام السلطان يعتمد على قدرة الحكم على ممارسة طاقاته السياسية البحتة، وعلى كفاءاته ومركزه الشخصي.
قبل أن يبدأ السلطان تركي في إعادة تنظيم أجهزة الحكم في السبعينات من القرن كانت مسئولية الحكم قسمة مشتركة بين كبار أفراد عائلة البوسعيد وكان السلطان يجمع بين منصبه كحاكم للبلاد ومنصبه كعميد للبيت المالك يستمد سلطانه عليها من أفرادها أنفسهم، هذا رغم وجود بعض الارستقراطيين والوجهاء من القبائل العُمانية الأخرى وبعض رجال الأعمال البارزين في مسقط من أصل عُماني هندي مشترك يشاركونه المسئولية. أما الطبقات الشعبية، فقد كان من النادر أن تتولى مناصب هامة في الدولة. ولقد حافظ تركي على هذا التقليد إلى حد كبير حتى بعد سنة ١٨٧٦م، بالرغم من أنه كان أقل اعتمادا من غيره من الحكام على أفراد أسرته في إدارة الحكم، كما كان يستعين بخبرة ومشورة المعتمد السياسي المقيم بانتظام. وكان الكولونيل مايلز الذي يشغل هذا المنصب خلال الجزء الأكبر من فترة حكم السلطان تركي، والكولونيل روس، الرئيس المباشر للكولونيل مايلز في الخليج على علاقة ودية



وثيقة بالسلطان الذي كان يستشيرهما ويطلعهما أولا بأول على سير الأمور في البلاد. وكان من الأسباب التي مكنت للنفوذ الإنجليزي في دوائر الحكم، فضلا عن نفوذهما على شخص السلطان نفسه، هو افتقار تركي إلى المستشارين المخلصين الاكفاء من أهل البلاد.

وعلى الرغم من جهود السلطان تركي - لتوثيق علاقته بأقرب أفراد العائلة، وهي جهود كان النجاح فيها حليفه، فقد كانت له مشاكل مع أخيه غير الشقيق، عبدالعزيز بن سعيد، والسلطان السابق سالم بن ثويني وفي سنة ١٨٧٦م اضطر السلطان إلى اتخاذ قرار بإرسال محمد، وحمود، وحمدان، أبناء أخيه ثويني بن سعيد إلى المنفي بتهمة تآمر هؤلاء مع أخيه عبدالعزيز ضده. أما أنجاله محمد، وفيصل، وفهد فقد عينوا ولاة لبعض المدن والمقاطعات، فمحمد، الأكبر كان محافظاً لإقليم صحار من سنة ١٨٧٨م إلى سنة ١٨٨٤م، وبما أنه أثبت عجزا إدارياً تاما في منصبه فقد قرر والده تعيين ابنه الثاني الأصغر، فيصل بن تركي وليا للعهد. ومن ناحية أخرى لم يكن السلطان يستطيع الاعتماد على أفراد عائلته الأقربين في مشاركته المسئولية(١).

ويعتبر الوزير، أو رئيس الوزراء من الناحية النظرية المستشار والمساعد الأول للسلطان. غير أن هذا المنصب، إذا ما استثنينا أخاه عبدالعزيز بن سعيد لم تشغله أي شخصية قوية وبارزة في عهد تركي. صحيح أن ثويني بن محمد، أحد أمراء البوسعيد الذي خدم الحكم في عهد كل من السلطان ثويني والسلطان سالم، وفصل من منصبه في عهد الحاكم الأخير بتهمة الخيانة والفساد، وكان أول وزير يعينه تركي في هذا المنصب، غير أن ثويني بن محمد لم يبرهن على جدارته بهذا المنصب، مما جعل تركي يرغب في التخلص منه قبل نهاية عام ١٨٧١م، ويعتبر ثويني مسؤولا عن الخلاف الذي نشب بين تركي وأخيه عبدالعزيز. ورغم ذلك فقد ظل محتفظا بمنصبه هذا حتى وائل سنة ١٨٧٣م، عندما أقيل منه بتهمة اشتراكه في حادث اغتيال ناصر بن على محافظ مسقط. وقد توفي

(١) لوريمر مجلد ١ ص ٥١١ - ٥١٢.



ثويني بعد هذا الحادث بوقت قصير، عندما اغتاله أنصار القتيل، بينما كان يسير في شوارع العاصمة[1]. ولم يحتل منصبه شخص آخر، فقد كان السلطان يقوم بعمل الوزير بنفسه إلى أن داهمه المرض في شهر أغسطس سنة ١٨٧٣م. وبخلو البلاد من وزيرها وسلطانها أخذت الحكومة تسير على غير هدي، إلى أن تم تعيين عبدالعزيز بن سعيد رئيسا للوزراء في ربيع سنة ١٨٧٤م. غير أن أنانية عبدالعزيز كرئيس للوزراء وكوصي على الحكم حتى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥م، لابد وأنها أسهمت في تذمر السلطان من مساعديه البوسعيديين.

ولقد وجد تركي أخيرا ضالته المنشودة في شخص سعيد بن محمد، أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وشقيق الوزير الأسبق ثويني بن محمد، ومن رجال الحكومة القدماء. وبما أن سعيد كان من المقربين إلى السلطان منذ بداية حكمه، فقد عين وزيرا مساعدا للسلطان بمجرد استئناف تركي لمهام الحكم في البلاد في ديسمبر سنة ١٨٧٥م.

وكان سعيد بن محمد يتمتع بجميع المؤهلات اللازمة لرجل الحكم، وعلى الأخص أنه قد أمضي الجانب الأكبر من حياته العامة في خدمة السلطان. وعلى الرغم من أن سعيد لم يكن رجل أفكار بنوع خاص بحيث يمكن الاعتماد عليه في تزويد الحكم بأفكار جديدة إذ من الواضح أن هذه المهمة يقوم بها رجال حكومة الهند البريطانية المعتمدين لدى حكومة السلطان - إلا أنه كان رجلا مخلصا في عمله ويحسن تنفيذ الأوامر التي تصدر إليه من السلطان. وعلى كل فقد كان سعيد نموذجا لذوي المناصب العليا في حكومة السلطان. وكان أول عمل تولاه في حكومة مسقط هو منصب مساعد لشؤون التموين والنقل في حكومة السلطان ثويني. كما تولي منصب والي مسقط في عهد تركي قبل نقله إلى منصبه الجديد. وكان شخصا محبوباً من الإنجليز لأنه كان يؤمن بالتعاون معهم. ولعل الشيء الوحيد الذي كان يقض مضجعه هو خلافه مع بدر بن سيف، أحد المساعدين للسلطان تركي وكان بدر صديقاً حميماً للسلطان وقائداً عاماً للجيش. وفي أواخر أيامه أعفى سعيد بن محمد من عمله وأمر بنفيه

(١)نفس المصدر ورسالة رقم ١٢٣٤/١٤٠ مؤرخة ١/١١/١٨٧١م من بيلي إلى دوق أرجيل.



إلى قشم، بعد أن اتهمه بتعاطي (أعمال السحر) غير أن الوزير عاد لشغل منصبه في عام ١٨٩٦م بعد انتقال الحكم إلى فيصل بن تركي [١].

إن اتهام تركي لرئيس وزرائه بممارسة السحر يعتبر دليلا على المعتقدات التي كانت تسيطر على تركي وتتحكم في تصرفاته، وعلى الأخص خلال نوبات المرض التي كانت تفاجئه. فقد كان تركي في أواخر أيامه، وعلى الأخص بعد أن تدهورت صحته في سنة ١٨٧٣م يثق كثيراً في شخص يدعى نميش ويتاجر بالقصب. وهو شخص عديم الأخلاق لا ضمير له ومن نوع راسبوتين وكان يدعي معرفة السحر. وكان يتقاضى مرتباً شهرياً مقداره ١٥ دولاراً. وقد طرد أخيراً، ولكنه بعد أن جمع ثروة طائلة تقدر بنحو ٤٠ ألف دولار عن طريق الرشوة والنفوذ. وحتى بعد أن تولي عبدالعزيز رئاسة الوزارة في سنة ١٨٧٤م احتفظ نميش بمركزه عند السلطان، ولم يعتزل إلا عندما عين عبدالعزيز وصيا على الحكم في أغسطس سنة ١٨٧٥م. وعندما عاد إلى مسقط في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥م نصحه مستشاروه البريطانيون بعدم الاعتماد على أشخاص مثل نميش الذي كان يستغل غباء السلطان وميوله السوداوية واحساسه بالوحدة[٢].

وإلي جانب رئيس الوزراء كان للسلطان بعض المستشارين الخصوصيين والمصطادين في الماء العكر. من هؤلاء بدر بن سيف الذي كان يتولي قيادة جيش السلطان في أغلب الأوقات، كما عمل محققاً وو الياً على إقليم صحار ما بين سنة ١٨٧٣م وسنة ١٨٧٨م ثم واليا على مطرح بعد سنة ١٨٧٩م. ومنهم سليمان بن سويلم، أحد عبيد السلطان الافريقيين وقد وصل إلى منصب السكرتير الخاص للسلطان، كما شغل منصب الوالي في عدد من المناطق المضطربة كصور وظفار في الجنوب العربي وقد ضمت مؤخرا إلى ممتلكات السلطان تركي[٣].

إن مكانة سليمان بن سويلم الشخصية ونشاطه يصوران لنا المرتبة التي يمكن أن

---

(١) التقرير الإدارية ١٨٧٥ - ١٨٧٦م ص ٧٥ - ٧٦ والتقرير الإداري ١٩٠١ - ١٩٠٢ ص ١٠ - ١١ وخطاب رقم ٧٢/٥٦٣ مؤرخ ١٨٧١/٦/٥م من بيلي إلى دوق أرجيل.

(٢) خطاب رقم ١٢١/٣٥٧ مؤرخ ١٨٧٣/٧/١٦م من مايلز إلى روس وخطاب رقم ٥٢/٦٠٦ مؤرخ ١٨٧٥/٦/١١م من روس إلى سالسبوري.

(٣) لوريمر مجلد ١ ص ٥١١ والتقرير الإداري ١٨٧٥م - ١٨٧٦م ص ٧٥ - ٧٦.



يرقي إليها الأفراد الأكفاء، بصرف النظر عن وضعهم الطبقي.
أما الحاشية فقد كانت تتألف من موظفي الدرجة الثانية في حكومة السلطان كالوزراء المساعدين، أو المرافقين المستشارين الخصوصيين للحاكم. ويضم الجهاز المركزي للحكومة مجموعة متغيرة من المكاتب يخضع كل مكتب منها للإشراف المباشر لأحد السكرتارية أو الإداريين[1].
ولا نقصد من هذا أن نرسم صورة مكبرة لواقع التنظيم الإداري لجهاز الحكومة، إذ أن هناك أنواعاً كثيرة متعددة من الوظائف التي كان يشغلها عدد من الأفراد كانت تحظي برضي الحاكم في فترة ما ومشكلة إيجاد وتوظيف رجال أكفاء للمهام الإدارية بشكل فعال كانت من المشاكل العويصة التي يواجهها الحكم.
ومن المؤكد أن العلاقات العائلية كانت تلعب دوراً رئيسياً في تحديد المؤهلات الوظيفية. ومعظم ذوي الوظائف الحكومية الهامة كانوا من فئة الطبقة العليا للمجتمع أو من العائلة المالكة، أو من العائلات التي تناصر حكومة البوسعيد المعتدلة. كما كان هؤلاء بدورهم يعتمدون على مستخدميهم الخصوصين. وبما أن التعليم في البلاد يقتصر على تعليم مباديء الدين، فإن التدرب على الشؤون الإدارية والعسكرية يتم في إطار العمل. وفضلا عن ذلك فإن تعدد واجبات المسؤولين في الحكومة يجعل تحديد هذه المسؤولية غير وارد على الاطلاق.
وهذا النوع من النظام الإداري الذي يعتمد على أفراد الطبقة الحاكمة وحدها، والتي لا تتمتع بأي مؤهلات فنية نظام محدود. ولهذا كان السلطان مضطراً إلى الاعتماد على الجالية التجارية الهندية في مسقط في إدارة الشؤون المالية. كما كان مضطراً أيضاً إلى إتباع سياسة متقلبة تجاه منافسيه السياسيين، وتجاه رجال القبائل والأطماع العائلية التي كانت الشغل الشاغل لمساعديه. إن تركي كغيره من رجال الحكم الذين سبقوه أو خلفوه كان يواجه مشاكل كثيرة في محاولاته لتنظيم قواعد الجهاز الإداري ضد طبقة عنيدة. كما أن سعيد بن محمد وبدر بن سيف، على الرغم من ولائهما للسلطان تركي. وبصرف النظر عما فيهما من

(١) التقرير الإداري ١٩٠١م/١٩٠٢م ص ١٠- ١١.



عيوب، كانا أفضل العناصر المسؤولة في السلطنة وبالتالي فليس مما يثير الدهشة أن يعاشر تركي أشخاصا مثل نميش، أو من ناحية أخري، أن يعتمد في تقرير مصيره المجهول على مشورة حلفائه الأوفياء والأكفاء - مستشاريه البريطانيين.

أما فيما يتعلق بالإدارات الإقليمية للدولة التي كانت ترجع في أمورها إلى حكومة السلطان، فقد كانت أكثر تعقيداً من الإدارة المركزية. إن معظم المدن الساحلية العُمانية كان يحكمها ولاة يعينهم السلطان، وكان كل من هؤلاء ينفذ أوامر السلطان وفقاً لكفاءاته وامكانياته واتجاهاته السياسية. وكان عدد كبير من هؤلاء الولاة من أفراد أسرة البوسعيد الحاكمة، وكانوا يعتبرون المناطق التي يتولون عليها بمثابة إقطاعيات وراثية. أما من الناحية الشكلية فقد كان الوالي يحكم بالنيابة عن السلطان ويجمع في يده سلطات القائد العسكري، والبوليسي، والقضائي والمالي في نطاق الإقليم الذي يحكمه وكان أبرز منصب في مناصب الولاة الإقليميين منصب والي مسقط، غير أن الذي يشغل هذا المصنب يكون عادة، وربما بسبب قربه من السلطان، أقل استقلالا من غيره من الولاة. وبعد منصب والي مسقط يأتي منصب والي مطرح ووالي صحار في الدرجة الثانية من الأهمية. كما تعد ولايتا ظفار وسمايل من المناصب الهامة. أما منصب والي صحار فيعتبر من أصعب مناصب الولاة في عُمان. ويعمل تحت امرة هذا الوالي ولاة مساعدون في كل من صحم، ولوي، وشناص فضلا عن غيره المسؤولين الذين يشرفون على المراكز العسكرية المتقدمة، أو الواقعة عبر الممرات الاستراتيجية في سلسلة جبال الحجر المؤدية إلى الباطنة. وفي كثير من الأحيان لا تتعدى سلطة الوالي حدود البلدة أو المنطقة التي يحكمها. أما في المقاطعات الريفية فلنفوذ الوالي أهمية بالقياس إلى نفوذ شيوخ المنطقة القبليين. وقد يعترف السلطان لإحدى القبائل بسلطة فعلية على منطقتها أو قد ينعم على أحد حلفائها القبليين البارزين بتعيينه والياً على المدينة الرئيسية لإحدى المقاطعات[١].

---

(١) لوريمر مجلد ٢ ص ١٤١٨ - ١٤٢٥.



وتتراوح المهام الإدارية لحكومة السلطان في عُمان من عملية المحافظة على الأمن، إلى تأمين العدالة، إلى توفير الأموال وصرفها على مختلف وجوهها. أما السلطات الإدارية للسلطان فكانت مقصورة على مسقط ومطرح، وبعض مدن الساحل، والمناطق البعيدة من السلطنة كسمايل، وجواذر، وبلوشستان وصلاله، وظفار، أما في المناطق الريفية، أو الخاضعة للسلطة القبلية، فإن نفوذ السلطان عليها لم يكن في أحسن صورة نفوذاً مباشراً وإنما عن طريق الشيوخ وأكابر القبيلة. أما دور السلطان نفسه فقد كان في أغلب الأحوال دور إيجاد توازن سلمي بين هذه المناطق بحيث يترك أمر الإدارة الفعلية للمناطق لرؤسائها القبليين.

وبالنسبة للمدن والمقاطعات المدنية الخاضعة للسلطان، فإن المحافظة على الأمن من اختصاص حرس الولاية، بينما يتولى رجال السلطان البت في القضايا الجنائية والمدنية. والسلطان هو المرجع الأعلى للاستئناف في القضايا المذكورة. بينما تحال قضايا القتل والجنايات الشخصية على السلطان للبت فيها إذا تيسر ذلك. والقتل هو الجريمة الوحيدة التي تصدر فيها أحكام الإعدام، ويتم تنفيذ هذا الحكم وفقاً للطريقة التي يستخدمها القاتل ضد القتيل. وقد تصدر أحكام الإعدام في بعض الجرائم السياسية كالخيانة الوطنية، غير أن الجرائم السياسية لا يحاسب عليها القانون. أما الجرائم الصغيرة، فالولاة هم الذين يحكمون فيها، عن طريق القضاة. غير أنه لا توجد هيئات محاكم، وترفع الأحكام التي تصدر في مثل هذه القضايا إلى السطان. ولا يوجد في عُمان قانون مكتوب إذا استثنينا القرآن، هذا بالرغم من وجود بحوث كثيرة في القانون الاباضي، يرجع إليها القضاة المتضلعون في القوانين الدينية. ويتم الفصل في القضايا وفقاً للتفسيرات المحافظة أو المعتدلة للشريعة وذلك بحسب اتجاهات القضاة الذين ينظرونها. وقد تخفف الأحكام في حالة الأخذ بالتفسيرات المعتدلة للنصوص القرآنية. ومن العادات المألوفة في عُمان استخدام الرشوة كوسيلة للتأثير على الأحكام الشرعية. ويشرف على تطبيق الأعراف في المناطق القبلية رؤساء القبائل بالتعاون



مع أكابر رجال القبيلة. ولا يتدخل السلطان إلا نادراً في هذه الأحكام. وعلى أي حال ففي القضايا المعقدة، أو النزاعات القبلية، يحال الأمر إلى القاضي المختص، بينما يتوسط السلطان أو نائبه في النزاعات الداخلية للمناطق القبلية. أما الجرائم الأخلاقية فعقوبتها الجلد، بينما يفضل الطرف المعتدى عليه التعويض المالي بدلا من السجن. ولا توجد في عُمان سجون حديثة، بل يلقى بالمحكوم عليهم في زنزانات داخل إحدى القلاع. وعلى المسجونين أن يقوموا بتوفير الطعام لأنفسهم، وباستثناء المعتقلين السياسيين من ذوي الأهمية، فإن حياة السجناء في عُمان بوجه عام ليست بالقسوة التي هي عليها في بعض بلدان الشرق الأوسط. ويطلق سراح السجين إذا كان من المواطنين إذا أمضى في السجن أكثر من عام ولا يبقى فيه حتى يموت. وحتى سنة ١٨٧٠م كانت المحاكم البريطانية هي المحاكم التي تنظر في القضايا التجارية والمدنية، لأن الجالية الهندية في عُمان جالية لها نفوذها هناك وأفرادها يتمتعون بحكم وضعهم هذا بامتيازات إقليمية تعفيهم من الترافع أمام المحاكم المحلية[1].

ولما كان نفوذ السلطان على رؤساء الحكومة وقدرته على فرض أوامره يتوقفان على كمية الأموال التي تحت تصرفه، فقد كانت إدارة المالية من أهم الإدارات الحكومية. وكان السلطان يستعين في إدارة الشوون المالية بجماعة الولاة، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين وعلى الأخص فئة التجار ورجال الأعمال. وكان مصدر الدخل الرئيسي للدولة في أواخر القرن التاسع عشر، شأنه شأن الفترات التي سبقته من ضريبة العشر أو الرسوم الجمركية التي تستوفي على الواردات. وعلى الرغم من أن نسبة الضريبة هي ١٠ بالمائة إلا أنها في الحقيقة لم تكن تزيد على ٥ بالمئة من سعر السلعة وهي الحد الأقصى المسموح به وفقاً للمعاهدات التجارية المعقودة بين سلطات حكومة مسقط والدول الغربية في منتصف القرن التاسع عشر. وعلى عهد السيد سعيد بن سلطان كانت إدارتا الجمارك في مسقط ومطرح تحصلان على نسبة كبيرة من الدخل الحكومي:

(١) نفس المصدر: وابن رزيق ص ٣٨٤ و(تقرير حول زنجبار) من وثائق سجلات حكومة بومبي (١٨٦١م) ص ٦ – ٧ والتقرير الإداري ١٨٧٥م/١٨٧٦م ص ٧١ وخطاب رقم ٢٣٣ مؤرخ ١٨/٨/١٨٨٤م مايلز إلى روس.



فقد بلغت حصيلة دخل الجمارك عام ١٨٤٠م - ٢٤٠,٠٠٠ دولار نمساوي[١]. وعلى أي ففي عام ١٨٧٦م لم يكن معدل دخل الجمارك يزيد على ١١٠,٠٠٠ ريال نمسوي، واستمر الدخل محتفظاً بهذا المعدل طوال ما بقي من فترة حكم السلطان تركي، وذلك بالرغم من الهبوط المستمر في قيمة الدولار النمساوي[٢]. أما عملية إدارة الجمارك وجمع الضرائب الجمركية فقد كان يعهد بها إلى أحد التجار المقاولين على أساس التعاقد السنوي نظير دفعه مبلغاً معيناً من المال للخزينة. وكان يتولى هذا الامتياز بدون استثناء أحد كبار التجار الهنود. غير أن المسؤوليات والأرباح المترتبة على هذا الاتفاق يقوم بإدارتها في الحقيقة عدد من البيوت التجارية الهندية الكبرى في مسقط. وخلال معظم فترة القرن التاسع عشر كان محل رتنسي برشوم هو الذي يتولى الامتياز[٣]. وكان السلطان يحصل على إيرادات ضخمة من جمركي مسقط ومطرح. ولقد حاول السلطان إنشاء إدارة جمركية في ميناء صور، غير أن دخل هذا الميناء لم يزد على ٥٠,٠٠٠ دولار في السنة. كما أن السلطة السياسية للسلطان في صور لم تكن قوية بحيث تمكنه من فرض ضرائب جديدة على أهل البلاد. بالإضافة إلى هذه الإيرادات كان السلطان يحصل على إيراد صاف يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ دولار نمساوي من دخل ميناء جواذر[٤].

ومن الشروط التي يلتزم بها المتعهدون هي تقديم القروض للسلطان متى دعت الحاجة. وكان التجار الهنود هم الذين يقدمون القروض عادة سواء للحكومة أو للأفراد. وبالإضافة إلى ذلك هناك الأقساط السنوية التي تدفعها حكومة زنجبار لمسقط. وقد اضطرت حكومة مسقط في سنة ١٨٨٤م إلى أخذ قرض من حكومة زنجبار قدره ٣٢,٠٠٠ روبية لتغطية العجز في ميزانيتها وبسبب المتاعب المالية التي كان يعاني منها السلطان تركي أصبحت القروض ركناً هاماً

(١) من وثائق سجلات حكومة بومباي ٨٥٦ ص ٦٣١.

(٢) التقرير الإدارية ١٨٧٥م/١٨٧٦م ص ٧٧.

(٣) (Precis Slave) ص ١٨ والتقارير الإدارية ١٨٨٧م - ١٨٨٨م و١٨٩٧م - ١٨٩٨م.

(٤) لوريمر جزء ٢ ص ١٤٢٢ - ١٤٢٥ وخطاب رقم ٢٥ مؤرخ ١٨٧٨/٧٣م من مايلز إلى روس.



من أركان مالية الحكم وأحد المميزات للنظام المالي للسلطان تركي[1].

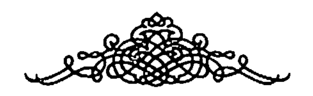
وإلى جانب هذه المصادر توجد ضريبة الزكاة كأحد المصادر الغنية للدخل، وهي نوع من الضريبة تستوفي على المحصولات الزراعية في عُمان. وبما أن حكومة السلطان لم تكن تستوفي ضريبة الزكاة من أغلب المناطق القبلية، فقد فرض السلطان ضريبة صادرات تستوفي من المنتجات الزراعية للمناطق القبلية والداخلية التي تصدر إلى الخارج عن طريق ميناءي مسقط ومطرح. ولقد بذل السلطان تركي محاولات مستمرة لرفع نصيبه من هذه الرسوم، حتى أنه قرر في سنة ١٨١١م رفع معدل ضريبة الزكاة من ٢ بالمئة إلى ٥ بالمئة، الأمر الذي أثار تذمراً واسعاً في صفوف القبائل. ومن الواضح أن هذه الضريبة كانت. تستوفي بطريقة عشوائية. إذ أن مجموع ضرائب الزكاة عن سنة ١٩٠٠م العينية وغير العينية، لم تزد على نحو ٦٢,٠٠٠ دولار، لم يدخل خزينة الدولة منها أكثر من الربع[2].

وأخيراً هناك ضريبة بيت المال، ويعتبر بيت المال في الدول الإسلامية التقليدية عادة الخزينة المركزية للدولة، أو مجموع دخل الدولة على اختلاف مصادره. أما في عُمان فكانت ضريبة بيت المال تعني حصيلة إيجار الأراضي والمباني والمؤسسات الحكومية. ولم يزد إيراد حكومة تركي من هذه الضرائب على ١,٢٥٠ دولار في العام في الأحوال العادية[3]. فضلا عن ذلك كانت حكومة تركي تحصل على بعض الأموال من الغرامات وغيرها من الرسوم التي فرضتها الحكومة في محاولاتها للتخفيف من حدة العجز المالي. وفي سنة ١٨٧٢م صدر أمر بتحصيل رسم ريالين من ربابنة السفن أثناء دخولها ومغادرتها ميناء مسقط. كما بدأ في سنة ١٨٧٧م تحصيل رسوم ميناء، كما فرض أيضاً رسم على عمليات وزن الشحنات التي ترسل إلى خارج البلاد. كما أخذت الحكومة تستوفي

(١) خطاب مؤرخ ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٧م من تركي بن سعيد إلى روبرتسن.

(٢) لوريمر مجلد ١ ص ٥٢٣ - ٥٢٤ ومجلد ٢ ص ١٤٢٠ - ١٤٢٢.

(٣) نفس المصدر مجلد ٢ ص ١٤٢٣ - ١٤٢٤.



رسماً تأديبياً من القبائل المناوئة عن صادراتها وواداتها[1].

وعلى أي حال فقد كان أهم مصدر لإيراد حكومة السلطان هو (مساعدة زنجبار) والتعويض المالي الذي تدفعه بالاشتراك مع حكومتا لندن وكلكتا بعد سنة ١٨٧٣م. وبعد سنة ١٨٨٣م أصبحت حكومة الهند – الإنجليزية هي المسؤولة عن دفع هذا التعويض. وبما أن دفع هذه المخصصات يتم بالعملة الهندية – وهي الروبية. فقد كانت حكومة السلطان هي المستفيدة من ذلك إذ على الرغم من هبوط سعر الروبية بعد سنة ١٨٧٣م. فهو لم يكن ينخفض انخفاضا مفاجئا كانخفاض سعر الدولار النمساوي. وفي سنة ١٨٧٣م كانت القيمة الرسمية لمخصصات زنجبار تعادل ٨٦,٠٠٠ روبية أو ٤,٠٠٠ دولار. وكان يقيد لحساب السلطان كل عام. وبما أن المبلغ كان يدفع للحكومة بالعملة الهندية وهو يعادل ٨,٥٠٠ جنيه استرليني، فإن قيمته الفعلية في سنة ١٨٧٥م لم تكن تزيد على ٨٩٠٠ ج. س. وقد انخفضت القيمة الفعلية لهذه المخصصات في سنة ١٩٠٠م إلى ٥,٦٦٠ جـ. س بسبب انخفاض سعر التبادل للعملة التي تدفع بها، وكان من المحتمل أن تزيد نسبة الانخفاض في قيمة المخصصات الحقيقية، لو كان الدفع قد تم بالدولار النمساوي.

كان للانخفاض المستمر في قيمة الدولار النمساوي في الفترة الواقعة بين ١٨٧٥م وسنة ١٩٠٠م أهميته السياسية البالغة في عُمان. فقد واجه السلطان فيصل بن السلطان تركي مشاكل كثيرة من جراء ذلك الانخفاض ترتب عليه معالجتها. كما كانت الظروف تدفع السلطان تركي نفسه من وقت إلى آخر، وعلى الأخص في الفترة الأخيرة من حكمه إلى الاعتماد على القروض لمواجهة نفقات الحكم. ومن المحتمل أن يكون مجمل الدخل السنوي عن سنة ١٩٠٠م بما فيه إيرادات الأملاك الخاصة نحو ٣٠٠,٠٠٠ دولار، أو

(١) نفس المصدر ص ١٥٢٣ – ١٥٢٤.



ما يعادل ٢٤,٠٠٠ ج . س .[1] وهي أعلى نسبة وصل إليها الدخل وبما أن سعر الدولار النمساوي كان يزيد بمعدل الضعف بالنسبة لسعر التحويل للجنيه الاسترليني عن سعر سنة ١٩٠٠م، فإن دخل حكومة مسقط في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر كان يقدر بحوالي ٤٥,٠٠٠ ج. س. سنوياً بالنسبة إلى قوة الشراء الدولية، ومن ناحية أخرى تؤكد هذه الأرقام أهمية مخصصات زنجبار التي كانت تدفع لحكومة مسقط. ففي أوائل الثمانينات كانت نسبة هذه المخصصات تمثل سدس دخل البلاد الحقيقي، إلا أن هذه النسبة عادت فارتفعت إلى الخمس في سنة ١٩٠٠م. ومن الواضح أن حاجة السلطنة إلى وجود علاقات وثيقة لها مع الإنجليز كان موقفاً يمليه عليها وضعها المالي، والذي بدونه لم تكن تستطيع أن تحقق أي نوع من الاستقرار المالي.

ومن الطبيعي أن تكون الامكانات المالية عاملا أسياسياً من عوامل النفوذ السياسي في مجملة. وبالتالي فإن انخفاض قيمة العملة أوائل الستينات قد أسهم إلى حد كبير في تعقيد الأمور، لأنه كان يحد من قدرة السلطان على تلبية بعض المطالب. وكان الدخل السنوي للسلطنة يوزع على بنود كثيرة: النفقات الحكومية، وتشمل المصروفات العسكرية. والمرتبات والرشاوي ومعاشات التقاعد، ومخصصات القبائل، كما وعلى النفقات الخاصة، كديوان الحاكم ومصروفات العائلة المالكة الخاصة وكان صرف الأموال يتم وفقاً لأوامر السلطان، ويبدو أنه لم يكن هناك حد فاصل بين النفقات الخاصة والنفقات الرسمية. وكانت المصروفات في أغلب الأحوال تزيد على الإيرادات، وكان يتم تغطية العجز عن طريق القروض، وتأجيل تسديد الديون الحكومية[2].

كان البند الرئيسي في نفقات الحكومة هو البند الخاص بالمصروفات العسكرية وشؤون الأمن، وعلى الأخص المناطق القبلية الكثيرة ومشكلة إقرار السلام والوئام فيما بينها. ويعتبر السلطان القائد العام للقوات المسلحة، هو كثيرا ما

---

(١) نفس المصــدر مجلد ٢ ص ١٤٢٠ – ٤٢٢ تقرير أوتافي التجاري لسنة ١٩٠١م من سجلات الحكومة الفرنسية.

(٢) لوريمر مجلد ٢ ص ١٤٢٢ – ١٤٢٤.



يضطر إلى الإشراف شخصيا على المعارك الحربية وقيادتها. ويساعد السلطان في المحافظة على النظام كبار مساعديه وولاته. ورجال الحاشية الإداريين، إذ ليس هناك فارق بين التنظيمات المدنية والعسكرية في الدولة[1].

ويزيد عدد أفراد الجيش النظامي على ألف رجل موزعين في هيئة فصائل تقوم بحراسة الحاميات الموزعة على البلاد توزيعا استراتيجيا. وعلى الرغم من بهاظة تكاليف الاحتفاظ بهذه الحاميات، إلا أنها تعتبر هامة لكونها تتحكم ببعض المقاطعات والطرق التي تربط بين أنحاء البلاد على اختلافها. كما أنها تمثل رمزاً لسلطان الحاكم وبالتالي انعكاسا لمركزه في البلاد. وحتى لو تمكنت أي قوة معادية أن تتفادى هذه الحاميات فسوف يكون من الخطر عليها وجود حاميات مثلها خلف خطوطها. فضلا عن ذلك فإن هناك شبكة من المخابرات الفعالة تؤدي دورها خارج هذه المعاقل. ويشغل بعض هذه المعاقل الهامة عساكر السلطان، بينما تتولى القبائل الحليفة للسلطان حراسة المعاقل الأخرى مقابل مخصصات تتقاضاها عن هذه الأعمال. وتعتبر حاميتا مسقط ومطرح أكبر هذه الحاميات ويشغلها ما يقرب من ٣٠٠ جندي أما المراكز فلا يزيد عدد الحراس فيها على ٣٠ شخصا.

والسواد الأعظم من قوات مسقط النظامية هم من العساكر الذين ليست لهم ارتباطات قبلية في عُمان. وفي عهد السلطان تركي كان نحو ٤٠٠ من هؤلاء العساكر من الوهابيين سكان الحسا ونجد، ونحو ٢٥٠ شخصا من حضر موت في الجنوب العربي، ونحو ١٠٠ من طائفة البلوش سكان مقاطعة مكران على خليج عُمان، بالإضافة إلى عدد من الافريقيين، أما العُمانيون فلم يكن عددهم يزيد على ٢٦٠ رجلا. ويتقاضى الجندي مرتبا شهريا يتراوح بين ٣ و ٥ دولارات نمساوية. وتتكون الوحدات الكبيرة من هؤلاء الحرس من نحو ٢٠ جنديا يترأسهم عقيد أو رقيب (جاويش) كما يترأس الحامية ضابط

---

(١) المعلومات الخاصة بالجيش والبوليس لحكومة مسقط خلال أواخر القرن التاسع عشر مبعثرة ضمن مصادر كثيرة. راجع على الأخص نفس المصدر ص ١٤١٨ - ١٤٢٥ و(تقرير اوتافي التجاري) ١٩٠١م من سجلات الحوكمة الفرنسية مجلد ٢ ورسالة رقم ٥/٥٧ بتاريخ ١٨٧٥/١/١٥م.

برتبة جمادار يتقاضى من ٢٠ إلى ٣٠ دولار في الشهر. وتكاد رتبته تعادل رتبة الكابتن (يوزباشي). وكان السلطان تركي يتولى بنفسه قيادة العمليات العسكرية خلال المعارك التي كانت تنشب في عهده، أو يعهد بذلك إلى أحد أنجاله أو إلى أحد القواد أمثال بدر بن سيف. وفي جميع الحالات فإن جند السلطان جنود مرتزقة لا يحاربون من أجل قضية، كما أن تدريبهم العسكري في أحسن الظروف تدريب محدود.

ومن ناحية أخرى فإن جنود السلطان ينقصهم التسليح، وفي عهد السلطان ثويني كان قسم من الجنود يرتدي بدلة شبه أوربية بجاكيت أحمر على غرار بدلة الجندي في الهند، غير أن مثل هذه البدلات لم تكن تستعمل في عهد السلطان تركي. وكان هؤلاء الجنود مسلحين ببنادق حديثة الأمر الذي يجعلهم متفوقين على القبائل المعادية التي لم تكن تملك مثل هذا السلاح. غير أن هذا التفوق لم يستمر عندما أصبحت مسقط في التسعينات مركزا لاستيراد البنادق الأوربية الصنع التي كان يعاد تصديرها إلى مناطق كثيرة في جنوب آسيا، الأمر الذي مكن القبائل العُمانية من التسليح بالأسلحة الحديثة. وكان لدي السلطان تركي بعض المدافع القديمة يعود تاريخها إلى أيام البرتغاليين. وكان يشرف على سلاح المدفعية طاقم من المدفعيين الإيرانيين، وبالرغم من أن معظم هذه المدافع كان في الحاميات الجبلية، فإن عدد مدافع الميدان لم يكن يزيد على اثنين. وربما كان هذان المدفعان هما اللذين أهداهما البريطانيون للسلطان ثويني في سنة ١٨٦٤م. كما كان في جيش السلطان وحدة تموين لتزويد القوات بالذخيرة والطعام، وهي تستعمل الجمال في أعمالها. وعلى العكس من القوات القبلية، لم يكن يسمح لأفراد قوات السلطان بالإقامة أو التواجد خارج منطقة العمل بقدر الإمكان وبالأخص خلال العمليات.

كان الأسطول العُماني في عهد السيد سعيد كبيرا جداً، إلا أنه بسبب تقسيم الامبراطورية العُمانية سنة ١٨٥٦م، فقد أخذ هذا الأسطول يتناقص بسرعة. ولم يبذل السلطان تركي أي مجهود لإحياء الأسطول العُماني وإعادة مجده إليه.



وفي سنة ١٨٧٢م كان لدى السلطان سفينتان حربيتان شراعيتان قديمتان، من بقايا أسطول السيد سعيد، وهما مُلتان والرحماني، غير أنه استغنى عنهما في سنة ١٨٧٥م. وفي أواخر السبعينات أراد السلطان شراء سفن تجارية من الإنجليز، غير أن طلبه هذا قد رفض. وأخيرا في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر أهدى سلطان زنجبار وشقيق تركي بن سعيد لحكومة مسقط يخته الملكي، دار السلام. وبإضافة هذا اليخت إلى السفينة (السلطاني) التي تنازلت عنها حكومة زنجبار سنة ١٨٨٦م لمسقط، تعززت إمكانات الأسطول العُماني فيما يختص بعملياته الساحلية [١].

إن الحروب الأهلية التي خاضتها عُمان كان سببا من أسباب تدميرها. فخلال الحرب بين الهناوية والغافرية في سنة ١٨٧٥م دمر من مزارع النخيل ما يربو ثمنه على ٥٠,٠٠٠ دولار، وهي خسارة لم تتمكن عُمان من تعويضها [٢]. وأثناء الحرب التي خاضها (ولي العهد) فيصل بن تركي في منطقة وادي سمايل سنة ١٨٨٣م دمر قسم كبير من الممتلكات الأهلية ومزارع نخيل بأكملها. كما فرضت على القبائل المتمردة غرامة قدرها ٢٠,٠٠٠ دولار [٣] كما كلفت الغارات على المدن والأحياء الآهلة البلاد ثمنا باهظا [٤]. وفي كثير من المناسبات، حاول زعماء عُمان وقادتها الروحيون التوسط في المنازعات التي تنفجر وتهدد البلاد والعباد، وذلك حقنا للدماء. ويعتبر فصل الحصاد أفضل الفصول لشن الغارات والحروب الأهلية في عُمان [٥].

ويتضح من سجلات الحكومة أن إمكانيات السلطان الحربية لم تكن تسمح له باخضاع البلاد كلها لنفوذه. فقد كان هذا النفوذ من الناحية العملية يرتبط بمدى

---

(١) لوريمر مجلد ١ ص ٥١١ - ٥٢٠ وخطاب رقم ١٥٥ مؤرخ ١٨٧٢/٣/٢٣م.

(١) خطاب رقم ٢١٩/٢١٨ بتاريخ ١٨٧٥/٢/٢٠م من روس إلى سالسبوري.

(٢) خطاب مؤرخ ١٨٨٣/١١/١٢م من فيصل بن تركي إلى تركي بن سعيد وقد ورد كمرفق لخطاب رقم ٣١٣ مؤرخ ١٨٨٣/١١/٢٦م من جاياكار إلى روس.

(٣) خطاب رقم ٥١ بتاريخ ١٨٨٧/١٢/١٣م من رسو إلى هارتنجتون.

(٤) التقرير الإداري سنة ١٩٠٠م/١٩٠١م ص ١٤.



قدرته على كسب تأييد عدد ملحوظ من قبائل البلاد الرئيسية وعلى الأخص التي تقيم في المناطق الاستراتيجية من البلاد، كوادي سمايل، كما ساعد على ذلك استعداده وبراعته في تسوية الخلافات بين سكان المناطق القبلية. وبما أن الهدف الأساسي لكل حاكم هو اقرار الأمن والمحافظة على النظام. فلقد اكتشف تركي بن سعيد بأن هذه المهام بالنسبة إليه تعني طبيعة العلاقة بينه وبين هذه القبائل. ونحن إذا القينا نظرة إلى هذا النوع من العلاقة بين الحاكم والمحكومين، يتضح لنا أنه لا يمكن لمثل هذا الحاكم الاحتفاظ بالحكم، إلا باعتماده على حلفائه من القبائل. أما القبائل نفسها فقد كانت تحرص على استقلالها الذاتي أشد الحرص، وكانت تعارض وترفض أية محاولة من جانب السلاطين أو الأئمة لفرض نفوذ مباشرة عليها. وبالتالي فإن كسب رضا هذه القبائل وإقناعها بتأييد الحاكم والوقوف إلى جانبه عند ظهور أي خطر، والاعتراف به كسيد أعلى وقبول قراراته وأحكامه في النزاعات الداخلية والصدامات الأهلية يعتبر أفضل تكتيك لاستقرار الحاكم ونجاح سياسته. وعلى ضوء هذه الاعتبارات فإن سلطة الحاكم العُماني في المناطق القبلية من البلاد لا يتعدي سلطة الحكم، وممارسة النفوذ، وفض النزاعات الداخلية من رجال القبائل. أما إدارة المناطق فهي من اختصاص زعماء القبائل أنفسهم. ولا مجال للاعتقاد أن العُمانيين كانوا يتوقعون من حكامهم سلاطين كانوا أم أئمة أن يحكموهم على أساس المفاهيم الغربية الحديثة [١].

كما ليس في وسع السلطان أن يفرض ما يشاء على التكتلات القبلية لأنه لا يملك القوة العسكرية الكافية، ويعتبر ناجحا إذا استطاع تحقيق هدفه بالوسائل السلمية. غير أنه في جعبة السلاطين أسلحة متعددة اشد فتكا من القنبلة والمدفع. فلكي يحافظ السلطان على مركزه بين القبائل، ويحتفظ بولائها له، فقد كان يضع نفسه تحت تصرفها لحل أي نزاع ينشب بينها، وينفق بسخاء في هذا المجال،

(١) أنظر (رمال العرب)، تأليف تيسيجر ص ٣٢ وفيه تحليل عن العلاقة بين حاكم عربي ورعاياه من رجال القبائل.



كما كان يعفي القبائل أحيانا من الضرائب في سبيل دعم تحالفه معها، أو لتسوية بعض الخلافات، ولا يلجأ السلطان إلى الضرائب التأديبية والقيود التجارية إلا كحل أخير، وحتي تدرك هذه القبائل فائدة الاتحاد بالمقارنة إلى الصراع. وعندما يقرر السلطان اللجوء إلى القوة بعد فشل المحاولات السلمية، فقد كان يحرص على أن يكون قراره مدعوما من القبائل الموالية له. غير أن السلطان لم يكن يلجأ إلى القوة العسكرية إلا نادرا. وتعتبر مالية السلطان في عرف العُمانيين دعامة نفوذه السياسي، ولئن كان في وسع زعماء عُمان القبليين أن يكونوا من أنفسهم قوة عسكرية لا تقل عن قوة السلطان، وإذا كان بينهم من هو أبرع في الأمور السياسية فإنه لم يكن يوجد بينهم من يعادله في الامكانات المالية. فقد لا تنجح الوسائل والأسلحة دائماً في تحقيق الأهداف، بينما في مقدور المال أن يحل المشاكل ولو حلا مؤقتا فبالمال يمكن كسب ود معظم القبائل وتأييدها سواء كان تأييدا حقيقيا أو أسميا فقط. والواقع أن عددا كبيرا من زعماء القبائل كان يتلقي من وقت إلى آخر مخصصات مالية من السلطان تسلم إليهم عن طريق عامل السلطان مكافأة لهم على تأييدهم وولائهم للحاكم.

ولا تعتبر سياسة الحاكم سياسة ناجحة إلا إذا استطاع الاحتفاظ بمركزه بين القبائل وهذا لا يتحقق للحاكم إلا إذا كان يتمتع بأخلاق وسجايا شخصية ممتازة. فشخصية الحاكم عامل هام في بلد تقوم العلاقة فيه بين الحكومة وعدد من زعماء القبائل شبه المستقلين على أسس شخصية. كما أن الحاميات الرمزية في بعض القلاع، والمخصصات والمنح الرمزية التي ينعم بها السلطان على بعض الشخصيات، إلى جانب الإجراءات الرمزية لحل الخلافات القبلية، إنما هي كلها تعبير عن القوة، أكثر مما هي إعلان أو مظهر لسلطة الحاكم[1].

وحتي لو اعتبرنا السياسة في عُمان، على ضوء هذه الآراء ضربا من الألعاب التي يجيدها الحكام، فإنه لابد من الإشارة إلى بعض الخطوات القوية التي كان يقوم بها السلطان تركي لتنفيذ سياسته العامة. لقد كانت سياسة السلطان في بعض مناطق البلاد الهامة تعبيرا عن نفوذه وإلا انهار حكمه. ولعل منطقة

(١) رسالة رقم ٢٢٥ مؤرخة في ١٨٨٤/٩/١٥م ورسالة رقم ١٣٩ مؤرخة في ١٨٨٥/٥/١٠م.



وادي سمايل أهم مقاطعة عُمانية تقع خارج عاصمة السلطان، لأن هذا الوادي والممرات المتفرعة منه تشكل الطريق الرئيسي الذي يربط منطقة مسقط بمقاطعات عُمان الداخلية. ومن هنا كانت الضرورة تحتم أن يركز السلطان جهوده السياسية الرئيسية لاقرار السلام بين مختلف القبائل في هذه المنطقة، والمحافظة على ولائها لاحباط أي هجوم تشنه القبائل الأخري ضد الحكم عبر وادي سمايل[1]. لهذا درج السلطان على تخصيص منح لعدد من قبائل الغافرية، سكان هذه المنطقة، والاحتفاظ بحامية في سمايل تحت قيادة أحد الولاة الأكفاء كما كان يدير شبكة واسعة من شبكات التجسس ونقاط المراقبة للتحذير من أي هجوم محتمل. أما حين تخفق كل هذه الاحتياطات فلا شيء يمكن أن يسد الطريق على القبائل الداخلية في أي عملية انقضاض قد تقوم بها على الساحل للغزو والنهب[2].

غير أن السلطان تركي كان أكثر دبلوماسية وحكمة في معالجة المشكلة القبلية عبر مراحل حكمه. أما في بداية حكمه فقد أهدر تركي أموالا طائلة على زعماء القبائل دون تحقيق مكاسب سياسية[3]. وما أن حل عام ١٨٧٥م حتي كان تركي قد أفاد كثيراً من الدروس ووضحت أمامه صورة الخط السياسي الذي ينبغي أن يسير عليه فيما بقي له من أيام في الحكم. أما بالنسبة للقبائل الداخلية فقد اكتفي تركي بالولاء الاسمي منها نظير بعض المكافآت. كما عقد مع بعض هذه المجموعات أحلافا بالفعل، من هذه المجموعات العبريين سكان الظاهرة والجنبه وبني بو على في جعلان وبني جابر، والندابيين، والرحبيين، وبني رواحه والسيابيين، سكان وادي سمايل. وكانت حامية المصنعة في الباطنة تستخدم حرسا من بني رواحه. وعلى العكس من ذاك أنفق السلطان

(١) تقرير إداري سنة ١٨٨٣م – ١٨٨٤م ورسالة رقم ١١٤٠ – ١١٨ مؤرخة ١٨٧٣/٩/٤م من روس إلى دوق أرجيل ورسالة أخري رقم ١٨٢ بتاريخ ١٨٨٣/٧/٢٢م من موكلر إلى روس ورسالة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٨٨٣/١٠/٥م من مايلز إلى روس وفي الرسالتين الأخيرتين إشارة إلى الفشل السياسي الذي مني به السلطان في منطقة وادي سمايل، وكان توطئة للهجوم على العاصمة.

(٢) رسالة رقم ٣٦ مؤرخة ١٨٨٦/٢/١٦م من حكومة الهند إلى كمبرلي.

(٣) لوريمر ص ١٤٩٩ من مايلز إلى روس ١٦ أكتوبر ١٨٧٤م رقم ٤٤٩ – ١٨١ مسقط سجلات الهند ٢ مجلد ٢٥.



بعض الأموال كمساعدات قدمها لبعض السياسيين المحليين المناوئين لخصومه، خصوصا العناصر المعادية لصالح بن علي[1]. وعلى العموم كان تركي، باستثناء الفترة التي كان عبدالعزيز يتولي فيها الوزارة والوصاية على الحكم، أكثر ميلا إلى الغافرية منه إلى الهناوية وكان عدد كبير من هؤلاء محافظين في تفكيرهم السياسي ولم يحاول تركي مصاهرة أي قبيلة من القبائل الموالية الهامة، لأن البوسعيد يفضلون الزواج من قبيلتهم نفسها. وقد كان هذا التقليد عاملا هاما في توثيق الروابط بين أفراد الأسرة على اختلافها. وعلى سبيل المثال فقد تزوج تركي من كريمة ابن عمه حمد بن سالم واليه في المصنعة ومن الشخصيات التي تتمتع بتأييد سكان هذه المنطقة، وذلك لتدعيم مركزه بين قبائلها وسكانها.

لقد سبق أن أكدنا على استغلال السلطان تركي لموارده المالية من أجل الحفاظ على مركزه السياسي في البلاد فقد كان كل من زعيمي النداببين والرحبيين يتلقي مخصصات شهرية من السلطان تبلغ نحو ٣٠ ريالا في الشهر، فضلا عن الهدايا التي كانا يحصلان عليها منه وذلك مقابل قيامهما بحراسة ممرين صغيرين يربطان مقاطعة الشرقية التي يقيم فيها صالح بن علي، بمنطقة وادي سمايل[2]. وفي عام ١٨٨١م نجح تركي في إحباط محاولة لإثارة الاضطرابات في المنطقة نفسها مقابل رشوة مالية مقدارها خمسمائة دولار لوجهاء المنطقة[3]. كما قدم السلطان رشوة إلى بعض معارضيه ونجح في كسب تأييدهم ووقف نشاطهم المعادي ضده. وبعد سنة ١٨٨٣م وافق السلطان على دفع خمسين دولارا كل شهر إلى صالح بن علي، ومايتي دولار لعبدالعزيز كمخصصات شهرية بشرط محافظة هذين الزعيمين على العلاقات السلمية مع السلطان. كما لعب المال دوراً كبيراً في وقف نشاط الزعيم إبراهيم بن قيس في الرستاق بعد عام ١٨٧٥م[4]. وعلى أي حال فقد حاول كثير من العُمانيين استغلال هذا الكرم

(١) من روس إلى سالسبوري ١٩ أغسطس ١٨٧٤م - رقم ٩٤٤ - ٩٢ سجلات الهند ٢ مجلد ١٧ ومن مايلز إلى روس ١٦ يناير رقم ٢٦ مسقط وسجلات الهند ٣ مجلد ٤.

(٢) خطاب رقم ١٢٦ مؤرخ ١٨٨٣/٥/٢٩م من موكلر إلى روس.

(٣) تقرير إداري سنة ١٨٨١م - ١٨٨٢م ص ١٣ - ١٥.

(٤) نفس المصدر ص ١٢٧ سنة ١٨٧٧م/٧٨ وص ١٣ - ١٥ سنة ١٨٨٢م/٨٣.



حيث أخذ بعض شيوخ القبائل يطلقون بعض الاشاعات المعادية للحكم طمعا في الحصول على بعض المال والهدايا من السلطان[1]. وفي معظم الخطابات التي كان يبعث بها زعماء القبائل في عُمان لم يكونوا يغفلون فيها طلب المال. فإن أعرض السلطان عن إجابة تلك الطلبات فإن ذلك قد يعطي انطباعا غير محمود عنه وقد يسيء إلى مركزه وهيبته الشخصية، لأن هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يتصورون أن المال يمكن أن ينضب في خزينة السلطان، ولعل العبارة التي خاطب بها أحد هؤلاء الشيوخ السلطان تؤكد هذه الحقيقة فقد قال له (إن الفلوس ليست شيئاً عندكم)[2].

وكان السلطان تركي يحاول تطويل أجل المحاولات التي يقوم بها لتسوية الخلافات التي تنشب بين القبائل إلى أبعد حد ممكن، لأنه كان يدرك أن تسوية الخلافات أقل تكاليف من إرسال الحملات العسكرية للمحافظة على السلام وعلى سلطة الحكم. وعلى الرغم من أن مسؤولية حفظ الأمن بين القبائل كانت تقع على عاتق ولاة المقاطعات أنفسهم، غير أن هؤلاء لا يملكون شيئا من القوة العسكرية أو المال للقيام بمثل هذه الأعمال. وكانت الخلافات القبلية تعرض على السلطان الذي وضع أصولا وقواعد خاصة لحسم هذه الخلافات. فقد كان يوفد أحد المبعوثين إلى الأطراف المتنازعة، مزودا بالصلاحيات اللازمة لتسوية الخلاف، وفي حالة إخفاق المبعوث في مهمته فإنه يحاول عقد هدنة بين الأطراف المتنازعة ريثما يتم الوصول إلى تسوية عامة. وقد يستغل السلطان فترة الهدنة هذه للقيام بدراسة للوضع، أو لايفاد لجنة استقصاء، يتبعها دعوة إلى أطراف النزاع بالاجتماع به في العاصمة أو في أي مكان آخر يتم الاتفاق عليه، وهو غالبا ما يكون منطقة النزاع نفسها، وعن طريق ما يجتمع لدي السلطان من حقائق ومعلومات، تتم تسوية النزاع بعقد صلح بين الأطراف المتنازعة. أما فيما يتعلق بالنواحي الشرعية للخلاف فيستفتي في ذلك علماء الشريعة وتؤخذ آراؤهم. أما إذا لم تنجح كل هذه الوسائل فإن السلطان ينفض يده من النزاع

(١) نفس المصدر ص ١٢٧ سنة ١٨٧٧م/٧٨.

(٢) خطاب مؤرخ ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٣م من الشيخ محمد بن ناصر الرواحي إلى تركي بن سعيد.



ويترك القبائل وشأنها تقاتل بعضها البعض. غير أن السلطان لا يلبث في هذه الحالة أن يعيد المحاولة بعد مضي فترة من الوقت. أما إذا كان السلطان وحده طرفاً في النزاع، فإنه يطلب إلى الإنجليز التوسط في الموضوع(١).

وكان السلطان يعمد إلى فرض الضرائب والغرامات التأديبية على القبائل المتمردة عليه كضغط عليها لقبول التسوية، أو لإثبات سيادته الأسمية عليها. ففي سنة ١٨٧٤م حكم السلطان على آل سعد بدفع غرامة ١٥,٠٠٠ دولار لاشتراكهم في حركة تمرد ضده كما فرض على الهناوية الذين غزوا مسقط في سنة ١٨٧٧م ضريبة تأديبية وقيوداً تجارية كجزء من الإجراءات التي وضعها تركي لمعالجة هذه المشكلات (٢).

وعن طريق مثل هذه الإجراءات نجح السلطان تركي في توطيد سيطرته على أغلبية المدن والمعاقل الكبري في عُمان. ومن المتفق عليه أن سلطة تركي على المناطق الداخلية من البلاد لم تكن فعالة، وأنها كانت تعتمد على تعاون زعماء القبائل مع نظام حكمه.

ومن الإجراءات التي كان يستعين بها تركي لتوطيد نفوذه في عُمان، هي تركيز الجهود لتدعيم وتوسيع نطاق حكمه في الممتلكات العُمانية فيما وراء البحار كجواذر وظفار. وقد ضمت جواذر الواقعة على ساحل بلوشستان إلى ممتلكاته منذ سنة ١٧٩٤م، وبقيت تحت نفوذه حتي استردتها باكستان في سنة ١٩٥٨م مقابل تعويض. وكانت متاعب السلطان في جواذر تتلخص في خوفه من مهاجمة القبائل المحلية لها، غير أن هذا لم يعد يحدث بعد أن ضمت بريطانيا أغلبية منطقة بلوشستان إلى نفوذها في سنة ١٨٨٦م (٣). أما مقاطعة ظفار فقد ضمها السلطان تركي في سنة ١٨٧٩م عن طريق مبعوثه الخاص سليمان ابن سويلم الذي أوفده إلى صلالة وكان السيد سعيد قد احتل هذه المقاطعة لفترة مؤقتة في سنة ١٨٢٩م. وقد اتخذت حكومة مسقط هذا

(١) خطاب رقم ٣٥٠ - ٣٣٥ مؤرخ ١٨٧٥/٣/٢٠م من روس إلى سالسبوري.

(٢) رسالة رقم ٢٨٤ مؤرخة ١٨٧٧/٧/١٨م من روس روبرتسون إلى بريدو.

(٣) لوريمر مجلد ١ ص ٦٠٢ - ٦٢٢ ظلت جواذر تابعة لسلطنة مسقط وعُمان حتي سنة ١٩٥٨م. عندما اشترت منها باكستان الاقليم بمبلغ ٣ ملايين جنيه استرليني.



الاحتلال ذريعة لاسترجاع سلطانها على المقاطعة، وعلى أي حال فقد كان كل من دولة القعيطي في الجنوب العربي والعُمانيون تراودهم الأطماع في هذه المقاطعة. وبين سنة ١٨٨٣م وسنة ١٨٨٥م نشبت فيها اضطرابات بتحريض من العُمانيين، مما اضطر البريطانيين إلى التدخل للحيلولة دون احتلال العُمانيين لها. وفي سنة ١٨٨٧م استكمل البوسعيد ضم الأقليم لحكمهم، غير أن الثورات ضدهم ظلت تنفجر من وقت إلى آخر إلى أن استتب الأمر للسلطان في مطلع هذا القرن. غير أن المغامرة العسكرية في ظفار استنزفت موارد السلطان. وعلى أساس من ذلك كانت هذه المقاطعة مصدر قوة لسلاطين البوسعيد أكثر منها مصدر ضعف. وقد تم فصل المقاطعة من الناحية الإدارية عن عُمان[1].

أما على الصعيد الخارجي فقد كان هدف السلطان تركي الاحتفاظ بعلاقاته الخاصة مع بريطانيا، أو بالأحري تدعيمها بقدر الإمكان. ولقد حقق نجاحاً مطرداً في هذا المضمار كما في النواحي الأخري بمرور الوقت. وكان المسؤولون البريطانيون في الهند ممن كانت لهم خبرة بشؤون الخليج يكنون احتراماً كبيراً للسلطان تركي. ورغم أن البريطانيين قد اعترفوا رسمياً بتركي في شهر أغسطس سنة ١٨٧١م، إلا أنه لم يبدأ في قبض مخصصات زنجبار قبل سنة ١٨٧٣م، وهي المخصصات التي أصبحت منذ ذلك الوقت تشكل جزءاً هاماً من موارده المالية. وكانت المرة الوحيدة التي لم يقف فيها المسؤولون البريطانيون في الهند إلى جانب تركي هي في سنة ١٨٧٤م - ٧٥، إلا أنه حتي في هذه المناسبة، وعلى الأخص في أعقاب سنة ١٨٧٥م، فقد كان تعاون تركي مع المسؤولين البريطانيين يعتبر في تحليله النهائي عاملا هاما في تأييدهم السياسي والعسكري لنظامه. وقد توج هذا التأييد ببيان سنة ١٨٨٦م الذي تعهدت فيه حكومة الهند البريطانية بضمان حكم السلطان. غير أن حكومتي لندن وكلكتا كانتا على الصعيد الرسمي تظهران بعض التحفظ، غير أن الكولونيل روس والكولونيل

(١) نفس المصدر ص ٥٩٥ - ٦٠٢ من الأمثلة على النظام الخاص الذي تخضع له ظفار أن السلطان أصدر عملة خاصة بالإقليم المذكور.



مايلز كانا في وضع يسمح لهما بالتأثير على رؤسائهما لتقديم التأييد اللازم للسلطان. وفي مقابل هذا لم يكن السلطان يمانع بوضع شؤونه الخارجية باستثناء بإستثناء شؤون زنجبار، في عهدة الإنجليز. فلقد كان هذان المسؤولان يتدخلان باستمرار لمصلحة تركي لدي كل من حكومة القاجار وحكومة العثمانيين، كما كانا يجريان مفاوضات بالنيابة عنه مع الدول الغربية، كهولندا التي عقدت معاهدة تجارية مع عُمان في سنة ١٨٧٧م [١].

ونظراً لأهمية التأييد الخارجي باعتباره الدعامة الأساسية للدولة يعتبر حكم تركي من هذه الوجهة نقطة تحول جديدة في سياسة عُمان. صحيح كانت هناك علاقات وثيقة بين حكام عُمان السابقين مع الحكومة البريطانية، غير أن أولئك كانوا يعتمدون على أنفسهم وعلى أي حال فاعتقادا من السلطان تركي أن وجوده في الحكم مرتهن بالتأييد البريطاني، قد جعله يوافق على تأدية الدور المطلوب منه في نظام السيطرة غير المباشرة التي كانت بريطانيا تحكم المنطقة من خلاله. ولقد تحدد هذا الدور بوضوح أكثر في سنة ١٨٦٦م عندما أعلنت حكومة الهند رسمياً بأنها مسؤولة عن استقلال السلطان، وأنعمت عليه بتلك المناسبة بوسام الفارس (نجمة الهند). وكان صاحب هذه الخطوة الحاكم البريطاني العام في الهند. غير أن الأنعام على تركي بالوسام، على الرغم من خضوع السلطان للنفوذ البريطاني كان في الواقع انعكاساً للمكانة الرفيعة التي يحتلها السلطان عند البريطانيين من ناحية، وموقف التبعية لهم من ناحية أخري. وعلى أي حال فعندما قضي تركي بن سعيد نحبه في سنة ١٨٨٨م ترك وراءه لورثته مملكة تتميز بقدر كبير من التنظيم.

الحكم المعتدل الجديد أمام التحديات ١٨٨٨م - ١٩٠٣م.

يعتبر فيصل بن تركي الحاكم الوحيد من أسرة البوسعيد الذي تولي مراسم الحكم في جو سلمي. وقد كان عمره ٢٤ عاماً عندما تولي الحكم، وكان عليه أن يثبت

(١) راجع الفصل الخامس، وايضا كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٢٠.

أنه أهل للمسؤولية التي أسندت إليه. ويعزي الجانب الأكبر من نجاح تركي السياسي في السنوات الأخيرة من حكمه إلى العلاقات التي أنشأها مع عدد كبير من الزعماء العُمانيين. ومن هنا كان يتعين على السلطان الجديد أن يحافظ على هذه الثقة الشخصية، إذا أراد الاستمرار في الحكم.

غير أن السلطان فيصل لم يوافق على أن يكون حكمه مجرد امتداد لحكم والده، أو أن يسير على نفس السياسة التي كان ينتهجها والده، والتي تقوم على مبدأ العلاقة الشخصية بين السلطان وزعماء عُمان. فقد كانت الأحلام الرومانسية تسيطر عليه، وكان يطمح في أن يصبح سيد دولة موحدة مستقلة استقلالا حقيقياً ومتحررة من أي نفوذ أجنبي. ويبدو أن فيصل كان ممتعضاً بنوع خاص من سيطرة الإنجليز على سياسة وتصرفات حكومة مسقط، دون أن يجد لذلك مبرراً معقولاً. فلقد أخذ منذ البداية يعرب عن استيائه من تغلغل النفوذ البريطاني في أرجاء السلطنة، وعلى الأخص بين العناصر التي تنادي بسياسة التبعية لحكومة الهند البريطانية، كما كانت في أيام تركي. وكان أول قرار اتخذه في هذا الشأن هو إقالة الوزير الموالي للإنجليز والذي أمضي فترة طويلة في خدمة والده الراحل.

وعلي غرار حكم والده تركي ينقسم حكم فيصل إلى مرحلتين: المرحلة الأولي التي حاول فيها تأكيد استقلاله وتحرره من القيود التي كانت تكبل والده، والثانية هي انتهاجه طريقاً جديداً وإن كان رجعياً من الوجهة الرومانتيكية.

لقد حاول فيصل أن يكون الزعيم الذي يلتف حول رايته كافة العُمانيين. ومن هنا كان تودده الزائد إلى المحافظين العُمانيين، وعلى رأسهم صالح بن علي لدرجة أنه أطلق على نفسه لقب إمام المسلمين إلى جانب لقبه الأصلي وهو السلطان. ولسوء الحظ فإن هذه الاتجاهات المراهقة، فضلا عن محاولات فيصل الأولي لفرض حكم قوي في بعض المقاطعات الداخلية، قد كشف لزعماء القبائل المحافظين عن جوانب الضعف في السلطان وافتقاره إلى النضج السياسي. كما أن السياسة المعادية للإنجليز التي سار عليها فيصل في السنوات الأولي من حكمه قد حالت بدرجة أكبر دون تحقيق أحلام هذا السلطان في



مرحلة كانت تشهد مداً متصاعداً للامبريالية الغربية.

وفي سنة ١٨٩٩م تعرض فيصل لإهانة بالغة من الإنجليز، كما انهار نفوذه السياسي بين العُمانيين إلى أقصي حد، وقد وضعت هذه الأحداث نهاية لمراهقة فيصل السياسية. وما بين سنة ١٨٩٩م وسنة ١٩٠٣م أدرك فيصل هذه الحقيقة فاستدرك بالرجوع إلى الخط السياسي الذي كان يسير عليه والده. وقد أمضي فيصل السنوات العشر الأخيرة من حكمه في محاولات ناجحة وإن كانت ضعيفة للاحتفاظ بعرشه. وكان اعتماده على البريطانيين خلال هذه الفترة واضحاً تماماً كمقاومته لهم في أول عهده بالحكم. ولقد جاء في وصف أحد الرحالة لفيصل في سنة ١٩١١م إنه كان حاكماً ضعيفاً، لكنه عطوف ووقور وكانت هوايته الوحيدة زيارة السفن الحربية البريطانية والتصوير[١].

والواقع أن هذه الصفات، بصرف النظر عن دماثة خلقه ووقار شخصيته تعتبر من صفاته العامة. وقد قابل الرحالة ثيودور السلطان فيصل في سنة ١٨٨٩م بعد توليه الحكم مباشرة، وقدم في مذكراته صورة جذابة للسلطان الشاب الخجول الحليق والحاد المزاج والذي كان في حكم سنة كثير التساؤلات. وعلى الرغم من أنه لم يكن كغيره من الملوك بالمعني الدقيق للكلمة، فقد كان حاكما أوتوقراطياً[٢]. وعاني صعوبة كبيرة في وصف طريقة فيصل في معاملة المعتقلين في أقفاص داخل البلاط من حيث يستطيعون أن يشاهدوا الحظيرة التي يضع فيها السلطان أسده الأليف الذي كان يستخدمه أحياناً في افتراس المحكوم عليهم بالإعدام[٣].

وبمقارنة أعمال السلطان فيصل بما كان يتسم به من خجل ظاهري، نجد أنه في أول عهده بالحكم كان يتمتع بقوة الإرادة وببعض النشاط. إلا أنه لم يكن يعرف كيف يستغل هذه المواهب وقد اكتسب فيصل بعض الخبرات الإدارية

(١) الهند في حكم كرزن وبعده، تأليف: ال فريزر (مطبعة لندن ١٩١٢م) ٩٠ – ٩١.

(٢) الحاكم الأوتوقراطي هو الحاكم الذي يصل إلى السلطة بالتعيين وليس بالإنتخاب، وتكون بيده جميع السلطات.

(٣) الجنوب العربي، تأليف ثيودور بنت ص ٥٦ – ٥٨.



خلال حكم والده، إلا أن اتصالاته لم تتعد نطاق الأسرة. وكانت أم فيصل حبشية. وقد اقترن بابنة عمه الكبري عليا كريمة السلطان ثويني وكان أمياً لا يجيد القراءة والكتابة فيما عدا التوقيع باسمه. وعلى عكس والده فقد كانت معرفته محدودة، بالإضافة إلى أنه لم يسافر إلى أي بلد قبل توليه الحكم[1].

مصير السياسة المستقلة للسلطان فيصل: ١٨٨٨م - ٩٩.

لقد لاحظنا آنفا كيف أن السلطان فيصل بعد توليه السلطة أعلن عن عزمه على تغير سياسة الحكم وقد قام بأول خطوة في هذا السبيل حين عارض إسناد منصب حكومي هام إلى سعيد بن محمد الذي لم يكن موالياً للإنجليز وحسب، بل كان مكروهاً جداً من المحافظين. ولما كان فيصل ينوي تقديم بعض التنازلات للمحافظين في محاولة لكسبهم إلى جانبه. فقد كان وجود شخص كسعيد بن محمد في حاشيته يثير إحراجاً للسلطان ولم يسترجع سعيد مركزه إلا بعد أن انتهت مرحلة المغازلة بين فيصل والمحافظين العُمانيين، وكان فهد بن تركي أخ السلطان أقرب مستشاريه، غير أن فهد كان يعاني من مرض عقلي أدي به إلى الانتحار في سنة ١٨٩٤م تخلصاً من زواج غير موفق، أما الأخ الأكبر للسلطان، وهو محمد فقد اكتفي بالمرتب الشهري الذي كان يتقاضاه وقدره ٦٠٠ ريال، ولم يحاول حشر نفسه في دوامة المؤامرات ضد الحكم ولكنه لم يكن يصلح لأي عمل. ولم يقع اختيار فيصل على محمد بن عزان كوزير للبلاط إلا في شهر مايو سنة ١٨٨٩م وكان عزان من رجال الدولة القدامي من أسرة البوسعيد. وقد استمر يشغل هذا المنصب حتي سنة ١٨٩٦م ولفترة أربعة أشهر أخري ما بين سنة ١٨٩٨م وسنة ١٨٩٩م. ولكنه. على ما يبدو. لم يكن لشخصيته أي تأثير ملحوظ على مجري الأحداث. وكان أقوي رجلين في حاشية السلطان فيصل بدر بن سيف العضو العسكري في مجلس السلطان وسليمان بن سويلم مساعده الذي شغل أكثر من منصب بما فيها منصب والي ظفار. كما عين وزيرا للبلاط في سنة ١٩٠٢م. والواقع أنه لم يكن بين مستشاري السلطان فيصل في أوائل

(١) لوريمر مجلد ١ ص ٥٢٥ و(حياة كوكس) ص ٥٦، تأليف جريفيز.



عهده من كان له تأثير حاسم على شؤون الدولة، لأن السلطان كان يفضل أن يدير شؤون الدولة بنفسه[1].

والنشاط الوحيد البارز للسلطان كان فيما يتصل بعلاقته مع الإنجليز. وبالرغم من أن السلطان كان قد كتب إلى البريطانيين بعد وفاة والده مباشرة بأنه سوف يحكم في ظل الحماية البريطانية وأنه سوف يعتمد على صداقتهم، فقد كان من الواضح أن فيصل قد عقد العزم على إثبات وجوده كحاكم مستقل من الوجهتين النظرية والتطبيقية[2].

لقد انتهج السلطان منذ بداية حكمه طريقا مستقلا أثار مخاوف حكومة الهند البريطانية ولقد كتب جيْ . جي. لوريمر (J. G Lommer) وهو مؤرخ ومسؤول في حكومة الهند يقول: (إن تذمر فيصل من الالتزامات والقيود التي تربط حكمه بالبريطانيين كان له رد فعل سيء في دوائر الحكومة البريطانية)[3].

وقد ظل المقيم البريطاني في الخليج السير ادوارد روس، وكانت تربطه بوالد السلطان صداقة متينة، متحفظا جدا تجاه ولده. ورغم أن روس استمر في دفع المخصصات المقررة عن زنجبار إلى حكومة فيصل إلا أنه ارجأ الاعتراف الرسمي بها حتى شهر ابريل سنة ١٨٩٠م(٨٢). وربما اتخذت هذه الخطوة لتسهيل المفاوضات التي كان يجريها روس مع السلطان آنئذ. وأسفرت المفاوضات عن المعاهدة التجارية العُمانية الإنجليزية، واتفاقية عدم التنازل المعقودة في سنة ١٨٩١م التي التزم فيها العاهل العُماني بعدم التنازل عن أي شبر من أراضيه إلى دولة أخرى بغير موافقة الحكومة البريطانية. وفي الوقت نفسه كانت حكومة الهند الإنجليزية تعيد النظر في علاقاتها بعُمان. وربما كان تأخير اعتراف هذه الحكومة بفيصل والطريقة التي كانت تجرى فيها المفاوضات قد ضايقت السلطان. وكان المسؤولون البريطانيون في ذلك الوقت يدرسون احتمال إعلان

(١) كتاب لوريمر مجلد ٢ ص ٥٣٢ و٥٤٦ و٥٥٦ والقترير الإداري سنة ١٩٠١م - ١٩٠٢م وكذلك التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ (والجنوب العربي) تأليف بنت ص ٥٨.

(٢) كتاب لوريمر جزء ١ ص ٥٣٣.

(٣) التقرير الإداري سنة ١٨٩٠م - ١٨٨٩م ص ٥.



سلطنة مسقط محمية بريطانية وهو موقف كان لابد وان يثير استياء السلطان فيصل لو عرف عنه. غير أنه لم تقع خلافات عُمانية إنجليزية إلا بعد استقالة المقيم روس، في سنة ١٨٩٢م.

وقد تمكن روس ببراعته الدبلوماسية من التخفيف في حدة ثورة السلطان فيصل ضد البريطانيين، غير أن الهدوء الظاهري الذي ساد العلاقات العُمانية - الإنجليزية حتى سنة ١٨٩٣م كان يعود إلى انشغال السلطان فيصل في الأيام الأولى من حكمه بالمشاكل السياسية الداخلية. فلقد حاول فيصل في بداية الأمر انتهاج سياسة تهدف إلى فرض سيادة مسقط على جميع المناطق الداخلية والقبلية في عُمان. فبعد توليه الحكم مباشرة عقد فيصل اتفاقاً مع صالح بن على الحارثي تمكن بمقتضاه من تعبئة ٣٠٠٠ مقاتل ضد إبراهيم بن قيس الذي كان يرابط في الرستاق في سنة ١٨٨٨م، غير أن هذه الحملة منيت بالفشل واسفرت عن تدهور خطير في مركز السلطان. فقد قاوم أهل الرستاق بقيادة سعود بن عزان النجل الثاني لعزان بن قيس مقاومة عنيفة شجعت آل سعد سكان الباطنة على الانتفاض على جيش السلطان وفصل قواته عن قواعد عملياتها في بركا. ولم يمض وقت طويل حتى اضطر السلطان إلى التخلي عن المحاولة. وربما كان إفلاس خزينة السلطان من المال خلال حملته على الرستاق (وهي أحد المعاقل العُمانية الحصينة) أقسى عليه من فشل الحملة نفسها حتى أنه اضطر إلى الانسحاب دون أن يدفع مرتبات أفراد جيشه ولأسباب كثيرة لم يتمكن السلطان من تعويض فشله في الحملة المذكورة التي تعتبر أول حملة بعد توليه الحكم[١].

إن فشل حملة الرستاق، وما كشف عنه هذا الفشل من عجز في إمكانات السلطان فيصل قد هيأ الجو لقيام ائتلاف جديد شمل حتى القوى الصغيرة المناوئة له بزعامة عبدالعزيز بن سعيد عم فيصل وأخ السلطان تركي من أبيه، والوزير السابق ومنافسه القديم، وسعود وحمود ابني عزان، نجلي أخ إبراهيم

(١) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٨٣ - ٢٨٤ وكتاب لوريمر جزء ٢ ص ٥٢٦ - ٥٢٨.



بن قيس. غير أن رد الفعل على هذا الإئتلاف بتعبئة من جانب السلطان جاء سريعاً حيث قام بتعبئة جيش قوي من ألفي رجل يضم بعض أنصار السلطان من قبيلة النعيم بقيادة أخيه الأصغر فهد بن تركي. وطوال معظم فصل شتاء عام ١٨٨٨م - ٨٩ ظل الأمير فهد ينتقل بين المناطق الجبلية بحثاً عن المناوئين دون جدوي. وعلى أي حال فقد حققت هذه الحملة نجاحا كبيرا واحدا وهو أنها اقنعت عبدالعزيز باستحالة اطاحة السلطان فيصل بأي شكل من الأشكال. وبعد ١٥ عاما من التشرد الفاشل عبر مناطق عُمان الداخلية في محاولة لتنظيم حركة مضادة من أجل إعادته إلى السلطة، قرر عبدالعزيز في شهر مارس ١٨٩٠م قبول منحة شهرية من حاكمي مسقط وزنجبار واعتزال السياسة في المنفي. وقد قضي حياته في بومباي إلى أن توفي في سنة ١٩٠٧م، ولم ير عُمان مرة أخري[١].

إن الفشل العسكري الذي منى به السلطان، والعجز المستمر في موارده المالية قد اقنعاه في سنة ١٨٩٠م بالتخلي عن محاولاته الرامية إلى فرض سيطرته على الجزء الداخلي من البلاد، وباتخاذ سبل أخرى لتحقيق أهدافه في عُمان. وذلك بتحسين علاقته بالمحافظين العُمانيين ودعم وسائل التفاهم الذي سبق أن توصل إليه مع الشيخ صالح بن علي. وقد ظلت العلاقات بين السلطان فيصل وصالح بن على عَليَ ما يرام حتى سنة ١٨٩٤م، أو على ما يبدو، طوال الفترة التي كانت حكومة مسقط تدفع المخصصات المالية المقررة للشيخ المذكور. كان فيصل أكثر من والده إدراكاً لحساسيات المحافظين ومن هنا كان يحاول منذ بداية حكمه كسب ودهم وتأييدهم. ومما يشهد على هذه المحاولات وعلى تجاوب فيصل مع أفكار المحافظين موقفه من تجارة الرقيق وحيازته. وعلى العكس من والده تركي الذي تجاوز كل الحدود المعقولة في تعاونه مع الإنجليز في موضوع الرقيق، أعلن فيصل أنه يؤيد العُمانيين في موقفهم من شرعية تجارة الرقيق والاحتفاظ بهم. ولم يظهر فيصل أي استعداد للتعاون مع البريطانيين في

(١) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٢٨ وPrecis Maskat ص ١ - ٢.



هذا المجال، كما رفض تقديم أي مساعدة أو تأييد لتحريم هذه التجارة. وعلى حين اتخذ سلطان زنجبار وأحد أقارب السلطان فيصل في سنة ١٨٩٠م بعض الإجراءات التي أفضت في النهاية إلى القضاء على تجارة الرقيق في تلك البلاد، أعرب المسؤولون البريطانيون أن موقف السلطان فيصل وتفاقم الوضع في المناطق الريفية من عُمان يحولان دون الضغط للحد من تجارة الرقيق بالبلاد[١].

والواقع أن الإنجليز قد شعروا بحق أن جهودهم الرامية إلى القضاء على تجارة الرقيق أصبحت تلاقي عقبات كثيرة من جانب الحكام المحليين أمثال فيصل بن تركي ومن سكان الخليج بوجه عام[٢].

ويبدو أن السلطان فيصل كان يرى أنه في حالة فشله في فرض الوحدة الوطنية على عُمان، فإنه قد ينجح في تحقيق هدفه عن طريق التحالف مع الرأي العام ومع الكتل الوطنية، كما كان يطمح في أن يتولى الإمامة والسلطنة في وقت واحد. وقد صك هذا اللقب المشترك في بعض العملات التي أصدرها[٣]. فالأباضيون غير العُمانيين. وعلى الأخص في شمال افريقيا، وفي مستعمرتهم الصغيرة في مصر كانوا يلقبون فيصل (بامام مسقط وعُمان) وكانوا يعتبرونه أحد الزعماء وأقطاب الإباضية من أمثال صالح بن علي. وسعيد بن ناصر، وعلى بن محمد، وهلال بن زاهر، وعبدالله بن حميد السالمي[٤]. ورغم كل هذا فإن تودد السلطان فيصل إلى المحافظين، لم يصل به إلى درجة التراجع تراجعاً أساسياً عن النظام المعتدل. ومن المحتمل أن فيصل كان يسعى إلى كسب جميع فئات الشعب العُماني وليس فئة معينة.

ومهما كانت أسباب فيصل في انتهاج السياسة التي اختطها بالنسبة إلى الوضع الداخلي وإلى الإباضيين، فإن هذه السياسة قد فشلت في النهاية، لأن فيصل أساء تقدير إمكاناته العسكرية والمالية، كما أساء تقدير خطواته السياسية

---

(١) (Precis Slave) ص٤٥ - ٤٧ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٥٠٥ - ٢٥١٣.

(٢) خطاب مؤرخ ١٩٠١/١١/٧م من هاملتون إلى كرزن.

(٣) (٨٧) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٤٩١، ملحوظة.

(٤) كتاب الهداية، تأليف المصري ص٨٢.



والدبلوماسية. وبنهاية عام ١٨٩٠م ونظراً لما اسفرت عنه سياسة التحدي بالنسبة إلى المنطقة الداخلية، خفف فيصل من أعبائه الإدارية في المنطقة كما تخلى عن سياسة التوسط في المنازعات القبلية. ولم تتضح الأسباب التي حملت السلطان إلى التخفيف من أعبائه في الجزء الداخلي من البلاد. وإن كان من المرجح أنه اضطر إلى ذلك بسبب العجز المالي المتزايد وإلى محاولته إرضاء بعض العناصر المحافظة. وعلى أي حال، فلم يمض وقت طويل على هذه السياسة حتى بدأت الخلافات والمنازعات القبلية تتفاقم وتشتد(١). ففي سنة ١٨٩١م انفجر صراعٍ قبلي في وادي سمايل بين الهناوية والغافرية وبما أن السلطان لم يفعل شيئاً لتهدئة الأوضاع في هذه المقاطعة الاستراتيجية. فقد تفاقمت المشكلة. كما نشب قتال عنيف أثر هجوم على قافلة تجارية للحرث كانت تحمل شحنة من تمور الشرقية في طريقها إلى الساحل(٢). وقد استمر تصاعد الحرب حتى اتسع نطاقها في سنة ١٨٩٢م - ٩٣ بحيث شملت وادي سمايل، وجعلان ومقاطعة الباطنة مما اضطر الشيخ صالح بن على إلى أن يطلب من السلطان التدخل لوضع حد لتلك الفوضي. وقد أغلقت الطرق العامة بين المنطقة الساحلية والداخل كما منيت تجارة مسقط ومطرح بخسارة فادحة(٣). ومن المحتمل أن يكون التدهور السريع في موارد السلطان المالية قد حال بينه وبين التحرك لحل المشكلة. ومما يؤيد هذا الاحتمال أن السلطان فيصل لم يتمكن في سنة ١٨٩٤م من دفع المخصصات المقررة لشيوخ الغافرية سكان وادي سمايل، الأمر الذي كانت له عواقب خطيرة(٤). وكان من نتيجة ذلك أن تقلص نفوذ مسقط حتى في المقاطعات الساحلية، حتى أن السلطان لم يعد في وسعه الاحتفاظ بأسطوله واضطر إلى بيع السفينة (دار السلام) في بومباي، بينما

(١) مذكرة مؤرخة في فبراير سنة ١٨٩١م من موكلر إلى حكومة الهند و(Precis Slave) ص ٤٥ والتقرير الإداري ١٨٨٩م - ١٨٩٠م ص ٢٤ والتقرير الإداري (١٨٩٣م/١٨٩٤م)، ص١٩، و(Precis Maskat) ص ٢ وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٢٦ - ٥٢٨.

(٢) التقرير الإداري ١٨٩٠م/ ١٨٩١م ص ١٥.

(٣) التقرير الإداري ١٨٩٢م/١٨٩٣م وكتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٢٨ - ٥٢٩.

(٤) التقرير الإداري ١٨٩٣م - ١٨٩٤م ص ١٩- ٢٢.



تم تفكيك السفينة (السلطاني). وفي سنة ١٨٩٤م أثار إهمال السلطان لهذه المشاكل استياء القبائل التي كانت تربطها بالحكم المعتدل علاقات تقليدية[١].

وكنتيجة لتشجيع السلطان لتجار السلاح باتخاذ مسقط مركزاً لعملياتهم اضيف بعد جديد إلى الوضع الملتهب. وفي سنة ١٨٩٥م بدأت قبائل عُمان تحصل على السلاح الحديث والذخيرة، وفي سنة ١٩٠٠م أصبح سكان ميناء صور، وكذلك قبائل جعلان، ومقاطعة الشرقية. ومنطقة الجبل الأخضر أقوى من أن يرضخو لتهديدات السلطان بقواته المسلحة [٢]. وفي سنة ١٩٠٢م تأزم الوضع إلى درجة أن أحد الخبراء العسكرية البريطانيين قد حذر من أن اطلاق بضع قذائف من سفينة مسلحة لم يعد يكفي لحماية مسقط من الخطر وأصبح الأمر يحتاج إلى حملة باهظة التكاليف بما فيها انزال جنود من القوات الهندية، فيما لو تعرضت مسقط لأي هجوم من جانب العُمانيين المحافظين[٣]. وقد صدقت تنبوءات هذا الخبير، فقد تعرضت مسقط بالفعل لغزو عُماني إبان الحرب العالمية الأولي.

وعلي أي حال فقد ازدادت العلاقات العُمانية - الإنجليزية تدهوراً ما بين سنة ١٨٩٣م وسنة ١٨٩٥م بحيث أصبح تدخل بريطانيا تدخلا مسلحاً لحماية عرش السلطان أمراً لا مفر منه. أن زوال الجو الودي الذي كان يميز العلاقات بين سلطنة مسقط وحكومة الهند - الإنجليزية كان نتيجة لخليط من الظروف والأسباب الطارئة. من أهمها رغبة السلطان فيصل في الحد من اعتماده على البريطانيين، وإلى تصرفات جيل ما بعد إداورد روس من المسؤولين البريطانيين من رجال حكومة الهند البريطانية في الخليج الذين اتسمت أعمالهم بالطيش والغباء وسوء الفهم، كما وإلى المغامرات الدبلوماسية الناتجة عن الصراع بين الدول الامبريالية الكبرى على الخليج في التسعينات. فقد أخذ السلطان

(١) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٣٠ - ٥٣٢.

(٢) خطاب رقم ٥ مورخ في ١٩٠٢/١/٣م من كرزن إلى هاملتون وكتاب لوريمر مجلد ٢ ص ١٣٩٠ و (Precis Trucial Chiefs) ص ٧١.

(٣) (٩٥) خطـاب رقـم ٥ مؤرخ ١٩٠٢/٥/٥م من الكولونيل سـي . اي . يتسس إلى حكومة الهند، الشؤون الخارجية.



فيصل يضييق ذرعاً بالامتيازات الإقليمية التي يتمتع بها رعايا الحكومة الهندية البريطانية ويسيئون استعمالها في بعض الأحيان. وعلى أي حال فقد كانت احتجاجات السلطان في هذا الصدد تسبب المضايقات للمسؤولين البريطانيين.
وفي عام ١٨٩٣م تدهورت العلاقات بين السيد فيصل والماجور هيز – سادلر، المعتمد السياسي البريطاني في مسقط إلى درجة أن تعرض فيها السلطان للإهانة [١]وعندما بدا الصدام بين مطامع الدول الامبريالية المتنافسة واضحاً بعد إنشاء قنصلية فرنسية في مسقط سنة ١٨٩٤م، أدرك السلطان فيصل على الفور أن الوقت قد أصبح مناسباً لتوجيه ضربة إلى الإنجليز[٢]. ومنذ سنة ١٨٩٥م بدأ السلطان يلعب لعبة التوازن بين النفوذ البريطاني والفرنسي. وسواء كان السلطان على حق في هذا أم لم يكن، فقد أثار هذا الموقف استياء حكومة الهند – البريطانية، في وقت كان فيه نفوذ السلطان ينهار بين القبائل العُمانية. وقد انفجر الوضع في عُمان سنة ١٨٩٥م، وكان تخلى فيصل عن صالح بن على سبباً للانفجار. فخلال سنة ١٨٩٥م بدأ السلطان يتودد إلى زعيم آخر من زعماء الحرث ليكون على رأس الزعامة وذلك نكاية بصالح بن علي، غير أن صالح اكتشف المحاولة في حينها فوجه رسالة إلى السلطان، ولما لم يتلق رداً على رسالته تحرك المحارب على الفور لإنشاء تحالف قبلي ضد السلطان[٣]. غير أن الوضع هذه المرة كان يختلف عنه في سنة ١٨٦٨م، عندما أدى تخلي صالح بن على عن السلطان إلى إطاحة السلطنة. فقد كان تحرك الإمامة في هذه المرة يفتقر إلى الوحدة الوطنية التي توفرت لها تحت زعامة عزان بن قيس، وسعيد بن خلفان الخليلي، وصالح بن على نفسه عندما كان لا يزال فتى يافعاً في سنة ١٨٦٨م. ورغم هذا فقد كان في إمكان الزعيم أن يستقطب بعض قبائل الهناوية بمن فيهم الحرث، والحبوس، وبني بطاش، والعوامر وبني رواحة وبعض الفصائل الثانوية

(١) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٣٥ – ٥٣٦ و٥٥٥.
(٢) (Precis Maskat) ص ٦١.
(٣) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٨٤ والتقرير الإداري ١٨٩٤م/١٨٩٥م ص ١٥ – ١٨.



من بني هناه سكان الباطنة والمقاطعات المجاورة للرستاق ووادي سمايل[1].
وقد تلقى هذا التحالف دعماً من جهة لم تكن متوقعة، وهي السلطان حمد بن ثويني سلطان زنجبار الذي امضي فترة صباه في عُمان وكانت تراوده أحلام لخلق دولة عُمانية زنجبارية موحدة. ففي سنة ١٨٩٤م زار وفد من زعماء عُمان المحافظين السلطان حمد في زنجبار وعادوا من عنده محملين بالهدايا والأموال وبثلاثة مدافع و ٣٠٠ برميل بارود. وما أن علم البريطانيون بهذا الأمر حتى حاولوا إحباط المؤامرة، وطالبوا حمد بعدم اقحام نفسه في سياسات عُمان، غير أن التحذير البريطاني جاء متأخراً، ولم يفلح في منع وصول المساعدات إلى عُمان[2].
وأخيراً علم فيصل بالنجاح الذي حققه صالح في إنشاء تكتل قبلي ضده. وما أن أدرك فيصل أنه قد أهمل حلفاءه من القبائل، كما أهمل إعداد وسائل الدفاع عن عاصمته نفسها حتى بدأ بتغيير سياسته. غير أن مساعيه لم تنجح في منع صالح بن علي من الانقضاض بقواته على ضواحي مسقط في سنة ١٨٩٥م عبر ممر وادي سمايل الذي لم تكن عليه حراسة في ذلك الوقت. وما أن وصلت القوات إلى مسقط حتى عرض فيصل التفاوض مع المغيرين واستقبل في ديوانه الشيخ عبدالله بن صالح، النجل الأكبر للشيخ صالح، وممثله وقائد قواته. غير أن المغيرين استغلوا هذه الفرصة لجمع معلومات عن تحصينات العاصمة ومواقع دفاعها. وقد ظن فيصل أنه يستطيع انقاذ عرشه وعاصمته بتقديم الرشوة فبعث بمبلغ ١٢٠٠ دولار نمساوي إلى الشيخ عبدالله بن صالح أملا منه في أن ينسحب الجيش المهاجم ويعود إلى داخلية عُمان. غير أن القائد فاجأ السلطان بالانقضاض على العاصمة ليلة ١٣ فبراير سنة ١٨٩٥م، واحتلال أحد مداخلها، كما قاد مجموعة من رجاله كانوا يكمنون وراء السور واحتلوا أهم المراكز في المدينة.وقد كشف المهاجمون عن أهدافهم عندما رفعوا العلم الأبيض فوق قصر السلطان ونصبوا سعود بن عزان ابن الامام الراحل عزان

(١) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٤٣.
(٢) (Precis Maskat) ص ٢٤ – ٢٥.



رئيساً أعلى للحركة. وخلال المرحلة الأولى من احتلال المحافظين لمسقط أبدوا كثيراً من الاهتمام بعلاقتهم مع الإنجليز وادعوا أنهم لا ينشدون سوى صداقة حكومة الهند البريطانية كما امتنعوا في حذر شديد من الاعتداء على متاجر الجالية الهندية أو نهبها. أما الماجور هيز - سادلر المعتمد السياسي البريطاني في مسقط فقد التزم الحياد الدقيق من الأحداث، ورغم أن موقفه في مصلحة صالح بن على أكثر مما كان في مصلحة السلطان المحاصر. غير أن نقطة الضعف الأساسية في التجمع المحافظ شأنه شأن أي ائتلاف من نوعه في أواخر القرن التاسع عشر هي أنه لم يكن يضم فئات من الغافرية. ولهذا استجاب في شهر مارس سنة ١٨٩٥م لنداء السلطان ووعده بتقديم الأموال نحو ٤٠٠٠ رجل من الغافرية جاءوا لنجدة العاصمة المحاصرة ورابطوا حولها. وبالرغم من وقوع إصابات في المناوشات التي نشبت بين الجانبين، لم يتمكن أي منهما من زحزحة الآخر عن المواقع التي كان يحتلها. ونتيجة لذلك تجمد الوضع.

في هذه الفترة بدأت المفاوضات. وفي ٩ مارس ١٨٩٥م عقدت معاهدة سلام، كما عفا السلطان عن صالح بن على وأنصاره، وأعيدت له المخصصات التي كان يتلقاها قبل وقوع هذه الحوادث. كما تسلم صالح مبلغاً خاصاً يتراوح بين ١١,٠٠٠ و ١٧,٠٠٠ ريال. ومن سوء حظ المحافظين أن الانضباط الذي كان يسود صفوفهم قد عاد فتبخر على أثر انسحابهم من مسقط. وقد رافق هذه العمليات أعمال سلب ونهب شاملة للمدينة. كما اشعلت فيها الحرائق أما التجار الهنود فقد تعرضوا بنوع خاص لخسائر جسيمة نتيجة للحرائق وأعمال السلب والنهب التي قام بها المهاجمون [١].

وقد نجا فيصل من الموت أو الأسر بأعجوبة فكان هجوم المحافظين على عاصمته في سنة ١٨٩٥م درساً بليغاً. ولهذا ما أن هدأت الأمور حتى بدأ في تقوية وسائل الدفاع عن مسقط ومطرح بعد أن كان فيصل يهمل هذه الأمور.

---

(١) للاطلاع على تفاصيل الحملة على مسقط والآثار المباشرة لها انظر التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٦.



فنصبت مدافع من عيار ١٢ رطلا في كل قلعة، كما ضم السلطان نحو ٤٠٠ افريقي إلى القصر للقيام بأعمال الحراسة، هذا بالإضافة إلى تسليح رجال الحرس السلطاني بأحدث أنواع البنادق التي امكنه الحصول عليها، كما أخذ يخزن الذخيرة. ومن ناحية أخرى قام فيصل بخطوات جديدة لتعزيز أحلافه مع الجنبة، وبني بو علي. وبني بو حسن والحجريين وسائر القبائل الجنوبية في جعلان بوجه عام إضافة إلى وقبائل النعيم سكان المنطقة الشمالية من السلطنة[1]. ومن العوامل الأخرى التي ساعدت فيصل على استرجاع ما فقده من النفوذ في الجزء الداخلي من البلاد هو التفكك الذي ساد صفوف المحافظين في أعقاب جلائهم عن مسقط ومطرح في سنة ١٨٩٥م. فلقد كان هجوم صالح بن على آخر محاولة من جانب الزعماء العُمانيين الذين كانوا يسيطرون على الجناح المحافظ منذ منتصف القرن التاسع عشر. بل وحتى صالح بن على قد أصيب هو الآخر في إحدى الحروب القبلية التي نشبت في سنة ١٨٩٨م. وبوفاة إبراهيم بن قيس سنة ١٨٩٨م خلا المسرح تماماً من الشخصيات التي أسهمت بدور طليعي في شؤون عُمان ما بين سنة ١٨٦٨م وسنة ١٨٧١م، فيما عدا فيصل بن حمود الذي لم يكن يقوم بأي نشاط. وبزوال الجيل العُماني من الزعماء والعلماء ورجال الحرب، وجد المحافظون أنفسهم بلا زعماء ثابتين. كذلك فإن وفاة صالح بن على في سنة ١٨٩٨م قد حرم المحافظين من زعيم قوي. وقد انقضت فترة طويلة من الوقت قبل أن يبرز زعماء جدد، غير أن ظهور هؤلاء في نهاية الأمر فيما بين سنة ١٩٠٠م وسنة ١٩١٠م، قد أثبتت أنهم أكثر كفاءة ومقدرة من أسلافهم[2]. وعلى أي حال ففي عام ١٨٩٦م وجه السلطان حملته على بعض القبائل الداخلية التي تكتلت ضده في سنة ١٨٩٥م وكانت يومئذ متقسمة على نفسها وبدون زعامة.

وقد توقع المراقبون أن السلطان فيصل وقد خرج من أزمة عام ١٨٩٥م سوف يتحرك كما فعل والده من قبل في سنة ١٨٧٥م – لإعادة تنظيم الحكم على أسس

(١) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٤٥ والتقرير الإداري ١٨٩٥م/١٨٩٦م ص ١٣ – ١٥.
(٢) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٨٦ – ٨٨.



سليمة وواقعية. غير أن هذه التوقعات لم تتحقق، لأن فيصل في سنة ١٨٩٥م كان يواجه أوضاعاً مالية متدهورة إلى أبعد حد، ولأن استياءه من البريطانيين كان قد بلغ درجة من الحدة لم يبلغها من قبل بسبب رفضهم مساعدته عند هجوم المحافظين على عاصمته في شهر فبراير سنة ١٨٩٥م.

منذ أن امتنعت الهند عن صك الفضة في معاملها سنة ١٨٩٣م، ظلت حكومة السلطان تحاول دون جدوى معالجة الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت. صحيح إن السلطات العُمانية منذ وفاة السيد سعيد في سنة ١٨٥٦م كانت تعاني ضائقة مالية متسترة، وإن الحكومة كانت تفرض ضغطا على المصروفات، إلا أن أزمة التسعينات كانت أشد خطورة. وكان السلطان لأكثر من سبب عاجزاً عن مواجهة الأزمة لأنه كان أمام مشكلتين: مستوى ثابت من الدخل نسبياً من ناحية وارتفاع في الأسعار من ناحية أخري. ومن ناحية أخرى كانت المشكلة المالية جزءاً من أزمة اقتصادية دولية نتجت عن انخفاض في سعر العملات في العالم. غير أن جهل السلطان بالشؤون المالية قد أسهم بدوره في متاعبه. ففي عام ١٨٩٨م أجرت مصلحة الجمارك لأحد المتعهدين بمبلغ ١٤٠,٠٠٠ دولار نمساوي في العام، بينما حصل المتعهد المذكور من العمليات الجمركية على ٢١٤,٠٠٠ دولار هذا في الوقت الذي كانت الخزينة تعاني من عجز بمعدل ٧٠٠ دولار في الشهر وهو مبلغ يعد كبيراً بالمقاييس العُمانية غير أن هذا العجز كان يمكن تغطيته لو أن السلطان كان يحصل على الدخول الجمركية بكاملها(١).

وكنتيجة لهجوم سنة ١٨٩٥م، أفلست الحكومة. وأخذ زعماء الغافرية الذين ساعدوا السلطان في شهر فبراير سنة ١٨٩٥م ولبوا نداءه لانقاذ عرشه، يطالبونه بالمكافآت والأموال كثمن لتلك المساعدة. بينما طالبه البريطانيون بمبلغ ٧٧,٨٩٥ ريالا كتعويض عن ممتلكات التجار الهنود التي دمرت أثناء هجوم المحافظين على مسقط. وقد قدر مجموع خسائر التجار الهنود في البداية بمائتين

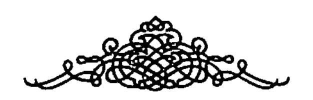
(١) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٥٤٦ (Precis Maskat) ص ١٣٤.



وستة آلاف ريال، غير أنه تبين أن هناك تزويراً ومبالغة في هذه التقديرات. وعند تقديم قائمة الخسائر إلى السلطان اقترح الماجور هيز سادلر أن تسدد هذه الخسائر من ضرائب تأديبية على جميع السلع الواردة من داخلية عُمان بصرف النظر عن اشتراك اصحابها في الهجوم على مسقط أو عدم اشتراكهم. وقد تقدم سادلر بهذا الاقتراح للسلطان على اساس ما كان يؤمن به، وهو أن لا يمكن أن يثق أحد بالعرب. غير أن الممثل البريطاني قد وافق أخيراً على اقتراح يقضي بفرض ضريبة تأديبية غير مباشرة بنسبة ٢٠ في المائة على القبائل التي اشتركت في القتال فقط، إلا أن المعتمد البريطاني لم يتعهد للسلطان بأي مساعدة في حالة وقوع اضطرابات ضده نتيجة لفرض الضريبة المذكورة. غير أن هذا الموقف أثار غضب السلطان على المعتمد لدرجة أن كرهه للبريطانيين اشتد أكثر من ذي قبل، ودفع به أكثر فأكثر إلى جانب الفرنسيين. ورغم أن الحكومة البريطانية قررت العدول عن هذا الخط السياسي في سنة ١٨٩٦م، فإن تعديل موقفها هذا لم يعوض عن الأضرار التي سببها موقف الكولونيل هيز سادلر في تلك الفترة العصيبة. غير أن الضريبة التي فرضت لم تحقق لسلطان أكثر من ٢٠,٠٠٠ دولار خلال العام الواحد، ذلك لأن تحصيلها، كما كان الحال بالنسبة لدخل الجمارك، يتم عن طريق محلات رتنسي برشوتم صاحبة التعهد [1].

وفي أعقاب سنة ١٨٩٥م تضاعفت الديون على السلطان لصالح محلات برشوتم وشركائه من التجار الهنود، مما جعله يتمادى في الاقتراض من هؤلاء المرابين كي يتمكن من تسديد الديون التي عليه. وكمحاولة لانقاذ خزينة مسقط من الإفلاس قدمت سلطات الهند - البريطانية في سنة ١٨٩٥م قرضاً للسلطان مقداره ٦٠,٠٠٠ روبيه، ثم عادت فقدمت إليه قرضاً آخر في سنة ١٨٩٧م. وقد ساعدته هذه القروض على تسديد ما عليه من ديون بما فيها الفوائد المستحقة عنها. غير أن القروض البريطانية للسلطان قدمت إليه بشرط عدم الاقتراض من أي دولة أجنبية أخري. وفي سنة ١٨٩٧م بلغت ديون السلطان فيصل للمرابين

(١) التقرير الإداري ١٨٩٥م - ١٨٩٦م، ص ١٣ - ١٥.



العرب والهنود حوالي ١٣٠,٠٠٠ دولار من هذه القروض والقرض الذي أخذه فيصل من أحد الصرافين ويبلغ ٣٠,٠٠٠ دولار بفائدة ٢٤ بالمائة وفي سنة ١٨٩٨م قفز مجموع الديون على السلطان إلى ١٩٠,٠٠٠ ريال. وفي العام نفسه اكتشف السلطان فيصل أنه قد بدد القرض الذي حصل عليه في سنة ١٨٩٧م. ورغم هذا كله ظل السلطان يرفض فكرة تنظيم الجهاز المالي. وكان الانهيار التام يبدو أمراً حتمياً في الفترة التي اعقبت أزمة إنشاء مستودعات الفحم الفرنسية سنة ١٨٩٩م، بعد أن قرر الإنجليز وقف دفع التعويضات المالية عن إقليم زنجبار[١].

إن عزم السلطان فيصل على انتهاج سياسة مستقلة كان يبدو أمراً لا مفر منه منذ اللحظة التي اختلف فيها مع الإنجليز. وكما أشرنا آنفا أصبح السلطان فيصل مكروهاً من ممثلي الحكومة البريطانية في مسقط حتى قبل سنة ١٨٩٥م، وذلك رغم أن صداقة هؤلاء الممثلين لفيصل كانت عاملاً حيوياً بالنسبة لبقائه في السلطة. ومع ذلك فإن سياسة أولئك الممثلين كانت سياسة خاطئة أيضاً، وأن عجرفتهم كانت تثير حساسيات السلطان وتدفعه إلى اتخاذ المواقف غير الودية من البريطانيين[٢]. وقد تدهورت العلاقات بين السلطان والبريطانيين تدهوراً سريعاً في أعقاب هجوم المحافظين على البلاد في سنة ١٨٩٥م. فقد اعتبر فيصل موقف الحياد التام الذي اتخذه المعتمد البريطاني من احتلال العُمانيين لمسقط دليلا على تخلي الحكومة البريطانية عن التزاماتها تجاهه [٣] وربما نسى فيصل أن سياسته الودية إزاء أصدقاء الأسرة القدامى وحماتها، هي التي حالت بينه وبين الحصول على المساعدة البريطانية التي هي، على أي حال مساعدة ضمنية وليست الزامية.

من خلال هذه الثغرة في علاقات مسقط بالإنجليز تسلل المسيو أوتافي، القنصل الفرنسي الخبيث الذي وصل مسقط في سنة ١٨٩٤م للقيام بتدعيم النفوذ

(١) لوريمر مجلد ١ ص ٥٧٢ - ٧٣ و(Precis Maskat) ص ٦٦.
(٢) التقرير الإداري ١٨٩٥م/٩٦ ص ١.
(٣) (Precis Maskat) وكتاب (لوريمر) مجلد ١ ص ٥٥١.



الفرنسي في عُمان، واستطاع بلباقته حمل السلطان على مقاومة التسلط البريطاني. وقد ازداد النفوذ الفرنسي في بلاط السلطان بعد تعيين عبدالعزيز الرواحي سكرتيراً خاصاً للسلطان، بالإضافة إلى عمله كسكرتير للقنصل الفرنسي أيضاً. وكان لعبدالعزيز نفوذ على السلطان يفوق نفوذ وزيره سعيد بن محمد الموالي للإنجليز الذي فصل أخيراً من الخدمة في سنة ١٨٩٨[١]م.

ومع أن نفوذ القنصل الفرنسي على السلطان فيصل كان مقصوراً على السياسة الخارجية فإن هذا لم يخفف اطلاقاً من أثر الصدمة التي منى بها البريطانيون من موقف السلطان، غير أن بعض المسؤولين في حكومة الهند البريطانية قد أدركوا أن التدهور الخطير في العلاقات العُمانية كان، من بعض الوجوه نتيجة لامتناع الإنجليز من مساعدة السلطان خلال أزمة سنة ١٨٩٥م. ومن هنا بدأت محاولات جديدة لترضية السلطان فيصل. من هذه المحاولات تقديم قروض مالية إليه وبعض المساعدات العسكرية لقمع ثورة نشبت ضد حكمه في مقاطعة ظفار. وقد توجت هذه المحاولات بالانذار الذي وجهته الحكومة البريطانية إلى زعماء القبائل العُمانية بأنها لن تقف مكتوفة اليدين من أي اعتداء أو هجوم يقع على مسقط ومطرح. وهذا الإنذار يشبه البيان الذي أصدره الإنجليز في سنة ١٨٨٦م بالنيابة عن السلطان تركي بن سعيد. غير أن رد السلطان فيصل على البادرة البريطانية جاء فاتراً، فقد اعتقد السلطان أن التغيير في موقف البريطانيين قد جاء نتيجة لاحساسهم بتسرب النفوذ الفرنسي، كما أن هذا التغيير جاء متأخراً عن موعده[٢]. وقد ظل السلطان متمسكاً بموقفه من البريطانيين. وتجلى هذا التصلب بشكل أقوى في قرار فيصل باعطاء الأولوية للتجار العُمانيين فيما يتعلق بصرف التعويضات عن الخسائر التي لحقت بهم في حرب سنة ١٨٩٥م. وسواء كان هذا قراراً عادلاً أم غير عادل، فقد فسره الإنجليز على أنه برهان آخر على عناد السلطان وتماديه في سياسته[٣].

---

(١) كتاب (لوريمر) مجلد ١ ص ٥٥٦.

(٢) (Precis Maskat) ص ٢١ - ٢٢ وكتاب (لوريمر) مجلد ١ ص ٥٥١ - ٥٥٥.

(٣) (Precis Maskat) ص ٢٣.



ولقد ساءت العلاقات بشكل خطير في سنة ١٨٩٨م عندما رفض السلطان أن يصدر أوامره بإطلاق مدافع التحية العادية بمناسبة عيد الملكة فكتوريا. ووقع حادث آخر ضد الإنجليز عندما وجه أحد عبيد السلطان إهانة إلى بعض ضباط الأسطول البريطاني. ولقد تقدم السلطان باعتذار رسمي عن كلتا الحادثتين، غير أن سلطات الهند - الإنجليزية رأت فيهما دليلاً جديداً على عداء السلطان لبريطانيا[١]. ومن ناحية أخرى فإن البيان الذي صدر من السلطان بمنح الفرنسيين امتيازاً لإنشاء مستودعات للفحم في منطقة تقع بالقرب من العاصمة قد أضاف بعداً جديداً إلى المشكلة العُمانية البريطانية إذ اعتبره الإنجليز تهديداً مباشراً لوجودهم في منطقة الخليج وخطراً على سلامة وأمن امبراطورية الهند البريطانية. وبالتالي عقد المسؤولون البريطانيون ابتداء من وزير الدولة لشؤون الهند في حكومة لندن وانتهاء بالمعتمد والقنصل البريطاني في مسقط العزم على وضع حد لتحدى (هذا الحاكم الصغير)[٢]. وبربط هذه المشكلة بأزمة فاشودا، اعتبرت الأزمتان جزءاً من المجابهة العالمية بين الامبريالية البريطانية والامبريالية الفرنسية. ومن ثم فقد فكانت أغلبية المسؤولين البريطانيين يهمها الوصول إلى حل لهذه المشكلة، وكانوا مقتنعين بأنه لابد من اتخاذ خطوة حاسمة (لإنهاء الأوضاع التي لم تعد تحتمل). وهكذا تم تنفيذ العملية. فقد تحرك الماجور فاجان، المعتمد السياسي البريطاني في مسقط برفقة الكولونيل ميد، المقيم البريطاني في الخليج، والاميرال دوجلاس، قائد الحامية البحرية البريطانية لمنطقة الهند الشرقية على إحدى السفن الحربية البريطانية إلى مسقط وطلبوا من السلطان فيصل الحضور إلى السفينة، وتحت التهديد بضرب العاصمة واعتقاله أرغموه على فسخ عقد الامتياز الممنوح للفرنسيين وذلك في الوقت الذي كانت الحكومة البريطانية قد أوقفت دفع التعويض المالي للسلطان الذي كان يعاني من الافلاس، كما اصدر خبراء القانون الرسميون في بريطانيا فتوى تبرر للحكومة البريطانية معاقبة أو بالأحرى خلع أي حاكم عُماني يخل بالتزاماته

(١) نفس المصدر ص ٦٣ - ٦٤.

(٢) خطاب مؤرخ ١٨٩٩/٣/١٠م من هاملتون إلى كرزن.

تجاه الملكة الامبراطورة[١].

إن أزمة ١٨٩٨م - ١٨٩٩م كانت بمعنى من المعاني الحفرة التي دفنت فيها (سياسية فيصل المستقلة). كما أن مؤامرات القنصل أوتافي وتشدد كرزن قد دفعا بفرنسا إلى موقف أصبحت فيه أمام خيارين، إما الانسحاب من عُمان، أو مقاومة التصميم البريطاني على شل النفوذ الفرنسي. وعلى الرغم من تدخل اللورد سالسبوري في الوقت المناسب للحيلولة دون تفاقم المشكلة وبخاصة في تلطيف الجو إلى حد ما بين الحكومتين، إلا أن فرنسا لم يكن في وسعها إلا الانسحاب من الميدان غير أن هذا الانسحاب قد وضع فيصل تحت رحمة البريطانيين حيث لم يبق له مفر من الاذعان لمطالبهم في سبيل الاحتفاظ بمركزه كحاكم في البلاد. وعندما كان السلطان يوقع بيده على وثيقة الاستسلام وهو على ظهر السفينة الحربية البريطانية طلب من الحكومة البريطانية أن تضمن له الحماية فيما لو فكرت الحكومة الفرنسية باتخاذ أي إجراء انتقامي منه لفسخه الاتفاق[٢]. وهكذا كتب للسلطان فيصل البقاء في الحكم.

استئناف التعاون بين العُمانيين والبريطانيين- ١٨٩٩م - ١٩٠٣م

في فبراير سنة ١٨٩٥م كانت سلطة الحكم قد تدهورت إلى أقصى درجات الضعف والتفكك. فجهود السلطان فيصل في فرض سلطانه على المنطقة الداخلية من عُمان خلال الفترة الأولى من حكمه، فضلا عن رفضه المشاركة في الأحداث القبلية فيما بعد، قد أدت إلى انفجار الاضطرابات في المناطق الريفية من عُمان. كما اسفرت خطته للتقرب إلى المحافظين عن هجوم سنة ١٨٩٥م الذي قاده صالح بن على ضد السلطان. ومن ناحية أخرى أثار احتكاكه بالإنجليز، الذين تعتبر صداقتهم له أمراً ضرورياً لاستمراره في الحكم، ثائرتهم عليه. واخيراً سببت محاولته ضرب النفوذ البريطاني بالنفوذ الفرنسي أزمة سنة ١٨٩٠م. وبالإضافة إلى كل هذه العوامل كان السلطان يعاني من الإفلاس. ولعل الشيء الوحيد الذي حال بين فيصل وانهيار حكمه هي كونه لا يزال



(١) (Precis Maskat) ص ٧٧.

(٢) نفس المصدر ص ٧٣ - ٧٤.



الحاكم الشرعي المستقل للبلاد وسلطان مسقط وعُمان. وفي الفترة الواقعة بين شهر فبراير وشهر اكتوبر سنة ١٨٩٩م كانت العلاقة بين بريطانيا وعُمان، بل ومستقبل السلطان نفسه يكتنفها الغموض[١]. غير أن تلبد الجو بين الطرفين ما لبث أن تبدد أخيراً في شهر أكتوبر بوصول الماجور برسي كوكس ليحل محل الماجور فاجان كمعتمد سياسي بريطاني في مسقط. فبعد بضعة أشهر من وصول المعتمد السياسي الجديد استطاع بلباقته وحسن أسلوبه من تخفيف حدة العداء للإنجليز مما جعل السلطان فيصل ينحو منحى جديداً يقوم على الاعتماد على مشورة المعتمد البريطاني في مسقط. وقد سنح الوضع الجديد للوزير سعيد بن محمد بأن يستعيد ما كان له في عهد السلطان تركي من نفوذ على البلاط. وفي أواخر سنة ١٨٩٩م طلب السلطان فيصل من الحكومة البريطانية بأن تتقدم عنه باحتجاج إلى الحكومة الفرنسية على رفع بعض السفن العُمانية للعلم الفرنسي. قد جاءت هذه الخطوة دليلا على اعتماد السلطان على الإنجليز في الشؤون الخارجية اعتماداً كلياً[٢].

أما على الصعيد الداخلي فقد عاد فيصل إلى انتهاج الأسلوب الذي كان يسير عليه والده تركي. وعند إحالة الوزير سعيد بن محمد في سنة ١٩٠٢م على التقاعد خلفه قطب قديم آخر من أقطاب الجناح المعتدل هو سليمان بن سويلم[٣]. وخلال هذه الفترة نجح السلطان في تحقيق بعض الاستقرار المؤقت في أوضاعه المالية، عن طريق قروض جديدة من البريطانيين واستغلال الجمارك من جانب الحكومة نفسها. وتنفيذاً لهذه السياسة أنشأ السلطان مصلحة للجمارك في سنة ١٨٩٩م وكنتيجة لهذا الإجراء ارتفعت حصيلة دخله من الجمارك فيما بين سنة ١٨٩٩م وسنة ١٩٠٤م إلى ٧٠,٠٠٠ دولار نمساوي في العام وهو رقم يزيد على الرقم الذي كان يدخل إلى خزينته عندما كانت الجمارك في يد القطاع العام[٤]. كما

(١) خطاب مؤرخ ١٨٩٩/٦/٣٠م من هاملتون إلى كرزن.
(٢) خطاب مؤرخ ١٩٠٠/١/٥م من هاملتون إلى كرزن.
(٣) كتاب (لوريمر) مجلد ١ ص ٥٢٥.
(٤) نفس المصدر ص ٥٧١ – ٧٣ و٥٨٤ – ٥٨٦.



أن ضعف المعارضة العُمانية لفيصل من جانب القوي المحافظة، قد مكن فيصل باستخدامه لتكتيك والده من استعادة نفوذه في المنطقة الداخلية من البلاد. وفي سنة ١٩٠٣م أصبح نفوذه في المناطق الريفية أقوى من أي وقت مضى، كما دانت له بعض المناطق الهامة في داخلية عُمان كمدينة نزوى حيث كان لوالده تركي مجرد نفوذ اسمى في أحسن الحالات. وفي سنة ١٩٠٣م ابتاع السلطان سفينة مسلحة لتعزيز نفوذ مسقط على المقاطعات الساحلية من عُمان(١).

إن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٩٩م وسنة ١٩٠٣م تعتبر بداية لمرحلة جديدة في مصير الاباضيين المحافظين في عُمان. فبوفاة إبراهيم بن قيس في مدينة الرستاق سنة ١٨٩٨م خسر المحافظون آخر زعيم على قيد الحياة من زعماء إمامة سنة ١٨٦٨م - ٧١ ممن لهم نشاط سياسي ملحوظ. ولقد قام سعود بن عزان، نجل الإمام عزان بن قيس بمحاولات جديدة لإحياء الحركة المحافظة وإعادة تنظيمها فدعا في سنة ١٨٩٨م إلى مؤتمر عام في مدينة الرستاق لبحث إمكانية بعث الإمامة في عُمان بزعامته. وكان يبدو لأول وهلة أن حركة سعود قد تنجح، غير أن الزعماء والساسة الشبان الذين ورثوا زعامة المحافظين، لم يكونوا قد وصلوا لمرحلة النضج والخبرة والنفوذ اللازم لتحقيق التناسق السياسي والديني الذي لابد من أن يتوفر لنجاح أي حركة لبعث الحكومة الذاتية في البلاد(٢). غير أن اغتيال سعود بن عزان في سنة ١٨٩٩م قد قضي نهائياً على هذه الآمال. ومع ذلك فقد ظهر من بين الصفوف زعماء جدد من جيل الشباب العُماني المحافظ. حيث ظهر عيسى بن صالح، نجل صالح بن على كأهم زعيم بين الزعماء الذين يؤيدون النظام المحافظ في عُمان. كما كانت الحاجة ماسة إلى زعيم ديني وفكري جديد يلتفت من حوله الرأي العُماني العام المحافظ ويشغل المكان الذي شغر بوفاة سعيد بن خلفان سنة ١٨٧١م. وقد ركزت الانظار على عبدالله بن حميد السالمي، المؤرخ والقاضي وعالم الحركة الاباضية في عُمان. وفي بداية القرن العشرين وقع حادث هام في عُمان الداخلية. فقد قرر بعض

(١) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٩١ وكتاب (لوريمر) مجلد ١ ص ٥٨٣ - ٥٨٤.

(٢) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٢٨٩ - ٩١.



قبائل عُمان الشرقية، اعتزال السياسة والانزواء في الداخل. وفي سنة ١٩٠٢م منع عيسي بن صالح بعثة مؤلفة من بعض العلماء البريطانيين من التنقيب عن الفحم في إحدى المناطق الواقعة في الأجزاء الداخلية من إقليم صور. كما رفض عيسي بن صالح طلبا تقدم به الماجور برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج بفتح المنقطة سلمياً للأبحاث العلمية ورد على اقتراح المقيم بعبارة تقول: (أنني لست مستعداً للاجتماع به أو لاجتماعه بي)[1]. ولقد تحققت هذه التنبوءات، إذ ما أن عادت الإمامة إلى عُمان الداخلية في سنة ١٩١٣م، بجهود زعماء أمثال عيسي بن صالح، حتى اعتنقت سياسة التقوقع والانعزال على الصعيد الرسمي.

غير أن الإمامة المحافظة في عُمان سنة ١٩٠٣م لم تكن لها تلك الشعبية ولا استقطبت ذلك الولاء الذي كان لها في الماضي، وبذلك صفا الجو للسلطان فيصل لكي ينعم بالسلطة. غير أن زيارة اللورد كرزن لمسقط في سنة ١٩٠٣م كجزء من برنامج زيارته العامة لأقطار الخليج والتى كانت تستهدف تأكيد السيطرة البريطانية على المنطقة قد كشفت حقيقة السلطة الفعلية التي يمارسها السلطان فيصل. فقد كتب اللورد كرزن في سياق تقرير له عن تلك الزيارة بأن السلطان فيصل كان يمثل (دور التابع المخلص للتاج البريطاني أكثر مما كاني مثل دور الحاكم المستقل). كما أشار اللورد بأن وضع السلطان بالنسبة للحكومة البريطانية لا يختلف اطلاقاً عن وضع (أمراء الهند المرتبطين بعجلة الحكم البريطاني) ولقد كافأ اللورد كرزن السلطان فيصل على ولائه هذا بأن تعهد له بأن حكومته سوف تخف لحمايته، وبالقوة إذا دعا الأمر[2] في أي وقت يتعرض حكمه للتهديد. ولقد نفذت بريطانيا تعهدها هذا بعد مضى عشر سنوات من ذلك التاريخ.

ولئن كان فيصل في سنة ١٨٩٩م على استعداد لأن يمثل دور (التابع المخلص للتاج البريطاني) فإنه في قرارة نفسه لم يكن راضياً عن ذلك الوضع وهذا يفسر

(١) نفس المصدر ص ٣٠١ (Precis Maskat) ص ١١٥.

(٢) كتاب لوريمر مجلد ١ ص ٢٦٣٤ – ٣٦.



حالة اليأس التي كانت تنتابه من حين إلى آخر. وفي عام ١٩٠٣م وهو نفس العام الذي استسلم فيه السلطان فيصل لشروط الإنجليز، أخذ يفكر جدياً في التنازل عن الحكم[1]. وربما كان إحساس فيصل بالعزلة وخيبة الأمل والقلق من المستقبل أقوى ما يكون في تلك المرحلة من حياته. فلقد اتهمه العُمانيون بالتواطؤ مع الأجنبي، ورغم ذلك فقد كان إيمانه بعُمان وولاؤه لتقاليدها أمراً لم يكن يرقى إليه الشك. والدليل على ذلك هو لقب (الإمام) على العملة الرسمية التي أصدرها. وبالرغم من إدراك فيصل، بعد الحادث الذي تعرض له في سنة ١٨٩٩م، أنه يعيش في عصر، الكلمة العليا فيه للدول الحديثة، فإنه في الواقع. لم يكن يفهم ما تريد تلك الدول، وكان يبدو متشائماً من التغييرات التى قد يكشف عنها المستقبل. ومن المفارقات العجيبة حقاً أن الرجل الذي حاول في وقت من الأوقات أن يحافظ على استقلال بلاده وكرامتها، لم يظهر أي استعداد لتخليص بلاده من تقاليدها البالية.

(١) نفس المصدر ص ٥٨٧.



الفصل التاسع
خاتمة
عُمان في القرن العشرين

في غضون النصف الأول من القرن العشرين ظلت الأحداث في عُمان تسير على نفس المنوال الذي سارت عليه ما بين سنة ١٨٦٢م وسنة ١٩٠٣م. فلقد كانت الحكومة في مسقط تمثل مصالح سكان المنطقة الساحلية والأباضية المعتدلة. وكانت تتمتع بحماية الحكومة البريطانية ومساعدتها. وكان المعتدلون يواجهون معارضة من المجموعات الأباضية المحافظة المتحصنة داخل الحدود الداخلية للبلاد. وكانت هذه المجموعات تسعى بحكم عقليتها البالية إلى المحافظة على بيئتها الدينية والسياسية المتجانسة. ومن ناحية أخرى ظلت الحالة الاقتصادية – وكانت تمر بمرحلة ركود في سنة ١٩٠٣م – تسير من سيء إلى أسوأ. وقد ظلت هذه السمات، وفقاً للظروف المتغيرة تستقطب واقع المجتمع العُماني حتى سنة ١٩٥٥م. فابتداء من هذا التاريخ بدأت تظهر بوادر تغييرات أساسية في صلب المجتمع العُماني. وكان في حكم المؤكد، على ما يبدو، أن عُمان على أبواب مرحلة جديدة في تاريخها وأنها تشهد بداية النهاية لمرحلة مؤلمة من التخلف السياسي والاقتصادي استمرت مائة عام وقضت على أهمية البلاد ومكانتها في جميع أنحاء العالم.

انقسام عُمان إلى سلطنة وإمامة، ١٩١٣م– ١٩٥٥م

قضى السلطان فيصل معظم الفترة ما ين سنة ١٩٠٠م وسنة ١٩١٠م يعمل، كما يبدو، على تعزيز مركزه في البلاد. ويتضح من وضع عُمان، إذا ما نظرنا إليه من زاوية الماضي، أنه قد تطور تطوراً واضحاً. فالسلطان فيصل لم يسترد



مركزه من جراء النكسة التي منى بها في سنة ١٨٩٩م عندما عصفت الأحداث بأمانيه وأحلامه في حكم مستقل، واهينت كرامته الشخصية أثناء وجوده على ظهر السفينة الحربية البريطانية. وطوال الفترة التي كان فيها السر برسي كوكس معتمداً سياسياً للحكومة البريطانية لدى السلطان – سنة ١٨٩٩م – ١٩٠٤م، كان السلطان المغلوب على أمره ينفذ أوامر البريطانيين. وهكذا استطاع السلطان فيصل بفضل القروض الإنجليزية وتوجيه (الملك غير المتوج للخليج) تحسين أوضاعه المالية إلى حد ما[1]. كما استعاد بعض ما فقده من نفوذ بين قبائل عُمان الداخلية وذلك كله بفضل العودة إلى سياسة وتكتيك والده السلطان تركي بن سعيد، وهى سياسة تقوم على إقرار السلام والوئام في ربوع السلطنة الداخلية والساحلية. غير أن الجانب الأكبر من النجاح النسبي الذي حققه السلطان فيصل بعد سنة ١٩٠٣م لا يعود إليه شخصاً بقدر ما يعود إلى جهود سليمان بن سويلم وزير حكومة مسقط من سنة ١٩٠٢م حتى سنة ١٩٠٧م، وأحد العبيد السابقين. وبما أن زعماء عُمان المحافظين كانوا يومئذ منقسمين على أنفسهم ولا يثق بعضهم بالبعض الآخر، حتى سنة ١٩١٣م عندما عادوا فاتفقوا من جديد، فإن هذا يعني أن السلطان لم يكن يواجه معارضة قوية ضد الحكم تستنفد جانبا من اهتمامه. ولهذا ساد البلاد جو من الهدوء النسبي استمر لبعض الوقت. في عام ١٩٠٦م تمكن السلطان من إقامة علاقات ودية – على المستوى الرسمي على الأقل – مع الشيخ عيسى بن صالح الذي تولي زعامة الحرث سكان المقاطعة الشرقية. خلفاً لوالده صالح بن علي، كما كان أحد زعماء الهناوية البارزين. وكان الشيخ عيسى مشغولا في ذلك الوقت بالبحث عن حلفاء يؤيدونه في نزاعه مع الشيخ حميد بن ناصر زعيم بني ريام[2]

أما فيما يختص بعلاقات عُمان الخارجية فقد اتسمت الفترة الواقعة بين سنة

(١) رسالة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٧م من كرزن إلى كوكس نقلا عن جريفيز في كتابه (حياة كوكس) وقد المح فيه إلى إشارة كرزن إلى المكانة التي أصبح يحتلها كوكس في الخليج خلال عمله هناك.

(٢) التحفة، تأليف السالمي جزء ٢ ص ٣٠٢ – ٣٠٣ وكتاب عُمان اعداد شركة الزيت العربية الأمريكية ص ٥٢.



١٩٠٤م وسنة ١٩١٤م بالاستقرار المتزايد إذا قورنت بالأحوال المضطربة الحافلة بالمناورات في الفترة السابقة. وقد تمت تسوية الخلافات الإنجليزية - الفرنسية على عُمان، وحصلت بريطانيا على اعتراف من جانب الدول الكبرى بسيادتها على منطقة شرقي الجزيرة. وكنتيجة لاتفاق سنة ١٩٠٤م بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية سويت مشكلة السفن العُمانية التي كانت ترفع العلم الفرنسي (عن طريق محكمة لاهاي) وفي الفترة ما بين سنة ١٩٠٨م وسنة ١٩١٤م بذلت بريطانيا جهوداً واسعة للحد من تجارة السلاح في مسقط، وهي الجهود التي اسفرت عن اعتراف دولي باطلاق يد بريطانيا في معالجة هذه المشكلة والقضاء عليها. ولقد قاوم الفرنسيون هذه المحاولات في البداية واعتبروها استراتيجية بريطانية موجهة ضد حق فرنسا في حرية الوصول إلى الأسواق العُمانية، غير أن حكومة باريس وافقت أخيراً على مبدأ التعويض الذي اقترحته الحكومة البريطانية. وكان عام ١٩١٤م خاتمة لمحاولات دامت عشرين عاماً بذلتها فرنسا لتوطيد نفوذها وحقوق معاهداتها مع عُمان. وبانسحاب فرنسا من حلبة الصراع لم تحاول أي دولة كبرى غيرها تحدي السيطرة البريطانية في عُمان. ولما كان ابن سعود مشغولا في ذلك الوقت بمحاولاته التي أدت إلى إقامة دولة سعودية في شبه الجزيرة العربية، لم يعد أمام زعماء عُمان أو حلفائهم البريطانيين مشاكل مباشرة.

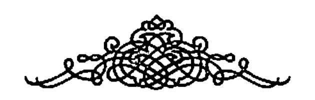
غير أن الفترة القصيرة التي نعمت فيها عُمان بالاستقرار الداخلي سرعان ما انتهت في سنة ١٩٠٧م. فقد اغتيل سليمان بن سويلم في منطقة السيابيين، بينما كان عائدا من زيارة إلى القابل مقر الشيخ عيسى بن صالح بمقاطعة الشرقية ويبدو أن اغتيال هذه الشخصية ذات النفوذ قد جاء نتيجة لازدياد السخط في أوساط بعض القبائل العُمانية ضد تدخل المذكور في شؤونهم الداخلية. كما كان الاعتداء على حياته مقدمة لسلسلة من المتاعب للسلطان في هذا الجزء الحيوي من عُمان. فقد سير السلطان حملة عسكرية لتأديب السيابيين. ورغم ما حققته الحملة من اجراءات انتقامية ضد هذه القبيلة إلا أنها لم تساهم في تعزيز



مركز السلطان في وادي سمايل. كما كانت الحملة آخر محاولة جادة من فيصل لفرض سلطته في المنطقة الداخلية من عُمان. وبما أن حكومة فيصل قد ضعفت بوفاة واحد من أبرز رجالها فقد دب فيها التفكك والانيهار. فالاستقرار المالي الذي تحقق للبلاد فيما بين سنة ١٨٩٩م وسنة ١٩٠٤م كان الضحية الأولى لهذا التدهور. ورغم وعود السلطان بالرجوع إلى البريطانيين في أموره المالية، إلا أنه عقد قروضاً جديدة كبيرة مع التجار الهنود المستوطنين، ومع الجمارك، كما أخذ قرضاً من المسيو جوجير، أكبر تاجر أسلحة فرنسي في مسقط. ولقد ساءت الحالة المالية في سنة ١٩١٠م كنتيجة لانخفاض إيرادات الجمارك بعد الحصار الاقتصادي الذي فرضه البريطانيون على شواطيء الخليج لمنع إعادة شحن الأسلحة منه إلى الخارج، في عام ١٩١١م تقدمت سلطات الهند - البريطانية بقرض كبير وبدون فوائد للسلطان لانقاذه من إفلاس مؤكد، غير أن الجهاز المالي غير الفعال للسلطان استمر على حالته [1].

وفي سنة ١٩١٢م انفجر الوضع المتدهور من جديد عندما وافق السلطان على مشروع بريطاني بإنشاء مخزن للأسلحة وتوزيعها في عُمان فمنذ سنة ١٨٩٨م ظل البريطانيون يضغطون على السلطان بفرض حظر أشد على تجارة الأسلحة، كما أرغمت الحكومة البريطانية رعاياها الهنود على عدم الاشتراك في أي صفقات تجارية في الأسلحة، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تحول الأرباح إلى المؤسسات الفرنسية والألمانية. وعلى الرغم من أن السلطان قد وافق في النهاية على التوقيع على إجراءات للرقابة الضارة باقتصاده تحت ضغط الإنجليز، إلا أنه سبق أن عارض المحاولات البريطانية للحد من تجارة الأسلحة، لأنها كانت تمثل جانباً هاماً من النشاط التجاري في البلاد، وكانت مربحة لخزانة السلطان الخاوية. ففي عام ١٩٠٧م حصل السلطان على سبيل المثال على ١٤,٥٠٠ ج . س . كضرائب من شحنات الأسلحة التي وردت إلى البلاد. ولكن بعد أن تعهدت بريطانيا للسلطان بزيادة نسبة المخصصات التي تدفعها إليه عن زنجبار

(١) التحفة، تأليف السالمي ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٥ و(تجارة الأسلحة) - ١٩١٣م من سجلات الحكومة الهندية.



إلى ١٠٠٠٠٠ روبية أو (٦٦٦٦ ج . س) وافق على فرض قيود على هذه التجارة وقد أعطيت له هذه الزيادة لتغطية الخسارة المالية التي قد يتعرض لها إذا ما وافق على الحد من تجارة السلاح. وإذا كانت القيود التي فرضها السلطان على الأسلحة، قد وضعت نهاية لعمليات تهريب الأسلحة في الخليج وكان ذلك في مصلحة الإنجليز، فإنها من ناحية أخرى قد عجلت بانفجار أخطر أزمة تجارية يواجهها الحكم في مسقط[1].

وقد رأى كثيرون من العُمانيون أن توقيع فيصل على الاتفاقية دليل على خضوعه التام للنصارى من الأجانب وعلى ميوله الهرطقية. فلقد أصبح اعتماد السلطان على المساندة العسكرية البريطانية، واضطراره إلى تبني وجهة النظر البريطانية فيما يتعلق بتجارة الأسلحة أمراً واضحاً كل الوضوح. والواقع أن الشيخ عيسى بن صالح قد بعث في سنة ١٩٠١م برسالة شديدة اللهجة إلى السلطان فيصل يحتج فيها على اطلاق المسؤولين البريطانيين سراح العبيد الذين يفرون من اسيادهم[2]. كما عاد فاحتج في سنة ١٩١٢م على قيود الحظر التي فرضت على تجارة الأسلحة. غير أن الزعماء الآخرين من المحافظين لم يكتفوا بتوجيه خطابات الاحتجاج وحسب. ففي شتاء سنة ١٩١٣م استطاع زعماء ودعاة الأباضيين المحافظين تعبئة الرأي العام في المقاطعات الوسطى من عُمان. وفي منطقة الجبل الأخضر وفي الشرقية ضد الاقتراح البريطاني بإنشاء مخزن لتوزيع الأسلحة، لكونه محاولة من الإنجليز لحرمان العُمانيين من الحصول على حاجتهم من الأسلحة الحديثة. وإذا كان هذا الإجراء قد أفاد السلطان من الوجهة السياسية، لأنه يحرم القبائل العُمانية من أسلحة يستخدمونها ضده، غير أنه قد غاب عن ذهن السلطان أن قبائل عُمان كانت تقوم بجمع الأسلحة والذخيرة منذ فترة تمتد عشرين عاماً. وكانت مسلحة حتى الذقون وأن الإجراء الذي اتخذه السلطان قد جاء متأخرا[3].

---

(١) لخليج العربي ص ٢٧ تأليف ارنولد ويلسون و(موطن) اعداد شركة الزيت العربية السعودية ص ٥٣.

(٢) حياة برسي كوكس، ص ٦٣، تأليف جريفز.

(٣) (الحرب العربية) جرترود بيل. من تقارير سرية كانت تبعث بها المؤلفة إلى القيادة البريطانية العامة. وقد



في ربيع سنة ١٩١٣م بدأ خليط من زعماء المحافظين بالتجمع والاستعداد لمواجهة ما كانوا يعتقدون أنه خطر يتهددهم. وكانت ثمة ثلاث طوائف رئيسية بين المحافظين. كانت هناك المجموعة التي يتزعمها الشيخ عبدالله بن حميد السالمي، العالم الديني الضرير وأبوالتاريخ العُماني ورائد العقيدة الأباضية، وأكثر المجموعات تطرفاً في العقيدة بمفهومها الكلاسيكي الذي يهدف إلى إقامة الدولة الإباضية الفاضلة. وكان الشيخ السالمي يحظى بتأييد الشيخ سالم بن راشد الخروصي، زعيم بني خروص وهي قبيلة انجبت عدداً كبيراً من الأئمة العُمانيين في القرون الوسطي. وحزب القبائل الهناويه بزعامة عيسى بن صالح شيخ الحرث وهى قبيلة عسكرية وتمثل النواة الصلبة في قوة المحافظين العسكرية وإليها يعود الفضل في نشوء إمامة عزان بن قيس سنة ١٨٦٨م، وكان الشيخ عيسى بن صالح زعيماً لامعاً قوي الشكيمة، وقد نشأ كوالده الراحل نشأة سياسية في المقام الأول. وكان يسعى إلى تحقيق الاستقلال الذاتي لقبيلته واحتلال مركزها الطليعي بين قبائل الهناوية وإلى تأكيد زعامته للقوى المحافظة في عُمان. ولم يكن الشيخ عيسى متزمتا كالسالمي في مسائل العقيدة، وكان بالتالي ميالا إلى الحلول السياسية إن توفرت. أما المجموعة الثالثة فهى قبائل بني ريام وأحد أركان قوى الأباضية في عُمان وكان يتزعمها حمير بن ناصر النبهاني شيخ مشايخ بني ريام الغافرية. ومقر هذه القبيلة مدينة تنوف الواقعة على منحدرات الجبل الأخضر المطل على مقاطعة عُمان الوسطي. وقد ظل الشيخ حميد بن ناصر معتزلا في مقره ولم يشارك في إمامة عزان بن قيس وفي نشاط المحافظين بوجه عام حتى أوائل القرن العشرين. وكانت المخاوف تساور الشيخ حمير على استقلاله وعلى مستقبل العقيدة الاباضية من التدخل المتزايد للقوى الأجنبية في شؤون البلاد الداخلية والتلاعب بمقدراتها مما دفعه إلى الانضمام إلى المحافظين والانحياز إلى صفوفهم. وقد تأثر شيخ بني ريام في قراره هذا بالمصالح القبلية أكثر مما تأثر بأهداف مؤسسي إمامة سنة ١٩١٣م. كما ان فصيلة النباهنة من بني ريام قد ساهمت بعدد من الزعماء الذين وصلوا

أعيد نشرها من النشرة السرية العربية ص ٢١ (طبعة لندن ١٩٤٠م).



إلى مراكز القمة في داخلية عُمان فيما بين القرن الثاني عشر والسابع عشر [1]. وقد تم تشكيل الائتلاف المحافظ على مرحلتين. فقد اجتمع كل من حمير بن ناصر والشيخ عبدالله بن حميد السالمي، وسالم بن راشد الخروصي في مدينة تنوف في شهر مايو سنة ١٩١٣م واتفقوا على ترشيح الخروصي إماماً على عُمان، ثم شرعوا في تعبئة بقية العُمانيين لتأييد هذا الترشيح للإمامة الجديدة [2]. وفي أعقاب هذا المؤتمر لعلماء الدين الاباضيين اعلنوا خلع السلطان فيصل عن الحكم لانحرافه عن جادة المسلمين أي (الأباضيين) وباعتبار وجوده على الحكم غير شرعي وأحكامه باطلة [3] وتعيين الخروصي إماماً على عُمان. وكان الواضح من هذه الخطوة أنها تهدف في الأساس إلى إقامة إمامة على غرار إمامة سنة ١٨٦٨م - ٧١ وتضم كل عُمان ساحلياً وداخلياً. في البداية لم يشترك عيسى بن صالح في هذا التجمع، نظرا لعدائه الشديد لحمير بن ناصر وعبدالله بن حميد السالمي من ناحية، ولما يتمتع به من حس سياسي عملي جعله يتريث حتى يعرف موقف الرأي العام بالنسبة إلى النظام الجديد، إلا أن انتظاره لم يطل. ففي شهر يونيو سنة ١٩١٣م اعلنت نزوي، ذات المكانة العريقة في تاريخ عُمان، عاصمة للإمامة الجديدة. وفي يوليو تبعتها بلدة ازكي المجارة. وفي هذه الأثناء أعلنت غالبية القبائل العُمانية - غافريين وهناويين - ولاءها للإمام الجديد. ويعتبر تأييد الهناوية والغافرية للخروصي ومساهمتهم في تنظيم وانشاء الإمامة الجديدة أمراً بالغ الأهمية. فقد كان من الأسباب التي أطاحت إمامة عزان بن قيس، وما أعقبها من فشل المحافظين في صراعهم ضد السلاطين المعتدلين. غير أن عيسى بن صالح ما لبث أن أدرك الحقيقة فانضم إلى الإمامة في يوليو سنة ١٩١٣م، وأصبح بعد قليل أحد أركانها. بانضمام عيسى إلى المؤيدين للإمامة تعززت جبهة الهناوية - الغافرية وظلت محتفظة بقوتها وبوحدتها للأمة زهاء

---

(١) (الحكم العربي في ظل أسرة البوسعيد العُمانية) برترام توماس: موضوع محاضرة ألقاها في الأكاديمية البريطانية - سلسلة ١٤ (١٩٣٨م) ص ٤٧ وكتاب عُمان إعداد شركة الزيت العربية الأمريكية ص ٥٣ و٧٥ - ٨٢.

(٢) مذكرة السعودية مجلد ١ ص ٣١٨ و(الحرب العربية) جرترودبيل ص ٣١.

(٣) مذكرة السعودية مجلد ١ ص ٣٢٠ - ٣٢١.



أربعين عاماً[1].

في شهر يوليو سنة ١٩١٣م أثارت الأحداث داخل عُمان مخاوف المعتمد السياسي البريطاني في مسقط مما دفعه إلى توجيه تحذير إلى الزعماء العُمانيين من القيام بمهاجمة مسقط أو مطرح، وقال لهم في رسالته: بأن حكومته لن تقف مكتوفة اليدين إزاء عمل كهذا. غير أن الماجور كوكس لم يرتح لرد الإمام الذي حذره فيه من تدخل بريطانيا في شؤون الأباضيين، أو الاعتداء عليهم[2]. وإزاء هذا الوضع أصبح من المحتم إنزال فصيلة صغيرة من القوات الهندية في مطرح في شهر يوليو كتعبير عن عزم حكومة الهند البريطانية على تنفيذ التزاماتها بالدفاع عن السلطان. وعلى أي حال فقد تدهور موقف السلطان تدهوراً خطيراً في شهر أغسطس، لأن الممرات الواقعة في وادي سمايل، كما ومنطقة سمايل نفسها قد سقطت في أيدي أنصار الإمام. وغدت كل من مسقط ومطرح معرضتين للتهديد المباشر من جانب نظام الإمام الذي كان قد أعلن بأن هدفه هو إطاحة حكم السلطان. وتحسباً لهذا ضوعفت في شهر سبتمبر سنة ١٩١٣م القوات الهندية المرابطة في أراضي السلطان وانتقل الجنود إلى خنادقهم وتحصيناتهم في بيت الفلج على مدى قريب من المدينتين الساحليتين[3].

في الرابع من شهر أكتوبر سنة ١٩١٣م توفي سيء الحظ فيصل بن تركي بعد أن وهنت سلطته على مملكته. وخلفه على الحكم ابنه الأكبر تيمور، وكان يومئذ في السابعة والعشرين من عمره. وكان له نشاط ملحوظ في حكومة والده الراحل. وبما أن تيمور قد تولى الحكم في فترة كانت خزانة الدولة فارغة وسلطة الحكم مزعزعة في البلاد فقد حاول بكل ما في طاقته أن يعمل على تحسين الأوضاع. ولهذا بادر إلى دعوة صديقه القديم الشيخ عيسى بن صالح إلى مسقط للدخول في حوار معه وكان ذلك في شهر ديسمبر سنة ١٩١٣م. غير أن محادثاته مع صالح لم تسفر عن نتيجة، وفي ربيع سنة ١٩١٤م كان

---

(١) (أسرة البوسعيد)، تأليف برترام توماس ملف ٢٤ ص ٤٧.

(٢) مذكرة الحكومة السعودية مجلد ١ ص ٣١٩.

(٣) الحرب العربية ص ١٢، تأليف جرترود بيل.



رصيد الإمام من التأييد بين قبائل عُمان الساحلية قد ازداد كثيراً. وقد احتل المحافظون المدينتين الساحليتين بركا على ساحل الباطنة وقريات الواقعة على مسافة ٤٠ ميلا إلى الجنوب من مسقط. ولم يبق تحت سيطرة السلطان تيمور سوى مسقط ومطرح وصور وصحار وبعض الموانيء الساحلية الصغيرة على ساحل الباطنة. غير أن المحافظين تلقوا في شهر أبريل سنة ١٩١٤م أول ضربة عندما قام الطرادان البريطانيان فوكس ودرمرت باقصائهم من بركا وقريات. فبعد وجود استمر مائة عام لم يعد البريطانيون يحتملون أي تهديد لنفوذهم على شواطيء الخليج، غير أن نشوب الحرب العالمية الأولى في شهر أغسطس سنة ١٩١٤م جعل السفن الحربية والقوات المسلحة البريطانية غير متوفرة ومستعدة للعمل بالسرعة والشكل اللذين كانا متوفرين من قبل. وفي نفس الوقت كانت الدعاية الألمانية التي أخذت تتسلل إلى عُمان عن طريق زنجبار وأفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا) تعلن أن النفوذ البريطاني في الخليج لم يعد له وجود. وعلى كل ففي شهر أغسطس سنة ١٩١٤م وصلت مجموعة أخرى من القوات الهندية إلى مسقط. ومن ثم فعندما قام الإمام سالم الخروصي والشيخ عيسى بن صالح بهجومهما المنتظر على العاصمة في شهر يناير سنة ١٩١٥م كانت وسائل الدفاع عن البلاد على أتم الاستعداد[١].

ولقد قامت بالهجوم على مسقط قوة تتألف من ٣٠٠٠ مقاتل ضد ٧٠٠ جندي من القوات الهندية المرابطة وراء تحصينات قوية. ثم التحم الجيشان، جيش الإمام الواثق من نفسه ضد جيش مسقط الذي يقل عنه عدداً ولكنه يفوقه تدريباً وتنظيماً. ونشبت معركة بين الطرفين في وضح النهار. غير أن انعدام أي أثر للتكتيك العسكري في جانب قوات الإمام أسفر عن مجزرة رهيبة في صفوفها اضطرها إلى التقهقر نحو المرتفعات الداخلية دون أن تفكر في إعادة الكرة مرة أخري[٢]. ولقد تم تطهير المنطقة الساحلية من فلول قوات

---

(١) نفس المصدر ص ٢١ - ٢٣ و(عُمان) اعداد شركة ارامكو ص ٥٤.

(٢) أسرة البوسعيد، تأليف: برترام توماس ص ٤٨ ملف ٢٤.



الإمام بعد هجوم شنته قوات مسقط في شهر يوليو سنة ١٩١٥م بقيادة السلطان تيمور على قبيلة بني بطاش التي لم تكن قد ألقت السلاح. وقد استسلمت حيل الغاف، عاصمة هذه القبيلة، كما استسلمت أيضاً بلدة دغمر، ميناء المنطقة الجنوبية من مسقط حيث أقام العُمانيون بعض التحصينات الدفاعية. وعلى الرغم مما أشيع يومئذ عن أن قوات الإمام تستعد للزحف على صور في شهر أكتوبر سنة ١٩١٥م، إلا أن السلطان تيمور لم يجابه أي تحركات معادية بعد ذلك الوقت[1].

أما وقد فشلت خطة المحافظين العُمانيين في القاء تيمور وقواته إلى البحر، أصبحت الفرصة مؤاتية لإجراء مفاوضات بين السلطان والإمام، وقد جرت هذه المفاوضات بناء على اقتراح اللورد هاردنج الحاكم البريطاني العام في الهند، الذي عرض خلال زيارته لمسقط في شهر فبراير سنة ١٩١٥م مساعدة المعتمد السياسي البريطاني كوسيط بين الجانبين. وقد فسر المحافظون موافقة السلطان على اقتراح اللورد هاردنج بإجراء مفاوضات بين مسقط والعُمانيين على أنه علامة ضعف من جانب السلطان وبالتالي توقعوا أن ينهار حكمه. ومن ناحية أخرى كان هذا الاقتراح مثاراً للتردد والحيرة في أوساط المحافظين، فلقد ساورهم الشك بنزاهة الوساطة البريطانية وعدم تحيزها بعد العشرات من زملائهم الذين سقطوا صرعى على يد القوات البريطانية قبل شهر من ذلك التاريخ. وعلى أي حال. فقد بدأت الاتصالات الرسمية في شهر ابريل سنة ١٩١٥م، تبعها في شهر مايو محادثات بين عيسى بن صالح والمعتمد السياسي البريطاني.

واستمرت الاتصالات بشكل متقطع على امتداد صيف سنة ١٩١٥م تبين في نهايتها أن الاتفاق يكاد يكون مستحيلا بين الجانبين وبالتالي صرف النظر عنها[2].

وتكتسب الشروط والمطالب التي تقدم بها المحافظون أهميتها من حيث الضوء

---

(١) الحرب العربية ص ٢٥ – ٢٧، تأليف ج. بيل.

(٢) نفس المصدر ص ٢١ – ٢٣.



الذي تلقيه على أهداف الإمام سالم الخروصي، كما ومن الذي أدرج معظم تلك الشروط والمطالب ضمن معاهدة السيب لسنة ١٩٢٠م التي وضعت حدا نهائياً للحروب التي كانت تنفجر بين السلطنة والإمامة. وقد أكد المحافظون أكثر من مرة خلال المفاوضات أنهم لم يكونوا ضد الوجود البريطاني في عُمان، وأنما كانوا يعارضون وجود القوات البريطانية في البلاد ويفضلون انسحابها، كما ذكروا أيضاً أن السلطان لم يعد يمثل الشعب لأنه خالف الصيغة الاباضية للحكم، وطلبوا من الحكومة البريطانية الامتناع عن تأييده في سياسة تتعارض مع حقيقة الدين. ومن المآخذ التي عددها المحفاظون على الإنجليز من وجهة النظر الاباضية، أن الإنجليز كانوا يحرمون الحلال كاقتناء العبيد والأسلحة ويحلون الحرام كاباحة الخمر والتدخين.

كذلك كان المحافظون يعارضون سيطرة بريطانيا على البحار التي ينبغي أن تبقى حرة للجميع كما انتقدوا المرسوم الذي يلزم جميع السفن العاملة فيما وراء البحار بالتوجه إلى مسقط أولا لدفع ما عليها من ضرائب. كما أثار هؤلاء مسألة انخفاض قيمة الريال وآثاره الضارة على أهل عُمان، وإلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأقمشة. وعلى الرغم من أن هذه المشاكل كانت موجودة منذ عشرات السنين، إلا أن التدهور الاقتصادي الذي أسفر عن الحرب العالمية الأولى قد ضاعف من الأزمة الاقتصادية، وعلى كل فقد كان المحافظون يلقون كل اللوم على السلطان والإنجليز، ويتضح من هذا أن الحصار المفروض على واردات عُمان الداخلية كان من أسباب المشكلة. ومن المشاكل التي أثارها المحفاظون موضوع ممتلكات وأموال قبائل عُمان الداخلية، والحرث منهم على الأخص في المنطقة الساحلية من البلاد وفي زنجبار أو الذين عليهم ديون لأفراد يسكنون هذه المناطق، ولم يكن في وسعهم الاشراف على أعمالهم أو تسوية ديونهم. وبالتالي لم يكن من المستغرب أن يعتبر المحافظون الاتجار في الرقيق أو الأسلحة حقاً مشروعاً من حقوقهم يتعين عليهم الدفاع عنه. وبالإضافة إلى تهمة الكفر التي وجهها المحافظون إلى السلطان، فقد اتهموه أيضاً بإفساد



العدالة وبالمحسوبية، وبالتنكر لأصول الشريعة الإباضية، وبأنه يبدد أمواله التي يستدين أكثرها من رجال الأعمال والتجار الهنود في الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين، وعلى أقاربه وغيرهم من المحسوبين عليه. وعلى الرغم من كل هذه التهم فقد أعرب المحافظون عن استعدادهم لقبول السلطان حاكماً على عُمان إذا وافق على أن تكون السلطة التنفيذية والإدارة الفعلية للبلاد في يد الإمام وفقا لقانون الشريعة الإسلامية، أما شخصيا أو عن طريق مندوب له في مسقط. ويبدو من هذا أن المحافظين كانوا يرغبون في الوصول إلى حل حتى ولو أدى ذلك إلى احتفاظ السلطان بالعرش، إذا وافق أن يكون مجرد أداة في يبد السلطات العُمانية[١].

غير أن السلطان تيمور رفض هذه الشروط كما تأكد لديه أن الإمام لم يكن يرغب في الصلح لأنه كان يرفض الانسحاب والعودة إلى وادى سمايل، هذا في الوقت الذي كان الشيخ عيسى بن صالح مستعدا للاتفاق على مثل هذه الخطوة لمصلحة السلام. وعلى أي حال فإن السلطان وحلفائه البريطانيين قد اتخذوا كافة الاحتياطات الدفاعية على امتداد الساحل ومن ناحية أخير عاد الإمام إلى الداخلية حيث بدأ في تدعيم مركزه. وكجزء من حملة عسكرية قام بها الإمام للاستيلاء على منطقة وديان جبال الحجر الواقعة إلى الشمال من وادي سمايل، وقد أبعد أحمد بن إبراهيم، ابن أخ الإمام السابق عزان بن قيس، وابن عم سلطان مسقط وصديقه من مدينة الرستاق. غير أن الشيخ عيسى بن صالح عارض هذا الإجراء، فقد كان يفضل بقاء أحمد بن إبراهيم في مكانه. غير أن هذا الابعاد من ناحية أخرى قد وضع حدا للخلاف القديم بين فرعي قيس بن أحمد وسلطان بن أحمد من أسرة البوسعيد، ولهذا لجأ أحمد بن إبراهيم إلى مسقط حيث احتضنه الحكم المعتدل هناك[٢].

---

(١) نفس المصدر ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) نفس المصـدر وكتاب (عُمان) اعداد شركة الزيت العربية الأمريكية ص ٦٤ راجع ايضا سجل التقايرر الشهرية للمقيم البريطاني في الخليج رقم ٢٢٩٧ سنة ١٩١٩م. ويقول بعض المصادر أن مدينة الرستاق سقطت في شهر يوليو سنة ١٩١٦م غير أن معظم المراجع تتفق ان احتلال هذا المقعل قد تم في ١٢/٨/١٩١٧م.



فيما بين سنة ١٩١٣م وسنة ١٩٢٠م تدهورت الأوضاع في كل مقاطعات عُمان الساحلية والداخلية بسبب الحرب الأهلية والتفكك الذي طرأ على الأوضاع العامة في منطقة الخليج كنتيجة للحرب العالمية الأولى. ففي داخلية عُمان أدرك زعماء نزوي أن مواردهم لا تكفي لإطاحة حكم السلطان المؤيد من جانب البريطانيين، خصوصاً بعد أن استنفدوا طاقاتهم في الحروب التوسعية. وكنتيجة لانقطاع الاتصالات بين موانيء عُمان ومقاطعاتها الداخلية، وارتفاع الأسعار أصبح وجود النقد نادراً في المناطق التي يسيطر عليها المحافظون مما اضطرهم في سنة ١٩١٦م إلى مصادرة أملاك المؤيدين لآل بوسعيد، ثم جاء حظر تصدير العملات في سنة ١٩١٨م إلى الخارج ليزيد الطين بلة. أن ما سببته الحرب الأهلية من مآسي للعُمانيين يفوق حتى ما سببته موجة الكوليرا التي اجتاحت العالم في سنة ١٨١٨م - ١٨١٩م وراح ضحيتها ٢٠ ألف عُماني وعلى الأخص في مقاطعات عُمان الداخلية مما حَمل الإمام إلى إقامة صلاة عامة[1] أما في المنطقة الساحلية فقد أخذت سلطة حكومة مسقط تتدهور بشكل متزايد مع استمرار الظروف الطارئة. وعلى الرغم من أن السلطان تيمور كان رجلا جديا، إلا أنه لم يكن إداريا قديرا، كما لم يكن يفهم شيئاً في الشؤون المالية أو يستطيع وضع حد للفوضى التي كانت تضرب أطنابها في سلطنته. أما أقاربه فلم يكونوا في وضع يسمح لهم بتقديم أي مساعدة إدارية إليه وكانت غالبيتهم لا يهمها من الأمر إلا أن تقبض مخصصاتها المالية من الدولة دون أن تقدم أي خدمة في مقابل ذلك. ومن ناحية أخرى فقد السلطان الدعم القبلي بانخفاض المكافآت المالية التي كان يتلقاها شيوخ المحافظين من حكومته. وعادت قبائل الهناوية فانضمت إلى الإمام، كما حذا بعض الغافرية حذوهم، بينما اختار آخرون الحياد بين الجانبين. وفي سنة ١٩١٨م ضربت عُمان أزمة تجارية خطيرة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا مهولا كنتيجة للحروب الأهلية وعجز الحكومة عن ايجاد حل لمشكلة الديون التي تراكمت على السلطان للتجار الهنود حتى

(١) التقرير الإداري الشهري ص ٤٧ لمكتب المقيم البريطاني في الخليج.

بلغت رقما يزيد على ٧٥٠,٠٠٠ روبية. وكانت الفوائد على هذه الديون تصل إلى ٤٠ بالمئة. وبما أن البريطانيين كانوا مشغولين بالحرب العالمية فقد تركوا مسقط تصارع مشاكلها مع الاستمرار في امدادها بجرعات دورية من القروض التي لا تخضع لفوائد على أساس اقتطاعها مستقبلا من مستحقات إقليم زنجبار لحكومة السلطان. وفي أعقاب سنة ١٩١٣م تدهورت الحالة التجارية في مسقط بدرجة تشبه ما منيت به في الستينات من القرن التاسع عشر بسبب حظر تجارة الأسلحة من جانب وتوقفت حركة النقل في عُمان، ساحلها وداخلها نتيجة للحرب الأهلية من جانب آخر فضلا عن منافسة ميناء دبي على ساحل عُمان وعلى الأخص خلال الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى تعطيل حركة النقل وبالتالي نقص السلع التموينية في منطقة الخليج بأسرها. وفي سنة ١٩١٧م – ١٩١٨م انخفض مجموع قيمة تجارة مسقط إلى ٣٢٣,٨١٥ ج. س . أي نصف مجموعها قبل الحرب تقريبا. وكان الجانب المشرق الوحيد في تلك الصورة المعتمة للأوضاع انتعاش حركة النقل لدى أصحاب السفن والملاحين العُمانيين الذين نجحوا موقتا في مزاولة بعض النشاط التجاري كنتيجة لغياب السفن البخارية، وعمليات التهريب التي أوجدتها ظروف الحرب[1].

وكان من الواضح أن البلاد يمكن ان تستعيد بعض الاستقرار لو ساد ربوعها السلام، وأعيد تنظيم العلاقة بين الأباضيين المعتدلين، ولو امكن تجديد الجهاز الإداري الذي لم تدخل عليه إلا بعض التحسينات الطفيفة منذ أيام السلطان تركي. وكان الإنجليز يعلمون أن سبب الأزمة المستحكمة يعود إلى حد كبير إلى الفساد المستشري في حكومة مسقط وإلى ضعفها وعدم شعبيتها. كما كانوا يعرفون أيضاً بأن نظام السلطان يعتمد في بقائه على مساعدة الإنجليز وأموالهم ومساعداتهم، وبالتالي فإن فشل تلك الحكومة كان انعكاسا سيئا لموقف الحكومة البريطانية نفسها. في أوائل سنة ١٩١٤م قدم السر برسي كوكس، المقيم البريطاني في الخليج مشروعا إلى حكومة مسقط المتصدعة، لتنظيم الإدارة

(١) نفس المصدر – شخصيات عربية – ١٩١٧م ص ٧١ – ٧٢.





واقترح تزويدها (بمستشار إداري سري) وبضابط من الجيش الهندي البريطاني للاشراف على الجيش، غير أنه تعذر وضع هذا المشروع موضع التنفيذ بسبب انشغال بريطانيا بالحرب. كذلك كان البريطانيون يأملون بإمكان اقناع السلطان تيمور بالموافقة على وضع برنامج إصلاحي متى شاءوا ذلك، وذلك بسبب الوضع المالي المتردي واضطراره إلى الاعتماد عليهم في النواحي المالية. أو كما عبر برسي كوكس نفسه (أنه طالما كان السلطان مديونا للحكومة البريطانية فإنها ستكون في موقف أقوي لفرض ما تريده بالنسبة لشؤون السلطنة) [١].

وفي خريف ١٩١٨م قدم الماجور هيوارث، المعتمد السياسي البريطاني في مسقط مشروعا لإعادة تنظيم الإدارة المالية، وجهاز الأمن، والحاق بعض رجال الخدمة البريطانية في الهند بسلك المناصب الرئيسية لحكومة مسقط. ويشبه هذا المشروع مشروعات عديدة أخرى سبق للإنجليز أن طبقوها في أقطار أخرى من الشرق الأوسط. ولما كان السلطان تيمور يائسا من إمكان إصلاح أوضاعه السياسية بجهوده الخاصة، فقد وافق على مشروع هيوارث وتسلم قرضا منه بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ روبية لتسديد الديون التي عليه، غير أنه اضطر في مقابل ذلك إلى التنازل عن جانب هام من سلطته الفعلية في مجال الاشراف اليومي على شؤون الحكم في البلاد[٢].

وقد تولى تنفيذ هذا المشروع الماجور آر. اي ال وينجيت الذي خلف هيوارث في منصب المعتمد السياسي البريطاني في مسقط وذلك في الفترة ما بين سنة ١٩١٩م وسنة ١٩٢١م. ففي سنة ١٩٢٠م عين الكابتن مالكولم الذي كان معتمدا سياسيا في الكويت، أول وزير في قائمة الوزراء والمستشارين الماليين البريطانيين الذين ترأسوا حكومة مسقط. وقد فرضت قيود ومراسيم مالية صارمة فخفضت مخصصات السلطان وأفراد عائلته تخفيضا كبيرا، كما أعيد تنظيم الخدمة الجمركية، كما استحدث وظائف جمركية جديدة في الموانيء

(١) من كوكس إلى الحاكم العام وقد ورد كمرفق لبرقية الحاكم العام إلى وزير الدولة لشؤون الهند في لندن - ٢٠/١١/١٩١٦م.

(٢) من التقارير الشهرية التي يبعث بها المقيم البريطاني إلى حكومته ملف رقم ٢٢٩٧ سنة ١٩١٩م.



البعيدة كميناء صور وصحار. وحل موظفون مصريون مدربون من قبل البريطانيين محل الموظفين الهنود في الخزينة المركزية. كما أنشئت مراكز تنفيذية تطورت فيما بعد إلى إدارات مالية وجمركية، وداخلية وخارجية وموانيء، تم تشكيلها من رؤساء هذه الإدارات وغيرهم من مساعدي السلطان،وشكل مجلس وزراء للبت في شؤون الدولة في حالة غياب السلطان عن البلاد. وفي سنة ١٩٢١م عين الكابتن اي . في مكارثي – من ضباط الجيش الهندي – أول قائد عام لجيش السلطان فقام بتنظيم هذا الجيش تحت اسم: (فيلق مشاة مسقط). وقد شكل الجيش في البداية من بعض المرتزقة الإيرانيين. ثم بدأ يضم أفرادا من أهل البلاد ومن أقليم مكران. وقد حل هذا الجيش محل القوات الهندية – الإنجليزية التي يعود إليها الفضل في إنقاذ حكم البوسعيد خلال حربهم مع الإمامة في سنة ١٩١٣م – ١٩٢٠م. كما قامت حكومة السلطان في سنة ١٩٢١م بشراء زورقين مسلحين كدليل على عزمها على الاشراف على حماية السواحل ومن ناحية أخرى أعيد تنظيم المحاكم التي كانت هدفا لنقد شديد من جانب العُمانيين المحافظين بسبب ما كان يسودها من فساد وفوضي. وقد أضيفت إليها إدارة للشريعة الإسلامية، كما انشئت محكمة عليا في مسقط يسمح باستئناف أحكامها إلى السلطان [1].

لقد أدرك الإنجليز أن نجاح أي خطة لتنظيم الحكم المعتدل يتوقف على وضع حد لعملية استنزاف الموارد المحدودة للسلطان عن طريق الحروب المستمرة بينه وبين أئمة عُمان. ولهذا تقدم وينجيت (Wingate) في شهر سبتمبر سنة ١٩١٩م، أي في نفس العام الذي بدأ فيه تنفيذ برنامج هيوارث الإصلاحي في مسقط، بدعوة إلى الإمام لاستئناف مفاوضات السلام التي كانت قد توقفت، غير أن الإمام سالم بسبب موقفه المقرر رفض دعوة المعتمد السياسي في مسقط. ولقد حاولت حكومة السلطان تيمور تصعيد ضغطها على الإمام لحمله على

(١) (أسرة البوسعيد)، تأليف برترام توماس من سجلات الأكاديمية البريطانية مجلد ٢٤ (١٩٣٨م) ص ٤٩ – ٥٢ يعتبر تعيين وزير بريطاني في حكومة مسقط من الناحية النظرية ضرورة املتها الظروف، بينما ههو من الناحية العلمية تغيير في موقف حكومة السلطنة.



الموافقة فرفعت نسبة الضريبة التأديبية على منتجات الإمامة إلى ٥٠ بالمئة من قيمة بعض هذه المنتجات [١]. ومع ذلك فإن فكرة الوصول إلى اتفاق مع الإمام لم تتبلور إلا في أعقاب مصرع الإمام سالم بن راشد الخروصي على يد أحد الناقمين من قبيلة آل وهيبة وذلك في شهر يوليو سنة ١٩٢٠م. وبسرعة انتخب العُمانيون محمد بن عبدالله الخليلي إماماً جديداً لهم. وكان هذا من قبيلة بني رواحة الهناوية، ومن خلصاء الشيخ عيسى بن صالح، وحفيد سعيد بن خلفان الخليلي الرأس المنظم والمستشار الأول لإمامة عزان بن قيس التي قامت منذ خمسين عاماً. واعتبر انتخاب الخليلي تحولا في موقف العُمانيين نحو قبول مبدأ المفاوضات مع السلطان والذي كان يؤيده الشيخ عيسى بن صالح. ومن ثم فقد بدأت المفاوضات على الفور. وبتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠م وعن طريق وساطة الماجور وينجيت توصل الجانبان إلى اتفاق على عقد معاهدة السيب بين حكومتيهما وهي المعاهدة التي وضعت مبدأ التعايش السلمي بينهما كما تعهد شيوخ عُمان وقبائلها بالكف عن شن هجمات على المناطق الساحلية [٢].

غير أن معاهدة السيب اتفاقية يحيط بها الغموض من نواح عديدة فهذه المعاهدة على سبيل المثال لا تحدد بشكل دقيق طبيعة حقوق السيادة الخاصة بالسلطان، كما أن استقلال الإمامة عن السلطنة غير واضح تماماً من المعاهدة. ومن ناحية أخرى فإن المعاهدة لا تنص بشيء عن حق الإمام في إقامة علاقات خارجية مع الدول الأجنبية رغم أن أحد المصادر المطلعة قد أشار إلى وجود بند سري يحرم طلب أي تدخل من الخارج [٣]. ومع ذلك فتتضمن المعاهدة عددا من الشروط كحرية تبادل السلع والأفراد بين المناطق التي يسيطر عليها كل من الحكومتين، وتسليم المجرمين. ومجمل القول أن كلا الطرفين المتعاقدين يعترف، فيما يبدو بالاستقلال الذاتي للطرف الآخر ضمن حدود كل دولة منهما وإن كانا قد

(١) من التقارير الشهرية للمقيم البريطاني في أبوشهر ملف رقم ٢٢٩٧ سنة ١٩١٩م.

(٢) ترجم هذا النص عن النص العربي الذي وزعته الإدارة السياسية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(٣) مسقط – آسيا الفرنسية مجلد ٢٣ سلسلة رقم ٢١١ (مايو ١٩٢٣م) ص ١٣٥.



تحاشيا النص بشكل صريح ومحدد على موضوع السيادة الشائك. إن هذه المعاهدة تختلف في صياغتها عن المعاهدات المعروفة في الغرب فهي معاهدة تفتقر إلى التحديد في بنودها. فهي من حيث المسائل التي تتناولها لاتتعدى أكثر منها اتفاقية للهدنة. غير أنها لا ترقى إلى مستوى التسوية المحددة لجميع المشاكل التي تسببت في تعكير صفو العلاقات بين فرعي الأباضية في عُمان. وقد تم الوصول إلى صيغة هذه المعاهدة بين المعتمد السياسي وينجيت نائبا عن السلطان والشيخ عيسى بن صالح نائبا عن الإمام. وقد صادق الإمام على المعاهدة في وقت لاحق، ثم حذا حذوه نحو ١٥ شيخا من شيوخ القبائل المناصرة للإمام.

في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٢٠م وسنة ١٩٥٠م لم تقع خلافات كبيرة بين الحكومتين اللتين تسيطران على عُمان. ففي منطقة السلطان واجه المسؤولون مشكلتين خطيرتين: مشكلة الركود الاقتصادي في الجزء الساحلي من البلاد والاهتمام بالتغلب عليه. ومشكلة إساءة الحكومة للثقة في قدرتها على ممارسة سلطانها في البلاد بشكل فعال. غير أن المشكلات الاقتصادية التي واجهها النظام المعتدل لم تكن من النوع الجديد عليه، هذا بالرغم من تفاقم هذه المشكلات بدرجة أخطر بعد سنة ١٩١٢م. وقد انتعشت التجارة موقتا في أعقاب الحرب العالمية الأولي، غير أن البلاد تعرضت لأزمة جديدة في منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر جعلت الاقتصاد عاجزا عن مقاومة موجات الركود الاقتصادي التي اجتاحت العالم في مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وقد ظل التمر البند الرئيسي في صادرات عُمان، غير أن محصول التمر الجديد من العراق والولايات المتحدة قد أستأثر بالنصيب الأكبر في الأسواق الأمريكية، التي كانت تعتمد سابقا على منتجات عُمان من هذا المحصول قبل منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر. وقد بلغ مجموع قيمة تجارة عُمان ٥٧٥,٦٠٣ ج . س . في سنة ١٩١٩م – ١٩٢٠م، و٦٣٧,٨١٧ ج . س في سنة ١٩٢٥م – ١٩٢٦م، و٤٧٤,٢٠٢ ج . س في سنة ١٩٢٦م –



١٩٢٧م، و٣٦٤,٩٠٥ ج . س في سنة ١٩٣٣م – ١٩٣٤م ثم عاد فارتفع إلى ٤٠٠,٠٠٠ ج . س بعد زوال أخطر مرحلة من مراحل الركود الاقتصادي شهدتها الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وعلى غرار الوضع في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولي ظلت أرقام الواردات محتفظة بتفوقها على أرقام الصادرات من حيث مجموع القيمة، كما لم تتغير أنواع المنتجات التي كان يجري التبادل فيها تغييرا يذكر باستثناء الأسلحة والذخيرة التي تدهورت أسواقها بعد إبرام معاهدة سنة ١٩١٢م الخاصة بإنشاء مركز لتوزيع الأسلحة في البلاد. كذلك ففي الثلاثينات بدأت المنتجات اليابانية الرخيصة تغزو الأسواق العُمانية وتطرد منها السلع البريطانية مثل الأقمشة والمنسوجات. أما دولار ماريا تاريزا فقد ظل سعره يتأرجح سعر الفضة العالمي، وبوجه عام ظل سعره منخفضا بالنسبة إلى سعر الروبية والجنية الاسترليني. وفي أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر على وجه الخصوص تدني سعر الدولار النمساوي تدنيا كبيرا هذا بالرغم من أنه استعاد مركزه فيما بعد إلى حد ما. غير أن تحول التجارة عن مسقط الأمر الذي ضاعف منه تطور دبي كمركز تجاري لتبادل السلع مع أجزاء واسعة من جنوب شرقي الجزيرة العربية التي كانت تتزود سابقا بحاجاتها عن طريق ميناء مسقط، قد أرغم العدد الأكبر من أفراد الجالية التجارية الهندية في عُمان على مغادرة البلاد والانتقال إلى مطرح التي أخذت تستعيد نشاطها التجاري في أعقاب استئناف حركة النقل والمواصلات بين داخلية عُمان والمنطقة الساحلية من البلاد. وفي منتصف العشرينات من القرن العشرين انخفض عدد سكان مدينة مسقط إلى ٤٠٠٠ نسمة فقط بعد أن خسرت المدينة جانبا كبيرا من نشاطها الاقتصادي الذي تحول إلى مدينة مطرح، وإن ظلت في الحقيقة محتفظة بأهميتها السياسية[١] .

---

(١) (الأوضاع الاقتصادية في الخليج) ابريل سنة ١٩٢٩م، بقلم اللفتنانت كومودور فورستر (طبعة لندن ١٩٢٩م) ص ١٦ – ١٨ وكذلك (الأوضاع الاقتصادية في الخليج) أكتوبر سنة ١٩٣٤م بقلم اف . ج جاميل (لندن ١٩٣٥م) ثم تقرير عن الأوضاع الاقتصادية في الخليج – ديسمبر سنة ١٩٣٦م، بقلم اف . اج . تود (لندن ١٩٣٨م).



خلال العشرينات من القرن العشرين كان يبدو أن احتمال اكتشاف النفط بكميات تجارية في عُمان قد يؤدي إلى التخلص من الأزمة الاقتصادية المزمنة التي كانت تعاني منها البلاد. ففي سنة ١٩٢٣م تعهد السلطان تيمور لحكومة الهند البريطانية بأن لا يقدم على منح أي امتيازات لاستغلال النفط في عُمان قبل استشارة المعتمد السياسي البريطاني في مسقط أولا، ثم موافقة حكومة دلهي على ذلك، ولا تختلف هذه الاتفاقية عن الاتفاقيات الأخرى التي عقدت مع شيوخ ساحل عُمان في سنة ١٩٢٢م[1] وفي سنة ١٩٢٥م منح السلطان تيمور امتيازا للبحث عن النفط والغاز الطبيعي وغيرها من المعادن لشركة دي – اركي للتنقيب[2]غير أن البعثة الجيولوجية التي توجهت إلى منطقة الحجر الغربي من عُمان لم توفق إلى اكتشاف أي شيء ذي قيمة من الوجهة التجارية. وقد انتهت مدة العقد بصورة تلقائية بعد ثلاث سنوات من تاريخ إبرامه[3].

وفي عام ١٩٣٧م منح السلطان الجديد سعيد بن تيمور ابن السلطان تيمور وخليفته على الحكم امتيازا للتنقيب عن النفط وإنتاجه ونقله إلى مؤسسة تنيمة بترول (عُمان وظفار) المحدودة وهي فرع من شركة نفط العراق ومدة الامتياز ٧٠ عاما غير أن هذه المؤسسة تنازلت فيما بعد عن جزء من منطقة امتيازها وهو مقاطعة ظفار إلى إحدى الشركات الأمريكية[4].

لقد حالت المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها السلطنة دون تنفيذ الخطة الإصلاحية. فبعد إعادة تنظيم الجمارك واجهت هذه المصلحة عداء أفراد الجالية التجارية الهندية التي كانت المستفيدة الوحيدة من الأوضاع السابقة. هذا ولم تواجه حكومة السلطنة بعد إنشاء مراكز جمركية جديدة في صور وصحار وفي

(١) تقرير ايتشيسون – ١٩٣٣م مجلد ١١ ص ٢١٦ – ٢١٩.

(٢) نفس المصدر ص ٢٨٤.

(٣) (سلطنة مسقط وعُمان) بقلم سي . جي . ايكليس – مقال في مجلة جمعية آسيا الوسطي الملكية مجلد ١٤ جزء ١ (١٩٢٧م) ص ٢٨ – ٢٩.

(٤) دليل شركة النفط العربية الأمريكية (١٩٦٠م) ص ١١٦. في سنة ١٩٦٠م أعيد تنظيم شركة تنمية النفط المحدودة في عُمان، وكنتيجة لذلك انتقل ٨٥٪ من ملكيتها إلى الفرغ البريطاني من شركة شل المحدودة و١٥٪ إلى جوبلنكيان.



كثير غيرها من موانيء الباطنة في سنة ١٩٢٠م معارضة قبائل المنطقة وحسب بل والولاة المستقلين من عائلة البوسعيد، كوالي صحار، السيد حمد بن فيصل الذي هدد رجال الجمارك بالضرب إذا حاولوا التدخل في نطاق سلطته. غير أن حمد وغيره من أمراء البيت الحاكم، اضطروا آخر الأمر إلى الاذعان لقرار الحد من مصروفاتهم الخاصة ضمن الحدود التي رسمها المستشار البريطاني الجديد للحكومة. أما قبيلة آل سعد التي عرفت بإثارة المشاكل ضد حكومة مسقط فقد تحدت قرار هذه الحكومة بإنشاء مراكز جمركية في مناطقها ولم تخضع للقرار إلا بعد أن شنت السفن الحربية البريطانية وقوات السلطنة التي كان قد أعيد تشكيلها هجوما على هذه القبائل. إلا أن الحكومة لم تنجح في فرض سلطتها على الجزء الجنوبي من البلاد. وعلى الرغم من أن السفن البريطانية قد أرغمت سكان صور، الميناء العُماني الهام، على الإذعان لقرار السلطان، إلا أن منطقة جعلان الداخلية أبدت مقاومة أشد. فقد تحول سكان هذه المنطقة من قبائل بني بو على من موقف عدم الامتثال لقوانين مسقط إلى تحديها في أواخر العشرينات من القرن العشرين، عندما أخذ زعيم هذه القبيلة يلقب نفسه (بأمير جعلان)[1].

وعلى العموم فقد نجحت السلطات في مسقط في دعم وضعها المالي والدولي، وتعزيز كفاءاتها الإدارية خلال العشرينات من هذا القرن. وعلى الرغم من احتفاظ الدولة بالكثير من أشكالها القديمة، خصوصا في النواحي الإدارية، فإن العناصر الأوربية التي طعم بها الجهاز الحكومي قد نجحت في إدخال الأساليب الإدارية الجديدة في البلاد. كذلك فإن سياسة التدخل البريطاني المباشر في شؤون السلطنة الداخلية، الذي بدأ منذ أيام ليويس بلي قد وصل إلى نهايته المنطقية، إذ بلغ النفوذ البريطاني أقصى ذروته في عهد السلطان تيمور، الذي درج على ترك الأمور لمستشاريه ليتصرفوا بها كيف يشاؤون وكان يقوم بزيارات كثيرة للهند وهو في طريقه من وإلي أوربا. غير أن التنظيم الجديد للإدارة كان بداية لطريقة جديدة للحكم في مملكة السلطان، فقد كان بمثابة تغيير بطيء ولكنه حذر نحو

(١) من التقارير الشهرية التي يبعث بها المقيم البريطاني في الخليج ملف رقم ١٧٤٩/ سنة ١٩٢١م.



ممارسة الحكومة سيطرة أكثر على مقدرات البلاد. وقد استمر هذا الوضع ابتداء من العشرينات من هذا القرن، هذا بالرغم من أن (سلطنة مسقط وعُمان) لا تزال تحكم وفقا لنفس المباديء الأساسية التي بدأت في عهد السلطان تركي، كما لا تزال سلطتها على معظم مناطق البلاد سلطة غير مباشرة وعن طريق زعماء القبائل. وعلى أي حال، فبالرغم من أن شيوخ القبائل ظلوا محتفظين بالسلطة في مناطقهم، إلا أنهم اضطروا إلى تنفيذ السياسة التي كان يقررها المسؤولون في حكومة مسقط، لا السياسة الناتجة عن المساومات القائمة بين السلطان ومشايخ القبائل.

غير أن الاستقرار الذي أخذت تنعم به أرجاء السلطنة تدريجياً خلال العشرينات من هذا القرن، عاد من جديد يهدد الاقتصاد العُماني ونظامه المالي الضعيف كنتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في الثلاثينات من هذا القرن. ونظرا للتدهور التجاري تدهورت قيمة الدولار النمساوي، كما أن عجز الحكومة عن معالجة الأزمة الاقتصادية وما سببته من مضاعفات سياسية، أرغم السلطان تيمور على التنازل عن الحكم في شهر فبراير ١٩٣٢م لأسباب صحية، بينما استقال مستشاره البريطاني برترام توماس. ولقد حذا تيمور حذو جده السلطان تركي بن سعيد قبل نصف قرن عندما حاول وقف انهيار دولة البوسعيد وحكمها في عُمان وذلك بالاعتماد على المساعدة الشاملة والسافرة للحكومة البريطانية وأخذ مشورتها. وقد كوفيء السلطان تيمور على هذه السياسة باستمرار أسرته في الحكم، هذا بالرغم من أنه شخصيا قد اضطر إلى التنازل عن الحكم والاعتكاف في الهند.

في فبراير سنة ١٩٣٢م تولي سعيد بن تيمور الابن الأكبر لتيمور الحكم خلفاً لوالده الذي اعتزل وكان في الحادية والعشرين من عمره. تلقي سعيد تعليمه في إحدى مدارس الأمراء التي تشرف عليها حكومة الهند – الإنجليزية. وقد اعترف الإنجليز بسعيد كولي للعهد خلال حكم والده وذلك كإجراء متبع في عُمان لإعطاء الأولوية في الحكم للابن البكر عند اختيار الحاكم. وعلى الرغم من أن



السلطان سعيد ظل يعتمد على عدد من المستشارين البريطانيين والأجانب، فقد تميز حكمه باستقلال السلطنة وحرية التصرف من الوجهتين الفعلية والقانونية. ولقد أدرك الحاكم الجديد أن السبب الأساسي لتدهور استقلال البلاد هو الإفلاس المالي المزمن والاعتماد على التأييد البريطاني. وبالتالي أظهر السلطان حكمه وبعد نظر يكاد يكون نادرا بين أقرانه من سلاطين عُمان السابقين، في إدارة دفة الشؤون المالية دون المساس بفاعلياتها الحقيقية. كما استطاع بمرور الوقت إثبات وجوده في مجال الإشراف الفعلي على سير الأمور في سلطنته. وبذلك أكد السلطان حقوقه الشرعية، وتصميمه على أن يكون مستقلا وسيدا لمصيره، ونجح في إرغام الإنجليز على التخفيف من القيود غير المباشرة التي كانت يفرضونها على سياسة الحكم في عُمان منذ سنة ١٨٩٩م. ورغم كل هذا فقد رحب السلطان سعيد بالتعاون مع البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية وسمح لهم بإقامة مهابط لطائرات سلاح الطيران البريطاني في عدد من المناطق بين صلالة ومسقط، وقد ظل العمل مستمرا في هذه المهابط حتى بعد نهاية الحرب للرحلات المدنية.

أما في داخلية عُمان فقد كان الحكم يتجه نحو العزلة والانغلاق أكثر فأكثر وحتى الأربعينات من هذا القرن كان الحكم المحافظ يخضع لثلاث شخصيات: محمد بن عبدالله الخليلي، إمام المنطقة، والشيخ عيسى بن صالح زعيم الحرث، والشيخ سليمان بن حمير الذي خلف والده على زعامة بني ريام قبيل توقيع اتفاقية السيب [1]. وكان الإمام في الخامسة والثلاثين عند انتخابه زعيما للمحافظين وبما أنه كان من أنصار العزلة فقد قاوم كل محاولة لإجراء اتصال بين بلاده والعالم الخارجي إلا في أضيق الحدود واكتفى بابقائها ضمن الجزء الداخلي من عُمان. وحتى وفاته في سنة ١٩٤٦م كان الشيخ عيسى بن صالح يمثل الشخصية العسكرية، والسياسية، والدبلوماسية القيادية في الإمامة كما كان يتحلى بالوقار والاتزان ويحظى بالاحترام كزعيم عملي من زعماء البلاد.

(١) كان الشيخ سليمان أحد الشهود الموقعين على معاهدة السيب.



أما الشيخ سليمان فقد كان شخصية متعاظمة بحبها لذاتها. وعلى الرغم من أنه كان مواليا للإمام ومخلصا له، إلا أنه كان مغرما بالألقاب فكان يلقب نفسه تارة بملك بني نبهان وتارة بأمير الجبل الأخضر. ونظرا لاهتمامه بالأجهزة الحديثة فقد كان يقتني الراديوات والسيارات. وبعد وفاة الشيخ عيسى بن صالح أصبح سليمان من القادة العلمانيين في الحكم المحافظ[١].

ولقد سبق أن أكدنا في أكثر من موضع من هذا الكتاب إخلاص إمامة الخليلي للأديولوجية الذاتية التي تقوم عليها عقيدة أهل عُمان. وفي سنة ١٩٢٥م ساورت الإمام المخاوف من أن يقوم عبدالعزيز بن سعود، مُوحد المملكة العربية السعودية، والذي كان قد خرج لتوه من معركة ظافرة ضد الهاشميين في الحجاز بالتوسع شرقا نحو البريمي والظاهرة فأصدر أوامره إلى القوات العُمانية بالزحف شمالا واحتلال المناطق التي قد تتعرض لتهديد السعوديين. وتحركت قوة من الجيش العُماني مؤلفة من الهناوية والغافرية بقيادة الشيخ عيسى بن صالح ومساعده سليمان بن حمير إلى بلدة عبري بمقاطعة الظاهرة الخاضعة للمحافظين ويحكمها وال تم تعيينه في هذا المنصب بعد إخضاع كل من بلدتي الدريز وضنك للإمام وأثناء الرحلة مرض الشيخ عيسى بن صالح وتفككت الحملة مما اضطر الإمام إلى الاستقالة بسبب ما منى به من فشل في حملته على البريمي. غير أن استقالته لم تقبل، وعلى الرغم من زيارة قامت بها بعثة سعودية للبريمي وتبادل المذكرات بين أحد شيوخ النعيم وعبدالله بن جلوي، أمير السعودية في الحسا والمنطقة الشرقية، فقد كان الملك عبدالعزيز مشغولا وقتها بتدعيم انتصاراته. ولم يكن لديه من الوقت ما يخصصه لموضوع البريمي. ومهما يكن فقد كان العاهل السعودي يؤمن بأن من حقه المطالبة بأي منطقة سبق أن حكمها أو سيطر عليها أسلافه، أو خضعت لنفوذهم خلال القرن التاسع عشر. وإذا أخذنا هذا التفسير كأساس للحدود فإن مطالب السعودية تمتد إلى ما وراء مقاطعة البريمي بل وتشمل عُمان نفسها، لأن حكام مسقط كانوا يدفعون

(١) (عُمان) ص ٧٠ – ٨٤، اعداد شركة الزيت العربية الأمريكية.



(رسم حماية) للحكام السعوديين (وهو من نوع الزكاة) لفترة امتدت ستين عاماً قبل سنة ١٨٦٨م. ومن هنا كانت المخاوف تراود إمام عُمان طوال حياته من أن يتحرك السعوديين نحو الحدود الشرقية، هذا على الرغم من أن خليفة الإمام محمد قد أقام علاقات ودية مع الرياض خلال الأيام الحرجة من سنة ١٩٥٤م [1].

وبضم عبري إلى الإمامة امتدت الإمامة في القرن العشرين حتى أقصى حدودها الإقليمية وبالرغم من أن هذه الحدود لم تعين تعيينا دقيقا، إلا أنها بوجه عام تضم من الجنوب واحة بني بو حسن، وهي قاعدة لاحدى قبائل الهناويه المعروفة باسمها. أما من الشرق فيعتبر رأس سلسلة جبال الحجر حدودا للإمامة، هذا بالإضافة إلى أن بلدة سمايل الواقعة في منطقة وادي سمايل، وبلدة الرستاق على المنحدرات المطلة علي البحر من سلسلة جبال الحجر على ساحل الباطنة تخضع لسلطة الإمام أيضاً، أما من الشمال فتحدها بلدة عبري ومن الغرب تحدها رمال الصحراء الغربية أو الربع الخالي. وهكذا أصحبت مقاطعة عُمان الوسطي، والشرقية، ووادي سمايل، والجبل الأخضر والجزء الشمالي من جعلان، والجزء الجنوبي من مقاطعة الظاهرة كلها تخضع للإمامة [2].

كانت إدارة شؤون الدولة في عهد الإمام الخليلي تسير بطريقة خالية من التعقيدات والمظاهر ولكنها فعالة. وكان الإمام يدير الدولة الإباضية المحافظة من مقره في حصن نزوى الكبير المطل على المدينة نفسها.وكان يجلس على الأرض فوق سجادة وإلي جانبه رجال الدولة لأن الجلوس على الكراسي في نظر المحافظين تقليد خاص بالملوك. ويحتفظ الإمام بسجلاته في دفاتر خاصة وتقع خزينة الدولة في أحد بيوت العاصمة. ويكتب الإمام رده على الرسائل التي ترد إليه على الجزء غير المكتوب من الرسالة، أو يعهد إلى قاضي قضاته وكان هذا المنصب يشغله لعدة سنوات منصور الفارسي بكتابة الرد: وكان

(١) نفس المصدر ومذكرة الحكومة السعودية جزء ١ ص ٣٤٣ - ٤٤ و(مسقط وعُمان)، بقل ايكليس (مجلة جمعية آسيا الوسطي الملكية) مجلد ١٤ جزء ١ (١٩٢٧م) و(الحدود الشرقية للجزيرة العربية) ص١١٨ - ١١٩.

(٢) كتاب (عُمان) اعداد شركة النفط العربية الأمريكية ص ٧ -٩.



منصور هذا يجمع إلى جانب وظيفته القضائية منصب السكرتير. والوزير والمستشار في آن واحد. وتحتفظ إدارة الدولة في عُمان بملفات تضم العرائض والمراسلات. لما كان الإمام يمثل السلطة الدينية والسياسية للأمة، وهو منصب يضعه فوق مستوى الخلافات القبلية التي تقض مضاجع بني قومه فقد كان يصرف معظم أوقاته في نظر القضايا المعروضة عليه أو البت فيها، وفي تسوية الخلافات القبلية، وفقا للمفهوم الاباضي المحافظ للحكم. وبالرغم من نفور الإمام من الأجانب إلا أنه في متناول أفراد الشعب وهم يفدون إليه بمنتهى السهولة لعرض مشاكلهم وقضاياهم، أو لطلب المعونة منه.

يساعد الإمام في عمله مجموعة من القضاة الشرعيين إلى جانب رجال الدولة المسؤولين مباشرة أمامه، كما يساعده الأقطاب القبليون الكبار أمثال عيسى بن صالح وسليمان بن حمير وغيرهما من رؤساء القبائل المنضوية تحت لوائها. ويوجد بالإضافة إلى الولاة والقضاة الذين يتولون السلطة في المناطق الأكثر أهمية، جمهور محصلي الضرائب و جباة الزكاة. ويتم تعيين كل هؤلاء الرسميين بما فيهم شيوخ القبائل بأمر الإمام. وتشكل الزكاة، المصدر الرئيسي لدخل الدولة، هذا بالإضافة إلى الأموال إلى تقتطع من الدخول الخاصة لبعض الزعماء وتستغل للمصلحة العامة. وعلى الرغم من أن المسؤولية العسكرية تنحصر في القوات القبلية من المشاة، يحتفظ الإمام بقوة عسكرية خاصة مكونة من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ جندي ترابط باستمرار في مقر الإمام وهي تحت تصرفه. وللإمامة علمها الخاص المكون من أرضية بيضاء يعلوها سيف تحته العبارة التالية: (نصر من الله وفتح قريب)[1] وبالإضافة إلى مشاكل الإمامة مع السلطان، والحكومة السعودية في الرياض، كانت هناك مشكلة عويصة أخرى هى مشكلة الجفاف الحادة التي شهدتها البلاد في العشرينات، والثلاثينات والأربعينات من هذا القرن والتي أدت إلى إتلاف جانب كبير من المناطق الزراعية الخصيبة في مقاطعة الشرقية. وفي أواخر الأربعينات أخليت قرى كثيرة من سكانها نتيجة للجفاف

(١) نفس المصدر ص ٧٠ - ٧٤ اطلع المؤلف شخصيا على علم الإمامة، بمكتب إمامة عُمان في جمهورية مصر العربية عند زيارته للمكتب في شهر يوليو سنة ١٩٥٩م. وقد تم وضع تصميم العلم منذ وقت غير بعيد.



وحتى بلدة القابل التي كانت في يوم من الأيام الواحة الرئيسية في المقاطعة ومقر قبيلة الحرث، رحل عنها سكانها تقريبا. وقد اضطر عدد كبير من مزارعي الشرقية إلى تناول الأسماك المجففة المستوردة من مسقط كما أن غياب عدد كبير من أصحاب هذه المزارع عن البلاد في زنجبار التي كانوا يفضلون الإقامة فيها قد ضاعف من المشكلة. وكان هؤلاء يقومون بشحن محصول التمور إلى مدينة مطرح لبيعه هناك بفائدة كبيرة لا يمكنهم أن يحصلوا عليها فيما لو تم تصريفه في المنطقة الداخلية من البلاد[1] ومن المؤكد أن إبادة العرب في زنجبار وطردهم منها في أعقاب ثورة ١٩٦٤م، التي أطاحت بسلطان البوسعيد، قد أرغم أعداد كبيرة من أصحاب الأراضي الزراعية العُمانيين إلى العودة إلى موطنهم في الشرقية.

توحيد عُمان في ظل الحكم المعتدل

ظلت الحالة مستقرة في عُمان طوال حكم الإمام محمد بن عبدالله الخليلي كنتيجة لمعاهدة السيب التي وقعت في سنة ١٩٢٠م. غير أنه بعد وفاة الإمام المذكور في سنة ١٩٥٤م قامت قوات السلطان سعيد في ديسمبر سنة ١٩٥٥م باحتلال نزوى عاصمة الإمامة وهذا الحدث الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ عُمان جاء نتيجة لجملة من العوامل المعقدة ليس أقلها أهمية محاولة السعوديين فرض سيطرتهم من جديد على المناطق الداخلية من جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية على الأقل، فضلا عن تضارب مصالح شركات النفط العالمية في المنطقة. بدأت هذه التطورات أول ما بدأت في شبه الجزيرة العربية عندما حصلت شركة ستاندارد أويل كمبنى أوف كاليفورنيا في شهر مايو سنة ١٩٣٣م على امتياز لاستغلال النفط في المقاطعات الشرقية من المملكة العربية السعودية غير أن حقوق هذا الامتياز الذي أدخلت عليه تعديلات في سنة ١٩٣٦م قد انتقلت إلى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) وهي مؤسسة بترولية تملكها بالتضامن

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية – كتاب (عُمان) ص ٨٢.



كل من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وتاكساكو ستاندارد أويل أوف نيو جرسي، وسوكوني موبيل. ومنذ الثلاثينات من هذا القرن أصبحت ثروة المملكة العربية السعودية تعتمد على نجاح شركة أرامكوا في استغلال مصادر النفط في المملكة السعودية.

وقد اعتبر هذا الامتياز منافسة لشركة نفط العراق التي يملكها البريطانيون، غير أن الشركة البريطانية استطاعت، دفاعا عن مركزها وبتأييد من الحكومة البريطانية تحريض شركات نفط متفرعة عنها بالحصول على امتيازات بترولية في قطر (١٩٣٥م) وساحل عُمان (١٩٣٧م) ثم في عُمان نفسها سنة (١٩٣٧م).

ويشمل عقد الامتياز الذي وقعه السلطان سعيد بن تيمور كلا من أراضي السلطنة والإمامة. كما يشمل أيضا مقاطعة ظفار التي انتقلت حقوق امتيازها فيما بعد إلى شركة ظفار سيتي سرفيس كمبنى انكوربوريشن التي تشاركها في الملكية مؤسسة ريتشفيلد للنفط.

ولقد ثارت مشكلة أساسية بالنسبة إلى هذه الامتيازات، وإن كانت لا تمس شركة سيتي سرفيس الأمريكية. حيث لما كانت الحدود الدولية بين السعودية ومختلف بلدان جنوب، وجنوب شرقي الجزيرة العربية الخاضعة للحماية البريطانية لم تعين، فقد نشأت صعوبات حول معرفة حدود كل امتياز من امتيازات النفط الممنوحة للشركات. وابتداء من سنة ١٩٣٣م كان التنافس بين الفنيين والدبلوماسيين على أشده لتحديد هذه المناطق وما إذا كان التحديد يتم قبل أو بعد التأكد من المناطق التي تشملها الامتيازات. وعلى أي حال فقد تحرك رجال الحفر إلى مناطق الامتياز قبل أن يتحرك الدبلوماسيون ووزراء الخارجية للدول المعنية. ففي عام ١٩٣٤م بعد مرور سنة على توقيع أول اتفاقية للنفط في المنطقة الشرقية من الجزيرة، بدأت المفاوضات بين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة خارجية المملكة العربية السعودية في محاولة لتسوية مشاكل الحدود في المناطق الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة. وقد استمرت هذه المفاوضات حتى



سنة ١٩٣٨م دون الوصول إلى تسوية ثم نشبت الحرب العالمية الثانية[١] وقد تجدد النزاع على الحدود وعلى منابع النفط ما بين سنة ١٩٤٧م وسنة ١٩٤٨م وذلك عندما بدأت شركة تنمية النفط المحدودة عمليات البحث عن البترول في مناطق البريمي وساحل عُمان، وهي المناطق التي لم تعين حدودها بشكل واضح. ولما كانت شركة الزيت العربية الأمريكية لا تريد أن تحرم نفسها من بترول بعض المناطق التي لم تعين حدود السيادة فيها، فقد بعثت بفرق البحث التابعة لها إلى المناطق الواقعة على حدود الربع الخالي والقريبة من ساحل الصلح. وقد حدث ما كان لابد أن يحدث. إذ ما أن توغلت إحدى فرق البحث الأمريكية داخل هذه المنطقة في شهر ابريل سنة ١٩٤٩م حتى أصدر الضابط السياسي البريطاني في أبوظبي الأمر إليها بمغادرة المنطقة التي كانت تعمل فيها بحجة أن المنطقة المذكورة هى جزء من إمارة أبوظبي. ولعل أكثر ما أثار السلطات البريطانية في المنطقة أن البعثة كانت تضم بعض الجنود السعوديين. وهي لم تكن تعلم أن فرق النفط الأمريكية التي تجوب مناطق شبه الجزيرة العربية تصطحب معها مثل هذه الحماية العسكرية دائما[٢]. وفي ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٩م تقدمت الحكومة السعودية إلى السفارة البريطانية في جدة بمذكرة احتجاج. أرفقتها بطلب مضاد مفاده أن المنطقة التي طردت منها البعثة هى جزء من الأراضي السعودية. ومنذ ذلك اليوم بدأ النزاع حول البريمي. وهو نزاع ليس في بقعة واحدة بإحدى الواحات بل يشمل منطقة مساحتها آلاف الأميال من شبه الجزيرة العربية[٣]. وفي إطار هذا الخلاف المتشعب رأي البعض أن مصير بريطانيا نفسها قد يتأثر بنتائج ذلك الصراع، لا لكون الجانب الأكبر من الصناعة البريطانية والأوربية

(١) مذكرة الحكومة السعودية جزء ١ ص ٤٠٠ – ٤١٨ و(الحدود الشرقية لجزيرة العرب ١٢٣ – ١٢٩).

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية – تعليمات لفرق البحث في السعودية (١٩٤٩م) ص ١٤ – ١٧.

(٢) إن مواقف كل من الحكومة السعودية، وبريطانيا والحكومات الموالية لها من موضوع الحدود واردة في مذكرة كل من الحكومة السعودية والحكومة البريطانية، وفي قرار هيئة التحكيم الخاص بمنطقة البريمي والحدود المشتركة بين أبوظبي والسعودية، كما وفي المذكرة البريطانية (لندن ١٩٥٥م) انظر أيضا (جزيرة العرب وحدودها الشرقية) ترجمة المعرب، وتأليف كيلي فصل ٥ وهو يتضمن وجهة النظر البريطانية حول تطور النزاع حتي سنة ١٩٥٤م.



الغربية تتحرك بنفط الخليج وحسب، بل وللفوائد المالية، وعلى الأخص الأموال اللازمة للاستثمارات الصناعية الجديدة، التي قد تنشأ فيما لو بقيت شركات الكتلة الاسترلينية والأمراء المحليون الموالون لبريطانيا مسيطرين على حقول النفط الجديدة.

وعلى الرغم من المفاوضات التي بدأها الدبلوماسيون البريطانيون والسعوديون حول مشكلة الحدود سنة ١٩٤٩م، وموافقتهم على تأليف لجنة لدراسة المشكلة، فإن نتائج محادثاتهم لم تكن بأفضل من نتائج محادثات سنة ١٩٣٤م - ١٩٣٨م. وفي نفس الوقت كان الجانبان يدفعان بفرق البحث عن النفط، وبقواتهما العسكرية عبر المناطق المتنازع عليها. بينما أخذت قوات الطرفين تحتل مراكزها في واحة البريمي. وفي شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢م أصبح كل من السلطان سعيد بن تيمور والإمام محمد مقتنعين بأن السعوديون يخططون للاستيلاء على البريمي بالقوة. ولهذا أخذ الحاكمان يعدان العدة لمواجهة هذا الخطر عسكرياً. ومن ناحية أخرى ظلت الدبلوماسية ومؤامراتها تعمل في الخفاء رغم المحاولات التي بدأت في صيف سنة ١٩٥٤م لاحالة النزاع إلى التحكيم.

وفي الانتخابات التي تلت ذلك. لم ينجح السلطان في محاولاته لكسب تأييد العناصر المحافظة، كما خسرها أيضاً كل من المرشحين السابقين، نجل الإمام سالم بن راشد الخروصي، والعلامة محمد بن عبدالله السالمي، نجل القطب الديني عبدالله بن حميد السالمي الذي أسهم بدور هام في تأسيس إمامة عام ١٩١٣م. فقد فاز بالمنصب أحد رجال قبيلة بني هناه، هو غالب بن على الهنائي، الذي حصل على تأييد كل من سليمان بن حمير، وصالح بن عيسي، الزعيم الشاب الذي خلف والده عيسى على زعامة المشيخة. ولم يكن الإمام المنتخب من بين الشخصيات المعروفة في الأوساط السياسية العليا المتمرسة في جنوب شرقي الجزيرة العربية، ولذلك سرعان ما وجد نفسه هدفاً لضغوط كثيرة وقد تكشفت الأمور في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٤م، عندما تأكد لكل من بريطانيا



والسلطان سعيد بن تيمور، إن الإمام الجديد قد أخذ يتلقى الأسلحة والأموال من السعوديين، وأنه قد يتحول إلى أداة في يد حكومة الرياض قد تهدد مستقبل المصالح البترولية في المنطقة وأنه لو صحت هذه المعلومات، فإنه قد يسبب متاعب للإنجليز الذين كانوا في ذلك الوقت قد بدأوا عمليات الحفر في منطقة فهود الواقعة بين المنطقة التي يسيطر عليها الإمام والمنطقة غير المخططة من الربع الخالي على الجانب السعودي. كما ساد الاعتقاد بأن كلا من سليمان بن حمير وطالب بن علي، شقيق الإمام هما القوة الحقيقية وراء تحركات حكومة نزوي، وإن هذين الزعيمين لن يترددا في قبول المساعدة من الحكومة السعودية، إذا كان في تلك المساعدة أية فائدة مادية. وعلى هذا الأساس وبفضل المؤمرات التي كانت تدبر في الظاهرة ضد الإمامة، وعن طريق الاستعانة ببعض الفصائل من قبيلة الدروع تحركت قوات مسقط وعُمان واحتلت مدينة عبري نيابة عن السلطان. ولو أن الإمام لم يكن على اتصال بالسعوديين قبل احتلال عبري، وهي المنطقة التي ظلت تحت سيطرته منذ سنة ١٩٢٥م لأصبح من العسير عليه أن يتجنبهم بعد ذلك الحادث[1]. وفي شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤م قام الإمام بخطوة حاسمة عندما قدم عن طريق شقيقه الشيخ طالب طلبا للانضمام إلى جامعة الدول العربية. ويبدو من خطوة الإمام هذه أنه كان يبحث عن قاعدة دبلوماسية ينطلق منها، كما كان يأمل أن يربط قضية بلاده بالنضال العام للقومية العربية ضد الامبريالية البريطانية، وكان هذا النضال يمر يومئذ بفترة حاسمة. وجاء في طلب الإمام إلى الجامعة أن عُمان دولة مستقلة تحكم وفقا لمباديء الشريعة الإسلامية[2]. غير أن المسؤولين في جامعة الدول العربية لم يكونوا، على ما يبدو، واثقين من الخطوة التي يمكن للجامعة اتخاذها بطلب من دولة صغيرة مجهولة. وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م، استطلعت الجامعة رأي

(١) (عُمان) اعداد شركة الزيت العربية الأمريكي ص ٤٧ و(الحدود الشرقية لجزيرة العرب) ص ١٨٥ - ١٨٦ تأليف، كيلي وترجمة المعرب.

(٢) الإدارة السياسية بجامعة الدول العربية، مذكرة الأمين العام بشأن قضية عُمان (القاهرة في ١٩٥٧/٨/٦م).



الحكومتين السعودية واليمنية في الموضوع، وبالتالي قرر مجلس جامعة الدول العربية إرجاء البت في طلب إمامة عُمان ريثما تتسنى دراسته بشكل أوفي. وفي شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥م أعلن مجلس جامعة الدول العربية (بأنه يرحب بإمامة عُمان عضواً في الجامعة)، غير أنه لم يتخذ خطوة جديدة في الموضوع[١] وقبل أن يتخذ مجلس جامعة الدول العربية في الموضوع قراره النهائي كانت القوات قد احتلت الإمامة. غير أن طلب الإمام إلى جامعة الدول العربية أثار موضوع اتفاقية السيب المعقودة في سنة ١٩٢٠م من جديد، وما إذا كان من حق عُمان أن تتمتع بإدارة شؤونها الخارجية.

وقد تطورت الأمور بسرعة نحو ذروتها في سنة ١٩٥٥م فبعد أن فشلت محاولات حل النزاع عن طريق التحكيم في جنيف في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥م وسط اتهامات واتهامات مضادة بين الحكومتين الإنجليزية والسعودية، حيث كان كل جانب يشكك في موقف هيئة التحكيم، تحركت قوة مشاة ساحل عُمان بأمر من سلطان مسقط وحاكم أبوظبي واحتلت البريمي وطردت منها الحامية السعودية المرابطة فيها. وقد أعلنت الحكومة البريطانية يومئذ بأن المحاولات التي بذلت للتوصل إلى تسوية عادلة للنزاع قد فشلت بسبب المؤامرات التي كانت تدبرها السعودية، مما اضطر البريطانيين إلى فرض حلهم لهذا النزاع على أساس اتفاقية (خطة الرياض) لسنة ١٩٣٧م الذي تدخل بموجبها المناطق المتنازع عليها ضمن سيادة حاكم أبوظبي وسلطان مسقط[٢]. ولقد ظل وضع الحدود بغير تسوية منذ سنة ١٩٥٥م، لأن السعودية كات ترفض الاعتراف بشرعية الإجراءات البريطانية، أو وجهة النظر البريطانية بالنسبة لهذه المشكلة. ولما كانت بريطانيا عازمة بكل ما تملك من قوة على الاحتفاظ بنفوذها في جنوب الجزيرة العربية، لم يبق لإمام عُمان الذي ارتبط بصورة شرعية أو غير

(١) نفس المصدر ص ١٠.

(٢) (الحدود الشرقية للجزيرة العربية) ص ٢٠٢ – ٢٠٦ و(الاستعمار البريطاني في الجنوب العربي) مكتب جامعة الدول العربية في نيويورك (١٩٥٨م) ص ٧٦ – ٧٨. أن هذين المصدرين يتناقضان في عرضهما للأسباب التي أدت إلى فشل التحكيم.



شرعية بالسعوديين أي أمل في البقاء داخل عُمان. وحتى خريف عام ١٩٥٥م كان دور السلطان سعيد بن تيمور دور المتفرج أكثر منه دور المخطط للأحداث. وعلى أي حال فقد كان السلطان مقتنعاً، فيما يبدو، بأن الإمام بعمله هذا قد انتهك ما كان يعتبره السلطان مبادىء الحكم الذاتي لا الاستقلال كما خشي من أنه لو تحولت نزوى بالفعل إلى صف حكومة الرياض، فإن استقلاله هو الآخر سوف يتعرض للخطر. وعلى هذا الأساس شن السلطان خلال شهر هجوماً مفاجئا على الإمامة. وكان السلطان قد تمكن بمساعدة شركات النفط من بناء قواته المسلحة بحيث أصبحت تضم أربع وحدات يقوم البريطانيون بتدريب أفرادها وقيادتهم وهي: قوة ظفار التي ترابط في صلاله، وقوة ميدان آلية ترابط في معسكر شركة تنمية نفط ساحل عُمان (المحدودة) في فهود، وقوة ساحل الباطنة المرابطة في صحار، ووحدة المشاة القديمة التي ترابط في بيت الفلج بالقرب من العاصمة وفي شهر ديسمبر تحركت قوات السلطان. وقد غادرت القوة الآلية مركز عبري المتقدم يوم ١٥ ديسمبر وشقت طريقها نحو عُمان الوسطي. وبعد احتلالها لنزوى ارغمت الزعماء العُمانيين على الفرار وكل ذلك في مقابل رصاصة واحدة فقط اطلقت على القافلة الإمامية. وبعد يومين اكتسحت قوة مشاة الباطنة مدينة الرستاق بعد مقاومة عنيفة إلى حد ما من جانب طالب بن علي. وبعد هذه العمليات العسكرية الخاطفة وصل سعيد بن تيمور إلى نزوى عاصمة الإمامة ليتسلم المقاطعات الجديدة بعد أن قطع ٦٠٠ ميل في رحلته البرية من ظفار. وقد برر السلطان هذا الإجراء بزعمه بأن إمام عُمان قد نقض معاهدة السيب بتآمره مع السعوديين لإقامة دولة ذات سيادة مطلقة في عُمان، تكون أداة في يد حكومة الرياض السعودية[1].

وكان يبدو أن السلام قد عاد فاستتب في عُمان، بعد أن أعلن الإمام غالب وسليمان بن حمير مصالحتهما مع السلطان، وقد سمح لهما بالعودة إلى بلديهما. غير أن شقيق الإمام طالب بن على تمكن من الإفلات والوصول إلى

(١) (سلطان في عُمان) (طبعة نيويورك) ويعتبر هذا الكتاب بحثا طريفا ولكنه هام لهذه الأحداث والتطورات.



السعودية حيث افتتح له مركزاً في مدينة الدمام. كما قام طالب بن على بمعاونة اثنين من أبناء عيسى بن صالح بافتتاح مكتب لإمامة عُمان في القاهرة (باسم مكتب إمامة عُمان) الذي أخذ يقوم بحملة دعاية ضد بريطانيا وسلطان مسقط ويتهمهما بشن عدوان على دولة عربية مستقلة واحتلالها.

وفي أوائل سنة ١٩٥٧م كان طالب يقوم بتهريب الأسلحة والرجال من اللاجئين العُمانيين المحافظين إلى داخلية عُمان. وفي شهر يونيو سنة ١٩٥٧م عاد طالب إلى عُمان حيث التحق بأخيه وأعلنا بعث الإمامة من جديد، وقامت بعض فرق من العُمانيين باحتلال نزوي. وما أن حل شهر يوليو من العام المذكور حتى كانت جميع مدن عُمان ومقاطعات الجبل الأخضر التي يحكمها سليمان بن حمير يرفرف فوقها علم الإمامة الأبيض. وقد عجز السلطان عن قمع الحركة الجديدة المضادة، مما اضطره إلى طلب المساعدة البريطانية التي قدمت إليه فورا في أواخر صيف العام المذكور. وقد رأي السلطان في حركة الإمام تمردا موجها ضده، بينما أعلن الإمام أنه يخوض حربا لاسترجاع الاستقلال الذي انتزع منه في سنة ١٩٥٥م. وبالرغم من أن السعوديين، وجامعة الدول العربية كانوا يأيدون الإمام بمساعدات قليلة ودعاية كثيرة، إلا أن قوات السلطان عادت فاستولت على نزوى مرة أخرى في شهر سبتمبر، غير أن القتال ظل مستمراً في سفوح الجبل الأخضر إلى أن تمكنت قوات السلطان بعد تعزيزها بثلاثمائة جندي بريطاني من الاستيلاء على الجبل الأخضر وسحق المقاومة العُمانية. وفي شهر يناير سنة ١٩٥٩م تمكن الإمام غالب، وأخوه طالب وسليمان بن حمير وغيرهم من وجهاء عُمان من الهرب إلى الدمام حيث أنشأوا حكومة عُمانية في المنفي. بينما استمرت عمليات زرع الألغام والقناصة، وغيرها من نشاط حرب العصابات في البلاد[1].

وقد أدت هذه الأحداث إلى تصلب موقف السلطان تجاه محاولات السعوديين لاستئناف التحكيم، وقد أيدته في ذلك وزارة الخارجية البريطانية. غير

(١) (الحدود الشرقية لجزيرة العرب) ص ٢٨٤ – ٢٨٥، تأليف كيلي وترجمة المعرب.



أنه في شهر سبتمبر تبني السكرتير العام للأمم المتحدة المسيو داج همرشولد قضية عُمان بصورة رسمية، وبعد عام من ذلك التاريخ ادرجت مسألة عُمان (في جدول أعمال الأمم المتحدة) كما استأنف السعوديون في شهر يناير سنة ١٩٦٣م علاقاتهم الدبلوماسية مع إنجلترا، واتفقتا على بحث مشاكل الحدود بين بليدهما عن طريق لجان الأمم المتحدة. وهذا هو المدي الذي وصلت إليه المشكلة. أما الإمام وأتباعه فما يزالون حتى الآن يصدرون بيانات يتحدون فيها البريطانيين ويمنون أنفسهم بعودة مظافرة إلى عُمان[1].

في غضون هذه الفترة خفت حدة المشاكل التي كان يواجهها السلطان سعيد، على الرغم من قدم هذه المشاكل. فتوحيد عُمان في إطار دولة سياسية موحدة، وهو ما لم يتحقق لعُمان منذ سقوط إمام عزان في سنة ١٨٧١م، وضع السلطان إمام مطالب جديدة لبلد يحاول اللحاق بالعالم المتطور الذي سبقه إلى التقدم، فضلا عن رغبة السلطان في السيطرة على عملية التغيير، والاحتفاظ بالنظام القائم في نفس الوقت.

في أواخر الخمسينات أخذت الأمور تمضي بسرعة. فقد بدأ رجال النفط بعد أن اطمأنوا على حرية أعمالهم بعد أحداث سنة ١٩٥٥م - يسرعون في عمليات التنقيب والاختبار. وقد استبدلت طرق القوافل بطرق حديثة للسيارات تربط مسقط بالشرقية عن طريق وادي سمايل ونزوى بالبريمي وفهود عن طريق عبري. كما شق طريق من مسقط عبر ساحل الباطنة في اتجاه صحار والشرقية على ساحل عُمان. كذلك انشئت في عام ١٩٥٩م إدارة حكومية للتنمية تتحمل الحكومة البريطانية الجزء الأكبر من ميزانيتها وتقوم بتطوير الإمكانات الزراعية والصحية والتعليمية ووسائل النقل فيها. وتحت إشراف هذه الإدارة انشئت مزارع تجريبية في صحار ونزوى لتحسين وسائل الري وتخصيب التربة وأعمال الحصاد[2]. غير أن كل هذا النشاط لم يغير من الواقع الكئيب الذي

(١) نفس المصدر ص ٢٦٦ - ٢٦٨.

(٢) مطبوعات أوربا (مسقط وعُمان) الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية ١٩٦٤م - ١٩٦٥م (طبعة لندن) ص ٤٤٠ - ٤٤١.



تعيشه عُمان كبلد زراعي وملاحي وله نشاط محدود في صيد الأسماك. وذلك إلى أن تكتشف وسائل جديدة لتغيير الأسس التي تقوم عليها موارد البلاد.

ففي بداية الستينات من هذا القرن، كان الاقتصاد العُماني يمر بفترة ركود على الصعيد السياسي، امتداداً لوضعه خلال المائة عام الأخيرة. وعلى الرغم من الخط الجوي الذي اسسته شركة طيران الخليج بين مسقط والبحرين، ظلت خطوط الملاحة البحرية لشركة الهند البريطانية، وشركة ستريك لاين النافذة الوحيدة التي تطل منها عُمان على العالم الخارجي، وذلك على نفس ما كان عليه الوضع في التسعينات من القرن التاسع عشر. وعلى حين كانت الأرقام تشير إلى ارتفاع في قيمة تجارة مسقط بالمقارنة إلى مجموعة خلال الثلاثينات من القرن، قدرت قيمة الواردات في سنة ١٩٦٢م بثلاثة ملايين وسبعمائة ألف ج . س. (٣,٧٠٠,٠٠٠) والصادرات بسبعمائة ألف (٧٠٠,٠٠٠) ج . س . وتعتبر حركة تضخيم العملة وتخفيض قيمتها - بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأسعار مسؤولة إلى حد كبير عن ارتفاع أسعار التجارة. على حين تتألف الواردات من العربات وقطع الغيار، والأسمنت - أي جميع الأشياء التي تستخدم في أعمال التنقيب عن النفط - إلى جانب السلع التقليدية الأخرى كالبن، والحبوب، والسكر، والمنسوجات القطنية، فإن الصادرات لا تزال في معظمها من السلع العُمانية التقليدية كالتمور، والسمك، والفواكه. كما أن الدولار النمساوي، والعملات المحلية الصغيرة التي تتداولها البلاد، لا تزال مرتبطة بالعملة الهندية (التي هي الروبية)، والتي ترتبط بدورها بالجنيه الاسترليني[1].

غير أن تحولا قد طرأ في سنة ١٩٦٣م فقد عثرت شركة تنمية نفط عُمان (المحدودة) والتي أعيد تكوينها في سنة ١٩٦١م على أساس مساهمة شركة شل (المحدودة) بـ٨٥ بالمئة من رؤوس الأموال، عثرت على النفط أخيرا في عُمان بكميات كبيرة. فقد اكتشفت ثلاثة حقول في فهود، وفي منطقتين أخريين قريبتين منها وهما تطيح، ويبال وقد قدر مجموع ما سوف تنتجه هذه الحقول مجتمعة بعشرة ملايين طن في

(١) نفس المصدر.



العام. وفي سنة ١٩٦٤م تم إعداد خطة لإنشاء خط أنابيب من خليج عُمان لتسييل النفط من الحقول الجديدة. ومن ناحية أخرى نجحت سيتي سرفيس ورتشفيلد التي سبق أن عثرت في عملياتها على بعض النفط، فضلا عما قامت به شركة بيور اويل (Pure Oil) من نشاط في سنة ١٩٦٢م، نجحت في اكتشاف حقول كبيرة أخرى للنفط في مقاطعة ظفار. وواضح من هذا أن الأموال الملازمة لتطوير السلطنة وتحويلها إلى دولة عصرية سوف تتدفق على البلاد[١].

ومما لا شك فيه أن الجهاز السياسي للسلطنة سيكون بين المؤسسات التي سوف يتناولها التغيير. وبالرغم من أن الرغبة لإنشاء جهاز إداري فعال كانت موجودة منذ أن أعيد تنظيم الادارة الحكومية في سنة ١٩١٩م - ٢١، فإن ادخال التنظيم العصري إلى البلاد يتطلب وجود طاقم من الخبراء والموظفين الفنيين الذين لابد وان يكون أكثرهم من الأجانب. فحتى سنة ١٩٦٣م كانت ميزانية مسقط متواضعة لا تزيد على المليون جنيه استرليني في العام، كما ظل الجهاز الإداري بوضعه الأول منذ إنشائه في سنة ١٩٢١م كما لا يزال المستشار الشخصي للسلطان انجليزيا هو الماجور شونسي، أما وزير الداخلية، والحاكم الفعلي للمقاطعات الداخلية التي ضمت أخيراً، فهو أحمد بن إبراهيم أحد أمراء البوسعيد، وهو رجل يتمتع بثقة سلاطين عُمان منذ أن أقاله الإمام سالم الخروصي من ولاية الرستاق في سنة ١٩١٧م. هذا بالإضافة إلى سكرتير الشؤون الخارجية، والسكرتير العسكري. ومدير مصلحة الميناء والجمارك وهم كلهم من الأجانب[٢].

أما بالنسبة للمستقبل فإنه يبدو من المؤكد أن تغييرات كبرى سوف تتم في عُمان في المدى القريب. وبالفعل فإن الأسس القديمة التي كانت تقوم عليها الأوضاع في الماضي قد تغيرت بشكل نهائي. إن عزلة المنطقة الداخلية، وما كان يسود البلاد من ركود اقتصادي، فضلا عن السيطرة البريطانية على منطقة حوض المحيط الهندي - كل هذه الاعتبارات والعوامل هى الآن في طريقها إلى الزوال، فاستغلال الموارد الطبيعية سوف يؤدي إلى التطور الاقتصادي، وربما إلى استعادة عُمان لمركزها

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.



الملاحي، أو على الأقل لأهميتها كمنطقة لصيد الأسماك. إن مشاكل البناء السياسي، هي بلا شك من أصعب المشاكل كما أن خوف السلطان، وهو خوف ينبع من نظرته الأباضية المحافظة إلى التجديد إذا استثنينا بعض الاتصالات التي لا مفر منها مع بعض الأقطار الخارجية، سوف تزيد الأمور تعقيداً. أن الفجوة بين الأباضية المحافظة والأباضية المعتدلة ينبغي أن تضيق، هذا على الرغم من أن الأباضية تعتبر من أعتى الأيديولوجيات مقاومة للتغير. كما ستكون هناك مشكلة علاقة عُمان بالسعودية. وهي مشكلة عمرها الآن مائة وستون عاما. فلابد من التغلب عليها كما لابد من تنظيم مستقبل العلاقات العُمانية الإنجليزية أيضاً. أن تغيير لقب الممثل البريطاني من معتمد سياسي إلى قنصل عام يعتبر دلالة على تحول وضع التبعية إلى تحالف. رغم أن السلطان لا يزال يعتمد على المساعدات العسكرية البريطانية. وفي سنة ١٩٤٧م عين أول قنصل عام للهند في عُمان. أن قيام علاقات أقوى بين عُمان والولايات المتحدة وغيرها من الدول في المستقبل أمر لا مفر منه. وأخيرا فإن على السلطنة أن تتلاقى مع القوى العصرية والقومية الجديدة التي تفجر العالم العربي بالثورة. ولكن تتحقق هذه الأهداف لابد للسطنة من اختيار عدة طرق وإن لم تكن واردة حالياً. منها الدخول في اتحاد مع إمارات الخليج بل والجنوب العربي، باعتباره نواة لاتحاد أعظم يضم دول الجزيرة العربية كلها. كخطوة لاتحاد أشمل لدولة عربية تضم العالم العربي كله. وقد تتولى الحكم في السلطنة خلال السنوات القادمة دولة ثورية عصرية. كما أنه من المحتمل أن يتولى تسيير دفة الأمور جيل جديد من زعماء البوسعيد ممن التحقوا بكلية ساندهرست البريطانية. مثل الأمير قابوس ممن يستطيعون التكيف مع متطلبات العصر.

وبصرف النظر عن الافتراضات والتخمينات. فإنه من الواضح، أن السلطان سعيد رغم كل شيء ونظراً لتورطاته. ومهما يكن متردداً ازاء انضمام عُمان إلى ركب الحياة العصرية. كان ولا يزال أهم حكام البوسعيد منذ عهد سميه العظيم سعيد بن سلطان قبل أكثر من قرن.



الفهرس

الصفحة	المحتوى
١٩٧	ليويس بلي والتوسع البريطاني في الخليج
٢٠٠	ليويس بلي، ورؤساؤه والسياسة البريطانية في الخليج
٢١١	بلي ومرؤوسيه:
٢٢٣	ادوار روس - وذروة الوجود البريطاني في الخليج ١٨٧٢ - ١٨٩٢
٢٢٤	معاهدة حظر تجارة الرقيق سنة ١٨٧٣
٢٢٨	الإدارة البريطانية في الخليج في عهد روس
٢٣٠	دفاع روس عن النفوذ البريطاني في الخليج
٢٤٢	نضوج الحكم غير المباشر في عُمان سنة ١٨٧٢ - ١٨٩٢
٢٥٥	الفصل السادس : الدفاع عن السيطرة البريطانية في الخليج ١٨٩٢ - ١٩٠٣
٢٥٦	المقيمون السياسيون الضعاف - ١٨٩٢ - ١٨٩٩
٢٦٢	اللورد كرزن والخليج العربي، والتحدي الامبريالي - ١٨٩٩ - ١٩٠٣
٢٦٨	عُمان والفرنسيون في التسعينات من القرن التاسع عشر
٢٨٠	حكومة لندن تتولى المسؤولية المباشرة لتخطيط السياسة البريطانية في الخليج
٢٨٤	مناقشات حول السيادة البريطانية على الخليج
٢٩٥	الجزء الرابع: تكيف عُمان مع المرحلة الجديدة
٢٩٦	الفصل السابع : سقوط النظام المعتدل: ١٨٥٦ - ٧١
٣٠١	حكم ثويني بن سعيد - ١٨٥٦ - ٦٦
٣١٠	حكم سالم بن ثويني
٣١٧	مرحلة زعامة المحافظين - إمامة عزان بن قيس ١٨٦٨ - ٧١ طبيعة الثورة التي قام بها المحافظون
٣١٩	دعم حكومة المحافظين
٣٣٦	العلاقات الخارجية في عهد المحافظين
٣٤٥	الفصل الثامن: إعادة بناء الحكم المعتدل ١٨٧١ - ١٩٠٣
٣٤٦	حكم تركي بن سعيد ١٨٧١ - ٨٨
٣٤٨	البداية المضطربة لحكم تركي بن سعيد، ١٨٧١ - ١٨٧٦
٣٥٩	الدفاع عن النظام المعتدل، ١٨٧٦ - ٨٨
٣٦٤	تركيب الحكم المعتدل وأساليبه الإدارية: ١٨٧٦ - ٨٨
٣٨٩	الحكم المعتدل الجديد أمام التحديات ١٨٨٨ - ١٩٠٣
٤٠٧	استئناف التعاون بين العُمانيين والبريطانيين- ١٨٩٩ - ١٩٠٣
٤١٢	الفصل التاسع: خاتمة - عُمان في القرن العشرين
٤١٢	انقسام عُمان إلى سلطنة وإمامة، ١٩١٣- ١٩٥٥
٤٣٨	توحيد عُمان في ظل الحكم المعتدل



